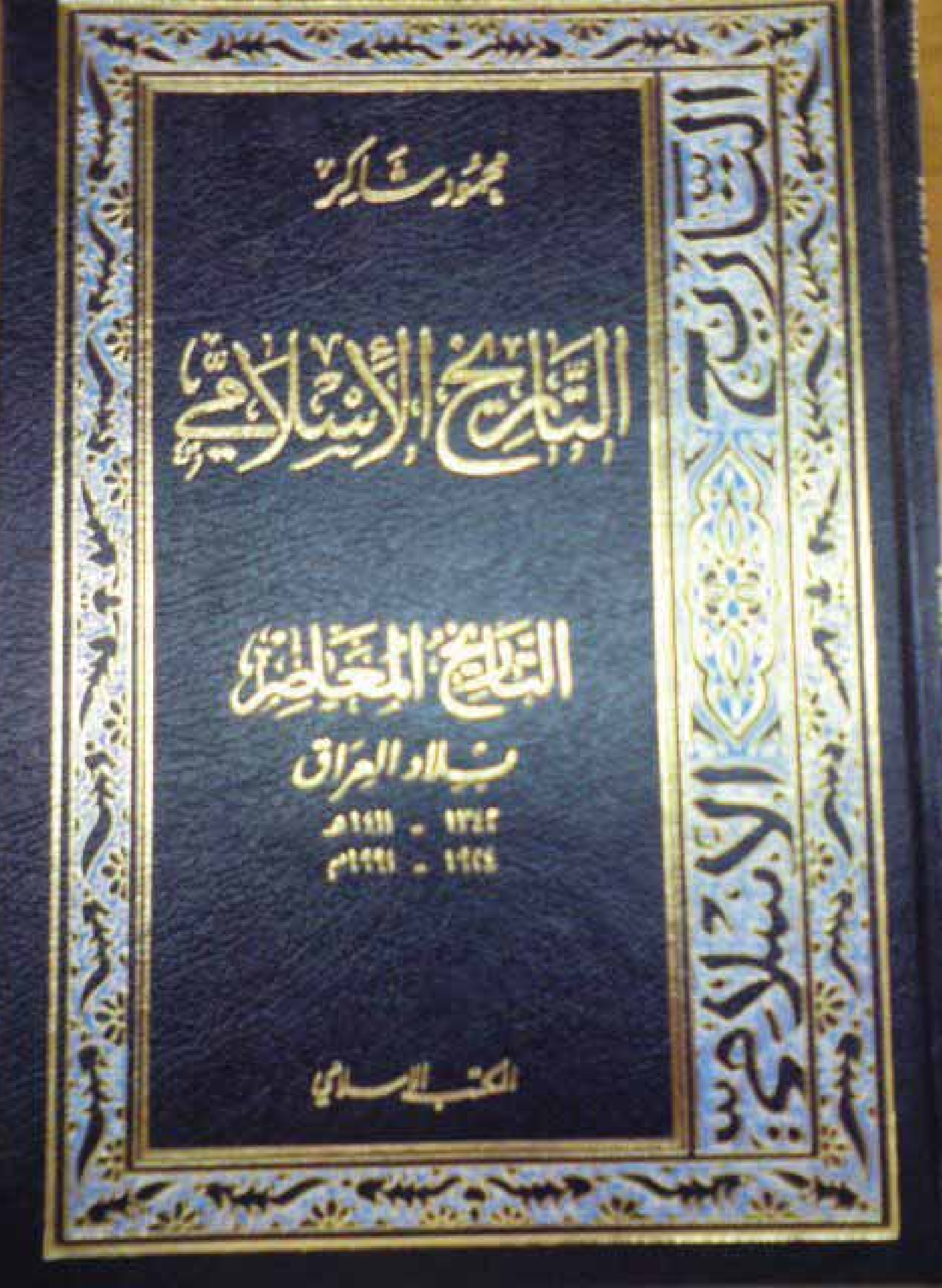

محمود شاكر
التاريخ الإسلامي
التاريخ المعاصر
بلاد العراق
١٣٤٢ - ١٤١١هـ
١٩٢٤ - ١٩٩١م
المكتب الإسلامي
التاريخ الإسلامي

التاريخ الإسلامي

- ١١ -

التاريخ المعاصر

بلاد العراق

١٣٤٢ - ١٤١١ هـ

١٩٢٤ - ١٩٩١ م

محمود شاكر

المكتب الإسلامي

الطبعة الأولى
١٤١٢هـ - ١٩٩٢م

المكتب الإسلامي

بيروت : ص.ب : ١١/٣٧٧١ - برقياً : اسلاميا - تلكس : ٤٠٥٠١ - هاتف : ٤٥٠٦٣٨
دمشق : ص.ب : ١٣٠٧٩ - هاتف : ١١١٦٣٧
عمان : ص.ب : ١٨٢٠٦٥ - هاتف : ٦٥٦٦٠٥ - فاكس : ٧٤٨٥٧٤

بسم الله الرحمن الرحيم

مقــدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين ، محمد بن عبد الله ، خاتم النبيين ، وعلى آله وصحبه أجمعين وبعــد :

فإن العراق أحد الأمصار الإسلامية ذات الأهمية الخاصة إذ أن أرضه مقرونة بالفتوحات الإسلامية الأولى ، وما دار عليها من معارك حاسمةٍ في تاريخنا ، والتي هي من مفاخرنا ، ونتاج العقيدة ، وعلى تلك الأرض جال أعداد من الصحابة الكرام ، وقد رُويت بدماء بعضهم ، فطوتهم شهداء ، ومنهم من أقام واستقرّ ، ومنهم من عاد منها ورحل عنها بعد أن خلّد اسمه في ميادينها . وعلى تلك الأرض قامت الدولة العباسية إحدى الدول الإسلامية العظمى التي كانت حاضرتها بغداد محطّ أنظار العالم يومذاك ، ومهوى قلوبهم لما قدّم أبناؤها من حضارةٍ ، وما شادوا من مجدٍ ، وكل ذلك لا يزال مطبوعاً في نفوس المسلمين على مرّ الدهور وتعاقب السنين .

والعراق أحد الأقطار العربية ذات المركز المهمّ ، فهو يُؤلف قسماً أساسياً من الجناح الشرقي ، وتحجزه الجبال عن بقية البلدان الآسيوية ، فهو يسند ظهره على تلك الجبال ويتّجه بنظره نحو الغرب والجنوب الغربي حيث يعيش الشعب العربي في أقاليمه المتعددة . فإذا ألمّت بالعرب نازلة اتجهوا نحو العراق ، وإذا حلّت بالمسلمين مصيبة نظروا إلى العراق فشمخ بتاريخه وأعلنه أنه لها ، وخاصةً أن أهله أصحاب شكيمةٍ وبأسٍ ومروءةٍ ونفوسٍ أبيّةٍ .

تبلغ مساحة العراق اليوم ٤٤٨,٧٤٢ كليومتراً مربعاً ، وتضمّ أرضه معظم ما كان يُعرف باسم « سواد العراق » ، وهو السهل الفسيح المنفتح جنوب بغداد ، وقد بقي قسم من هذا السواد في دولة إيران ، عندما قسّم المستعمر الأمة المسلمة إلى أجزاء حين سيطر عليها بعد أن ضعُف أمرها لتخلّيها عن عقيدتها وتركها تعاليم دينها ، وقد ترك بقاعاً بين هذه الأجزاء لتكون مواضع نزاع بين الجوار ، يُثيرها كلما أراد يُهيج الناس بعضهم على بعض فيُنفّذ مُخططاته ، ويُحقق أغراضه . وقد بقيت منطقة الأحواز أو ما يُعرف اليوم باسم عربستان من السواد داخل إيران .

ويشمل العراق أيضاً بادية السماوة وجزءاً من بادية الشام ، ويقع الجزءان غرب السواد ، وتتنقل فيهما قبائل عربية ليست سوى بطونٍ للقبائل التي تعيش وتتنقل في أرض العرب والشام .

ويضمّ العراق أيضاً قسماً واسعاً من الجزيرة الفراتية ، وهو الجزء الذي يقع شمال بغداد بين دجلة والفرات ، ويُؤلّف القسم الأكبر من ديار ربيعة التي تمتدّ إلى غرب الفرات أيضاً ، أما ديار بكر فلا يشمل العراق إلا جزءاً صغيراً منها ، وهو ما يُحدّ ديار ربيعة من جهة الشمال .

ويمتدّ العراق نحو الشمال الشرقي ليأخذ قسماً مما كان يعرف باسم إقليم الجبال حيث تعيش قبائل شديدة المراس ، كثيرة العناد .

ولما كان الإسلام عقيدة سكان هذه الأجزاء كلها ، ولما كان الإسلام منهج جميع جوانب الحياة ، ومصدر كل عادات المجتمع وتطلعاته لذا فإن السكان قد صُبغوا بصبغةٍ واحدةٍ حتى ليصعُب تفريق بعضهم عن بعض ، ولكن عندما يعتريهم شيء من الغفلة يتسلّل إليهم الأعداء ، ويُثيرون بينهم الشحناء والبغضاء ، وهذا ما نراه في التاريخ وخاصةً المعاصر منه والذي نحن الآن بصدد دراسته حيث نجد أن المستعمر قد نثر بذور العصبية العرقية عندما كانت له السيطرة ، وما أن رحل حتى نمت نباتات القومية ، واستوت على

سوقها ، فاشتدّت العصبية إليها ، واستغلّ ذلك الأعداء ، وأخذوا يضربون بها يميناً وشمالاً كلما احتاجوا إلى الضرب ، وإلى فرقتنا ، حتى يثب بعضنا على بعض ، ونُثخن بالجراح ، فنُعطي مرحلة لتضميد تلك الجراح ، وعمران ما تهدّم ، وإشادة ما زال ، فيُعيد لنا الكرة حتى تبقى الحزازات لا تزول أبداً ، وحتى تُهدر أموالنا ، وتقلّ أعدادنا . وسيبقى هذا وضعنا حتى نثوب إلى رشدنا فنترك العصبية البغيضة ، ونلتفت إلى أعدائنا بكل قوانا فنريهم الحقّ والعدل الذي كنا عليه يوم تمسّكنا بعقيدتنا .

نرجو من الله أن نُوفّق بتحليل أحداث هذه المرحلة المعاصرة بما عرفناه من معايشتنا لها ، وبما علمنا من أهداف الأعداء ورغبات أعوانهم الذين يعيشون بين أظهرنا ، وما لهم من كلمةٍ مسموعةٍ ، ووزنٍ سياسيٍّ لما يملكون من نفوذٍ أو سلطةٍ . كما نرجو من الله أن يُسدّد خطانا ، وأن يُلهمنا الرشاد والصبر ، فهو نعم المولى ونعم النصير ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم .

غرة ذي القعدة من عام ١٤١٠ من الهجرة .

لمحة عن تاريخ العراق قبل إلغاء الخلافة

الدولة الإيلخانية (٦٥٦ - ٧٣٧هـ) : سقطت بغداد بيد هولاكو قائد المغول عام ٦٥٦هـ ، وزالت الدولة العباسية ، وأسّس الطاغية هولاكو الدولة الإيلخانية التي حكمت خراسان ، وفارس ، والعراق ، وتوالى عليها من أحفاد الطاغية :

أبا قاخان (٦٦٣ - ٦٨٠هـ) : ابن هولاكو .

تكودار (٦٨٠ - ٦٨٣هـ) : الابن الثاني لهولاكو ، وقد اعتنق الإسلام ، وأعطى نفسه اسم (أحمد) ، وقتله ابن أخيه ، وتسلّم السلطة مكانه .

أرغون (٦٨٣ - ٦٩٣هـ) : ابن أبا قاخان ، ثار على عمه لإسلامه ، وقتله .

كيغاتو (٦٩٣ - ٦٩٣هـ) : الابن الثاني لأبا قاخان .

بيدو (٦٩٣ - ٦٩٥هـ) : ابن طرغاي بن هولاكو .

غازان (٦٩٥ - ٧٠٣هـ) : ابن أرغون ، اعتنق الإسلام ، وتسمّى (محمود) .

أولجايتو (٧٠٣ - ٧١٦هـ) : الابن الثاني لأرغون ، اعتنق الإسلام ،

وتسمّى (محمد) ، ويُعرف بلقب (خدابنده) ، أو كما يسمّونه (خربانده) ، واعتنق مبدأ الرفق عام ٧٠٩هـ ، وحاول أن يفرضه على الرعية .

بهادور خان (٧١٦ - ٧٣٦هـ) : ابن محمد خربانده ، ويكنّى أبا سعيد ، وبه اشتهر .

وهكذا توالى على الدولة الإيلخانية تسعة خانات ، ثم تجزأت ، وانقرضت ، ولم يكن لآخر هؤلاء الخانات (بهادور) عقب ، فخلفه (أرباخان) فلم يستقم له الأمر أكثر من ستة أشهر ، إذ قُتل في غرة شوال ٧٣٧هـ ،وصار الأمراء والوزراء يتناوبون الحكم بشكل فوضوي تحكمه القوة .

الدولة الجلائرية (٧٣٧ - ٧٩٨هـ) : نصّب رجال الدولة الإيلخانية عليهم (موسى خان) غير أن الشيخ حسن التركماني والي آسيا الصغرى من قبل (بهادور خان) قد جاء إلى بغداد ، وخلع (موسى خان) وولّى مكانه (محمد بن عنبرجي) أحد أفراد الأسرة الإيلخانية ، وعاد إلى مقرّ ولايته ، لكنه لم يلبث أن رجع إلى بغداد ، واستقرّ فيها ، وتسلّم السلطة بعد خلافات وقعت ، وأسّس الأسرة الجلائرية التي تعاقب أفرادها على الحكم .

حسن الجلائري (٧٣٧ - ٧٥٧هـ) : من قبيلة تركمانية .

أويس بن الشيخ حسن (٧٥٧ - ٧٧٦هـ) : وقد اختلف أبناؤه الحسين ،الحسن ، علي ، إسماعيل ، أحمد . ثم اتفق القادة على تولية الحسين .

الحسين بن أويس (٧٧٦ - ٧٨٤هـ) : أخذ يوسّع ملكه ، واتجه إلى تبريز على رأس جيش ، فأعلن أخوه (علي) الاستقلال في بغداد ، فأرسل الحسين أخاه (أحمد) على رأس قوة ، يؤدّب به أخاهما (علي) ، فاستطاع (أحمد) أن يدخل بغداد ، فكافأه أخوه (الحسين) حيث عيّنه نائباً عنه على بغداد ، لكنه شمخ بأنفه ، وأعلن استقلاله عن أخيه ، وسار إليه بجيش ، وقتله .

أحمد بن أويس (٧٨٤ - ٧٩٥هـ) : وفي عهده دخل تيمورلنك بغداد في ٢٠ شوال عام ٧٩٥هـ ، ففرّ منها أحمد خائفاً يترقب ، والتجأ إلى الناصر برقوق حاكم مصر من المماليك ، فأرسل تيمورلنك رسلاً إلى الظاهر برقوق يطلب منه إعادة أحمد بن أويس إليه مباشرة .

تيمورلنك (٧٩٥ - ٨٠٧هـ) : سار تيمورلنك بعد دخوله بغداد إلى آمد (ديار بكر) ، ولكن رجع منها ، ودخل بغداد ثانية عام ٨٠٣هـ ، ذلك أن رسله إلى الظاهر برقوق لاسترجاع أحمد بن أويس قد قُتلت ، وجهّز حاكم مصر جيشاً ، وسلّمه لأحمد بن أويس ، فسار به إلى بغداد ، ودخلها ، وتسلّم حكمها ، ولما عاد إليها تيمورلنك يوم عيد الأضحى عام ٨٠٣هـ فرّ منها أحمد بن أويس ثانيةً ، واتجه إلى آسيا الصغرى ، ومعه قره يوسف ، وهناك بلغه خروج تيمورلنك إلى آسيا الصغرى ، فاستغلّ أحمد بن أويس ذلك ، واتجه إلى بغداد واسترجع ملكه ، فاضطر تيمورلنك إلى العودة إليها فدخلها في ٨ رجب عام ٨٠٤هـ . ففرّ أحمد إلى حلب فاعتقل هناك ، وأدخل السجن ، فهرب من سجنه ورجع إلى بغداد ، وملكها ، ولكنه اختلف مع صديقه قره يوسف الذي تمكّن فيها ، فخرج أحمد منها في ٥ محرم عام ٨٠٦هـ واتجه إلى مصر ، واستقرّ قره يوسف في بغداد ، فرجع إليها تيمورلنك ، فخرج منها قره يوسف ، ولحق بأحمد بن أويس في مصر ، فقبض عليهما السلطان المملوكي ناصر الدين فرج بن الظاهر برقوق الذي كان قد تفاهم مع الطاغية تيمورلنك ، وكتب بهما إلى تيمورلنك ليرى رأيه فيهما ، فأمر أن يُقيّد أحمد بن أويس ، وأن يبعث به إليه ، وأن يقتل قره يوسف ويبعث برأسه إليه . غير أن تيمورلنك قد هلك في ١٧ شعبان ٨٠٧هـ قبل أن يصل كتابه إلى السلطان المملوكي ، فعفا عنهما السلطان ، ورجعا إلى العراق . وكان تيمورلنك رافضياً أيضاً ، نشأ على هذا هو وأبوه ، وكانت جرائمه التي ارتكبها في العراق والشام خاصة ضدّ المسلمين عامة حسب دعواه ثأراً لحادثة كربلاء .

إذا كان المغول قد نشروا الرعب والفزع في نفوس أبناء المناطق التي

دخلوها بل التي اقتربوا منها لما كانوا يرتكبونه من جرائم ، وما يُقيمونه من مجازر فإن اعتناقهم مذهب الرفض كان أشدّ جرماً وخطراً حيث أصبح الذين يحكمون على أساس هذا المذهب ويتعصّبون له يقفون وأعداء الإسلام في خندق واحد ، وهذا ما نُلاحظه في استمرارية حروبهم للمسلمين قبل رَفضهم أولاً ثم بعد أخذهم بمبدأ الرفض ، وهذا ما قام به تيمورلنك الذي نشأ على هذا المذهب ، وكذلك ما فعله الصفويون الذين تعصّبوا لمذهبهم حيث وقفوا إلى جانب الصليبيين البرتغاليين المستعمرين ضدّ بني عثمان الذين قاموا يردّون كيد الصليبيين ، ويذودون عن أمصار العالم الإسلامي ، واستمرّ هذا على مدى التاريخ ، فما اختلف عهد رفضهم عن أيام وثنيتهم . أما المغول الذين اعتنقوا الإسلام ، ولم يأخذوا بمبدأ الرفض كالقبيلة الذهبية (مغول الشمال) فقد خدموا الإسلام ، وعملوا على نشره ، ولم يقفوا إلا بجانب أهله .

عودة الدولة الجلائرية (٨٠٧ - ٨١٣هـ) : عاد أحمد بن أُويس إلى بغداد بعد هلاك تيمورلنك عام ٨٠٧هـ ، وبعد أن أفرج عنه وعن صديقه قره يوسف السلطان المملوكي ناصر الدين فرج بن الظاهر برقوق ، وحكم العراق باسم المماليك ، ثم سار إلى تبريز فملكها على أنها عاصمة آبائه ، وتضايق يوسف من سير أحمد إلى تبريز التي يعدّها ملكه ، فأخذ يوسف يعكر صفو الأمن ، ويقطع الطريق ، وشكّل حوله مجموعةً يستخدمها في الإغارة على المدن والأملاك ، ونمت هذه المجموعة ، وقوي أمرها ، فقاتل بها أحمد بن أويس ، وانتصر عليه ، ثم مسكه فأخذه أسيراً ، فعرضه على السيف وأجبره على كتابة صكٍ بولاية بغداد إلى ولده (شاه محمد) ابن قره يوسف ، وصكٍ آخر بولاية أذربيجان إلى ولده الثاني (بيربوداق) ، وما أن وقّع أحمد بن أويس الصكّين حتى قتله ، وابنه علاء الدين .

دولة قره قوينلو (الخاروف الأسود) (٨١٣ - ٨٧٤هـ) : بعد قتل أحمد بن أُويس وابنه علاء الدين سار شاه محمد بن قره يوسف إلى بغداد ، وملكها عام ٨١٣هـ ، ويعود لأسرة تركمانية حكمت أذربيجان ، وبرز منها

والده قره يوسف الذي غادر مقرّ حكمه فاراً من وجه تيمورلنك مع صديقه أحمد بن أُويس ، ودخلا مدينة سيواس ، وخلّصاها من حاكمها الذي يتبع تيمورلنك ، فلما سار تيمورلنك إلى آسيا الصغرى تركاها وعادا إلى بغداد ـ كما سبق أن ذكرنا ـ .

وصل شاه محمد إلى بغداد في شهر محرم من عام ٨١٤هـ ، وملكها ، ولما توفي أبو قره يوسف عام ٨٢٣هـ ، ضمّ إليه الأجزاء التي كان يحكمها والده ، فاتسعت رقعة ملكه ، وكانت دولته تُعرف بـ (قره قوينلو) أي الخاروف الأسود ، لأن شاه محمد كان ينقش على علمه صورة خاروف أسود .

وفي ٨٣٦هـ ثار على شاه محمد أخوه (إسبان) الذي دخل بغداد على حين خرج منها أخوه (شاه محمد) إلى الموصل حيث قُتل عام ٨٣٧هـ .

وتوفي (إسبان) عام ٨٤٨هـ ، فتولّى أمر بغداد بعده أخوه الثاني (جهان شاه) واصطدم مع حسن الطويل (أوزون حسن) عام ٨٧٢هـ ، وقُتل (جهان شاه) ، وأخذ حسن الطويل جزءاً من أملاكه ، أما بغداد فقد تولّى أمرها حسن علي بن جهان شاه ، فسار إليه حسن الطويل ، وحاصره في مقرّ حكمه في شهر رجب عام ٨٧٢هـ ، واستطاع حسن علي أن يفرّ من بغداد ، وأن يلتجىء إلى جبل (ألوند) ، وقُتل هناك أو انتحر عام ٨٧٣هـ .

دولة آق قوينلو (الخاروف الأبيض) (٨٧٣ - ٩١٤هـ) : وهي أسرة تركمانية أيضاً ، استقرت بجهات ديار بكر ، خضع أميرها لتيمورلنك ، فأقطعه إمارة ديار بكر عام ٨٠٦هـ ، وبعد موت تيمورلنك اصطدم أمير هذه الأسرة مع قره يوسف أمير أذربيجان ، ومع أمير سيواس ، وانتصر عليهما . وبرز من هذه الأسرة حسن الطويل (أوزون حسن) الذي استطاع دخول بغداد عام ٨٧٣هـ ، واستلم السلطة فيها .

عُرفت هذه الدولة باسم (آق قوينلو) أي الخاروف الأبيض لأنّ حسن الطويل كان ينقش على علمه صورة خاروف أبيض .

تُوفي حسن الطويل عام ٨٨٢هـ ، فخلفه ابنه حسن أكبر أنجاله ، ونازعه إخوته والأمراء حتى عام ٩٠٥هـ حيث استقرّ الأمر بعدها لمراد بن يعقوب بن حسن الطويل ، وكان آخر حكام هذه الأسرة ، حيث جاء الصفويون عام ٩١٤هـ ، واستولوا على العراق .

الأسرة الصفوية (٩١٤ - ٩٤١هـ) : تنتسب هذه الأسرة إلى صفي الدين الأردبيلي المتوفى عام ٧٢٩هـ ،وقد طردت أسرة (الآق قويونلو) حفيده الجنيد من أردبيل ، فالتجأ إلى أحد أمرائهم في ديار بكر وهو أوزون حسن الذي قرّبه وزوّجه أخته ، وقتل الجنيد في بعض معاركه ، وخلفه ابنه حيدر الذي تزوّج ابنة أوزون حسن ، وأخذ يجمع حوله التركمان ، ثم لم يلبث أن اختلف مع يعقوب بن أوزون حسن ، وقتل حيدر في المعركة عام ٨٩٤هـ ، وقام يعقوب بنقل أولاد حيدر من أردبيل إلى فارس ، ولكنهم رجعوا إلى موطنهم الأول في عهد الأمير رستم أحد أمراء أسرة (الآق قوينلي) والذي حكم من (٨٩٧ - ٩٠٢هـ) .

استطاع إسماعيل الابن الثالث لحيدر أن يجمع حوله الأعوان ، والتف حوله سبع قبائل تركمانية هي : اوستاجلو ، وشاملو ، وتكالو ، وبهارلو ، ذو القدر ، والقاجار ، والأفشار ، وعندما شعر بنفسه القوة أخذ ينازل أمراء (الآق قوينلي) ، فدخل مدينة باكو ، واستولى على إقليم شروان ، وانتصر على الأمير (الوند) في معركة (شرور) على نهر (أراكس) عام ٩٠٧هـ ، ثم دخل العراق ، وتغلّب على الأمير مراد بن يعقوب ، ودخل بغداد في ٢٥ جمادى الآخرة عام ٩١٤هـ ، ولما استسلم إليه مراد أعدمه ، وقضى على أسرته .

أخذ إسماعيل بمذهب الرفض ، وعمل على نشره ، وقد نجح نسبياً في جنوبي العراق لاستقرار سكان السواد ، ورغبتهم بالبقاء في مناطقهم ، وملاءمة السلطة كطبيعة في سكان السهول على حين فشل في المناطق الجبلية ، وبين

القبائل ، هذا إضافة إلى وجود بعض الأماكن التي اتخذها الرافضة في الجنوب مزاراتٍ لهم ، وأثاروا العاطفة والحماسة الدينية لدى العامة البسطاء .

توسّع إسماعيل غير أنه هُزم أمام السلطان العثماني سليم الأول عام ٩٢٠هـ في معركة (جالديران) ، ودخل العثمانيون عاصمته تبريز ، وأعلن ذو الفقار الكردي حاكم بغداد خضوعه للسلطان العثماني ، وانفصاله عن الدولة الصفوية ، وأرسل البعثات إلى استانبول ، وخطب للسلطان العثماني على المنابر ، وضرب السكة باسمه .

توفي الشاه إسماعيل عام ٩٣٠هـ ، وخلفه ابنه (طهماسب) الصغير الذي لا يتجاوز العاشرة من العمر ، فتولّى الوصاية عليه زعماء (القزلباش) رؤساء السادة الرافضة ، وما بلغ السادسة عشرة حتى أخذ ينفرد بالسلطة ، ويستعدّ لاستعادة العراق ، فجهّز جيشاً عام ٩٣٦هـ ، واتجه نحو بغداد ، وسبقه إليها إخوة حاكمها ذي الفقار الكردي محمد ، وأخذ اللذين تآمرا على أخيها طلباً للمنصب في ظلّ الحكم الصفوي ، فقتلاه ، ووصل (طهماسب) فاجتاح أرض العراق سريعاً ، وكافأ المتآمرين ، ووزّع حكم بغداد وبقية المدن على شخصياتٍ رافضية ، وعاد إلى مقرّ حكمه في أصفهان عام ٩٣٧م .

الدولة العثمانية (٩٤١ - ١٣٣٥هـ) : أرسل السلطان العثماني سليمان القانوني جيشاً بقيادة إبراهيم باشا ، ففرّ من بغداد حاكمها من قبل الصفويين (محمد التكدلي) ، واتجه إلى البصرة حيث انضمّ إلى الجيش الصفوي هناك والذي أخذ ينسحب من جنوبي العراق ، وأعلن حاكم البصرة راشد بن مغامس خضوعه للعثمانيين . وتمّ الاتفاق بين المتنازعين على وقف القتال لينصرف كل فريقٍ إلى مشكلاته الثانية التي تنتظره أو إلى الجبهة الأخرى التي يُقاتل فيها أعداء آخرين .

أرسلت الدولة العثمانية حملةً بقيادة إياس باشا عام ٩٥٣هـ باتجاه البصرة ، بعد أن شكّت بنوايا راشد بن مغامس ، واستطاعت هذه الحملة

الانتصار عليه، وأصبحت البصرة قاعدة عثمانية، وجرى الصلح بين العثمانيين في مدينة (أماسيا) عام ٩٦١هـ، وساد الهدوء على الجبهة بين الدولتين.

وعندما فر (بايزيد) بن السلطان العثماني سليمان القانوني إلى الشاه (طهماسب) عام ٩٦٧هـ، أعاده إليه بعد مفاوضاتٍ جرت بين الطرفين، فدقّت عُنق بايزيد، وأخذ طهماسب كميةً من الذهب مقابل ذلك.

ومات شاه الصفويين (طهماسب) عام ٩٨٤هـ، وتولّى ابنه إسماعيل السلطة من بعده، وقد عُرف باسم (إسماعيل الثاني)، وحدثت فتنة بين أولاد (طهماسب) الأربعة إسماعيل ميرزا، وحيدر ميرزا، ومحمد ميرزا، وعباس، وقتل إسماعيل الثاني ٩٨٦هـ، واستفاد العثمانيون من هذا الضعف الذي أصاب الصفويين، فأخذوا بلاد داغستان، وتفليس، وتبريز. وخلف إسماعيل الثاني أخوه باسم (محمد خدابنده) حتى عام ٩٩٥هـ، ثم قام أخوه عباس باسم (عباس الكبير)، وتنازل للعثمانيين عن تبريز، وشروان، وجورجيا، ولورستان، وأن يبقى (حيدر ميرزا) رهينةً في استانبول، حتى لا ينقض الشاه عهوده. ثم استردّ عباس الثاني تبريز في ٦ جمادى الأولى ١٠١٢هـ، وأتبعها باسترداد (اريفان) قاعدة أرمينيا، وشروان، وفارس.

ضعفت الدولة العثمانية، وضعف معها حكمها في العراق فنشأت زعامات حاولت التفرّد بالسلطة في إقليمٍ أو مدينةٍ في إطار التبعية الإسمية للدولة العثمانية. فقد اشترى (أفراسياب) أحد كتّاب الجند عام ١٠٠٥هـ حكم البصرة من واليها العثماني، وأسّس فيها أسرة حكمتها حتى عام ١٠٧٤هـ، كما انفرد أحد رؤساء الكتّاب بحكم بغداد سنةً كاملةً عام ١٠١٣هـ، وكذلك فقد تفرّد بالسلطة في بغداد بعد ذلك (بكرصوباشي) أحد ضباط الانكشارية عام ١٠٣١هـ، فأرسلت إليه الدولة العثمانية جيشاً كبيراً لإخضاعه، فلما رأى (بكرصوباشي) أنه لا قبل له بالجيش المتجه

نحوه، وأن مصيره الهلاك، بعث إلى الشاه عباس معلناً الخضوع له، فوجد الشاه الفرصة مناسبةً له لضمّ العراق إليه فأرسل جيشاً كبيراً وأمره بالتوجّه إلى بغداد.

أدرك (بكرصوباشي) أن الخطر سيأتيه من الصفويين كما يأتيه من العثمانيين إن لم يكن بصورةٍ أكبر وأبشع، ولا يمكن أن يتركوه حاكماً على بغداد، لذا يجب أن يتفاهم مع العثمانيين، واقتنع بذلك، فراسل القائد العثماني القادم لتأديبه، فأبدى القائد موافقته على بقاء (بكرصوباشي) حاكماً لبغداد مقابل أن يعترف بالخضوع التام والتبعية للسلطان العثماني، واتفق الطرفان على الشروط، ولم يحدث قتال. ولكن الشاه لم يعترف على هذا كله وإنما عدّ بغداد تابعةً له منذ أن أعلن (بكرصوباشي) هذا سابقاً، وسواء عدل حاكم بغداد عن رأيه أم لم يعدل، ووافق العثمانيون أم لم يوافقوا فبغداد تابعة للصفويين، وشنّ الشاه عدة حملاتٍ على بغداد رُدّت كلها، وفشلت في مهمتها فدبّر مؤامرةً قضت على (بكرصوباشي)، وفتحت المدينة أبوابها للصفويين، وذلك بعد أن أغرى بعض القادة واستمالهم إليه.

بعد أن دخل الشاه عباس الكبير بغداد اتجهت أنظاره إلى البصرة التي كان يحكمها (أفراسياب) فأرسل إليه هدايا ذات قيمةٍ، ومنحه ألقاباً عظيمةً، ووعده بإبقائه حاكماً على البصرة، وأن يبقى حكمها وراثياً في أولاده وأحفاده من بعده، وأن يعفيه من الضرائب، وأن يتصرّف بأمور المدينة كما يشاء، وهذا مقابل الإعتراف بالتبعية الإسمية للصفويين، وأن يصك العملة باسمه، وأن يعتقد أهل البصرة عقائدهم على طريقة الرافضة. غير أن (أفراسياب) قد طرد مبعوث الشاه قبل أن يلقاه، ورفض مقابلته، وصده صدوداً عظيماً. إذ كان (أفراسياب) يعرف أن مصيره العزل، ونهايته القتل فإن عند الشاه تعصّب بغيض لمبدأ الرفض، لذا فقد أخذ حاكم البصرة الاحتياط بعد ردّه، فاتصل بالبرتغاليين أعداء الشاه، فلبّوا النداء، وأرسلوا

استطوقهم لدعم حاكم البصرة من خصومه الصفويين[1] . ولم يحدث قتال بين الطرفين ، إذا انسحب الصفويون وغادروا مواقعهم راجعين إلى بغداد ، حتى تخلّوا عن الكثير من أمتعتهم .

وتوفي الشاه عباس الكبير عام ١٠٣٨هـ ، وخلفه حفيده صفي الأول ، وأخذت دولة الصفويين تسير نحو الضعف ، فشنّ الخليفة العثماني حرباً على الصفويين عام ١٠٤٧هـ ، واستعاد بغداد عام ١٠٤٨هـ ، ثم جرى الصلح بين الطرفين عام ١٠٤٩هـ ، وحُدّدت الحدود بين الدولتين تبعاً للاتفاقية التي وُقّعت ، والتي كانت أساساً لحدود العراق مع إيران فيما بعد .

واستمرّ الوضع في العراق على هذه الحالة حتى عام ١١٤٤هـ حيث رجع العثمانيون إلى قتال الصفويين ، وتغلّبوا على الشاه طهماسب الثاني (١١٣٥ - ١١٤٤هـ) والذي طلب الصلح ، وتخلّى للعثمانيين عن همدان ، وتبريز ، وإقليم لورستان ، غير أن نادرخان ، والي الشاه على خراسان لم يقبل بهذه المعاهدة ، وحذّر الخليفة العثماني ، وطلب منه ردّ ما أخذه من الولايات ، وسار إلى أصفهان ، وقبض على الشاه طهماسب الثاني ، ووضع ابنه الطفل عباس الثالث شاهاً عام ١١٤٥هـ ، ونصّب نفسه وصياً عليه ، واتجه لحصار الموصل وبغداد ، فلم يُفلح في دخولها ، وهُزم ، فانسحب ، ثم كرّر الهجوم ، فانتصر ، وقتل القائد العثماني عثمان باشا .

وأراد التفاهم مع شركة الهند الشرقية البريطانية لدعمه في احتلال البصرة ، ولكنه فشل ، وأراد متابعة القتال ضدّ العثمانيين ، ولكن تمرّداً قام ضدّه في فارس ، فاضطر إلى الانسحاب بعد أن اتفق مع والي بغداد العثماني

---

(1) كان الصفويون في بداية الأمر على صلة بالبرتغاليين الذين وصلوا إلى المنطقة كطلائع للصليبيين المستعمرين ، وما دام هؤلاء الصليبيون ضد المسلمين فالصفويون في خندق واحد معهم . فلما وصل الإنكليز إلى المنطقة يقومون بالدور نفسه الذي يقوم به البرتغاليون إلا أنهم ينافسونهم الاستعمار والسيطرة على مراكز النفوذ ، عندها ترك الصفويون البرتغاليين ، وأعلنوا لهم العداوة ، والتجأوا إلى الإنكليز ما داموا هم الأقوى .

على أن تعود الولايات التي أخذها العثمانيون عام ١١٤٤هـ إلى الصفويين ، أي أن يعود الوضع إلى ما كان عليه قبل التوسع العثماني عام ١١٤٤هـ ، ولكن الخليفة رفض الاتفاقية التي تمّت بين الصفويين ووالي بغداد العثماني أحمد باشا . فأنهى نادر خان وضعه في فارس ، ورجع إلى الجبهة مع العثمانيين ، فقاتلهم وانتصر على الجيش الذي يقوده عبد الله كوبريللي ، ودخل تفليس حاضرة بلاد الكرج ، واريفان حاضرة بلاد الأرمن . وعندها وافق الخليفة العثماني على الاتفاقية التي تمّت بين نادر خان وبين الوالي العثماني أحمد باشا . وانتصر نادر خان على الروس ، وهدّدهم بالاتفاق مع العثمانيين ، وشنّ حرباً على الدولة العثمانية ، وحاصر الموصل ، وقارص ، وانتصر على العثمانيين ، وعقد معهم معاهدةً في عام ١١٥٩هـ . وبعد نادر خان الذي قتل عام ١١٦٠هـ استطاع كريم خان أن يدخل البصرة عام ١١٨٩هـ بمساعدة الأسطول الإنكليزي ، وأن يخضع (مير مهنا) ، وقد تولّى أمر البصرة أخو كريم خان ، صادق خان ، ولكن الفرس لم يلبثوا أن انسحبوا منها بعد وفاة كريم خان .

وشنّ الفرس حرباً على العثمانيين ، وكانت العراق هدفهم وذلك عام ١٢٣٥هـ ، وأحرز الفرس بعض النجاح ، ولم تستطع الدولة العثمانية دعم واليها على بغداد داود باشا ، فاستنجدت بوالي مصر محمد علي باشا الذي تملّص من هذه المهمة بحيلةٍ ، وانتشر مرض الكوليرا بين أفراد الجيش الفارسي ، واضطر قائده محمد علي مرزا أن يعقد معاهدةً مع العثمانيين عام ١٢٣٨هـ في مدينة أرضروم .

كان أمر انكلترا قد قوي في الشرق ، فسيطرت على منطقة الخليج العربي ، وأرادت أن تبسط نفوذها على منطقة البصرة والأهواز إذ لا تريد أن تكون هذه المنطقة بيد دولةٍ مسلمةٍ وخاصةً إن كانت على خلافٍ معها كالدولة العثمانية لأن ذلك يهدّد مصالحها حسب رأيها ، ويعيق تنفيذ مخططاتها الصليبية .

ساد الهدوء النسبي الجبهة العثمانية - الفارسية بعد معاهدة (أرضروم) عام ١٢٣٨هـ وذلك لضعف الدولتين العثمانية في الغرب والصفوية ومن جاء بعدها في الشرق إضافةً إلى أن الدولة العثمانية كانت قد اضطرت أن تولي ظهرها للجبهة الشرقية بعد أن فُتحت الجبهة الغربية على نطاقٍ واسعٍ حيث شنّت الدول الأوربية عليها حرباً صليبيةً مسعورةً ، فهي لم تقاتلها كدولةٍ دخلت أوربا من جهة الجنوب الشرقي ، وفتحت بعض الأجزاء ، ولفّتها ضمن أراضيها ، ولم تُقاتلها كدولةٍ مسلمةٍ قويةٍ ، ودول أوربا دول نصرانية ، والحقد الصليبي يملأ نفوس الأوربيين ، ويشحنها باستمرارٍ رجال الكنيسة ، ليس ذلك فحسب ، وإنما تعلن الصليبية حربها ، ويستحث المستعمرون رجال الكنيسة دائماً على إثارة الحقد الدفين وشحن النفوس به لقتال الدولة العثمانية على أنها مركز الخلافة حيث تجمع المسلمين أو تعمل على ذلك ، وتتجه أنظار المسلمين نحوها ، وإن تهديمها سيفرط عقد المسلمين ، ويُشتّت شملهم ، وعندها يمكن السيطرة على أمصارهم ، والتحكّم في شؤونها ، وتنفيذ المخططات الاستعمارية الصليبية .

كان من مصلحة الدول النصرانية أن تقف إلى جانب كل من يُعادي العثمانيين ودعمه ، لإضعافهم ، والإسراع في كسر شوكتهم لتهديم الخلافة ، وكانت الدولة الصفوية هي التي تُمثل العداء في شرق دولة الخلافة لذا يجب دعمها ومدّ يد عون لها ، إضافةً إلى أنها تحمل اسم الإسلام فمساعدتها ومحالفتها ليس كدولةٍ معاديةٍ للعثمانيين فحسب وإنما في ذلك تفرقة للأمة المسلمة وتشتيت لشملها أيضاً ، لهذا كله وقفت الدول النصرانية بجانب الفرس ، وإن كان القتال يقع بين بعضهم وبين الفرس كجوار ، كالروس الذين يريدون التوسّع باستمرار ، وضمّ أجزاء إليهم ، وسيكون هذا على حساب الصفويين ومن جاء بعدهم إضافةً إلى أنه كانت من أهداف الحروب الروسية ضدّ الشيعة إبعادهم عن التفاهم مع العثمانيين ، وقد رأينا كيف أن الصفويين أو من حكم فارس بعدهم عندما يُفكّرون في أمر النزاع بروحٍ دينية

كانوا يُهدّدون الروس بالتفاهم مع العثمانيين فيضطر الروس إلى الخروج مُباشرةً ، وتحقيق كل ما يُريده حكام الشيعة خوفاً من التحام المسلمين بعضهم مع بعض . ونتيجة لهذا فقد انتصر الفرس بدعم الإنكليز على عشائر بختيار ، واستولوا على عربستان ، وفرّ ثامر شيخ قبائل كلب من المنطقة ، وتابع الفرس زحفهم نحو الغرب ، حتى فرّت قبيلة بني لام من سفوح جبال لورستان الغربية .

ومن ناحيةٍ ثانيةٍ فإن الصفويين ومن قام بعدهم يحمل مبدأ الرفض كانوا بحاجةٍ إلى دعمٍ ضدّ العثمانيين وخاصةً إن كان من ناحية الغرب لإيقاعهم بين نارين ، ولم يكن خلافهم مع دولة الخلافة صراعاً سياسياً فحسب كما يحدث بين الدول أو الأمصار المتجاورة ، وإنما كان يحمل أيضاً الصراع العقيدي ، وهذا ما جعله عنيفاً ، وقد سبق أن قلنا أنه منذ أن فُرض مبدأ الرفض في أيام الدولة الإيلخانية أصبح أتباعه يقفون دائماً في الخندق المواجه للإسلام والذي يمثله أعداء المسلمين ، ولطالما أثاروا العامّة بشعارات (يالثارات الحسين) ، وإذا كان الاسم يحمل الإسلام إلاّ أنه مجرد بعض المناسك والشعائر أما العقيدة فأمر آخر ، ولهذا وجدت الدول التي حملت مبدأ الرفض في الأوربيين خير نصيرٍ لهم رغم عداوتهم لها ما دامت تحمل اسم الإسلام مهما كانت سمة هذا الاسم وحقيقته . إن الدول الأوربية النصرانية تقع إلى الغرب من الدولة العثمانية ، وهذا ما يُناسب الرافضة ، ثم وصل الأوربيون إلى الشرق ، عن طريق رأس الرجاء الصالح بالالتفاف حول إفريقية ، وتمركزوا في شرقي إفريقية وفي جنوبي الجزيرة العربية ، في عدن ، ثم دخلوا مياه الخليج العربي فصاروا على مقربةٍ من ساحة الأحداث ، وعلى مقربةٍ من الدولة الشيعية لذا وجدت هذه الدولة أن التعاون والدعم قد جاءا إليها ، ولم يبق إلاّ مدّ اليد .

لقد تعاون الصفويون في بداية الأمر مع البرتغاليين الذين كانوا طلائع المستعمرين الصليبيين أو لم يكن غيرهم من الأوربيين في الساحة ، وهم في

صراع مرير وعداوة بيّنة للعثمانيين ، فلما وُجد غيرهم ، وأقوى منهم ، وهم الإنكليز تركوا أصدقاء الأمس ، بل وأعلنوا عداوتهم لهم ، وحربهم لهم ، ووضعوا أيديهم بأيدي الإنكليز ما دامت المصلحة تتحقق بصورة أفضل ، فالإنكليز أكبر قوة وأكثر عدداً من البرتغاليين ، واستمرّ التعاون .

ومع ضعف الدولة العثمانية أخذ ولاتها في العراق يستقلّون عن استانبول ، وكان سليمان باشا الكبير أول من استقل في ولاية بغداد ١١٦٣هـ ، واستمرّ استقلال الولاة إلى أيام داود بك الذي سيّرت إليه الدولة العثمانية (علي باشا اللاز) مع جيش كبير دخل بغداد ، وقبض على داود بك ، وأرسله إلى استانبول عام ١٢٤٧هـ ، وجمع المماليك في القلعة وقتلهم جميعاً . وحكم علي باشا بغداد باسم الدولة العثمانية حتى عام ١٢٥٨هـ ، وتتابع الولاة من استانبول على بغداد ، وكان منهم مدحت باشا الذي جاء إلى بغداد عام ١٢٨٥هـ وبقي فيها ثلاث سنوات .

أطماع انكلترا بجنوبي العراق

كانت انكلترا تطمع ليس بجنوبي العراق فحسب بل في أي نقطة من نقاط العالم ، ولم يكن طمعها بجنوبي العراق من أجل تأمين طرق الهند كما يدّعي بعضهم ، ويُعدّد هذه الطرق ، وإنما رغبة في تنفيذ سياستها الاستعمارية الصليبية ، وما انطلاقها إلى الهند وسيطرتها عليها إلا من باب تحقيق هذه السياسة التي ترتكز على حبّ السيطرة ، واستغلال الشعوب ، واستثمار الأرض ، وإذلال المسلمين والتحكم بهم تشفّياً وحقداً ، وهذه السياسة باختصار يُطلق عليها استعمارية صليبية مشت عليها الدول الأوروبية النصرانية .

عقدت انكلترا عام ١٠٣٢هـ اتفاقاً مع الشاه عباس الصفوي تعهّدت له بحماية التجارة في الخليج العربي ، ثم أنشأت مركزاً تجارياً في البصرة عام ١٠٥٣هـ ، وجعلت وكيل هذا المركز قنصلاً لها عام ١١٧٧هـ ، وبذا أصبحت له صفة سياسية ، كما تمّ تعيين ممثل آخر لها في بغداد ، وغدا هذان

الممثّلان يحرضان الولاة على الاستقلال ، ويُقدّمان لهم السلاح في سبيل هذه الغاية . فإذا ما استقل هؤلاء الولاة كانوا ضعافاً ويضطرون إلى طلب المساعدة ، فتسرع انكلترا ، وتمدّهم ، وتستطيع عندها أن تتصرّف بالبلاد كما تشاء ، بل يمكنها أن تعزل من تريد ، وتعيّن من ترغب ، وربما تضرب الواحد منهم بالآخر كي تبقى سيدة الموقف ، وتُنفّذ سياستها ومخططاتها كما يحلو لها . وفي الوقت نفسه يكون استقلال هؤلاء سبباً في ضعف دولة الخلافة التي تسعى لإزالتها ، وتشنّ الحرب عليها باستمرار لتحقيق هذه الغاية ، وربما عمدت انكلترا إلى تحريض هؤلاء الولاة للثورة ضدّ دولة الخلافة في سبيل إضعافها أيضاً ، وإضعافهم ، ويمكنها القيام بهذا التحريض ما دامت تقدّم للولاة بعض ما يرغبون به ، كما يمكنها ابتلاعهم .

لقد غدت المراكز التجارية الإنكليزية في جنوبي العراق ، والقنصليات ذات سلطان وقوة حتى أصبح لهم حرس خاص من أبناء البلاد ومن الهنود .

ولم يكن الاهتمام بالتجارة و بالاستعمار والسياسة هدف المخططات الإنكليزية فحسب بل كان ما هو أكبر من ذلك ، لقد اشتغلت البعثات الإنكليزية التي أُرسلت إلى العراق بالتنقيب في (بابل) و (أور) لاكتشاف الآثار ، والحديث عن حضارات قديمة ، وربط السكان بهذه الحضارات والتفاخر بها ، فتتعمّق جذور الانفصال في العالم الإسلامي بربط سكان كل إقليم بحضارته السابقة ، فترسّخ الإقليمية ، وتنشأ الوطنية ، والقومية ، وتزول الروابط الإسلامية ، وتتمزّق دولة الخلافة بل الأمة الإسلامية .

وجاء السلطان عبد الحميد الثاني إلى مركز الخلافة في استانبول ، واتّبع سياسة (الجامعة الإسلامية) ، ورأى أن دور انكلترا قد أصبح خطراً في كثير من المواقع ، ومنها جنوبي العراق ، ودولة الخلافة عاجزة إذ تكالبت دول الأرض عليها ، وعضّت عليها أوربا بأنيابها ، فأراد الاستفادة من المنافسات الاستعمارية القائمة بين الدول الصليبية ، غير أن كبريات هذه الدول قد تفاهم بعضها مع بعض حيث اتفقت انكلترا وفرنسا ، وحلّت مشكلاتها فيما بينها ،

وأثمر التفاهم عن اتفاقية بينهما عام ١٣٢٢هـ . وكذلك تفاهمت انكلترا وروسيا ، وعقدتا بينهما اتفاقيةً في ٢٣ رجب ١٣٢٥هـ (٣١ آب ١٩٠٧م) سوّيتا فيها خلافاتهما الاستعمارية في إيران ، وبلاد الأفغان والتبت .

وإذا كانت أوربا قد رمت الدولة العثمانية عن قوس واحدةٍ من الناحية الصليبية إلا أن هناك بعض المنافسات التي تُشكّل بعض الخلل في اتفاق أوربا ، وخاصةً ألمانيا التي نهضت حديثاً والدول الأوروبية كانت قد تقاسمت المناطق الاستعمارية فيما بينها ، وسارت ألمانيا في أول أمرها في سياسة عدم المنافسة الاستعمارية ، والاهتمام بالقضايا الأوربية فقط غير أن هذا لم يدم طويلاً ، إذ عدلت عن سياستها الأولى ، ووقفت تُطالب بمكانها اللائق بها تحت الشمس حسب اصطلاح قادتها ،فأراد السلطان العثماني عبد الحميد الثاني أن يستفيد من هذا فتقرّب من برلين ومنحها حقّ مدّ سكة حديد البصرة ، والتي تبدأ من قونية في آسيا الصغرى ، وكان توجّه ألمانيا نحو الشرق واسعاً إذ قوي أسطولها ، وزادت بضائعها التجارية التي أصبحت تُنافس البضائع الإنكليزية ، وهذا ما أغاظ انكلترا فحقدت على السلطان ، فنشرت الشائعات ضدّه ، وحلت على ألمانيا فأخذت تقف في وجهها .

آثار النفوذ الإنكليزي في جنوب العراق :

استطاعت انكلترا عن طريق مراكزها التجارية ، وقنصلياتها أن تتصل ببعض الرجال ، وتُثير فيهم حبّ الزعامة ، ونخوة العصبية الجاهلية ، فنشأت دعوة الانفصال عن دولة الخلافة ، وأغرت هؤلاء الرجال بشهوة المنصب فأبرزتهم ، وبشهوة الغريزة فأفسدتهم ، فانطلقوا يدعون إلى العصبية الجاهلية لتتجزأ الأمة المسلمة ، وهذا ما تسعى إليه ليس انكلترا فحسب وإنما الصليبية عامة ، ويعملون على تقليد أوربا لتُصاب الأمة بالهزيمة النفسية ، ويحلّ فيها الفساد ، فلا يرى المنادون إلا رغباتهم ، وينظرون بأعينهم فقط وقد عميت قلوبهم ، وأمّدت هؤلاء بالدعم المادي ليزدادوا عمىً على عمىً ، وهذا ما يعمل

له أعداء الإسلام .

إن ضعف الدولة العثمانية ، وتأخرها في الناحية العلمية ، وتراجعها في الحروب ، وقيام الحركات الداخلية التي تُثيرها الدول الأوربية ، والفوضى والظلم الذي يسود الولايات نتيجة طمع الولاة وجشعهم ، وعدم إمكانية الأخذ على يدهم ، وإن قوة الدول الأوربية ، وتقدّمها العلمي ، وتطوّرها الصناعي ، وانتصارها في المعارك ، وانتشار الدعايات المعادية ضدّ الدولة العثمانية ، وإن الجهل ، وعدم النظر في الأمور من كل الجوانب ، كل هذا قد جعل غشاوةً على عيون أكثر الناس ، فانطلقوا يعملون على تهديم دولة الخلافة ، وتقطيع أوصالها ، وهذا لن يفيد إلا أعداء الإسلام الذين لا يعملون إلا له ، ولكن عمى القلوب التي في الصدور قد جعل التيار يسير في هذا الاتجاه ، ولم يكن هناك من يستطيع الوقوف في وجهه لطغيانه مع سيادة الجهل وعدم المعرفة ، وكان يجب العمل للإصلاح فهو خير من الهدم .

الأحزاب السرية :

التقت جماعات بعضها مع بعض تتحدّث عن العصبية الجاهلية وخاصةً بعد أن سيطرت جمعية الاتحاد والترقي على مُقدّرات الدولة العثمانية عام ١٣٢٦هـ ، وكانت على صلة باليهود ، كما تضمّ أعداداً من رجالات يهود الدولة ، ولا شكّ أن اليهود يُريدون تهديم الخلافة ، وتجزئتها ، وتقطيع أوصالها ، وخاصةً عندما رفض السلطان عبد الحميد التنازل لهم عن أي شيء في فلسطين حتى ولو على شبرٍ رغم الإغراءات الكثيرة التي قدّموها له وللدولة في الوقت الذي كانت فيه الدولة بأشد الحاجة إلى الدعم . وليس أفضل من الدعوة إلى العصبيات الجاهلية ، فهذا ينادي ، بالعروبة ، وذاك بالطورانية (التركية)، وثالث بالفارسية ، ورابع بالبربرية، وهكذا تصبح الأمة الإسلامية أمماً ، وتتصارع بعضها مع بعض فليس كالعصبية القومية مجزئاً للأمة، وكانت جمعية الاتحاد والترقي قد تأسّست في باريس عام ١٣١٦هـ، وأخذت تدعو إلى القومية الطورانية تحت تأثير الجهل واليهود معاً ، وكان ردّ الفعل

بالدعوة إلى القوميات الأخرى ، وكل حزبٍ بما لديهم فرحون ، يجعلون من عصبيتهم صنماً يعبدونه من دون الله، ويخرقون له مفاخر وأمجاداً يظلّون عاكفين عليها ومُرَدّدين لها ، ويُجَرِّدون بقية العصبيات من كل فخرٍ ، بل ينسبون لها كل خزيٍ ، وهكذا يقع الصدام . ولم يكن ردّ الفعل إلا عن جهلٍ أو تحت تأثيرٍ خارجيٍ من أعداء الإسلام حتى لنلاحظ أن أكثر الجمعيات التي تأسّست إنما نشأت في خارج ديار الإسلام ، ومعظمها قام في أوروبا وخاصةً في باريس ، الأمر الذي يضع اليد على المصدر .

وكان لمدحت باشا دور بارز في العراق ، إذ تولّى أمرها (١٢٨٥ ـ ١٢٨٨هـ) ، فبذر أفكاراً غربيةً تحت عنوان المطالبة بالدستور ، ومقاومة الاستبداد ، وذلك في ظل نشر الشائعات ضدّ الخلفاء ، وساعده على هذا ما كان يقع من ظلم ، وما كان ينتشر من فوضى ، ومن هزيمةٍ نفسيةٍ وُجدت من تراجع الدولة باستمرار ، وتقدّم أعدائها ، وتفشي الجهل بين أفراد الأمة المسلمة وتطوّر العلم عند الخصوم . وكان مدحت باشا على صلةٍ بالإنكليز واليهود إذ كانت علاقته المستمرة مع دزرائيلي رئيس وزراء انكلترا اليهودي ، وكان مدحت باشا كثيراً ما يُلمّح إلى ضرورة وصاية انكلترا على الدولة العثمانية ، ويدّعي بأنه لو حدث هذا فلن تستطيع دولة على اقتطاع أي جزءٍ من الخلافة العثمانية .

ونمت البذور التي ألقاها مدحت باشا ، وكان وراءها الشائعات التي بثّها النصارى واليهود ، ومن ورائهم دول أوربا عامةً ، وتشكّلت جمعيات وأحزاب كان قوامها النصارى وخاصةً في الشام ، والمُغفّلون ، وطلاب الزعامة والمناصب ، وكلها تتحرّك من خارج البلاد ، وبعض رجالها لا يدرون ، وهناك عصابة في باريس تمسك بخيوط الحركة ، وتُنظّم المؤتمرات ، وتُوزّع الأدوار ، وتحرّك على الساحة المُغفّلون ، ومن أصابهم التطلّع إلى المركز والصدارة ، وبعض الذين يُنفّذون المخططات ، وهم على علم فيها وفيما يصنعون ، وهم النصارى .

حملت هذه الجمعيات تارةً صفة الأدب لتستتر بها ، وأحياناً الدعوة إلى المؤاخاة بين العرب والترك ، وثالثة إلى إحياء اللغة العربية . وكان أبرز هذه الجمعيات في المناطق العربية كلها جمعية العلوم والفنون وقد ظهرت في بيروت ١٢٦٤هـ ، وأسّسها بطرس البستاني ، وناصيف اليازجي من نصارى الشام ، والجمعية الشرقية التي أسّسها النصارى اليسوعيون عام ١٢٦٧هـ ، والجمعية العلمية السورية التي ضمّت بعض المسلمين السذج ، وبعض النصارى الذين ادّعو الإسلام ليُغرّروا بالمسلمين ، وكان من هؤلاء النصارى الذين أظهروا الإسلام أحمد فارس الشدياق ، كما ضمّت نصارى الجمعيتين السابقتين اللتين تذهبان المنافسة فيما بينهما ، والجمعية السرية التي تأسّست في بيروت عام ١٢٩٨هـ ، ورابطة الوطن العربي التي أسّسها في باريس عام ١٣٢٢هـ النصراني نجيب عزوري ، وجمعية الإخاء العربي ـ العثماني ، والمنتدى الأدبي ، والجمعية القحطانية ، والجمعية العربية الفتاة ، وحزب اللامركزية ، وجمعية العهد التي كانت تضمّ الضباط فقط . وجمعية العلم الأخضر وجميع الذين أسّسوها من العراق ، وحزب الحرية والائتلاف في البصرة ، ونادي الحرية والائتلاف في بغداد ، والجمعية الاصلاحية في البصرة . والاتحاد العثماني الذي أسسه اليهود ، والنادي البغدادي الذي انشأه الشباب اليهودي ، والمحفل الكاثوليكي ، واتحاد الشبيبة الذي أسسه النصارى الأرثوذكس .

وكان رجال هذه المجموعات يضربون على وتر الاستبداد الذي لا بدّ من اتخاذه عند انتشار الفوضى ، وحالة الحرب التي لم تكن لتنقطع في أواخر عهد الدولة العثمانية إذ ما تكاد تنتهي من حربٍ مع دولةٍ أوربيةٍ حتى تشغلها دول أوربية أخرى بغية استنزاف قوة وطاقة بني عثمان ، ومن المعلوم أن الأحكام العرفية تُعلن في هذه الأيام في حالة نشوب حرب ، فكيف تكون الحالة عندما تتكالب دول كثيرة على دولةٍ ، وكلها تُكشّر عن أنيابها تريد التمزيق . وإضافةً إلى هذه الحروب فإن هناك حركات أخرى داخلية تقوم بها الأقليات تثيرها وتحركها دول من الخارج ، ألا يحق للحاكم في مثل هذه الظروف أن يُعلن

الأحكام العرفية ، وأن يُراقب كل تحرّك ، ويضغط على المشبوهين ، ومع هذا كله نرى هؤلاء المشبوهين كانوا يُهاجمون السلطة ، ويتحدّثون عن الاستبداد بكل حرية مع أن أصابع الإبهام كثيراً ما تُشير إليهم ؟ وأرى أن الحرية كانت معطاة أكثر من اللازم ، ولولا الشائعات التي تبثّها القوى النصرانية واليهودية لأنهم الحكم بإعطائه الحرية في وقتٍ لا تصحّ فيه الحرية أي لانقلب الأمر تماماً .

هذه المجموعات أو هؤلاء الرجال كانوا موزّعين ، ولم تكن صعوبة المواصلات لتقرّب بينهم ، ولا الأهداف البسيطة لتجمع بينهم ، وإنما زادهم حبّ الزعامة فرقة ، وهذا أمر طبيعي ، ففي كل وقتٍ تنتشر فيه الفوضى يزداد فيه التفكير بالظهور ، ويزدحم على القمة من لم يكن ليفكر فيها أبداً في الأحوال العادية . وبصورةٍ عامةٍ هم بحاجةٍ إلى من يُوحّد صفوفهم ، ويقودهم ، ولن يستطيع ذلك إلاّ من كان ذا مكانةٍ مرموقةٍ أو منصب يسمو على تفكيرهم ، وسيكونون عامل إضعافٍ للدولة العثمانية إذا عصب الأمر أو عامل تمزيقٍ فعلاً ، وهذا ما حدث بعد أن اندلعت نار الحرب العالمية الأولى ، واشتركت فيها الدولة العثمانية ، إذ انضمّوا جميعاً إلى ثورة شريف مكة حسين بن علي التي كان لها دور كبير في تقدّم الإنكليز ، وتراجع العثمانيين .

وكان الشريف يظن أنه سيُحقق لشعبه العربي انتصارات بعد أن ضاق ذرعاً بالإصلاح أيام العثمانيين حتى كانت بينه وبينهم ضغائن دفينة . ولكن الإنكليز كانوا على مكرٍ شديد ، فأخذوا ما يريدون ، وحالوا دون حصول العرب على أي شيءٍ سوى النكبات تتوالى عليهم ، ولم يدرك الشريف حسين هذا المكر إلاّ بعد أن انطلت عليه الحيلة ، ورأى الخداع والمكر ، وربما لم يكن يظنّ أن هناك بين البشر خداعاً بهذه الصورة لطيب نفسه وكرم أرومته .

ولمكانة الشريف الدينية ، وقوته الشخصية ، وكرم أصله انصاعوا له وأطاعوا ونفّذوا دورهم ، وهم لا يعرفون أنهم يخربون بيوتهم بأيديهم لمصلحة أعدائهم ، ويحطّمون أمتهم لترتفع أمم النصرانية عليها .

الحرب العالمية الأولى :

تفاقمت المنافسة بين الدول الأوربية حتى اندلعت الحرب العالمية الأولى في ٦ رمضان ١٣٣٢هـ (٢٨ تموز ١٩١٤م) ، وانقسمت الدول الأوربية إلى قسمين : انكلترا ، وفرنسا ، وروسيا ، وإيطاليا ، ورومانيا ، واليونان و . . . في جهةٍ ، وألمانيا ومعها النمسا وبلغاريا في جهةٍ ثانيةٍ ، وأي فريقٍ انتصر فإن موقفه لن يختلف عن الفريق الثاني بالنسبة إلى الدولة العثمانية أو بالأحرى دولة الخلافة . ومن هذا المنطلق فإن الخليفة محمد رشاد كان يرى الوقوف على الحياد حيث يُدرك ما تضمره الدول النصرانية تجاه دولته ، ويجب ألا يُعطيها المبرر للتدخّل في شؤونه ، أو تجزئة دولته من قبل المنتصر فيما إذا كانت دولته بجانب الطرف المنهزم . ولكن الخليفة لم يكن وقتها سوى صورةٍ ، أما المتسلّط فهم الاتحاديون ، وكانوا يرون غير ما يرى الخليفة إذ يعملون للوقوف بجانب ألمانيا لحسن الصلة بين الطرفين حيث كانت الدولة العثمانية قد اتجهت في أواخر أيامها إلى ألمانيا . هذا إضافةً إلى أن انكلترا ، وفرنسا ، وإيطاليا ، وروسيا يستعمرون أجزاء واسعة من بلاد المسلمين ، والكراهية تملأ نفوس الأمة ضدّ هؤلاء المستعمرين لما ارتكبوه من جرائم ، وما أظهروه من حقدٍ صليبي ، فإن الوقوف بجانبهم سيثير المسلمين على الدولة العثمانية ، وستنهار مباشرة ، على حين أن الوقوف إلى جانب الألمان سيجعل المسلمين يشدّون أزر دولتهم ، ويندفعون مخلصين في القتال ، ولم تكن ألمانيا قد برزت على حقيقتها بعد ، ولم تصطدم مع المسلمين ، ولم تستعمر أرضاً لهم سوى ما حصلت عليه في تانزانيا والكاميرون من باب الترضية ، غير أن المسلمين يومذاك لم يسمعوا بهذا للبعد والجهل .

وهنا يجب ألا ننسى الأثر اليهودي في الاتحاديين ، وإن بعض كبارهم هم من يهود الدولة واليهود وقفوا إلى جانب انكلترا ، واتفقوا مبدئياً على أن تُعطيهم فلسطين إن أحرزت النصر ، وكانوا يأملون بالنصر ، فإذا انضمّت الدولة العثمانية إلى انكلترا وحلفائها ، وحققوا النصر فلن يكون الحصول على

الحلم بالأمر السهل ، لذا فإنه من الأفضل لهم أن تقف الدولة العثمانية ضد انكلترا وحلفائها وستُهزم ، وتُجزَّأ ، وسيحصل اليهود على حلمهم بسهولة ، لذا فقد أوحوا إلى أعوانهم الاتحاديين بالضغط على الخليفة للوقوف ، إلى جانب ألمانيا ، ونتيجة هذا ، ونتيجة الصلة مع الألمان ، ونتيجة استعمار الحلفاء لكثير من الأمصار الإسلامية فقد قرّر الاتحاديون الوقوف إلى جانب الألمان ، وحملوا الخليفة على ذلك ، ومع هذا فقد تأخّر هذا الوقوف ، وهذا ما ضايق اليهود ، وحتى الصليبيون تضايقوا إذ يريدون الانقضاض على أمصارها المتباعدة ، وهذا يناقض ما كان يُظهره الحلفاء من الرغبة في انضمام العثمانيين لهم ، فهي رغبة غير صادقة ، وإن صدّقها الكثير وانطلقوا من خلالها ، ولكن الأحداث تكذبها ، وتبرز الأمور على حقيقتها وإن كان عليها غطاء شفاف من الخداع .

لما تأخّر دخول الدولة العثمانية الحرب ادّعت روسيا في ٨ ذي الحجة ١٣٣٢هـ (٢٧ تشرين الأول ١٩١٤م) أن القوات العثمانية قد ضربت بارجتها (برسيلاو) في البحر الأسود ، ولكن السلطات التركية لم تُبال بذلك الاتهام ، ثم كرّرت الاتهام يوم عيد الأضحى أي بعد يومين ١٠ ذي الحج ١٣٣٢هـ (٢٩ تشرين الأول ١٩١٤م) بضرب القوات العثمانية لبارجتها (غوبن) في البحر الأسود أيضاً ، ولما لم ينتج عن ذلك شيء ، أعلنت روسيا الحرب على الدولة العثمانية في ١٤ ذي الحجة ١٣٣٢هـ (٢ تشرين الثاني ١٩١٤م) ، وبعد ثلاثة أيام أعلنت انكلترا وفرنسا الحرب على الدولة العثمانية إذ كانت الاستعدادات قد تمّت لدخول الأراضي العثمانية .

الاحتلال الإنكليزي :

وصلت الحملة الإنكليزية من الهند بقيادة الجنرال (ديلامين) إلى مياه شطّ العرب يوم ١٥ ذي الحجة أي بعد إعلان روسيا الحرب على الدولة العثمانية بيوم واحدٍ ، وفي اليوم الثاني من إعلان انكلترا الحرب على دولة الخلافة تمكّنت هذه الحملة من احتلال مدينة (الفاو) ثم احتلت البصرة في

٥ محرم ١٣٣٣هـ (٢٢ تشرين الثاني ١٩١٤م) ، واستمرّت النجدات تصل إلى الحملة الإنكليزية . ثم احتلّت العمارة في ٢١ رجب ١٣٣٣هـ (٣ حزيران ١٩١٥م) والناصرية في ١٤ رمضان ١٣٣٣هـ (٢٥ تموز ١٩١٥م) ، كما سيطرت على القرنة والشعيبة . وبقيت حكومة الهند بل والحكومة الإنكليزية لا ترغب في التقدم نحو بغداد بل الاكتفاء بولاية البصرة . غير أن فشل جمال باشا بالهجوم على قناة السويس ، ونجاح المراسلات بين هنري مكماهون وشريف مكة الحسين بن علي قد شجّع الإنكليز على التقدّم فاحتلّوا الكوت في ٢٢ ذي القعدة ١٣٣٣هـ (٣٠ أيلول ١٩١٥م) غير أنهم توقّفوا جنوب بغداد بثلاثين كيلومتراً ، ثم تراجعوا إلى الكوت أمام العثمانيين الذين حاصروهم مدة ستة أشهرٍ كاملةٍ اضطروا بعدها إلى الاستسلام ، وتسلّم العثمانيون (١٣٣٠٩) أسيراً بين ضابطٍ وجندي .

لم يُتابع العثمانيون تقدّمهم ومقاتلة الإنكليز الذين أخذوا بالاستعداد ، وعادوا إلى الهجوم في ١٦ ربيع أول ١٣٣٥هـ (٩ كانون الثاني ١٩١٧م) فوصلوا إلى بغداد ودخلوها في ١٨ جمادى الأولى ١٣٣٥هـ (١١ آذار ١٩١٧م) فاستقبلتهم اليهود والنصارى في بغداد استقبالاً رائعاً مرحبين ، ويضعون أنفسهم تحت تصرّفهم ، وتابعوا تقدّمهم نحو الشمال غير أن العثمانيين قد تصدّوا لهم ، واستمرّت الحرب بين الطرفين بين مدٍّ وجزرٍ حتى أُعلنت هدنة مودروس في ٢٦ محرم عام ١٣٣٧هـ (٣١ تشرين أول ١٩١٨م) حيث توقّف القتال .

أعلنت الهدنة والعثمانيون لا يزالون في الموصل فطلب القائد الإنكليزي من القائد العثماني علي إحسان الانسحاب من الموصل بناءً على بنود اتفاقية وقف القتال لكنه رفض ، بل وازداد تمسكاً حتى جاءته التعليمات من حكومته ، فاضطر إلى الانسحاب من الموصل التي دخلتها القوات الإنكليزية .

وكان الإنكليز قد خدعوا شريف مكة بالمراسلة التي تمّت بينه وبين هنري مكماهون في القاهرة ، وأعلن شريف مكة الثورة على العثمانيين في ٩ شعبان

١٣٣٤هـ (١٠ حزيران ١٩١٦م) ، وتقدّمت قواته نحو الشمال ، ودخلت مع القوات الإنكليزية بلاد الشام في الوقت الذي نزلت قوات فرنسية على الساحل ، وكان لهذه الثورة أثرها الكبير إذ أنها قدّمت مساعداتٍ فعالةً للحلفاء في التقدّم وإحراز النصر ، وأثارت رجالات العرب على العثمانيين فأوهنوا شأنهم ، وحالت دون نجاح دعوة الخليفة إلى المسلمين بالثورة على حُكّامهم من المستعمرين ، حيث كان الإنكليز والفرنسيون يُسيطرون على كثيرٍ من أمصار المسلمين وأقاليمهم ، إذ أن شريف مكة نشر دعوة للمسلمين بالثورة على الترك ومساندة الحلفاء ، ولمكانة شريف مكة ، وأهمية البلد التي يحكمها فقد لقيت دعوته استجابةً لدى المسلمين ، وأبطلت أثر دعوة الخليفة .

وما أن أحسّ الحلفاء بإمكانية النصر ، وشعرت فرنسا بنجاح محادثات الحسين - مكماهون حتى اضطربت ، فتداعى الإنكليز والفرنسيون إلى عقد اتفاقية سايكس - بيكو حيث تقاسموا فيما بينهم بلاد الشام والعراق وذلك في ١٣ - ١٥ رجب ١٣٣٤هـ (١٥ - ١٧ أيار ١٩١٦م) ، وكانت ولايتا بغداد والبصرة ضمن النفوذ الإنكليزي ، أما ولاية الموصل فقد وضعت تحت النفوذ الفرنسي وهذا فيما يخصّ العراق . ولكن بعد مناوراتٍ سياسية ، وإغراءاتٍ لفرنسا من قبل انكلترا أخذت ولاية الموصل من فرنسا ، وأعطيت لانكلترا .

وما أن أحسّ اليهود باقتراب نصر الحلفاء النهائي حتى سارعوا إلى انكلترا يُطالبونها بتنفيذ ما وعدت ، فأبدى وزير خارجية انكلترا الموافقة ، ووعدهم في ١٧ محرم ١٣٣٦هـ (٢ تشرين الثاني ١٩١٧م) بإقامة دولة لهم في فلسطين .

الانتداب :

انتهت الحرب العالمية الأولى في ٧ صفر ١٣٣٧هـ (١١ تشرين الثاني ١٩١٨م) بطلب ألمانيا الهدنة وكانت العراق قد وُضعت ضمن مناطق النفوذ الإنكليزي ضمن الاتفاقات التي تمّت بين انكلترا وفرنسا ، في اتفاقية سايكس - بيكو ، وبتنازل فرنسا لانكلترا عن ولاية الموصل . وتداعت الدول المنتصرة إلى باريس لوضع شروط الصلح ، وتوزيع الغنائم فيما بينها .

كان رئيس الولايات المتحدة (ولسون) قد تقدّم بشروطه الأربعة عشر والتي منها تأسيس عصبة الأمم ، وحقّ تقرير المصير ، وتألّفت عصبة الأمم في ٣٠ رمضان ١٣٣٧هـ (٢٨ حزيران ١٩١٩م) ، وحدثت الخلافات وخاصة عندما علم الرئيس الأمريكي باتفاقية سايكس - بيكو . ووجد نوع جديد عُرف باسم (الانتداب) وهو يخصّ الأمصار التي سُلخت من الخلافة العثمانية .

وتشكّلت لجنة الاستفتاء وزارت سوريا والعراق ، وقدمت تقريرها في ٢ ذي الحجة ١٣٣٧هـ ٢٨ آب ١٩١٩م) ومما جاء فيها أنها (اقترحت أن يُطبّق نظام الانتداب من نوع (أ) على سوريا وفلسطين والعراق ، على أن يكون لمدةٍ محدودة ، وأن يُعامل العراق كوحدة ، وأن تُحافظ سوريا على وحدتها أي سوريا ولبنان وفلسطين ، فيكون شكل الحكومة في كلا القطرين ملكياً دستورياً ، ويكون الأمير فيصل بن الحسين ملكاً على سوريا ، أما العراق فيختار مليكه بالاستفتاء ، وأن يُسار بالقطرين المذكورين نحو الاستقلال بالسرعة التي تسمح بها الأحوال ، وأن يُعدّل المنهاج الصهيوني المتطرّف الموضوع لفلسطين فلا (يعني جعل فلسطين دولة يهودية لأن تسعة أعشار سكان فلسطين يرفضون المنهاج الصهيوني رفضاً باتاً) .

بقي تقرير اللجنة سرياً حتى عام ١٣٤١ ، ولم يشأ رئيس الولايات المتحدة نشره من باب مُجاملة انكلترا وفرنسا . ولكن رأى أنه يسير في طريق مختلفة عن طريق انكلترا ولذا فقد انسحب من مجلس الحلفاء . وربما كان هذا فرصةً لهم فاجتمعوا مباشرة في سان ريمو في ٧ شعبان ١٣٣٨هـ (٢٥ نيسان ١٩٢٠م) وقرّروا تجزئة الشام وانتداب فرنسا على ما أسموه (سوريا ولبنان) ، وانتداب انكلترا على ما أسموه (فلسطين والأردن) ، وكانت العراق أيضاً قد وضعت تحت الانتداب الانكليزي في هذا المؤتمر . وعندما اجتمع المسلمون في بغداد ودوّنوا مطالب ترفع إلى الحلفاء يُطالبون فيها بإنشاء دولة لهم من شمال الموصل إلى الخليج العربي يحكمها عربي مسلم رفض اليهود

والنصارى الترفيع ، وطلبوا أن يكونوا رعايا بريطانيين .

الثورات :

كان الناس في معظم المناطق يشكون من قبل من الحكم العثماني ، ويتألمون من انتشار الفوضى ، ووجود الرشوة ، ووقوع الظلم أحياناً ، وسيطرة العشائرية ، ولكنهم أصبحوا الآن أكثر شكاية ، وأشدّ تألماً . كان المرء ينتقد ولا يستطيع أحد أن يُواجهه فيقول : هذا حرام ، وهذا حلال ، هذا يصحّ فعله وهذا لا يجوز عمله ، ويتكلّم الخطباء في الجوامع فيجد الإنسان شيئاً من التعزية لنفسه ، أو ما يُخفّف عنه بعض ما يُعاني . أما الآن فقد أصبح الوضع يختلف اختلافاً بيّناً لاختلاف العقيدة التي تُعدّ مصدر كل جوانب الحياة . لم تكن من قبل مجاهرة في بيع الخمور أو تعاطيها ، فلما جاء الإنكليز أعلنوا يشربون منها علناً ، فاستغرب الناس هذا الأمر وأنكروه ، وكذلك أعمال الزنا ، والسير دون حشمة ، والاختلاط ، والميوعة في الطرقات فأثر ذلك كله في المجتمع ، وتقزّزوا ، وربما كان هذا موجوداً من قبل الإنكليز ولكن بالخفاء ولا يمكن المجاهرة به أبداً ، وكذلك كل المعاصي ، فالبيئة كانت لا تزال سليمة بالفطرة وإن شذّ بعض أبنائها .

ومع هذا كله كان عند الإنكليز نظرة استعلاء ، فهم الذين اقتحموا الديار بالقوة ، ودخلوا البلاد بالسيف ، وجاء متحدين لرفع مستوى السكان ، والأخذ بأيديهم نحو الاستقلال ـ حسب زعمهم أو حسب ما ذكره المستعمرون ولجان الاستفتاء ـ بينما كان العراقيون ينظرون نظرة ازدراء لهم ولا يأبهون لهم ، وقد رأوا منهم ، ومن تصرفاتهم ، ومن أخلاقهم ما رأوا ، لذا فنظرة الإنكليز الاستعمارية قد أثارت ضمائر العراقيين ، وحركت عندهم روح المقاومة والثورة ، فهم الأعلون بعقيدتهم ، وبأخلاقهم .

وهناك نقطة أخرى يجب أن لا نغفلها ، وهي أن أهل الكتاب من يهود ونصارى كانوا يعيشون بين المسلمين منذ زمنٍ بعيد ، ويشعرون بالأمن والطمأنينة ، وحسن المعاملة ، وكرم الخلق ، وكان المسلمون ينظرون إلى أهل

الكتاب هؤلاء أنهم في ذمتهم ، لذا يجب مداراتهم والإحسان إليهم ، ولم يُقصّروا في هذا الجانب ، فلما جاء المستعمرون ابتهج أهل الكتاب ممن يعيش في البلاد ، واستقبلوا الغزاة بالترحاب ، وأعلنوا خضوعهم لهم ، وأنهم في خدمتهم ، وحسب أوامرهم ، وبالمقابل فإن الإنكليز أكرموا إخوانهم النصارى ، وأعوانهم اليهود ، وقدّموهم في كل عملٍ ، ومنحوهم المناصب وأعطوهم الإدارات ، فكانوا لهم مقابل ذلك أُجراء وعيوناً على أبناء البلاد من المسلمين . وصحا المسلمون من غفلتهم ، وانتبهوا إلى أن الحرب صليبية ، وأنهم كانوا على جهالةٍ فندم أكثرهم على ما بدر منهم ، وتولّد في نفوسهم كراهية الإنكليز ، والرغبة في الانتقام ، والثورة ضدّ الغزاة المعتدين .

قرّرت جماعة في النجف قتل (مارشال) قائد القوات الإنكليزية ، فانطلقوا نحو مقرّه يلبسون لباس الشرطة ، وبيد أحدهم رسالة باسم (مارشال) ، وطلبوا مقابلته بسرعةٍ ، فرفض الحرس ، فقتلوهم ، ودخلوا ، ثم توزّعوا داخل المقرّ ، واتّجه ثلاثة منهم إلى غرفة القائد الذي أحسّ بالخطر ، فتناول مسدسه من تحت وسادته ، فعاجله أحدهم وهو سعيد العامري بطلقةٍ نارية أبقته في مكانه ، كما قتلوا طبيبه الذي كان بجانبه ، ودارت معركة جُرح فيها جميع من دخل ، ولكنهم خرجوا بجراحهم ، ونجوا . فجاء حاكم جديد للمدينة وهو (بلفور) فقام بحصار المدينة ، وأعلن أن شرط فكّ الحصار هو تسليم الثائرين دون قيدٍ أو شرطٍ ، وتسليم جميع الأسلحة الموجودة في النجف إلى الحكومة الإنكليزية ، ودفع غرامةٍ عربيةٍ . واضطر الأهالي أخيراً إلى الاستسلام فأُعدم اثنا عشر منهم ، ونُفي إلى الهند مائة وسبعة أشخاص ، وكانت تلك الحركة يوم ٧ جمادى الآخرة ١٣٣٦هـ (٢١ آذار ١٩١٨م) .

وفي إقليم زاخو في الشمال قتل النقيب (بعسن) الذي أراد رفع النصارى فوق المسلمين ، وذلك في ٤ رجب ١٣٣٧هـ (٤ نيسان ١٩١٩م) .

وقُتل الحاكم الإنكليزي أيضاً في (العمادية) في ٣٠ رمضان ١٣٣٧هـ

(٢٨ حزيران ١٩١٩م) . وتكرّرت أمثال هذه الحوادث وخاصةً بين العشائر سواء في الشمال في منطقة الأكراد أم في الجنوب في لواء المنتفق . ولم تكن بقية المناطق أقلّ هياجاً وإنما كان الأهالي يقومون باحتفالاتٍ دينيةٍ بمناسبةٍ من المناسبات ، ويلقون الخطب الحماسية ، والأشعار التي تزيد من هياج الشعب واستعلائه على المستعمرين ، وحقده على الباغين . وعمل المستعمرون على منع هذه الاحتفالات .

وفي إحدى المناسبات ألقى عيسى حمدي قصيدةً حماسيةً ألهبت مشاعر السكان ، فألقت السلطة الإنكليزية القبض عليه ونقله إلى البصرة ، فتداعى الناس ، وشكّلوا مجموعةً تتألف من خمسة عشر رجلاً لمفاوضة السلطة وطلبوا مُقابلة الحاكم فوعدهم يوم ١٤ رمضان ١٣٣٨هـ (٢ حزيران ١٩٢٠م) وتمّ اللقاء فطالب المندوبون بعقد مؤتمرٍ وطني يُمثّل الأمة ، يقوم السكان بانتخابه ، ويكون هذا المجلس المخطط الأساسي للدولة ، وهو الذي يُحدّد العلاقة بين العراق وبريطانيا ، كما طالب الوفد بمنح الحريات العامة ومنها الصحافة والمطبوعات ، وحرية البريد .

وأصدرت السلطات البريطانية منشوراً يحمل رقم (٧٠) تاريخ الأول من شوال ١٣٣٨هـ (١٧ حزيران ١٩٢٠م) وقد جاء في بعض فقراته .

بما أن حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى قد تقرّرت وكالتها في شأن العراق فتتوقّع أن تعمل على :

١ ـ جعل العراق حكومةً مستقلةً ، تضمن استقلالها عصبة الأمم .
٢ ـ تكليف الحكومة البريطانية بالمسؤولية عن حفظ الأمن الداخلي ، والأمن الخارجي .
٣ ـ وضع قانون أساسي ، ويُستشار السكان في أسلوب وضعه . مع ملاحظة حقوق الأجناس المختلفة الموجودة في العراق .

إن وكالة الحكومة البريطانية تقضي بأن تسير بالعراق نحو التقدّم حتى

تستطيع السير بنفسها ، وعندها تنتهي مدة الوكالة المناطة بحكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى .

ويُكلّف (برسي كوكس) الذي سيتقلّد منصب الممثل العام لحكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى بعد انتهاء مدة الإدارة العسكرية في الخريف القادم ، وسيكون من مهمة (برسي كوكس) :

١ ـ تشكيل مجلسٍ للشورى برئاسة عربي .
٢ ـ انتخاب مؤتمرٍ عراقي يُمثّل جميع أهالي العراق ، وتكون مُهمّته وضع القانون الأساسي .

كانت تحدث لقاءات واجتماعات في بغداد ، وقد يكون بعضها مع رجال السلطات البريطانية وكانت روح المقاومة تغلي في نفوس رجال القبائل حتى اندلعت الثورة في ١٤ شوال ١٣٣٨هـ (٣٠ حزيران ١٩٢٠م) عندما استدعى نائب حاكم الرميثة البريطاني (هيات) شيخ قبائل بني حجيم الشيخ شعلان المعروف بأبي الجون ليسأله عن بعض الأحداث وأسبابها . . . فلما جاء الشيخ أسمع (هيات) ما لم يكن يتوقّعه إذا اشتدّ عليه وعنّفه فأمر نائب الحاكم باعتقال الشيخ ، ونقله إلى الديوانية مُكبّلاً بحجّة أن عليه بعض الضرائب الواجب دفعها ، غير أن قبيلة بني حجيم هاجمت مقرّ الحاكم ، وخلّصت شيخها بالقوة ، وفتكت بحرسه ، وكانت هذه الحادثة الشرارة الأولى التي اندلعت منها الثورة العراقية ، إذ أرسل حاكم الديوانية (ديلي) كوكبةً لدعم حامية الرميثة ، فلم تصل إلى الرميثة ، ولم ترجع إلى الديوانية إلا بعد عشرين يوماً ، وقد فقدت الكثير من رجالها .

وتجمّعت حاميات المناطق القريبة من الكوفة في حاضرتهم الكوفة ليقوّي بعضهم بعضاً ، فهاجمهم رجال القبائل ، وألقوا الحصار عليهم مدة ثلاثة أشهر .

استولى رجال القبائل على قرية الكفل ، وجاءت قوات من الحلّة

لتخليص (الكفل) ، فقتل الثوار من القوات الاستعمارية مائةً وثمانين ، وأسروا مائةً وستين ، وجرحوا ستين ، واستولوا على بعض المعدات العسكرية والذخائر كان منها مدفعان ، أغرقوا بها الباخرة (فلاي) في شط الكوفة . كما سيطر رجال القبائل على المسيب ، وكربلاء ، والنجف ، وسدّة الهندية بعد أن أخلاها الجيش الإنكليزي ، وأقام رجال القبائل حكوماتٍ في هذه المدن .

كانت الثورة قد عمّت منطقة الفرات الأوسط ، حيث احتلّ رجال القبائل الكثير من مدنه ، وأقاموا فيها سلطاتٍ محليةً لحفظ الأمن ، وقد نجحت في مهمتها ، ومن الفرات الأوسط انتقلت الثورة إلى بعقوبة ، وديالي ، وأربيل ، وكركوك ، وخانقين ، وأسسوا فيها حكوماتٍ محليةً . كما قتل رجال قبيلة الزوبع) الضابط الإنكليزي المقدم (لجمن) بين بغداد والفلوجة ، فاندلعت الثورة هناك ووصلت إلى بلدة (عانة) .

وأخذت النجدات الإنكليزية تصل إلى العراق حتى وصل عدد القوات الغازية إلى (١٣٣) ألفاً ، وبدأت هذه القوات تستعيد المدن التي سيطر عليها الثوار وأقاموا فيها حكوماتٍ محليةً ، حتى انتهت الثورة . وبعد ثلاثة أشهرٍ من انتهائها أُعلن العفو عن الذين اشتركوا فيها جميعاً .

الإدارة :

بعد أن احتلّ الإنكليز بغداد في ١٨ جمادى الأولى ١٣٣٥هـ (١١ آذار ١٩١٧م) صدرت تعليمات إدارية جديدة ، ومما جاء في هذه التعليمات :

١ ـ تُدار المناطق المحتلّة من قبل الحكومة البريطانية ، وليس من قبل حكومة الهند .

٢ ـ تبقى البصرة ، والناصرية ، وشطّ الحي ، وبلدة بحدودها الغربية والشمالية تحت الإدارة البريطانية بصورةٍ دائمةٍ .

٣ ـ تُدار بغداد من قبل مملكةٍ عربيةٍ يُديرها حاكم أو حكومة من أهلها تحت حمايةٍ بريطانيةٍ في كل شيء إلا الاسم (فإنه يبقى عربياً) ، وبطبيعة الحال

سوف لا تكون لها علاقة مع الدول الأجنبية التي يجب على قناصلها أن يُقدّموا أوراق اعتمادهم إلى الحكومة البريطانية .

٤ ـ تُدار بغداد خلف ستار عربي ، كإقليمٍ عربيٍ قدر الاستطاعة ، بوساطة وكالةٍ وطنيةٍ وفقاً للقوانين والشرائع الموجودة نخص بالذكر منها :

أ ـ لا يُطبّق القانون العراقي (الموضوع للبصرة) بل تبقى القوانين المحلية مرعيةً بموادها وموظفيها ، على أن تحلّ فيها كلمة العربي محلّ كلمة العثماني .

ب ـ يُطبّق التحوير نفسه فيما يتعلّق بالإدارة التنفيذية والإدارية ، وأن تبعث الإدارة القبلية والمجالس الإدارية والبلدية وغيرها من جديد .

حـ ـ لا يمسّ نظام جباية الأرض في الوقت الحاضر .

د ـ لا يُستخدم الهنود في فروع الإدارة جميعها بصورةٍ مُطلقةٍ لأن ذلك يُخالف المبادىء المقررة أعلاه ولا يستخدم أي أسيوي خارجي إلا من كان عربياً أو فارسياً في الأصل ، أو كان مقيماً في بغداد ، ويُطبّق هذا الأمر على ولاية البصرة ما أمكن .

٥ ـ في حالة ما إذا كانت البصرة لم تلحق ببغداد ، فإن رئيس الإدارة العراقية العام يكون المندوب السامي المقيم في بغداد ، وتكون البصرة تحت إدارة حاكم يرتبط به . أما إذا أُلحقت بها فإن رئيس الإدارة العراقية يُسمّى آنئذٍ (حاكم البصرة ومندوب العراق السامي) على أن يكون له مقرّ اسمي في البصرة ، أما إقامته الدائمة فتكون ببغداد ، ويكون له وكيل حاكم في البصرة ، ووكيل مندوب في بغداد ينوبان منابه في غيابه .

٦ ـ ينتخب الموظفون من خليطٍ من موظفي الخدمة الإنكليزية والسودانية وسوريا ولبنان ، على أن يكون ذلك وفق الأصول المرعية في تبادل الموظفين . أما إذا احتيج إلى خدمات ضباطٍ بريطانيين من الخدمة الهندية المدنية فيُعارون مؤقتاً وفق أنظمة الخدمة الخارجية . أما الذين في الخدمة فيسمح لهم بالتطوع للخدمة على أن ينقلوا إليها نهائياً .

٧ ـ تكون أماكن الشيعة المقدسة إدارةً مستقلةً غير خاضعة للهيمنة البريطانية المباشرة على أن يُنتبه إلى عدم إدخال أراضي سقي أو قابلة للسقي فيها .

٨ ـ تكون مراقبة أعمال الري والملاحة وصيانة الأنهار للولايتين (بغداد والبصرة) تحت إدارة بريطانية واحدة .

٩ ـ تُدار الكويت والبلاد العربية الساحلية بما فيها عُمان من قبل البصرة .

١٠ ـ تنقل إدارة عدن وحضرموت إلى وزارة الخارجية البريطانية .

١١ ـ يكون جنوبي إيران (عربستان وفارس) منطقة نفوذ للحكومة الهندية .

١٢ ـ ومن الأهمية بمكان أن تكون الإدارة في بغداد منطبقةً منذ البدء على المبادىء المذكورة أعلاه. وقبل قرار مجلس الحلفاء الأعلى في ٧ شعبان ١٣٣٨هـ (٢٥ نيسان ١٩٢٠م) بفرض الانتداب الإنكليزي على العراق بيومٍ واحدٍ ، تمّ الاتفاق بين انكلترا وفرنسا على جعل ولاية الموصل تحت النفوذ الإنكليزي بعد أن كانت تحت النفوذ الفرنسي حسب اتفاقية سايكس ـ بيكو ، وعندئذ أخذ يُفكّر وزير الخارجية البريطانية (كرزون) في كيفية إدارة العراق ، وعندما جاءت التعليمات التي صدرت بالمنشور رقم (٧٠) تاريخ ١٧ حزيران ١٩٢٠م (الأول من شوال ١٣٣٨هـ) الذي سبق أن ذكرناه .

مع فيصل بن الحسين :

بعد الاتفاق الذي تمّ بين الحسين بن علي شريف مكة وهنري مكماهون ممثل الحكومة البريطانية على انفصال البلدان العربية في آسيا عن الدولة العثمانية ، واستقلالها ، وتعهّد الحكومة البريطانية بذلك ، واستلام الحسين ملك تلك الدولة . عادت انكلترا فنكثت بكل الوعود التي قطعتها على نفسها للشريف حسين ولغيره فاتفقت مع فرنسا وبعلم من روسيا على تقسيم البلدان العربية ، وإخضاعها للدولتين العظميين الاستعماريتين انكلترا ، وفرنسا (اتفاقية سايكس ـ بيكو) ، ثم عادتا فأكدتا هذه الاتفاقية مع شيء من التعديل في مؤتمرٍ لمجلس الحلفاء الأعلى في سان ريمو .

ظهرت انكلترا على حقيقتها بنكثها لوعودها ، وخيانتها لأصدقائها ، والنظر إلى مصالحها فقط ، والسير بسياسة صليبية دون الاهتمام بأي نقد ، والضرب بكل القيم في سبيل تحقيق منافعها ، وبذا سقطت أسهمها لدى كثير من أصدقائها من رجالات العرب الذين كانوا على صلةٍ معها منذ وقتٍ ليس بالقصير ، وكانت موضع نقدٍ من كثيرٍ من ساستها ورجالاتها أيضاً .

رغبت انكلترا أن تبدو مُخلصةً لأصدقائها ، عارفةً جهودهم ، مُقدّرةً مصالحهم وذلك بإعطائهم بعض المراكز التي يطمحون لها ، والواقع أن هذا لم يكن أبداً ، وإن وجد فهو لمصلحتها لا لمصالحهم وسعياً وراء منافعها لا خدمةً لهم حيث رأت أنها لن تجد أكثر من أبناء الحسين بن علي نفوذاً ، بل لا يتقدم أحد عليهم وذلك لمكانتهم الدينية سواء أكان ذلك من حيث الأرومة فهم شرفاء أم من حيث المركز فهم على ولاية مكّة ، وفي الوقت نفسه فهم مع ذلك كله لا يدعون إلى جمع كلمة المسلمين ، وتوحيدهم في خلافةٍ ، وهو ما تخشاه انكلترا وسائر الدول النصرانية ، وإنما يعملون إلى وحدة بعض الأقاليم العربية في دولةٍ يتسلّمون حكمها ، وهو أمر لا يُخشى منه كثيراً ، ولا يُشكّل خطراً على النصرانية حسب دعوى سدنتها . هذا إضافة إلى أن الأقاليم التي كانوا يُفكّرون بوحدتها قد انتهى أمرها ، وأصبحت أجزاء ، ولم يعد بالإمكان جمعها في تلك المرحلة لأن ذلك مرتبط بالدول الكبرى صاحبة القوة ، وكان أهل تلك الأقاليم على مرحلةٍ كبيرةٍ من الضعف والجهل والتشتت حيث لا يمكنهم عمل شيء . كما أن الحسين بن علي وأبناؤه قد خذلوا من قبل أصدقائهم الذين لم يصحّ بالأصل موالاتهم ، إلا نُهينا عن ذلك ، وأصبح الحسين بن علي وأولاده ، يرضون بالقليل ، ويرون فيه شيئاً من النصر ، وربما كانوا يعدّون ذلك رضىً مرحلياً حتى يقوّوا فينتقلون بعدها إلى مرحلةٍ ثانية .

كان فيصل بن الحسين ثالث الأبناء، قد نُصّب ملكاً على سوريا ، الجزء الأكبر من بلاد الشام ، لكنه لم يلبث أن طُرد منها في ١٠ ذي القعدة ١٣٣٨هـ

(٢٥ تموز ١٩٢٠م) ، ودخل الفرنسيون دمشق .

ظنّ الإنكليز أن فيصلاً سيكون أنسب أبناء الحسين لحكم العراق ، فهو طريد يأوونه ، وضعيف يسنّدونه ، لذا فإنه سيكون أكثر طواعية من غيره لهم ، وأكثر مُسايرة من إخوته ، كما أن له دراية وخبرة إذ حكم سوريا أكثر من أربعة أشهر ، وعرف أن المخالفة تؤدّي به إلى الإلغاء ، ولا يريد أن تتكرّر معه المأساة حيث يكفيه ما ذاقه .

كتب وزير الخارجية الإنكليزية (كرزون) إلى نائب الحاكم الملكي في العراق يسأله إبداء الرأي في الموقف . فردّ النائب مبيّناً رأي المس في فيصل ، ولم يخص عبد الله حقّه إذ كان مرشحاً لهذا المنصب ، وأن الرجل الكفء في العراق غير موجود . ومع ذلك فقد أبدى اقتراحاً بإسناد ملك العراق إلى أحد هؤلاء : ١ ـ هادي العمري . ٢ ـ نقيب أشراف بغداد . ٣ ـ أحد أبناء الحسين بن علي . ٤ ـ أحد أفراد الأسرة الخديوية في مصر . ويرى أن هادي العمري يُناسب الأمر ، هذا مع العلم أن نائب الحاكم كان من قبل يُعارض فكرة إقامة حكومة عربية في العراق أصلاً . أما وزير الخارجية فقد كان يرغب في عبد الله بن الحسين أخي فيصل . ولكن الظروف التي حدثت لفيصل جعلت الرأي يختلف ، وأصبح فيصل أكثر مناسبة لهم ، إذ طُرد من ملكه ، والإنكليز بحاجة إلى أن يُبقوا بينهم وبين الأشراف صلة فربما احتاجوا إليهم كجواد رهان .

دعت الحكومة البريطانية فيصلاً لزيارة لندن ، فسافر إليها في ٢١ ربيع الأول ١٣٣٩هـ (٢ كانون الأول ١٩٢٠م) ، وقابل الملك جورج الخامس ليشكره على الهدايا التي كان قد بعث بها إلى والده ، إشعاراً باستمرار الصداقة بين الحكومة البريطانية والشريف حسين ، فإن نكث انكلترا لعهودها ، وخيانتها لوعودها لم تؤثّر على تلك الصداقة ، ولم ينس الشريف حسين أبداً ، فإنه يذكر دائماً ، ويذكر خدماته لحكومة صاحب الجلالة .

كلّفت الحكومة البريطانية (كرنواليس) الملحق بوزارة الخارجية زيارة فيصل ، وعرض ملك العراق عليه . على حين يجب أن يُفاتحه مسؤول أكبر منصباً ولا يصحّ أن يكون أقلّ من رئيس الوزراء ، وفي أقلّ الحالات وزير الخارجية ، ومع ذلك يبدو أن فيصلاً قد ارتاح لهذا ، وانفتحت أساريره ، ولكن أبدى اعتراضاً صحيحاً ، تقتضيه الأخوة ، وتتطلبه الشهامة ، وهو أن الشاميين قد رشّحوا أخاه عبد الله لملك العراق في الوقت الذي رشّحوا شخصه لملك سوريا فكيف يُنافس أخاه عبد الله على هذا المنصب ؟ وخاصة أن أخاه عبد الله يجمع الجموع ويعدّ العدة لمهاجمة سوريا ثأراً لأخيه ، أفي هذا الوقت الذي يعمل لمصلحتي أقبل منافسته إن لم أقل أطعنه ؟ .

أرسلت الحكومة البريطانية (لورنس) إلى جنوبي بلاد الشام ليستطلع رأي عبد الله ، ويَعرض عليه ملك سوريا مقابل التنازل لأخيه فيصل عن ملك العراق . والتقى (لورنس) بعبد الله ، وعرض عليه المهمة التي جاء من أجلها ، فوافق مباشرةً دون أية شروط ، وعاد (لورنس) سعيداً ، وأعطى نتيجة مهمته للمسؤولين .

بعثت الحكومة البريطانية (كرنواليس) إلى فيصل ثانيةً ليبلغه موافقة أخيه ، فارتاحت نفس فيصل ، وأراد أن يطمئن قلبه فأبرق إلى أخيه يتوثّق من الخبر ، فأجابه بصحة ما نُقل إليه .

وعلمت الحكومة الفرنسية بما يجري على الساحة في لندن ، فاحتجّت على هذا التصرّف الذي يُعدّ غير ودّي ، وذكرت وسائل الإعلام الفرنسية أن انكلترا وعدت فرنسا بمساعدتها ضدّ فيصل ، وأخذت الموصل التي كانت من نصيب فرنسا مقابل هذه المساعدة . ولعل الفرنسيين كانوا يريدون زعزعة الثقة بين فيصل وانكلترا ، ومحاولةً لإبعاد التفكير البريطاني عن إعطاء فيصل ملك العراق ، لأنه سيعمل ضدّ فرنسا نتيجة العداوة التي وقعت بينهما ، وستكون أرض العراق ملجأ للخارجين على سلطة الفرنسيين في سوريا . ولكن لم يتم ما أرادته فرنسا ، ولم تهتم انكلترا بالاحتجاج الفرنسي كثيراً .

الوضع في العراق قبل وصول فيصل :

كان قد وصل إلى البصرة في ١٨ محرم ١٣٣٩هـ (١ تشرين الأول ١٩٢٠م) (برسي كوكس) ممثلاً للحكومة البريطانية ، ومن البصرة انتقل إلى بغداد بالقطار ، فوصل إليها بعد عشرة أيام ، فاستُقبل بالحفاوة ، وكانت الثورة قد هدأت ، وإن كان رجال القبائل لا يزالون يُغيرون على القوات البريطانية أحياناً ، وينازلونها أحياناً أخرى ، ويحتلّ الثوار المدن أو يحاصرونها في منطقة الفرات الأوسط ، وتقع الخسائر ، وتحدث الإصابات .

أعلن (برسي كوكس) للعراقيين أن الحكومة البريطانية انتدبته إلى العراق لتشكيل حكومةٍ وطنيةٍ بإشراف حكومة بريطانيا ، وأنه ليصعُب عليه ذلك ، ما دامت بعض العشائر والجماعات تُعادي الحكومة وتشنّ الحرب على قواتها ، وما ذلك إلا للوهم الذي يُوجد في نفوس بعض الجماعات بنوايا البريطانيين أو بعض الشكوك التي تُخامر تلك النفوس ، وإن ذلك لمن السهل إزالته ، ولا يدري بعد ذلك ما هو غرض العشائر من إشغال أنفسهم بهذه الحرب ؟ .

ورأى (برسي كوكس) أن تشكيل حكومةٍ وطنيةٍ في العراق سيشغل الرأي العام مدةً من الزمن ، وفي الوقت نفسه ربما تحدث منافسات أو حزازات فيبدأ بعضهم بالتقرّب من السلطات البريطانية التي يمكنها وقتذاك اصطفاء ما تريد من أعوان ، وتفرّق الشعب ، وتضع نفسها في موقف الحكم .

قرّر تشكيل حكومةٍ من الرجال الذين يُمكنهم التعاون مع السلطات الاستعمارية ، وفوق هذا رأى أن يضع في كل وزارةٍ مستشاراً يكون هو المتصرّف بالشؤون ، ويبقى الوزير صورة .

جمع يوم ٨ صفر ١٣٣٩هـ (٢١ تشرين الأول ١٩٢٠م) مجلسه الاستشاري المؤلّف من ناظر العدلية ، وناظر المالية ، ومساعده ، وناظر الأشغال ، وفيلبي (ناظر الداخلية) ، وأمينة سره (غيرترود بل) ، وأبدى

للمجلس رأيه في تشكيل حكومةٍ تكون صلة الوصل بينه وبين الشعب في العراق ، وتتولّى مُهمّة إصدار العفو العام ، وإعادة الضباط العراقيين الذين يعيشون في سوريا ، وتأليف نواة الجيش العراقي . وأبدى لهم أنه قرّر تكليف عبد الرحمٰن الكيلاني نقيب أشراف بغداد . بتشكيل هذه الحكومة لما له من منزلةٍ اجتماعيةٍ لدى الناس ، ومركزٍ ديني . ويبدو أن (برسي كوكس) كان يرغب في أن يعهد برئاسة الحكومة إلى طالب النقيب لكن اعترضته صعوبات جمة ، وبرسي كوكس يُجيد اللغة العربية ويُحسنها .

وافق عبد الرحمٰن الكيلاني على تشكيل الحكومة[1] وألّفها بمعرفة (برسي كوكس) التامة يوم ١٢ صفر ١٣٣٩هـ (٢٥ تشرين أول ١٩٢٠م) ، كما شكّل (برسي كوكس) له مجلس شورى[2] ضمّ اثني عشر رجلاً فكانوا بمثابة

---

(١) تشكّلت الحكومة على النحو الآتي :

١ ـ عبد الرحمٰن الكيلاني : نقيب بغداد ، رئيساً للوزارة .
٢ ـ طالب النقيب : وزيراً للداخلية .
٣ ـ ساسون حسقيل : وزيراً للمالية .
٤ ـ حسن الباجه جي : وزيراً للعدلية .
٥ ـ جعفر العسكري : وزيراً للدفاع الوطني .
٦ ـ عزت الكركوكلي : وزيراً للمعارف والصحة .
٧ ـ عبد اللطيف المنديل : وزيراً للتجارة .
٨ ـ محمد علي فاضل : وزيراً للنافعة .
٩ ـ مصطفى الألوسي : وزيراً للأوقاف .

ولكن اعتذر من المنصب حسن الباجه جي فعهد إلى مصطفى الألوسي بوزارة العدلية ، وتسلّم محمد علي فاضل وزارة الأوقاف ، وتسلّم عزت الكركوكلي وزارة النافعة وأصبح اسمها وزارة الأشغال والمواصلات ، وعُهد إلى محمد مهدي السيد بحر العلوم الكربلائي بوزارة المعارف .

(٢) ضم المجلس الاستشاري كلاًّ من :

١ ـ حمدي بابان : من بغداد .
٢ ـ عبد الجبار الخياط : من بغداد .
٣ ـ عبد الغني كبه : من بغداد .
٤ ـ عبد المجيد الشاوي : من بغداد .
٥ ـ فخر الدين جميل : من بغداد .
٦ ـ عبد الرحمٰن الحيدري : من بغداد .
٧ ـ محمد الصيهود : من الكوت .
٨ ـ عجيل السمرمد : من الكوت .
٩ ـ سالم الخيون : من المنتفق .
١٠ ـ أحمد الصانع : من البصرة .
١١ ـ عداي الجريان : من الحلة .
١٢ ـ داود اليوسفاني : من الموصل .

مجلس استشاري لمجلس الوزراء ، ويتناولون راتب الوزراء نفسه .

كلّف المعتمد السامي (برسي كوكس) مستشار وزارة الداخلية (فلبي) بوضع مذكرة تُبيّن علاقة المستشارين الإنكليز مع الوزراء ، فكانت هذه المذكرة أول دستورٍ للعراق .

عملت الحكومة على إعادة المبعدين للبلاد ، وصدر عفو عام . وعملت على ضمّ لواء السليمانية إلى العراق بعد أن حاول محمود الحفيد التلاعب بالمنطقة حيث اتصل بالدولة العثمانية وأبدى عواطفه نحوها فعيّنته حاكماً على لواء السليمانية ، ولكنه لم يلبث أن اتصل بالسلطات الإنكليزية ، وأعلن تسليمها المنطقة فأبقته حاكماً من قبلها ، ثم أعلن نفسه حاكماً مُستقلاً على منطقته ، فقبضت عليه السلطات الإنكليزية ونفته إلى الهند ، وأعلنت ضمّ السليمانية إلى العراق في ٢٧ جمادى الآخرة ١٣٣٩هـ (٧ آذار ١٩٢١م) .

الملك فيصل :

بعد أن وافق فيصل بن الحسين على قبول ملك العراق تأخرت الإجراءات في ذلك لأسبابٍ كثيرة ، وفي ٦ جمادى الآخرة ١٣٣٩هـ (١٤ شباط ١٩٢١م) أصبح (ونستون تشرشل) وزيراً للمستعمرات أو نقل إليها من وزارة الحربية فأخذ يعدّ العدّة لإنهاء موضوع العراق ، حيث جاء إلى وزارة المستعمرات رغبةً في تقليل النفقات الناجمة عن الالتزامات الخارجية إلى أدنى حدٍّ ممكنٍ ، لأن الخزينة الإنكليزية تئنّ من ثقل النفقات التي استلزمتها الحرب العالمية الأولى رغم المبالغ الكبيرة التي سطت عليها من البلدان التي دخلتها ، فعندما دخلت العراق أخذت كل ما في خزائن الولايات بل تعدّت على أموال الأوقاف . ولكثرة النفقات ، وفراغ الخزينة فكّر بعض الساسة بالجلاء عن العراق ، غير أن هذا التفكير لا يعدو أن يكون كلاماً فارغاً ، أو أن

---

* وقد اعتذر جعفر باشا العسكري فعين مكانه ضاري السعدون من الناصرية ، واعتذر هادي القزويني فعين مكانه نجم البدراوي من العمارة .

أصحابه لا يُدركون مرامي السياسة الإنكليزية الصليبية التي ترى في الاستعمار أفضل طريقةٍ لتحقيق السياسة الصليبية بتطبيق المخطّطات الفكرية والاجتماعية . وأوجد (تشرتشل) في وزارة المستعمرات دائرةً خاصة تتوحّد فيها المصالح والمسؤوليات البريطانية في الشرق الأدنى ـ حسب مصطلحهم ـ وكانت تُدار هذه من قبل وزارة الهند ، ووزارة الخارجية ، ووزارة الحربية حتى لتكثر النفقات نتيجة التعدّد .

عندما جاء (ونستون تشرشل) إلى وزارة المستعمرات ، وأُنيطت به شؤون العراق ، نبش موضوع ملك العراق ، لأنه كان يرى أن إعطاء الحكم لرجلٍ يُؤازره الشعب ، ويحقّق انكلترا مصالحها من ورائه بربطه معاهدةٍ ليُخفّف على انكلترا الكثير من النفقات . والتقى بفيصل ، وساومه على الموضوع ، وأبدى له مشروع الانتداب البريطاني على العراق ، ومسؤولية انكلترا تجاه عصبة الأمم ، وعرّفه بالمصالح البريطانية بالعراق والأهداف التي ترمي إليها ، فوافق فيصل ووعده بالعمل على معاهدةٍ بين العراق وانكلترا تقوم مقام الانتداب وتُؤدّي غرضه .

كان يطمح في ملك العراق الشيخ خزعل أمير المحمرة ، وطالب النقيب، نقيب البصرة، كما كانت الأنظار تتجه إلى عبد الرحمن الكيلاني نقيب الأشراف في بغداد ، وطُرحت أسماء من بينها (آغا خان) زعيم الطائفة الإسماعيلية في الهند ، وغلام رضا خان أمير (بشت كوه) في إيران و . . . اقترح النظام الجمهوري ، غير أن الإنكليز يرون أن الحكم الجمهوري لا يستطيع الثبات في بلدٍ كالعراق ، كما يرون التغيير في الرئاسة يدعوهم إلى بذل الكثير مع كل مرتقٍ إلى هذا المنصب .

مؤتمر القاهرة :

دعا (تشرشل) الممثلين العسكريين والسياسيين البريطانيين في منطقة الشرق الأوسط والأدنى ـ حسب اصطلاحهم ـ إلى الاجتماع في مؤتمر يُعقد في

القاهرة في ٣ رجب ١٣٣٩هـ (١٢ آذار ١٩٢١م) ، وكانت مُهِمَّة المؤتمر تتلخص في إنقاص النفقات البريطانية في المناطق المذكورة ، وإعادة النظر في السياسة المتبعة فيها وذلك بتقرير يتضمن :

١ ـ علاقات الدولة المقبلة ببريطانيا العظمى من حيث النفقات .

٢ ـ شخصية من سيتولى العراق .

٣ ـ نوع وشكل قوات الدفاع في الدولة التي ستتمتع بمسؤولية أوسع في الدفاع عن نفسها .

٤ ـ علاقة المناطق الكردية بالعراق .

تشكل الوفد العراقي إلى مؤتمر القاهرة من :

١ ـ برسي كوكس : المعتمد السامي البريطاني .

٢ ـ جعفر العسكري : وزير الدفاع الوطني .

٣ ـ ساسون حسقيل : وزير المالية .

٤ ـ إيلمر هولدن: الجنرال قائد القوات البريطانية بالعراق .

٥ ـ سليترو أتكنسن : مستشار وزارة المالية والأشغال .

٦ ـ إيدي : الرائد مستشار وزارة الدفاع بالوكالة .

٧ ـ السيدة غيرترود بل : أمينة سر المعتمد السامي .

وطُرح موضوع الحكم في العراق ، وأيد المؤتمرون النظام الملكي ، وطُرحت أسماء الذين يمكنهم تسلم ملك العراق ، فكان التأييد لفيصل بن الحسين عندما طُرح اسمه ، وقد كان فيصل في القاهرة ، حيث انتقل إليها ليُراقب موضوع المؤتمر من بعيد .

كانت الفكرة أن تقوم دعاية واسعة لترشيح الفيصل لملك العراق ، حتى لا يُشاع أنه فرض فرضاً ، ويُقصد من الشائعات رغبة انكلترا فيه لأنه خير من يُوافق على سياستها ، ويسعى لتنفيذ مُخططاتها . ووضعت الخطة بأن يُسافر المعتمد السامي إلى بغداد ، ويُشيع الخبر ، ثم يُسافر وزير المستعمرات ، ويُصرّح بموافقة حكومة صاحب الجلالة البريطانية على ترشيح فيصل لملك

العراق . كما يُبرق فيصل لكل من رئيس الوزراء عبد الرحمن الكيلاني نقيب الأشراف ، وطالب النقيب نقيب الأشراف في البصرة ، ونوري السعيد ويخبرهم بترشيح نفسه لملك العراق ، ويطلب منهم السعي وبذلك الجهد للعمل له . ثم يُسافر فيصل إلى العراق . وقد هيء كل هذا ، وحسب ما رُسم له .

انتقل وزير المستعمرات البريطاني (ونستون تشرشل) إلى فلسطين ، ومنها سافر إلى انكلترا حيث قدّم للحكومة تقريراً عما تمّ في مؤتمر القاهرة ، وأخذ مُوافقتها على ترشيح فيصل ملكاً على العراق . وكان فيصل قد رجع إلى الحجاز .

أبرقت الحكومة البريطانية إلى الحجاز تطلب من فيصل السفر إلى العراق ، بعد أن انتهت من التمهيدات لقدومه . استقلّ فيصل في ٦ شوال ١٣٣٩هـ (١٢ حزيران ١٩٢١م) الباخرة الإنكليزية (نورث بروك) واتجه نحو البصرة . وأبرق الشريف حسين من مكة إلى نقيب بغداد عبد الرحمن الكيلاني يُخبره بسفر ولده . وسافر مع فيصل (كرنواليس)[١] الذي عُيِّن مستشاراً خاصاً للملك فيصل بعد تتويجه ملكاً على العراق ، وكذلك كان مع فيصل أمين سرّه الخاص رستم حيدر ، وثلاثة من مرافقيه ، وبعض الزعماء العراقيين الفارين .

أبرق فيصل عندما اقترب من البصرة في ١٦ شوال ١٣٣٩هـ (٢٢ حزيران ١٩٢١م) إلى رئيس الوزارة العراقية عبد الرحمن النقيب بقرب وصوله . فتألفت لجنة الاستقبال من : وزير الدفاع الوطني جعفر العسكري ،

---

(١) يُروى أن وزير المالية العراقي (ساسون حسقيل) سأل وزير المستعمرات البريطاني (ونستون تشرشل) أثناء انعقاد القاهرة : إنه قد جرت العادة أن يُعيَّن رجل من الشمال على الأقسام التي فُصلت عن الدولة العثمانية ، فما السر في تعيين رجل على العراق من الجنوب ؟ فأجاب : صحيح ، ولكن (كرنواليس) مسافر مع فيصل ، وهو من الشمال .

ومن كل من : عبد الغني كبه ، وفخر الدين جميل ، وعبد الجبار خياط ، وعبد المجيد الشاوي ، وعبد الرحمن الحيدري من أعضاء المجلس الاستشاري .

وصول فيصل :

رست الباخرة البريطانية (نورث بروك) في ميناء البصرة في ١٧ شوال ١٣٣٩هـ (٢٣ حزيران ١٩٢١م) ، فاستقبل استقبالاً حاراً ، وأعدّ له متصرف لواء البصرة أحمد الصانع، وهو أحد أعضاء المجلس الاستشاري مأدبةً فخمةً دعا إليها الأشراف والأعيان ورجال الحكومة ، وبعدها تابع فيصل سفره إلى بغداد ، وكانت تقام له الاحتفالات في كل المدن التي يمرّ عليها ، وقد مرّ على الحلّة ، والنجف ، وكربلاء ، ووصل إلى بغداد في ٢٣ شوال ١٣٣٩هـ (٢٩ حزيران ١٩٢١م) ، وقد بايعه مجلس الوزراء في ٥ ذي القعدة ١٣٣٩هـ (٥ تموز ١٩٢١م) ، وأعدت وزارة الداخلية صورة لمضبطة يعلن فيها الأهالي تأييدهم . وتوّج يوم ١٨ ذي الحجة ١٣٣٩هـ (٢٣ آب ١٩٢١م) .

الباب الأول

الملكية

مرّت العراق بعد استقلالها بمرحلتين : كان نظام الملكية هو الذي يقوم عليه الحكم في المرحلة الأولى ، ونظام الجمهورية هو الذي يقوم عليه الحكم في المرحلة الثانية .

استمرّت الملكية في العراق ما يزيد على ثماني وثلاثين سنة (١٨ ذي الحجة ١٣٣٩ ـ ٢٧ ذي الحجة ١٣٧٧هـ) ، وقد حكم فيها ثلاثة ملوك .

١.) فيصل الأول : ١٨ ذي الحجة ١٣٣٩ ـ ١٩ جمادى الأولى ١٣٥٢هـ .

٢.) غازي بن فيصل : ١٩ جمادى الأولى ١٣٥٢ ـ ١٤ صفر ١٣٥٨هـ .

٣.) فيصل الثاني بن غازي : ١٤ صفر ١٣٥٨ ـ ٢٧ ذي الحجة ١٣٧٧هـ .

وقد بقي فيصل الثاني عشرين سنة تحت الوصاية ١٣٥٢ ـ ١٣٧٢هـ . وتسلّم السلطة مدة ست سنوات ١٣٧٢ ـ ١٣٧٧هـ . وترك الملك ما يقرب من شهرين ١٤ ربيع الأول ١٣٦٠ ـ ٧ جمادى الأولى ١٣٦٠هـ . أثناء قيام حكومة الدفاع الوطني برئاسة رشيد عالي الكيلاني .

الفصل الأول

الملك فيصل الأول

١٨ ذي الحجة ١٣٣٩ ـ ١٩ جمادى الأولى ١٣٥٢هـ
(٢٣ آب ١٩٢١ ـ ٨ أيلول ١٩٣٣م)

قبل أن يُتوّج الملك فيصل بن الحسين بأسبوع أخبر رئيس الوزارة عبد الرحمن الكيلاني[1] بالاستعداد لتشكيل الوزارة من جديد ، فلما تُوّج قدّم رئيس الوزارة استقالة حكومته له، فعهد إليه بتأليف الوزارة من جديد[2]،

---

(١) عبد الرحمن الكيلاني ولد في بغداد عام ١٢٦١هـ ، ويرجع في نسبه إلى الشيخ عبد القادر الجيلاني ، تسلّم نقيب الأشراف في بغداد عام ١٣٠٦هـ ، فأصبح الشخصية الثانية بعد الوالي ، وكذا كان أيام الاحتلال ، وكان من بين الذين رُشّحوا لاستلام ملك العراق غير أن كبر سنه ، وإصابته بمرض المفاصل كان له الأثر في استبعاده إذ كانت سنه آنذاك تزيد على الثامنة والسبعين ، استقال من رئاسة الوزارة عام ١٣٤٠هـ ، واعتزل في بيته حتى وافته المنية عام ١٣٤٦هـ .

(٢) تشكّلت الوزارة على النحو الآتي :

١ ـ عبد الرحمن الكيلاني : نقيب الأشراف ، رئيس الوزراء .
٢ ـ الحاج رمزي : وزيراً للداخلية .
٣ ـ ساسون حسقيل : وزيراً للمالية .
٤ ـ ناجي السويدي : وزيراً للعدلية .
٥ ـ جعفر العسكري : وزيراً للدفاع الوطني .
٦ ـ حنا الخياط : وزيراً للصحة .
٧ ـ عزت الكركوكي : وزيراً للأشغال والمواصلات .
٨ ـ عبد الكريم الجزائري : وزيراً للمعارف .
٩ ـ محمد علي فاضل : وزيراً للأوقاف .
١٠ ـ عبد اللطيف المنديل : وزيراً للتجارة .

فشكّلها في ٩ محرم ١٣٤٠هـ (١٢ أيلول ١٩٢١م) .

وقررت الحكومة في ٢٧ ربيع الثاني ١٣٤٠هـ (٢٧ كانون الأول ١٩٢١م) اتخاذ اللغة العربية في كتابة الدواوين ، وذلك أن الإنكليز قد حاولوا فرض لغتهم على الدولة منذ أن أنهوا احتلال العراق ، إذ جعلوا اللغة الإنكليزية لغة الكتابة في الدواوين وكأنها اللغة الرسمية .

قاوم العراقيون فكرة الانتداب ، وقد استمرّت المقاومة بعد هدوء الثورة ، وازداد الأمر عنفاً عندما قامت حكومة وطنية ، إذ شعروا أنهم قد استقلّوا ، وأصبحت العراق دولةً ، فما معنى الانتداب ؟ ورأى الإنكليز أن أفضل طريقةٍ لمواجهة هذه المقاومة استمرارية الحكم العسكري ، غير أنهم عادوا فعدلوا عن هذه الفكرة ، ورأوا أن تقوم معاهدة بين الطرفين تُبقي الانتداب تحت مظلّة هذه المعاهدة ، إذ يمكنهم فرض شروطها وبنودها ما داموا يملكون القوة ، وكانوا يتحدّثون دائماً من أعلى ، إذ بيدهم السلطة حسب تصوّرهم ، وكان المعتمد السامي (برسي كوكس) يُكلّم الملك فيصل من أعلى حيث يشعر أنه مُمثّل لانكلترا صاحبة الفضل على العراق ، فهي قد خلّصته من الحكم العثماني ، وأنقذته من الفوضى التي كان يُعاني منها ، وهي التي احتلّت أرضه بالقوة ، فأهله أصبحوا لها تبعاً ، كما أنها صاحبة المنّة على ملكه ، إذ رفعته إلى سدّة الملك بعد أن كان طريداً ، ومن هذه النظرة ظهرت جفوة خفية بين الملك والمعتمد .

أما العراقيون فيرون أن المعاهدة تحديد للعلاقات المتبادلة بين الطرفين ،

---

* كانت الرغبة أن تسند وزارة الداخلية إلى ناجي السويدي ، غير أن المندوب السامي رفض هذا ، وطلب إسناد هذه الوزارة إلى توفيق الخالدي ، فأبى ذلك الملك بحجة أنه صاحب نزعة إلى النظام الجمهوري ، وفي الوقت نفسه عنده ميل إلى العثمانيين ، وهذا ما جعله خارج نطاق الوزارة .

واعتذر عبد الكريم الجزائري عن استلام وزارة المعارف أو الاشتراك في الحكم أساساً ، فاختير محمد علي هبة الدين الشهرستاني وزيراً للمعارف .

فالعراق دولة مستقلة ويمكنها الوقوف وحدها دون حاجةٍ إلى مساعدة دولةٍ أخرى أو انتداب من قبل أحدٍ مهما كانت صفته . أرادت انكلترا أن تُظهر للعراقيين ضعفهم عملياً ، وحاجتهم إلى مساعدتها بشكلٍ ملموس ، كي يتنازلوا عن كثيرٍ مما هم عليه ، ويُوافقوا على التوقيع على المعاهدة التي تراها من غير قيدٍ أو شرطٍ .

لم تكن حدود العراق قد رُسمت بشكلٍ مضبوط مع الدول المجاورة ، وكان لانكلترا نفوذ على بعض الجوار حيث يمكنها أن تستخدمهم في تنفيذ أغراضها وتحقيق أطماعها .

كانت الحدود بين العراق وسلطنة نجد غير واضحة المعالم إذ هي في أرضٍ صحراوية قليلة المعالم الطبيعية ، وفي الوقت نفسه تُقيم فيها قبائل تتنقل بين الجزأين من هذه الأراضي العربية ، وأمر طبيعي أن يحدث نزاع بين القبائل كما جرت العادة . فقد هاجم الإخوان في نجد عشيرة (الظفير) في العراق في شهر ربيع الثاني ١٣٣٩هـ (كانون أول ١٩٢٠م) بحجة أنها حمت بعض عشائر (شمّر) التي هربت من نجد . ثم هاجموا قبيلة (الأعاجيب) العراقية ، وغزوا قبيلة (الزياد) بداعي الانتقام من هاتين القبيلتين اللتين تتعاونان مع قبيلة (شمر) .

طلب الزعماء العراقيون من المعتمد السامي (برسي كوكس) العمل على إيقاف ما يحدث على الحدود مع سلطنة نجد ، وكان ذلك قبل تتويج الملك فيصل بعشرين يوماً . وبعد أن أصبح فيصل ملكاً على العراق هاجم الإخوان بعض الأفراد من (شمّر) ممن يُقيم في العراق بين (النجف) و (السماوة) .

زاد ضغط الإخوان على القبائل العراقية فقد هاجم (فيصل الدويش) شيخ قبيلة (مطير) ، وأحد وجوه الإخوان القبائل العراقية ليلة ١٢ رجب ١٣٤٠هـ (١١ آذار ١٩٢٢م) ، ونجم عن هذه الغارة قتل (٦٩٤) رجلاً من قبائل العراق ، وسلب (٤٣٠١٠) رؤوس من الغنم ، و (٢٥٣٠) جملاً

و (٣٨١١) حماراً ، و (١٣٠) جواداً ، وتهديم (٧٨١) بيتاً .

وعادت القبيلة نفسها بمهاجمة أطرف (المنتفق) ، فهاج العراقيون ، وأمرت السلطات البريطانية بإرسال طائرات استطلاع للمنطقة ، غير أن رجال قبيلة (مطير) أطلقوا النار على هذه الطائرات ، فأصلتهم بنارٍ كثيفةٍ اضطروا بعدها إلى الإنسحاب والفرار .

وفرّ حمود السويط أحد مشايخ قبيلة الظفير العراقية إلى نجدٍ بعد أن نهب مبلغاً من المال من أحد التجار ، وكانت هذه العملية من دواعي الصدام ، وخاصةً عندما عُيِّنَ يوسف السعدون قائداً للقوات الهجّانة العراقية على الحدود الجنوبية ، وكان بينه وبين حمود السويط عداء قديم .

وبالمقابل فإن بطوناً من قبيلة (شمّر) قد فرّت إلى العراق بعد أن دخل سلطان نجد عبد العزيز بن عبد الرحمن مدينة حائل عام ١٣٤٠هـ ، فكانت نفوسها تتوق دائماً للإغارة على نجدٍ وإلحاق الأذى بأهله .

واجتمع مجلس الوزراء وبحث هذا الموضوع ، وتساءل بعض الوزراء هل هناك خلاف بين الحكم في العراق وبين سلطان نجد ؟ وهل انكلترا مسؤولة عن الدفاع عن حدود العراق أم لا ؟ وعندما رفع محضر جلسة مجلس الوزراء إلى الملك فيصل ، لم ترتح نفسه إلى بعض كلمات عددٍ من الوزراء ، لذا فقد استدعاهم وطلب منهم تقديم استقالاتهم[1] ، إذ فقد ثقته بهم .

وطلب من رئيس الوزراء اختيار أشخاص آخرين ليشغلوا المناصب الوزارية التي شغرت بعد قبول استقالة من تقدموا باستقالاتهم ، فاختار الأشخاص ورفعهم إلى الملك[2] .

---

(١) الوزراء الذين طلب منهم تقديم استقالاتهم هم : الحاج رمزي ، وناجي السويدي ، عبد اللطيف المنديل ، وعزت الكركوكي ، وحنا خياط .

(٢) صدرت الأوامر الملكية بتعيين :

توفيق الخالدي : وزيراً للداخلية .

أبرق إلى سلطان نجد للموافقة على حضور مؤتمر تُخطّط فيه الحدود بين الدولتين ، فوافق على ذلك ، ووعد بأنه سيرسل من ينوب عنه .

مؤتمر المحمرة : عُقد المؤتمر في المحمرة ، وحضره مندوب عن سلطان نجد[1] ، ومندوب عن ملك العراق[2] ، ومندوب عن الحكومة البريطانية[3] . ووقعت معاهدة إثر المؤتمر في يوم الجمعة في ٧ رمضان ١٣٤٠هـ (٥ أيار ١٩٢٢م) ، وتشكّلت لجنة مؤلفة من خمسة أعضاء حيث يُمثّل العراق مندوبان ، ويُمَثّل نجد مندوبان ، وينتخب المندوب السامي أحد رجالات الحكومة البريطانية ليرأس اللجنة التي ستجتمع في بغداد وتضع الحدود الدائمة ، ويقبل الطرفان بها دون اعتراض .

مؤتمر كربلاء : كان زعماء القبائل والأهالي يتداعون لبحث موضوع الخلاف على الحدود ، وعُقد مؤتمر في كربلاء ، حضره من قبل الحكومة العراقية وزير الداخلية توفيق الخالدي ، وانتهى المؤتمر في ١٥ شعبان ١٣٤٠هـ (١٢ نيسان ١٩٢٢م) أي قبل مؤتمر المحمرة بأربعة وعشرين يوماً ، وكانت القرارات : الدفاع عن البلاد ، الثقة بسياسة الملك فيصل ، وطلب تعويضات عن الخسائر التي لحقت بالأهالي ، ودفع ديات القتل .

مؤتمر العقير : رفض سلطان نجد التوقيع على مقررات مؤتمر المحمرة إذ قال : إنه لم يفوض مندوبه أحمد الثنيان آل سعود بالتوقيع على تلك المقرّرات ،

- صبيح نشأت : وزيراً للأشغال والمواصلات .
محمد جعفر حلمي أبو التمن : وزيراً للتجارة .
عبد المحسن الفهد السعدون : وزيراً للعدلية .
أما وزارة الصحة فقد أُلغيت ، وأصبحت مديريةً ملحقةً بوزارة الداخلية . كما رفضت استقالة ساسون حسقيل رغم إصراره عليها .

(١) مندوب سلطان نجد : أحمد الثنيان آل سعود .

(٢) مندوب ملك العراق : صبيح نشأت وزير المواصلات والأشغال .

(٣) مندوب الحكومة البريطانية : الميجر بوردلون .

واستمرّ الخلاف على الحدود، وبقيت الغارات من الطرفين. وبعد جهودٍ عُقد مؤتمر في العقير، وحضره سلطان نجد، وذلك في ٥ ربيع الثاني ١٣٤١هـ (٢٨ تشرين الثاني ١٩٢٢م).

وعُدّ اتفاق الحدود تتمة لمؤتمر المحمرة وقد نصّ على ما يأتي:

المادة الأولى:

أ- تبدأ الحدود من الشرق من نقطة التصاق وادي العوجاء مع وادي الباطن، ومن هذه النقطة تبدأ حدود المملكة النجدية على خطٍ مستقيم إلى البئر المسماة (الوقبة) مع ترك الدليمية والوقبة شمال هذا الخط، ومن (الوقبة) تمتدّ الحدود إلى الشمال الغربي إلى بئر (النصاب).

ب- ابتداءً من النقطة الآنف ذكرها أي التصاق وادي العوجاء مع وادي الباطن تمتدّ حدود العراق على خطٍ مستقيمٍ باتجاه الشمال الغربي إلى الأحفر تاركاً هذا الموقع جنوب هذا الخط، ومن هناك يمتدّ الخط باتجاه الجنوب الغربي على خطٍ مستقيمٍ إلى أن يتصل بحدود نجد في بئر (النصاب).

جـ- المنطقة ذات الشكل المعين المرسوم بين النقاط المحدود آنفاً، والتي يحتوي على النقاط جميعاً يبقى على الحياد، وتشترك بين الحكومتين العراقية والنجدية اللتين تحصلان على جميع الحقوق المتساوية والمقاصد داخل هذه المنطقة المحايدة.

د- من بئر النصاب تمتدّ الحدود بين الحكومتين باتجاه الشمال الغربي إلى بركة (الجميمة) ومن هناك تتجه شمالاً إلى بئر العقبة، ثم إلى قصر (العشمين)، ومن هناك تمتدّ إلى الغرب على خطٍ مستقيمٍ يمرّ من وسط (جبال البطن) إلى بئر (لينة)، ثم بئر (الناصية) ومنها إلى (جديدة عرعر)، ومنها إلى (مكمار الناعم) إلى جبل (عنيزة) الواقع قريباً من التقاء خط الطول ٣٩ شرقاً مع خط العرض ٣٢ شمالاً.

المادة الثانية:

بما أن كثيراً من الآبار بقيت داخل الحدود العراقية، وبقيت الجهة النجدية محرومةً منها، تتعهّد الحكومة العراقية بأن لا تتعرّض لقبائل المملكة النجدية القاطنة على أطراف الحدود إذا اقتضت الظروف أن يردوا الآبار المجاورة لهم في الأراضي العراقية إذا كانت هذه الآبار هي أقرب الآبار الموجودة داخل الحدود النجدية.

المادة الثالثة:

تتعهّد الحكومتان كل من قبلها أن لا تستخدم المياه والآبار الموجودة على أطراف الحدود لأي غرضٍ حربيٍ كوضع قلاعٍ عليها، وأن لا تُبقي جنوداً على أطرافها.

المادة الرابعة:

لقد اتفق مندوبو حكومتي الطرفين على ما تقرّر في مواد هذا الاتفاق، ووقّعوه في ميناء العقير في ١٢ ربيع الثاني ١٣٤١هـ (٢ كانون أول ١٩٢٢م).

مثّل العراق: وزير الأشغال والمواصلات، صبيح نشأت.
ومثّل انكلترا: المعتمد السامي البريطاني في العراق، والميجر مور قنصل انكلترا في الكويت.

وحضر من نجد: سلطان نجد بنفسه عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود ومستشاروه وأعوانه وحاشيته.

عبد الرحمن الكيلاني والوزارة الثالثة

نشأ خلاف بين الملك فيصل وبين المعتمد السامي برسي كوكس نتيجة الوزارة التي غدا كثير من أعضائها يُمالِء المعتمد، وشعر بهذا الخلاف رئيس الحكومة فقدّم استقالة حكومته في ٢٦ ذي الحجة ١٣٤٠هـ (١٩ آب

١٩٢٢م) إلى الملك فطلب منه الاستمرار بالمهمة المناطة بالحكومة حتى تقوم الحكومة الجديدة .

طلب المعتمد السامي من الملك تكليف رئيس الحكومة المستقيلة بتشكيل حكومة جديدة على أن يكون أكثر أعضائها من الوزارة المستقيلة ، وما كان للملك إلا أن يفعل .

ومرض الملك بعد ذلك بأربعة أيام فتأخر تشكيل الوزارة الجديدة ، حتى عادت الصحة للملك ، وفي ٧ صفر ١٣٤١هـ (٣٠ أيلول ١٩٢٢م) ، رفع عبد الرحمن الكيلاني قائمة للملك بأسماء الوزراء الذين وقع الاختيار عليهم ، والحقائب التي ستسند إليهم ، وصدر إثرها تشكيل الوزارة[1] .

تصرّف المعتمد السامي :

في ذكرى تتويج الملك فيصل ملكاً على العراق (٢٣ آب ١٩٢٢م) الأول من محرم ١٣٤١هـ ، أصيب الملك بالتهاب في الزائدة الدودية ، واقتضى ذلك إجراء عملية جراحية له ، وكان ذلك بعد استقالة الوزارة بأربعة أيام ، فتولى المعتمد السامي أمر إدارة البلاد ، والتصرّف كما يشاء ، وذلك بعد

---

(1) تم تشكيل الوزارة على النحو الآتي :

١ - عبد الرحمن الكيلاني : رئيساً للوزارة .
٢ - عبد المحسن السعدون : وزيراً للداخلية .
٣ - ساسون حسقيل : وزيراً للمالية .
٤ - توفيق الخالدي : وزيراً للعدلية .
٥ - جعفر العسكري : وزيراً للدفاع الوطني .
٦ - صبيح نشأت : وزيراً للأشغال والمواصلات .
٧ - محمد علي فاضل : وزيراً للأوقاف .

وبقي منصب وزير المعارف شاغراً ، إلا أن رئيس الوزراء كان قد وقع اختياره على عبد المجيد شلاش الذي كان غائباً عن البلاد ، فلما حضر ، وصدر الأمر بتعيينه اعتذر ، وظلت حقيبة المعارف شاغرة حتى استقالة الوزارة .

أن قام ومعه مستشار وزارة الداخلية (كرنواليس) بزيارة الملك بالمستشفى ، وطلب منه التوقيع على أمرٍ بإبعاد بعض الزعماء الوطنيين ، واتخاذ بعض التدابير الزجرية ، فلما رفض الملك ذلك قام هو بنفسه بهذه الأعمال الزجرية .

أصدر المعتمد السامي (برسي كوكس) أمراً بحظر الحزبين : الحزب الوطني العراقي برئاسة جعفر أبو التمن ـ بغداد ، وحزب النهضة العراقية برئاسة أمين الجرجفجي ـ الكاظمية ، وكانا قد قاما بمظاهراتٍ في اليوم الأول من محرم ١٣٤١هـ (٢٣ آب ١٩٢٢م) ، وأمر بإبعاد رؤسائها إلى جزيرة (هنجام) في الخليج العربي ، وتعطيل جريدتي (المفيد) و (الرافدان) ، ونفي صاحبيها أيضاً . وأمر محمد الصدر ، ومحمد الخالصي بمغادرة العراق إلى إيران .

وأمر سرباً من الطائرات بقصف القبائل بالفرات الأوسط ، ومن هذه القبائل (آل فتلة) و (الأكرع) و (خفاجة) و (العزّة) .

وقام بفصل بعض كبار الموظفين عن مناصبهم مثل : علي جودت متصرف لواء الحلّة ، وخيري الهنداوي قائمقام الشامية ، وشاكر اللاّ الحياني قائمقام متصرف أبو صخير .

وهذه التصرفات أدّت إلى زيادة المعارضة وتأخير المعاهدة .

معاهدة ١٩٢٢م :

كان وزير المستعمرات البريطانية ونستون تشرشل قد اتفق مع الملك فيصل قبل تسلّمه ملك العراق أن تكون معاهدة بين الطرفين تحلّ مكان الانتداب ، غير أن الإنكليز قد فهموا من هذه العبارة أن الاستقلال صورة والواقع انتداب ، فالملك ليس أكثر من اسم ، أما المتصرّف الحقيقي فهو المعتمد السامي ، والوزراء لا يملكون سوى التوقيع ، أما صاحب الكلمة فهو المستشار البريطاني . وأما الملك فيصل والعراقيون جميعاً فقد فهموا أن المعاهدة ستلغي الانتداب وتبيّن العلاقات المتبادلة بين الحكومة العراقية ، والحكومة

البريطانية ، ونتيجة هذا التباين الواسع في فهم أو تفسير المضمون فقد تأخر التوقيع على المعاهدة ، وأخيراً قُدّمت للدراسة والتوقيع عليها حسب النص المثبت أدناه :

المادة الأولى : بناءً على طلب جلالة ملك العراق يتعهّد جلالة ملك بريطانيا بأن يُقدّم في أثناء مدة المعاهدة مع التزام نصوصها ، ما يقتضي لدولة العراق من المشورة والمساعدة دون أن يمسّ ذلك بسيادتها الوطنية . يُمثّل جلالة ملك بريطانيا بالعراق بمعتمدٍ سامٍ ، وقنصلٍ جنرالٍ ، تُعاونه الحاشية الكافية .

المادة الثانية : يتعهّد جلالة ملك العراق بأن لا يُعيّن ، مدة هذه المعاهدة ، مُوظّفاً ما في العراق من تابعيةٍ غير عراقيةٍ ، في الوظائف التي تقتضي إرادةً ملكيةً دون موافقة جلالة ملك بريطانيا ، وستعقد اتفاقية منفردة لضبط عدد الموظفين البريطانيين وشروط استخدامهم على هذا الوجه في الحكومة العراقية .

المادة الثالثة : يُوافق جلالة ملك العراق على أن يُنظّم قانوناً أساسياً لِيُعرض على المجلس التأسيسي العراقي ، ويكفل تنفيذ هذا القانون الذي يجب أن لا يحتوي على ما يُخالف نصوص هذه المعاهدة ، وأن يأخذ بعين الاعتبار حقوق ورغبات ومصالح جميع السكان القاطنين في العراق ، ويكفل للجميع حرية الوجدان التامة ، وحرية ممارسة جميع أشكال العبادة ، بشرط ألا تكون مخالفةً بالآداب والنظام العموميين ، وكذلك يكفل ألا يكون أدنى تمييزٍ بين سكان العراق بسبب قوميةٍ ، أو دينٍ ، أو لغةٍ ، ويُؤمّن لجميع الطوائف عدم نكران أو مساس حقها بالاحتفاظ بمدارسها لتعليم أعضائها بلغاتها الخاصة ، على أن يكون ذلك مُوافقاً لمقتضيات التعليم العامة ، التي تفرضها حكومة العراق ، ويجب أن يُعيّن هذا القانون الأصول الدستورية : تشريعية كانت أم تنفيذيةً ، التي ستتبع في اتخاذ القرارات في جميع الشؤون المهمة بما فيها الشؤون المرتبطة بالخطط المالية ، والنقدية ، والعسكرية .

المادة الرابعة : يُوافق جلالة ملك العراق ، وذلك من غير مساس بنصوص المادتين (١٧) و(١٨) من هذه المعاهدة ، على أن يسترشد ، بما يُقدّمه جلالة ملك بريطانيا من المشورة - بوساطة المعتمد السامي - جميع الشؤون المهمة ، التي تمسّ بتعهدات ومصالح جلالة ملك بريطانيا الدولية ، والمالية ، وذلك مدة هذه المعاهدة .

ويستشير جلالة ملك العراق المعتمد السامي الاستشارة التامة في ما يؤدي إلى سياسةٍ ماليةٍ ونقديةٍ سليمةٍ ، ويؤمّن ثبات وحسن نظام مالية حكومة العراق ما دامت تلك الحكومة مدانةً لحكومة جلالة ملك بريطانيا .

المادة الخامسة : لجلالة ملك العراق حقّ التمثيل السياسي في لندن ، وغيرها من العواصم والأماكن الأخرى ، مما يتم عليها الاتفاق بين الفريقين الساميين المتعاقدين ، وفي الأماكن التي لا يُمثّل فيها لجلالة ملك العراق ، يوافق جلالته أن يعهد إلى جلالة ملك بريطانيا بحماية الرعايا العراقيين فيها . وجلالة ملك العراق هو الذي يُصدّر التصديق على أوراق اعتماد ممثلي الدول الأجنبية في العراق بعد موافقة جلالة ملك بريطانيا على تعيينهم .

المادة السادسة : يتعهّد جلالة ملك بريطانيا بأن يسعى بإدخال العراق في عضوية عصبة الأمم في أقرب وقتٍ ممكنٍ .

المادة السابعة : يتعهّد جلالة ملك بريطانيا بأن يُقدّم من الإمداد والمساعدة لقوات جلالة ملك العراق المسلّحة ما يتفق عليه من وقتٍ لآخر الفريقان المتعاقدان الساميان ، وتُعقد بينهما اتفاقية منفردة لتعيين مقدار هذا الإمداد ، وهذه المساعدة ، وشروطها ، وتبلغ هذه الاتفاقية إلى مجلس عصبة الأمم .

المادة الثامنة : لا يتنازل عن أراضٍ ما في العراق ، ولا تؤجر إلى أية دولةٍ أجنبيةٍ ، ولا توضع تحت سلطتها بأية طريقةٍ كانت ، إلا أن هذا لا يمنع جلالة ملك العراق من أن يتخذ ما يلزم من التدابير لإقامة الممثلين السياسيين

الأجانب ، ولأجل القيام بمقتضيات المادة السابقة .

المادة التاسعة : يتعهّد جلالة ملك العراق بقبول الخطة الملائمة التي يُشير بها جلالة ملك بريطانيا ، ويكفل تنفيذها في أمور العدلية لتأمين مصالح الأجانب بسبب عدم تطبيق الامتيازات والضمانات التي كان يتمتع بها هؤلاء بموجب الامتيازات الأجنبية أو العرف ، ويجب أن توضع نصوص هذه الخطة في اتفاقية منفردة ، وتبلّغ إلى مجلس عصبة الأمم .

المادة العاشرة : يُوافق الفريقان الساميان المتعاقدان على عقد اتفاقيات منفردة لتأمين تنفيذ المعاهدات أو الاتفاقيات أو التعهدات التي قد تعهّد جلالة ملك بريطانيا بأن تكون نافذة في ما يتعلّق بالعراق وجلالة ملك العراق متعهّد بأن يُهيء المواد التشريعية اللازمة لتنفيذها ، وتبلّغ هذه الاتفاقيات إلى مجلس عصبة الأمم .

المادة الحادية عشرة : يجب ألا يكون ميزة ما في العراق للرعايا البريطانيين أو لغيرهم من رعايا الدول الأجنبية الأخرى على رعايا أية دولة هي عضو في عصبة الأمم ، أو رعايا أية دولة مما قد يُوافق جلالة ملك بريطانيا بموجب معاهدة ، على أن يضمن لها عين الحقوق التي قد تتمتع بها فيما لو كانت من ضمن أعضاء العصبة المذكورة (وتشمل كلمة رعايا الدولة الشركات المؤلفة بموجب قوانين تلك الدولة) في الأمور المتعلّقة بالضرائب ، أو التجارة ، أو الملاحة ، أو ممارسة الصنائع والمهن ، أو معاملة السفن التجارية ، أو السفن الهوائية الملكية . وكذلك يجب أن لا تكون ميزة ما في العراق لدولة ما من الدول المذكورة على الأخرى فيما يتعلق بمعاملة البضائع الصادرة منها أو المصدّرة إليها ، ويجب أن تُطلق حرية مرور البضائع وسط أراضي العراق بموجب شروط عادلة .

المادة الثانية عشرة : لا تتخذ وسيلة ما في العراق لمنع أعمال التنصير ، أو

للمداخلة فيها[١] ، أو لتمييز متنصّر ما على غيره ، بسبب اعتقاده الديني ، أو جنسيته ، على أن لا تُخلّ تلك الأعمال بالنظام العام وحسن إدارة الحكومة .

المادة الثالثة عشرة : يتعهّد جلالة ملك العراق بأن يُساعد بقدر ما تسمح له الأحوال الاجتماعية والدينية وغيرها على تنفيذ كل خطة عامة تتخذها عصبة الأمم لمنع الأمراض ومقاومتها ، ويدخل في ذلك أمراض الحيوان والنبات .

المادة الرابعة عشرة : يتعهّد جلالة ملك العراق بأن يتخذ الوسائل اللازمة لسنّ نظام للآثار القديمة[٢] ، في خلال اثني عشر شهراً من تاريخ العمل بهذه المعاهدة ، ويكفل تنفيذه ، ويكون هذا النظام مؤسساً على القواعد الملحقة بالمادة ٤٢١ من معاهدة الصلح ، الموقع عليها في سيفر في ١٠ آب ١٩٢٠م ، فيقوم مقام النظام العثماني السابق للآثار القديمة ، ويضمن المساواة في مسائل تحري الآثار القديمة بين رعايا جميع الدول من أعضاء عصبة الأمم ورعايا أية دولة مما قد وافق جلالة ملك بريطانيا ، بموجب معاهدة ، على أن يضمن لها الحقوق نفسها التي قد تتمتع بها فيما لو كانت من ضمن أعضاء العصبة المذكورة .

المادة الخامسة عشرة : تُعقد اتفاقية منفردة لتسوية العلاقات المالية بين الفريقين المتعاقدين الساميين ، ينصّ فيها من جهة على تسليم حكومة جلالة ملك بريطانيا إلى العراق ما يتفق عليه من المرافق العامة وعلى تقديم حكومة جلالة ملك بريطانيا مساعدة مالية حسبما تقتضيه الحاجة في العراق ، من وقت إلى آخر ، وينصّ فيها من جهة أخرى على تصفية حكومة العراق تدريجياً جميع الديون المتكبدة في هذه السبيل ، وتبلغ هذه الاتفاقية إلى مجلس عصبة الأمم .

---

(١) تُلاحظ الروح الصليبية .

(٢) يقصد بالآثار القديمة إبراز حضارة ، وإظهار التباين بين الأقاليم لترسيخ فكرة الانفصال والتجزئة لأمصار الأمة بعضها عن بعض .

المادة السادسة عشرة : يتعهد جلالة ملك بريطانيا على قدر ما تسمح له تعهداته الدولية بأن لا يضع عقبةً ما في سبيل ارتباط دولة العراق لمقاصد جركية أو غيرها مع من يرغب في ذلك من الدول العربية المجاورة .

المادة السابعة عشرة : في حالة وقوع خلاف ما بين الفريقين الساميين المتعاقدين فيما يتعلق بتفسير نصوص هذه المعاهدة ، يعرض الأمر على محكمة العدل الدولية الدائمة المنصوص عليها في المادة (١٤) من قانون عصبة الأمم ، وإذا وُجد في حالة كهذه أن هناك تناقضاً في المعاهدة بين النصّ الإنكليزي والنص العربي، يعدّ النصّ الإنكليزي هو المعوّل عليه .

المادة الثامنة عشرة : تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول حالما تُصدّق من قبل الفريقين الساميين المتعاقدين بعد قبولها من المجلس التأسيسي ، ويظلّ معمولاً بها لمدة عشرين سنة ، وعند انتهاء هذه المدة تُفحص الحالة فإذا ارتأى الفريقان الساميان المتعاقدان أنه لم يبق من حاجة إليها تعدّ منتهيةً ، ويكون تثبيت الانتهاء من قبل مجلس عصبة الأمم ما لم تدخل المادة السادسة في حيز التنفيذ قبل ذلك التاريخ ، وفي الحالة الأخيرة يجب أن يبلغ إشعار الإنهاء إلى مجلس عصبة الأمم . ولا مانع للفريقين الساميين المتعاقدين من إعادة النظر من وقتٍ إلى آخر في شروط هذه المعاهدة ، وشروط الاتفاقيات المتفرعة الناشئة عن المواد (٧) و(١٠) و(١٥) بقصد إدخال ما يتراءى مناسبته من التعديلات حسبما تقتضيه الظروف الراهنة آنئذٍ ، وكل تعديلٍ يتفق عليه الفريقان المتعاقدان الساميان يجب أن يبلّغ إلى مجلس عصبة الأمم .

عرضت مواد المعاهدة على مجلس الوزراء بتاريخ الأول من ذي القعدة ١٣٤٠هـ (٢٥ حزيران ١٩٢٢م) فقرّر مجلس الوزراء قبول مواد المعاهدة المذكورة المعدلة ، على أن تصبح نافذة المفعول حالما تصدّق من قبل الفريقين الساميين المتعاقدين بعد قبولها من المجلس التأسيسي ، وأن يكون قبولها من مجلس الوزراء مقترناً بالشروع في الانتخابات لعقد المجلس التأسيسي .

غير أن وزير التجارة جعفر جلبي أبو التمن خالف بعض المواد واقترح :

١ - يجب النص على إلغاء الانتداب في مقدمة المعاهدة .

٢ - خالف المادة الثانية من المعاهدة لاعتقاده أنها تتنافى مع إلغاء الانتداب .

٣ - اقترح حذف الجملة الآتية من المادة الثالثة (الذي يجب أن يكون وفقاً لنصوص هذه المعاهدة) .

٤ - اعترض على المادة الرابعة لاعتقاده أنها تتنافى مع إلغاء الانتداب .

٥ - اعترض على المادة الخامسة حيث رأى أن تقييد التمثيل الخارجي الوارد في هذه المادة ليس هو إلا مظهر من مظاهر الانتداب .

٦ - اعترض على المادة التاسعة ، وقال : إنها مظهر من مظاهر الانتداب أيضاً .

٧ - لم يوافق على قبول التعهدات الواردة في المادة العاشرة .

وفي اليوم التالي قدّم محمد جعفر جلبي استقالته من الوزارة فقُبلت مباشرةً ، ثم قرّر مجلس الوزراء إلغاء وزارة التجارة في ٢٧ ذي الحجة ١٣٤٠هـ (٢٠ آب ١٩٢٢م) . وأخذ الوزراء يستقيلون حتى استقالت الوزارة كلها ، ولم يُصدّق على المعاهدة إلا في عهد وزارة عبد الرحمن الكيلاني الثالثة وبعد أن بطش المعتمد السامي بالحركة الوطنية يوم الثاني من محرم ١٣٤١هـ .

الأحـــزاب :

تشكّل الأحزاب عادةً للوصول إلى هدفٍ معين في سبيل تحقيق غايةٍ ، أو لتطبيق منهج محدد ، وينخرط في الحزب الأشخاص الذين يرون رأياً واحداً ، ويسعون وراء غايةٍ ، ولما كانت المناهج ليست كثيرة التعدّد . لذا فالأحزاب عادةً محددة وغالباً ما يكون في البلد الواحد حزبان فقط أو ثلاثة ، ويطرح كل منها منهجه ، ويعمل على تطبيقه ، وهو يعتقد أن هذا هو ما يخدم به الأمة ، وأن غيره لا يصلح للتطبيق أو قليل الفائدة ، والممارسة والتطبيق هو

المحك الصحيح لاختيار الأفضل ، ولذا فإن الأحزاب تتنافس لاستلام السلطة لتطبيق منهجها أو سياستها ، وإظهار صلاحيتها بما يعود على الشعب من أمنٍ وطمأنينةٍ ، ورفاهٍ اقتصادي ، وحريةٍ ، وتأمين حقوق الرعية كافةً .

أما في البلاد المتخلّفة فإن الأحزاب تتشكل لإظهار القوة ، وإبراز الشعبية الموهومة ، ذلك لأن كل شخصٍ معروفٍ في منطقته ، لأسرته ، أو ثروته ، أو وظيفته ، أو كرمه ، أو خدمته للناس ويظنّ هذا أنه معروف على درجةٍ واسعةٍ في البلاد كلها ، ويتصوّر أن تزعّمه لحزبٍ سيحقق نجاحاً ، ويمكنه الوصول إلى السلطة بسهولةٍ ، لذا يعمل على تشكيل الحزب بمجرّد أن يُسمح له بذلك ، ومن هنا تأتي كثرة الأحزاب ، إذ تتعدّد حسب المدن ، والمناطق ، والمهن ، والطوائف ، وأحياناً الأسر ، وكلها تهدف إلى الزعامة والوصول إلى السلطة ، وغالباً ما تجعل لنفسها مطالب مؤقتة تُسمّيها أهدافاً ، وليس لها أي منهجٍ ثابتٍ معينٍ ، فهي والحالة هذه ليست سوى تجمّعات سياسيةٍ غايتها تحقيق بعض المصالح لأتباعها عندما تحصل على بعض النجاح . ومن هذه المطالب استقلال البلاد ، إن لم تكن مستقلةً ، أو تجميع أبناء جنسٍ واحدٍ ، وهو ما يُعرف بالعصبية القومية ، أو إظهار الإخلاص للبلاد ، وهو ما يُعرف بالوطنية ، وكان هذا اتهام للآخرين جميعاً أنهم غير وطنيين أو غير مخلصين ، وغالباً ما تفقد الوطنية معناها إن لم يكن هذا التجمع الذي يحمل هذا الاسم غير وطني أو له ارتباطات خارجية . لذا فإن أكثر أحزاب البلاد المتخلّفة تبدأ بحمل مثل هذه الأسماء إذ ليس لها منهج معين في الحكم . وإذا ما حصلت البلاد على الاستقلال ، أو حققت المطالب التي كانت تسعى لها فإن هذه الأحزاب كانت تضيف إلى أسمائها ألقاباً لا تدلّ على أي منهجٍ ، وإن كانت تظنّ أنها منهج أو تدّعي ذلك لإيهام المواطنين ، كأن تضيف الاشتراكي ، والديمقراطي ، والحرّ ، وهكذا ، وهذا ما نلاحظه في معظم الأحزاب التي نشأت ، أو غيّرت أسماءها بعد الحصول على (الاستقلال التام) في البلدان المتخلّفة وبشكلٍ عام بعد الحرب العالمية الثانية .

تأسّس في العراق أحزاب وجمعيات سرّية أو علنية عملت تحت عنوانٍ أدبي أو علمي أو ثقافي قبل الحرب العالمية الأولى ، أو انضمّ أفراد إلى جمعيات أو أحزابٍ من هذا النوع أيضاً تأسّست خارج حدود العراق الحالية ، وأكثرها كان يهدف إلى الانفصال عن الدولة العثمانية وتجزئة دولة الخلافة وذلك بدافعٍ ذاتي نتيجة الضعف والجمود اللذين سادا الدولة آنذاك ، أو الضغط وعدم الحرية بسبب تغلغل النفوذ الأجنبي يومذاك ، أو الانبهار بالتقدّم الأوروبي المادي الذي بدا في تلك الأونة ، أو بدافع توجيهٍ خارجي من قبل أعداء الدولة لحقدٍ صليبيٍ ولإضعاف خصمهم الأول الذي كان يتمثّل بدولة الخلافة ، ويأتي هذا التوجيه إما مباشرةً وإما عن طريق أعوان الصليبيين من أهل الكتاب الذين يقيمون في البلدان العربية ، ويعيشون من زمنٍ بعيدٍ بين المسلمين بكل أمنٍ وطمأنينةٍ ، وإن أصبحت لهم امتيازات خاصة مع قوة الدولة الأوروبية النصرانية .

وبعد الاحتلال الإنكليزي للعراق أخذت تظهر تجمّعات بمناسبة احتفالات بالمولد النبوي على الطريقة التي كانت معروفة يومذاك كتقليدٍ للنصارى الذين يحتفلون بميلاد المسيح عليه السلام - حسب زعمهم - وبهذه الاحتفالات يحدث التجمّع والأحاديث السياسية التي تتعلّق بالبلاد ، غير أن وزارة الداخلية قد منعت أي تجمعٍ ما لم يحصل على إذنٍ من الحكومة وذلك في ٧ ذي القعدة من عام ١٣٤٠هـ (٢ تموز ١٩٢٢م) وكانت الحكومة قد أقرّت ذلك في جلستها المنعقدة بتاريخ ٤ ذي القعدة من العام نفسه .

وأخيراً سمح بتأسيس الأحزاب فنشأ .

١ - الحزب الوطني العراقي : سُمح بتأسيسه بتاريخ ٨ ذي الحجة ١٣٤٠هـ (٢ آب ١٩٢٢م) ، وكان مؤسسوه ، محمد جعفر جلبي أبو التمن ، وبهجت زينل ، ومهدي البصير ، وعبد الغفور البدري ، وحمدي الباجه جي ، ومولود مخلص ، وأحمد الداود .

وقام بمظاهراتٍ في الأول من محرم ١٣٤١هـ ، فأعلن المعتمد السامي

(برسي كوكس) حظره .

٢ ـ حزب النهضة العراقي : أخذ الموافقة بالتأسيس بتاريخ ٢٥ ذي الحجة ١٣٤٠هـ (١٩ آب ١٩٢٢م) ، وكان مؤسسوه : أمين الجرخجي ، أحمد الظاهر ، ومهدي البير ، وآصف وفائي ، وعبد الرسول كبه ، وعبد الرزاق الأزري ، ومحمد حسن كبه .

وقام بمظاهرات في الأول من محرم ١٣٤١هـ (٢٣ آب ١٩٢٢م) فأعلن المندوب السامي (برسي كوكس) حظره ، أي كانت مدة نشاطه خمسة أيام فقط .

٣ ـ الحزب الحرّ العراقي : وتأسس في ١١ المحرم ١٣٤١هـ (٣ أيلول ١٩٢٢م) ، وكان برئاسة محمود الكيلاني أكبر أولاد رئيس الوزراء ، ومن مؤسسيه : داود النقيب ، وفخري جميل ، وحسن غصيبه ، وعبد المجيد الشاوي ، وجميل صدقي الزهاوي .

ويعدّ الحزبان الأوليان من المعارضين ،وقد انضمّ إلى صفوفهم الكثير ، على حين كان الحزب الثالث من المؤيّدين للحكومة فكان أتباعه قلّة ، فالناس بطبيعتهم يميلون إلى النقد والمعارضة .

وقد انتهى دور الحزب الحر العراقي بعد التصديق على المعاهدة في ٢١ صفر ١٣٤١هـ (١٣ تشرين الأول ١٩٢٢م) .

المرحلة الأولى من الانتخابات : بعد إذاعة المعاهدة العراقية ـ الإنكليزية انصرفت الحكومة إلى انتخابات المجلس التأسيسي لوضع الدستور ، والتصديق على قانون انتخابات مجلس النواب ، والتصديق على المعاهدة . غير أن العلماء قد أعلنوا مقاطعة الانتخابات ، وأبدوا ضرورة عدم الاشتراك فيها ما لم يتمّ :

١ ـ إلغاء سياسة الضغط التي يمارسها المعتمد السامي ، وقد أسموها يومذاك الإدارة العرفية .

٢ ـ إطلاق حرية الاجتماعات والمطبوعات .

٣ ـ سحب المستشارين من الألوية إلى بغداد .

٤ ـ السماح بتأليف الجمعيات .

٥ ـ السماح بإعادة المنفيين السياسيين إلى وطنهم .

وتقرر البدء في الانتخابات في غرة ربيع الأول ١٣٤١هـ (٢٤ تشرين الأول ١٩٢٢م) .

مؤتمر لوزان :

سافر إلى لوزان كل من وزير الدفاع جعفر العسكري ، وتوفيق السويدي لحضور مؤتمر الصلح مع تركيا في لوزان بسويسرا ، وكان سفرهما في ١٢ ربيع أول ١٣٤١هـ (الأول من تشرين الثاني ١٩٢٢م) .

استقالة الوزارة : كان عبد المحسن السعدون وزير الداخلية ذا حماسة لإجراء الانتخابات ، وكان يتخذ سياسة الشدّة ، فلم يُوافقه زملاؤه الوزراء على هذا ، فقدّم استقالته من الوزارة في ١٦ ربيع الأول ١٣٤١هـ (٦ تشرين الثاني ١٩٢٢م) ، وصدرت إرادة ملكية بإسناد وزارة الداخلية بالوكالة إلى مستشار وزارة الداخلية (كرنواليس) وذلك في ٢٤ ربيع الأول . غير أن رئيس الوزارة قد قدّم استقالة حكومته في ٢٦ ربيع الأول .

وعهد الملك إلى عبد المحسن السعدون بتشكيل وزارة جديدة في ٢٨ ربيع الأول فشكّلها في اليوم نفسه[1] .

---

(١) تم تشكيل الوزارة على النحو الآتي :

١ ـ عبد المحسن السعدون : رئيساً للوزراء .

٢ ـ ناجي السويدي : وزيراً للداخلية .

٣ ـ ساسون حسقيل : وزيراً للمالية .

٤ ـ عبد الحسين الجلبي : وزيراً للمعارف .

٥ ـ ياسين الهاشمي : وزيراً للأشغال والمواصلات .

إلغاء المعاهدة :

في ١٤ رمضان ١٣٤١هـ (٣٠ نيسان ١٩٢٣م) جرى اتفاق بين الحكومة العراقية والحكومة البريطانية على أن ينتهي مفعول المعاهدة حين دخول العراق عصبة الأمم المتحدة ويجب ألا يتجاوز ذلك أربع سنوات .

وقد أُلحق هذا الاتفاق بالمعاهدة ، كما أُلحقت بها الاتفاقيات المنفردة وذلك لتقديمها إلى المجلس التأسيسي معاً ، وتخصّ الاتفاقيات المنفردة ، الموظفين الإنكليز ، والشؤون العسكرية ، والعدلية ، والمالية .

هنري دوبس : في ١٢ رمضان ١٣٤١هـ (٢٨ نيسان ١٩٢٣م) انتهت أعمال المعتمد البريطاني (برسي كوكس) وحلّ محله (هنري دوبس) الذي وصل إلى البلاد .

بداية القضية الكردية :

في جلسة مجلس الوزراء التي انعقدت يوم ٢٨ ذي القعدة ١٣٤١هـ (١١ تموز ١٩٢٣م) وبعد زيارة رئيس مجلس الوزراء إلى منطقة السليمانية تقرّر ما يلي :

١ ـ إن الحكومة لا تنوي تعيين أي موظفٍ عربيٍ في الأقضية الكردية عدا الموظفين الفنيين .

---

٦ ـ عبد اللطيف المنديل : وزير الأوقاف .
٧ ـ نوري السعيد : وكيلاً لوزارة الدفاع .
ثم جرت تعديلات على مدار العام الذي استمرت فيه الوزارة حيث :
١ ـ تسلّم رئيس الوزراء وزارة العدلية بالوكالة
٢ ـ تسلّم ياسين الهاشمي وزارة الأوقاف بالوكالة
٣ ـ تسلّم ناجي السويدي وزارة العدلية وترك وزارة الداخلية
٤ ـ تسلّم رئيس الوزراء وزارة الداخلية
٥ ـ عُيّن نوري السعيد وزيراً للدفاع .

٢ ـ إن الحكومة لا تُجبر سكان المناطق الكردية على استعمال اللغة العربية في مراجعاتهم .

وهذا القرار خطأ فإن المناطق الكردية جزء من أرض العراق ، يُعيَّن فيها الموظف الكفء سواء أكان كردياً أم عربياً بغضّ النظر عن أصله ، وكذلك يُعيَّن الكردي في أي منطقةٍ كانت سواء في منطقته أم خارجها حسبما تقتضي المصلحة .

والعراق أكثر سكانها من العرب ، ولغتهم هي اللغة الرسمية ، ويجب أن تسود البلاد كلها رضي أهل منطقة أم لم يرضوا ، وخاصة أن الأكراد مسلمون واللغة العربية أساسية للعبادة وقراءة القرآن ، فيجب أن يحفظوها ويتعلّموها ، وهذا ما يُخفّف من الفكرة العصبية .

إن اتخاذ هذه القرارات وأمثالها قد أوجد الفكرة الانفصالية ورسّخها مع الزمن ، وأبعد الأكراد عن عقيدتهم ، وجعل العصبية القومية تحلّ محلّها تدريجياً ، فعانت البلاد بعدئذ الويلات منها وخاصة عندما نشأت العصبية القومية عند العرب ، فغدا تناحر بين العصبيات يصعب إزالته إلا بالعودة إلى العقيدة التي تجمع بين الطرفين ، وكان هذا يجب أن يوجد منذ المرحلة الأولى ، غير أن الجهل ، واتخاذ القرارات دون النظر إلى ما ستؤدّي إليه قد أوصل العراق إلى ما هو عليه الآن .

وزارة جعفر العسكري : عانت العراق أزمة مالية أيام وزارة عبد المحسن السعدون ، ولم تتمكّن من حلّها ، فاقتضت الأمور الإسراع في الانتخابات لتشكيل المجلس التأسيسي ، وبالتالي مجلس النواب كي يُعالج هذه الأزمة . وقدّم رئيس الحكومة عبد المحسن السعدون استقالة حكومته في ١٣ ربيع الثاني ١٣٤٢هـ (٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٣م) ، فعهد الملك إلى جعفر العسكري بتأليف حكومة جديدةٍ بعد أن استدعاه من الموصل الذي كان قد

كلّف بإدارة لوائها قبل أسبوعين فقط . وقد ألّف الحكومة في اليوم نفسه[1] .

المرحلة الثانية من الانتخابات : كانت الانتخابات على مرحلتين ، وقد تمّت المرحلة الأولى في عهد وزارة عبد المحسن السعدون ، وانتخب السكان المرشحين الثانويين . وجرت المرحلة الثانية يوم ٢٠ رجب ١٣٤٢هـ (٢٥ شباط ١٩٢٤م) وقد أعلنت عن ذلك وزارة الداخلية قبل عشرة أيام .

جرت عملية الانتخاب ، وتشكّل المجلس التأسيسي ، وتمّت جلسة الافتتاح في ٢١ شعبان ١٣٤٢هـ (٢٧ آذار ١٩٢٤م) ، وانتخب عبد المحسن السعدون رئيساً للمجلس .

وفي ٢٨ شعبان قدّم رئيس الوزراء جعفر العسكري إلى رئيس المجلس التأسيسي عبد المحسن السعدون المعاهدة العراقية ـ الإنكليزية والاتفاقيات الملحقة بها .

المعاهدة العراقية ـ البريطانية : أُحيلت المعاهدة إلى لجنة مؤلفة من خمسة عشر عضواً للتدقيق فيها ، ووُزّعت نسخ منها على أعضاء المجلس التأسيسي الذين كان عددهم مائة ، وقد جرت مناقشات كثيرة حول المعاهدة ، فالمعارضة تريد التعديل ، والمؤيدون للحكومة يرون أنفسهم مضطرين للتصديق على المعاهدة خوفاً من التهديدات البريطانية التي لم تنقطع ، تارة يحملها المعتمد السامي ، وأخرى ترسلها الحكومة البريطانية .

واجتمع المجلس يوم ٢٩ شوال ١٣٤٢هـ (٢ حزيران ١٩٢٤م) فلم يحضر الجلسة سوى ثلاثة وستين عضواً ، وتكلّم المعارضون ، وفنّدوا على

---

(1) تشكّلت الوزارة على النحو الآتي :

١ ـ جعفر العسكري : رئيساً للوزراء .
٢ ـ علي جودت : وزيراً للداخلية .
٣ ـ عبد المجيد شلاش : وزيراً للمالية .
٤ ـ أحمد الفخري : وزيراً للعدلية .
٥ ـ نوري السعيد : وزيراً للدفاع .
٦ ـ صبيح نشأت : وزيراً للأشغال العامة والمواصلات .

ثم عُيّن صالح باش أعيان وزيراً للأوقاف ، ومحمد حسن أبو المحاسن وزيراً للمعارف .

المؤيدين ، واستمرت المناقشة أربع جلسات طويلة ، وفي يوم ٨ ذي القعدة ١٣٤٢هـ (١٠ حزيران) طالت الجلسة ، فاقترح بعضهم تأجيل المصادقة على المعاهدة حتى ينتهي أمر الموصل ، واقترح بعضهم الآخر التأجيل إلى الغد ، حتى إن رئيس الوزراء قد طلب من رئيس المجلس التأسيسي التأجيل إلى الغد ، فتأجّلت الجلسة ، وتضايق المعتمد السامي ، وأعدّ مذكرة يطلب فيها إصدار تشريع بحلّ المجلس التأسيسي ، وإصدار أمر باحتلال بناء المجلس وما يحيط به . ونتيجة الضغط فقد دعي المجلس إلى جلسةٍ فوق العادة قبل منتصف الليل ، وأكره الأعضاء على الحضور ، فاجتمع تسعة وستون عضواً من أصل مائة عضو ، قبل منتصف الليل ، وأحاطت القوات المسلحة بالبناء ، ومنعت اقتراب أحدٍ ، وفُتحت الجلسة ، وبدأ التصويت ، فأيّد سبعة وثلاثون ، وعارض أربعة وعشرون ، واستنكف ثمانية أعضاء ، وبذا تمّ التصديق على المعاهدة .

ولكن الشعب كان ساخطاً على هذه المعاهدة وعلى الذين أيّدوها .

وفي ٨ صفر ١٣٤٣هـ (٢٧ أيلول ١٩٢٤م) رفعت الحكومة البريطانية المعاهدة والاتفاقيات الملحقة بها إلى عصبة الأمم فوافقت عليها ، وصادق عليها الملك جورج الخامس ملك بريطانيا في العاشر من تشرين الثاني ١٩٢٤م (١٣ ربيع الثاني ١٣٤٣هـ) ، وصادق عليها الملك فيصل في ١٦ جمادى الأولى ١٣٤٣هـ (١٢ كانون الأول ١٩٢٤م) .

انتهاء مدة المجلس التأسيسي : كانت مدة المجلس التأسيسي أربعة أشهر تنتهي في ٢٤ ذي الحجة ١٣٤٢هـ (٢٦ تموز ١٩٢٤م) ، وقد انقضت المدة ، ولم يُنجز سوى التصديق على المعاهدة ، وقد رأينا كيف انتهى ذلك التصديق على تلك العجالة ، والجلسة فوق العادية ، والتهديدات التي رافقت ذلك كله ، وصادق أيضاً على الدستور العراقي قبل انتهاء المدة . أما المهمة الثالثة التي وجد من أجلها وهي المصادقة على قانون الانتخابات فلم تُنجز ،

وهذا ما استدعى إلى إطالة مدته حتى ١٠ المحرم من عام ١٣٤٣هـ (١٠ آب ١٩٢٤م) ، وقد صادق على هذا القانون في ٢ محرم ١٣٤٢هـ (٢ آب ١٩٢٤م) ، ثم صدرت الإرادة الملكية بانتهاء مهمته وحلّ .

وزارة ياسين الهاشمي : كان جعفر العسكري قد قدّم استقالة حكومته من ٢٧ رمضان ١٣٤٢هـ (الأول من أيار ١٩٢٤م) أي قبل أن ينهي المجلس التأسيسي أية مُهمّةٍ من مُهمّاته الثلاث ، وذلك بسبب الهجوم العنيف عليه وبسبب الأزمة المالية ، ثم سحب استقالته بعد أن أخذ عهداً من المعارضة بدعمه ، فلما أنهى المجلس التأسيسي مُهمّته قدّم جعفر العسكري استقالة حكومته فعهد الملك إلى ياسين الهاشمي بتشكيل وزارة جديدة[1] في الأول من عام ١٣٤٣هـ . على حين كان وزير الدفاع نوري السعيد قد قدّم استقالته ٢٧ ذي الحجة ١٣٤٢هـ (٢٩ تموز ١٩٢٤م) وقُبلت الاستقالة ، وأُسندت وزارة الدفاع إلى رئيس الوزراء جعفر العسكري .

كان ياسين الهاشمي من الذين يُعارضون المعاهدة العراقية ـ البريطانية ، وكان رئيساً للجنة التي أبدت عُوار المعاهدة ، وقد اختير لرئاسة الوزارة لإمكانية إدخال تعديلات عليها .

رفعت الوزارة الرقابة عن المراسلات البريدية والبرقيات . وشكّلت لجنة وزارية برئاسة رئيس الوزراء وعضوية وزراء الداخلية ، والأشغال ، ومستشاري الداخلية والمالية للنظر في المسائل الآتية :

---

(١) تشكّلت الوزارة على النحو الآتي :

١ ـ ياسين الهاشمي : رئيساً للوزراء ، ووزيراً للدفاع بالوكالة .
٢ ـ عبد المحسن السعدون : وزيراً للداخلية . ٥ ـ مزاحم أمين الباجه جي : وزيراً للأشغال .
٣ ـ ساسون حسقيل : وزيراً للمالية . ٦ ـ إبراهيم الحيدري : وزيراً للأوقاف .
٤ ـ رشيد عالي الكيلاني : وزيراً للعدلية . ٧ ـ محمد رضا الشبيبي : وزيراً للمعارف .

وتسلّم نوري السعيد وكيل القائد العام بناءً على رأي الملك بصفته القائد الأعلى للجيش ، وكان يرغب تسليمه وزارة الدفاع ، ولكن حالت دون ذلك موانع .

١ ـ تقرير العدد اللازم من الموظفين البريطانيين الذين يجري استخدامهم بموجب مُقاولات أو بغيرها في دوائر الدولة جميعها .
٢ ـ بيان مدة الاستخدام .
٣ ـ انتقاء الموظفين .

واستطاعت أن تُخفّف الكثير عن كاهل الخزينة بعد خلافٍ مع المعتمد السامي .

الانتخابات : نُشر قانون الجنسية العراقية في ١٠ ربيع الأول ١٣٤٣هـ (٩ تشرين الأول ١٩٢٤م)، ونُشر قانون الانتخابات في ٢٣ ربيع الأول ١٣٤٣هـ ، وقد تأخر الإعلان عن هذا القانون بتلاعب من الإنكليز الذين رغبوا أن يتولّى مجلس الوزراء منح شركة النفط التركية امتياز التنقيب عن النفط ، واستخراجه في العراق ، فإن ذلك أولى من أن يتولّى هذا الأمر المجلس النيابي الذي لا تعرف تركيبه . وكان القانون يقضي بمباشرة الانتخاب للدورة الأولى من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . كما كان يقضي بأن يُعطى النصارى مقعدين في الموصل ، ومقعداً واحداً في كلٍّ من لوائي بغداد والبصرة ، أما اليهود فيعطون مقعدين في لواء بغداد ، ومقعداً واحداً في كلٍّ من لوائي البصرة والموصل بغضّ النظر عن عددهم ، أي أن أهل الكتاب يشغلون ثمانية مقاعد ، لكل طائفةٍ منهم أربعة مقاعد .

وانتهت عملية انتخاب المرشحين ، وكان يتفق على تعيينهم الملك ووزير الداخلية ، ومن ورائه المستشار البريطاني ورئيس الوزراء .

وصدرت الإرادة الملكية باختيار أعضاء مجلس الأعيان في ١٦ ذي الحجة ١٣٤٣هـ (٧ تموز ١٩٢٥م) وتعيين يوم ٢٥ ذي الحجة ١٣٤٣هـ (١٦ تموز ١٩٢٥م) موعداً لافتتاح مجلس الأمة .

وقبل أن يجتمع مجلس الأمة كان ياسين الهاشمي قد قدّم استقالة حكومته إذ انتهت مهمتها بإجراء الانتخابات ، وعهد الملك بتأليف الوزارة إلى

عبد المحسن السعدون ، وزير الداخلية في الحكومة المستقيلة .

إلغاء الخلافة : كان كثير من العراقيين يتصوّر أن دولة الخلافة ستعود إلى العراق، ولا يمكن أن تترك الإنكليز الصليبين يتحكّمون في شؤون المسلمين ، وقد مرّت العراق بصراعاتٍ طويلة بين الدولة العثمانية وجيرانهم في الشرق ، فلما أعلن العثمانيون تسلّمهم الخلافة بعد دخولهم مصر ، وتنازل المماليك لهم عنها بذلوا جهدهم لإنقاذ العراق من خطر الرافضة وقد تمكّنوا ، وإن هُزموا مراتٍ غير أنهم انتصروا في النهاية ، وثبّتوا أقدامهم ، واليوم لا يُمكنهم التنازل عنها للإنكليز ، وإن هُزموا مؤقتاً فإنهم سيعودون إليها . ومن هذا المنطلق فقد بقي زعماء كبار يرفضون الوضع القائم في العراق سرّاً ، وأحياناً تصل الأمور إلى مرحلة العلنية ، وقد كان يُعرف من بعضهم هذا رغم تسلّمهم مناصب عليا وحسّاسة في الدولة .

ومن هذا المنطلق أيضاً كانت الأقليات في العراق ساكنةً تنتظر عودة العثمانيين إليها ، وهي في وضعها الحالي لا تستطيع أن تفعل شيئاً ، إذ أنها ضمن بحرٍ واسعٍ من المسلمين فهي فئة صغيرة لا يُمكنها فعل شيءٍ إن أرادت ، فإن كانت هذه الأقليات من شعوب مُسلمةٍ كالأكراد والأتراك فإن شأنهم شأن بقية الشعوب المسلمة كالعرب والفرس وغيرهم ما دام الحكم إسلامياً ، وهو يحضن الجميع ، ويجمع الكل . وإن كانت غير إسلامية كالآشوريين ، واليزيديين ، وربما الرافضة أحياناً وسواء أكانوا من العرب أم من غيرهم فهم فئة قليلة لا وزن لها لتتحرّك وسط البحر الزاخر بالمسلمين .

فلما ألغى مصطفى كمال الخلافة بتوجيهٍ من الإنكليز وغيرهم من الصليبيين في ٢٧ رجب ١٣٤٢هـ (٣ آذار ١٩٢٤م) ، وأعلن قيام الدولة التركية ، وحدّدها بالبقاع التي ينتشر فيها الشعب التركي ، وأقامها على أساس العصبية القومية فإن الفكرة الانفصالية بدأت تترسّخ في النفوس ، وتبرز فكرة ما عُرف باسم (الوطنية) ، وإذا كانت فكرة العصبية العربية (القومية) لم تبرز بعد بشكل واضح إلا أن المؤشرات كلها تُشير إلى أنها ستظهر عاجلاً أو

آجلاً ، إنه منذ أن سيطرت جمعية الاتحاد والترقي على مقاليد الأمور في الدولة العثمانية ، وتبنّت فكرة القومية الطورانية (التركية) نشأ ردّ فعلٍ في المناطق العربية دون تحديد هدفٍ حتى اختلط على الكثير الأمر ، ولم يستطع بعضهم التفريق بين الإسلام والدعوة إلى العصبية الجاهلية ما دامت تحمل اسم العرب . والآن وقد قامت دولة على أساس العصبية القومية بشكلٍ رسمي ، ألا يحدث ردّ فعلٍ من الجوار ؟ وخاصةً أنه تكوّنت بذور هذا الخلاف في السنوات العشرين الماضية ، وأن تاريخاً مشتركاً امتدّ عدّة قرونٍ كان يجمع الأمة . إن العصبيات القومية المتجاورة لا يمكن أن تتعايش ما دامت كل منها ترفع قومها فوق غيره ، وتنسب له مفاخر ، وتحرم الآخرين منها بل كثيراً ما تلصق بغيرها صفات القبح وما لا ترضاها لنفسها .

عندما حدث إلغاء الخلافة شعرت الأقليات أنه قد أصبح لها وزن في هذا الكيان الجديد ، والصغير بالنسبة إلى الدولة العثمانية ، وما دام قد أصبح لهذه الأقليات وزن ، إذن يمكنها أن تتحرّك ، ويجب أن تُبدي رأيها ، ومن هنا نشأت الحركات ، وبرزت فكرة الأقليات .

فالترك مسلمون ، الأمر واحد عندهم من ناحية العقيدة سواء انضمّوا إلى تركيا أم إلى العراق ، ولكن ما دام الأمر عصبيات فهم يفضّلون الانضمام إلى تركيا ، وإن نسبتهم قليلة في العراق لذا فلن يكون لهم وزن ، ومن الخير لهم إلحاقهم بتركيا .

والأكراد مسلمون ، والأمر واحد عندهم من ناحية العقيدة سواء انضمّوا إلى تركيا أم إلى العراق ، ولكن ما دام الأمر عصبيات ، وكل عصبية شكّلت لنفسها دولةً ، فلماذا وُزّع الأكراد بين عدّة دول ؟ في العراق ، وتركيا ، وإيران ، وأذربيجان (التي تحت سيطرة الروس) لهم وزن في كل هذه الدول ، وهم أيضاً أقلّية في سوريا ، فلماذا لا يجتمع هؤلاء كلهم في دولةٍ واحدةٍ ، ما دام الأمر عصبية ؟ لماذا التخطيط كله ضدّ الأكراد ؟ لذا يجب أن نعمل لتوحيد الأكراد في دولةٍ واحدةٍ ، شأنهم في ذلك شأن بقية الشعوب ،

ومن هنا كانت الفكرة العصبية عنيفة حتى طغت على الفكرة الإسلامية ، ومع ذلك بقي الأكراد يقولون : إذا أراد الجميع اللقاء على أساس الإسلام فنحن على استعداد ، وشأننا شأن بقية الشعوب الإسلامية (ولكن هذا أخذ يضعف مع الزمن) ، ولكن إذا أبى الآخرون إلا العصبية القومية فشأننا شأنهم أيضاً ، وإننا نناضل من أجل قيام دولتنا .

والفرس مسلمون ، ولكن نسبتهم ضعيفة جداً ، وهم يفضلون الانضواء تحت سلطان إيران ما دامت القضية عصبية ، وليست عقيدة .

هذا بالنسبة إلى المسلمين من غير العرب . أما بالنسبة إلى الأقليات الدينية ، فإن ضعف نسبة اليهود والنصارى تجعلهم لا يستطيعون الحركة غير أنهم من أتباع الإنكليز ، والصليبيين عامة ، بل هم أعوان لكل عدوٍّ للإسلام ، وقد تحرك الآشوريون في الشمال ، وأراد اليزيديون إثارة القلاقل رغم ضعف نسبتهم أيضاً . وكانت روابط تربط الرافضة إلى إيران ، وتشدّهم إليها ، ولعلّ أهم ما تعرّضت له العراق في تلك الحقبة من حركات الأقليات .

١ - **حركة محمود المعروف** : أحد الزعماء الأكراد الذين برزوا في منطقة السليمانية ، وكانت لهم شعبية واسعة ، فعندما انسحب العثمانيون من بغداد ، ودخلها الإنكليز في الحرب العالمية الأولى ، ثم استولوا على مدينة كركوك ، أراد القائد العثماني علي إحسان باشا أن يستفيد من نفوذ محمود المعروف ، فأمدّه بالمال ، وطلب منه أن يحكم المنطقة باسم الدولة العثمانية ، وأصدر أوامره للفوج العثماني المرابط في المنطقة أن يكون تحت تصرّف محمود المعروف ، وبذا أصبح هذا الزعيم الكردي سيد المنطقة ، فالإنكليز لم يدخلوا إلى منطقته ، والعثمانيون خرجوا منها ، وابتعدوا عنها .

لاحظ محمود المعروف أن القوة قد أصبحت للإنكليز ، وأن منطقته فقيرة لا يمكنها الاكتفاء الذاتي ، وإذا بقي محصوراً مع أتباعه فيها فإنما يقضي على نفسه بالخنق ، لذا فقد استشار أتباعه ، واتفقوا على الصلة بالإنكليز ، فكتب

محمود المعروف إلى (ولسن) القائد الإنكليزي في كركوك يطلب منه أن يتخذ الإنكليز قراراً بتشكيل حكومة في السليمانية برئاسة محمود المعروف ، وهو على استعداد أن يُدير المنطقة بتوجيه الإنكليز ، وفي ظل انتدابهم ، فوافقوا على ذلك ، وتمّ الأمر ، وتسلّم الإنكليز الفوج العثماني .

عيّن الإنكليز محمود المعروف حاكماً على لواء السليمانية براتب قدره خمسة عشر ألف روبية ، ووضعوا بجانبه مستشاراً إدارياً هو النقيب (نوئيل) ومستشاراً عسكرياً هو النقيب (دانليس) . وشعرت حكومة بريطانيا أن الحكومة الكردية هذه ليست سوى إدارة تابعة لها ، فأخذت تتصرّف كما تشاء فيها ، وتُخطّط للمستقبل ، وتنظر إلى مصلحتها التي تقضي بأن تُقلّل من نفوذ محمود المعروف فبدأت تسير بهذه الخطة ، وأحسّ الزعيم الكردي بذلك ، فأعلن سيطرته على السليمانية ، واحتلّها ، وأخذ الضباط الإنكليز الذين فيها أسرى وذلك في ٢١ شعبان ١٣٣٧هـ (٢١ أيار ١٩١٩م) ، وجعل لنفسه علماً خاصاً يُمثّل هلالاً أحمر وسط أرضية خضراء ، وشرع في إصدار طوابع بريدية خاصة بدولته ، وقام بهجوم كاسح على الجيش المرابط في مضيق (طاسلوجة) وتمكّن من السيطرة على المنطقة ، وأخذ كل القوات التي فيها أسرى ، وكذلك سيطر على مضيق (دربند) .

سيّر الإنكليز إلى محمود المعروف الفرقة الثامنة عشرة بقيادة الجنرال (فريزر) ، فحاصرته في مضيق (دربند) بمعاونة بعض زعماء الأكراد الذين يؤيدون السلطات الإنكليزية في العراق ، واستطاعت إلقاء القبض عليه بعد أن أثخنته الجراح وذلك في ٢١ رمضان ١٣٣٧هـ (١٩ حزيران ١٩١٩م) . وقُدّم للمحكمة التي قضت عليه بحكم الإعدام ، ثم خُفّف الحكم بالسجن المؤبّد ، ونفي إلى الهند ، حيث بقي هناك ثلاث سنوات ، وأُعيد بعدها إلى السليمانية ، حيث رجع الإنكليز ، وسلّموه حكم المنطقة مرةً أخرى ، فعاود إعلان استقلاله فيها ، فجرّد الجيش العراقي حملة عليه احتلّت مدينة السليمانية في ١٧ ذي الحجة ١٣٤٢هـ (١٩ تموز ١٩٢٤م) ولكن محمود المعروف لم

يلبث أن طرد الجيش العراقي منها . وإثر ذلك جاءت حكومة ياسين الهاشمي إلى السلطة في الأول من المحرم ١٣٤٣هـ ، فأرسلت إلى الأكراد قوة مُعزَّزة بالطائرات الإنكليزية فشتت شملهم .

إن الأمور العقيدية والفكرية لا تحلّ بالسيف على هذه الصورة . قد يصلح السيف كحلٍّ بصورةٍ مؤقتةٍ عندما تتفاقم الأوضاع على أن يعقب ذلك حلّ فكري ، وتوضيح عقيدي يقضي على المشكلة من جذورها . لكن هذه المشكلة ساهمت فيها قوى بعضها خارجي ، وبعضها داخلي حتى بقيت على الصورة التي نعرفها على مدى ما يقرب من القرن ، ولا ندري بعد ما سيكون من أمر هذا الشعب الذي يُتخذ وسيلةً لتنفيذ المخططات ، وعنده استعداد ليكون أداة لذلك لشعوره بالظلم الذي يُحاك ضدّه من كل جهةٍ .

وهذه القوى الثلاث هي : الأكراد أنفسهم ، والدول الكبرى ، والحكم العراقي .

أما الأكراد فقد كانوا يعيشون ضمن الدولة الإسلامية كشعبٍ من الشعوب التي تتألف منهم الأمة الإسلامية التي تُمثّلها دولة الخلافة ، وكان آخرها الدولة العثمانية ، ورغم كل ما تمّ من مخالفات أيام هذه الدولة إلا أن الأكراد كانوا راضين يعيشون في مناطقهم شأنهم شأن بقية الشعوب مع وجود حركاتٍ محليةٍ أو مخالفاتٍ كما يحدث في بقية الشعوب أحياناً ، بل كثيراً ما استخدم الأكراد بصفتهم أقوياء الشكيمة محاربون من الدرجة الأولى أداةً لخضد شوكة الأرمن الذين يتحركون ضدّ دولة الخلافة بتحريضٍ من الدول الأوروبية النصرانية ، وبصفتهم يحملون عقيدةً تخالف عقيدة الدولة بل تعاديها ، وتحمل حقداً صليبياً دفيناً ضدّها ، وتعصّب لذلك أشدّ التعصّب بل تعصّب عقيدي إضافةً إلى تعصّبٍ عرقيٍ . والأكراد قوم يُجاورون الأرمن ، ويُخالفونهم عقيدةً وجنساً ، فعندما يتمادى الأرمن في أذاهم وحركاتهم تحرّض الدولة عليهم الأكراد ، فيُقاتلونهم ويُلزمونهم على الطاعة . وتفعل الدولة ذلك كي لا تظهر أمام الدول النصرانية أنها تُحارب الأرمن فيتخذون من ذلك ذريعةً

للتدخّل في شؤونها وقتالها ، ولكن تدّعي أن فئتين من شعوبها اختلفتا ودخلتا في صراعٍ ، وربما لجأت الدولة إلى إنزال بعض العقوبات بالأكراد تأكيداً لما تدّعيه ، وإظهاراً لعدم التمييز بين الشعوب التي تُكَوّن الدولة العثمانية ، فالشعب الكردي شعب مسلم راضٍ بحكم أي شعبٍ آخر باسم الإسلام .

وجاءت الحرب العالمية الأولى ، وتجزأت الدولة العثمانية ، وقام كل شعبٍ يدعو إلى عصبيةٍ معينةٍ بل أحياناً كل إقليم وذلك تحت تأثير الأعداء ليتمكنوا من تفتيت الدولة حقاً ، ولا تُفكّر الشعوب الإسلامية بعدها بالتجمّع باسم الإسلام ما دام كل شعبٍ يحمل عصبيةً معينةً يدعو لها ، ويتعصّب لها ، ويجعلها فوق العصبيات الأخرى ، وينسب لها كل صفات الخير ، ويُلصق بغيرها ما لا يريده للعصبية التي يحملها ، وبذا تصبح المنافرة والمخالفة ، ويصبح الصراع ، ويقع الخلاف ، وربما أدّى ذلك إلى حرب .

ووجد الشعب الكردي نفسه مضطراً ليسلك السلوك نفسه حيث لم يبق سواه مُوزّعاً بين بقية الشعوب ، وفي كل مكانٍ هو المحكوم من قبلها ، بل يتصوّر نفسه أنه المضطهد من ناحيتها . فلما وضعت الحرب أوزارها ، وقامت الشعوب تدعو إلى العصبية القومية تحت تأثير وتوجيه الأعداء في سبيل تنفيذ مخططاتهم بتقطيع أوصال دولة الخلافة ، وكما قامت الشعوب قام الشعب الكردي ، واتصل بقادة الحلفاء وشكّل وفداً برئاسة شريف باشا ، وبعثه إلى مؤتمر الصلح المنعقد في باريس ، وقدّم شريف باشا مذكرةً لمجلس الحلفاء الأعلى في ٢٠ جمادى الآخرة ١٣٣٧هـ (٢٢ آذار ١٩١٩م) ، طالب فيها بجمع الأكراد في دولةٍ واحدةٍ واستقلالها .

فالأكراد وقعوا إذن في شراك العصبية كغيرهم من الشعوب بل تمسّكوا فيها بشكلٍ أقوى نتيجة ظلم الشعوب الأخرى لهم ، وقد حلّت عندهم محلّ الرابطة الإسلامية ظناً منهم أن ظلم هذه الشعوب لهم كانت باسم الإسلام ، ما دامت تنتمي إليه ، وحتى أصحاب الفكرة الإسلامية قد وقعوا في هذا الشراك على حين أن أصحاب الاتجاه الإسلامي عند بقية الشعوب قد سلموا

من هذه العصبية ، وبقوا ينظرون إليها على أنها جاهلية .

أما الدول الكبرى فإنها كانت ترغب إضافةً إلى تقسيم الأمة الإسلامية إلى دولٍ وأمصار أن تبقى هذه الدول في صراعاتٍ فيما بينها باستمرارٍ كي لا تفكّر بالتجمّع والوحدة بعضها مع بعضٍ ، بل فيما لو فكّرت جماعة بهذا نتيجة اتجاهها الإسلامي لاتُّهمت بعدم الإخلاص بسبب الخلافات القائمة بين الأمصار ، ولعدّت أنها لا تنظر إلى مصلحة البلاد .

وجدت الدول الكبرى في الأكراد خير ما يُحقّق لها أهدافها ، فهم أولاً أصحاب قوةٍ بسبب طبيعة بلادهم الجبلية ، ومن الصعب التفاهم معهم بسهولةٍ للسبب نفسه ، وثانياً فإن مناطقهم عند التقاء ثلاثة شعوبٍ وهي الشعب العربي ، والتركي ، والفارسي فتقسيم بلاد الأكراد بين هذه الشعوب الثلاثة يبقي الصراع دائماً ، والخلاف قائماً . ويجب ألا ننسى أن للشعب العربي هنا دولتين قد أُقيمتا وهما سوريا والعراق ، وفي كليهما مجموعة من الأكراد ، وكذلك يجب أن نُضيف وجود الأرمن بالقرب من منطقة الأكراد ، وبينهم ثارات قديمة بل أحقاد ، وينتمي الشعبان إلى عقيدتين مُتباينتين ومُتصارعتين وبينهما إحن ، ويحمل النصارى في قلوبهم أحقاداً على الإسلام ربما يزول كل شيء من نفوس البشر إلا هذا الحقد لأنه يُغذّى باستمرارٍ من رجال الكنائس ، وبعثات التنصير الذين لا يرون أمامهم إلا الإسلام ، ولا يخشون إلا الدعاة إليه ، لما يملكون من قدرةٍ ، لأن دينهم دين الفطرة التي فطر الله الناس عليها .

ومن هذا المنطلق فإن الدول الكبرى قد وافقت في معاهدة (سيفر) التي عُقدت مع تركيا في ٢٦ ذي القعدة ١٣٣٨هـ (١٠ آب ١٩٢٠م) على أن يُوضع مشروع للاستقلال المركزي للمناطق الكردية الواقعة في شرق الفرات ، وجنوب غربي أرمينيا ، وشمال الحدود التركية المتاخمة لسوريا والعراق ، في خلال ستة أشهر من تاريخ دخول هذه المعاهدة في حيز التنفيذ ، وفي مدة سنة من تاريخ تنفيذها فيما إذا فاتح أكراد هذه المنطقة مجلس عصبة الأمم برغبتهم في الاستقلال عن تركيا . أي أن الحديث كان مقصوراً على الأكراد في تركيا ،

ولم يذكر إخوانهم في بقية المناطق حيث توجد أعداد منهم في إيران ، والعراق ، وأذربيجان ، وسوريا . وإن كانت المعاهدة قد أشارت إشارةً خاطفةً إلى الأكراد في العراق إذ ذكرت أن الحلفاء لا يُعارضون بقية الأكراد القاطنين في كردستان العراقية إذا اختاروا الانضمام إلى دولةٍ كرديةٍ مستقلةٍ .

وهذا ما شجّع الأكراد في العراق إلى الدعوة إلى تشكيل دولةٍ مستقلةٍ لهم تضمّ خمسة ألويةٍ وهي : الموصل ، وأربيل ، والسليمانية ، وكركوك ، وديالى كمرحلةٍ أولى ، ثم تعمل إلى ضمّ أو الانضمام إلى الدولة الكردية الأخرى في شرقي تركيا ، ثم تحاول ضمّ بقية الأكراد في المناطق الأخرى .

رفضت تركيا الاعتراف بتكوين دولةٍ كرديةٍ في أراضيها الشرقية . كما أن انكلترا التي فرضت انتدابها على العراق في مؤتمر سان ريمو بإيطاليا في ٧ شعبان ١٣٣٨هـ (٢٥ نيسان ١٩٢٠م) ، قد رفضت ذلك ، وخاصة أنها كانت قبل يومٍ واحدٍ قد استطاعت ضمّ منطقة الموصل إليها إذ كانت قبل ذلك ضمن مناطق النفوذ الفرنسي حسب اتفاقية سايكس ـ بيكو .

وعندما تشكّلت أول حكومةٍ للعراق في ١٢ صفر ١٣٣٩هـ (٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠م) بقيت مسيطرةً على منطقة كردستان ، وعندما عمل محمود المعروف على الاستقلال أخضعته بالقوة . ثم جاءت معاهدة (لوزان) ونسخت معاهدة (سيفر) وانتهى الأمر . وعلى كل فإن أهالي لوائي الموصل وأربيل قد رضوا بالأمر الواقع ، واشتركوا في انتخاب الملك فيصل ، ورفض ذلك أهالي لواء السليمانية ، وبقوا تحت سيطرة المندوب السامي مباشرةً ، وعُيِّن في كركوك متصرف من أهلها .

وبقيت الدول الكبرى تدسّ أنفها في قضايا الأكراد كلما أرادت إثارة مشكلةٍ أو تنفيذ مُخطّطٍ أو تهديد حاكمٍ . ويتجاوب الأكراد بسرعةٍ نتيجة شعورهم بالقهر . تارةً يتحرّك أكراد تركيا ، ويلقون عطفاً من إخوانهم في بقية المناطق ، وأخرى ، يتحركون في العراق ، وثالثةً في إيران ، وفي كل مرةٍ وفي كل منطقةٍ يُضربون بعنفٍ ليتكوّن حقد ، وتتراكم الأحقاد حتى لتصعب

إزالتها ، ولكن تستفيد الدول الكبرى في لعبتها ، إذ تستغلّ هذا الحقد بالشكل الذي تريد . فالدول الكبرى حرّضت الأكراد بالتلميح إلى استقلالهم ، ثم وقفت دونه ، لتبقى الآمال معلقة بالاستقلال ، والمطالبة به ، وتبقى الحركات والصراع والعدوان بين المسلمين بعضهم ضد بعض .

وأما الحكم العراقي فقد لعب دوراً خطيراً منذ البداية إذ أبقى مُتصرّفي المناطق الكردية من أهلها، وأبقى اللغة الكردية هي السائدة والمستعملة، وهذا ما جعل الأكراد يشعرون باستمرارٍ أنهم يختلفون عن باقي سكان العراق ، ولهم وضعهم الخاص ، هذا الشعور سيُثير العاطفة وسيحرّك النفوس في كل وقتٍ ، ويمكن استغلاله في كل زمنٍ ، ويُؤدّي بكثيرٍ من السكان للسير وراء كل من يُطالب بالانفصال أو الاستقلال ، وإذا ما قامت حركة أُخضعت بالعنف الذي يُولّد الحقد . وكان من المفروض أن تُدرّس اللغة العربية باسم الضرورة لفهم الإسلام وأداء العبادة ، ويُوظّف في المنطقة من أبناء المنطقة ومن غيرهم ، كما يُعيّن أبناؤها في غير مناطقهم باسم وحدة البلاد ، والمصلحة ، وأن يُنادى بالرابطة الإسلامية التي تجمع الجميع في ظلّ عقيدةٍ واحدةٍ ، فلو تمّ ذلك لم تكن هناك مشكلة للأكراد . غير أنه عندما يُنادى بعصبيةٍ قوميةٍ لا بدّ من حدوث ردّ فعلٍ من الجماعات الأخرى ، وردّ الفعل هذا يُؤدّي إلى قيام حركاتٍ .

ولما جاءت اللجنة الدولية إلى العراق في ٢٠ جمادى الآخرة ١٣٤٣هـ (١٥ كانون الثاني ١٩٢٥م) للتحقيق في الخلاف العراقي - التركي على الموصل ، وجابت مدن الشمال ، أوصت مجلس عصبة الأمم بأن تُراعي الرغبات التي أعرب عنها الأكراد، وهي تعيين موظفين من الجنسية الكردية لإدارة بلادهم ، ونشر التعليم في المدارس ، وجعل اللغة الكردية اللغة الرسمية في جميع المصالح ، وهذه هي رغبة الدول الكبرى - كما رأينا - ، إذ هي حريصة على بقاء الخلاف لتستغلّه لمصالحها ، والحكومة العراقية في الوقت نفسه تنظر إلى سيطرتها على المناطق الكردية في الزمن الحاضر دون النظر إلى

المستقبل ولا إلى الجانب الإسلامي ، وقد جعلت المرافعة في المحاكم باللغة الكردية ، وترفق بها ترجمتها إلى العربية إذا كانت تقتضي الإحالة إلى محكمة التمييز ، وهكذا تمّ الوئام بين الحكومة والأكراد مؤقتاً غير أن المستقبل لا يمكن أن تتكهن ما سيخبئه غير أن الأمر الطبيعي يُنبئ عن حدوث خلافاتٍ شديدةٍ .

في ٢٨ شعبان ١٣٤٧هـ (٨ شباط ١٩٢٩م) قدّم ستة نواب من الأكراد مذكرةً إلى المجلس النيابي يُطالبون فيها بزيادة النفقات على المناطق الكردية، وأن يكون الحاكم كردياً على ثلاثة ألوية هي : السليمانية ، وأربيل ، وكركوك ، وبعض أقضية الموصل .

وأخذ الأكراد يُقدّمون شكاوى إلى عصبة الأمم بعد نشر النص الأخير لمعاهدة (١٩٣٠م) ١٣٤٩هـ ، وأخذت تحدث بعض الاضطرابات في السليمانية .

القضية الآشورية : تسكن في شمالي العراق أقلية تدّعي أنها تعود إلى الآشوريين القدماء سكان شمالي بلاد الرافدين في تلك المرحلة التي تعود إلى القرن الرابع قبل الميلاد ، كما تدّعي هذه الجماعة على أنها نصرانية تنتمي إلى بعض مذاهب النصرانية القديمة شأنها في ذلك كالنساطرة ، أوهكذا أشاعت انكلترا منذ احتلالها العراق لتقرّب من هذه الجماعة أو لتُقرّبها إليها .

نقلت انكلترا عشرة آلاف من الآشوريين ، والذين يعرفون في العراق باسم (التيارين) ، من شمالي العراق إلى المناطق الوسطى منه ، وأقامت لهم مساكن قرب (بعقوبة) ، ومنحت كل امرأةٍ أو طفلٍ منهم إعانةً شهريةً قدرها مائة وعشرون روبيةً . واستمرّت على هذه الطريقة مدة ثلاث سنواتٍ .

وأخذت انكلترا تقبل من هؤلاء متطوعين في الجيش الإنكليزي ، ولما وجدت فيهم طاعةً كاملةً ، وخدمةً عسكريةً ممتازةً شكّلت منهم جيش (الليفي) الذي استفادت منه كثيراً في قتال الأكراد ، ومحاربة الأتراك .

واشتدّ تقرّب انكلترا من الآشوريين ، فأعفتهم من الضرائب ،

وأعطاهم أراضي واسعة دون مُقابل ، وإذا كان هذا التصرف قد أرضى الآشوريين ، وجعلهم يشعرون بالتفوّق على باقي السكان من حيث القيمة والقوة إلا أن هذا قد أغضب الآخرين من العراقيين .

وفي ٣ محرم ١٣٤٢هـ (١٥ آب ١٩٢٣م) حدث اعتداء منهم على الأهلين في سوق العتمة في الموصل ، وكاد الأمر أن يُهدّد سلامة الأمن في البلاد كافة ، واضطرت السلطة أن تمنع رجوع جيش (الليفي) الموجود في (راوندوز) إلى الموصل ، وفي الوقت نفسه بأن تنقل قوات هذا الجيش من الموصل إلى كركوك . ولكن لم يلق أحد من هؤلاء الآشوريين عقوبةً .

وفي ٣٠ رمضان ١٣٤٢هـ (٤ أيار ١٩٢٤م) اصطدمت مجموعة من الآشوريين في سوق كركوك مع الأهالي فجرح أحد الآشوريين فهربوا إلى ثكناتهم واستنجدوا برفاقهم ، وهبّوا جميعاً يحملون الأسلحة ، ويُطلقون النار على كل من يمرونه في طريقهم من السكان ، ووقف في وجههم اثنان من الشرطة العراقية فقتلوهما ، فأمر قائد الشرطة العراقي بقاء الشرطة في ثكناتهم خوفاً من تفاقم الأحداث ، وبناءً على تعليمات قائد الشرطة الإنكليزي ، واضطر الأهالي للدفاع عن أنفسهم ، والتجأ الآشوريون إلى دور النصارى ، واستمرّت المناوشات طيلة اليوم ، وزاد عدد الإصابات على المائتين .

وفي اليوم التالي استعدّت القبائل المحيطة بكركوك إلى النزول إلى المدينة والأخذ بالثأر غير أن المندوب السامي قد وصل إلى المدينة قبل نزول رجال القبائل ، وأمر بإخراج جنود جيش (الليفي) إلى معسكر (جمال) بين كركوك والسليمانية ، وأصدر أمراً إلى الأهالي بالتزام الهدوء ، ووعد بمحاكمة المعتدين ، ودفع الديات . غير أن السلطات البريطانية وإن كانت قد أعلنت عن محاكمة المعتدين إلا أنها كانت محكمةً صوريةً إذ كان رئيس المحكمة إنكليزياً ، كما ضمّت ضابطاً إنكليزياً آخر من قيادة الطيران ، وبطريرك الطائفة الآشورية (المار شمعون) ، وفيها اثنان من العراقيين فهما أقلية ، إضافة إلى أنهما موظفان ويتبعان السلطات الإنكليزية ويخضعان لها .

وكان الآشوريون لا يُبالون بالحكومة العراقية ، وإنما تُقدّم طلباتهم كلها ، وشكاويهم جميعها إلى المعتمد السامي البريطاني أو إلى ضباط قوات الليفي من الإنكليز .

وفي ٢٧ شوال ١٣٤٢هـ (٣١ أيار ١٩٢٤م) أصدر المعتمد السامي البريطاني في العراق بياناً باسم الحكومة البريطانية ، أعلن فيه اهتمام انكلترا بقضية الآشوريين ، ووضع نصب عينيها الخدمات التي قدّمها هذا الشعب للحلفاء في الحرب العالمية الأولى ، ومن هذا فإن انكلترا تريد أن تمدّ حدود العراق نحو الشمال لتشمل كل الأراضي التي يعيش عليها الآشوريون مهما قلّ عددهم فيها . ثم دعت انكلترا الحكومة العراقية إلى تقديم الضمانات الكافية للشعب الآشوري ومنها : تمليكهم الأراضي الشاغرة في شمالي البلاد ، والتي رحل عنها أصحابها ، دون ثمن . وإعطاؤهم الحرية في إدارة شؤونهم المحلية . وقد قامت العراق بإعطائهم هذين الضمانين .

قرر مجلس عصبة الأمم في جلسته المنعقدة في ٣ ربيع الأول ١٣٤٣هـ (الأول من تشرين الأول ١٩٢٤م) أن يتولّى بنفسه تعيين الحدود بين تركيا والعراق ، وإنهاء الخلاف بين الحكومتين على ولاية الموصل ، وأرسل مجلس عصبة الأمم لجنةً مؤلفةً من ثلاثة أعضاء ، وصلت إلى بغداد في ٢٠ جمادى الآخرة ١٣٤٣هـ (١٥ كانون الثاني ١٩٢٥م) . وكانت انكلترا ترى أن المنطقة المتنازع عليها تضمّ مجموعاتٍ نصرانيةً ، وأخرى يهوديةً ، وكذلك مجموعةً يزيديةً ، وأن هذه المجموعات ستكون في ظلّ دولة مسلمة ولذا يجب أن تُتخذ التدابير الكافية لحمايتهم ، وكذلك كان رأي عصبة الأمم ، وكأن هذه المجموعات لم تكن تعيش من قبل في ظلّ دولة إسلامية ، وتتمتع بالأمن والطمأنينة ، ولكن هذا نوع من المغالطات لتبرير بعض التصرّفات التي تنمّ عن روح صليبية حاقدة . ومع هذا كله فإنه تظهر حقيقة الوضع الذي كانت عليه هذه الأقليات في السابق من كلام البريطانيين أنفسهم حيث يقولون (ولكننا نشعر أن من واجبنا أن يُضمن للآشوريين استعادة الامتيازات القديمة التي

كانوا يتمتعون بها بصورة فعلية وإن لم تكن رسمية قبل الحرب)[١]. ولكن الإنكليز يُطالبون بشيء أكثر من هذا بقصد إثارة السكان المسلمين، وإمكانية إثارة القلاقل في الوقت الذي يريده النصارى، فتتابع مجلس عصبة الأمم الذي يتكلم باسم الأمم النصرانية ويقول: وعلى الدولة السائدة أياً كانت أن تمنح هؤلاء الأشوريون شيئاً من الاستقلال الذاتي في شؤونهم المحلية، وأن تُعيد لهم حقهم في اختيار موظفيهم من أنفسهم على أن لا تتقاضى منهم غير جزية تُدفع عن يد بطريكهم.

وإن انكلترا كانت تحرص حرصاً شديداً على إسكان الأشوريين في منطقة الحدود بين العراق وتركيا ويبدو أن ذلك الحرص ينبع من إمكانية تحريك هؤلاء العملاء في الوقت الذي تريد غير أن نظرة الأتراك لهم كانت تحول دون ذلك، كما تحول دون أن تبقى هناك أية علاقات صافية حتى في المستقبل بين تركيا وانكلترا، وحتى رأت انكلترا أن تنقل هؤلاء الأشوريين إلى منطقة أخرى من مناطق نفوذها أو مستعمرة من مستعمراتها وذلك في سبيل المحافظة عليهم أو الحرص على أداء المهمة الصليبية التي تحملها. أما نظرة كراهية الأتراك لهذه المجموعة فإنها قد جاءت من أنهم عاشوا ردحاً طويلاً من الزمن في منطقتهم هذه في ظل الإسلام ووجدوا كل رعاية وعناية من المسلمين لهم، وجاءت الدولة العثمانية وحكمت المنطقة وكانوا من بين رعاياها فحفظت حقوق الذمة فيهم، فلما كانت الحرب العالمية الأولى كانوا أكثر الناس خيانة لمن حفظ حقوقهم، وأكثر البشر لؤماً لمن رعاهم، إذ نشروا الرعب في مناطقهم وأعملوا بالمسلمين غدراً وقتلاً، واعتدوا على الحرمات هدراً وهتكاً، وأقبلوا على الممتلكات نهباً وسلباً بحجة أنهم من النصارى وترتبطهم بالحلفاء أقوى وشائج الروابط، وأن العثمانيين من المسلمين، وهم أعداء الحلفاء، وأن الأشوريين

(١) الواقع أنها رسمية لأنه معروف في الشريعة الإسلامية حقوق أهل الذمة، ولكن بريطانيا لا تعرف ذلك.

أعداء كل من عادى الحلفاء، وأن من عادى الحلفاء، فلا حرمة له عندهم في ماله، وعرضه، وملكه، ودمه مباح لهم. وهذا ما جعل العثمانيين والأتراك من بعدهم لا يستطيعون رؤية هؤلاء الأشوريين لما ارتكبوه من جرائم على غاية من الشناعة، ثم جاء الحلفاء عامة والإنكليز خاصة يحمونهم.

ومن هذا المنطلق فقد رفض الأتراك أن يكون الأشوريون على حدودهم، ولم يقبلوا بحلّ قضية الموصل إلا ضمن هذا الشرط، وأُبعد الأشوريون عن الحدود، وقامت انكلترا بجمع مبالغ كبيرة لمساعدتهم على السكن، وذلك في شتاء عام ١٣٤٤هـ، تحت عنوان مساعدة النصارى الذين اضطهدهم الأتراك، وسافرت لجنة كان من بينها عمة البطريك (سرمة خاتون) إلى الولايات المتحدة لجمع التبرعات لهذا الشأن بعد أن كتب المعتمد البريطاني السامي إلى حكومة الولايات المتحدة يلتمس المساعدة في هذه التبرعات، ولكن لم يصل إلى نتيجة مرضية، عندها وجّه المعتمد السامي نداء إلى الحكومة العراقية يطلب فيه أن تتخذ بعض التدابير التي تُسهّل للأشوريين السكن مثل: منح الأراضي، والإعفاء من الضرائب وغير ذلك، وإن كان هذا الطلب على شكل نداء إلا أنه في الواقع يحمل صفة الأمر، فاتخذ مجلس الوزراء العراقي في جلسته المنعقدة في ٥ رمضان ١٣٤٥هـ (٨ آذار ١٩٢٧م) ما يأتي:

١- تسعى وزارة الداخلية دون أي تمييز عنصري إلى إسكان اللاجئين الموجودين في المنطقة الشمالية الآن في الأراضي والقرى التي تراها مناسبة لذلك.

٢- يجب أن يعلم هؤلاء اللاجئون أن الحكومة العراقية ترغب في أن تعفو عن قسم من الضرائب لكل من يستثمر الأرض ويحرثها ويعمل بمشورة الحكومة وأوامرها ضمن القانون.

٣- يمنع إسكان هؤلاء اللاجئين في المناطق التي قد تعارض أمر إسكانهم فيها الحكومات المجاورة أو السكان الأصليون بسبب حق التملك بالإشغال

المقادم أو أي سبب آخر شرعي .

وعيّن بعدها ضابط إنكليزي لمتابعة أمور الإسكان ، واعترفت الحكومة بالبطريرك (مار شمعون) بطريركاً على الأشوريين وخصّصت له راتباً شهرياً ضخماً ، وهكذا حصل الأشوريون على استقلالهم الذاتي بأمور دينهم . ونتيجة تواطئهم لم يعد بالإمكان حصولهم على استقلالهم الذاتي السياسي الذي دعت إليه عصبة الأمم بصفتهم نصارى .

أما الأكراد فقد كانوا يتعاقدون مع الأشوريين للعمل ويحسنون إليهم . فلما قامت الحرب وأخذ الأشوريون يعملون لحساب الحلفاء ، ويعدّون أنفسهم عملاء لهم ، وبدؤوا يظهرون التعالي على الأكراد ، ولا يقصرون في أذاهم وانتهاك حرماتهم ما دام الأكراد من المسلمين ، فلما احتلّ الإنكليز العراق شعر الأشوريون بالحماية فزاد أذاهم للأكراد ما دامت السلطة الحاكمة أو المُحتلة نصرانية . وهذا ما جعل الأكراد ينفرون من الأشوريين الذين عاشوا بالأمس على إحسان المسلمين من أكرادٍ ، وأتراكٍ ، وعربٍ .

ومن هذا المنطلق فإن الأشوريين شعروا بالمرارة والأسى عندما حصلت العراق على استقلالها حيث أحسّوا أن السلطة النصرانية المتمثّلة في انكلترا سترحل عن بلادهم ، وستقلّ الرعاية لهم والعناية بهم .

وبعد مرور عدة سنوات على المساعدات العراقية في منح الأراضي والإعفاء من الضرائب ، رأت الحكومة العراقية أن الوقت قد حان لوقف منح الأراضي ، والإعفاء من الضرائب ، ولكن الحكومة الإنكليزية أصرّت على ذلك ، كما سُمح للأشوريين الذين كانوا يعيشون في إيران وفي المناطق الإسلامية التي يسيطر عليها الروس في أذربيجان أن يدخلوا الأراضي العراقية دون جوازات سفرٍ .

ولما أصبحت العراق عضواً في عصبة الأمم ، ونالت استقلالها ، تضايق الأشوريون ، وأخذ بطريركهم المار شمعون يطالب بالاستقلال الذاتي ، ثم

قاموا بحركتهم المعروفة ، والتي سنتعرض لها في حينها - إن شاء الله - .

اليزيديون: بقايا من عبدة النار المجوس ، وكانت مدينة(يزد) مركز تلك الديانة ، فلما دخل الإسلام المناطق التي كانوا يقيمون فيها تركهم وشأنهم على أنهم مجوس ، وقد أُلحقوا بأهل الكتاب ، فلما أرادوا أن يقيموا طقوسهم ويعبدوا النار منعوا من ذلك ، إذ لا يصح أن يوجد في ديار الإسلام سوى من يعبد الله وهم : المسلمون ، وأهل الكتاب من يهود ونصارى ، وأُلحق بهم المجوس ، أما عبادة غير الله من نار ، ورجالٍ وأصنام وأوثانٍ و . . . فلا يصحّ أبداً وجودهم فيها فادّعى هؤلاء أنهم من أتباع يزيد بن معاوية بن أبي سفيان ، وهم مسلمون ، فسمح لهم المسلمون ، وصدّقوا منهم ذلك ، وعرفوا باسم اليزيديين ، على حين أنهم (يزديون) من أتباع جماعة يزد مقرّ عبادة النار . وبقي الناس يُطلقون عليهم اسم اليزيديين حسب ما ادعوه ، وظلوا يعدّونهم مسلمين ، وما هم كذلك ، . . .

إن أكبر تجمعٍ لليزيديين هو في بلاد العراق حيث يكثرون في قضاء (شيخان) وفي جبل سنجار وتقيم في جبل سنجار جماعتان منهم مختلفتان ، وتتنافسان باستمرارٍ من أجل الرئاسة والزعامة ، وهما : جماعة (حمو شيرو) وجماعة (داود آغا الداود) ، وقد حاولت الحكومة الصلح بينهما ، وإنهاء الخلاف ، ولكن جماعة (داود الداود) رفضت ذلك ، وأبى زعيمها الحضور إلى مقر اللواء بناء على دعوة الحكومة ، وأعلن التمرّد والعصيان ، فاستعانت الحكومة بالطيران البريطاني الذي قصف قرية زعيم المتمرّدين في ٢٥ رمضان ١٣٤٣هـ (١٨ نيسان ١٩٢٥م) ، وقابل العصاة الطائرات بإطلاق النار عليها ، وأُصيب قائد إحدى هذه الطائرات فسقطت ، ثم عادت الطائرات إلى القصف بعد يومين فاضطر المتمرّدون إلى الاستسلام بعد أن لحق القرية الكثير من الأذى . ولكن ذلك لم ينه الموضوع إلا مؤقتاً .

مؤتمر الكويت : لم ينته الخلاف بين نجد والعراق بعد مؤتمر المحمرة

الذي عقد في (القبلية) ، ولا الاتفاق الذي تمّ في (العقير) الملحق بذلك المؤتمر . حيث بقيت سلطنة نجد تُطالب بإعادة (شمّر) وغيرها من القبائل التي فرّت إلى العراق ، وإرجاع كلّ ما نهبته تلك القبائل أثناء فرارها .

في ٨ صفر ١٣٤٢هـ (١٩ أيلول ١٩٢٣م) أبرق الكولونيل (نوكس) الوكيل البريطاني في (بوشهر) بالخليج العربي إلى السلطان عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود يستشيره فيما إذا كان يُوافق على عقد مؤتمر بالبحرين أو الكويت للبحث في الحدود بين الأردن ونجد ، وإذا كان هناك مجال للبحث في الموضوع المُعلّق بين نجد والعراق ، ومن جملتها قبائل شمّر الفارة إلى العراق . وإذا كان يجب بحث المشكلات القائمة بين نجد والحجاز . فالرأي له .

أبدى السلطان عبد العزيز استعداده وحبّه في أن تكون اتفاقات مودة ومحبة بين الحكومات التي يُجاور بعضها بعضاً . وتمّ الاتفاق على عقد المؤتمر في الكويت .

عقد المؤتمر في ٧ جمادى الأولى ١٣٤٢هـ (١٧ كانون الأول ١٩٢٣م) برئاسة الكولونيل (نوكس) ، رئيس المعتمدين البريطانيين السياسيين في الخليج العربي . ومثّل العراق صبيح نشأت وزير الأشغال ورافقه عجيل الياور رئيس قبائل شمر في العراق ، وعبد الله الضايقي . ومثّل نجد عبد الله الدملوجي ، والملا حافظ ، وسعيد هاشم ، وعبد العزيز القصيبي ، وسعيد حبا . وأرسل أمير الأردن الأمير عبد الله مندوباً عنه ، وأما الملك حسين فلم يرسل مندوباً عنه إلى مؤتمر الكويت ، وفي الوقت نفسه لم يعتذر . واشترط سلطان نجد عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود أن تكون المفاوضات بين وفد نجد ووفد كل حكومة وحده ، وذلك أن باقي الحكومات إنما تُمثّل حسين بن علي ملك الحجاز وولديه : عبد الله أمير الأردن ، وفيصل ملك العراق .

قدّم الوفد العراقي مطالبه ومرئياته ، وكذلك قدّم وفد نجد ، ودارت المناقشات ، ووضعت الأسس العامة للاتفاق ، غير أن الوفد العراقي اقترح أن

تضاف مادة جديدة خلاصتها أن لا يُعدّ الاتفاق نافذ المفعول ما لم يتمّ الاتفاق مع الحجاز ، فاعترض على ذلك وفد نجد ، ثم اقترح الوفدان أن يُؤجّل المؤتمر حتى ٩ جمادى الآخرة ١٣٤٢هـ (١٨ كانون الثاني ١٩٢٤م) كي يعود كل وفد إلى حكومته ويتلقّى التعليمات .

عاد المندوبون إلى الاجتماع ، وأبدت العراق رأيها في أنها لا تستطيع تسليم قبيلة شمر في الوقت الحالي إلى نجد ، غير أنها تتعهد بأن لا تقوم شمر بأية غارة على نجد ، وفي الوقت الذي لا تستطيع الحكومة العراقية منع شمر من ذلك ، فإنها ستخرجها من العراق ولكن ليس إلى نجد . وأما ما نهبته شمر من نجد قبل خروجها ثم فرارها به فإن الحكومة العراقية ترى أن تاريخ تحمّلها المسؤولية يُعدّ منذ تسلّم الملك فيصل المسؤولية في العراق وهو ١٨ ذي الحجة ١٣٣٩هـ (٢٣ آب ١٩٢١م) إذ لا تستطيع العراق قبول مبدأ الإخراج لشمّر لأن ذلك يسبب لها مشكلات مع سوريا ، ومع تركيا وحتى مع إيران .

طلب الوفدان تأجيل المؤتمر ، وتمّ ذلك . . . ونتيجة البرقيات والمراسلات تم الاتفاق على أن يكون موعد استئناف اللقاء في ١٩ شعبان ١٣٤٢هـ (٢٥ آذار ١٩٢٤م) ، واقترب موعد اللقاء ، واتجه الوفد العراقي إلى الكويت ، ولما وصل إلى البصرة جاءت الأخبار أن الأمر قد تغيّر ، فإن خلافاً شديداً قد نشب بين الهاشميين الذين يحكمون الحجاز ، والأردن ، والعراق ، وبين السعوديين في نجد ، وذلك لأن الهاشميين في الحجاز يمنعون النجديين من أداء فريضة الحج فثارت ثائرة العلماء في نجد ، واتجهت حملة من نجد نحو الحجاز ، واستولوا عليها ، واضطر الحسين للتنازل لابنه علي عن الملك ، ثم اتفق الملك علي وخصومه على الرحيل عن الحجاز وتسليمها لسلطان نجد عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود .

وسارت حملة أخرى إلى الأردن غير أنها فشلت ، واستعدت العراق لتلقي هجوم حملة نقلت عنها الأخبار . . . ولكن لم يحدث سوى شن بعض الغارات .

مؤتمر بحرة : كان وزير المستعمرات البريطاني (إمري) في العراق أثناء وقوع بعض الاشتباكات القبلية بين العراق ونجد ، فرأى أن يُعقد مؤتمر جديد ، يضمّ ممثلاً عن انكلترا وآخر عن نجد لتسوية هذه العلاقات ، وفي حالة عدم رضوخ سلطان نجد لهذا فإن انكلترا عندها ستتولّى موضوع الأمن في العراق . وقام (إمري) بالاتصالات اللازمة ، وتمّ الاتفاق على أن يكون اللقاء في (بحرة) يوم ١٤ ربيع الثاني ١٣٤٤هـ (الأول من تشرين الثاني ١٩٢٥م) ، وقد مثّل نجد سلطانها ، ومثّل انكلترا (جلبرت كلايتن) وهو في الوقت نفسه مخوّلاً عن حكومة العراق ، وكان يُرافقه توفيق السويدي . وتمّ الاتفاق على شروط معينةٍ من بينها تشكيل محكمةٍ من عددٍ متساوٍ من ممثلي الحكومتين في العراق ونجد لبحث التعديات التي تقع وراء الحدود ، وتحديد الأضرار ، وتعيين المسؤولين ، وتلتقي المحكمة بين الحين والآخر . وألا تتفاوض حكومة منهما مع عشائر الحكومة الأخرى ، ولا تتعقب المجرمين ضمن حدود الدولة الثانية .

بنت الحكومة العراقية بعض الحصون على الحدود لتجنُّب الغارات ، فكانت كمخافر ، فاحتجت نجد بأن هذا العمل مخالف للمادة الثالثة من اتفاق (العقير) التي تنصّ على أن : تتعهد الحكومتان كل من قبلها ألا تستخدم الماء والآبار الموجودة على أطراف الحدود لأي غرضٍ حربي ، كوضع قلاعٍ عليها ، وألا تُعبىء جنوداً في أطرافها .

دعت الأحداث إلى لقاءاتٍ جديدةٍ لبحث أوضاع الغارات على الحدود بين الدولتين ، وتمّ الاتفاق على اللقاء في جدة .

مؤتمر جدة : بدأ اللقاء في جدة في ١٩ ذي القعدة ١٣٤٦هـ (٨ أيار ١٩٢٨م) ، ولكن لم يلبث أن تأجّل بسبب اقتراب موسم الحج . وبعد انتهاء الموسم عادت اللقاءات لتُستأنف من جديد ، غير أن الخلاف قد ظهر من البداية حول وجود المخافر على الحدود ، وتمسّك كل برأيه ، وانفضّ اللقاء دون نتيجة .

وعادت قضايا الأمن تظهر من جديدٍ ، ولكن بدا على الساحة أمر جديد ، وهو تمرّد فيصل الدويش شيخ قبيلة (مطير) في باديته المتاخمة لحدود العراق . فكان هذا مجالاً للقاء رفيع المستوى بين العراق والسعودية . ورتّب المعتمد البريطاني السامي هذا اللقاء على أن يكون قريباً من حدود البلدين وأن يحضره عاهلا الدولتين ، غير أنه تأجّل ، لانتقال مقرّ ملك المملكة العربية السعودية إلى قرب الحدود الكويتية . وأخيراً تمّ اللقاء بعد أن سلّمت انكلترا (فيصل الدويش) إلى حكومته .

مؤتمر الدارعة لوبن : والدارعة لوبن إنكليزية ترسو في الخليج العربي ، وحضر اللقاء الملك فيصل ملك العراق ووفد يُرافقه ، والملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود ووفد يُرافقه . وتمّ الاتفاق على عقد معاهدة حسن جوارٍ بين الدولتين ، وعلى المخافر على الحدود ، وعلى التفاهم حول ما نهبته القبائل من نجد ، وفرّت به إلى العراق . وانتهى الاجتماع في ٢٥ رمضان ١٣٤٨هـ (٢٤ شباط ١٩٣٠م) .

ووُقّعت معاهدة حسن جوارٍ في مكة المكرمة بين الطرفين في ٢٠ ذي القعدة ١٣٤٩هـ (٧ نيسان ١٩٣١م) ، ومثّل العراق رئيس الوزراء نوري السعيد ومثّل السعودية فيصل بن عبد العزيز آل سعود النائب العام لوالده ووزير الخارجية .

وفي اليوم الثاني لتوقيع معاهدة حسن الجوار وُقّعت معاهدة تسليم المجرمين بين الدولتين ، وقد وقّع المعاهدة الممثلان نفسهما .

العلاقات مع تركيا : احتلّت انكلترا أثناء الحرب العالمية الأولى البصرة ، ومنها تقدّمت إلى بغداد ، واتجهت بعدها إلى الشمال ، فلما كانت جيوشها على أبواب ولاية الموصل طلبت الدولة العثمانية وقف إطلاق النار ، وأعلنت هدنة (موندروس) في ٢٦ محرم ١٣٣٧هـ (٣١ تشرين الأول ١٩١٨م) . وكان القائد العثماني علي إحسان قد انسحب من الموصل إلى (زاخو)

و (نصيبين) لبناء التحصينات اللازمة في الجبال . ولكن وصل إليه خبر هدنة (موندروس) ، فطلب من موظفيه العودة إلى الموصل ، ولكن القائد الإنكليزي (لجمن) طلب منه الإنسحاب بناءً على شروط المعاهدة ، وفي الوقت نفسه جاء الأمر إلى القائد الإنكليزي (كوب) بالزحف على الموصل ، فنفَّذ الأمر . وهكذا احتلّت انكلترا البصرة وبغداد عسكرياً ، على حين دخلت الموصل دون قتالٍ ، وحلّت محلّ العثمانيين اتفاقاً . وتنازلت الدولة العثمانية عن أجزاء منها مكرهةً في معاهدة (سيفر) في ٢٦ ذي القعدة ١٣٣٨هـ (١٠ آب ١٩٢٠م) .

أخذت تركيا الدولة القومية الحديثة التي أُعدت لتقضي على الخلافة تقوى بدعم الحلفاء عامةً ، وانكلترا خاصةً ، ومن أجل كسب التأييد الشعبي صارت تُطالب بالموصل ، ولم ترَ انكلترا التخلّيَ عنها ما دامت قد شغلتها بعد انسحاب العثمانيين منها . فتشكّلت مجموعات تركية غير نظامية (أي ليست من قبل الحكومة التركية) وأخذت تعكر صفو الأمن .

عُقد مؤتمر لوزان الأول في ٣ ربيع الثاني ١٣٤١هـ (٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٢م) ، فلم يقبل الأتراك مسودة المعاهدة التي أُعدّت للمناقشة ، ولكن عندما عُقد مؤتمر لوزان الثاني في ٨ رمضان ١٣٤١هـ (٢٣ نيسان ١٩٢٣م) جاءت التعليمات أو الأوامر للأتراك بالموافقة ، فأعلنوا رضاهم ، وصرّحوا بأنهم يريدون الانصراف إلى إعمار بلادهم ، فهو أفضلُ لهم من الاشتغال بخلافاتٍ مع الدول المجاورة . وتعهدت عصبة الأمم بحلّ النزاع القائم على الحدود بين العراق وتركيا فيما إذا عجزت الدولتان عن حلّه .

سافر وفد من العراق برئاسة المعتمد السامي البريطاني (بيرسي كوكس) ، وعضوية كل من الفريق طه الهاشمي ، و (غاردين) أحد ضباط الجيش الإنكليزي في العراق ، إلى استانبول لبحث موضوع الحدود بين العراق وتركيا ، واستمرّت المناقشات عدة أشهر ، ولم يصل المفاوضون إلى نتيجة ، فأُحيل الموضوع إلى عصبة الأمم .

قرّر مجلس عصبة الأمم في جنيف في ٢ ربيع الأول ١٣٤٣هـ (٣٠ أيلول ١٩٢٤م) إرسال لجنةٍ ثلاثية لجمع المعلومات ، وضمّت اللجنة أعضاء من المجر ، والنرويج ، وبلجيكا ، مع الموظفين اللازمين للجنة ، قامت اللجنة بزيارة لندن ، ومنها انتقلت إلى استانبول ، ومنها إلى بغداد ، ثم انطلقت إلى الموصل فوصلت إليها في ٣ رجب ١٣٤٣هـ (٢٧ كانون الثاني ١٩٢٥م) ، ووسّعت اللجنة نطاق عملها حيث تشمل مناطق أربيل ، وكركوك ، والسليمانية ، وغادرت أخيراً الموصل في ٢٤ شعبان ١٣٤٣هـ (١٨ آذار ١٩٢٥م) ، وقدّمت اللجنة اقتراحاتها إلى مجلس عصبة الأمم والتي تتلخص في :

١ ـ أن تبقى المنطقة تحت انتداب عصبة الأمم لمدة خمسةٍ وعشرين عاماً .

٢ ـ يجب مراعاة رغبات الأكراد في تعيين إداريين منهم ، وأن تكون اللغة الكردية هي اللغة الرسمية في مناطقهم . وأضافت أن الأكراد إذا لم يعطوا تعهداً رسمياً في الإدارة المحلية لبلادهم فإنهم يفضّلون حكم الأتراك على حكم العرب .

ويلاحظ أن هذه الاقتراحات لم تتعدّ الرأي الصليبي الذي تسير عليه عصبة الأمم ، وخاصةً انكلترا ، ولم يكن همّ اللجنة سوى إعطاء هذا الرأي الصفة الرسمية .

واقترحت اللجنة أنه من الأفضل ضمّ هذه المناطق لتركيا ذات الوضع المستقر ، وإن كان من الضروري أن يحتفظ العراق بمنطقة ديالى . وتقدّمت اللجنة أيضاً ببعض التوصيات التي من أهمها ضرورة حماية الأقليات غير المسلمة ، وأكّدت على هذا ، وصوّرت أن هذه الأقليات مضطهدة ، وستؤول في النهاية إلى الوضع تحت حكم دولةٍ مسلمةٍ ، فيجب أخذ التعهدات اللازمة لضمان حرية عقيدتها . وكأن هذه الأقليات لم تكن من قبل في ظلّ الدولة الإسلامية ؟

ورفع الموضوع إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي ، ولما أُعيد بأن القرار هو حكم ، قرّر مجلس عصبة الأمم أن تكون الحدود بين العراق وتركيا كما جاء في قرار ١ ربيع الثاني ١٣٤٣هـ (٢٩ تشرين الأول ١٩٢٤م) . ودعا المجلس انكلترا إلى عقد معاهدةٍ جديدةٍ مع العراق تضمن استمرار الانتداب مدة خمس وعشرين سنة . كما دعا المجلس انكلترا إلى أخذ التعهّدات لإقامة إدارة محلية للأكراد ، وحماية الأقليات حسب ما أوصت به اللجنة .

لم تقبل تركيا بالقرار فتقدّمت انكلترا بعروضٍ أخرى وهي :

١ ـ تعقد انكلترا اتفاقاً مع تركيا تتعهد فيه بالمحافظة على سلامة أملاكها مقابل بقاء الموصل للعراق .

٢ ـ أن تجرد الموصل من وسائل الدفاع ، وتعدّ منطقة حيادٍ .

٣ ـ أن تقدم قرضاً لتركيا بمبلغ عشرة ملايين جنيه .

٤ ـ أن تتنازل عن جزء من السليمانية .

ورفضت تركيا هذه العروض ، وأصرّت على موقفها كنوع من المناورة أو اللعبة إذ أن الأمر في المنطقتين إنما هو لانكلترا ، أو أنها هي صاحبة الكلمة الأولى في الحكومتين ، وهي إن كانت رسمياً في العراق باسم الانتداب ، فهي في تركيا باسم التعاون والصداقة . وتعرف تركيا أن سرّ تمسّك انكلترا بالموصل إنما هو حقول النفط الموجودة في المنطقة .

وافقت الحكومة التركية على عقد معاهدةٍ ثلاثيةٍ عراقيةٍ ـ تركيةٍ ـ إنكليزيةٍ في ٢٥ ذي القعدة عام ١٣٤٤هـ (٥ حزيران ١٩٢٦م) . وقد مثّل العراق نوري السعيد وكيل وزارة الدفاع ، ومثّل تركيا توفيق رشدي وزير الخارجية ، ومثّل انكلترا سفيرها في أنقرة .

شملت معاهدة رسم الحدود ، وجنسية سكان المناطق التي كانت موضع خلافٍ ، وموضوع استثمار النفط ، إذ تعهّدت انكلترا أن تدفع لتركيا ١٠٪ من

عائدات النفط[1] من : شركة النفط التركية ، والشركات والأشخاص الذين يستغلّون النفط ، والشركات الفرعية التي تؤسّس ، وذلك لمدة خمس وعشرين سنةً . وتلا ذلك عقد معاهدةٍ تجاريةٍ ، واتفاقية إقامة ، وتحسّنت الأوضاع بين البلدين .

منح امتياز النفط : كانت الدولة العثمانية قد منحت شركة النفط التركية للتنقيب عن النفط في ولايتي الموصل وبغداد يوم ٥ شعبان ١٣٣٢هـ (٢٨ حزيران ١٩١٤م) ، وقد أخبر الصدر الأعظم سعيد حلمي سفير إنكلترا في استانبول ذلك . غير أن اندلاع الحرب العالمية الأولى قد أوقف العمل ، فلما انتهت طالبت الشركة المذكورة الحكومة العراقية تجديد منح الامتياز ، وعدم منح الشركات الأخرى أي امتيازٍ ، وتدخّل المعتمد السامي البريطاني في الموضوع إذ أن أكثر أعضاء شركة النفط التركية من الإنكليز وحلفائهم ، وبعد مناقشاتٍ واجتماعاتٍ تقرّر : أن حقّ التنقيب عن النفط ، إنما هو في ولايتي الموصل وبغداد فقط ، ولا يتعدّى ذلك إلى سواهما . وأن التنقيب في ولاية بغداد يجب أن يُحصر في مناطق مُحدّدةٍ حتى لا تتداخل مع المناطق التي حصلت على التنقيب فيها شركة النفط الإنكليزية ـ الإيرانية . وأن التنقيب عن النفط فقط ولا يتعدّى ذلك إلى الإسفلت . ويجب الا يُعطى حق امتياز التنقيب إلى أكثر من ستين سنةً ، بدءاً من توقيع الاتفاقية ، كما يجب الا يمتد أجل الاتفاقية ، وتصبح جميع أملاك الشركة ومشروعاتها بعد انقضاء المدة ملكاً للحكومة العراقية ، ويجب أن يكون للحكومة حصة في رأس المال بمقدار عشرين بالمائة بدلاً من الحصة السنوية التي تدفع لها من النفط المستثمر .

وتبيّن أن عصبة الأمم لا تُوافق على إعطاء منطقة الموصل إلى العراق إلا إذا منحت الحكومة العراقية حقّ التنقيب عن النفط إلى شركة النفط التركية ،

---

(١) عرض نوري السعيد على توفيق رشدي أن تدفع العراق لتركيا مبلغ نصف مليون ليرة استرلينية مقابل التنازل عن نصيبها ١٠٪ لمدة خمس وعشرين سنة ، ولكن الحكومة التركية لم تقبل ذلك ، ورأت أن يبقى نصيبها كما جاء في المعاهدة .

وأخيراً تمّ منح الشركة حقّ الامتياز وتمّ الاتفاق على اختيار الشركة خمساً وعشرين قطعة من الأراضي التي يشملها الامتياز وذلك خلال خمس سنوات من تاريخ العقد لتستغلّها في استثمار النفط ، وكانت تُطالب بين المدة والأخرى بتجديد هذا الوقت ، كلّما تعثّرت في الاختيار أو تعسّرت في الحفر حتى تقدّمت بتعديل الامتياز أو استبداله بغيره ، وقد تحقّق لها عندما تسلّم نوري السعيد رئاسة الوزارة لأول مرة في ٢٣ شوال ١٣٤٨هـ (٢٣ آذار ١٩٣٠م) .

وزارة عبد المحسن السعدون الثانية : بعد توقيع الوزارة على إعطاء حقّ امتياز التنقيب عن النفط لشركة النفط التركية استقال وزير المعارف محمد رضا الشبيبي ، ثم استقال وزير العدلية رشيد عالي الكيلاني رغم أنه كان في اللجنة الوزارية التي عهد إليها بتدقيق شروط الامتياز ، ورغم أنه كان هو الذي يُقدّم التقارير الوافية إلى رئاسة مجلس الوزراء . وحاول رئيس الوزراء استمرار مهمة الوزيرين لكنّهما رفضا عندما وقّع الامتياز ، فصدرت إرادة ملكية بإعطاء حقيبة وزارة المعارف إلى عبد الحسين الجلبي ، وحقيبة الوزارة العدلية إلى مزاحم أمين الباجه جي بالوكالة .

ثم تقدّم ياسين الهاشمي رئيس الوزراء باستقالة حكومته في ٢٩ ذي القعدة ١٣٤٣ هـ (٢١ حزيران ١٩٢٥ م) .

كلف الملك فيصل الأول وزير الداخلية في الحكومة المستقيلة عبد المحسن السعدون بتشكيل حكومةٍ جديدةٍ وقد تمّ تأليفها[1] في ٥ ذي الحجة ١٣٤٣ هـ (٢٦ حزيران ١٩٢٥ م) .

---

(١) تم تشكيل الوزارة على النحو الآتي :

١ ـ عبد المحسن السعدون : رئيساً للوزراء ، وزيراً للخارجية .
٢ ـ رشيد عالي الكيلاني : وزيراً للداخلية .
٣ ـ عبد الرؤوف الجادرجي : وزيراً للمالية .
٤ ـ حكمت سليمان : وزيراً للمعارف .
٥ ـ ناجي السويدي : وزيراً للعدلية .
٦ ـ حمدي الباجه جي : وزيراً للأوقاف .
٧ ـ صبيح نشأت : وزيراً للدفاع .
٨ ـ عبد الحسين الجلبي : وزيراً للأشغال والمواصلات .

استصدرت الوزارة إرادةً ملكيةً بافتتاح المجلس النيابي في ٢٥ ذي الحجة ١٣٤٣ هـ (١٦ تموز عام ١٩٢٥ م) ، وقد تمّ اجتماع المجلس ، وترأس الجلسة أكبر الأعضاء سناً ، وهو سليمان غزالة . ثم جرى انتخاب الرئيس ففاز رشيد عالي الكيلاني وزير الداخلية ، وهذا ما ألزمه على تقديم استقالته من الحكومة ، وقد قبلت الاستقالة ، واقتضى الأمر إلى إجراء تعديل في الوزارة[1] .

وفي اليوم التالي تمّ تعيين أعضاء مجلس الأعيان[2] من قبل الملك .

الأحزاب : في هذه الأثناء تشكل حزبان رئيسان هما :

١ ـ حزب التقدّم : برئاسة عبد المحسن السعدون ، وقد حصل على الترخيص في ٣ صفر عام ١٣٤٤هـ (٢٢ آب ١٩٢٥م) ، ويعدّ هذا الحزب الحزب الحاكم .

٢ ـ حزب الشعب : برئاسة ياسين الهاشمي رئيس الحكومة المستقيلة[3] ، وقد

---

(١) أصبحت الوزارة على النحو الآتي :

١ ـ عبد المحسن السعدون : رئيساً للوزراء ، وزيراً للخارجية .
٢ ـ حكمت سليمان : وزيراً للداخلية .
٣ ـ عبد الرؤوف الجادرجي : وزيراً للمالية .
٤ ـ عبد الحسين الجلبي : وزيراً للمعارف .
٥ ـ ناجي السويدي : وزيراً للعدلية .
٦ ـ حمدي الباجه جي : وزيراً للأوقاف .
٧ ـ صبيح نشأت : وزيراً للدفاع ، ووزيراً للأشغال والمواصلات بالوكالة .

(٢) ينتخب المجلس النيابي على درجتين لمدة ٤ سنوات ، ويكمله مجلس الأعيان ، وقد اختار الملك سبعة عشر عضواً من مجلس الأعيان ، وبعد أسبوع اختار ثلاثة آخرين ، فكان مجلس الأعيان كما يأتي :

١ ـ إبراهيم الحيدري .
٢ ـ آصف قاسم آغا .
٣ ـ أحمد الفخري .
٤ ـ حسن الشبوط .
٥ ـ عبد الغني كبه .
٦ ـ عبد الله النقيب .
٧ ـ محمد علي فاضل .
٨ ـ صالح باش أعيان .
٩ ـ عبد الله صافي .
١٠ ـ عداي الجريان .
١١ ـ جميل الزهاوي .
١٢ ـ فؤاد الدفتري .
١٣ ـ يوسف عمانوئيل .
١٤ ـ محمد الصدر .
١٥ ـ قادر سعيد زاده .
١٦ ـ مولود مخلص .
١٧ ـ حسين العطية .
١٨ ـ يوسف السويدي .
١٩ ـ عبد الحسين الكليدار .
٢٠ ـ مناحيم دانيال .

(٣) وكان من أعضاء هذا الحزب البارزين : أحمد الداود نائباً للرئيس ، ومحمد رضا الشبيبي

حصل على الترخيص في ١٨ جمادى الأولى ١٣٤٤هـ (٣ كانون الأول ١٩٢٥م) ، ويُعدّ حزباً معارضاً .

وكان قد تشكل في بغداد حزب سياسي وعُرف باسم حزب الأمة ، وذلك في ١٩ المحرم ١٣٤٣ هـ (١٩ آب ١٩٢٤ م) ، وكان أكثر أعضائه من المعارضة لذا فقد بذلت جهود لتوحيده مع حزب الشعب ، إلا أن المحاولات لم تنجح .

معاهدة ١٩٢٦م : لا شكّ أن عصبة الأمم كانت تعمل بخطٍ موازٍ تماماً للسياسة الإنكليزية ، وقد دعا مجلس عصبة الأمم الحكومة البريطانية أن تعرض معاهدةً جديدةً على العراق تضمن فيها استمرار نظام الانتداب مدة خمس وعشرين سنةً إلا إذا قُبل العراق عضواً في عصبة الأمم قبل انتهاء هذه المدة ، وإذا أبلغ المجلس عن المعاهدة الجديدة خلال ستة أشهرٍ فإنه سيضع الحدود بين العراق وتركيا كما تمّ الاتفاق عليها بشكلٍ قطعي .

وافق مجلس الوزراء العراقي على ذلك ما دامت هناك إمكانية إعادة في المعاهدة كل أربع سنواتٍ ، وما دامت ستضمن ضمّ لواء الموصل إليها ، وما دام العمل ينتهي بها عند قبول العراق عضواً في عصبة الأمم ، وهذا ما تعهدت انكلترا بالسعي إليه ،ووافق مجلس الوزراء على المعاهدة في ٢٩ جمادى الأخرة ١٣٤٤هـ (١٣ كانون الثاني ١٩٢٦م) .

وزارة جعفر العسكري الثانية : افتتح المجلس النيابي في ٢٥ ربيع الثاني ١٣٤٥هـ (١ تشرين الثاني ١٩٢٦م) ، ورشّحت الوزارة حكمت سليمان رئيساً للمجلس النيابي ، ولكن النواب رشّحوا رشيد عالي الكيلاني ، ونجح مرشح النواب ، فعدّ رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون هذا خذلاناً

= معتمداً ، وفخري جميل ، ورشيد الخوجة ، ونصرت الفارسي ، وسعيد الحاج ثابت الموصلي .

لوزارته وقدّم استقالة الحكومة غير أن الملك قد طلب منه استمرار العمل ريثما تتألف حكومة جديدة ، وعهد إليه بتأليفها ثانية فلم يُوافق إلا إذا وافق الملك على حلّ المجلس النيابي ، ولم ير الملك ذلك لأن البلاد لا تزال في أول عهدها بالحياة النيابية .

استدعى الملك ممثله في لندن جعفر العسكري وكلّفه بتشكيل حكومةٍ جديدةٍ ، وفي ١٥ جمادى الأولى ١٣٤٥هـ (٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦م) صدرت الإرادة الملكية بتشكيل الحكومة[1] .

وتمكّنت هذه الوزارة من إنهاء حركة محمود المعروف في منطقة السليمانية بالمفاوضة . ولكن فشلت المفاوضات في بغداد لتعديل الاتفاقيتين العسكرية، والمالية مع انكلترا ، وسافر رئيس الوزراء إلى لندن لاستئناف هذه المفاوضات ، وأناب عنه وزير المالية ياسين الهاشمي . وقد استطاع عقد معاهدةٍ جديدةٍ في ٢٠ جمادى الأخرة ١٣٤٦هـ (١٤ كانون الأول ١٩٢٧م)، وعاد إلى بغداد ، فوجد أن وزيري المالية والداخلية قد استقالا من منصبيهما فقدّم استقالة وزارته .

أُحدثت في عهد هذه الحكومة وزارة الزراعة والري ، وأُسندت إلى عبد الحسين الجلبي ، واستقال السيد عبد المهدي من الوزارة ، فتسلّم وزارة المعارف مكانه وزير الأشغال والمواصلات محمد أمين زكي ، على حين أسندت وزارة الأشغال والمواصلات إلى علوان الياسري .

---

(1) تشكلت الوزارة على النحو الآتي :

١ ـ جعفر العسكري : رئيساً للوزراء ، وزيراً للخارجية .
٢ ـ رشيد عالي الكيلاني : وزيراً للداخلية .
٣ ـ ياسين الهاشمي : وزيراً للمالية .
٤ ـ عبد الرؤوف الجادرجي : وزيراً للعدلية .
٥ ـ محمد أمين زكي : وزيراً للأشغال والمواصلات .
٦ ـ نوري السعيد : وزيراً للدفاع .
٧ ـ محمد أمين باش أعيان : وزيراً للأوقاف .
٨ ـ السيد عبد المهدي : وزيراً للمعارف .

وتدفّق النفط في عهد هذه الوزارة في كركوك يوم ١٨ ربيع الثاني ١٣٤٦هـ (١٤ تشرين الأول ١٩٢٧م) بينما كان المهندسون والعمال يمارسون أعمالهم وأدّى إلى مقتل عددٍ منهم .

وزارة عبد المحسن السعدون الثالثة : فاتح الملك عبد المحسن السعدون بتأليف وزارةٍ جديدةٍ تخلف وزارة جعفر العسكري المستقيلة فاشترط حلّ المجلس النيابي الذي سبق له أن خذله ، وصارح الملك بأن هذا المجلس لن يُوافق على المعاهدة التي عقدها جعفر العسكري في لندن[1] .

وقدّم عبد المحسن السعدون الوزراء الذين وقع الاختيار عليهم إلى الملك فصدرت الإرادة الملكية في ٢٠ رجب ١٣٤٦هـ (١٤ كانون الثاني ١٩٢٨م) بتعيين الوزراء[2] .

صدر أمر بحلّ المجلس النيابي في ٢٧ رجب ١٣٤٦هـ (١٩ كانون الثاني ١٩٢٨م) والبدء بالعمل لإجراء انتخاباتٍ جديدةٍ .

وجاء إلى العراق (الفريد موند) وهو يهودي بريطاني ، فخرج الطلاب بمظاهراتٍ ضدّه في ٢٧ شعبان ١٣٤٦هـ (١٨ شباط ١٩٢٨م) فاتخذت إجراءات صارمة ضدّهم ، اعترض عليها وزير العدلية حكمت سليمان إذ كانت دون رأيه ، وتقدّم باستقالته ، وطُلب منه تأجيل الاستقالة إلى ما بعد

---

(١) وعدت إنكلترا العمل على إدخال العراق عضواً في عصبة الأمم عام (١٩٣٢م) بحسن شروط .

(٢) تشكّلت الوزارة على النحو الآتي :

١ ـ عبد المحسن السعدون : رئيساً للوزراء ، وزيراً للخارجية .
٢ ـ عبد العزيز القصاب : وزيراً للداخلية .
٣ ـ يوسف غنيمة : وزيراً للمالية .
٤ ـ حكمت سليمان : وزيراً للعدلية .
٥ ـ عبد المحسن شلاش : وزيراً للأشغال .
٦ ـ سلمان البراك : وزيراً للري والزراعة .
٧ ـ توفيق السويدي : وزيراً للمعارف .
٨ ـ أحمد الداود : وزيراً للأوقاف .
٩ ـ رئيس الوزراء : وكيلاً لوزارة الدفاع .

إجراء الانتخابات النيابية فوافق .

ورجع الخلاف عند الحدود مع نجد ، وكانت الغارات القبلية .

جرت الانتخابات النيابية ، واجتمع المجلس في ٣٠ ذي القعدة ١٣٤٧هـ (١٩ أيار ١٩٢٨م) ، وانتخب وزير الداخلية عبد العزيز القصاب رئيساً للمجلس .

تمرّد غضبان الخيون ، أحد زعماء قبائل بني أسد ، وقامت الطائرات البريطانية بقصف مواقعه ولكنه لم يستسلم ، وأخيراً اضطر إلى الهرب من العراق .

جرى تعديل وزاري بعد استقالة وزير العدلية[1] .

كانت المعاهدة مع انكلترا قد نصّت بالعمل على عقد اتفاقيتين تحلّان محلّ الاتفاقيتين المالية والعسكرية السابقتين ، فلما شرعت الحكومة بالمفاوضات وجدت الطرق أمامها مسدودةً ، وهذا ما حدا بها إلى تقديم استقالتها في ٩ شعبان ١٣٤٧هـ (٢٠ كانون الثاني ١٩٢٩م) . وبقيت البلاد دون وزارةٍ ما يزيد على ثلاثة أشهرٍ .

وانتهت مدة خدمة المعتمد السامي البريطاني (هنري دوبس) قبل أوانها نتيجة الخلاف الذي جرى بينه وبين الملك فيصل ، وجاء معتمد سامٍ جديد هو (كلبرت كلايتن) ، وعندها عهد الملك فيصل إلى توفيق السويدي ، فشكّل الوزارة[2] في ١٩ ذي القعدة ١٣٤٧هـ (٢٨ نيسان ١٩٢٩م) .

---

(١) عُيّن ناجي شوكت وزيراً للداخلية ، ونوري السعيد وزيراً للدفاع ، وداود الحيدري وزيراً للعدلية .

(٢) تشكّلت الوزارة على النحو الآتي :

١ ـ توفيق السويدي : رئيساً للوزراء ، وزيراً للخارجية ، وزيراً للأوقاف بالوكالة .
٢ ـ عبد العزيز القصاب : وزيراً للداخلية .
٣ ـ يوسف غنيمة : وزيراً للمالية .
٤ ـ داود الحيدري : وزيراً للعدلية .
٥ ـ سلمان البراك : وزيراً للري والزراعة .
٦ ـ عبد المحسن شلاش : وزيراً للأشغال والمواصلات .

لما كان رئيس المجلس النيابي عبد العزيز القصاب قد عيّن وزيراً للداخلية ، لذا فقد أصبحت الرئاسة شاغرة ، وجرى انتخاب فنجح عبد المحسن السعدون في هذه الرئاسة .

وجرت مظاهرات عنيفة ضد الحركة الصهيونية ، وهذا ما أثار قلق اليهود في العراق ، وأخذ التفكير يتجه نحو الارتحال إلى فلسطين .

وكانت مهمة الوزارة موقتةً ، لذا فلا بدّ من تقديم استقالتها ، وخاصةً بعد أن ألغت انكلترا الشرط الذي قيّدت به العراق للدخول في عصبة الأمم ، إذن لا بدّ من الدخول في مفاوضاتٍ مع انكلترا لتنظيم العلاقات الواجب اتخاذها قبل الدخول في عصبة الأمم .

تقدّم رئيس الوزراء باستقالة حكومته في ٢٠ ربيع الأول ١٣٤٨هـ (٢٥ آب ١٩٢٩م) ، وقُبلت ،ولكن بقيت الوزارة تمارس مهامها حتى تشكّلت حكومة عبد المحسن السعدون الرابعة[1] في ١٥ ربيع الثاني ١٣٤٨هـ (١٩ أيلول ١٩٢٩م) ، بعد أن أبلغت انكلترا العراق في العاشر من ربيع الثاني أنها مستعدة إلى دعم ترشيح العراق للدخول في عصبة الأمم عام (١٩٣٢م) ، وأنها سوف تبلغ مجلس عصبة الأمم ذلك ، كما ستبلغه أنها قد قرّرت عدم العمل في معاهدة (١٩٢٧م) .

= ٧ - محمد أمين زكي : وزيراً للدفاع .

٨ - خالد سليمان : وزيراً للمعارف .

وقد ألغيت وزارة الأوقاف ، وبقيت مديرية .

(١) تشكّلت الوزارة على النحو الآتي :

١ - عبد المحسن السعدون : رئيساً للوزراء ، وزيراً للخارجية .

٢ - ناجي السويدي : وزيراً للداخلية .

٣ - ياسين الهاشمي : وزيراً للمالية .

٤ - ناجي شوكت : وزيراً للعدلية .

٥ - نوري السعيد : وزيراً للدفاع .

٦ - عبد العزيز القصاب : وزيراً للري والزراعة .

٧ - محمد أمين زكي : وزيراً للأشغال والمواصلات .

٨ - عبد الحسين الجلبي : وزيراً للمعارف .

كانت هذه الوزارة ترغب في سرعة التصديق على المعاهدة كي تكون هناك سرعة في دخول عصبة الأمم ، وإنهاء مسؤولية انكلترا في الدفاع عن البلاد ، وتطبيق الجندية الإلزامية ، ووضع موظفين عراقيين مكان الموظفين الأجانب ، وإنهاء عقود الأجانب التي دون خمس سنوات ، والاستغناء عن نصف المفتشين الإداريين . ومحاولة ربط أعمال الوزارة بالوزير نفسه ، أو بالأحرى عدم تجاوز صلاحية المستشار الإنكليزي حيث ترى الحكومة أنها لم تعد بحاجة إلى هؤلاء المستشارين الذين أصبحوا يمارسون عمل الوزير ، والإدارة كافة .

وفي ٧ ربيع الثاني ١٣٤٨هـ (١١ أيلول ١٩٢٩م) مات المعتمد السامي البريطاني (كليرت كلايتن) في بغداد بالسكتة القلبية ، فعيّنت انكلترا مكانه (فرنسيس همفريز) .

وفي ٣٠ جمادى الأولى ١٣٤٨هـ (٢ تشرين الثاني ١٩٢٩م) افتتح مجلس الأمة ، وانتخب محمد الصدر رئيساً لمجلس الأعيان ، وتوفيق السويدي رئيساً لمجلس النواب .

تألفت لجنة وزارية لمفاوضة انكلترا ، وقد ضمّت وزير الداخلية ناجي السويدي ، ووزير المالية ياسين الهاشمي ، ووزير الدفاع نوري السعيد .

وفي ١١ جمادى الآخرة ١٣٤٨هـ (١٣ تشرين الثاني ١٩٢٩م) شنّت المعارضة هجوماً على الحكومة فلم يتمالك رئيس الوزراء نفسه فأطلق الرصاص في صدره ، فقضى نحبه .

كلّف الملك فيصل وزير الداخلية ناجي السويدي برئاسة وزارة بالوكالة ، فامتثل وتسلّم منصب الحكومة بالوكالة ، وقد بقي أعضاء الحكومة هم أنفسهم ، وجرى بعض التعديل في توزيع الحقائب[1] ، كما انضمّ وزير

---

(١) كان التوزيع الجديد للحقائب الوزارية على النحو الآتي :

جديد هو خالد سليمان .

أعلن رئيس الوزراء الجديد ناجي السويدي أن وزارته تسير على نهج سابقتها ، وبالفعل فقد لجأت تُقلّل من أعداد الموظفين الإنكليز ، وهذا ما أزعج المعتمد السامي البريطاني (فرنسيس همفريز) وحاول أن يقف في وجه الحكومة فلم يُسمع إليه ، فاضطر أن يطلب من الملك أن يُؤخّر موافقته على القرارات الوزارية . فما كان من رئيس الحكومة إلا أن قدّم استقالته في ٩ شوال ١٣٤٨هـ (٩ آذار ١٩٣٠م) .

ومن ناحية ثانية فإن اللجنة التي شُكّلت لمفاوضة الجهة البريطانية التي كان يُمثّلها المعتمد السامي البريطاني ، قد وجدت ثلاث نقاط يجب بحثها وهي :

١ ـ تعديل الاتفاقية المالية والعسكرية ، حيث هناك اعتراض على قوة الطيران البريطانية الموجودة في العراق .

٢ ـ التجنيد الإلزامي .

٣ ـ امتلاك ميناء البصرة والسكك الحديدية .

أما الإنكليز فيرون أن قوة الطيران البريطانية لا يقصد منها سوى تأمين الاتصال مع الهند ، ولا مصلحة لهم فيها في العراق سوى ذلك .

وأما التجنيد الإلزامي فيرون أنه ليس من مصلحة حكومة العراق الأخذ به ، لأن الشعب لا يريده ، ولا يرغب في إرسال أبنائه إلى المعسكرات ، فإذا ما أخذ به فإن الشعب سيقوم بردّة فعل ضدّ الحكومة ، وتُولّد نقمة عليها .

وأما السكك الحديدية ، وميناء البصرة فترى انكلترا تشكيل هيئة لها على

---

* ١ ـ ناجي السويدي : رئيساً للوزراء ، وزيراً للخارجية .
٢ ـ ناجي شوكت : وزيراً للداخلية .
٣ ـ ياسين الهاشمي : وزيراً للمالية .
٤ ـ عبد العزيز القصاب : وزيراً للعدلية .
٥ ـ نوري السعيد : وزيراً للدفاع .
٦ ـ محمد أمين زكي : وزيراً للأشغال والمواصلات .
٧ ـ خالد سليمان : وزيراً للري والزراعة .
٨ ـ عبد الحسين الجلبي : وزيراً للمعارف .

أن يكون أكثر أعضائها من الإنكليز .

وفي عهد هذه الوزارة تم عقد اتفاقية مع الولايات المتحدة تستطيع بموجبها إقامة مؤسسات صحية وثقافية ، وبعث إرساليات تبشيرية إلى العراق .

كما تمّ في عهدها اللقاء بين الملك فيصل وسلطان نجد على ظهر الدارعة البريطانية (لوبن) في ٢٤ رمضان عام ١٣٤٨هـ (٢٢ شباط ١٩٣٠م) .

وزارة نوري السعيد الأولى : بعد أن قدّم ناجي السويدي استقالة حكومته في ٩ شوال ١٣٤٨ هـ عهد الملك إلى نوري السعيد بتشكيل حكومة جديدة[1] فتم تشكيلها وصدرت الإرادة الملكية بتعيين أعضائها في ٢٣ شوال ١٣٤٨ هـ (٢٣ آذار ١٩٣٠ م) .

صدرت إرادة ملكية بحل المجلس النيابي في ٥ صفر عام ١٣٤٩ هـ (الأول من تموز ١٩٣٨ م) ، والبدء بانتخاب مجلس جديد .

وصدرت تعليمات ، ومن ثم قانون باعتبار اللغة الكردية لغة رسميةً في المناطق الكردية ، وهذا ما سيكون له أكبر الخطر في الدعوة إلى الانفصال والتجزئة ، كما سبق أن ذكرنا .

وكانت الأزمة الاقتصادية في العالم قد بلغت أوجها ، وتأثرت بها معظم الدول ، وإن كانت بنسب متفاوتة ، فقامت الحكومة في العراق ببعض الإجراءات لتخفيف حدة هذه الأزمة في البلاد ، ومن هذه الإجراءات ، إعطاء المزارعين بعض المبالغ من المال كسلفة . وإعفاء المواطنين من ديون

---

(١) تم تشكيل الوزارة على النحو الآتي :
١ ـ نوري السعيد : رئيساً للوزراء ، وزيراً للخارجية .
٢ ـ جميل المدفعي : وزيراً للداخلية .
٣ ـ علي جودت : وزيراً للمالية .
٤ ـ جمال بابان : وزيراً للعدلية .
٥ ـ جميل الراوي : وزيراً للمواصلات والأشغال .
٦ ـ جعفر العسكري : وزيراً للدفاع .
٧ ـ عبد الحسين الجلبي : وزيراً للمعارف .
٨ ـ عبد الحسين الجلبي : وزيراً بالوكالة للزراعة والري .

الدولة ، والطلب من انكلترا تحمّل نفقات دار اعتمادها في بغداد .

والأمر البارز في عمل هذه الحكومة التوقيع على المعاهدة العراقية ـ البريطانية الجديدة ، وقد بدأت المفاوضات في ٤ ذي القعدة ١٣٤٨ هـ (٢ نيسان ١٩٣٠ م) ، ودارت حول نقطتين أساسيتين :

١ ـ الاعتراف بحفظ وحماية المواصلات الجوية الإنكليزية في العراق بصورة دائمة ، وفي جميع الأحوال .

٢ ـ دخول العراق في عصبة الأمم عام (١٩٣٢ م) .

وكان الملك فيصل يُشرف على هذه المفاوضات بنفسه ، واضطر إلى السفر إلى لندن في ٢٧ محرم عام ١٣٤٩هـ (٢٣ حزيران ١٩٣٠م) ، وأناب عنه أخاه الأكبر علياً . وتمّ التوقيع على المعاهدة في ٤ صفر ١٣٤٩هـ (٣٠ حزيران ١٩٣٠م) ، وفي اليوم التالي صدر الأمر بحلّ المجلس النيابي ، وسافر نوري السعيد إلى لندن للمفاوضة في أمر القضايا المالية المعلّقة بين العراق وانكلترا ، وأناب عنه صهره وزير الدفاع جعفر العسكري . وهكذا أصبح الملك ورئيس وزرائه في لندن .

نُشرت بنود المعاهدة[1] في ٢٢ صفر فلقيت مُعارضةً واسعةً

---

(١) كانت مواد المعاهدة كما يلي :

المادة الأولى : يسود سلم وصداقة دائمين بين صاحب الجلالة ملك العراق ، وبين صاحب الجلالة البريطانية ، ويؤسس بين الفريقين الساميين المتعاقدين تحالف وثيق توطيداً لصداقتهما وتفاهمهما الودي وصلاتهما الحسنة . وتجري بينهما مشاورات تامة وصريحة في جميع شؤون السياسة الخارجية مما قد يكون له مساس بمصالحهما المشتركة .

ويتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن لا يقف في البلاد الأجنبية موقفاً لا يتفق وهذا التحالف أو قد يخلق مصاعب للفريق الآخر .

المادة الثانية : يُمثّل كلاً من الفريقين الساميين المتعاقدين لدى بلاط الفريق السامي المتعاقد الآخر ممثل سياسي يعتمد وفقاً للأصول المرعية .

المادة الثالثة : إذا أدى أي نزاع بين العراق وبين دولة ثالثة إلى حالة يترتب عليها خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة يُوحّد حينئذ الفريقان الساميان المتعاقدان مساعيهما لتسوية ذلك ←

النزاع بالوسائل السلمية وفقاً لأحكام عصبة الأمم ، ووفقاً لأي تعهدات دولية أخرى يمكن تطبيقها على تلك الحالة .

المادة الرابعة : إذا اشتبك أحد الفريقين الساميين المتعاقدين بحرب رغم أحكام المادة الثالثة أعلاه يبادر حينئذ الفريق السامي المتعاقد الآخر فوراً إلى معونته بصفة كونه حليفاً ، وذلك دائماً وفق أحكام المادة التاسعة أدناه .

وفي حالة خطر حرب محدق يبادر الفريقان الساميان المتعاقدان فوراً إلى توحيد المساعي في اتخاذ تدابير الدفاع المقتضية .

إن معونة صاحب الجلالة ملك العراق في حالة حرب ، أو خطر حرب محدق تنحصر في أن يُقدّم إلى صاحب الجلالة البريطانية في الأراضي العراقية جميع ما في وسعه أن يُقدّمه من التسهيلات والمساعدات ، ومن ذلك استخدام السكك الحديدية ، والأنهار ، والموانئ ، والمطارات ، ووسائل المواصلات .

المادة الخامسة : من المفهوم بين الفريقين الساميين المتعاقدين أن مسؤولية حفظ الأمن الداخلي في العراق ، بشرط مراعاة أحكام المادة الرابعة أعلاه ومسؤولية الدفاع عن العراق تجاه الاعتداء الخارجي تنحصران في صاحب الجلالة ملك العراق .

ومع ذلك يعترف جلالة ملك العراق بأن حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة البريطانية الأساسية بصورة دائمة في جميع الأحوال هما من صالح الفريقين الساميين المتعاقدين المشترك .

من أجل ذلك وتسهيلاً للقيام بتعهدات صاحب الجلالة البريطانية وفقاً للمادة الرابعة أعلاه يتعهد جلالة ملك العراق بأن يمنح صاحب الجلالة البريطانية طيلة مدة التحالف موقعين لقاعدتين جويتين ينتقيهما صاحب الجلالة البريطانية في البصرة أو في جوارها ، وموقعاً واحداً لقاعدة جوية ينتقيها صاحب الجلالة البريطانية في غرب نهر الفرات .

وكذلك يأذن ملك العراق لصاحب الجلالة البريطانية في أن يُقيم قوات في الأراضي العراقية في الأماكن الآنفة الذكر ، وفقاً لأحكام ملحق هذه المعاهدة ، على أن يكون مفهوماً أن وجود هذه القوات لن يعتبر بوجه من الوجوه احتلالاً ، ولن يمسّ على الإطلاق حقوق سيادة العراق .

المادة السادسة : يُعدّ ملحق هذه المعاهدة جزءاً منها لا يتجزأ عنها .

المادة السابعة : تحلّ هذه المعاهدة محلّ معاهدتي التحالف الموقّع عليهما في بغداد في العاشر من شهر تشرين الأول لسنة اثنين وعشرين وتسعمائة بعد الألف النصرانية ، والموافق للتاسع عشر من شهر صفر لسنة إحدى وأربعين وثلاثمائة بعد الألف الهجرية . وفي اليوم الثالث عشر من ←

شهر كانون الثاني لسنة ست وعشرين وتسعمائة بعد الألف النصرانية الموافق لليوم الثامن والعشرين من شهر جمادى الآخرة لسنة أربع وأربعين وثلاثمائة بعد الألف الهجرية مع الاتفاقات الفرعية الملحقة بها التي تصبح ملغاة عند دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ .

وتوضع هذه المعاهدة في نسختين في كل من اللغتين العربية والإنكليزية ، ويُعدّ النص الأخير النص المعول عليه .

المادة الثامنة : يعترف الفريقان الساميان المتعاقدان بأنه عند الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة تنتهي من تلقاء نفسها ، وبصورة تامة جميع المسؤوليات المترتبة على صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق بالعراق وفقاً للمعاهدات والاتفاقات المشار إليها في المادة السابعة من هذه المعاهدة وذلك فيما يخص بصاحب الجلالة البريطانية ، وإذا بقي شيء من هذه المسؤوليات فتترتب على صاحب الجلالة ملك العراق وحده .

ومن المعترف به أن كل ما يبقى من المسؤوليات المترتبة على صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق بالعراق وفقاً لأية وثيقة دولية أخرى ينبغي أن يترتب كذلك على جلالة ملك العراق وعلى الفريقين الساميين المتعاقدين أن يبادرا فوراً إلى اتخاذ الوسائل المقتضية لتأمين نقل هذه المسؤوليات إلى صاحب الجلالة ملك العراق .

المادة التاسعة : ليس في هذه المعاهدة ما يرمي بوجه من الوجوه إلى الإخلال بالحقوق والتعهدات المترتبة أو التي قد تترتب لأحد الفريقين الساميين المتعاقدين أو عليه وفقاً لميثاق عصبة الأمم أو معاهدة تحريم الحرب الموقع عليها في باريس في (٢٧ آب ١٩٢٨م) .

المادة العاشرة : إذا نشأ خلاف ما يتعلق بتطبيق هذه المعاهدة أو تفسيرها فلم يُوفّق الفريقان الساميان المتعاقدان إلى الفصل فيه بالمفاوضة رأساً بينهما فإن الخلاف يُعالج حينئذٍ وفقاً لأحكام ميثاق عصبة الأمم .

المادة الحادية عشرة : تبرم هذه المعاهدة ، ويتمّ تبادل الإبرام بأسرع ما يمكن ، ثم يجري تنفيذها عند قبول العراق عضواً في عصبة الأمم . وتظل هذه المعاهدة نافذة المفعول مدة خمس وعشرين سنة بدءاً من تاريخ تنفيذها . وفي أي وقت ما بعد عشرين سنة من تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة ، على الفريقين الساميين المتعاقدين أن يقوما بناء على طلب أحدهما بعقد معاهدة جديدة ينص فيها على الاستمرار على حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة البريطانية الأساسية في جميع الأحوال ، وعند الخلاف في هذا الشأن يُعرض ذلك الخلاف على مجلس عصبة الأمم .

الملحق العسكري

١ ـ يُعيّن صاحب الجلالة البريطانية من حين لآخر مقدار القوات التي يقيمها جلالته في العراق وفقاً لأحكام المادة الخامسة من هذه المعاهدة ، وذلك بعد مشاورة صاحب الجلالة ملك العراق في الأمر .

ويقيم صاحب الجلالة البريطانية قوات في الهنيدي لمدة خمس سنوات بعد الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة ، وذلك لكي يمكن صاحب الجلالة ملك العراق من تنظيم القوات المقتضية لتحلّ محل تلك القوات ، وعند انقضاء تلك المدة تكون قوات صاحب الجلالة البريطانية قد انسحبت من الهنيدي ، ولصاحب الجلالة البريطانية أيضاً أن يُقيم قوات في الموصل لمدة أقصاها خمس سنوات تبتدئ من تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة ، وبعد ذلك لصاحب الجلالة البريطانية أن يضع قواته في الأماكن المذكورة في المادة الخامسة من هذه المعاهدة ، ويؤجّر صاحب الجلالة ملك العراق مدة هذا التحالف صاحب الجلالة البريطانية المواقع الضرورية لإسكان قوات صاحب الجلالة البريطانية في تلك الأماكن .

٢ ـ بشرط مراعاة أي تعديلات قد يتفق عليها الفريقان الساميان المتعاقدان على إحداثها في المستقبل تظلّ الحصانات والامتيازات في شؤون القضاء والعائدات الحكومية (وفي ذلك الإعفاء من الضرائب) التي تتمتع بها القوات البريطانية في العراق وتشمل القوات المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه ، وتشمل أيضاً قوات صاحب الجلالة البريطانية من جميع الأصناف ، وهي القوات التي يحتمل وجودها في العراق عملاً بأحكام هذه المعاهدة وملحقها ، أو وفقاً لاتفاق يتمّ عقده بين الفريقين الساميين المتعاقدين ، وأيضاً يواصل العمل بأي تشريع محلي له مساس بقوات صاحب الجلالة البريطانية المسلحة ، وتتخذ الحكومة العراقية التدابير اللازمة للتثبت من أن الشروط المبدلة لا تجعل موقف القوات البريطانية فيما يتعلّق بالحصانة والامتيازات أقلّ ملاءمة بوجه من الوجوه من الموقف الذي تتمتع به هذه القوات عند تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة .

٣ ـ يوافق جلالة ملك العراق على القيام بجميع التسهيلات الممكنة لنقل القوات المذكورة في الفقرة الأولى من هذا الملحق وتدريبها وإعاشتها ، وعلى منحها عين تسهيلات استعمال اللاسلكي التي تتمتع بها عند الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة .

٤ ـ يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن يقدم بناء على طلب صاحب الجلالة البريطانية وعلى نفقة صاحب الجلالة البريطانية وفقاً للشروط التي يتفق عليها الفريقان الساميان المتعاقدان حرساً خاصاً من قوات صاحب الجلالة ملك العراق لحماية القواعد الجوية مما قد تشغله قوات جلالة ملك بريطانيا وفقاً لأحكام هذه المعاهدة ، وأن يؤمّن سنّ القوانين التشريعية التي قد تقتضيها تنفيذ الشروط الآنفة الذكر .

٥ ـ يتعهد صاحب الجلالة البريطانية بأن يقوم عند كل طلب يطلبه صاحب الجلالة

ملك العراق بجميع التسهيلات الممكنة في الأمور التالية ، وذلك على نفقة جلالة ملك العراق وهي :

أ ـ تعليم الضباط العراقيين الفنون البحرية والعسكرية والجوية في المملكة المتحدة .

ب ـ تقديم الأسلحة ، والتجهيزات ، والعتاد ، والسفن ، والطائرات من أحدث طراز متيسر إلى قوات جلالة ملك العراق .

جـ ـ تقديم ضباط بريطانيين بحريين ، وعسكريين ، وجويين للخدمة بصفة استشارية في قوات جلالة ملك العراق .

٦ ـ لما كان من المرغوب فيه توحيد التدريب والأساليب في الجيشين العراقي والبريطاني ، يتعهد جلالة ملك العراق بأنه إذا رأى ضرورة الالتجاء إلى مدربين عسكريين أجانب فإنهم يختارون من الرعايا البريطانيين . ويتعهد أيضاً بأن الأفراد الذين يرسلهم من قواته إلى الخارج للتدريب العسكري فإنما يرسلهم إلى مدارس وكليات ودور تدريب عسكرية في بلاد صاحب الجلالة البريطانية بشرط أن لا يمنع ذلك صاحب جلالة ملك العراق من إرسال الأفراد الذين لا يمكن قبولهم في المعاهد ودور التدريب المذكورة إلى أي بلاد أخرى . ويتعهد أيضاً بأن لا تختلف التجهيزات الأساسية لقوات جلالته وأسلحتها في نوعها عن أسلحة قوات صاحب الجلالة البريطانية وتجهيزاتها .

٧ ـ يوافق جلالة ملك العراق على أن يقوم عند طلب صاحب الجلالة البريطانية ذلك بجميع التسهيلات الممكنة لمرور قوات صاحب الجلالة البريطانية من جميع الأصناف العسكرية عبر العراق ، ولنقل ، وخزن جميع المؤن والتجهيزات التي قد تحتاج إليها هذه القوات أثناء مرورها في العراق ، وتتناول هذه التسهيلات استخدام طرق العراق ، والسكك الحديدية فيه ، وطرقه المائية ، وموانئه ومطاراته ، ويؤذن لسفن صاحب الجلالة البريطانية إذناً عاماً في زيارة شط العرب بشرط إعلام جلالة ملك العراق قبل القيام بتلك الزيارات للموانئ العراقية .

الملحق المالي

١ ـ تنقل حكومة المملكة المتحدة البريطانية العظمى وإيرلندة الشمالية إلى الحكومة العراقية في خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من ملحق معاهدة التحالف الموقّعة في (٣٠ حزيران ١٩٣٠م) المطارات والمعسكرات التي في الهنيدي ، والموصل ، والتي تشغلها الآن قوات صاحب الجلالة البريطانية ، وتنقل الحكومة العراقية انتقال هذه المطارات والمعسكرات إليها ، (عدا سفينتين فولاذيتين من نوع (أ) ومعدات الثلج الموجودة في

الهنيدي والموصل التي ستنقلها حكومة المملكة المتحدة) ، بثلث الثمن الذي تشهد وزارة الطيران لحكومة المملكة المتحدة بصحته ، ويشمل ذلك المباني ، والمعامل ، والمؤسسات ، والإنشاءات الدائمة الموجودة هناك ، ولا يدخل في هذا الحساب المال الطبية التي تنتقل إلى الحكومة العراقية دون ثمن ، ولا تتأخر الحكومة العراقية في دفع هذا المبلغ إلى حكومة المملكة المتحدة عن التاريخ الذي يتم فيه الانتقال المذكور .

وفي خلال المدة القصوى المنصوص عليها في الفقرة الأولى من ملحق معاهدة التحالف تظل قوات صاحب الجلالة البريطانية آمنة في إشغال مواقعها الحالية في الهنيدي والموصل والشعيبة ، وفي استعمال أماكنها الحالية المخصصة لنزول الطائرات الاضطراري ، ولا تطالب حكومة المملكة المتحدة بدفع بدل إيجار هذه الأماكن يزيد على البدل الذي تدفعه الآن .

٢ ـ عند انسحاب قوات صاحب الجلالة البريطانية من الهنيدي والموصل وفق أحكام الفقرة الأولى من ملحق معاهدة التحالف إذا قررت حكومة المملكة المتحدة تأسيس قاعدة جوية بريطانية في جوار الحبانية فإن الحكومة العراقية تتخذ حينئذٍ جميع التدابير الممكنة دون أن يترتب في ذلك نفقات على أي من الحكومتين لإنشاء سكة حديدية تصل تلك القاعدة الجوية بالسكك الحديدية العراقية .

٣ ـ لا يستوفى بدل إيجار عن مواقع القواعد الجوية التي تؤجر من حكومة صاحب الجلالة البريطانية وفق أحكام المادة الخامسة من معاهدة التحالف متى كانت تلك المواقع في أراضٍ حكومية خالية . أما إذا كانت تلك البقاع في أراضٍ غير حكومية فتجري جميع التسهيلات الممكنة لوجوب عقد تلك الإيجارات بشروط معقولة على أن تقوم حكومة العراق بعقد هذه الإيجارات بناءً على طلب حكومة المملكة المتحدة وعلى نفقة المملكة المتحدة ، وتعفى الأراضي المأجورة من جميع الضرائب والرسوم وتظلّ الإيجارات نافذة المفعول ما دامت قوات صاحب الجلالة البريطانية شاغلةً هذه القواعد وفق أحكام معاهدة التحالف السابقة الذكر ، أو وفق أحكام أي تجديد آخر لها . وعند انقضاء أجل إيجار المواقع المذكورة أو أجل إيجار أي منها بصورة نهائية إما أن تتسلم الحكومة العراقية نفسها المباني ، والمؤسسات ، والإنشاءات الدائمة المبنية في تلك المواقع بتقدير ثمنٍ معقول مع اعتبار استعمالها وإما أن تجري التسهيلات المعقولة التي تقضي بتمكين حكومة المملكة المتحدة من تصريفها على أفضل صورة ممكنة .

وبعد انقضاء المدة القصوى المنصوص عليها في الفقرة الأولى من ملحق معاهدة التحالف ، وما دامت معاهدة التحالف نافذة المفعول لا تطالب حكومة المملكة المتحدة بدفع أجور استعمال أي كان من الأماكن الحالية المخصصة لنزول الطائرات الاضطراري في العراق .

٤ ـ تُتخذ التدابير الآتية المتخذة للتصرف بالسكك الحديدية العراقية وإدارتها بأسرع ما يمكن ، وفي خلال مدة لا يتعدى حدّها الأقصى على كل حال سنة واحدة ابتداءً من دخول معاهدة التحالف واقع التنفيذ .

أ ـ تنقل حكومة المملكة المتحدة ملكية السكك الحديدية الشرعية إلى الحكومة العراقية ، وتسجل باسم الحكومة العراقية ، وفي الوقت نفسه الذي يتم فيه هذا الانتقال تخول هيئة خاصة أو نقابة ذات شخصية قانونية حق الانتفاع التام في سبيل الإيجار أو غيره وببدل إيجار اسمي وبشروط ترضاها حكومة المملكة المتحدة ، على أن تؤلف هذه الهيئة أو مجلس الإدارة بقانون خاص تسنّه الهيئة التشريعية العراقية وتوافق على نصوصه كلتا الحكومتين .

ب ـ تكون النقابة جميعها مسؤولة عن إدارة السكك الحديدية العراقية وتدبير شؤونها ، ولها وحدها ، دون غيرها سلطة جمع رأسمال جديد باكتتاب عام أو بعقد قرض خاص مع سلطة التصرف بدخل هذه السكك الحديدية على أن تراعي في ذلك القيود المفروضة في القانون المار ذكره .

ج ـ يتألف رأسمال النقابة المذكورة مما يلي :

أولاً : يخصص لحكومة المملكة المتحدة ما قيمته ٢٧٥ لك روبية من الأسهم الممتازة بفائدة ٦٪ ، ولا تتراكم هذه الفائدة لمدة عشرين سنة ابتداءً من تاريخ انتقال ملكية السكك الحديدية ، ولكنها تتراكم بعد انقضاء هذه المدة . ويحسب ٢٥ لك روبية من هذا المبلغ قيمة رأس المال المدينة به السكك الحديدية لحكومة المملكة المتحدة على حساب التصفية .

ثانياً : يخصص ٤٥ لك و ٨٥ ألف روبية من الأسهم الممتازة بالشروط نفسها ، وهذا المبلغ يساوي المبالغ التي اقرضتها الحكومة العراقية للسكك الحديدية ، والتي أعفيت من الفائدة .

ثالثاً : يخصص أيضاً للحكومة العراقية ٢٥٠ لك روبية من الأسهم المتأخرة ، وللحكومة العراقية الخيار في أن تشتري متى شاءت الأسهم المخصصة لحكومة المملكة المتحدة بقيمتها الأصلية .

د ـ يتألف مجلس إدارة النقابة من خمسة مديرين ، تُعيّن الحكومة العراقية اثنين منهم ، والمملكة المتحدة تعين اثنين أيضاً . أما الخامس الذي يكون رئيس مجلس الإدارة فيتم تعيينه باتفاق الحكومتين ، ويكون أول رئيس لمجلس الإدارة مدير السكك الحديدية العراقية الحالي .

تكون النقابة مسؤولة عن اقتراض رأس المال المطلوب لإصلاح السكك الحديدية العراقية وتوسيعها ، ولا تتعهد أي الحكومتين بضمان هذا القرض سواء أكان ذلك فيما يتعلق بالفائدة أم برأس المال .

هـ ـ كل رأس مال تقترضه النقابة لإصلاح السكك الحديدية العراقية أو لتوسيعها يتقدم على الأسهم المخصصة للحكومتين وفقاً للفقرة (ج) السابقة .

و ـ تتقبل الحكومة العراقية بصفتها صاحبة الرقابة للسكك الحديدية التبعة النهائية عما يظهر فيما بعد من ديون على هذه السكك غير مترتبة على النقابة ، ومقابل هذه التبعة تحول حكومة المملكة المتحدة إلى الحكومة العراقية من الأسهم الممتازة ما تساوي قيمته الاسمية المبالغ التي لا يمكن استردادها مما قد تضطر الحكومة العراقية إلى دفعه تسديداً لتلك الديون ، وذلك متى ثبتت صحة تلك الديون ثبوتاً تقتنع به حكومة المملكة المتحدة .

ز ـ توقعاً لانتقال السكك الحديدية ، وتأليف النقابة تبادر الحكومة العراقية إلى منح عقود مدتها ثلاث سنوات وفق شروط (المعاهدة) لموظفي السكك الحديدية البريطانيين الذين قد يوصي بهم مدير السكك الحديدية العراقية لذلك ، ولا تبطل هذه العقود بعد منحها إلا بموافقة حكومة المملكة المتحدة . أما مسألة منح هؤلاء الموظفين عقوداً لمدة أطول من هذه المدة فتترك لقرار مجلس الإدارة بعد تأليفه .

ه ـ إن املاك المملكة المتحدة لميناء البصرة ينتقل إلى الحكومة العراقية ، وتقوم بإدارة الميناء هيئة تدعى مجلس أمناء الميناء ، ولهذه الغاية يسنّ العراق تشريعاً بنصوص يتفق عليها مع حكومة المملكة المتحدة لتأليف مجلس أمناء الميناء ، له شخصية قانونية ، على ألا يعدل هذا التشريع إلا بموافقة حكومة المملكة المتحدة ما دام لحكومة المملكة المتحدة أي جزء كان من الدين المتعلق بالميناء .

وعند سنّ التشريع المذكور ، وتأليف مجلس أمناء الميناء ينتقل ملك الميناء إلى الحكومة العراقية ، ويسجل باسمها ، وفي الوقت نفسه الذي يتم فيه هذا الانتقال يمنح مجلس أمناء الميناء حق الانتفاع التام على سبيل الإيجار ، أو الامتياز أو بواسطة أخرى مناسبة على أن توافق حكومة المملكة المتحدة على الشروط ، وذلك للمدة التي يكون فيها الميناء مديناً لحكومة المملكة المتحدة بأي جزء كان من الدين .

المذكرة الإيضاحية

عند مناقشة بنود المعاهدة ، وقعت بعض الأسئلة حول المواد والتعبيرات التي رغب رئيس وزراء العراق في استيضاحها ، وقد تلقى نوري السعيد الأجوبة الآتية :

١ ـ تنص المادة الأولى من المعاهدة على أن تجري بينهما مشاورة تامة وصريحة .

إن هذه العبارة تنحصر في الشؤون الواقعة ضمن السياسة الخارجية ، وفي المصالح المشتركة الخارجية للفريقين المتعاقدين . أما الشؤون التجارية والاقتصادية البحتة فإنها خارجة عن نطاق هذه المادة .

٢ - عطفاً على المادة الثالثة من المعاهدة فإنه في حالة وقوع نزاع بين بريطانيا العظمى وإحدى الدول المجاورة للعراق فإن الحكومة البريطانية تعمل بمشورة الحكومة العراقية وبالاتفاق الرأي معها وذلك بالصورة نفسها التي يعمل العراق بموجبها فيما لو كان النزاع بين العراق ودولة أخرى .

٣ - إن التسهيلات والمساعدات التي يقدمها العراق وفق أحكام المادة الرابعة من المعاهدة تكون على نفقة الحكومة البريطانية ، ولن يكلّف العراق شيئاً من ذلك .

٤ - إن المواصلات الأساسية لصاحب الجلالة البريطانية المنصوص عنها في الفقرة الثانية من المادة الخامسة هي المواصلات الجوية فوق العراق ، والمواصلات البحرية والجوية في رأس الخليج العربي .

٥ - إن ذكر القاعدتين الجويتين في البصرة أو بجوارها جاءت في النص الإنكليزي للمعاهدة بصيغة الجمع وذلك لعدم وجود التثنية في الإنكليزية ، فالعدد هو كما جاء في النص العربي ، وأيضاً في البيان الرسمي الصادر باتفاق المفاوضين في (١ تموز ١٩٣٠م) .

٦ - إن القوات البريطانية المسموح بإقامتها بموجب الفقرة الرابعة من المادة الخامسة هي قوات جوية صرفة مع الخدمات المساعدة .

٧ - ليس هناك أي معاهدة أو وثيقة سرية للحكومة البريطانية تتعلق بالعراق وتقع تحت مدلول الوثائق الدولية الملمح بها في الفقرة الثانية من المادة الثامنة من المعاهدة .

٨ - إن مجموع الحرس العراقي الوارد ذكره في الفقرة الرابعة من الملحق لا يتجاوز (١٢٥٠) رجلاً .

٩ - إيضاحاً لعبارة (مرور القوات عبر العراق) المشار إليها في الفقرة السابعة من الملحق فإن اتجاه هذا المرور قد حدد من غرب الفرات إلى الخليج العربي أو بالعكس .

١٠ - طلبت حكومة العراق إلى الحكومة البريطانية أن تزودها بقائمة للوثائق الدولية الملمح إليها في الفقرة الثانية من المادة الثامنة فتلقت القائمة الآتية :

أولاً : التعهدات المقطوعة لشيخي الكويت والمحمرة عام (١٩١٤م) بشأن بساتين النخيل المالكة لها في العراق .

ثانياً : اتفاقية النفط المؤرخة في سان ريمو في ٢٤ تموز (١٩٢٠م) .

ثالثاً : اتفاقية الحدود الإنكليزية - الفرنسية المؤرخة في ٢٤ كانون الأول (١٩٢٠م) .

رابعاً : معاهدة لوزان المؤرخة في ٢٤ تموز (١٩٢٤م) .

خامساً : معاهدة أنقرة المؤرخة في ٥ حزيران (١٩٢٦م) .

وقد علق رئيس الوزراء نوري السعيد على الوثيقة الأولى بقوله : (إن حكومة العراق لم

تعترف بأن التعهدات المقطوعة لشيخي الكويت والمحمرة أنها من جملة الوثائق الدولية التي تقع تحت مدلول المادة الآنفة الذكر .

الكتاب المختص بحرس المطارات

بعث نوري السعيد بهذا الكتاب إلى المعتمد السامي البريطاني (همفريز) يوم توقيع المعاهدة .

سيدي :

إشارة إلى المادة الرابعة من ملحق المعاهدة التي وقعناها اليوم أتشرف بإخباركم أنه عندما يأتي الوقت الذي تنفذ فيه أحكام تلك المادة ستكون الحكومة العراقية مستعدة للموافقة على الترتيبات التالية لأجل الحرس الخاص المشار إليه في هذا الملحق .

لا أتوقع أن تحصل ضرورة لاتخاذ أي تشريع لتأمين جريان هذا الترتيب بسهولة ، ولكن إذا كانت هناك نقطة ووجد من الجهة العملية أن القانون الحاضر لا يكفي بشأنها لهذا الغرض فإن التشريع اللازم سيمرر دون تأخير .

أ - تتألف القوة من رجال لا يتجاوز عددهم (١٢٥٠) عدا الموظفين البريطانيين .

ب - تكون الخدمة في القوة اختيارية ، وتعفي هذه الخدمة أي عضو من القوة المذكورة من أحكام أي قانون لأجل الخدمة الإجبارية .

جـ - تكون القوة تحت قيادة قائد بريطاني ، ويكون العدد اللازم من الضباط البريطانيين والعراقيين الذين هم دونه درجة ، كلهم تابعين إلى جلالة ملك العراق ، ويدخل ضمن ذلك صغار الضباط ، وضباط الصف البريطانيون بحسب الحاجة ، وتكون لهم السلطات التي تخص برتبهم عادة ، وللقائد الصلاحية بوضع قواعد فيما يختص بالتجنيد ، والإدارة ، ونوع الأسلحة ، واللباس ، والتجهيزات ، وكيفية التدريب ، ومقدار الراتب وشروط الخدمة .

د - أما بخصوص النظام فستكون القوة باستثناء الموظفين البريطانيين خاضعة إلى النظام العسكري العراقي .

يمنح القائد والضباط البريطانيون التابعون السلطات الجزائية اللازمة ، ويكون للقائد الحرية التامة من جهة دعوة ديوان حرب وتأليفه ، تصدق الأحكام الصادرة من ديوان الحرب الذي لا يكون القائد عضواً فيه من قبله في الأحوال التي يكون فيها القائد نفسه عضواً في الديوان ، أو يكون الحكم الصادر منه يتجاوز الحبس سنة واحدة ، ويجري تصديق الحكم من قبل وزير الدفاع .

هـ - تكون وظيفة القوة الأساسية حماية قواعد الطيران في العراق التي قد تكون بموافقة الحكومة العراقية مشغولة من قبل قوات صاحب الجلالة البريطانية ، وتتناول هذه الوظيفة

واحتجاجات كبيرة ، وكان الأكراد ، والآشوريون من بين الفئات التي احتجّت حتى اضطر رئيس الوزراء بالنيابة جعفر العسكري إلى أن يُسافر مع وكيل المعتمد البريطاني إلى الألوية الشمالية ، لبث الطمأنينة في نفوس السكان .

وقّع رئيس الوزراء نوري السعيد على الاتفاقية المالية الجديدة في ٢٥ ربيع الأول ١٣٤٩ هـ (١٩ آب ١٩٣٠م) ، وعاد بعدها إلى بغداد في ٨ ربيع الثاني ١٣٤٩هـ (الأول من أيلول ١٩٣٠م) ،* كما كان قد وقّع على الملحق العسكري بالمعاهدة ، الذي عدّته انكلترا جزءاً لا يتجزّأ من المعاهدة ، كما بعث كتاباً شخصياً إلى المعتمد السامي البريطاني يوم توقيع المعاهدة وتناول فيه قضية حرس المطارات وكان هذا الكتاب سرياً لم يطلع عليه الملك ، ولا الوزارة ، ولا المجلس النيابي ، وقد تمسّكت به انكلترا ، وعدّته صكّاً واجب التنفيذ .

أجرت الحكومة تبدلات واسعة بين كبار موظفي الدولة من متصرفين وقائمي مقام ، ومدراء عامين لتأمين نتائج الانتخابات لصالحها .

---

* مهمة المحافظة على مواد وخزائن قوات صاحب الجلالة البريطانية في العراق حيثما كانت . ولأجل القيام بهذه الوظائف التي تكون المسؤولية الإجرائية عائدة إلى القائد توضع القوة تحت تصرف قائد الطيران المطلق .

و - من المتفق عليه أنه قد تدعو الضرورة من وقت لآخر لأجل القيام بالوظائف المذكورة أعلاه بصورة منظمة أن يتلقى أعضاء القوة الأوامر من ضباط قوات صاحب الجلالة البريطانية . وتبلغ هذه الأوامر إلى القوة عادة بواسطة ضباطها غير أن الحكومة العراقية لا تعارض عند الحاجة في إصدار هذه الأوامر بصورة مباشرة ، وتتخذ التدابير في هذه الحال لتأمين إجبار جميع أعضاء هذه القوة على امتثال هذه الأوامر ، ولتعهم بالصيانات نفسها كما لو كانت الأوامر قد أعطيت من قبل ضباط قوات صاحب الجلالة ملك العراق . ومن المتفق عليه أن سلطة القيادة على القوات العراقية التي قد تمنح إلى ضابط قوات صاحب الجلالة البريطانية لا يمكن ممارستها إلا فيما يتعلق بالقوة الخاصة .

ز - تسدد نفقات القوة كلها من قبل حكومة صاحب الجلالة البريطانية العظمى .

جرت الانتخابات النيابية ، وحدثت تدخُّلات حكومية لصالح مرشحيها ، ومقاطعة للانتخابات في لواء السليمانية ، وصدامات بين الأهالي والشرطة هناك ، ووقوع عدد من القتلى والجرحى ، وأُجّلت الانتخابات هناك مدة أسبوع ثم جرت ، وفاز مرشحو الحكومة .

افتتح المجلس النيابي في ١٠ جمادى الآخرة ١٣٤٩هـ (١ تشرين الثاني ١٩٣٠م) ، وانتخب محمد الصدر رئيساً لمجلس الأعيان ، وجعفر العسكري ، وزير الدفاع رئيساً لمجلس النواب ، فأسندت وزارة الدفاع إلى نوري السعيد رئيس الوزراء . واستطاعت الحكومة تمرير المعاهدة على المجلس النيابي ، وأخذ الموافقة عليها بشكلٍ سريع ، وادعاءاتٍ عاجلةٍ في جلسة يوم ٢٥ جمادى الآخرة ١٣٤٩هـ (١٦ تشرين الثاني ١٩٣٠م) .

أسّس نوري السعيد حزباً أسماه حزب « العهد العراقي » ونتيجة الانتخابات وتدخّل الحكومة فيها فقد حصل على الأكثرية الأمر الذي مكّنه من إبرام المعاهدة . ثم المصادقة عليها . وفي الوقت نفسه أسّست المعارضة حزب الإخاء الوطني ، الذي اتفق مع الحزب الوطني العراقي ، وتأليف الجبهة المتحدة لتقود المعارضة ، وقد تبنّت فكرة أن المعاهدة ظالمة جائرة يجب تعديلها ، وأن المجلس النيابي يجب أن يُحلّ لأنه لا يُمثّل الشعب نتيجة تدخّلات الحكومة في الانتخابات .

لم تستطع المعارضة التأثير على الحكومة ، وتغيير اتجاهها في المعاهدة ، فاضطر رؤساء المعارضة ياسين الهاشمي ، ورشيد عالي الكيلاني ، وعلي جودت الأيوبي على تقديم استقالاتهم من عضوية مجلس النواب ، واتهموا أعضاءه بموالاة الإنكليز ، وقد وافق المجلس على هذه الاستقالة في ٢٧ شوال عام ١٣٤٩هـ (١٦ آذار ١٩٣١م) .

ورأى رئيس الوزراء نوري السعيد أن يُوجّه أنظار الشعب إلى الخارج ، ويُشغلهم عما في الداخل ، وعما يُوجّه إلى حكومته من انتقاداتٍ ، فسافر على

رئيس وفد ، في ٧ ذي القعدة ١٣٤٩هـ إلى عمان ، وعقد معاهدة صداقة مع حكومة شرقي الأردن ، ومن عمان انتقل إلى مصر يوم ١٠ ذي القعدة ، ومن مصر سافر إلى مكة المكرمة فعقد معاهدة صداقة وحسن جوار مع المملكة العربية السعودية في ٢٠ ذي الحجة . وكان طه الهاشمي رئيس أركان الجيش العراقي واحد أعضاء الوفد قد سافر من مصر مباشرةً إلى صنعاء حيث عقد معاهدة مع الإمام يحيى حميد الدين في ٢٢ ذي الحجة ١٣٤٩هـ .

استطاع الجيش العراقي في ٢٦ ذي الحجة ١٣٤٩هـ (١٣ أيار ١٩٣١م) أن يُرغم الزعيم الكردي محمود المعروف على الاستسلام ، وقد نقض العهد الذي أعطاه قبل أربع سنواتٍ ، وكان نقضه عندما حدثت الانتخابات في لواء السليمانية وأدت إلى صدامات ، فقد طلب عندها محمود المعروف من المعتمد السامي البريطاني وجوب إنشاء دولةٍ كرديةٍ تمتدّ من (زاخو) إلى (خانقين) ، فلما أنذرته الحكومة العراقية بضرورة الابتعاد عن مثل هذه التصرفات لجأ إلى العنف ، وحرّض الأكراد على العصيان ، ونتيجة الضغط اضطر إلى الاستسلام ، وحُمل إلى (السماوة) ، ثم نقل إلى (الناصرية) ، وأخيراً سمح له بالإقامة في بغداد . وبقي فيها حتى حدث القتال بين الجيش العراقي والإنكليزي أثناء حركة رشيد عالي الكيلاني فانتقل عندها إلى السليمانية بحجة جمع المجاهدين لقتال الإنكليز ، وبقي بعدها هناك .

قبضت السلطات العراقية على متصرّف لواء السليمانية توفيق وهبي وعلى بعض العناصر الأخرى من زعماء الأكراد ، وبعض رؤساء الأشوريين بتهمة التآمر على سلامة الدولة وذلك في ١٤ ذي الحجة ١٣٤٩هـ ، حيث كان (مايكوب) البريطاني الجنسية قد أخذ منذ منتصف هذا العام بالتجوال في شمالي العراق ، وتحريض الأكراد والأشوريين على الثورة وإظهار التمرّد والعصيان .

وحدثت مظاهرات واستياءات ، وقرر أهالي بغداد الإضراب العام يوم ١٩ صفر ١٣٥٠هـ (٥ تموز ١٩٣١م) نتيجة بعض الضرائب التي فرضت ،

ثم انتقل الإضراب إلى المدن الأخرى . ووقعت أحداث في (الناصرية) و (البصرة) ، واستخدمت انكلترا إحدى بوارجها لحماية رعاياها والأجانب على حد زعمها . وكان رئيس الوزراء ، ووكيله وزير المالية في لندن ، ويتسلّم مزاحم الباجه جي رئاسة الوزارة بالوكالة . فلما اشتدّت الأحداث اتخذ مزاحم الباجه جي الإجراءات الصارمة فوُجّهت إليه انتقادات شديدة ، وعاد رئيس الوزراء من رحلته ، وانتهى الإضراب ، وأُخليت المطالبة بفصل وزير الداخلية مزاحم الباجه جي من الوزارة ، واضطر جميل المدفعي رئيس مجلس النواب إلى الانسحاب من حزب العهد العراقي .

لما كان الهجوم عنيفاً على الوزارة وخاصة على تصرفات وزير الداخلية الذي كان يوم الإضراب والأحداث الذي هو رئيس الوزراء بالوكالة أراد نوري السعيد أن يتخلّص منه ، رغم أنه كان قد كسبه إلى صفّه منذ مدةٍ وجيزةٍ ، وضمّه إلى الوزارة ، وكان قبلها من المعارضة ومن أشدّها نقداً للمعاهدة ، وللانتخابات التي حدثت . ولكن القانون العراقي لا يسمح بإخراج وزيرٍ من أعضاء الوزارة دون استقالتها ، ولذا فقد رفع نوري السعيد استقالة حكومته في ٦ جمادى الآخرة ١٣٥٠هـ (١٩ تشرين الأول ١٩٣١م) ، ولكن الملك الذي قد قبل استقالة الحكومة قد عهد إلى رئيسها بتشكيل الوزارة من جديدٍ ، ففعل ، وتشكلت ، الوزارة في اليوم نفسه[1] .

رجع أعيان البصرة الذين نُفوا إلى (عانه) إثر حوادث الإضراب ،

---

(١) تشكلت الوزارة الثانية لنوري السعيد على النحو الآتي :

١ ـ نوري السعيد : رئيساً للوزراء . ٥ ـ جعفر العسكري : وزيراً للدفاع والخارجية .
٢ ـ ناجي شوكت : وزيراً للداخلية . ٦ ـ محمد أمين زكي : وزيراً للأشغال والمواصلات .
٣ ـ رستم حيدر : وزيراً للمالية . ٧ ـ عبد الحسين الجلبي : وزيراً للمعارف .
٤ ـ جمال بابان : وزيراً للعدلية .

عندما تشكلت الوزارة كان وزير الداخلية ناجي شوكت ، ووزير الدفاع والخارجية جعفر العسكري خارج البلاد فأسندت وزارتا الداخلية والخارجية بالوكالة إلى رئيس الوزراء .

واستأنفت بعض الصحف صدورها ، وخفّت الرقابة على رجال المعارضة .

عقدت في ٢٩ رجب ١٣٥٠هـ (٩ كانون الأول ١٩٣١م) في أنقرة معاهدة تجارية ، ومعاهدة تسليم المجرمين ، واتفاقية إقامة وذلك بين العراق وتركيا .

وزار الملك فيصل ورئيس وزرائه نوري السعيد إيران . كما زار العراق وزير خارجية المملكة العربية السعودية الأمير فيصل بن عبد العزيز آل سعود . وأمير شرقي الأردن عبد الله بن الحسين شقيق الملك فيصل . وشيخ الكويت أحمد الجابر ، كل منهم في وقتٍ متقاربٍ لزيارة الآخر .

وقد أُسندت رئاسة الديوان الملكي إلى أحد رؤساء المعارضة وهو رشيد عالي الكيلاني .

وقام أحمد بارزان أحد زعماء الأكراد بتمرّدٍ في شمالي العراق ، فأرسلت الحكومة له قوةً أجبرته على الاستسلام ، فنفي إلى لواء المنتفق .

وضربت الحكومة النقد العراقي وحلّ الدينار العراقي محلّ الروبية الهندية بدءاً من يوم ٢٥ ذي القعدة ١٣٥٠هـ (الأول من نيسان ١٩٣٢م) .

وافقت عصبة الأمم في ٣ جمادى الآخرة ١٣٥١هـ (٣ تشرين الأول ١٩٣٢م) على قبول العراق عضواً فيها ، وبذلك انتهت مهمة وزارة نوري السعيد ، واقتضى الأمر استقالة وزارته ، أو أن العراق قد نالت استقلالها فكان على الوزارة الاستقالة .

---

* وزارة الدفاع إلى وزير الأشغال والمواصلات محمد أمين زكي .
ولما عادا تسلم كل منها حقيبته الوزارية ، غير أن جعفر العسكري قد انتخب رئيساً للمجلس النيابي يوم افتتاح المجلس النيابي في ٢٠ جمادى الآخرة ١٣٥٠هـ (الأول من تشرين الثاني ١٩٣١م) . فأسندت وزارة الخارجية بالوكالة إلى رئيس الوزراء ، ووزارة الدفاع بالوكالة إلى وزير الأشغال والمواصلات محمد أمين زكي .
استقال جعفر العسكري من رئاسة المجلس النيابي بعد شهر من انتخابه ، وانتخب مكانه جميل المدفعي ، وعاد جعفر العسكري إلى الوزارة وأسندت إليه وزارتا الخارجية والدفاع .

قدّم نوري السعيد استقالة حكومته في ٢٧ جمادى الآخرة ١٣٥١هـ (٢٧ تشرين الأول ١٩٣٢م) .

وزارة ناجي شوكت : بعد أن قدّم نوري السعيد استقالة حكومته عهد الملك فيصل الأول إلى ناجي شوكت بتأليف وزارةٍ جديدةٍ فتشكّلت في ٤ رجب ١٣٥١هـ (٣ تشرين الثاني ١٩٣٢م)(١) .

كانت هذه الوزارة موقتة مهمتها حلّ المجلس النيابي ، وإجراء انتخاباتٍ جديدةٍ لتشكيل مجلسٍ نيابيٍ جديدٍ .

صدرت إرادة ملكية في ٩ رجب ١٣٥١هـ (٨ تشرين الثاني ١٩٣٢م) بحلّ المجلس النيابي رغم أن مدّته لم تنته بعد ، إذ بقي له أربعة أشهر .

وجرت الانتخابات النيابية ، وصدر أمر ملكي باجتماع المجلس في ١٢ ذي القعدة ١٣٥١هـ (٨ آذار ١٩٣٣م) .

ولما انتهت مهمة هذه الوزارة تقدّمت باستقالتها في ٢٢ ذي القعدة ١٣٥١هـ (١٨ آذار ١٩٣٣م) وكان الملك يريد تشكيل وزارةٍ ائتلافيةٍ تشترك فيها المعارضة إضافةً إلى أعضاء من حزب العهد العراقي الذي يرأسه نوري السعيد رغم أن وزارة ناجي شوكت كانت حيادية .

كلّف الملك فيصل الأول رشيد عالي الكيلاني بتشكيل وزارة ائتلافية(٢) جديدةٍ ، وكان يرغب في أن تضم ياسين الهاشمي ، وحكمت سليمان ، ونوري السعيد ، إضافةً إلى رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني ، وذلك أنه

---

(١) تشكّلت وزارة ناجي شوكت على النحو الآتي :
١ ـ ناجي شوكت : رئيساً للوزراء ، وزيراً للداخلية بالوكالة .
٢ ـ نصرت الفارسي : وزيراً للمالية .
٣ ـ جميل الراوي : وزيراً للعدلية .
٤ ـ رشيد الخوجه : وزيراً للدفاع .
٥ ـ جلال بابان : وزيراً للاقتصاد والمواصلات .
٦ ـ عبد القادر رشيد : وزيراً للخارجية .
٧ ـ عباس مهدي : وزيراً للمعارف .

كان يرغب في وزارة المعارضة غير أنه لا يريد أن يبتعد خطوةً واسعةً دفعةً واحدةً ولكنه حبذا الابتعاد التدريجي.

كانت المعارضة من حزب الإخاء الوطني والحزب الوطني تُهاجم المعاهدة العراقية ـ الإنكليزية وتعدّها فاسدةً وجائرةً، ولا بدّ من تعديلها، فلما تسلّم أحد زعمائهم رئاسة الوزارة، وهو رشيد عالي الكيلاني، وتسلّم زعيم آخر منهم وزارة المالية وهو ياسين الهاشمي، كما تسلّم حكمت سليمان أحد أقطابهم وزارة الداخلية. فكان لا بدّ لهم من أن يكونوا صادقين مع أنفسهم، وأوفياء مع الشعب، لذا فقد كان في منهاج الوزارة تعديل المعاهدة تعديلاً يتفق مع الأماني الوطنية للبلاد.

وصدرت الصحف التي كانت لا تزال ممنوعةً عن الصدور.

الحركة الأشورية: وفي ١٤ ربيع الثاني ١٣٥٢هـ (٥ آب ١٩٣٣م) قامت حركة التمرّد الأشورية. لقد كان الأشوريون وهم من النصارى النساطرة يُقيمون في ولاية (وان) في شرقي الأناضول، ويعيشون في ظلّ الدولة الإسلامية بأمنٍ وطمأنينةٍ آمنين على أرواحهم، وأعراضهم، وأملاكهم، ولا يخدمون في الجيش ما داموا من غير المسلمين، وفي ذمة الأمة، ولا يلقون أي اعتداء.

فلما اندلعت نار الحرب العالمية الأولى، استولى الروس على ولاية (وان)، وأقاموا مؤسسات للأرمن بصفتهم نصارى، وأغروا الأشوريين بالتمرّد على العثمانيين إذ قدّموا لهم السلاح، وأعطوهم المال، ووعدوهم

---

(٢)- شكّل رشيد عالي الكيلاني الوزارة على النحو الآتي:
١ ـ رشيد عالي الكيلاني: رئيساً للوزراء.
٢ ـ حكمت سليمان: وزيراً للداخلية.
٣ ـ ياسين الهاشمي: وزيراً للمالية.
٤ ـ محمد زكي البصري: وزيراً للعدلية.
٥ ـ نوري السعيد: وزيراً للخارجية.
٦ ـ جلال بابان: وزيراً للدفاع.
٧ ـ رستم حيدر: وزيراً للاقتصاد والمواصلات.
٨ ـ عبد المهدي: وزيراً للمعارف.

بالحماية، وأثاروا فيهم الحقد الصليبي، وادّعوا لهم أن قتل المسلمين مما يرضى عنه الرب ويأمر به، فأقدم هؤلاء على جرائم وأعمال وحشيةٍ تقشعرّ لها الأبدان، إذ جهدوا أن لا يبقى بينهم مسلم، وأن لا تطال أيديهم واحداً إلا فتكوا به، وبأهله، ومثّلوا بهم بعد قيامهم بهتك الأعراض، ونهب الأموال، بصورٍ لا يمكن ذكرها لبشاعتها.

ولما انسحبت روسيا من منطقة (وان) بعد قيام الحركة الشيوعية وجدت الدولة العثمانية نفسها مضطرةً للفتك بهؤلاء المجرمين بعد تقديمهم إلى المحاكمة كي لا ينال الأبرياء أذىً من أعمال المجرمين، غير أنه لم يوجد ـ مع الأسف ـ بين الأشوريين بريء. ولما وجد الأشوريون العقوبة ماثلة أمام أعينهم لجرائمهم التي ارتكبوها، والتي لا يستطيعون إنكارها فرّ من لم تصل إليه بعد يد الدولة، وانتقلوا إلى إيران، حيث اتصلوا بالنساطرة الذين يعيشون هناك، وعملوا على جمع بعضهم بعضاً.

وتشكّلت اللجنة الشرقية البريطانية التي كانت مهمتها إثارة العناصر النصرانية وتشجيع العناصر المعادية للعثمانيين تبعة المصالح، وكانت بلاد القفقاس ميدان عمل هذه اللجنة في سبيل عرقلة العمليات العثمانية في تلك الجهات، وأرسلت الحكومة الإنكليزية بعثةً عسكرية إلى (أرومية) برئاسة الجنرال (ويسترفيل) لتحضّ النساطرة على العمل ضدّ العثمانيين، وبعثت السلاح والعتاد لأولئك النساطرة، غير أن العثمانيين قد داهموا (أرومية) قبل وصول ذلك السلاح، وفتكوا بالنساطرة الذين خانوا دولتهم التي طالما رعتهم، وحمتهم واتصلوا بالإنكليز، ووافقوهم على طعن دولتهم.

عمل الإنكليز على نقل من بقي منهم إلى العراق، وأقاموا لهم مخيمات على الضفة اليمنى لنهر (ديالى) قرب (بعقوبة) التي تبعد ستين كيلومتراً إلى الشرق من بغداد، وكانت الحكومة البريطانية تنفق عليهم، وتشغّل من يستطيع العمل في تعبيد الطرقات، وكل ذلك في سبيل استمالتهم إليها،

واستخدامهم في تحقيق أغراضها ، وتنفيذ مخططاتها .

ضمّت هذه المخيمات ما يزيد على خمسين ألفاً منهم ١٣,٥٠٠ أرمني من جهات (وان) و (تفليس) و (أذربيجان) ، كما كان بينهم من نزح من المناطق الكردية في العراق، ويزيد عدد هؤلاء على خمسة عشر ألفاً . وبعد انتهاء الحرب عاد عشرة آلاف منهم إلى إيران ، وكانوا قد نزحوا منها تضامناً مع إخوانهم . بقيت انكلترا تعدّ نفسها مسؤولة عن الأشوريين ما داموا من النصارى ، وما داموا قد وافقوا الإنكليز على طعن العثمانيين من الخلف والفتك بالمسلمين ، وارتكاب الجرائم القذرة حسب توجيهات الإنكليز . ولهذا كان الإنكليز يرون أنفسهم مُلزمين بهم ، فجنّدوا الفين منهم واتخذوهم أداة لإخماد الحركات الوطنية التي قامت ضدّ الإنكليز ، وفي قتال القوات التركية غير النظامية في شمالي العراق ، واتخذوا بعضهم عيوناً لهم ، وقد عرفت القوة الأشورية التي شكّلتها انكلترا باسم (الليفي) .

ضاق الأشوريون ذرعاً في سكنى المخيمات في جوار نهر (ديالي) ، ورأى رؤساؤهم وجوب الانتقال إلى الجبال حيث اعتادوا على الحياة فيها ، وتعهّد لهم أحد زعمائهم ويُدعى (بطرس) إنشاء دولة لهم على الحدود بين العراق وتركيا ، وشجّعهم الإنكليز على ذلك ، ووعدوهم بالدعم ، إذ وجدوا في ذلك فائدة لهم حيث يستطيعون عن طريقهم إثارة المشكلات بين العراق وتركيا في أي وقت شاءوا ، ووجود الأعوان لهم هناك يُقلّل من أهمية الأكراد ، ويُهدّد الأتراك ، ويُثير غيظهم . فوافق الإنكليز على المشروع ، وبدأ العمل له .

أسّس الإنكليز لهم معسكراً عند (جسر منذان) وقد عُرف المعسكر بهذا الاسم ، بين الموصل و (عقره) في أطراف جبل (مقلوب) ، ونقلوا إليه عشرة آلاف من النساطرة الذين كانوا بجوار (بعقوبة) ، وغدوا يتنقلون إلى الجبال ، ويُرقدون أفكارهم ، ويُعلنون عن أحلامهم ، فأثاروا عليهم الجوار ، وفتكوا بأكثرهم ، فتحطّمت أفكارهم التي كانوا يحلمون بها ،

وانتقل (بطرس) إلى باريس ، وعاش فيها حتى هلك .

وسبق أن ذكرنا أن الأشوريين هؤلاء ، قد أحدثوا فتناً في العراق ومنها فتنة (سوق العتمة) في ٣ محرم ١٣٤٢هـ (١٥ آب ١٩٢٣م) ، وقد أراد السكان القضاء عليهم ، فنقلهم الإنكليز إلى كركوك ، فأحدثوا هناك فتنة في ٣٠ رمضان ١٣٤٢هـ (٤ أيار ١٩٢٤م) ، وهمّت القبائل بالفتك بهم لولا تدخّل الإنكليز أصحاب السلطة يومذاك وحمايتهم ، وألزموا الحكومة أن تتعهد للأشوريين بمنحهم الأراضي الشاغرة في شمالي البلاد شمال (داهوك) و (العمادية) . وقد عطفت عصبة الأمم عليهم بدافع صليبي ، وطلبت منهم الحكم الذاتي ، ورعايتهم ، ما داموا يُحسبون بين المسلمين ، وهم غرباء عنهم ، فأعطتهم الحكومة العراقية أكثر مما يستحقون ، ومنحت بطريركهم (مار شمعون) راتباً ضخماً ، وعيّنت الضابط الإنكليزي النقيب (فايكر) ضابطاً لإسكانهم ، وله مطلق الحرية ، يُسكّن ، ويُرحّل كما يريد دون أن يُعارضه أحد ، بل لا يجرؤ أحد أن يُخالفه .

جاء إلى العراق نقيب إنكليزي يدعى (هرمز رسام) وادّعى أنه نسطوري يرجع في أصله إلى الموصل ، واستدعى أحد الضباط البحرية الإنكليز ، وهو (مايثوكوب) الذي أخذ يتجوّل بين النساطرة ، ويُحرّضهم على طلب الانفصال عن العراق . ورجع (هرمز رسام) إلى لندن ، وأسّس جمعية ، عُرفت باسم (لجنة إنقاذ الأقليات العراقية غير المسلمة) وتدّعي الكذب ، وتُثير حماسة الناس ضدّ المسلمين ، والعطف على النصارى العراقيين ، وتكتب الرسائل إلى عصبة الأمم ، وتذكر افتراءات عن المسلمين .

أبدى الأشوريون تخوّفهم من انضمام العراق إلى عصبة الأمم واستقلاله ، وأخذ زعماؤهم يكتبون الاحتجاجات على ذلك ، ويُصوّرون مصيرهم المظلم إذا تخلّت انكلترا عنهم وانسحبت من العراق . وأخذ (مار شمعون) يُطالب بسلطة واسعة على قومه من الناحية الإدارية ، والتمثيل لهم ، وأخذ يُثير الناس ويدعوهم إلى التمرّد ، وخاصة أن الملاريا كانت قد

انتشرت في قراهم وأرادت الحكومة العراقية نقلهم منها ، وإسكانهم في أماكن غير موبوءة . وتعبأ الأشوريون حقداً على الحكومة نتيجة تصرّف (مار شمعون) ، وخاصة بعد قبول العراق عضواً في عصبة الأمم .

استدعت الحكومة العراقية (مار شمعون) إلى بغداد ، ونصحته بالإقلاع عن أعماله المريبة ، وأوضحت له النتائج الوخيمة ، فلم يستمع فمنعته من العودة إلى الموصل إلا بتعهّدٍ بالكفّ عن التحريض ، والإخلاد إلى الهدوء . فأثار هذا المنع الأوساط النصرانية في الحكومات والشعوب في أوربا والولايات المتحدة ، وكان الملك فيصل الأول في لندن ، فلفت رجال الوزارة البريطانية نظره إلى هذا المنع فأبرق إلى الحكومة العراقية يطلب منها السماح لمار شمعون بالعودة إلى الموصل دون قيدٍ أو شرطٍ . فأجابت الحكومة : إن عودته ستؤدي إلى اضطراباتٍ ، وأعاد الملك الطلب ، وأصرّت الحكومة على موقفها .

دعت الحكومة العراقية وجوه الأشوريين إلى عقد اجتماع في الموصل ، وطرحت عليهم الفكرة فاقتنع بعضهم ، وأصرّ الآخرون على موقفهم .

وطلب أحد ضباط البعثة العسكرية البريطانية في الجيش العراقي من وزير الدفاع العراقي جلال بابان نقل الفريق بكر صدقي من مقره في حامية الموصل بناءً على وعد قطعه الملك فيصل للسفير الإنكليزي ، فأنكر وزير الدفاع وجود مثل هذا الوعد .

أعلن الأشوريون أنهم يريدون الانتقال إلى سوريا حيث يوجد الانتداب الفرنسي فلم تمانع الحكومة العراقية ، فانتقل فعلاً (١٣٥٠) رجلاً تاركين عائلاتهم في العراق . فأخبرت الحكومة العراقية السلطات الفرنسية بأنها لا تسمح بعودة أي نسطوري إلى العراق كان قد خرج منها ، واستعدّت لمنعهم فيما إذا حاولوا .

وفي ١١ ربيع الثاني ١٣٥٢هـ (٢ آب ١٩٣٣م) أعلم الفرنسيون

العراقيين أنهم قرّروا إعادة الناطرة إلى العراق ، وأعادوا لهم السلاح الذي كانوا قد استلموه منهم .

وبعد يومين تدفّق الناطرة الأشوريون إلى العراق عبر مخاضةٍ في نهر دجلة ، وتلقتهم الحامية العراقية ، وبدأ العائدون بإطلاق النار ، وحدث الاشتباك ، وقُتل من الأشوريين ما يزيد على ألفا رجلٍ ، وقام الناطرة في الداخل باعتداءاتٍ على السكان الآمنين .

واضطر الملك فيصل إلى العودة إلى العراق من أوربا نتيجة هذه الاضطرابات التي أثارت الدول النصرانية ، فكثرت الاحتجاجات ، والاتهامات ، وتشكيل الوفود ، وترحيب حكومات باستقبال المظلومين ، وتألفت لجان ، وقامت عصبة الأمم تريد التدخّل ، واهتزّت عصبية رجالها ، وتحرّك أعضاؤها ، فهل كان يحدث جزء من هذا لو كان الأمر مع مسلمين وقُتل منهم الملايين ؟ . ليت قومي يعلمون !!!!

نهاية الملك فيصل[1] : لما انتهت حركة الأشوريين الناطرة ، واطمأن الملك فيصل على الوضع ، رجع إلى أوربا للاستجمام والراحة ، فقضى نحبه في مدينة (برن) في سويسرا في ١٩ جمادى الأولى ١٣٥٢هـ (٨ أيلول ١٩٣٣م) ، ونقل جسده إلى بغداد في ٢٦ جمادى الأولى ، حيث ووري هناك في التراب .

(١) ولد عام ١٣٠٠هـ في مدينة الطائف ، وسافر مع أبيه حين أبعد إلى استانبول عام ١٣٠٨هـ ، ورجع معه عام ١٣٢٧هـ ، واختير نائباً عن جدة في مجلس النواب العثماني عام ١٣٣١هـ ، وزار دمشق مبعوثاً من أبيه عام ١٣٣٤هـ وقاد الجيش العربي ، ودخل الشام في مطلع عام ١٣٣٧هـ ، وحضر مؤتمر الصلح في باريس نيابة عن أبيه ، وعاد إلى دمشق فبويع ملكاً على البلاد في ١٨ جمادى الآخرة ١٣٣٨هـ (٨ آذار ١٩٢٠م) ، واحتل الفرنسيون سوريا فرحل فيصل عنها إلى إيطاليا ، ثم سافر إلى انكلترا ، وبويع ملكاً على العراق ١٣٣٩هـ ، وتوفي عام ١٣٥٢هـ .

الوزارات في عهد الملك فيصل الأول

١ - وزارة عبد الرحمن الكيلاني الثانية : ٩ محرم ١٣٤٠ - ٢٦ ذي الحجة ١٣٤٠هـ . (١٢ أيلول ١٩٢١ - ١٩ آب ١٩٢٢م) .

٢ - وزارة عبد الرحمن الكيلاني الثالثة : ٨ صفر ١٣٤١ - ٢٦ ربيع الأول ١٣٤١هـ . (٦ تشرين الأول ١٩٢٢ - ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٢م) .

٣ - وزارة عبد المحسن السعدون الأولى : ٢٨ ربيع الأول ١٣٤١ - ١٣ ربيع الثاني ١٣٤٢هـ . (١٨ تشرين الثاني ١٩٢٢ - ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٣م) .

٤ - وزارة جعفر العسكري الأولى : ١٣ ربيع الثاني ١٣٤٢ - ١ المحرم ١٣٤٣هـ . (٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٣ - ٢ آب ١٩٢٤م) .

٥ - وزارة ياسين الهاشمي الأولى : ١ المحرم ١٣٤٣ - ٢٩ ذي القعدة ١٣٤٣هـ . (٢ آب ١٩٢٤ - ٢١ حزيران ١٩٢٥م) .

٦ - وزارة عبد المحسن السعدون الثانية : ٥ ذي الحجة ١٣٤٣ - ١٥ جمادى الأولى ١٣٤٥هـ . (٢٦ حزيران ١٩٢٥ - ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦م) .

٧ - وزارة جعفر العسكري الثانية : ١٥ جمادى الأولى ١٣٤٥ - ٢٠ رجب ١٣٤٦هـ . (٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦ - ١٤ كانون الثاني ١٩٢٨م) .

٨ - وزارة عبد المحسن السعدون الثالثة : ٢٠ رجب ١٣٤٦ - ٩ شعبان ١٣٤٧هـ . (١٤ كانون الثاني ١٩٢٨ - ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٩م) .

٩ - وزارة توفيق السويدي : ١٩ ذي القعدة ١٣٤٧ - ١٥ ربيع الثاني ١٣٤٨هـ . (٢٨ نيسان ١٩٢٩ - ١٩ أيلول ١٩٢٩م) .

١٠ - وزارة عبد المحسن السعدون الرابعة : ١٥ ربيع الثاني ١٣٤٨ - ١١ جمادى الآخرة ١٣٤٨هـ . (١٩ أيلول ١٩٢٩ - ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٩م) .

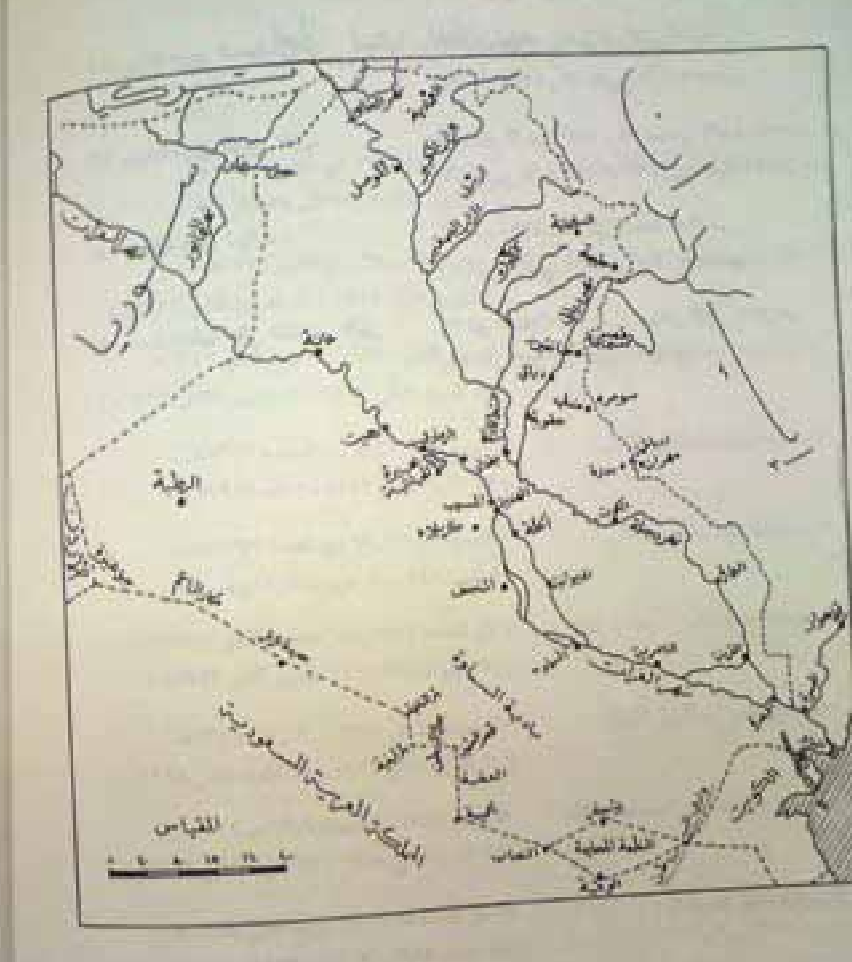
١١ - وزارة ناجي السويدي : ١٦ جمادى الآخرة ١٣٤٨ - ٢٣ شوال ١٣٤٨هـ . (١٨ تشرين الثاني ١٩٢٩ - ٢٣ آذار ١٩٣٠م) .

١٢ - وزارة نوري السعيد الأولى : ٢٣ شوال ١٣٤٨ - ٧ جمادى الآخرة ١٣٥٠هـ . (٢٣ آذار ١٩٣٠ - ١٩ تشرين الأول ١٩٣١م) .

١٣ - وزارة نوري السعيد الثانية : ٧ جمادى الآخرة ١٣٥٠ - ٢٧ جمادى الآخرة ١٣٥١هـ . (١٩ تشرين الأول ١٩٣١ - ٢٧ تشرين الأول ١٩٣٢م) .

١٤ - وزارة ناجي شوكت : ٤ رجب ١٣٥١ - ٢٤ ذي القعدة ١٣٥١هـ . (٣ تشرين الثاني ١٩٣٢ - ٢٠ آذار ١٩٣٣م) .

١٥ - وزارة رشيد عالي الكيلاني الأولى : ٢٤ ذي القعدة ١٣٥١ - ٢٠ جمادى الأولى ١٣٥٢هـ . (٢٠ آذار ١٩٣٣ - ٩ أيلول ١٩٣٣م) .



الفصل الثاني

الملك غازي

١٩ جمادى الأولى ١٣٥٢ - ١٤ صفر ١٣٥٨هـ
(٨ أيلول ١٩٣٣ - ٤ نيسان ١٩٣٩)

كانت مُهمّة الملك فيصل الأول عند الإنكليز تهدئة الثورة ، وإشعار الناس بالطمأنينة والاستقرار ، وقد تمّ هذا ، كما كانت انكلترا ترغب في أن يشعر السكان أنها ليست عدوة لهم ، وإنما صديقة جاءت لتنقذهم مما يُعانون من الفوضى ، وتأخذ بأيديهم نحو الاستقلال ، وحكم بلادهم بأنفسهم وإن كان قد تمّ شيء من هذا ، وحصلت البلاد على الاستقلال ، غير أن شعور المواطنين بصداقة انكلترا لم يحدث إلا لدى فئة قليلة من المنتفعين وأصحاب المصالح . وحرصت انكلترا في هذه المدة التي أعقبت الاحتلال حتى نالت البلاد الاستقلال أن تصطفي لنفسها رجالاً يقومون بتنفيذ خططاتها نيابة عنها ، تتعهدهم ، وتحميهم ، وتدعمهم ، وهم يؤدّون مهامهم بالشكل الذي تُريد ، وبذا تتحقّق أغراضها ، وهي في منأى عن المواجهة ، أو بعيدة إذا انسحبت من أرض العراق في المستقبل . وتركت لنفسها مجالاً للحركة أو التدخّل في شؤون العراق فيما إذا دعت الحاجة إلى ذلك ، أو اقتضت الظروف ، وكان ذلك المجال هو الأقلّيات ، ومن اصطفت من الأعوان .

أما الملك فيصل نفسه فقد كان يرى أن من مُهمّته توطيد الأمن ، وتخطيط الحدود التي لم تكن قائمة ، ويقتضي ذلك علاقة حسنة مع الدول المجاورة ، وتمّ ذلك بعد أن عمل له مدة حكمه ، وشعر بعدها أنه قد أصبح عليه النهوض بالشعب ، والبدء بالتقدّم ، وتطوّر المعارف والعلوم ، وإصلاح

الأرض ، وزيادة الإنتاج ولكن أخذت تحدث تغييرات نفسية بينه وبين انكلترا التي لا تزال لها الكلمة الأولى ، والنفوذ القوي ، بل والسيطرة حيث لا تزال قواتها ترابط في العراق .

كانت انكلترا تعدُّ فيصل بن الحسين أكثر الرجال مُناسبةً لها لحكم العراق ، فنسبه الشريف ، ومكانته بين المسلمين يُشجّع العراقيين على قبوله والاطمئنان له . وإن الصلة التي كانت بينها وبين والده الشريف حسين ، ثم بينها وبين فيصل نفسه ستجعل إمكانية التفاهم معه على حكم العراق . وإن إعطاءه السلطة بعد أن كان طريداً ، وإيواءه بعد أن كان شريداً ، سيجعله أكثر استجابةً لمطالب انكلترا ، وتفهماً لرغباتها ، وتقبّلاً لمشورتها ، وخاصةً أنه جرّب الحكم ، وعرف مصير من لم يُنفّذ رغبات الدولة النصرانية ذات النفوذ ، فقد جرّد له الفرنسيون حملةً أرغمته على ترك سلطانه ، ومغادرة البلد بشكل سريع ، ومن هذا المنطلق كان المعتمد السامي البريطاني في العراق يُعامل فيصلاً ، ويُريد أن يفرض هيمنته عليه ، أو يتصرّف بالشؤون الداخلية من ذاته .

أما الملك فيصل فيشعر بنفسه أنه الملك الحقيقي ، ولذا فهو المرجع الأساسي ، ولا يحقّ لغيره أن يُنازعه هذا الأمر ، ولا يرغب أن يرجع إلى الأيام الماضية ، ويذكر ما أورثته تلك السنة العجفاء . ومن هذا الاختلاف بالمنطلق بين النظرة الإنكليزية ونظرة الملك فيصل وقع سوء التفاهم بين الملك وبين المعتمد السامي البريطاني . وكادت تقع أزمات في بعض الأحيان ، غير أن الملك كان يتلافى الأمر في أغلب الحالات ، ويتنازل ، ويسكت على مضض ، ويُسرّ ذلك في نفسه ، ولا يُبدي شيئاً ، وإن كان في بعض المرات يُبرق إلى الحكومة البريطانية ، أو يراسلها متسائلاً ، فتدرك الموضوع وتعمل على رأب الصدع .

ولكن تغيّر الأمر بعد قبول العراق عضواً في عصبة الأمم ، فقد بدا

الملك فيصل أكثر تماسكاً ، وأظهر شخصيةً أقوى . وإن كنا لا ندري ما السبب الرئيسي في التغيير إلا أنه يمكننا أن نتساءل .

ـ هل حقد فيصل على الإنكليز بعد أن خانوا اتفاقهم مع أبيه وفعلوا به ما فعلوا ؟ لقد كان والده شريف مكة الحسين بن علي قد اتفق مع الإنكليز إبّان الحرب العالمية الأولى نتيجة المراسلات مع المعتمد الإنكليزي السامي في القاهرة (هنري مكماهون) على أن يُعلن الثورة على العثمانيين باسم العرب ، وأن يُوجّه نداءً إلى المسلمين يدعوهم فيه إلى مُساندة الحلفاء ، ومُحاربة العثمانيين بعد أن خانوا الأمانة عند استلام الخلافة ، إذ اضطهدوا العرب ، وجعلوها قوميةً تركيةً ، ونتيجة مكانة الشريف وموقعه فقد أبطل نداؤه الدعوة التي وجّهها الخليفة إلى المسلمين ، وتعهّد الإنكليز للشريف أن يضمّ إليه البلدان العربية التي ينسحب منها العثمانيون ، وهي : الشام ، والعراق إضافة إلى الجزيرة ، ويكون ملكاً عليها . وأعلن الشريف ثورته ضدّ دولة الخلافة الإسلامية ، وانحيازه إلى الحلفاء من دول أوربا النصرانية . وتحرّكت قواته نحو الشمال بقيادة ولده الثالث فيصل ، وكان لهذه القوات أثرها في تخفيف ضغط العثمانيين عن الإنكليز الأمر الذي جعل الجيش الإنكليزي بقيادة الجنرال (اللنبي) يتقدّم في فلسطين ، ويتراجع أمامه الجيش العثماني ، وفرض فيصل سيطرته على المناطق الداخلية ، وعاون الإنكليز في احتلال الأجزاء الشمالية من الشام . ومع هذه المساعدة الفعّالة من وجهة النظر الأوربية فإن الإنكليز كانوا يتآمرون على الشريف حسين ، ومن مشى بجانبهم من العرب ، وربما كان هذا كله جزاء ذلك الانحياز . لقد كان الإنكليز والفرنسيون يتفقون فيما بينهم على تقسيم بلاد الشام (اتفاقية سايكس ـ بيكو) ، ثم أعطى الإنكليز اليهود وعداً بأن يُؤسّسوا لهم دولةً في فلسطين (وعد بلفور) بعد انتصار الحلفاء في الحرب ، هذا كله ولا تزال العمليات الحربية تجري ، وبعد أن انتهت الحرب اتّفق ممثلو الحلفاء في (سان ريمو) تحت تأثير انكلترا وفرنسا على إعطاء انكلترا العراق ، وأجزاء من بلاد الشام وهي ما عُرف فيما بعد باسم

سوريا الجنوبية (فلسطين والأردن) ، وإعطاء فرنسا أجزاء أخرى من بلاد الشام وهي ما عُرف باسم سوريا الشمالية (سوريا ولبنان) . وتلا ذلك هزيمة الشريف حسين أمام سلطان نجد عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود ، واضطراره التنازل عن حكم الحجاز إلى ولده الأول علي ، ثم لم يلبث على نفسه أن اضطر إلى تسليم الحجاز إلى سلطان نجد ، والانسحاب مع أسرته إلى الشام . وأقام الشريف حسين عند ولده عبد الله في عمان عدة أشهر ، ثم طلبت منه انكلترا ضرورة مُغادرة الأردن بحجة الخوف من مُهاجمة سلطان نجد للأردن ، ونقلت الشريف إلى قبرص حيث عاش هناك ست سنواتٍ تحت المراقبة والإقامة الجبرية ، حتى إذا شعرت أن الأيام قد طحنت جسمه ، وأن أجله قد اقترب بعلم الله أخبرت ولديه عبد الله وفيصلاً بحاله ، فهمّا بالسفر إليه، وعملت على نقله إلى عمان، ولكن لم يصل إليها وإنما أدركته المنية بالغور عند الجسر المعروف باسمه اليوم في ١٨ المحرم ١٣٥٠هـ (٤ حزيران ١٩٣١م) ، فنقل إلى القدس ، ودُفن فيها ، وكان جسمه على حالةٍ من الضمور ما يُنبىء عن مُعاناته النفسية والجسمية ، وكانت وسيلة نقله على حالةٍ من السوء تتعب معها الأصحاء الأقوياء . فكان لهذا أثره الكبير على نفسية فيصل - والله أعلم - .

وإن إعطاء عبد الله حكم منطقة الأردن من الشام ، وفيصل حكم العراق ليس وفاءً من جانب انكلترا حيث لم تعرف الوفاء ، وإنما لخدمة مصالحها ، إذ أن مكانتهما لدى العرب يومذاك يجعلهما يُوطّدان الأمن لها ، وهذا ما تعمل له وترجوه ، إضافةً إلى رضا الشعب عن حكم الشريفين للأردن والعراق .

وربما أحسّ فيصل بمرارةٍ وأسىً ، وشعر أن وضعه مع انكلترا لن يكون أفضل من وضع أبيه فأخذ يزوّر عنها ، ويسير في طريقٍ غير التي كان يسير فيها من قبل مع شيءٍ من الكياسة والليونة .

- هل أن فيصلاً كان يُداري انكلترا ، ويُظهر لينه وتبعيته لها ، ما دام

تحت انتدابها ، وفي ظلّ هيمنتها ، فلما قُبلت العراق عضواً في عُصبة الأمم ، وعُدّ مُستقلاً ، غيّر طريقته ، وأصبح يتكلّم من باب أنه ملك ، وعلى درجةٍ واحدةٍ مع ملك انكلترا رغم أن قُوّاتها لا تزال تُرابط في العراق ؟ .

إن انكلترا كدولةٍ عظمى ، وخرجت منتصرةً في الحرب ، ولها دورها الاستعماري الكبير ، ومناطق نفوذها الواسعة التي لا تغيب عنها الشمس لا تقبل أن تُعاملها العراق معاملة الند وهي دولة ناشئة ، لم تشبّ بعد ، فعمرها لم يتجاوز السنة في عصبة الأمم ، وهي القابلة التي أخرجتها ، ولا تزال قواتها مُرابطةً في أرض العراق لحمايتها حسب زعمها . إن انكلترا لتنظر إلى غيرها من الدول الكبرى يومذاك نظرة التعالي ، فسياستها الدولية هي التي كانت ناجحةً ، وتجارتها في لعبة الأمم هي التي كانت رائجةً ، فهل يمكن أن تنظر إلى العراق في ذلك الوقت نظرة النّدّ التي يراها أو يُريدها الملك فيصل ملك العراق ؟ .

- هل أحسّت انكلترا بموقف الملك فيصل المتغيّر الجديد ، فأرادت التخلّص منه قبل أن يبتعد نهائياً وتسير البلاد وراءه ، وتضطر إلى العمل في العراق من جديد ؟

- هل استطاعت انكلترا بمدة حكمها هذه للعراق أن تصطفي عناصر يُمكنها عن طريقهم حكم العراق بالصورة التي تراها وترغبها ، وتريد ملكاً صورةً يملك ولا يحكم ، سواء أكان صغيراً لا يعقل أم كبيراً ضعيفاً أم مُدركاً لا يتدخّل ؟

- هل انكلترا هي التي قضت على حياة الملك فيصل - بإذن الله - بحقنةٍ من الزرنيخ أو بغيرها ، أم مات ميتةً طبيعيةً ؟

يبدو أن صحته كانت عندما دخل المستشفى في (برن) في سويسرا حسنةً . ولقد كان في أوربا قبل مدةٍ ، فلما سمع بحركة الأشوريين في العراق هبّ سريعاً إلى بلاده ، وكان يُتابع الأحداث بنفسه بشكلٍ جيدٍ ، ويُعطي

التوجيهات ، وتُنقل إليه الأخبار مُباشرةً ، وجسمه قوي ، وصحته جيدة ، ولما انتهت تلك الحركة رجع إلى أوربا مرتاح البال ، باسم الاستجمام ، وحالته الجسمية طيبة ، ودخل المستشفى بإشارة من أطباء أوربيين ، الأمر الذي يُعطي إشارةً إلى أنّ موته لم تكن طبيعيةً ـ والله أعلم ـ .

تُوفّي الملك فيصل على أيّة حال في ١٩ جمادى الأولى ١٣٥٢ (٨ أيلول ١٩٣٣م) ، ونُقل جثمانه إلى بغداد ، فوصل إليها في ٢٦ جمادى الأولى ، ودُفن هناك . وكان قد بلغ من العمر اثنين وخمسين سنةً هجريةً (١٣٠٠ ـ ١٣٥٢هـ) .

وبُويع ابنه غازي[1] ملكاً على العراق يوم وصول خبر وفاة أبيه (١٩ جمادى الأولى) ، وكان عمره يومذاك اثنين وعشرين سنةً .

الملك غازي : كانت انكلترا تتوقّع أن يكون الملك غازي بن فيصل أداة طيعة أكثر بكثير من أبيه ، وتقوم تلك التوقّعات :

١ ـ على الملاحظات والدراسات التي قامت حوله عندما كان يدرس في انكلترا حيث قضى هناك عامين كان فيها أقرب إلى اللهو والحبّ والإعجاب بالمجتمع الإنكليزي حتى رغب أبوه في سحبه ونقله إلى بغداد حيث أدخله في المدرسة العسكرية لتتغيّر عليه الحياة كلياً ، وإن كان ذلك لا يمكن الحكم عليه للسن التي كان عليها إذ لم تكن سنّه لتزيد على السابعة عشرة .

٢ ـ على العمر الذي كان عليه عندما تسلّم الملك ، وهو الثاني والعشرون سنة ، وهو عمر صغير بالنسبة إلى الحكم ، وليس لديه خبرة ولا دراية .

(١) غازي بن فيصل : ولد في مكة عام ١٣٣٠هـ ، وانتقل إلى العراق يوم تسلّم أبوه ملكها ، وسُمّي وليّاً للعهد عام ١٣٤٢هـ ، وأرسله أبوه عام ١٣٤٥هـ إلى انكلترا ليدرس في كلية (هارو) حيث بقي هناك سنتين ، وعاد بعدها إلى بغداد حيث درس في المدرسة العسكرية وتخرج منها . وعندما سافر أبوه إلى أوربا عام ١٣٥٢هـ أنابه عنه في حكم العراق ، فوقعت حركة الآشوريين ، فكان صلفاً قوياً حازماً ، وتولّى الملك بعد أبيه ، وتوفي عام ١٣٥٨هـ .

٣ ـ على الساسة الذين كانوا يسيرون حسبما تقتضيه السياسة الإنكليزية ، فالخبرة التي كانت لديهم ، وإمكاناتهم ، وعمرهم كل ذلك يُمكّنهم من أن يُسيّروا الملك غازي ، ويُوجّهوه إلى الوجهة التي يريدون .

٤ ـ على حالة البلاد الحديثة الاستقلال والتي لم تستقرّ بعد حيث لا يزال الوضع بعيد ، فالأقليّات ، والبلدان المجاورة التي بينها وبين العراق إحن وماضٍ مليء بالأحداث بين الأسرتين المالكتين .

٥ ـ على الخوف من انكلترا والحذر نتيجة ما فعلت بأبيه وجده ، ولها من القوّة الجوّية الكبيرة على أرض العراق ، ومن الضرورة مُسايرة الإنكليز حتى يستقيم الوضع .

٦ ـ على الحياة اللاهية التي كان يعيشها غازي إذ كان مُغرماً بالصيد مهتماً بالرحلة . غير أن توقّعات انكلترا لم يُحالفها شيء من التحقيق ، وربما يعود ذلك :

إلى التنبيه أو الضغط الخفيف الذي مارسه الملك فيصل على ولده عندما استدعاه من انكلترا حيث كانت له بعض الملاحظات عليه .

وإلى وفاة جده ، وما عاناه في أواخر حياته ، وما لقيه من حلفائه ، وما أثّر ذلك على نفسية والده التي لاحظها أفراد الأسرة جميعاً ، بل وبعض الأصدقاء . وهذا بالفعل ما غيّر شيئاً من طبيعة غازي ، واطمأنت نفس أبيه نسبياً ، حتى أنابه عندما سافر إلى أوربا ، ولما قامت حركة الآشوريين اتّخذ غازي الحكمة مع الصرامة في مُقابلة هذه الحركة ومُقاومتها ، فلما رجع أبوه أحسّ بالراحة للتصرّف الذي مارسه ولده . وعاد الأب إلى أوربا ، وترك غازياً مكانه ، وهو قرير العين ، وفي الوقت نفسه فقد أحسّ غازي بالثقة بالنفس ، وضرورة الإقلاع عن كل ما مضى ، والاهتمام بالحكم ما دام الأمر سيؤول إليه . ولم تمضِ إلا أسابيع حتى نُعي الولد بأبيه ، وشعر بالأيدي التي خلف القضية . ولكنه قابل المصيبة بالتجلّد ، وأخفى كل ما يُخالج نفسه ، حتى ظنّ

الإنكليز أنه لم يُدرك الأمر ، وأن المنصب أغراه ، وسدّة الملك قد غطّت عليه كل النوافذ التي تصل بينه وبين الواقع . وقد سرّت للملك أبلغ السرور ، وظنّت أنها حصلت على بعض مبتغاها .

وزارة رشيد عالي الكيلاني : وفي اليوم الثاني من تسلّم الملك غازي الحكم ، قدّم رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني استقالة حكومته فعهد الملك إليه ثانيةً برئاسة حكومةٍ جديدةٍ ، وفي اليوم نفسه صدرت الإرادة الملكية بتشكيل الوزارة[1] .

إن تكليف رشيد عالي الكيلاني بتشكيل الوزارة له دلالته ، والتي تعني أن الملك غازي سيسير على السياسة التي سار عليها أبوه في المرحلة الأخيرة التي تلت الاستقلال ، والتي تُشير إلى عدم مُوافقة السياسة البريطانية تماماً أو عدم السير على خُطاها . لقد كان رشيد عالي الكيلاني من مُعارضي المعاهدة العراقية - الإنكليزية ، وهذا يعني مُعارضة انكلترا ووضعها في العراق .

لما كانت الحكومة ترى أن المجلس النيابي لا يُمثّل الشعب في العراق تمثيلاً صادقاً ، لذا فقد اقترحت حلّه . غير أن رئيس الديوان الملكي علي جودت الأيوبي أشار على الملك غازي عدم الإقدام على حلّ المجلس النيابي ، لأن البلاد في حالةٍ لا تُساعدها على إجراء انتخاباتٍ جديدةٍ ، ويبدو أن الملك قد مال إلى هذا الرأي ، فما كان من رشيد عالي الكيلاني إلا أن وضع الملك تحت خيارين إما الاحتفاظ بالحكومة القائمة وتحقيق رغبتها بحلّ المجلس النيابي أو قبول استقالة الحكومة .

---

(1) تشكلت الوزارة على النحو الآتي :

١ - رشيد عالي الكيلاني : رئيساً للوزراء .
٢ - حكمت سليمان : وزيراً للداخلية .
٣ - ياسين الهاشمي : وزيراً للمالية .
٤ - محمد زكي البصري : وزيراً للعدلية .
٥ - نوري السعيد : وزيراً للخارجية .
٦ - رستم حيدر : وزيراً للاقتصاد والمواصلات .
٧ - جلال بابان : وزيراً للدفاع .
٨ - عبد المهدي : وزيراً للمعارف .

وهذه هي الوزارة السابقة لم يُعدَّل فيها شيء .

قبل الملك استقالة الحكومة في ٩ رجب ١٣٥٢هـ (٢٨ تشرين الأول ١٩٣٣م) ، ولكن طلب منها الاستمرار على القيام بشؤون الدولة حتى تتألّف حكومة جديدة ، وفي الوقت نفسه كلّف جميل المدفعي بتشكيل الوزارة .

وزارة جميل المدفعي الأولى : شكّل رئيس مجلس النواب جميل المدفعي الوزارة بعد أحد عشر يوماً من تكليفه[1] ، فاختار المجلس النيابي رشيد الخوجة رئيساً له ، مكان جميل المدفعي الذي غدا رئيساً للوزراء .

أجرت الحكومة تعديلاتٍ واسعةً في مُديري دوائر الدولة ، ومُتصرّفيها ، لتكون لها قاعدةٌ تستند عليها ، ما دامت حيادية لا تعتمد على حزبٍ معين . وكانت أسعار الكهرباء مرتفعةً في بغداد ، فقاطع أهل المدينة شركة التنوير صاحبة العلاقة ، وطالت هذه المقاطعة ، وظنّت الحكومة أن المعارضة من وراء هذا لذا فقد لجأت إلى الضغط على الأهالي ورجال المعارضة ، فعطّلت الصحف ، وألقت القبض على بعض الشباب ، واشتدت في المعاملة .

وجرى خلاف بين أعضاء الحكومة بدأ بانتقاد الحكومة في الشدّة التي اتخذتها الشرطة مع المواطنين ، ثم زاد الخلاف بشأن مشروع شط (الغراف) حيث أصرّ رئيس الوزراء على تنفيذه وأيّده كل من صالح جبر ، ورستم حيدر على حين عارضه نوري السعيد ، ونصرت الفارسي ، وناجي شوكت ونتيجة هذا الخلاف فقد اضطر رئيس الوزراء إلى تقديم استقالة حكومته في ٢٩ شوال ١٣٥٢هـ (١٣ شباط ١٩٣٤م) .

وزارة جميل المدفعي الثانية : ربما كان الملك غازي يرغب في تسليم

---

(1) تشكلت الوزارة على النحو الآتي :

١ - جميل المدفعي : رئيساً للوزراء .
٢ - ناجي شوكت : وزيراً للداخلية .
٣ - نصرت الفارسي : وزيراً للمالية .
٤ - جمال بابان : وزيراً للعدلية .
٥ - رستم حيدر : وزيراً للاقتصاد والمواصلات .
٦ - صالح جبر : وزيراً للمعارف .
٧ - نوري السعيد : وزيراً للخارجية ووزيراً للدفاع بالوكالة .

الحكم إلى حزب الإخاء الوطني على أنه مُعارض للسياسة الإنكليزية أو المعاهدة العراقية ـ البريطانية غير أن رجاله كانوا يُصرّون على حلّ المجلس النيابي الذي أيّد تلك المعاهدة ، والذي يعدّونه غير مُمثّلٍ للشعب ، ويحتجّون بأن النهضة بالبلاد يصعب تحقيقها إن لم يكن هناك انسجام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، ومع تأييد الملك لهذا الرأي إلا أن رئيس ديوانه علي جودت الأيوبي يرى غير هذا الرأي ، ويُشير عليه أنه ليس من الحكمة الانسلاخ فوراً من كل شيء كان في عهد والده فتتحكّم به العاطفة على ما يبدو . وهذا ما ألزمه مرّة ثانية على أن يعهد إلى جميل المدفعي بتشكيل حكومة ثانية ، فألّفها[1] في ٧ ذي القعدة ١٣٥٢هـ (٢١ شباط ١٩٣٤م) .

حدث خلاف بين العراق وإيران على الحدود أدّى إلى نزاع ، وحدثت معارك غير نظامية بين الطرفين ، وقطعت إيران مياه الشرب عن مدينة (مانديلي) العراقية التي تقع على الحدود إلى الشرق من (بعقوبة) شمال شرقي بغداد ، وقد رفع الخلاف بين الدولتين إلى عُصبة الأمم .

وأقامت الحكومة مشروعات إنمائية منها : سدّ الحبانية لتخزين مياه الفيضان في البحيرة ، وهو الذي يعرف باسم (سدّ الرمادي) ، كما أُقيم سدّ عند كوت العمارة لإحياء مشروع شطّ الغراف . كما أُقيم جسران في بغداد .

تعرّضت الحكومة لنقدٍ شديدٍ من المعارضة لكثرة الموظفين الجدد ، والترفيع الاستثنائي ، وكل ذلك كان يحصل لأسباب سياسية ومذهبية . ونتيجة لهذا النقد ، وبسبب الشكوى من سوء الإدارة في الحكم اضطر رئيس

(١) تشكّلت الوزارة على النحو الآتي :

١ ـ جميل المدفعي : رئيساً للوزراء، ووزيراً للداخلية بالوكالة .
٢ ـ ناجي السويدي : وزيراً للمالية .
٣ ـ جمال بابان : وزيراً للعدلية .
٤ ـ رشيد الخوجة : وزيراً للدفاع .
٥ ـ عباس مهدي : وزيراً للاقتصاد والمواصلات .
٦ ـ عبد الله الدملوجي : وزيراً للخارجية .
٧ ـ جلال بابان : وزيراً للمعارف .

الوزراء إلى تقديم استقالته في ١٤ جمادى الأولى ١٣٥٣هـ (٢٥ آب ١٩٣٤م) ، فعهد الملك غازي إلى رئيس ديوانه علي جودت الأيوبي بتشكيل وزارة جديدة .

وزارة علي جودت الأيوبي : ألّف وزارته[1] ، وصدرت أوامر التعيين في ١٦ جمادى الأولى ١٣٥٣هـ . ولم يمضِ أسبوع على الحكومة حتى استصدر رئيسها أمراً ملكياً بحلّ المجلس النيابي ، وكان من قبل يُعارض الحلّ . وجرت الانتخابات العامة ، ووُجّهت الانتقادات الكثيرة لتدخّل الحكومة فيها ، وعدم النزاهة في إجراءاتها . وما أن ظهرت نتائج الانتخابات حتى هاجت معظم قبائل الفرات الأوسط . وأيّد المحامون رجال القبائل في مُعارضة الحكومة ، ومُطالبة الملك بإقالتها ، واضطر رئيس الوزراء إلى تقديم استقالة وزارته في ٢٠ ذي القعدة ١٣٥٣هـ (٢٣ شباط ١٩٣٥م) .

وكانت الحكومة قد ألّفت حزب (الوحدة الوطنية) لتدعم حكمها ، واستمالت بعض كبار الموظفين ، ولكن لم يلبث أن زال بعد أن دالت .

وفي عهد هذه الحكومة تمّ التوقيع على اتفاقية سدّ (كوت العمارة) ، وافتتح خط أنابيب النفط من كركوك إلى طرابلس على ساحل البحر المتوسط .

وكان بدء الفوضى ، إذ أخذت تنتشر الشيوعية ، وتوزّع المنشورات سرّاً ضدّ الدولة ، وتسري الشائعات ضدّ الملك ، ورئيس الوزراء .

وزارة جميل المدفعي الثالثة : كلّف الملك غازي رئيس حزب الإخاء

(١) تشكّلت الوزارة على النحو الآتي :

١ ـ علي جودت الأيوبي : رئيساً للوزراء، ووزيراً للداخلية بالوكالة .
٢ ـ يوسف غنيمة : وزيراً للمالية .
٣ ـ جمال بابان : وزيراً للعدلية .
٤ ـ نوري السعيد : وزيراً للخارجية .
٥ ـ جميل المدفعي : وزيراً للدفاع .
٦ ـ أرشد العمري : وزيراً للأشغال .
٧ ـ عبد المحسن الجلبي : وزيراً للمعارف .

الوطني ياسين الهاشمي غير أنه اعتذر لأن الجهات العليا ترغب في إدخال جميل المدفعي وعلي جودت الأيوبي بالوزارة ، ويرى الحزب غير ذلك ، وترى الجهات العليا إبعاد رشيد عالي الكيلاني عن الوزارة على حين يرى الحزب ضرورة مشاركته .

وبعد اعتذار ياسين الهاشمي عن رئاسة الوزارة ، وجد الملك أنه لا مناص من تكليف جميل المدفعي بتأليف الوزارة ، فقبل ، وتمّ تشكيلها[1] في ٢٨ ذي القعدة ١٣٥٣هـ (٤ آذار ١٩٣٥م) .

تحرّكت القبائل في الفرات الأوسط ، وتحرّك إثر ذلك الجيش إلى (الديوانية) ، وإلى (أبي صخير) ، وإلى (السماوة) ، واختلف أعضاء الحكومة في اتخاذ إجراءاتٍ زجرية ، وسافر وزير الداخلية إلى تلك الجهات في محاولة للإصلاح فلم يُفلح ، ثم سافر وزير المعارف للغاية نفسها ففشل . وكان رجال القبائل يُطالبون بتنحية الحكومة ، واستعدادهم للتعاون مع كل وزارة تجعل هدفها خدمة البلاد . واستعدت الحكومة لتأديب الثائرين ، ولكن الملك غازي رفض اتخاذ أيّة إجراءاتٍ قمعية ، وهذا يعني أن الحكومة غدت غير مرضي عنها ، واضطر رئيسها إلى تقديم الاستقالة في ١٠ ذي الحجة (ليلة عيد الأضحى) ، ولم يكن قد مضى على تشكيل حكومته أكثر من أحد عشر يوماً .

وزارة ياسين الهاشمي الثانية : اضطرّ الملك إلى أن يعهد برئاسة الوزارة إلى زعيم المعارضة ياسين الهاشمي ، فقبل التكليف ولم يمكنه الاعتذار ، إذ لم توضع شروط أو قيود في وجهه ، كما حدث في المرة السابقة التي اعتذر فيها عن

(1) تألفت وزارة جميل المدفعي الثالثة على النحو الآتي :

١ ـ جميل المدفعي : رئيساً للوزراء .
٢ ـ عبد العزيز القصاب : وزيراً للداخلية .
٣ ـ يوسف غنيمة : وزيراً للمالية .
٤ ـ توفيق السويدي : وزيراً للعدلية .
٥ ـ نوري السعيد : وزيراً للخارجية .
٦ ـ رشيد الخوجة : وزيراً للدفاع .
٧ ـ محمد أمين زكي : وزيراً للمواصلات .
٨ ـ عبد الحسين الجلبي : وزيراً للمعارف .

الحكم . وشكّل الوزارة[1] في ١٢ ذي الحجة ١٣٥٣هـ (١٧ آذار ١٩٣٥م) .

رفض بعض أعضاء حزب الإخاء الوطني الاشتراك بالوزارة ، إذ اختلفوا على اقتسام الحقائب فاعتزل بعضهم ، ومنهم حكمت سليمان ، الذي رفض التعاون مع رئيس الحكومة ، فكان هذا أول عقبةٍ في طريق الوزارة .

ألقت الوزارة منشوراتٍ إلى القبائل بالطائرات تُطمئنهم ، وتعدهم بتطبيق القانون ، ونشر العدل ، والإصلاح غير أن القبائل لم تعد تقنع بالكلام النظري لذا فقد رفض بعضها الانصياع إلى الأوامر ، وإلقاء السلاح ، والعودة إلى الأعمال خلال الأيام الثلاثة التي أعطتهم الحكومة إياها مهلة حتى يعود النظام . فكان ذلك العقبة الثانية في وجه الحكومة الجديدة .

إن القبائل التي تؤيّد وزارة علي جودت الأيوبي ، ووزارة جميل المدفعي قد صعُب عليها وجود معارضيهم في الحكم ، واستلام السلطة دون المؤيّدة لهم . فكان ذلك العقبة الثالثة .

دخلت القبائل التي تؤيّد الحكومة الجديدة إلى بغداد على شكل استعراض ، بل قد جاءت بأسلحتها ، ودخلت بها العاصمة بأمرٍ من وزير الداخلية رشيد عالي الكيلاني ، وخاصةً قبائل الألوية الشمالية فسبّب هذا نقداً شديداً للحكومة ، فكانت العقبة الرابعة .

يبدو أن بعض أعضاء الوزارة لم يكونوا صادقين مع حكومتهم ، ومنهم نوري السعيد ، حيث كانوا يعملون في الخفاء ضدها ، ويؤلّبون عليها ، ولم

(1) تشكلت وزارة ياسين الهاشمي على النحو الآتي :

١ ـ ياسين الهاشمي : رئيساً للوزراء .
٢ ـ رشيد عالي الكيلاني : وزيراً للداخلية .
٣ ـ عبد الرؤوف البحراني : وزيراً للمالية .
٤ ـ محمد زكي البصري : وزيراً للعدلية .
٥ ـ نوري السعيد : وزيراً للخارجية .
٦ ـ جعفر العسكري : وزيراً للدفاع .
٧ ـ محمد رضا الشبيبي : وزيراً للمعارف .
٨ ـ محمد أمين زكي : وزيراً للاقتصاد والمواصلات .

يتبه رئيس الحكومة إلى هذا التصرّف المشين لشغله بما هو أهم من ذلك ، وأخطر ، وكان هذا عقبة خاصة أيضاً .

بدأت الأزمات تعترض الوزارة ، وكانت على شكل حركاتٍ أو ثوراتٍ على نطاقٍ ضيقٍ ومنها :

١ـ حركة الكاظمية : أخذت مديرية البريد والبرق تُشيد بناءً لها في مقبرةٍ قديمةٍ ، فاحتجّ الناس على هذا التصرّف غير الشرعي ، إذ لا تزال آثار قبور أجدادهم باقية ، واصطدم الناس مع الشرطة ، فقُتل ثلاثة عشر رجلاً ، وجرح ما يزيد على المائة ، وقدّمت الحكومة رؤساء الحركة إلى المحاكم ، وقضت بالحكم على عددٍ منهم بالسجن . ولكن لم تمضِ سوى ستة أشهرٍ حتى خرج الجميع من السجن بأمرٍ ملكي بعد تدخّل العلماء .

٢ـ حركة الرميثة : ألقت الحكومة القبض على الشيخ أحمد أسد الله بحجة تحريض السكان على السلطة ، فكانت أن ثارت قبيلة (بني زريج) بزعامة شيخها (خوام العبد العباس) ، وهاجمت دوائر الحكومة في بلدة (الرميثة) ، وعطّلت السكك الحديدية ، فأنذرت الحكومة هذه القبيلة فلم ترعو ، فأرسلت إليها قوة عسكريةً ، تدعمها الطائرات ، وقبضت على (خوام العبد العباس) ، وألزمت القبيلة على الهدوء والإذعان .

٣ـ حركة سوق الشيوخ : ثار السكان في هذه المنطقة تأييداً لحركة (الرميثة) ، واحتلّوا مخافر الشرطة في القرى ، وأحرقوا سجلات الحكومة ، وحاصروا مدينة (سوق الشيوخ) ، واصطدموا مع الشرطة التي اضطرّت إلى الاستسلام لقلّة عددها ، وأعطت سلاحها لخصومها ، فاضطرّت الحكومة إلى إرسال قوةٍ إلى المنطقة ، ويدعمها الطيران أيضاً ، فقضت على الحركة ، وأعدمت تسعة أشخاصٍ من رؤساء مثيري الفتنة بعد أن كانت قد قضت بالحكم على ثلاثة وستين منهم بالإعدام ، وسجنت الكثيرين ، وصادرت أملاك بعضهم ، وبعد عدة أشهرٍ صدر عفو ملكي شمل الجميع .

٤ـ حركة أحمد بارزان : تحرّك أحد زعماء الأكراد في منطقة السليمانية ، وقطع الطريق ، وأثار الفوضى في منطقته عندما شعر بضعف هيبة الحكومة التي أرسلت له قوةً أجبرته على الاستسلام .

٥ـ حركة اليزيدية : قام عبدة الشيطان بثورةٍ ضدّ تطبيق قانون الخدمة العسكرية الإلزامية بحجة أنه يتعارض مع طقوسهم الدينية ، فأرسلت لهم الحكومة قوةً ، وأعلنت الأحكام العرفية في المنطقة ، واصطدمت مع اليزيديين الذين قُتل منهم أكثر من مائة قتيلٍ نتيجة الصدامات مع قوات الحكومة ، كما أُعدم منهم بضعة رجالٍ ، وأُلقي الكثيرون في السجون ، وفرضت الإقامة الجبرية على بعضهم .

٦ـ حركة الرميثة ثانيةً : تجدّدت الحركة في الرميثة مرةً ثانيةً ، بعد مرور ما يقرب من سنةٍ عن الحركة الأولى ، غير أنه في هذه المرة احتجاجاً على قانون الخدمة العسكرية الإلزامية ، فأرسلت الحكومة قوةً إلى المنطقة ، وأعلنت الأحكام العرفية في الرميثة ، وقصفت الطائرات مواقع تجمّع الثائرين . واضطرّ أصحاب الحركة إلى الاستسلام .

٧ـ حركة شعلان العطية : ثار رئيس قبيلة الأكرع (شعلان العطية) الذي يُؤيّد حزب الإخاء الوطني ، غير أنه يُناصر حكمت سليمان الذي رفض التعاون مع ياسين الهاشمي في الحكومة ، وأخذ يُحرّض عليه ، وممن حرّضهم شعلان العطية هذا ، ولكن الحكومة قضت عليها بسرعةٍ بعد القضاء على حركة الرميثة الثانية .

وفي عهد هذه الحكومة أُلغيت الأحكام الصادرة بحقّ بعض الصحف ، وسمح لها بالصدور . واتفقت مع الحكومة البريطانية لنقل ملكية السكك الحديدية إلى الحكومة العراقية بشروط ثقيلة . وصدرت إرادة ملكية بحلّ المجلس النيابي ، وجرت انتخابات ، وتشكّل مجلس جديد . وأنشأت داراً للإذاعة ، وبدأت بالبثّ من اليوم الثاني عشر من ربيع الثاني ١٣٥٥هـ (الأول

من تموز ١٩٣٦م) . وأجرت تنقلات بين موظفي الدولة .

وكثرت انتقادات المعارضة بسبب كثرة الأحكام العرفية ، وتنقلات قطعات الجيش لإخماد الحركات التي كانت تقوم في مناطق مختلفة وخاصة في منطقة الفرات الأوسط .

ثورة بكر صدقي : كان بكر صدقي من كبار ضباط الجيش العراقي ، وتولى إمرة القطعات العسكرية في لواء الموصل ، وقادها في إخماد حركة الآشوريين ، مما لفت النظر إليه ، وزاد من ثقته بنفسه ، كما قاد الجيش في قمع الحركات التي حدثت في الأعوام التي تلت تلك الحركة مما رفع من مكانته ، فكان يطمع في أن يتسلّم رئاسة الأركان مكان طه الهاشمي شقيق رئيس الحكومة ياسين الهاشمي لذا كان حريصاً على إزاحة الحكومة القائمة لإمكانية الإطاحة بالفريق طه الهاشمي رئيس الأركان، ويعود بكر صدقي في أصوله إلى الأرومة الكردية ، الأمر الذي جعل بعضهم يتهمه بالعمل لإقامة دولة كردية ، وسواء صحّ هذا الكلام أم لم يصحّ ، إلا أنه لم يكن صاحب دين ليُفكّر بالعمل للإسلام ، أو بالوحدة بين شعوب الأمة المسلمة ، والبدء بالوحدة بين أجزاء الدول العربية التي تضمّ شعباً واحداً ، ولم يكن يرى أن العراق جزء من البلدان العربية، ومن كثرة الشكوك حول حركته، زادت اتهاماته، وإن كان يبدو أن حركته لم تكن إلا لدوافع شخصية ، وتحقيق منافع ، ومن ذلك استلام رئاسة الأركان مكان الفريق طه الهاشمي كمرحلة أولى ، ولم نستطع أن نتكهن بماذا كان يحدّث نفسه بعد تلك المرحلة، أو ما يُخالج نفسه عندما يُحقق ما يُريد وقد شجّعه على الحركة حكمت سليمان الذي كانت له طموحات وأهداف أيضاً .

لقد كان حكمت سليمان من حزب الإخاء الوطني ، ولما عُهد إلى رئيسه ياسين الهاشمي بتشكيل الوزارة رفض التعاون معه ، واعتزله ، وأخذ يعمل ضدّه ، ثم انضمّ إلى جماعة الأهالي ذات الصبغة الاشتراكية تحت تأثير عبد الفتاح إبراهيم . وغدا حكمت سليمان من قادة هذه الجماعة ، واستطاع

أن يضمّ إليه بكر صدقي ، إذ كانت بينهما صلة ، فهو الذي شجّعه على القيام بحملة ضد الآشوريين . ونتيجة ظهوره بعد تلك الحملة استطاع التأثير على الضباط الصغار . وكان تعاون حكمت وبكر يُحقق هدف الطرفين فكلاهما يريد استلام منصب أخ من الشقيقين حكمت مكان ياسين ، وبكر مكان طه .

تقدّم الفريق بكر صدقي قائد الفرقة الثانية في ١٤ شعبان ١٣٥٥هـ (٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦م) من لواء ديالى على رأس القطعات العسكرية إلى بغداد ، ومعه الفريق عبد اللطيف النوري قائد الفرقة الأولى الذي يقود المؤخرة . وفي الطريق التقى الجيش بوزير الدفاع جعفر العسكري ، ومعه رسالة من الملك غازي يستنكر فيها هذه الحركة فقُتل وزير الدفاع ، ودخل الجيش بغداد بعد أن ألقى عليها ثلاث قنابل فقط . وقدّم الفريقان بكر صدقي ، وعبد اللطيف النوري طلباً إلى الملك غازي يرجوان فيه إقالة حكومة ياسين الهاشمي وإلا اضطرّ الجيش إلى استعمال القوّة لتحقيق ذلك ، ثم تكليف حكمت سليمان برئاسة الحكومة الجديدة .

فما كان من ياسين الهاشمي إلا أن قدّم استقالة حكومته في اليوم نفسه .

وزارة حكمت سليمان : كلّف الملك غازي ، وبناء على طلب الانقلابيين حكمت سليمان في تشكيل حكومة جديدة[1] ، وكانت معدة من قبل وأعلن عنها في اليوم نفسه ١٤ شعبان ١٣٥٥هـ (٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦م) .

كان أول عمل قامت به الوزارة استصدار أمر بإحالة الفريق طه

---

(١) تشكلت الوزارة على النحو الآتي :

١ ـ حكمت سليمان : رئيساً للوزراء، وزيراً للداخلية بالوكالة
٢ ـ جعفر أبو التمن : وزيراً للمالية
٣ ـ صالح جبر : وزيراً للعدلية
٤ ـ كامل الجادرجي : وزيراً للأشغال
٥ ـ عبد اللطيف النوري : وزيراً للدفاع
٦ ـ ناجي الأصيل : وزيراً للخارجية
٧ ـ يوسف إبراهيم : وزيراً للمعارف

الهاشمي على التقاعد ، وإسناد رئاسة الأركان إلى الفريق بكر صدقي الذي كان قد أبرق إلى الفريق طه الهاشمي والذي كان في زيارة إلى تركيا يرجوه في برقيته أن يتأخر بعض الوقت في زيارته .

لقد كان في نية بكر صدقي أن يتخلّص بالقتل من كل من : ياسين الهاشمي ، ورشيد عالي الكيلاني ، ونوري السعيد ، غير أنه جرت تدخلات من انكلترا ومن رئيس الوزراء حكمت سليمان الذي اقترح باسم الوزارة أن يُغادروا العراق ، واسترحم من الملك غازي أن يُشير عليهم بذلك ، ففعل ، وأرسل إليهم مُرافقه الخاص ليطلب منهم مُغادرة البلاد . فانتقل ياسين الهاشمي[1] ورشيد عالي الكيلاني إلى الشام ، أما نوري السعيد فقد استأذن له السفير الإنكليزي من رئيس الوزراء حكمت سليمان أن يُسافر إلى مصر على متن طائرة من السلاح الجوي البريطاني ، فأذن له ، وسافر ، وعملت انكلترا هناك على حمايته ، فكانت تعرض عليه أسماء العراقيين الذين يُريدون دخول مصر ، فإن وافق ، سُمح لهم ، وإن رفض مُنعوا .

أرادت الحكومة أن تثبت قواعدها فأجرت تنقلاتٍ واسعةً بين كبار الموظفين لمصلحة مؤيديها ، وحلّت المجلس النيابي ، وأجرت انتخاباتٍ جديدةً بإشرافها ، وسمحت للصحف المعطّلة بالصدور ، وللكتب الممنوعة بالفسح ، وعملت على استصدار أمرٍ ملكيٍ بالعفو عن المحكومين .

كان رئيس أركان الجيش العراقي بكر صدقي يُريد أن يتخلّص بالقتل من عددٍ من مُعارضيه ، سواء أكانوا من العسكريين أم من المدنيين ، وقد انتشرت هذه الشائعة بين الأوساط السياسية جميعها ، وقد اغتيل ضياء يونس أمين سر مجلس الوزراء في عهد الوزارة السابقة ، وادّعت الحكومة أن علي رضا العسكري شقيق جعفر العسكري قد انتحر . . .

---

(1) مات ياسين الهاشمي في بيروت في ١٠ ذي القعدة ١٣٥٥هـ (٢١ كانون الثاني ١٩٣٧م) .

بدأت النقمة تظهر من تصرّف بكر صدقي أولاً ثم من سوء الإدارة عامة . حتى فقدت الحكومة شعبيتها .

أعلن بكر صدقي عن خطوبته من إحدى الغانيات الألمانيات فكان هذا مجال نقد شديد ، بشكلٍ سري أحياناً وعلني أحياناً .

وكان تعامله مع الوزراء بشكلٍ سيّىء إليهم حتى انقسمت الحكومة إلى فريقين أحدهما يُؤيّده والآخر يُعارضه ، وأخيراً قدّم أربعة وزراء استقالاتهم[1] . فأصبحت الوزارة حسب القانون مستقيلة[2] ، ولكن صدر أمر ملكي بتعيين أربعة وزراء مكانهم[3] . ثم صدر أمر ملكي آخر قضى بتعيين مصطفى العمري وزيراً للداخلية . وأدّت المعارضة لتصرفات بكر صدقي إلى قتله ـ كما سنرى ـ .

أما سوء الإدارة العامة فقد أدّى إلى وقوع فوضى في لواء الديوانية ، وسافر رئيس الوزراء حكمت سليمان إلى تلك المنطقة بصفته وزيراً للداخلية في مُحاولةٍ للقضاء على الفوضى ، والتفاهم مع الزعماء في اللواء غير أنه لم يُفلح ، وتطوّرت الفوضى إلى حركةٍ قامت بمهاجمة الدوائر الرسمية ، فاضطرّت الدولة إلى استعمال القوّة ، واستغلّت السلطات العسكرية هذه العملية ، واتّخذت أسلوب القسوة لتزداد النقمة على الحكومة ، فإن العسكريين قد كرهوا بكر صدقي ، وشعروا أنه كابوس مُصلّت عليهم . ورفعت الحكومة الحصانة عن

---

(1) قدم الاستقالة وزير المالية محمد جعفر أبو التمن ، ووزير الأشغال كامل الجادرجي ، ووزير العدلية صالح جبر ، ووزير المعارف يوسف عز الدين إبراهيم .

(2) يقضي القانون بأن لا يزيد عدد الوزراء على تسعة ، ولا ينقص عن الستة ، وباستقالة هؤلاء الوزراء ، فإن العدد نقص عن الستة وبذا أصبحت بحكم المنحلّة .

(3) عين الوزراء الآتية أسماؤهم مع وزاراتهم :

١ ـ محمد علي محمود : وزيراً للمالية .
٢ ـ عباس مهدي : وزيراً للأشغال .
٣ ـ علي محمود الشيخ : وزيراً للعدلية .
٤ ـ جعفر حمندي : وزيراً للمعارف .

اثنين من مجلس الأعيان[١] ، وعن نائب واحد[٢] ، وذلك بعد موافقة مجلس الأعيان والنواب ، وهم من وجهاء لواء الديوانية ، فكان ذلك إيذاناً باندلاع نار الثورة ، فقامت الطائرات بقصف المدن والقرى ، وتحركت المظاهرات في النجف ، وزاد عدد القتلى على الثلاثمائة في المدة الواقعة من ٢ ـ ١٥ ربيع الأول ١٣٥٦هـ (١٢ ـ ٢٥ أيار ١٩٣٧م) وكان عدد الجرحى أضعافاً مضاعفة لعدد القتلى .

ولما عُيّن مصطفى العمري وزيراً للداخلية في ١٩ ربيع الثاني ١٣٥٦هـ سافر إلى لواء الديوانية ، ورجا شيوخ القبائل أن يعملوا على إنهاء الخلاف القائم بين الشعب والحكومة ، وقد وعدهم بإعادة الذين نُفوا إلى الألوية الشمالية ، وإخراج المساجين ، وإعفائهم من الخدمة الإلزامية بالجيش ، فتوقفت العمليات غير أن النفوس لا تزال متألّمة من تصرّفات رئيس الأركان ، ولن تهدأ إلا بالخلاص منه .

مقتل بكر صدقي : دعت الحكومة التركية الحكومة العراقية إرسال بعثة عسكرية إليها لمشاهدة مناورات الجيش التركي التي سيقوم بها في منطقة تراقيا (القسم الأوربي من تركيا) فوافقت الحكومة العراقية على هذه الدعوة ، وكلّفت بعثة عسكرية برئاسة رئيس الأركان بكر صدقي .

أرادت البعثة السفر من الموصل ، وكان موعد المناورات ١١ جمادى الآخرة ١٣٥٦هـ (١٨ آب ١٩٣٧م) . ورأت البعثة أن تنطلق قبل مدة ، وفي ٤ جمادى الآخرة بينما كان بكر صدقي في حديقة مطار الموصل مع زميله محمد علي جواد قائد سلاح الجو العراقي في الطريق إلى تركيا ، جاء جندي عراقي[٣] ليقدّم لهما بعض المشروبات ، وكان يُخفي مسدساً تحت الصينية ،

(١) علوان الياسري ، ومحسن أبو طبيخ .

(٢) عبد الواحد الحاج سكر .

(٣) يُدعى الجندي القاتل : محمد عبد الله التلعفري .

فلما وصل إليهما ، أطلق رصاصتين على بكر صدقي فقتله ، فهمّ محمد علي جواد بالقبض على الجندي ، فأدار عليه المسدس ، وقتله ، فأسرع بقية الضباط ، وقبضوا على الجاني .

صدرت الأوامر من الجهات المختصة بإلقاء القبض على بعض الضباط[١] الذين يحتمل أن تكون لهم علاقة بالحادث . فألقى أمير اللواء محمد أمين العمري آمر منطقة الموصل القبض عليهم ، وأمر بنقلهم إلى بغداد ، فطلبوا مُقابلته ، ورجوا حمايته بتأجيل إرسالهم ، إذ يخشون من الاغتيال في الطريق . فلما وافق على التريث قليلاً بإرسالهم إلى بغداد ، طلبوا منه إخلاء سبيلهم ، فأبى عليهم ، فهددوه باتهامه بالمشاركة في الحادث ، والتخطيط لتنفيذه ، فخشي مغبة الأمر ، واستشار ضباط الحامية ، فوجدهم قد تورّطوا جميعاً ، وأجمعوا على اتهامه إن لم يُسرع بإطلاق سراح المتهمين ، ففعل وأذاع بياناً أعلن فيه : أنه ألقى القبض على الجناة ، وأبلغ الحكومة بذلك لكنها طلبت القبض على كثيرين من الضباط الذين لا علاقة لهم بالحادث ، من باب إلقاء الذعر في نفوس الآمنين ، وتضخيم الحادث ، ولما همّ بالتنفيذ وجد الجيش قد آزر ضباطه ، وتضامن معهم ، الأمر الذي جعله يقطع الصلة مع الحكومة مع المحافظة على الإخلاص لمليك البلاد .

أرادت الحكومة أن تستعين بالجيش لتأديب حامية الموصل ، لكن الجيش رفض الأوامر ، وأعلن تأييده للموصل ، وأصدرت حامية (الوشاش) التي كلّفت بالحركة والتوجه إلى الموصل الميثاق الآتي :

١ ـ الإخلاص للعرش وصاحب الجلالة .

٢ ـ الجيش وحدة لا تتجزأ ، وتؤيّد مطالب قوات الموصل .

٣ ـ إبعاد بعض الضباط عن مناصبهم الحالية ، ووضعهم في مواقع أخرى ثانوية لتدخّلهم في السياسة .

(١) كان من بين هؤلاء الضباط العقيد فهمي سعيد ، والنقيب محمود الهندي .

٤ ـ عدم تدخّل الجيش في السياسة .

أبرق رئيس الوزراء حكمت سليمان لوزير الدفاع عبد اللطيف النوري الذي كان خارج العراق يطلب منه الموافقة على استلام رئاسة الأركان مكان بكر صدقي، حتى تُسلَّم وزارة الدفاع إلى جميل المدفعي الذي يقضي إجازته الصيفية في سوريا، فوافق، واتجه جميل المدفعي إلى العراق، إلا أن الأحداث تطوّرت كثيراً، واضطر حكمت سليمان إلى تقديم استقالته في ١٠ جمادى الآخرة ١٣٥٦هـ (١٧ آب ١٩٣٧م) .

وزارة جميل المدفعي الرابعة : كاد الوضع أن يتدهور تماماً، وكان الشعب يُفكّر بمن ينقذ البلاد، ويُخرجها من المأزق التي وقعت فيه، غير أن الشعب لا يُمثّل إلا طرفاً، ويُعدّ الطرف الضعيف، إذ أصبح الجيش يُشكّل طرفاً، ويُعدّ هو القويّ، إضافةً إلى الملك الذي أصبح أمره مُرتبكاً، ويجب ألا ننسى أبداً السياسة الإنكليزية التي تلعب دورها في الخفاء، وتحرّك بعض الرجالات من وراء ستار .

برز على الساحة أربعة عقداء هم : فهمي سعيد، وكامل شبيب، وصلاح الدين الصباغ، ومحمود سلمان، وقد قابلوا الملك، وطلبوا منه تكليف جميل المدفعي بالوزارة حيث كان يبدو أنه يتبع سياسةً معتدلة، ورحب الملك بذلك، واستدعى جميل المدفعي، وعهد إليه بتأليف الوزارة . فاشترط عدم تدخّل الجيش، فأعطي ما أراد .

شكّل جميل المدفعي الوزارة في اليوم نفسه(١)، وأعلنت الأسماء، ولم

---

(١) تشكلت الوزارة على النحو الآتي :

١ ـ جميل المدفعي : رئيساً للوزراء، ووزيراً للدفاع بالوكالة.
٢ ـ مصطفى العمري : وزيراً للداخلية.
٣ ـ عباس مهدي : وزيراً للعدلية.
٤ ـ جلال بابان : وزيراً للاقتصاد.
٥ ـ محمد رضا شبيبي : وزيراً للمعارف.
٦ ـ توفيق السويدي : وزيراً للخارجية.
٧ ـ إبراهيم كمال : وزيراً للمالية.

تتكامل، ولكن أُضيف إليها في اليوم الثاني مُباشرةً توفيق السويدي، وأُسندت إليه وزارة الخارجية، وإبراهيم كمال، وأُعطي وزارة المالية وكانا في خارج البلاد .

ويرى بعض الساسة أنه كان من المفروض على جميل المدفعي ضمّ طه الهاشمي ونوري السعيد إلى وزارته ليكون إلى جانبه جميع خصوم بكر صدقي والوزارة السابقة، وخاصةً أن ياسين الهاشمي كان قد مات خارج البلاد فكسب عطف الشعب بعد موته لأن الناس طُبعوا على العطف على من تحطّ به الأيام بعد علو وخاصةً إن حلّت به نكبة، أو نزلت به نازلة، وقد أصاب آل الهاشمي مُصيبة فياسين مات غريباً مُشرّداً، وطه أُحيل على التقاعد. وأما نوري السعيد فقد قُتل صهره جعفر العسكري، وشُرّد هو إلى مصر. ولا شك أن دخوله الوزارة سيكون لها دعماً من انكلترا لثقتها بنوري السعيد الذي يُعدّ من أوائل من تثق بهم، هذا إضافةً إلى صلته الوثيقة ببعض العسكريين. غير أن جميل المدفعي لم يكن عنده من الفراغ ليستمع إلى آراء بعض الساسة، وإلى نصائحهم، وإنما قدم مُباشرةً إلى الملك غازي، وخرج من عنده يحمل كتاب التكليف، وصدر أمر بتشكيل الوزارة في اليوم نفسه .

حاولت حكومة جميل المدفعي كسب الشعبية والتأييد لها من الشعب، ومن الجيش على حدٍ سواء، ولكن لم تفلح في ذلك، فقد عملت على ترك الماضي ونسيانه، والنظر إلى المستقبل، ومع هذا فقد حاولت محاكمة المتهمين بقتل جعفر العسكري وزير الدفاع السابق، غير أنها لم تنجح، إذ أن القضاء رفض ذلك بحُجّة أن هذا يُخالف قانون العفو الذي صدر في عهد الوزارة السابقة .

استصدرت أمراً بحلّ المجلس النيابي في ١٩ جمادى الآخرة ١٣٥٦هـ (٢٦ آب ١٩٣٧م) أي بعد تسعة أيام فقط من تسلّمها السلطة، وأخذت تستعدّ لإجراء انتخابات جديدةٍ، كي يأتي مجلس أكثر تأييداً لها من سابقه حسب تصوّرها .

واستصدرت أمراً بالعفو عن الذين ساهموا في حركة لواء الديوانية .

ومنحت امتياز نفط البصرة إلى إحدى الشركات الأجنبية في ٢ جمادى الآخرة ١٣٥٧هـ (٢٩ تموز ١٩٣٨م) ، وقد صدق المجلس النيابي على هذا المنح .

أما بالنسبة إلى الجيش فقد أعلن آمر منطقة الموصل أمير اللواء محمد أمين العمري أن الأسباب التي أدت إلى قطع الصلة مع الحكومة قد زالت ، لذا فقد عاد الأمر إلى طبيعته ، ورجعت حامية الموصل إلى ارتباطها بأركان الجيش ، وبالتالي بالحكومة .

واستصدرت الحكومة أمراً بإحالة رئيس الأركان عبد اللطيف النوري على التقاعد ، وتعيين حسين فوزي رئيساً للأركان .

وأحالت عدداً كبيراً من الضباط من مختلف الرتب على التقاعد في سبيل إبعاد الجيش عن التدخّل بالسياسة ، والانصراف إلى العمل العسكري من تدريب ، وحماية البلاد فقط .

غير أن الضباط الذين كانت لهم يد في قتل رئيس الأركان السابق بكر صدقي ، خافوا أن تتخذ ضدّهم إجراءات ، ويُؤخذ منهم الواحد بعد الآخر لذا فقد وحّدوا أمرهم ، وتعاهدوا فيما بينهم على أن يكونوا كتلةً واحدةً ، ولذا فقد استمروا في بحث الموضوعات السياسية ، والالتقاء مع بعض السياسيين أمثال : سامي شوكت ، ومحسن العسكري ، وإسماعيل نامق ، وفي الوقت نفسه فقد كان يُخشى جانبهم ، وقد انضمّ إليهم محمد أمين العمري ، آمر منطقة الموصل ، ورئيس الأركان الجديد حسين فوزي ، فأصبح عددهم سبعة ، وهم : محمد أمين العمري - حسين فوزي - صلاح الدين الصباغ - فهمي سعيد - كامل شبيب - محمود سلمان - عزيز ياملكي .

استصدرت الوزارة مرسوماً عُرف باسم « منع الدعاية المضرّة » ، ولكن لم يُستخدم مدةً ، غير أنه فُرض على خريجي مدرسة الحقوق الذين قرّروا القيام

بتظاهراتٍ عندما فُرض عليهم الالتحاق بدورة الضباط الاحتياط ، وحُكم عليهم بالإبعاد إلى بعض الأقضية النائية[1] . ثم طُبّق ثانيةً على رشيد عالي الكيلاني وبعض الشخصيات الأخرى معه[2] . وكان لهذا دوره الكبير في النقمة على حكومة جميل المدفعي .

كان نوري السعيد يلتقي بالضباط السبعة ، ويطلب منهم أن يكونوا يداً واحدةً ، واقترح عليهم أن يكون طه الهاشمي وكيلاً عنهم ، ثم أخذ يُحرّضهم على إسقاط وزارة جميل المدفعي ، وربما كان ذلك ليتسنّى له استلام الحكم مكانه ، وربما ليتدخّل الجيش ، وتقع مصادمات ، وتجد انكلترا مُبرّراً للتدخّل في شؤون العراق ، وفرض ما تراه مُناسباً لمصلحتها ، مُوافقاً لسياستها .

وكان رئيس الوزراء يظنّ أنه يستطيع كبح جماح هؤلاء الضباط وغيرهم بصفته وزيراً للدفاع ، وقد أعطاهم مسؤولياتٍ تُسكتهم - حسب رأيه - أو تُقنعهم ، ويرضون بها . حيث كان قد عيّن محمد أمين العمري قائداً للواء المشاة الأول ، وصلاح الدين الصباغ مديراً للعمليات العسكرية ، ومحمود سلمان قائداً للقوات الآلية ، وكامل شبيب رئيس عمليات المشاة ، وعزيز ياملكي قائداً للنقل الآلي . ورغم أن الوضع كان يسير بخُطاً تتعثّر إلا أنه يتحرك ، ولكن تدهور مباشرةً في ٨ رمضان ١٣٥٧هـ (٣١ تشرين الأول ١٩٣٨م) ، وذلك أنه اشتدّت الدعاية ضدّ وزير الداخلية مصطفى العمري ، فأحبّ رئيس الوزراء ، إجراء بعض التعديلات والتنقلات داخل وزارته فاستصدر أمراً ملكياً تضمّن :

١ - تعيين مصطفى العمري وزيراً للعدلية وترك وزارة الداخلية .

---

(١) كان من هؤلاء المبعدين : داود السعدي ، جميل عبد الوهاب ، علي محمود الشيخ ، شاكر الوادي ، إسماعيل الأغا ، علي غالب . واعتقل أيضاً يومذاك : يونس السبعاوي ، عبد الرحمن خضير ، صادق الحبة ، يوسف الزول .

(٢) وكان من هؤلاء الذين أبعدوا مع رشيد عالي الكيلاني ، فائق السامرائي ، عبد الوهاب محمود ، طالب مشتاق ، عبد القادر السياب .

٢ ـ تعيين عباس مهدي وزيراً للأشغال والمواصلات وترك وزارة العدلية .

٣ ـ تعيين صبيح نجيب وزيراً للدفاع وكان يشغل منصب مدير الخارجية العام .

٤ ـ تعيين جميل المدفعي رئيس الوزراء وزيراً للداخلية بالوكالة ، وترك وزارة الدفاع بالوكالة .

وكان لتعيين صبيح نجيب أثر كبير في توتّر الوضع واشتداد الأزمة ، إلا أنه كان قاسياً على الضباط ، ويسخر منهم ، فكرهوه ، واشتدّ حنقهم على الوزارة .

كان الضباط ينتقدون الحكومة في عدم محاكمة المتمرّدين الذين قاموا بانقلاب ١٤ شعبان ١٣٥٥ على حكومة ياسين الهاشمي من مدنيين وعسكريين ، وعدم مُلاحقتهم ، وينتقدون سوء الإدارة ، ويجاهرون بإبراز الأخطاء غير الظاهرة ، ويبحثون في تغيير الوزارة ، ويرون أن يُعهد بها إلى أحد رجلين : إما كبيرهم طه الهاشمي ، وإما مُوجِّههم الذين يكثرون الاتصال به نوري السعيد .

وأحسّت الوزارة باللقاءات التي كانت تتمّ ، والأحاديث التي كانت تدور فرأت أن تُبعد هؤلاء الضباط إلى الأقضية النائية ، كما أبعدت المدنيين ، فتكون قد تخلّصت منهم ، وشتّت شملهم ، وشعر أيضاً الضباط بما تُخبّئ ، لهم الحكومة فقرّروا إسقاطها مُباشرةً . فأرسلوا فرقة حماية إلى دار طه الهاشمي ، وأخرى إلى دار نوري السعيد ، واستنفروا قطعات معسكر الرشيد ، وانطلق عزيز ياملكي إلى رئيس الوزراء يُخبره بضرورة التخلّي عن الحكم ، فوجده في منزل أحد أعضاء مجلس الأعيان مع وزير الدفاع صبيح نجيب ، لذا فقد سُلّم الإنذار إلى وزير الدفاع الذي كتمه عن رئيس الوزراء رغم سؤاله عنه . وفي ذلك الوقت كانت قطعات الجيش تتحرّك وتأخذ مواقعها ، لتتخذ التدابير

اللازمة فيما إذا فكّرت الحكومة بإجراءٍ ما ، أو وضعت خطّةً لإحباط الخطّة العسكرية .

رفع القادة العسكريون طلباً إلى الملك غازي يتضمّن ضرورة تخلّي الوزارة عن الحكم ، فبعث الملك رئيس ديوانه رشيد الخوجة إلى معسكر الرشيد ، واتّصل بالقادة ، وسمع منهم ، وكان مفاد آرائهم أنه لا بدّ من ترك الوزارة للحكم ، وتشكيل وزارة برئاسة طه الهاشمي أو نوري السعيد ، وأنه إذا لم يتمّ ذلك فوراً فإن الجيش سيحتلّ العاصمة ، وسيرغم الحكومة على النزول على رأي العسكريين . وبعد مُشاورات تمت بين الملك ورئيس مجلس الأعيان ، ورئيس مجلس النواب ، وبين رئيس الوزراء وأعضاء حكومته قدّم جميل المدفعي استقالة وزارته في ٣ ذي القعدة ١٣٥٧هـ (٢٥ كانون الأول ١٩٣٨م) .

عهد الملك غازي إلى نوري السعيد بتشكيل وزارةٍ جديدةٍ ، فألّفها في اليوم نفسه[1] . وقد سمحت للصحف المعطّلة بالصدور ، واستصدرت أمراً بحلّ المجلس النيابي ، وأجرت انتخاباتٍ جديدةٍ ، وذلك بعد أن أحسّت بقوة المعارضة التي طالبت بمحاكمة أعضاء الوزارة السابقة الذين اتّخذوا تدابير إدارية ضدّ خصومهم السياسيين ، فاعتقلوا بعضهم ، ونفوا بعضهم الآخر .

كان رئيس الوزراء يُجامل الضباط كثيراً في بداية الأمر ، ويحترم آراءهم ، ويُنفّذ مُقترحاتهم ، حتى بدا أنهم أصحاب السلطة من وراء ستار .

---

(١) كان تشكيل الوزارة على النحو الآتي :

١ ـ نوري السعيد : رئيساً للوزراء ، ووزيراً للخارجية بالوكالة .
٢ ـ طه الهاشمي : وزيراً للدفاع ، ووزيراً للداخلية بالوكالة .
٣ ـ رستم حيدر : وزيراً للمالية .
٤ ـ عمر نظمي : وزيراً للأشغال والمواصلات .
٥ ـ صالح جبر : وزيراً للمعارف .

وبعد يومين وصل إلى بغداد من تركيا ناجي شوكت كوزير مفوض هناك ، وتسلّم وزارة الداخلية .

أرادت الحكومة أن تُوطّد نفوذها ، واعتقدت أن هذا لن يكون إلا في تصفية المعارضة ، ثم إبعاد ضباط الجيش عن السياسة ، ولكنها لم تصل إلى السلطة إلا عن طريق هؤلاء الضباط ، وأن بقاءها في الحكم مرهون بدعمهم لها ، لذا لا بدّ من اتخاذ سياسة جديدة لتنفيذ فكرتها .

أعلن رئيس الوزراء في ١٥ المحرم ١٣٥٨هـ (٦ آذار ١٩٣٩م) عن اكتشاف مؤامرة هدفها الإطاحة بنظام الحكم القائم[1] ، وقتل الملك غازي، وتنصيب الأمير عبد الإله ، وألقت القبض على المتهمين[2] ، وشكّلت محكمة عرفية[3] ، فأصدرت أحكاماً قاسية[4] .

وقد تدخّلت انكلترا في إنقاذ حياة حكمت سليمان ، إذ أبرق من لندن (لويد) مدير جمعية التمور العراقية إلى رئيس الوزراء نوري السعيد : (إن أصدقاءك في لندن لا يرتاحون لإعدام حكمت) ، وذلك بناءً على إشارة من الحكومة البريطانية . كما أن تركيا وإيران بذلتا جهداً لإنقاذ حياة حكمت سليمان نتيجة توسّط أخيه خالد سليمان . كما تدخّل في هذا الشأن جميل المدفعي ، وعلي جودت الأيوبي ، ومحمد رضا شبيبي .

---

(١) أعلنت الحكومة أن المؤامرة تريد قتل ٤٠ ـ ٥٠ رجلاً من كبار موظفي الدولة ، من بينهم أعضاء الوزارة الحالية ، وضباط الجيش عن طريق إقامة وليمة في قصر الأمير عبد الإله ، ودعوة ماكين وحسين شخصاً لها .

(٢) اتُّهم بالمؤامرة كلٌّ من : حكمت سليمان ، وإسماعيل عباوي ، ويونس عباوي ، وحلمي عبد الكريم ، وجواد حسين ، وعلي غالب ، وعبد الهادي كامل ، والعقيد صالح صائب .

(٣) أُعلنت الأحكام العرفية في معسكر الرشيد ، وتشكّلت محكمة عرفية برئاسة العقيد عزيز ياملكي ، وعضوية كل من المقدمين سعيد يحيى ، ومحمود حلمي ، والقاضيين : معروف جياووك ، وعبد العزيز الخياط .

(٤) قضت المحكمة بالإعدام على كل من : حكمت سليمان ، وإسماعيل عباوي ، ويونس عباوي ، وجواد حسين ، وحلمي عبد الكريم . وبالسجن ثلاث سنوات على علي غالب ، وبالسجن سبع سنوات على عبد الهادي كامل . وبرّأت ساحة العقيد صالح صائب . ثم صدر أمر ملكي بتخفيف عقوبة الإعدام إلى السجن المؤبد مع الأشغال الشاقة على كلٍّ ●

وعُيّن رشيد عالي الكيلاني رئيساً للديوان الملكي ، وكان الملك غازي يُحبّه ، أما نوري السعيد الذي سعى في هذا التعيين ، فينوي التخلّص منه بوضعه تحت إشرافه ، وتسييره حسب هواه ، ولكن لم يُفلح إذ لم يكن رشيد عالي الكيلاني ذاك الفتى اليافع الذي يُغريه المنصب ، فيتبع من سعى له فيه، ويأتمر بأمره ، وقد لام الإنكليز نوري السعيد على العمل لهذا التعيين .

مقتل الملك غازي : وفي ١٤ صفر ١٣٥٨هـ (٤ نيسان ١٩٣٩م) ، قُتل الملك غازي بحادث سيارة كان يقودها بنفسه ، فاصطدمت بعمود الهاتف المحنط الذي جذبها نحوه ، وما أن بلغ النبأ الناس حتى خرجت المظاهرات تُندّد بالإنكليز ، إذ سرت شائعات أن انكلترا كانت وراء الحادث ، وقد حاول المتظاهرون في بغداد قتل السفير الإنكليزي انتقاماً لمليكهم ، فلم ينجحوا لوجود حراسةٍ مُشدّدةٍ على السفير ، على حين تمكّن المتظاهرون في الموصل من قتل القنصل الإنكليزي (مونك ماسون) ، واعتذر رئيس الوزراء لانكلترا عن هذا الحادث المؤلم ، وتعهّد بإجراء التحقيقات اللازمة والسريعة مع الرجال الذين كانوا في الشرطة مع القنصل، والذين يُظنّ بهم أو يُشتبه بهم . كما وعد بدفع تعويضٍ لأهل القنصل .

ويبدو ـ والله أعلم ـ أن مقتل الملك غازي لم يكن طبيعياً ، وإنما كان حادثاً مُفتعلاً ومؤامرةً اشتركت فيها عدة عناصر منها : انكلترا ، ورئيس الوزارة العراقية ، ومرافق الملك غازي . فمغنطة العمود لجذب السيارة إليه ، أمر طبيعي أن تكون أصابع وراءها وذات نفوذ ، وجروح الملك كانت في الخلف من رأسه ، وقد سكت الطبيب الإنكليزي (سندرسون) عن هذا بل جعل الضماد يشمل رأسه كاملاً كي لا يخطر في بال أحدٍ السؤال عن سبب

● من : حكمت سليمان ، وإسماعيل عباوي ، ويونس عباوي ، وجواد حسين ، وبعد أيام صدر أمر ملكي آخر بتخفيف عقوبة الإعدام أيضاً عن حلمي عبد الكريم .

وبقيت الأحكام العرفية نافذة المفعول في معسكر الرشيد مدة سنة كاملة .

وجود الجروح في الخلف ، حيث كان يجلس المرافق ، والمرافق قد مات متأثراً بجراحه أو قتل لإخفاء الجريمة . ورئيس الوزراء نوري السعيد لم يتساءل عن الحادث ، وكيف تم ؟ فقد يكون اندفاع السيارة نحو العمود جاء بطيئاً إذ كانت سرعتها قليلة ،فلم يُصب الملك بأذىً ، وعندها أقدم المرافق على ارتكاب جريمته التي أُخفيت بقتله . وعلى كلٍ فإن انكلترا لم تكن على وفاقٍ مع الملك غازي ، وتتمنى نهايته ، وهو يُبادلها الشعور نفسه ، وكان يحذر نوري السعيد وربما صرّح أكثر من مرة بذلك .

وإذا صحّت الافتراضات تكون قد انتهت حياة الملك الثاني في العراق على يد الإنكليز ، كما انتهت حياة الملك فيصل الأول ، وذلك لأنه لم يسر وفقاً لسياستهم تماماً ، وهذا ما تُريد التنبيه إليه انكلترا بطرفٍ خفيٍ ليكون الخلف على بيّنةٍ من أمره ، فيبقى دائماً رهن إشارتها ، ويعرف أنه في ساعة مُخالفتها ستكون نهايته . ولكن الأمر كله بيد الله ، وآجال العباد كلها مُقدّرة ، لا يزيد عمر فردٍ لحظةً ، ولا ينقص شيئاً ، ولو اجتمع لذلك أهل الأرض ، واتخذوا كل ما عُرف من أسبابٍ .

الوزارات في عهد الملك غازي

١ ـ وزارة رشيد عالي الكيلاني الثانية : ٢٠ جمادى الأولى ١٣٥٢ ـ ٢٠ رجب ١٣٥٢هـ .
(٩ أيلول ١٩٣٣ ـ ٩ تشرين الثاني ١٩٣٣م) .

٢ ـ وزارة جميل المدفعي الأولى : ٢٠ رجب ١٣٥٢ ـ ٧ ذي القعدة ١٣٥٢هـ .
(٩ تشرين الثاني ١٩٣٣ ـ ٢١ شباط ١٩٣٤م) .

٣ ـ وزارة جميل المدفعي الثانية : ٧ ذي القعدة ١٣٥٢ ـ ١٦ جمادى الأولى ١٣٥٣هـ .
(٢١ شباط ١٩٣٤ ـ ٢٧ آب ١٩٣٤م) .

٤ ـ وزارة علي جودت الأيوبي : ١٦ جمادى الأولى ١٣٥٣ ـ ٢٨ ذي القعدة ١٣٥٣هـ .
(٢٧ آب ١٩٣٤ ـ ٤ آذار ١٩٣٥م) .

٥ ـ وزارة جميل المدفعي الثالثة : ٢٨ ذي القعدة ١٣٥٣ ـ ١٢ ذي الحجة ١٣٥٣هـ .
(٤ آذار ١٩٣٥ ـ ١٧ آذار ١٩٣٥م) .

٦ ـ وزارة ياسين الهاشمي الثانية : ١٢ ذي الحجة ١٣٥٣ ـ ١٤ شعبان ١٣٥٥هـ .
(١٧ آذار ١٩٣٥ ـ ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦م) .

٧ ـ وزارة حكمت سليمان : ١٤ شعبان ١٣٥٥ ـ ١٠ جمادى الآخرة ١٣٥٦هـ .
(٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ ـ ١٧ آب ١٩٣٧م) .

٨ ـ وزارة جميل المدفعي الرابعة : ١٠ جمادى الآخرة ١٣٥٦ ـ ٣ ذي القعدة ١٣٥٧هـ .
(١٧ آب ١٩٣٧ ـ ٢٥ كانون الأول ١٩٣٨م) .

٩ ـ وزارة نوري السعيد الثالثة : ٣ ذي القعدة ١٣٥٧ ـ ١٦ صفر ١٣٥٨هـ .
(٢٥ كانون الأول ١٩٣٨ ـ ٦ نيسان ١٩٣٩م) .

الفصل الثالث

الملك فيصل الثاني -١-

١٤ صفر ١٣٥٨ - ٧ ربيع الأول ١٣٦٠هـ .
(٤ نيسان ١٩٣٩ - ٢ نيسان ١٩٤١م) .

لقد كان همّ فيصل الأول تثبيت أوضاع الملك لذا انصرف إلى عقد المعاهدات مع انكلترا الواحدة تلو الأخرى ليحصل في كل مُعاهدةٍ على مزيدٍ من المنفعة عن سابقتها ، حتى قُبلت العراق عضواً في عُصبة الأمم ، وعُدّت أنها قد حصلت على استقلالها ، وكانت غالبية الشعب تعمل معاً ، وفي جبهةٍ واحدةٍ لمقاومة الإنكليز ، وانتزاع ما يُمكن انتزاعه من وعودٍ للحصول على الاستقلال سواء أكان بالقوّة أم بالمجاملة وإظهار المُسايرة . كما بذل فيصل جهداً لتثبيت الحدود مع الدول المجاورة ، إذ لم تكن هناك حدود واضحة المعالم ، ولا قائمةٌ من قبل حيث كانت كلها أجزاء من الدولة العثمانية ، فلما جُزّئت بتخطيطٍ من الدول النصرانية على كرهٍ من أهلها ، كان لا بدّ من وضع معالم لهذه الحدود تحاشياً من حدوث خلافاتٍ في المستقبل ، وكان هذا يقتضي إقامة علاقاتٍ حسنةٍ مع الدول المجاورة ، وعقد اتفاقيات حسن جوارٍ ، وقد تمّ مُعظم هذا - بإذن الله - . وأما انكلترا فكان همّها في هذه المرحلة أن يكون الشعب راضياً من الملك كي يستقرّ الوضع ، وأن يكون الملك ألعوبةً بيدها لتتصرّف كما تشاء ، ولتستطيع أن تصطفي لها الأعوان ، وقد ساير الملك في بداية الأمر حتى حصل على الاستقلال ، ثم بدا غير ما كان فكانت النهاية . واختارت انكلترا عناصر لها ، وأخذت تُمايز بينهم ، وتُفاضل لتضع رجلها عند من تشاء .

وآلت مُهمّة النهوض بالبلاد على عاتق غازي غير أن نفسه كانت

مشحونةً بالهموم مما حدث بين أبيه وجده وبين انكلترا صاحبة الكلمة في العراق رغم الاستقلال، إذ لا تزال لها قوات تُرابط في البلاد، ولها نفوذها، فكظم غيظه، وكتم همومه فظهر وكأنه غير مُدرك لما جرى كي يستطيع العمل، وإذا كان قد أوكل رشيد عالي الكيلاني برئاسة الوزارة، لكنها لم تخل من وزراء ترضى عنهم انكلترا إذ تجاهل حتى ظُنّ أنه قد عهد بالوزارة إلى رجل سبق له أن كان رئيساً لآخر حكومةٍ أيام والده، فهو يُتابع خُطا والده. وتوقّعت انكلترا أن يكون غازي أفضل لها من أبيه، ولكن لم يلبث أن خاب فألها، وأصبح عدم الثقة قائماً بين الطرفين، فانكلترا تُريد القضاء على غازي، وقد أحسّ بذلك، وكان حذراً حتى من بعض رؤساء وزارته، ومع ذلك فقد أحسّ بذلك، وكان حذراً حتى من بعض رؤساء وزارته، ومع ذلك فقد استمر في تجاهله، ويُعيّن رؤساء للحكومات، وهو يعلم أنهم خصوم له، يُريدون القضاء عليه، ويُوافق على اختيار وزراء، ويعرف أنهم لا يرغبون به ملكاً عليهم، فقد اشترك نوري السعيد في سبع وزاراتٍ من الوزارات التسع التي كانت في عهد الملك غازي، ورأس واحدة منها، وشكّل جميل المدفعي أربع وزاراتٍ، واشترك في خامسةٍ، ورأس حكمت سليمان وزارةً، واشترك في أخرى، وشكّل علي جودت الأيوبي وزارةً، هذا إضافةً إلى غيرهم، وإلى رئيس الديوان الملكي أحياناً، وممن تُشير إليهم أصابع الاتهام بشكلٍ أقل من هؤلاء.

وعرفت انكلترا الخطة التي يتبعها الملك غازي، وقرّرت التخلّص منه، وخاصةً بعد أن لاحظت حرصه الشديد في استلام المعارضة السلطة، فلما تسلّمتها أثارت انكلترا عليها أعوانها، وعلى من شاركهم، من باب العصبية أحياناً، ومن باب الجهل أخرى، وانشقّ حزب الإخاء، وكان جناح حكمت سليمان مُعارضاً بشدّةٍ، وناقماً بعنفٍ، وكان من وراء قيام حركة بكر صدقي.

لما قام بكر صدقي بحركته كانت انكلترا تتوقّع أن يفتك بالكثيرين، وعلى رأسهم الملك غازي، لما كان عليه من طموحاتٍ ورغبةٍ في الارتقاء،

ولكن تلك التوقّعات كانت في غير مكانها، وظهر أن الجنس كان المحرك الرئيسي له، وغاص فيه إلى رأسه حتى أصبح موضع نقد معظم أصدقائه، وأوقع هذا التصرّف بينهم، فلو كان الخلاف منصباً أو مالاً لاشتركوا في قسمته، ولكنه الجنس، وكل يُريد الاستئثار بمن يراها في عينه جميلة غير أن كبيرهم يحول بينهم وبين ما يشتهون إذ يجوز على كل ما يُفكّرون به، ويُريد أن يقضي وطره قبلهم، ويترك لهم فضلاته...

ولما رأت انكلترا انغماسه في الجنس إلى هذه الصورة، وأن حقده لم يكن على الكبار إلا في سبيل ما يُخفي من ضغط الغريزة فيكبح جماحها بالحقد، ولا يستطيع صرفها، فلما سُهل عليه الطريق غطّى على كل شيء، وطلبت من حكمت سليمان أن ينصحه، كما نصحته هي ألا يُقدم على الفتك بخصومه خوفاً على أعوانها أمثال نوري السعيد، وجميل المدفعي وغيرهما، وخوفاً من أن تسيل الدماء فلا تستطيع ضبط الأمر، ويذهب الذين اعتمدتهم فيمن يذهب، وتنكشف صلتهم بها، فتنقلب النقمة عليها، لذا نقلت نوري السعيد إلى مصر، وأشارت بسفر ياسين الهاشمي، ورشيد علي الكيلاني إلى الشام ـ كما رأينا ـ.

ولم ينتبه الكثير إلى أن انكلترا كانت وراء بكر صدقي، وذلك بسبب إعلانه الدائم أنه ضدّ انكلترا، وتصريحاته المستمرّة أنه يعمل ضدّ السياسة البريطانية، وكأنهم نسوا أن المجرم لا يُعلن عن جريمته، والخائن لا يعترف بخيانته، والمرتبط لا يُصرّح بعلاقته والجهة التي يرتبط، وإنما يُعلن ضدّ ذلك ليُبعد عن نفسه الشبهة، ويؤكد العكس ليُثبت النفي، وهذا ما تُريده انكلترا، بل مُستعدّة لسماع الشتيمة، وقبول الطعن لتُظهر نظافة من تتبنّاهم، فلو عُرف ارتباطهم لما استفادت شيئاً، ولفشلت سياستها، وضُربت مخططاتها، وتعطّلت مصالحها، وفقدت كل ما تسعى إليه وتحرص عليه.

والمشكلة في ضعف سياستنا، وعدم معرفتنا للواقع أننا لا نقوّم الأمر

بالعقيدة والسلوك وإنما تقبل الكلام بالعواطف الباردة ، والادعاءات الفارغة ، كما ادعاء الإخلاص ، وحبّ الوطن ، والعصبية للقوم ، والعروبة و . . . . مع عدم وجود رادع ديني أو وازع خلقي إلا كالديوث الذي يتعهد بشرفه ، واللصّ الذي يفتخر بأمانته . فالذي لا يعرف الخوف من الله من بطشه إلا يخون أمته ، ومن لا يُدرك الحلال والحرام من يكفله ألا يسرق ما اؤتمن عليه .
إن أولئك الذين يقضون أيامهم يُعاقرون الخمرة ، ويقضون وقتهم في مُعاشرة النساء ، ويسهرون الليالي على موائد القمار ، من هم أصدقاؤهم ؟ أتحول العروبة ، والوطنية ، والقومية ، وكلمات الإخلاص أن يرتكب المرء هذه الموبقات ؟ إنه لا يحول دون ذلك سوى الدين . أتحول هذه الكلمات الجوفاء بين اللقاء مُدّعي الإخلاص والخائن ؟ لا ، وألف لا إن الملاهي لتجمع بين المدّعي وغيره ، ولتضمّهما الليالي الحمراء ، ويلتقيان على موائد الخمرة ، وعلى القمار ، وكم سُرّقت معلومات عن طريق النساء !!! وأُخذت الأسرار من أفواه الذين أضاعت الخمور عقولهم !!! إننا مع الأسف لا نُقوّم الرجال على أساس العقيدة والأخلاق ، وخاصةً في تلك المراحل . إن بكر صدقي كثيراً ما ادعى محاربة بريطانيا وسياستها ، ولكن النساء كانت تسوقه إلى كل هاوية ، وتجمعه مع أمثاله . . . .

ولما قطعت انكلترا الأمل من بكر صدقي تخلّت عنه ، وقُتل ، غير أنه لا يمكنها أن تُضحّي بأعوانها ، إذ تخشى عليهم فيما إذا وقعت فوضى أو قامت ثورة عارمة في البلاد ، لذا لا بدّ أن يتسلّم السلطة أحدهم ، ويقوم بدوره بإخفاء جريمة من سبقه ، وتُغطّى بصورة تلقائية الصلة مع انكلترا . لجأت انكلترا إلى طريقين : أحدهما مُباشرة عن طريق حكمت سليمان رئيس الوزراء حيث دعا جميل المدفعي لاستلام منصب وزارة الدفاع . وكان الملك غازي نفسه قد لبّى رغبة انكلترا ممن يتوقع أنهم أعوان لها فاستدعى جميل المدفعي ليعهد إليه برئاسة الحكومة بعد أن أصبح استمرار الوزارة القائمة أمراً شبه مستحيل .
ولكن الضباط اختلفوا مع الحكومة الجديدة ، لأنهم لم يعرفوا أبعاد

القضية ، إما لجهل ، وإما أنهم يُوجّهون ، بعضهم يدري والآخر لا يدري ، وعلى كل فقد كانت الحماقة العسكرية ، وإثبات الشخصية هو الذي يحدو هؤلاء الضباط ، وإن ادعوا الوطنية والعمل لها ، وسقطت الحكومة ، وابتهج الضباط بنصرهم ، وظنّوا أنهم قطعوا شوطاً إلى الأمام ، والواقع أنهم تحركوا خُطوات نحو الوراء ، أو ساروا باتجاه الهاوية .

واضطرّ الملك غازي أن يُظهر مُسايرة انكلترا ، وأن يُوافق على تعيين نوري السعيد رئيساً للحكومة ، وهو ما ترغبه انكلترا ، وما طالب به الضباط ، وظنّ أن ذلك تنازل منه للسياسة الإنكليزية ، وربما ترضى عن ذلك ، إلا أنه في الواقع قد تقدّم بنفسه خُطوةً نحو النهاية ، وكما طلبت انكلترا منه المسايرة أرادت منه أن يُقدّم تنازلاتٍ أخرى ، وبتعبير آخر أن يسير ضمن السياسة التي ترسمها له ، ولكن ليس لديه الاستعداد للتنازل أكثر من ذلك على ما يبدو .
إن انكلترا تريد ملكاً في هذه المرحلة على الأقل يخضع لها كلياً ، فكل المؤشّرات في أوربا تدلّ على نشوب حرب عظمى ، وربما تتسع ساحاتها حتى تشمل العالم كله ، وألمانيا أخذت تُوجّه الضربات إلى جيرانها ، فقد احتلّت النمسا في ١١ المحرم ١٣٥٧هـ (١٢ آذار ١٩٣٨م) ، وضمت إليها منطقة « السوديت » من تشيكوسلوفاكيا في ٦ شعبان ١٣٥٧هـ (٣٠ أيلول ١٩٣٨م) ، وحذت حذوها اليابان في آسيا ، وإيطاليا في أوربا و . . . . ويمكن أن نعدّ إسبانيا ضمن هذه القائمة ، حيث انتشرت (فرانكو) ، وقامت الفاشية في بلاده . ولذا لا يمكن لانكلترا أن تقبل ملكاً لا يدور في فلكها كلياً في مناطق نفوذها حيث تخشى أن ينقلب عليها في الساعات الحرجة ، لذا يجب أن تطمئن على وضعها قبل اندلاع الحرب ، أو قبل أن يأتي الوقت الذي لا يُجدي معه التغيير .
اتخذت انكلترا آخر وسيلة لديها وهي إشعاره بأن القتل يدور حوله إن لم يستسلم لها ، ويُعلن الخضوع لسياستها والدوران في فلكها ، فأعلن رئيس

الوزراء العراقي نوري السعيد في ١٥ المحرم ١٣٥٨هـ (٦ آذار ١٩٣٩م) عن اكتشاف مؤامرة هدفها الإطاحة بنظام الحكم القائم ، وقتل الملك غازي ، وتنصيب عبد الإله ، وألقت القبض على المتهمين ، وشكّلت محكمة عرفية ، وأصدرت حكم الإعدام على رؤوس المؤامرة .

تنبّه الملك غازي إلى الموضوع ، ولكنه بقي ثابتاً في مكانه لا يتزحزح عنه ، وإن زاد حذره ، وتوقّع مصدر الخطر فخافه ، ولكن أمر الله نافذ ، ولا رادّ لحكمه ، لم يكتمل الشهر حتى قُتل في الرابع عشر من شهر صفر .

وتدخّلت انكلترا لإنقاذ رجال المؤامرة الذي سبق أن قضت عليهم المحكمة بالإعدام ، لأن القضية إحدى دسائسها ، وهي التي نسجت خيوطها ، وأخرجتها على الصورة التي تمّت عليها .

وهكذا قوي أعوان انكلترا في العراق ، وأصبح لهم خطر ، ولذا سيصبح عهد فيصل الثاني أو الوصيّ عهد صراع بين هؤلاء الأعوان وبين خصومهم ممن يُسمّى بالعناصر الوطنية ، وإن كانت الأمور كثيراً ما تتداخل بعضها مع بعض إذ يلتقي رجال من هؤلاء ومن أولئك في مواضع السوء وأماكن الشبهات على ما لا يُرضي الله ما دامت لا توجد هناك موانع دينية تحول دون ذلك ، وفي تلك اللقاءات تحدث الإغراءات والمُشجّعات فتنتقل عناصر من مواقع إلى أخرى ، وغالباً ما يكون الانتقال إلى الأدنى حيث لا تُعطي تلك الأماكن إلا الفساد ، ولا تقود روّادها إلا إلى السوء ، وطرق الارتباط لتتمّ صفقات بيع وشراء الضمائر .

الوصاية : اجتمع مجلس الوزراء بعد مقتل الملك غازي ، وأعلن تنصيب ولي العهد الأمير فيصل ملكاً على العراق باسم « فيصل الثاني »[1] ،

---

(١) فيصل بن غازي : ولد في بغداد في ٢٩ محرم ١٣٥٤هـ (٢ أيار ١٩٣٥م) ، وعندما آل إليه الملك كان عمره أربع سنوات ، فتولّى الوصاية عليه خاله عبد الإله ، فأدخله مدرسة عربية ، ثم إنكليزية ، ومنها انتقل إلى كلية « هارو » ، وتُوفّي به ملكاً عام ١٣٧٢هـ ، كان يُعاني أزمة صدرية مزمنة ، فعاش شَمَرلاً في قصره ، واستبدّ خاله بالقصر ، فصُبغ الناس ، وقُتل في ثورة ٢٧ ذي الحجة ١٣٧٧هـ (١٤ تموز ١٩٥٨م) .

وسُمّي عبد الإله بن علي[1] وصيّاً على الملك الذي لم يبلغ سن الرشد القانونية ، حسب وصية الملك غازي التي أفادت بها كل من عالية بنت علي زوجة الملك غازي ، وشقيقته راجحة ، كما دعا مجلس الوزراء مجلس النواب المحلّ للانعقاد تمهيداً لاجتماع مجلس الأمة الذي سيبتّ في أمر الوصاية نهائياً ، وفي الوقت نفسه فقد أعلن مجلس الوزراء الحداد العام في العراق .

ثم عُقد اجتماع خاص في البلاط الملكي للبحث في أمر الوصاية حضره كل من : رئيس مجلس الأعيان محمد الصدر ، ورئيس مجلس النواب مولود مخلص ، ورئيس مجلس الوزراء نوري السعيد ، ورئيس الديوان الملكي رشيد عالي الكيلاني ، ورستم حيدر وزير المالية ، وجميل المدفعي ، وعلي جودت الأيوبي ، واستعرض الحضور أسماء الأمراء الهاشميين الذين تصلح وصايتهم على الملك فيصل الثاني فكانوا ثلاثة : عبد الله بن الحسين ، وزيد بن الحسين ، وهما : عمّا أبيه غازي بن فيصل بن الحسين ، والثالث وهو : ابن عم أبيه عبد الإله بن علي بن الحسين ، وفي الوقت نفسه خاله .

عرض رئيس الوزراء وجهة نظره ، فذكر أن عبد الله بن الحسين مشغول بشؤون إمارته في شرق الأردن ، وأن زيد بن الحسين لا يصلح لأن زوجته أجنبية ، وهي سيدة تركية ولم يبق سوى الأمير عبد الإله ، وهو أهل لذلك ، فأيّد الحضور هذا الرأي ، وتمّ تنصيب عبد الإله وصيّاً بصورة رسمية في ١٦ صفر ١٣٥٨هـ (٦ نيسان ١٩٣٩م) .

قدّم رئيس الوزراء نوري السعيد استقالة حكومته إلى الوصي في اليوم نفسه ، وهكذا تقتضي التقاليد الدستورية بأن تحلّ الوزارات القائمة عن

---

(١) عبد الإله بن علي : ولد في الطائف عام ١٣٣١هـ ، وتعلّم فيها مبادىء العلم ، ثم انتقل إلى القدس ، والتحق فيها بالكلية الإسلامية ، ثم انتقل إلى كلية « فيكتوريا » بالإسكندرية ، وأتمّ دراسته في إنكلترا ، تسلّم الوصاية على ابن أخته « فيصل الثاني » ، واستبدّ بالسلطة حتى بعد بلوغ الملك سن الرشد القانونية ، وقُتل في ثورة ٢٧ ذي الحجة عام ١٣٧٧هـ .

الحكم عند حدوث تمرُّد في ملك البلاد ، أو إمارته ، وفي اليوم ذاته عهد الوصي إلى نوري السعيد ثانية بتأليف وزارة جديدة ، فقدّم أسماء وزارته السابقة ، وتمت الموافقة عليها مُباشرة[1] .

كانت انكلترا قد أشاعت أن النية قائمة لقتل الملك غازي وتنصيب عبد الإله مكانه ، بل لقد أعلنت الحكومة ذلك رسمياً ، عندما أذاعت نبأ اكتشاف المؤامرة ، والأهداف التي ترمي إليها ، وكان من جملتها قتل غازي ، وإقامة عبد الإله محلّه ، غير أنها عادت وعدلت عن فكرتها الأولى ، وجعلتها إبقاء المُلك وراثياً في أسرة فيصل ، وإقامة عبد الإله وصياً على ابن أخته فيصل الثاني الذي لا يزيد عمره على الأربع سنوات ، حيث وجدت أن هذه السياسة أفضل لها لـ :

١ - ربما لو نُصّب عبد الإله ملكاً لنافسه آخرون ، وقالوا نحن أحقّ بالملك منه ، فهو صغير بعد نسبياً لم يتجاوز السابعة والعشرين من العمر ، وليس لديه خبرة في السياسة ، ولا حنكة في تصريف الشؤون ، أما حصر الملك في بيت واحد ، فليس هناك من مُنافس .

٢ - ربما لو نُصّب عبد الإله أو غيره لشعر بعد مدة بكيانه ، ولأراد المحافظة على مكانته ، والاحتفاظ بشخصيته ، وقد يصعُب عليه فكرة قبول التوجيه من غيره . كما حدث مع فيصل الأول . أما الوصي فإنه يعمل باسم آخر ، ولو كان من أهله الأقربين ، وليس من يعمل لنفسه وباسمه كمن يعمل لغيره وبغير اسمه .

---

(١) كانت الوزارة على النحو الآتي :

١ - نوري السعيد : رئيساً للوزراء ، ووزيراً للخارجية بالوكالة .
٢ - ناجي شوكت : وزيراً للداخلية .
٣ - رستم حيدر : وزيراً للمالية .
٤ - محمود صبحي : وزيراً للعدلية .
٥ - طه الهاشمي : وزيراً للدفاع .
٦ - عمر نظمي : وزيراً للأشغال .
٧ - صالح جبر : وزيراً للمعارف .

٣ - إن الملك لا يزال صغيراً ، ويحتاج إلى مدة طويلة نسبياً حتى يتسلّم الملك ، ويحتاج بعدها إلى مرحلة ليست قصيرة كي يتدرّب على ممارسة المسؤولية ، وفي هذا الوقت يمكن أن يُوجّه ، ويتلقى التعليمات اللازمة في سبيل السير في فلك السياسة البريطانية إذا أراد المحافظة على ملكه ، وخاصة أن أعوان انكلترا هم الذين أصبحوا أصحاب القوة والنفوذ في العراق ، وهم الذين سيتولّون نُصح الملك ، وتوجيهه إضافةً إلى ما يتلقّاه في المدارس الإنكليزية ، والمعاهد التي تُوليه رعايةً خاصةً .

لهذا كله اختارت انكلترا الوصاية لعبد الإله ، لا الملك كما كانت تُفكّر من قبل في أواخر أيام الملك غازي .

ويجب أن نُلاحظ أيضاً أن أعوان انكلترا هم الآن أصحاب السلطة في العراق ، وأصحاب النفوذ ، وقد تمكّنوا ، أما المعارضة فيضعُف شأنها ، ولا تستطيع المُجاهرة بآرائها ، وإنما تكظم غيظها ، وتضطر إلى السكوت ، وإن كانت النفوس مشحونةً ضدّ رجال السلطة .

وقد أجرى تعديلاً في وزارته بعد أقلّ من عشرين يوماً من تأليفها ، إذ اعتذر ناجي شوكت الذي كان في زيارة إلى تركيا ، وتسلّم وزارة الداخلية بالوكالة مكانه ، على حين أسند وزارة الخارجية إلى علي جودت الأيوبي وذلك في ٦ ربيع الأول ١٣٥٨هـ (٢٥ نيسان ١٩٣٩م) .

وأجرت الحكومة الانتخابات في ١٧ ربيع الثاني ١٣٥٨هـ (٥ حزيران ١٩٣٩م) ، ودعت المجلس إلى الاجتماع في ٢٤ ربيع الثاني ١٣٥٨هـ وقد انتخب محمد الصدر رئيساً لمجلس الأعيان ، ومولود مخلص رئيساً لمجلس النواب ، في وقت كانت الأحكام العرفية مُعلنة في بغداد والموصل ، وإضافة إلى ذلك فقد تدخلت الحكومة في الانتخابات لصالح مُرشحيها ، ولهذين السببين فقد كان أكثر أعضاء المجلس النيابي من أنصار نوري السعيد ، الذي وضحت سياسته تماماً في مُوافقة السياسة البريطانية ، وكان أنصاره إما من

الذين يُوافقونه على سياسته ، وإما من أصحاب المصالح الذين لا تُهِمُّهم إلاّ منافعهم ، وبعدها لا يعرفون شيئاً ، ولا يُفكّرون بشيء ، سواء عندهم أسارت البلاد في فلك انكلترا أو في فلك غيرها ، أم تميّزت بشخصيتها ، وكانت سياستها تنبع من كيانها الذاتي ومصالحها الخاصة .

وفي الوقت الذي استصدرت فيه أمراً ملكياً بتأجيل جلسات المجلس النيابي لمدة شهرين بدءاً من ٢٤ جمادى الآخرة ١٣٥٨هـ (١٠ آب ١٩٣٩م) فإنها قد ألغت الأحكام العرفية المعلنة في الموصل منذ مقتل القنصل البريطاني يوم ٢٤ صفر ١٣٥٨هـ ، كما أنها أعادت إلى محمود المعروف الكرفتي الذي صودرت أملاكه حين قام بحركته قبل ثمان سنوات كل ما صودر له .

الحرب العالمية الثانية : اندلعت نار الحرب العالمية الثانية في ١٧ رجب ١٣٥٨هـ (الأول من أيلول ١٩٣٩م) وبعد يومين أعلنت انكلترا الحرب على ألمانيا ، وأسرع السفير الإنكليزي في بغداد (بازل نيوتن) وزار وزير الخارجية العراقية علي جودت الأيوبي ، وسأله عن رأي العراق تجاه انكلترا في هذه الحرب ، ونسبة استعداد العراق لتنفيذ الاتفاقية العراقية ـ الإنكليزية ، فوعده باستشارة رئيس الوزراء ، ولكن يبدو أن الوصي ، ورئيس الوزراء قد اتخذوا موقفهم مُباشرةً ، ووافقهم وزير الخارجية نفسه ، وأعلنوا تأييد العراق لانكلترا . وبعد يومين فقط من إعلان انكلترا الحرب على ألمانيا أعلنت العراق قطع علاقاتها السياسية مع ألمانيا ، بل قبضت الحكومة العراقية على الرعايا الألمان في العراق ، وسلّمتهم إلى السلطات الإنكليزية ، التي اعتقلتهم في مُعسكر الحبّانية ، ثم سلّمتهم إلى حكومة الهند حيث نُقلوا إلى بلاد الهند .

كان لتصرّف الحكومة هذا الأثر السيء في نفوس الناس الواعين والعاديين ، فهو موقف لا يتّفق مع الكرامة ، فهؤلاء الرعايا الألمان آمنون ، لا علاقة لهم بالحرب ، ومن ناحية ثانية ، فإن من واجب الحكومة العراقية حمايتهم ، ولكنها فعلت العكس إذ قبضت عليهم وسلّمتهم إلى خصومهم ،

وإضافة إلى هذا فهم لم يُعلنوا العدوان للشعب في العراق بل يعيشون معه ، فما ذنبهم ليُسلّموا إلى أعداء حكومتهم ؟

لقد كان إلقاء القبض على الرعايا الألمان بتوجيه من انكلترا التي ذكرت لوزير الخارجية أن هؤلاء الألمان يُمكنهم مُراقبة تحرّك القوات الإنكليزية في العراق ، ونقل هذه المعلومات إلى حكومتهم ، لذا يجب الحظر على تنقّلهم ، وعلى حركاتهم بل حبسهم ، فامتثلت الحكومة العراقية ، وأقدمت على ما أشارت إليه السياسة الإنكليزية .

ويبدو أن رئيس الوزراء نوري السعيد هو الذي فرض على الوزارة الموافقة على قطع العلاقات مع ألمانيا وإعلان الوقوف إلى جانب انكلترا ، وكانت العراق بموقفها هذا أسرع من موقف دول رابطة الشعوب البريطانية أمثال كندا ، واتحاد جنوبي إفريقية ، واستراليا و . . . . . وغيرها .

واجتمع مجلس الدفاع الأعلى العراقي برئاسة رئيس الحكومة نوري السعيد ، وتداول الرأي في موضوع الحرب ، وأبدى رئيس الوزراء رأيه في ضرورة إعلان العراق الحرب على ألمانيا ، وإرسال فرقة أو فرقتين من العراق لدعم القوات البريطانية في ليبيا أو في منطقة أخرى . ولكن مجلس الدفاع قد رفض هذا الرأي . وكانت آراء أعضاء المجلس تنحصر تقريباً في وجهتي نظر ، هما :

أولاً : الوقوف إلى جانب انكلترا ، وتقوم وجهة النظر هذه على أن ألمانيا لا بدّ لها من مُهاجمة الاتحاد السوفيتي ، وإن الميثاق الموقّع بين الطرفين في عدم الاعتداء لا يحول دون هذا الهجوم المبني على الأسلوب الذي يُعالج به هتلر الأمور . وإذا ما وقع الهجوم الألماني على الاتحاد السوفيتي لا تلبث القوة الألمانية من أن تنهار ، فيكون النصر للحلفاء ، فإذا ما انتصر الحلفاء ، وكان العراق قد ساهم في تأييدهم ، فإنه سيحصل على بعض المنافع ، أما إذا تردد العراق ، وامتنع من الوقوف إلى جانب الحلفاء ، وحال دون تنفيذ المعاهدة

العراقية - البريطانية في وضع الأراضي العراقية تحت تصرف انكلترا في حالة وقوع حرب فإن العراق عندها سيحصد شوكاً بانتصار الحلفاء[١] .

ثانياً : مساومة الحلفاء ما دام دخول الحرب إلى جانب الحلفاء يقصد منه الحصول على بعض المنافع ، وأن دخول العراق إلى جانب الحلفاء يقدّم لهم بعض الفوائد ، فلنساوم الحلفاء ، فلنُطالب فرنسا مثلاً بمنح الاستقلال لشمالي بلاد الشام (سوريا ولبنان) ، ولنُطالب انكلترا في الاعتراف بحقّ الفلسطينيين بتأسيس دولة لهم ، والتنصّل من وعد بلفور ، وتسليح الجيش العراقي ، وهذه المطالب ثمناً لدخول العراق إلى جانب الحلفاء ، والمشاركة الفعلية في القتال ، وهذا أفضل من أن ندخل متطوعين دون مُقابل ، فإن شاء الحلفاء عند النصر أعطونا شيئاً زهيداً ، وإن شاءوا امتنعوا فليس هناك من وعود مسبقة[٢] .

ويبدو أن أصحاب الرأي الظاهري لم تكن هذه فكرتهم ، ولم يكن هذا واقعهم الذي ينطلقون منه ، وإنما عرضوا هذا في سبيل التأجيل ليس أكثر ، ما دام الأمر مفروضاً عليهم ، وهم ضمن أعضاء المجلس ، ولا يستطيعون إبداء أكثر من هذا الرأي ، ولو فعلوا لكانت نهايتهم إذ أن النفوذ لأصحاب الاتجاه الإنكليزي الواضح .

أما خارج مجلس الدفاع فإن الشعب تختلف آراؤه ، منهم أصحاب المصالح الذين يؤيّدون الحكومة لا الأفكار التي تتبناها بعد أن اقتنعوا بها ، ولكن لأنها صاحبة السلطة ، ومصالحهم مرتبطة بها ، فهم يؤيّدونها لتحقيق منافعهم لا للأفكار والآراء ، ومنهم الذين يرون المساومة ، ويمثّلهم ناجي

---

(١) كان يمثل هذا الرأي : رئيس مجلس الدفاع نوري السعيد ، وعمر نظمي وزير الأشغال ، ومحمد أمين زكي (وزير سابق) .

(٢) وكان يمثل هذا الرأي رشيد عالي الكيلاني ، رئيس الديوان الملكي ، ورئيس وزراء سابق ، وطه الهاشمي وزير الدفاع ، وناجي السويدي وزير سابق .

شوكت ، وهو رئيس وزراء سابق ، غير أن هذا الفريق فئات تتراوح عندهم المساومة من تسليح العراق ، حتى تصل عند بعضهم إلى مختلف الأمصار العربية ، وحلّ مشكلاتها . أما أصحاب الاتجاه الإسلامي وإن كانوا قلّة إلا أن العاديين من الشعب ، وهم غالبيته ، يتأثرون بهم ، فيرون الوقوف على الحياد والبعد عن صراعات الدول الأوروبية بعضها مع بعض ، فكلّها صليبية ، وكلها تُعادي المسلمين ، وتُريد لهم الدمار ، فليس الألمان والطليان بأفضل من الإنكليز والفرنسيين ، وليس هؤلاء أقل سوءاً من أولئك ، فهم بالنسبة لنا سواء ، وقد تحقّق ذلك عندما استسلم للألمان الفيلق القرمي وغالبيته من المسلمين ، فبعد أن عرف الألمان واقع هذا الفيلق نزعوا من أفراده السلاح ، وساقوهم إلى السجن ، وتركوهم مدة دون طعام ، أو شراب ثم أبادوهم .

غير أن هذا كله لم يفد شيئاً ، فالسلطة بيد أعوان الإنكليز ، وهم الذين يفرضون رأيهم ، وتُنفّذ السياسة البريطانية على الوجه الذي تُريده ، وإن وُجد داخل الحكومة بعض من يُعارض هذا الاتجاه . فوزير المالية رستم حيدر كان يدعو للاتصال سراً بالألمان .

وفي يوم ٢٨ رجب ١٣٥٨هـ (١٢ أيلول ١٩٣٩م) أُعلنت حالة الطوارىء في العراق كلها ، ومُنح وزير الداخلية صلاحيات استثنائية . كما عملت الحكومة على تنظيم الحياة الاقتصادية ، وفي اليوم التالي ٢٩ رجب مُنح وزير الدفاع صلاحياتٍ في استخدام جميع المصانع ، وطرق النقل البرية والبحرية ، والجوية ، والجسور ، والموانىء ، والسكك الحديدية .

وفي ٧ شعبان ١٣٥٨هـ جرى تعديل وزاري[١] . وأرادت الحكومة

---

(١) شمل التعديل الوزاري :

أُسندت وزارة الداخلية إلى عمر نظمي وزير المواصلات .

وأُسندت وزارة المواصلات إلى جلال بابان .

وأُسندت وزارة الشؤون الاجتماعية إلى سامي شوكت .

وأُسندت وزارة الاقتصاد إلى صادق البصام .

إظهار النشاط في وزارة المعارف ، فاستقدمت مائة مدرس من الشام .

وجاء مفتي فلسطين محمد أمين الحسيني إلى بغداد في ٣ رمضان ١٣٥٨هـ (١٦ تشرين الأول ١٩٣٩م) فاستقبل رسمياً ، ثم لعب دوراً في الأحداث السياسية .

وما عادت جلسات المجلس النيابي إلى الانعقاد بعد تأجيل دام شهرين ، حتى استصدرت الحكومة مرة ثانية أمراً بتأجيل جلساته بدءاً من ٣ شوال ١٣٥٨هـ (١٥ تشرين الثاني ١٩٣٩م) .

انقسام الوزارة : قُتل وزير المالية رستم حيدر في مكتبه الرسمي في ٨ ذي الحجة ١٣٥٨هـ (١٨ كانون الثاني ١٩٤٠م) على يد أحد ضباط الشرطة السابقين الذي يدعى حسين فوزي توفيق ، وقُبض عليه ، وادّعى أن القتل بدافع شخصي ، ثم عاد فادّعى أن وراءه مُحرِّضين ، فاختلف أعضاء الوزارة في نوع المحكمة التي ستُرفع إليها القضية . كما أُلقي القبض على وزراء سابقين منهم : صبيح نجيب ، وإبراهيم كمال ، ومنهم رجال سياسة كعارف قفطان ، ونجيب الراوي ، ورجال شرطة مثل : حسن فهمي ، مدير شرطة سابق ، إضافة إلى شفيق السعيدي . ونتيجة اختلاف الوزراء فيما بينهم لا بدّ من استقالة الحكومة .

وكما انقسمت الوزارة ، انقسم كبار ضباط الجيش الذين يتحركون على الساحة السياسية . إذ رأى رئيس الأركان حسين فوزي ، وقائد الفرقة الأولى مشاة محمد أمين العمري ، وقائد إدارة النقل الآلي عزيز ياملكي أن مهمّتهم السياسية قد انتهت ، وأن الأمر قد أصبح متروكاً للوصي ، وهذا ما أبدوه في لقاءٍ تمّ في دار طه الهاشمي وزير الدفاع . أما بقية الضباط السبعة ، وهم : كامل شبيب ، وصلاح الدين الصباغ ، وفهمي سعيد ، ومحمود سلمان . فقد أزعجهم ما أبداه زملاؤهم إذ يرغبون في السيطرة والتحكم في أمور الحكومة ، ولذا انفضّ ذلك اللقاء دون ثمرةٍ ، ولكن خرج الضباط الأربعة وفي قرارة

نفوسهم التخلّص من زملائهم بالأمس ، فإنهم يخدعونهم ، ويَشِيعون بهم الوقيعة ، وغدوا يُفسّرون كل تصرّف ضدّ زملائهم ، ورأوا في تردّد رئيس الأركان حسين فوزي على الوصي تزلّفاً ، وستكون نهايتهم قريبة إن لم يتداركوا الأمر . لذا فقد جمعوا قواتهم في معسكر الرشيد ووضعوها في حالة تأهُّب واستنفار ، ومن ناحية ثانية ، فقد وجد الضباط الآخرون في الطرف الثاني وهم : رئيس الأركان حسين فوزي ، وقائد الفرقة الأولى مشاة محمد أمين العمري ، وقائد إدارة النقل الآلي عزيز ياملكي الضباط الذين هم دونهم رتبةً يُسيئون الظنّ بهم ، وربما عملوا على إزاحتهم ، والسيطرة على الجيش ، ولما رأوا تجمّع قوات الآخرين في معسكر الرشيد ، عملوا هم أيضاً على حشد قطعاتهم في معسكر الوشاش ، ووضعوها في حالة استنفار أيضاً ، ولكن ظهر أن معسكر الرشيد أكثر قوةً من معسكر الوشاش .

أخذ نوري السعيد يتقرّب من ضباط معسكر الرشيد ، ويلتقي معهم ، ويُريد من ذلك دعمه في العودة إلى الحكم ثانيةً بعد أن أصبحت استقالة الوزارة أمراً لا مندوحة عنه ، وهم يبغون أمراً أيضاً ، وهو إحالة ضباط معسكر الوشاش على التقاعد ، ليحلّوا محلّهم في السيطرة على الجيش ، وبالتالي التدخُّل في شؤون الحكم ، وقد وعدهم نوري السعيد بالعمل على ذلك فيما إذا تمّ له استلام الحكم مرةً أخرى . وعلم ضباط معسكر الوشاش صلة ضباط معسكر الرشيد بنوري السعيد ، وما يتمّ بينهما .

قدّم نوري السعيد استقالة حكومته في ٩ محرم ١٣٥٩هـ (١٨ شباط ١٩٤٠م) ، ولما وصل الخبر إلى رئيس الأركان حسين فوزي باستقالة الحكومة أسرع إلى رئيس الديوان الملكي رشيد عالي الكيلاني وأخبره بأن الجيش لا يُوافق أبداً على عودة نوري السعيد إلى الحكم ، ولا على دخول طه الهاشمي الوزارة ، وإذا تساهل باستلام طه الهاشمي وزارةً غير أنه لا يمكنه قبول نوري بأي حالٍ من الأحوال ، ثم ذهب إلى الوصي عبد الإله وأخبره برأي الجيش بصفته رئيساً لأركانه .

وصلت أخبار ما قام به رئيس الأركان إلى ضباط معسكر الرشيد ، فأسرعوا إلى اللقاء في منزل نوري السعيد ليتدارسوا الأمر ، وجاءت أخبار دعوة رئيس الأركان حسين فوزي لبعض القادة العسكريين إلى داره ، وأن قائد مدفعية معسكر الوشاش قد طلب ذخيرة من قيادة التسليح ، وأن قطعات ذلك المعسكر قد وضعت في حالة الاستنفار ، فتمّ إبلاغ الوصي مُباشرة بما حدث .

استدعى الوصي رئيس الأركان حسين فوزي مساءً ليطّلع منه على ما يدور في الجيش فأعلمه أن الجيش يرفض عودة نوري السعيد إلى الحكم ، وهو ما سبق أن أخبره به قبل يومين . فاتصل الوصي بوكيل الفرقة الأولى كامل شبيب فنفى الخبر ، واتصل بقائد الفرقة الثالثة إسماعيل نامق فكذّب النبأ ، واتصل بآمر القوة الجوية محمود سلمان فاستغرب القول ، واتصل بآمر القوة الآلية فهمي سعيد فأنكر معرفته بشيء ، واتصل بمدير الحركة والنقل صلاح الدين الصباغ فلم يكن عنده علم ، وكل من هؤلاء يطلب من الوصي أن يتصل بقادة القطعات خارج العاصمة ، فظهر للوصي كذب ما ادّعاه رئيس الأركان حسين فوزي .

ومن باب اتّخاذ التدابير الوقائية ، انطلق إلى معسكر الرشيد كل من نوري السعيد ، وطه الهاشمي وكبار معاونيهم[1] ، وباتوا مع قادة قطعات المعسكر ، وفي الصباح ذهب نوري السعيد وطه الهاشمي إلى الوصي ، وتكلّما معه في الموضوع ، وأبرزا له خطورة الأمر الذي أقدم عليه رئيس الأركان في وقت تسود فيه الأحكام العرفية ، والعالم يصطلي بنار الحرب ، واقترحا عليه إحالة رئيس الأركان حسين فوزي ، وقائد الفرقة الأولى أمير اللواء محمد أمين العمري ، والعقيد عزيز ياملكي على التقاعد ، فوافق ، وصدر بيان بذلك .

عهد الوصي إلى نوري السعيد بتشكيل الحكومة من جديد ، بعد أن

(١) كان من بين من ذهب معهم : سامي شوكت ، وأحمد الناصفي ، وصباح نوري السعيد نجل رئيس الحكومة .

اعتذر رشيد عالي الكيلاني عن قبول هذه المهمة . قبل نوري السعيد التكليف .

وزارة نوري السعيد الخامسة : في اليوم نفسه تمّ تشكيل الوزارة[2] ١٣ محرم ١٣٥٩هـ (٢٢ شباط ١٩٤٠م) .

وجرت محاكمة قاتل رستم حيدر حيث أُعدم في ١٨ صفر ١٣٥٩هـ بعد إصدار الحكم عليه بأسبوع ، وقضت المحكمة بالسجن على وزير الدفاع السابق صبيح نجيب ، أما المتهمون الآخرون فقد قضت ببراءتهم .

وجرت تنقّلات في قيادة الجيش ، إذ أصبح أمين زكي قائد الفرقة الثانية وكيلاً لرئاسة الأركان العامة للجيش بترشيح من طه الهاشمي ، وأُسندت قيادة الفرقة الثالثة إلى صلاح الدين الصباغ بترشيح من طه الهاشمي أيضاً ، وعُيّن كامل شبيب قائداً للفرقة الأولى ، كما عُيّن إسماعيل نامق مديراً لشؤون الدفاع . وبذا أصبح وضع طه الهاشمي قوياً في الجيش ، يُطيعه عدد من القادة إضافةً إلى منصبه كوزير للدفاع .

كما دخل عنصر جديد في السياسة العراقية ، وهو مفتي فلسطين ، وقد خرج من القدس تحت ضغط الإنكليز الذين وافقوا على ذهابه إلى العراق ظنّاً منهم أنه سيعيش بعيداً عن بلده فيبقى مُنعزلاً ، ليس له أي تأثير ، وقد نسوا أن بلاد المسلمين واحدة ، وأن الرجل المُدرك لفكرته ، المخلص لدينه ، العالم بأمور عقيدته هو موضع احترام وتقدير في أي بلد حلّ ، وتوقّع الإنكليز

(٢) تمّ تشكيل الوزارة على النحو الآتي :

١ - نوري السعيد : رئيساً للوزراء ، وزيراً للخارجية بالوكالة .
٢ - عمر نظمي : وزيراً للداخلية ، وزيراً للعدلية بالوكالة .
٣ - عبد الرؤوف البحراني : وزيراً للمالية .
٤ - طه الهاشمي : وزيراً للدفاع .
٥ - صادق البصام : وزيراً للاقتصاد .
٦ - محمد أمين زكي : وزيراً للأشغال .
٧ - سامي شوكت : وزيراً للمعارف .
٨ - صالح جبر : وزيراً للشؤون الاجتماعية .

كذلك أن محمد أمين الحسيني إن سافر إلى العراق ، وكان تحت نظر أعوان انكلترا ، الذين لهم الدور الكبير هناك بل السلطة والنفوذ بأيديهم أفضل من أن ينتقل إلى مكانٍ آخر لا يخضع لرقابة ، ولا تضبطه سلطة ، غير أنه قد ثبت لهم غير ما توقعوه إذ التفّ الناس حول مفتي فلسطين ، بل إن عدداً من الضباط قد اجتمعوا إليه ، وكانوا يستنيرون برأيه ، ويسترشدونه بحكمته . إن جميع الذين يُعادون الإنكليز في العراق قد أحبّوا محمد أمين الحسيني لعداوته للإنكليز ، وجعلوه يشعر أنه بين أهله ، فإذا كانت بريطانيا قد أخرجته من بلده فقد انتقل إلى بلدٍ آخر له .

رأى الوصي ، ورأى نوري السعيد ، وكذلك طه الهاشمي أن يُؤلّف الوزارة رشيد عالي الكيلاني ، رئيس الديوان الملكي ، وعمل نوري السعيد على إقناع الضباط القادة الأربع على الطلب من رشيد الموافقة على رئاسة الحكومة ، ففعلوا ، ومن جانبٍ آخر فقد لعب محمد أمين الحسيني دوراً أيضاً في إقناعه غير أن رشيد عالي الكيلاني قد حاول الاعتذار للضباط ، وأبدى لهم ثقته بهم ، وبإخلاصهم ، لكنه لا يستطيع أن يرى إنساناً يتدخّل في شؤون الحكم من جانب العسكريين ، وإذا ما حدث ذلك فإنه سيضطر إلى الاستقالة ، وإلى وقوع الواقعة بينه وبينهم ، ولا يحب هذا أبداً ، وإنه ليشعر بهدر كرامته الخاصة ، كما أن الجيش ستضيع هيبته وسمعته في نفوس الشعب . فلما أصرّ الضباط عليه طلب منهم أن يقطعوا على أنفسهم عهداً ألا يتدخلوا في شؤون الحكومة ، وأن يكونوا بجانب الحق ، وإذا جانبَ الصواب ، عليهم نصحه ، وأنه مستعد للنزول على رأيهم ، وسماع كلمة الحق من أيٍّ كان مصدرها . فوافقه الضباط ، ومدّ يده لهم دليل الموافقة وقال لهم : إن سماحة مفتي فلسطين هو كفيلي ، وأعلمهم أنه قد اتفق مع الوصي ، ونوري السعيد ، وطه الهاشمي على ذلك .

كان نوري السعيد يبغي توريط رشيد عالي الكيلاني بالسير في فلك

السياسة البريطانية برئاسته للحكومة ، وتأييده له ، ودعمه ، والوقت وقت حرب ، والأحكام العرفية هي المعمول بها ، ويضطر رئيس الوزارة للصلة باستمرار بالسفير الإنكليزي ، وسماع أخبار الحرب ، والالتزام بالمساعدة الأدبية على الأقل حسب الاتفاقية العراقية ـ البريطانية ، وخاصةً أنه لا توجد سفارة ألمانية في العراق ولا رعايا ألمان بعد أن تمّ الذي تمّ .

استدعى الوصي عبد الإله إلى مكتبه رشيد عالي الكيلاني ، وطلب منه تشكيل الوزارة فاعتذر ، وبعد إلحاحٍ من الوصي ، ومن نوري السعيد ، وطه الهاشمي اللذين كانا موجودين ، وافق ، واشترط ، وسأله الوصي عن شروطه ، فقال : أن يتعهّد السياسيون جميعاً ورؤساء الوزارات السابقين كتابة تعهّدٍ بالتأييد السياسي في الداخل والخارج ، وأن تُطلق يدي في رسم السياسة التي أراها مُناسبةً لصالح العراق . وهذا يدلّ على مقدار حرص الجهات المسؤولة على تولّي رشيد عالي الكيلاني الحكم لما يرون فيه من صلاحيةٍ لذلك ، وللضيق الذي أصابهم نتيجة تدخل الجيش في السياسة ، والإطاحة بالحكومات ، والتهديدات التي يُطلقها القادة العسكريون ضدّ هذه الوزارة ، وطلب تكليف ذاك برئاسة حكومةٍ جديدةٍ ، ويبدو أن الجميع كانوا يعرفون عدم قبول رشيد عالي الكيلاني التدخّل في شؤونه ، وهم يرغبون ذلك لوضع حدٍّ للقادة العسكريين .

وأبلغ الوصي بعض السياسيين ورؤساء الوزارات السابقة لضرورة اللقاء برشيد عالي الكيلاني والتفاهم معه على الحكومة القادمة . وجاءوا إلى مكتبه وكتبوا التعهّد الآتي :

نظراً لرغبتنا الأكيدة في جمع الكلمة ، وتصافي القلوب ، وإزالة الضغائن في هذه الظروف العالمية الخطيرة ، وما تتطلبه مصلحة البلاد من التفرّغ لمعالجة الأمور ، وتمشّيها بصورةٍ اعتياديةٍ ودستوريةٍ ، فقد اتّفقت آراؤنا على ما يلي :

١ ـ تؤلَّف وزارة قومية مؤتلفة يختار رئيسها صاحب السمو حسب التقاليد الدستورية والاستشارات المعتادة .

٢ ـ رؤساء الوزارات السابقون ورجال الدولة الموقّعون يتعاونون مع الوزارة المؤتلفة في داخلها أو خارجها ، ومن يتعذّر عليه الاشتراك فيها بسبب مقبول لدى سموه ، فإنه يؤيّدها لتحقيق الغايات المذكورة أعلاه ، ويتجنّب مناوأتها .

٣ ـ توقّع هذه الاتفاقية ، وترفع إلى صاحب السمو .

علي جودت الأيوبي ـ توفيق السويدي ـ ناجي شوكت ـ جميل المدفعي ـ نوري السعيد ـ رشيد عالي الكيلاني ـ ناجي السويدي .

وعهد صاحب السمو الوصي إلى رشيد عالي الكيلاني بتشكيل الوزارة ، فألفها[1] في ٢١ صفر ١٣٥٩هـ (٣١ آذار ١٩٤٠م) .

أُلغيت الأحكام العرفية التي دامت أكثر من سنةٍ ، وصدر أمر بالعفو عن الذين حُكموا في المجلس العرفي العسكري . وعملت الحكومة جهدها في محاربة الرذيلة ، وطردت الأجنبيات اللواتي قدمن للفحش في عهد الانتداب الإنكليزي الذي حرص على نشر الفساد ليكون همَّ الناس ، ولإبعادهم عن عقيدتهم عن طريق الإغراء والغواية .

وفي ٥ جمادى الأولى ١٣٥٩هـ (١٠ حزيران ١٩٤٠م) قرّرت إيطاليا الوقوف بجانب ألمانيا ، وأعلنت الحرب على انكلترا وفرنسا ، فرغبت السفارة

---

(١) تشكّلت الوزارة على النحو الآتي :

١ ـ رشيد عالي الكيلاني : رئيساً للوزارة ، ووزيراً للداخلية بالوكالة .
٢ ـ ناجي السويدي : وزيراً للمالية .
٣ ـ ناجي شوكت : وزيراً للعدلية .
٤ ـ نوري السعيد : وزيراً للخارجية .
٥ ـ طه الهاشمي : وزيراً للدفاع .
٦ ـ عمر نظمي : وزيراً للأشغال .
٧ ـ محمد أمين زكي : وزيراً للاقتصاد .
٨ ـ صادق البصام : وزيراً للمعارف .
٩ ـ عبد الرؤوف البحراني : وزيراً للشؤون الاجتماعية .

البريطانية في العراق أن تُبادر حكومة رشيد عالي الكيلاني ، بقطع علاقاتها السياسية مع إيطاليا كما فعلت حكومة نوري السعيد عندما قطعت علاقاتها مع ألمانيا ، غير أن الحكومة العراقية لم ترَ من المصلحة ذلك ، وخاصة أن السفارة البريطانية لم تتجاوب مع الحكومة العراقية عندما طلبت منها التوسّط لدى حكومتها والحكومة الفرنسية لتحقيق أماني الشعب العربي في الشام (سوريا وفلسطين) ، والنظر إلى القضايا العربية نظرات عطف وخاصة فيما إذا انتهت الحرب ، وحقّق الحلفاء النصر ، ولكن الحكومتين لم تهتمّا بهذا الطلب نهائياً ، ولم تُجب إحداهما عليه ، وأهملته إهمالاً كلّياً ، ولهذا دلالته .

حرصت الحكومة البريطانية على إحراج حكومة العراق أمام الشعب بل زعزعة كيانها من الأساس فادّعت أن لا يُوجد لديها سلاح فائض نتيجة تطوّر الحرب ، وامتداد رقعتها بعد اشتراك إيطاليا ، وفتح جبهةٍ جديدةٍ في ليبيا ، لذا لا تستطيع تسليح الجيش العراقي في الوقت الراهن ، وللسبب نفسه لا يُوجد لديها مال لمساعدتها في تأمين بعض الحاجيات من الأسواق الأمريكية .

كان وزير الخارجية نوري السعيد ، ووزير الاقتصاد محمد أمين زكي يريان ضرورة قطع العلاقة السياسية مع ايطاليا في سبيل تحسين العلاقات العراقية البريطانية ، وللحصول على بعض المنافع سواء أكان السلاح أم المال ، ولم يتجاوب بقية الوزراء مع هذين الوزيرين ، وهذا ما أدّى إلى استقالة محمد أمين زكي من الوزارة في ٢٩ جمادى الأولى ١٣٥٩هـ ، ثم استقال نوري السعيد في ٢١ ذي الحجة من عام ١٣٥٩هـ (١٩ كانون الثاني ١٩٤١م) . وبالمقابل كان وزير العدلية ناجي شوكت أكثر الوزراء حماسةً لعدم قطع العلاقات مع إيطاليا إثباتاً للشخصية العراقية ، وتحقيقاً للاستقلال ، فتوتّرت العلاقات بينه وبين نوري السعيد ، وقدّم ناجي شوكت استقالته في ٢٨ ذي الحجة ١٣٥٩هـ (٢٦ كانون الثاني ١٩٤١م) ، وبذا تصدّعت الوزارة ولكن صدر أمر ملكي عمل على ترميم الوزارة ومحاولة لمّ الشعث ، غير أن المعاول التي أخذت في التهديم ، والعمل على تقويض الوزارة أكبر منها ، وكان

الضباط يرون ضرورة بقاء الوزارة في الحكم ، غير أنه كلما طالت مدة بقائها كلما توتّرت العلاقة بين العراق وبريطانيا ، وقد أحسّ الوزراء بذلك لذا أخذوا يُقدّمون استقالاتهم[1] ، وأخيراً قدّم رشيد عالي الكيلاني استقالة حكومته في ٣ المحرم ١٣٦٠هـ (٣١ كانون الثاني ١٩٤١م) .

ونتيجة المتغيرات الكثيرة التي حدثت في العراق في هذه الآونة ، وتضايق انكلترا الشديد من حكومة رشيد عالي الكيلاني التي رفضت قطع علاقاتها مع إيطاليا ، وبقيت على الحياد ، لا بدّ من التلميح إلى بعض هذه الأحداث التي نتجت عنها .

سافر وزير الخارجية نوري السعيد ، ووزير العدلية ناجي شوكت إلى أنقرة بتاريخ ١٦ جمادى الأولى ١٣٥٩هـ (٢١ حزيران ١٩٤٠م) ، وقد التقى ناجي شوكت ببعض السياسيين هناك دون معرفة وزير الخارجية ، كما التقى له وزير المجر المفوض في أنقرة لقاءً مع وزير ألمانيا المفوض (فون بابن) ، وسأل ناجي شوكت الوزير المفوض الألماني عن نظرة الألمان إلى العرب ، فأجاب الجواب الطبيعي الذي لا يمكن لسياسيٍ أن يجيب بغيره ، أنهم لا يضمرون لهم إلا الخير ، ويتمنّون لهم استقلال بلادهم ، وسأله عما يحدث لو انهارت فرنسا ؟ وكان الألمان قد دخلوا باريس يوم ١١ جمادى الأولى ١٣٥٩هـ (١٦ حزيران ١٩٤٠) ، والشكل الطبيعي أن يجيب أن ألمانيا ستعمل على استقلال البلدان العربية . وما دامت الحرب مُشتعلةً بين فريقين ، فإن كل فريقٍ سيعمل على كسب أنصار إلى جانبه ، ويبذل جهده ليصرف الأعوان عن خصمه ، فإن قول (فون بابن) بأن ألمانيا ترغب في استقلال البلدان العربية

---

(١) صدر أمر ملكي في ٢٨ ذي الحجة ١٣٥٩هـ (٢٦ كانون الثاني ١٩٤١م) يقضي بـ :
١ - إسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة إلى ناجي السويدي وزير المالية .
٢ - إسناد منصب وزارة العدلية بالوكالة إلى عمر نظمي وزير الأشغال .
وبعد يومين صدر أمر ملكي آخر يقضي بـ :
١ - إسناد منصب وزارة العدلية إلى علي محمود الشيخ علي .
٢ - إسناد منصب وزارة الاقتصاد إلى يونس السبعاوي .

يكسب دولة أصدقاءً ، ودعايةً لها ، ويلحق بخصمه الكراهية منها ونفور المؤيدين لها .

ووصلت أخبار هذا اللقاء إلى انكلترا فتضايقت أشدّ الضيق ، وخاصةً أنها كانت تعدّ العراق من مناطق نفوذها ، وهي مسرح أعوانها ، ومع ذلك تبدأ الاتصالات السرية مع خصومها ، وكان ناجي شوكت قد التقى مع (فون بابن) دون علم نوري السعيد ، كما أن وزير الخارجية نوري السعيد قد رجع إلى بغداد يوم ٢٨ جمادى الأولى ، على حين سافر ناجي شوكت إلى استانبول .

وفي ١٦ جمادى الأولى ١٣٥٩هـ (٢١ حزيران ١٩٤٠م) طلب السفير الإنكليزي من وزير الخارجية العراقية السماح بنزول قواتٍ بريطانيةٍ في البصرة ، ومرور هذه القوات عبر الأراضي العراقية إلى فلسطين ، وبناء استراحاتٍ لها في كلٍّ من البصرة ، وبغداد ، والموصل . وقرّر مجلس الوزراء العراقي في اليوم نفسه ، وقبل سفر وزير الخارجية إلى أنقرة بالسماح للقوات البريطانية بالمرور عبر أراضيه .

وفي شهر رجب ١٣٥٩هـ (آب ١٩٤٠م) اجتمع مجلس الدفاع العراقي ، ويضمّ رئيس الوزراء ، ووزيري الخارجية والدفاع ، وبعض الوزراء وكبار ضباط الجيش ، كما دُعي لحضوره كل من صلاح الدين الصباغ ، وكامل شبيب رغم أنهما ليسوا من أعضائه . واقترح نوري السعيد قطع العلاقات مع إيطاليا ، والسماح لانكلترا بحشد جيوشها جنوبي العراق ، وقدّم العقيد صلاح الدين الصباغ مُذكّرةً باسم أركان الجيش ، وقُرئت في الاجتماع ، وقد جاء فيها أن طلب حشد بريطانيا لقواتٍ لها في جنوبي العراق مُخالف لنصوص المعاهدة العراقية الإنكليزية ، وهذا ما أثار الخلاف ، واضطر وزير الدفاع إلى إنهاء الجلسة . وكان العقيد صلاح الدين الصباغ قد أيّد رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني بالوقوف على الحياد ، أي عدم قطع العلاقات مع إيطاليا ، وهذا كله خلاف لما عرضه نوري السعيد الذي كان يظنّ أن الضباط سيكونون في صفّه ، وحسب رأيه ، بل لم يتوقّع أن يخالفوه

أبداً . فلما رأى هذا الموقف انسحب من اللقاء ، وكانت القطيعة بينه وبين الضباط الذين كان يعدّهم من أعوانه .

وما ساعد رشيد عالي الكيلاني على وقوفه على الحياد .

الدعاية لدول المحور حيث كانت السفارة الإيطالية مقرّ هذه الدعاية ، إذ بقي السفير الإيطالي في بغداد ما دامت العلاقات لم تقطع ، وكان معه عدد من الرجال المسلحين لحمايته والسفارة .

ووجود مفتي فلسطين محمد أمين الحسيني الذي التفّ حوله مئات الأشخاص ، وكان على خلافٍ مع انكلترا ، لذا كان يعمل ضدّها ، ويعمل على نشر الأخبار الحقيقية عن الحرب .

ووجود عددٍ من الزعماء الشاميين من سوريا الذين كانوا على خلافٍ مع السياسة الفرنسية[1] ، وقد خرجوا من بلادهم فارين من الضغط الفرنسي ، وسرّهم انهيار فرنسا ، فأخذوا يعملون ضدّها ، ويتمنّون انتصار خصومها .

وانهيار فرنسا حيث دخل الألمان باريس في ١١ جمادى الأولى ١٣٥٩هـ ، وتشكّلت فيها حكومة الجنرال (بيتان) الموالية للألمان ، وهذا الانهيار يُشير إلى قرب سقوط الحلفاء ، الأمر الذي يُشجّع العمل ضدّهم ، والبقاء على الحياد .

الأخبار التي تنشرها وسائل الإعلام العراقية ـ كما تحدث ـ دون أن يحدث فيها تزوير أو تغيير لمصلحة أي فريقٍ من الفريقين ، ومُعظم هذه الأخبار كان في مصلحة دول المحور ، وضدّ الحلفاء . ومن إصرار حكومة رشيد عالي الكيلاني على الحياد رفضها لمنع الدعاية لدول المحور ، ومنعها قيام إذاعة مستقلة للدعاية للحلفاء ، ورفضها أيضاً توزيع إعلاناتٍ لصالح الحلفاء .

وفي شهر رمضان ١٣٥٩هـ سرت شائعات أن الحكومة العراقية تنوي

(١) من الزعماء الشاميين الذين كانوا في العراق : شكري القوتلي ، وسعد الله الجابري ، ولطفي الحفار ، وجميل مردم .

إعادة علاقاتها السياسية مع ألمانيا ، وهذا ما أقلق الحكومة البريطانية ، ولكن الحكومة نفت هذه الشائعات ، ومع ذلك فقد أبلغ السفير الإنكليزي في بغداد في ١٦ شوال ١٣٥٩هـ (١٦ تشرين الثاني ١٩٤٠م) الوصي عبد الإله ، ووزير الخارجية نوري السعيد أن الحكومة البريطانية لا تثق بحكومة رشيد عالي الكيلاني . وبعد عشرة أيامٍ عاد السفير الإنكليزي (بازل نيوتن) وقدّم تحذيراً شديداً لوزارة الخارجية العراقية فيما إذا استأنفت العلاقات السياسية مع ألمانيا ، وكلّفت الحكومة وزير الخارجية بالردّ على السفير وإبلاغه بأن الحكومة العراقية ليس لديها الرغبة في استئناف العلاقات مع ألمانيا ، ولكن السفير ردّ على الفور ، فقال : إن الحكومة البريطانية لا تثق برئيس وزراء العراق ، وعلى العراق أن يختار إما صداقة بريطانية وإما صداقة رئيس وزرائه . وطلبت انكلترا من الولايات المتحدة الضغط على الحكومة العراقية ، وتوقيف شحن السلاح الذي اشترته وزارة رشيد عالي الكيلاني أو على الأقل تأجيل ذلك ريثما تأتي حكومة ثانية للعراق .

وربما طلبت انكلترا من الوصي ونوري السعيد العمل على إسقاط حكومة رشيد عالي الكيلاني ، ولو باستقالة نوري السعيد منها ، وقام نوري السعيد بتقديم مذكرةٍ إلى الوزارة العراقية في ١٦ ذي القعدة ١٣٥٩هـ (١٥ كانون الأول ١٩٤٠م) وعرض فيها : عدم وجود تضامن بين الوزراء في الحكومة ، وأن انكلترا لن تخضع ، ولن تنهار ، كما انهارت فرنسا ، لذا يجب الحذر وعدم مُخالفة انكلترا ، ومُحاولة إرضاء الولايات المتحدة التي قد ينال العراق من سخطها إن لم تتعاون حكومته مع انكلترا . ويرى أنه من الضرورة بمكان فتح قنصليةٍ عراقيةٍ في واشنطن ، وقطع العلاقات مع إيطاليا ، ومُحاولة الإفادة من الحلفاء لتحقيق بعض المصالح العربية ، مثل حقوق الشعب في فلسطين واستقلال سوريا و . . . . وحبذا لو سافر وفد برئاسة رجل قدير إلى الولايات المتحدة لكسبها إلى جانب الشعب العربي في فلسطين ، ويقصد مفتي فلسطين حيث يُريد أن يتخلّص منه في العراق .

وقدّم نوري السعيد صورةً من مذكرته إلى رئيس الديوان الملكي عبد القادر الكيلاني لتقديمها إلى الوصي . وبعد تقديم المذكرة انقطع وزير الخارجية عن جلسات الوزارة إلى النهاية . ويقصد من هذه المذكرة . نسف الوزارة بحجة أنه لا يُوجد تضامن بين أعضائها ، ونسف سياسة الحياد ، والانحياز التام إلى الحلفاء ، وتأسيس قنصلية للعراق في واشنطون ، وقطع العلاقات مع إيطاليا ، والتخلّص من محمد أمين الحسيني مفتي فلسطين بإرساله على رأس وفدٍ إلى الولايات المتحدة . ولكن رفضت الوزارة هذه الآراء ، كما لم تجد عند رئيس الوزارة اهتماماً .

وفي ١٨ ذي القعدة ١٣٥٩هـ (١٧ كانون الأول ١٩٤٠م) طلب الوصي اجتماعاً عاجلاً للوزراء برئاسته في البلاط الملكي ، ولما اجتمع شمل الوزراء عنده ذكر لهم عدم وجود تضامنٍ بينهم ، فنفوا له ذلك ، ثم غادروا البلاط إلى ديوان رئاسة الوزراء لمتابعة الاجتماع ، وإذا بالوصي يُرسل رئيس الديوان الملكي عبد القادر الكيلاني إلى رئيس الحكومة رشيد عالي الكيلاني يطلب منه تقديم الاستقالة . فطلب رئيس الوزراء ، ووزير الدفاع طه الهاشمي ، ووزير المالية ناجي السويدي مُقابلة الوصي ، وبيّنوا له أنه ليس من حقّ الملك إقالة الوزارة ، وأن طلبه بتقديم الاستقالة مطلب غير دستوري .

وطلب وزير الدفاع طه الهاشمي مُقابلة الوصي ، وتباحث معه في موضوع الوزارة بالاستقالة ، وتكليف ناجي السويدي ، بتشكيل وزارةٍ جديدةٍ أو بقاء الوزارة ، واستقالة بعض أعضائها ، وتعيين وزراء آخرين مكان الذين يستقيلون فيمكن استقالة ناجي شوكت وناجي السويدي ونوري السعيد وتعيين توفيق السويدي وزيراً للخارجية .

والتقى مجلس الوزراء وقرّروا استقالة الحكومة ولكن رئيسها لم يُوافق على ذلك ، والتقى مع الوصي وتباحث معه ، وأصدر الوصي أمراً بتعيين بعض الوزراء وترميم الوزارة ـ كما سبق أن ذكرنا ـ تحت ضغط ضباط الجيش

صلاح الدين الصباغ ، وكامل شبيب ، ومحمود سلمان ، وفهمي سعيد في سبيل إبقاء الوزارة القائمة بالحكم . وقد نصح رئيس مجلس الأعيان محمد الصدر الوصي بترك الوزارة بالحكم ريثما تهدأ الأوضاع ، والاستقالة أمر لا مهرب منه .

ولكن في الأول من محرم استقال ناجي السويدي وزير المالية احتجاجاً على تعيين يونس السبعاوي وزيراً للاقتصاد ، فصدر أمر ملكي بتعيين محمد علي محمود وزيراً للمالية ، وموسى الشابندر وزيراً للخارجية .

وفي ٢ محرم اجتمع المجلس النيابي ، وطالب علي جودت الأيوبي باستقالة الوزارة بعد هذه الاستقالات الجماعية التي تحدث سراً ، فطلب رئيس الحكومة من الوصي إصدار أمرٍ بحلّ المجلس النيابي ، فطلب الوصي الإمهال ، وغادر سراً بغداد إلى الديوانية حيث توجد هناك الفرقة الرابعة من الجيش تحت قيادة اللواء إبراهيم الراوي في محاولةٍ للوقوف في وجه الضباط في بغداد .

قدّم رشيد عالي الكيلاني استقالته برقياً إلى الوصي في الديوانية بعد أن نصحه بذلك محمد الصدر رئيس مجلس الأعيان ، وطه الهاشمي ، كما وافق على ذلك الضباط . وقبل الوصي الاستقالة ولكن لم يجرؤ على العودة إلى بغداد مُباشرةً ، إذ قامت مظاهرات تُطالب بحلّ المجلس ، وإجراء انتخاباتٍ جديدةٍ تأييداً لرأي رشيد عالي الكيلاني ، وبعد مرور خمسة أيامٍ هدأت الأوضاع ، وعاد الوصي إلى بغداد .

وزارة طه الهاشمي : استدعى الوصي إلى مقرّ إقامته في الديوانية محمد الصدر رئيس مجلس الأعيان على أن يصطحب معه وزير الدفاع طه الهاشمي ، وبعض السياسيين الآخرين ، كما سافر إلى الديوانية بدعوى من الوصي أيضاً كل من جميل المدفعي ، وعلي جودت الأيوبي ، وناجي السويدي ، وصادق البصام .

وقبل سفر محمد الصدر اجتمع الضباط الأربعة ، وطلبوا منه أن ينصح

الوصي بتكليف طه الهاشمي بالوزارة الجديدة . ولما اجتمع السياسيون بالوصي ، دار الحديث عن الحكومة ورئاستها والضباط الأربعة ، ومصلحة البلاد ، والحليفة انكلترا . . . . ولما التقى رئيس مجلس الأعيان محمد الصدر منفرداً بالوصي نقل إليه رأي الضباط في بغداد ، واقترح عليه اختيار حلّ من اثنين ولا ثالث لهما ، إما المُوافقة على حكومةٍ برئاسة طه الهاشمي ، وتكليفه منذ الآن ، وإما البقاء في الديوانية ، واختيار من يشاء رئيساً للوزارة الجديدة ، وتحدّي ضباط بغداد ، ومُعارضتهم ولو أدّى ذلك إلى قيام حرب أهلية . واقتنع الوصي بأن إبراهيم الراوي قائد الفرقة الرابعة لا يمكن الاعتماد عليه ، لذا لا بدّ من الموافقة على حكومةٍ برئاسة طه الهاشمي . وكان محمد الصدر قد اعتذر عن قبول رئاسة الحكومة .

عهد الوصي إلى طه الهاشمي برئاسة الحكومة الجديدة فألفها[1] في الرابع من شهر محرم ١٣٦٠هـ (الأول من شباط ١٩٤١م) . ولقد اختار الوصي الحلّ الوسط فطه الهاشمي أقرب ما يكون إلى رشيد عالي الكيلاني ، وإلى الضباط ، ولم يُفكر بالانتقال بالحكم من المعارضة القوية إلى أعوان التحالف مع انكلترا ، والسير في فلك سياستها ، فالهوة واسعة بين الطرفين .

ارتاح الشعب كما ارتاح الجيش لحكومة طه الهاشمي ، وعدّوا الوصي مُعتدلاً في سياسته ، ولكن انكلترا كانت ترى في طه الهاشمي ، رجلاً لا يُوثق به . وتعمل على إبقاء نوري السعيد في الظلّ الآن كي لا يحترق في لهب الشمس ، إذ فقد نفوذه السياسي ، وأضاع صلته بالضباط ، وترى من

(١) تشكلت الحكومة على النحو الآتي :
١ ـ طه الهاشمي : رئيساً للوزراء ، ووزيراً للدفاع والخارجية بالوكالة .
٢ ـ عمر نظمي : وزيراً للداخلية ، ووزيراً للعدلية بالوكالة .
٣ ـ علي ممتاز الدفتري : وزيراً للمالية .
وزيراً للأشغال بالوكالة .
٤ ـ عبد المهدي : وزيراً للاقتصاد .
٥ ـ صادق البصام : وزيراً للمعارف .
٦ ـ حمدي الباجه جي : وزيراً للشؤون الاجتماعية .
وبعد ثلاثة أيام أُسندت وزارة الخارجية إلى توفيق السويدي .

الضرورة قيام وزارةٍ برئاسة جميل المدفعي ، ويدعمه علي جودت الأيوبي وإبراهيم كمال .

ويبدو أن الوصي أراد أن يُرضي ضباط بغداد بحكومة طه الهاشمي حتى إذا ما استقرّ عمل على نقلهم وتفرقة صفّهم بإبعاد بعضهم عن بعض . وسرت شائعة في بغداد أن الوصي سيبقى في الديوانية حتى يُنفَّذ أمر نقل هؤلاء الضباط . كما وصلت أخبار إلى الوصي أن هؤلاء الضباط يُعِدّون مؤامرةً ضدّه ، وقد قبل هذه الأخبار ، بل توهّم ذلك ، فسار إليه رئيس الحكومة وأزال من نفسه ما علق في ذهنه ، فجاء في اليوم الثالث من تشكيل الوزارة إلى بغداد . وعندما وصل إليها همّ الضباط بالمثول أمامه وإظهار الطاعة له ، وأنه لا همّ لهم سوى خدمة البلاد ، ولكن السفير الإنكليزي نصحه برفض مُقابلتهم وبذا بقيت الأمور بينهما على شيءٍ من التوتر .

وصدر أمر من وزارة الدفاع بنقل العقيد كامل شبيب من بغداد إلى الديوانية ، فاقتنع بقية الضباط من زملائه أن دورهم قادم ، وأن الإشاعة عن تشتيتهم قد صدقت على الرغم من صدوره عن وزارة الدفاع ، وليس عن البلاط الملكي ، وحاولوا الاستعداد لكل طارئٍ ، وطلب بعضهم من رئيس الحكومة طه الهاشمي أن يستقيل من الحكم ، ليفسح المجال أمام عودة رشيد عالي الكيلاني إلى السلطة لأنه الوحيد حسب رأيهم الذي يستطيع أن يقف أمام السياسة البريطانية ، وهذا ما تعرّضت له حكومة طه الهاشمي من ناحية الجيش ، ومن ناحيةٍ ثانيةٍ فإنها تعرّضت لضغط انكلترا ، حيث زار السفير البريطاني (بازل نيوتن) رئيس الوزراء في مبنى وزارة الخارجية بعد أربعة أيام فقط من استلامه الحكم ، وعرض عليه برقيةً وردت إليه من الحكومة البريطانية تذكر أنه قد آن الأوان لتعود العلاقة العراقية البريطانية لسابق عهدها من الصفاء والودّ ، وخاصةً بعد ترك رشيد عالي الكيلاني الحكم . وتناول السفير إضافةً إلى البرقية الحديث عن قطع العلاقة السياسية مع إيطاليا ، وعدم التفكير في استئناف العلاقة مع ألمانيا فإنه إن تمّت هاتان النقطتان فليس هناك

من عائق لعودة ثقة الحكومة البريطانية بالحكومة العراقية . وأن المعاهدة العراقية - البريطانية تقضي بقطع العلاقة مع إيطاليا ، وقد أقدمت العراق على مثل هذا التصرف مع ألمانيا ، ولذا فليس بغريب ، كما أن مصر قامت بالدور نفسه ، فلماذا الخوف ؟ ، وأن انكلترا تعدّ عدم قطع العلاقة مع إيطاليا مسألة خطيرةً . غير أن رئيس الوزراء طه الهاشمي قد أجاب بأن المعاهدة العراقية - البريطانية لا تقضي بأن تقطع العراق علاقاتها مع كل دولةٍ بينها وبين انكلترا حرب ، وهناك فرق بين مصر والعراق ، فإيطاليا في ليبيا التي تُجاور مصر ، وربما تعرّضت مصر لهجومٍ من قبل الطليان ، وتمّ هذا فعلاً ، إذن فالظروف مُختلفة بين العراق ومصر ، وإضافة إلى ذلك فإنا لسنا مُلزمين بتقليد مصر ، والسير على منوالها ، بل لماذا لا تكون مصر هي التي تسير كالعراق في رسم سياستها ؟ ، ومع هذا فإن العراق ستضع المفوضية الإيطالية تحت المراقبة الشديدة . وأما استئناف العلاقة مع ألمانيا فإن العراق لا تُفكّر بهذا . وأما عن اليابان فإن العلاقة تجارية ، وقد صدرنا إليها التمر والقطن ، وأن انكلترا هي التي فرضت علينا ذلك إذ تركت محصول التمر في البصرة مُكدّساً دون أن تقوم بشرائه كالعادة . وأخيراً كرّر السفير أن قضية العلاقات مع إيطاليا مُهمّة جداً في نظر بريطانيا ، وقد لا يصفو الجو تماماً بين العراق وبريطانيا إذا لم تقطع بغداد علاقاتها السياسية مع إيطاليا .

وفي ٨ صفر ١٣٦٠هـ (٦ آذار ١٩٤١م) قدم إلى القاهرة وزير الخارجية البريطانية (أنطوني إيدن) ويُرافقه (جون ديل) رئيس أركان الجيوش البريطانية قادمين من أثينا ، وكان في نيته زيارة بغداد بعد القاهرة ، ولكنه نُصح ألاّ يفعل لتوتّر الأوضاع في بغداد ، وكثرة الدعاية لدول المحور ، فاستدعى رئيس وزراء العراق لزيارته فاعتذر طه الهاشمي لكثرة الأمور المتعلّقة به ، وقرّرت الحكومة سفر وزير الخارجية توفيق السويدي ، ليمثل الوزير وأخذ معه مُستشار السفارة الإنكليزية (هولان) ، واتّجه إلى القاهرة ، والتقى مع وزير الخارجية البريطانية (أنطوني إيدن) الذي سأله عن أسباب تفاقم

الخلاف في وجهات النظر بين العراق وبريطانيا ، فأجاب توفيق السويدي : دعاية دول المحور ، وسيطرة العسكريين على الأوضاع السياسية ، وتدارس معه في الحلول العملية لعلاج ذلك ، فاقترح وزير الخارجية العراقية أن تعمل انكلترا على تسليح الجيش العراقي ، وقبول ضباط عراقيين في الكليات العسكرية الإنكليزية ، وإسعاف العراق ببعض القروض ، واتباع سياسة ترضيةٍ تُقنع الشعب في العراق أن انكلترا دولة حليفة . ولكن وزير الخارجية البريطانية ردّ على ذلك بأن روح السيطرة قد غدت مُسيطرةً على كثيرٍ من ضباط الجيش ، وطلب التسليح المُلحّ لا معنى له ما دام العراق غير مُعرّض لخطرٍ أو لهجومٍ مباغتٍ من أية جهةٍ على حين أن انكلترا بحاجةٍ إلى هذه الأسلحة لاشتراكها في الحروب ، وعلى جبهاتٍ كثيرةٍ ، وكذلك فإن انكلترا لا تقدم السلاح إلاّ لمن يتعاون معها ، ولم نجد أي تعاونٍ من طرف العراق . وأن انكلترا تقبل الضباط العراقيين في كلياتها ، وتُطبّق المعاهدة العراقية - البريطانية بشكلٍ دقيقٍ ، وأن المعاملة البريطانية للعراق جيدة ، وإن لم تجد أي تجاوبٍ ، ولم تلمس روح الصداقة المطلوبة ، ومع ذلك فإن انكلترا على استعدادٍ لتقديم المساعدة المادية والمعنوية للعراق فيما إذا وقف في وجه الدعاية لدول المحور .

بعد أن عاد توفيق السويدي من القاهرة ، وحدّث رئيس الوزراء بما جرى ، شعر طه الهاشمي بضغط انكلترا ، كما كان يلمس ضغط الوصي ، فاستدعى رؤساء الفرق العسكرية كلها إضافة إلى إسماعيل نامق ، وأمين زكي ، وذكر أن على العراق أن يُلبّي طلبات انكلترا ، وهذا ما يُريده (أنطوني إيدن) وزير الخارجية البريطانية . وبعد ذلك تكلم قاسم مقصود ، فقال : إن الحرب لم تُعطنا فكرةً واضحةً عن الاتجاه الذي يجب أن نسير عليه ، فإنّ ألمانيا على ما يبدو هي القوية بعد انهيار فرنسا فكيف نربط مصيرنا بمصير دولةٍ ستنهزم على ما يبدو ؟ ونُناصب ألمانيا العداء ، وهي التي لم يسبق لها أن عادتنا أو وقفت في وجهنا ، على حين أن فرنسا وانكلترا لم تقفا موقفاً قط كان في صالح العرب بل كانتا دائماً في الخندق المعادي لهم ، وخاصة انكلترا التي

أذاقت العرب الويلات في التاريخ الحديث كله وعلى مدى عدّة قرون .

كان الضباط الأربعة قد اتخذوا الاستعدادات اللازمة لكل طارئ ولإحباط كل عملية يمكن أن يقوم بها الوصي أو انكلترا معه . وقد شكّلوا أيضاً لجنة سرية عُرفت باسم (اللجنة العربية) ، وضمّت سبعة عناصر وهم : مفتي فلسطين محمد أمين الحسيني رئيساً ، وثلاثة من العسكريين ، ومثلهم من المدنيين[1] ، وقد أقسم أعضاء اللجنة العربية على كتاب الله على أن يعملوا قصارى جهدهم لإنقاذ البلدان العربية من الاستعمار ، والعمل على استقلالها ، واتخذوا عدة قراراتٍ في مواجهة الإنكليز ، منها : عدم إعطاء تنازلاتٍ جديدةٍ لانكلترا ، وعدم قطع العلاقات السياسية مع إيطاليا ، وحلّ المجلس النيابي ، وانتخاب مجلس يمثّل الأمّة تمثيلاً صحيحاً ، وإبعاد أعوان انكلترا عن العراق ، وتعيينهم في السفارات خارج العراق ، وأخيراً العمل على إسقاط حكومة طه الهاشمي ، إذ لم يُوافق على هذه القرارات . وأخذ أعضاء اللجنة العربية يُوالون اجتماعاتهم ، وأحسّ بهذا النشاط رئيس الحكومة ، وأبقى ذلك في نفسه ريثما يتمكّن من وضع حدٍّ للعسكريين ، وتوترت الحالة بين الوصي والعسكريين ، وكان هناك من يلقي الرعب في نفس الوصي ويخوفه من الضباط الأربعة ، وفي الوقت نفسه يُحذّر الضباط من الوصي .

وفي ٢٨ صفر ١٣٦٠هـ (٢٦ آذار ١٩٤١م) صدر أمر من وزير الدفاع - كما ذكرنا - بنقل العقيد كامل شبيب إلى قيادة الفرقة الرابعة بالديوانية ، فأحسّ الضباط بالخطر ، وشعروا أن الوصي قد بدأ يُنفّذ ما يدور في خلده بإبعاد الضباط عن بغداد ، وتفرقة صفوفهم ، وحاول رئيس الحكومة على إبقاء الصلة مع الضباط الأربعة بالتساهل بتنفيذ أمر النقل ، لكن الوصي أصرّ على التنفيذ . وبدأت عملية حثّ الضباط للإطاحة بوزارة طه الهاشمي

---

(1) كان المدنيون : رشيد عالي الكيلاني ، وناجي شوكت ، ويونس السبعاوي ، أما العسكريون فهم : صلاح الدين الصباغ ، ومحمود سلمان ، وفهمي سعيد .

الذي كان من وراء نقل كامل شبيب .

وقبل أن تنتهي دورة مجلس النواب في ٤ ربيع الأول ١٣٦٠هـ (٣١ آذار ١٩٤١م) أصرّ الوصي أن يُناقش مع الوزارة الوضع في البلاد ، فدافع رئيس الوزراء عن الضباط ، وذكر أنهم قد أقسموا له أن لا تبدر منهم أية بادرةٍ تضرّ بالمصلحة العامة .

عقد اجتماع في معسكر الرشيد يوم ٥ ربيع الأول ١٣٦٠هـ حضره كل من : رشيد عالي الكيلاني ، واللواء أمين زكي وكيل رئيس أركان حرب الجيش ، والعقيد صلاح الدين الصباغ ، والعقيد محمود سلمان ، والعقيد فهمي سعيد ، وأعلنوا الاستنفار بالمعسكر ، وقرّروا القيام بانقلاب إذا رفضت حكومة طه الهاشمي الاستقالة .

أرسل المجتمعون اللواء أمين زكي والعقيد فهمي سعيد إلى منزل العميد طه الهاشمي ، فسارا إليه ، والتقيا معه ، ، وأخبراه بحركة الجيش ، وأنه لم يعُد يثق بالوصي ، الذي يضمر للجيش العداء ، في الوقت الذي يخضع فيه للإنكليز ، وطلبا منه التفاهم مع رشيد عالي الكيلاني لتشكيل وزارةٍ جديدةٍ فأبى ، فطلبا منه الاستقالة ، وهدداه ، فكتب الاستقالة ليرفعها إلى الوصي ، وأعطاهما إياها ، تأكيداً لعزمه . وأخذا الرسالة إلى عبد القادر الكيلاني رئيس الديوان الملكي ليرفعها إلى الوصي فرفض استلامها .

أبلغ رئيس الوزراء طه الهاشمي الوصي هاتفياً بما تمّ ، وأنه قد وقّع الاستقالة تحت التهديد ، فهرب الوصي مُتسلّلاً ، وفي الوقت نفسه اتصل طه الهاشمي هاتفياً بأعضاء وزارته ، ودعاهم للاجتماع في منزله مُباشرةً ، وكان الوقت منتصف الليل فجاءوا إليه .

وكان الجيش قد دخل المدينة ، واحتلّ دوائر البريد والبرق والهاتف ، وسيطر على مداخل الشوارع الرئيسة ، وحاصر قصر الرحاب الذي كان فيه الوصي ، وفرّ منه ، وقصر الزهور .

وفي صباح ٦ ربيع الأول ذهب رشيد عالي الكيلاني ، وأمين زكي ، وصلاح الدين الصباغ إلى دار طه الهاشمي لإقناعه بالانضمام إلى حركتهم فوجدوا الوزارة لا تزال مجتمعة ، وجرى نقاش حاد بين رشيد عالي الكيلاني وتوفيق السويدي ، ثم اتفق المجتمعون على إبقاء الوزارة في الحكم ، وعقد اجتماع يضمّ الحكومة وكبار رجالات البلاد ، وقرروا أن لا يتدخل الجيش في السياسة ، ويتعهّد المدنيون والعسكريون على السواء بأن يقبلوا بما يتمّ الاتفاق عليه ، ويتشكّل وفد يعرض الأمر على الوصي ، ويطلب منه العودة إلى العاصمة .

وذهب توفيق السويدي لمقابلة السفير الإنكليزي ، فحرّضه السفير على التمسّك بالدستور ، وأن انكلترا مستعدة لمساعدة من ينهض من العراقيين للدفاع عن الدستور .

واتفق توفيق السويدي وزير الخارجية مع وزير المالية علي ممتاز الدفتري ، ووزير الاقتصاد عبد المهدي ، ووزير المعارف صادق البصام على السفر إلى البصرة للالتحاق بالوصي بوسيلة تؤمنها السفارة الإنكليزية لهم غير انهم لم يتمكّنوا من ذلك .

وفي صباح ذلك اليوم ٦ ربيع الأول كان الوصي قد تنكّر بزي امرأة ، وخرج على عربة تجرّها الخيول إلى المفوضية الأمريكية التي تولّت نقله إلى الحبانية ، حيث التقى مع السفير البريطاني الجديد (كينهان كورنواليس) الذي زوّده بالمال ، وأرسل معه مستشار السفارة (هولمان) ، وانتقل الوصي بطائرة بريطانية إلى البصرة ومعه علي جودت الأيوبي ، وعبيد بن عبد الله المضايفي ، ومستشار السفارة البريطانية ، فوصل الجمع إلى البصرة يوم ٧ ربيع الأول . وكان الوصي ينوي تشكيل حكومة جديدة برئاسة علي جودت الأيوبي ، أو جميل المدفعي ويدعو علية الأمة من أعيان ونواب إلى البصرة ، فيؤيدونه ويؤيدون موقف حكومته ، ويُعلن فصل الضباط الأربعة من الجيش، ثم يأمر

الجيش بالطاعة له ، واستلام زمام الأمر له .

وفي مساء ذلك اليوم ٦ ربيع الأول عاد الضباط ورشيد عالي الكيلاني فسحبوا ثقتهم من حكومة طه الهاشمي ، وحاولوا التفاهم معه دون جدوى ، وساءهم ما تمّ من تصرّف الوصي ، وارتحاله إلى السفارة الإنكليزية والمفوضية الأمريكية ، وأخيراً احتمى بالدارعة البريطانية (كوك شيير) .

ولما وصل الخبر إلى بغداد بقرار الوصي بتشكيل حكومة في البصرة ، خشي العسكريون أن تعمّ الفوضى البلاد ، فحكومة طه الهاشمي مستقيلة ، وبعض أعضائها يُفكّرون بالهرب إلى البصرة ، وبعض الذين لا يشعرون بالمسؤولية يتهامسون بالاعتداء على المؤسسات الأجنبية لذا قرّر الجيش أن يتحمّل مسؤولية هذه المرحلة .

الوزارات في عهد الملك فيصل الثاني

المرحلة الأولى

١ - وزارة نوري السعيد الرابعة : ١٦ صفر ١٣٥٨ - ١٣ محرم ١٣٥٩هـ
(٦ نيسان ١٩٣٩ - ٢٢ شباط ١٩٤٠م) .

٢ - وزارة نوري السعيد الخامسة : ١٣ محرم ١٣٥٩ - ٢١ صفر ١٣٥٩هـ
(٢٢ شباط ١٩٤٠ - ٣١ آذار ١٩٤٠م) .

٣ - وزارة رشيد عالي الكيلاني الثالثة : ٢١ صفر ١٣٥٩ - ٣ محرم ١٣٦٠هـ
(٣١ آذار ١٩٤٠ - ٣١ كانون الثاني ١٩٤١م) .

٤ - وزارة طه الهاشمي : ٤ محرم ١٣٦٠ - ٧ ربيع الأول ١٣٦٠هـ
(الأول من شباط ١٩٤١ - ٢ نيسان ١٩٤١م) .

الفصل الرابع

حركة رشيد عالي الكيلاني

٧ ربيع الأول ١٣٦٠ - ٧ جمادى الأولى ١٣٦٠هـ
(٢ نيسان ١٩٤١ - ١ حزيران ١٩٤١م) .

لقد نجحت السياسة الإنكليزية بقتل الملك غازي ، وتنصيب عبد الإله وصياً على ولي العهد الذي لا يزال صغيراً ، واستمرَّ نوري السعيد رئيساً للحكومة غير أن الوضع قد اختلف معه تماماً إذ كان في العهد الماضي يشعر أن قوةً فوقه تكبح جماحه ، وتمنعه من التصرّف حسب هواه ، بل لا يستطيع فعل شيء دون أخذ أذنٍ ، أو تلقّي أوامر من الملك ، صاحب السلطة والأمر والنهي ، أما الآن فقد أصبح الوصي عامل دعمٍ وتأييدٍ لنوري السعيد بل ومُشجّعاً للسير في فلك السياسة البريطانية ، وتبعاً لما تراه ، ومُنفّذاً لما ترسمه ، وجاء أصحاب المصالح يُهرعون يُريدون تحقيق أهوائهم ، والعَبّ مما يستطيعون أخذه ، حتى بدا للناس أن أنصار السياسة البريطانية كثيرون ، وأنهم قد تمكّنوا من السيطرة ، ورسخت أقدامهم في الحكم ، وأن المخلصين قد ضعفوا إذ قلّ النصير ، وانعدم الصديق ، وضاع الوفاء . ونسي الناس أن المنتفعين كغثاء السيل لا يلبثون أن يضمروا ، ويزول أثرهم عند ارتفاع أول كلمة حقٍّ .

وانكمش المخلصون غير أن نفوسهم قد شُحنت حقداً على الإنكليز ، ومُلئت غيظاً من تصرّف أعوان السياسة البريطانية ، ولكن كتموا ذلك داخل أفئدتهم حتى الوقت المناسب ، وقد بدا ذلك يظهر تدريجياً رغماً عنهم . فما أن أعلنت انكلترا الحرب على ألمانيا حتى أسرعت العراق ، وأعلنت تضامنها مع انكلترا ، وقطعت علاقتها السياسية مع ألمانيا ، بل قبضت على الرعايا الألمان

الذين لا علاقة لهم بالموضوع ، وسلّمتهم إلى انكلترا التي عدّتهم أسرى حرب ، فاستغرب الناس هذا التصرّف من الحكومة ، وعدّوها إنكليزية أكثر من الإنكليز ولكن صعُب عليهم أن يكون هذا التصرّف غير الشريف باسم العراق ، فاضطروا إلى الكلام ، وأُجبر المخلصون على الخوض فيه ، وزاد الأمر بشاعةً أن رئيس الوزراء ، رئيس مجلس الدفاع الأعلى اقترح ، وكان يصرّ على إرسال جزء من الجيش العراقي ليُقاتل بجانب الجنود الإنكليز ، وانتشر الخبر بين الناس ، فظهر السخط ، لمصلحة من نرسل أبناءنا للقتال في أوربا ؟ المصلحة أعدائنا الإنكليز وخصومنا الصليبيين ؟ هل للإسلام فائدة ؟ هل يلعب القتل من أبنائنا شهداء أم جيفاً ؟ هذه التساؤلات شحنت الشعب في العراق ضدّ الحكومة ، وضدّ الإنكليز معاً ، وكان المخلصون يضطرون للمشاركة في هذه التساؤلات ، وفي نقد الحكومة ومُعارضتها في سياستها غير الحكيمة .

وربما كان لانكلترا الدور الكبير في حمل الشعب في العراق للوقوف في وجه السياسة البريطانية ، وكراهيتها ، وعدِّها خصماً له ، لا تربطه بها معاهدة ، ولا تجمعه بها اتفاقية ، فإضافة إلى الحقد الصليبي الذي تحمله منذ عدة عصور من الحروب الصليبية وما قبلها إلى هذا اليوم وما بعده ، وكل المسلمين يذكرون ريتشارد قلب الأسد وما جاء إليه أيام الحروب الصليبية ، وما فعله ، وما أهدافه التي كان يرمي إليها ، وعلى نهجه سار خلفه الإنكليز ، وما تفعل انكلترا الآن في العراق ، إذ ترفض تسليح الجيش العراقي ، وتأبى تقديم أية مساعداتٍ ، وما يفعله أعوانها ، والذين تُسلّطهم على الشعب ، وليست سياستها هذه مقتصرة على العراق فحسب بل تشمل أمصار العالم الإسلامي جميعها،ولكن الموقف الصارخ لها الآن ما تتبعه في فلسطين من بلاد الشام ، إذ وعدت اليهود بإعطائهم فلسطين ، وجاءت بهم ، ودعمتهم ، ووقفت في وجه المسلمين ، وحاربتهم ، وكل خُططها تُشير إلى أنها تُريد أن تُسلّم فلسطين لليهود ، حيث تعمل للتمكين لهم حتى إذا اطمأنت على ذلك

خرجت وقدّمت لهم البلاد ، وتتناقل الركبان هذه الأخبار ، وتنقلها إلى العراق ، وتصل إلى أسماع الناس فيشعرون بالحسرة ، ويتضايقون من الإنكليز ، ويشمئزّون من أعوانهم ، ويتمنّون لو يضربون هؤلاء بهؤلاء ، ويُلقون بهم في البحر ، أو يدسّونهم تحت الثرى ، ويدوسون عليهم بأقدامهم ، ولكن أنّى لهم ، وللفريقين القوة والنفوذ !!!

وجاء مفتي فلسطين محمد أمين الحسيني إلى العراق يحمل أكواماً من الهموم ، وينوء بحملها ، وكلها تتعلّق بالسياسة البريطانية في فلسطين ، وعداوتها الواضحة للمسلمين ، وصداقتها المميّزة لليهود ، وإخلاصها لهم ، والتفّ حوله الناس يستمعون منه ، ويسألونه عن فلسطين ، ومُجريات ما فيها فتتقد شعلة الإيمان في النفوس ، وتحمل المعارضة العراقية الأخبار ، وتتحدّث بها . ويتعجّب الناس من تعلّق الحكومة العراقية بأذيال انكلترا رغم هذا الذي تقوم به في فلسطين ، وغيرها من بلاد المسلمين ، وهذا ما يزيد الشعب نفوراً من حكومته .

ويصل إلى العراق بعض المشرّدين من الشام ، وتظهر عليهم أكداس من الأعباء الثقيلة ، والهموم المضنية من حماقة الفرنسيين وسياستهم ، وأتى الناس إلى الشاميين ، واستمعوا منهم ، وكم كان استغرابهم عندما يستمعون إلى هذا ، ويرون من حكومتهم الرغبة بالقتال إلى جانب هؤلاء الفرنسيين ، ويزداد تألّمهم من حكومتهم ونفورهم منها ، وهكذا مُلئت النفوس كرهاً للإنكليز ، وسياستهم ، وأعوانهم .

شعرت انكلترا ما يُساور نفوس الشعب في العراق وما يختلجها ، فأحبّت أن تُخفّف من وطأة هذه الكراهية عليها وعلى أعوانها ، ورأت أن تُسلّم الحكم للمعارضة ، وقد برز بينها رشيد عالي الكيلاني ، وأن تعمل ما في وسعها ليدور في فلكها ، وربما يحدث هذا فيما إذا قرّبه أعوانها ، وأظهرت رضاها عن ذلك ، وإن لم تستطع تنفيذ مُخطّطها بجلبه إلى دائرة سياستها ، أبرزت كيفية استلامه الحكم ، وأنه قد تمّ عن ترشيح أصدقائها . وتبعاً لهذا

فقد رشحه نوري السعيد ، والوصي معاً لاستلام السلطة ، غير أن رشيد عالي الكيلاني لم يعتمد على هذا الترشيح ، وإنما كان يرتكز على قاعدةٍ قويةٍ فالشعب يدعمه ، والجيش يؤيّده ، وإضافة إلى هذا فقد أخذ تعهداً من رجال السياسة سواء الذين يُناوئونه أمثال : نوري السعيد ، وتوفيق السويدي ، وعلي جودت الأيوبي ، وجميل المدفعي ، أم الذين يُؤيّدونه أمثال ناجي شوكت ، وناجي السويدي ، ورُفع هذا التعهّد إلى الوصي ، فأيّده ، وبذا كانت الأرض التي يقف عليها رشيد عالي الكيلاني صلبةً .

وخاب فأل انكلترا من كل النواحي فمن ناحيةٍ ابتهج الشعب ، وضمن سلامة الخط ، فأبدى مُعارضته للسياسة البريطانية ، وأخذ يُصرّح بذلك . ومن ناحيةٍ ثانيةٍ لم تستطع انكلترا من جرّ رشيد عالي الكيلاني إلى سياستها ، بل أبدى قوة في الشخصية ، وأظهر استقلاليته حيث رفض قطع العلاقة مع إيطاليا التي أعلنت الحرب ضدّ انكلترا وفرنسا ، وهذا ما أغضب انكلترا أشدّ الغضب إذ أحسّت أن العراق ليست تحت نفوذها ، ولا تسير برأيها ، غير أنه من الجانب الآخر قد ألهب هذا التصرّف الشعب في العراق حماسةً لموقف حكومته ، وهذا ما زاده مُعارضةً للسياسة الإنكليزية . وانهارت فرنسا أمام الألمان فطار الشعب فرحاً ليس حبّاً بالألمان ولكن كرهاً لفرنسا ولسياستها الإستعمارية ، وفي الواقع فقد زادت الدعاية لدول المحور في العراق رغبةً في هزيمة الحلفاء ، ولم تُقصّر المفوضية الإيطالية بذلك وحتى توقّعت انكلترا أن تستأنف العراق علاقاتها مع ألمانيا ، وهذا ما خشيته أشدّ الخشية ، واستشاطت انكلترا غضباً وأخذت تعملُ للتخلص من حكومة رشيد عالي الكيلاني ، وكان لها ما أرادت ، لأن ما يُسمّونه بالأعراف (الديمقراطية) تقضي بذلك ، إذ أوعزت انكلترا لأعوانها بالانسحاب من الوزارة ، فكان عليها أن تستقيل ، وتفسح المجال لحكومةٍ جديدةٍ .

وأرادت انكلترا أن تخرج من المأزق الذي وقعت فيه بتسليم رشيد عالي الكيلاني الحكم ، ورغبت أن يكون انسحابها بشكلٍ هادئٍ ، فلا تُعطي

السلطة لأحد أعوانها إذ أن التغيير المفاجئ في السياسة يُؤدّي إلى مُضاعفاتٍ كثيرةٍ ، ويُحدث ارتباكاتٍ في الإدارة ، كما أن الناس لا يقبلون فربما خرجت مظاهرات ، وإذا ما تفاقم الأمر ربما تندلع ثورة ، لذا فالأفضل تسليم الوزارة إلى رجلٍ أكثر اعتدالاً من رشيد عالي الكيلاني ، ولكن الثورة في النفوس لا يُهدّئها الحلول الوسط ، وامتصاص النقمة العارمة لا يكون بالمساومة ، وهذا ما تمّ فما أن طلب الوصي من رشيد عالي الكيلاني تقديم استقالة حكومته حتى اهتزّ الوضع فتحرّك الجيش ، وقامت المظاهرات تُطالب بتحقيق رأي الكيلاني بحلّ المجلس النيابي ، وإجراء انتخاباتٍ جديدةٍ ، وهرب الوصي إلى الديوانية تاركاً بغداد ، والنار تكاد تلتهمها ، ولولا التعقّل لانفجر الوضع .

تشكّلت وزارة طه الهاشمي ، وقد رضي الضباط عنها ، بل كانت برأيهم ، ما دام استمرار رشيد عالي الكيلاني بالحكم يتعذّر ، وطه الهاشمي قريب منه ، والشعب قد رضي للسبب نفسه ، والوصي قبل النصح ، أو أبدى هذا كي لا تتكشف السياسة الإنكليزية ، وإن كان يخفي في نفسه أموراً ، إذ يُخطط أن تكون هذه الوزارة لمرحلةٍ ريثما يسير الوضع في صالحه ، ويُشتّت الضباط الذين يتحكّمون بالوزارات ـ حسب رأيه ـ . وما أن قطعت الحكومة شوطاً حتى بدأ الضغط الإنكليزي من جهةٍ ، وضغط الوصي من جهةٍ أخرى ، ويبدو أن طه الهاشمي لم يكن ذلك الرجل الصلب ليقف الموقف القوي في وجه خصومه ، بل لأن تحت الضغط ، ولما شعر الضباط في بغداد بذلك تأهّبوا للمواجهة ، وسحبوا ثقتهم من رئيس الحكومة ، وقرّروا المواجهة ، والقيام بانقلاب إذا رفضت الحكومة الاستقالة .

وعاد الوضع فانفجر من جديدٍ ، وخاب ظنّ بريطانيا بالعودة إلى السيطرة على العراق تدريجياً ، بتشكيل حكوماتٍ أقلّ تطرّفاً يخلف بعضها بعضاً ، حتى تصل المرحلة إلى قبول حكومةٍ من أعوانها . ووجد الضباط أنه لا بدّ لهم من تحمّل المسؤولية بعد أن خلا منصب الوصاية ، فالوصي هارب ، محتمٍ بالدارعة البريطانية (كوك شير) في شط العرب ، والحكومة مُستقيلة ، والوزراء يرفضون مُمارسة العمل في مناصبهم الحكومية حتى يستبين الأمر ،

والنفوس غير الطيبة تشرئب للفساد في الأرض .

حكومة الدفاع الوطني : استدعى الضباط رشيد عالي الكيلاني إلى معسكر الرشيد ، وبسطوا الأمر له ، وتدارسوا الوضع فيما بينهم ، وتوصّلوا إلى أنه إن قامت مُظاهرات ، وليس هناك من مسؤولٍ انفلت حبل الأمن ، ولا مجال إلا بتدخّل انكلترا التي ستجدها فرصةً مناسبةً لها ما كانت تحلم بها ، لذا يجب أن نستدرك الأمر ، ونتحمّل المسؤولية ، ونُشرف على الوضع ، وليس لهذا إلا رشيد عالي الكيلاني الذي هو موضع ثقةٍ من قبل الشعب ، وما نعتقد أن يتخلّى عن مسؤوليته أمام الأمة ، فإما أن يتحمّل المسؤولية وإما الرضوخ أمام الإنكليز ، والعيش تحت سيطرتهم ، وفي ظلّ سلطانهم ، فأُجبر على الموافقة أدبياً ، غير أنه اشترط عليهم ألا يتدخّلوا في شؤونه ، وأن يتركوه يُسيّر الأمور حسبما يراه وفق المصلحة العامة ، وأن يُساعدوه عندما يطلب منهم ، حيث عليهم أن يكونوا في حالة استنفارٍ ، وتأهّبٍ في كل لحظةٍ لتنفيذ ما يُطلب منهم . فأجابوه إلى ما طلب ، وأبدوا أن هذه هي رغبتهم كي لا يقال أن الجيش يتدخّل في الشؤون السياسية . وتوكّلوا على الله ، وتسلّم رشيد عالي الكيلاني المسؤولية مدعومةً من الجيش المرابط في المعسكر دون أن ينزل إلى الساحة ، فكانت هذه الحكومة تُسمّى بحكومة الدفاع الوطني ، ولا تضمّ سوى شخص رئيسها الذي يقوم بالاتصال بقادة الجيش ، وكبار السياسيين يستشيرهم .

استدعى رشيد عالي الكيلاني المستشار الإنكليزي بوزارة الداخلية ، وأعلمه أن حكومة طه الهاشمي قد استقالت ، ورفض أعضاؤها الاستمرار في ممارسة أعمالهم حتى يتمّ تشكيل حكومةٍ جديدةٍ ، والوصي غائب ، وفي هذه الحالة فإن الجيش هو مصدر السلطة ، وقد أوكل إلي الأمر ريثما يتمّ تشكيل حكومةٍ بالوسائل الدستورية ، وأعلن تمسّكه بالمعاهدة العراقية ـ البريطانية وإخلاصه للتحالف مع انكلترا ، وما دفعه إلى قبول هذه المهمّة إلا المصلحة العامة .

أُذيع على الشعب بيان باسم رئاسة أركان الجيش العراقي ، وقّعه اللواء أمين زكي وكيل رئيس الأركان ، ثم أُذيع بيان ثانٍ باسم رئيس الحكومة رشيد عالي الكيلاني[1] ، وتولّى إذاعته بنفسه ، وأعلن فيه خطته بالوقوف على الحياد ، وعدم إقحام البلاد في أخطار الحرب . والمحافظة على التعهّدات الدولية ، وفي مقدمتها المعاهدة العراقية ـ البريطانية . وتقوية العلاقات مع البلدان العربية وخاصةً المجاورة للعراق . وطالب الشعب بالعمل الجاد ، والحذر من الوقوع في مكائد الأعداء .

ووصلت أخبار احتماء الوصي في الدارعة البريطانية (كوك شير) إلى بغداد ، فعقد مجلس الدفاع اجتماعاً برئاسة رشيد عالي الكيلاني في مبنى وزارة الدفاع ، وقرّر ما يأتي :

١ ـ تقديم مذكرة احتجاج لانكلترا على تشجيعها للوصي ، والأشخاص الذين فرّوا إلى معسكر الإنكليز في الحبّانية ، ووضع وسائل النقل الإنكليزية تحت تصرّفهم ، كما طالبت المذكرة انكلترا بضرورة احترامها لنصوص المعاهدة العراقية ـ البريطانية ، وعدم التدخّل في شؤون العراق ، واحترام القوانين الدولية .

٢ ـ إرسال قوةٍ عسكريةٍ لتعزيز حامية البصرة .

٣ ـ توقيف متصرّف البصرة صالح جبر ، ونقله مخفوراً إلى بغداد .

وكان الشعب قد استقبل إعلان قيام حكومة الدفاع الوطني بكل حفاوةٍ ، وقامت مُظاهرات التأييد في كل مكانٍ تملأ الشوارع .

وحاول الوصي من جهته استقدام وزراء الحكومة السابقة فلم يستطيعوا الوصول إليه ، وعمل على كسب القطعات العسكرية في الجنوب إلى جانبه فلم يُفلح ، وسعى في تحريض القبائل ضدّ حكومة الدفاع الوطني في بغداد فلم ينجح ، ووزّع المنشورات ضدّ حكومة بغداد ، وكانت هناك إذاعة سرية

(١) اشترك في إعداد البيانين يونس السبعاوي ، وصديق شنشل .

إنكليزية تُذيع باسم الوصي من مطار (الشعيبة) إضافة إلى الإذاعة التي أعدّتها له الحكومة البريطانية على ظهر الباخرة الإنكليزية (كوك شبير) ، وعيّنت للإذاعة رجلاً من قبلها هو (أنور مخلص) . وأخيراً انتقل الوصي ، ومعه جميل المدفعي ، وعلي جودت الأيوبي إلى فلسطين .

وزارة رشيد عالي الكيلاني الرابعة : قرّرت حكومة الدفاع الوطني دعوة المجلس النيابي للاجتماع في ١٤ ربيع الأول (١٠ نيسان)(١) ، وانتخب علوان الياسري لرئاسة الجلسة ، أما رئيس مجلس الأعيان محمد الصدر فقد اعتذر لصداقته مع الوصي عبد الإله ، وأما رئيس مجلس النواب مولود مخلص فكان قد سافر إلى كريت ، فتولّى رئاسة مجلس النواب نائبه محمد حسن حيدر .
وعيّن المجلس الشريف شرف وصياً ، بناءً على اقتراح من رشيد عالي الكيلاني ، وهذا صحيح من الناحية القانونية ما دام الوصي السابق قد ترك أرض العراق فارّاً والتجأ إلى دولة أجنبية ، إذ كان يُقيم في دارعة إنكليزية .

سرت فكرة تغيير نظام الحكم ، وإعلان الجمهورية ، وقد حمل هذه الفكرة ناجي شوكت ، على حين رأى آخرون ، ومنهم ناجي السويدي تعيين وصي جديد ما دام الوصي السابق قد ترك واجبات الوصاية وغادر البلاد ، ولا شكّ أن الفكرة الثانية هي التي سادت ـ كما رأينا ـ .

ومن الملاحظ أن المجلس النيابي الذي قرّر عزل عبد الإله عن الوصاية ، وتعيين الشريف شرف هو المجلس الذي انتخب أيام حكومة نوري السعيد ، فلا يستطيع أحد أن يدّعي أن رشيد عالي الكيلاني قد انتخب أو اختار مجلساً برأيه يؤيّده في تنفيذ سياسته .

وأصدر الوصي الجديد أمراً ملكياً بقبول استقالة حكومة طه الهاشمي على أساس أن الهاشمي كان قد رفع استقالة حكومته إلى الوصي السابق ، غير

---

(١) لبّى الدعوة ٩٤ نائباً من أصل ١٠٨ نواب .

أنه لم يصدر أمر ملكي بقبولها ، ثم أصدر الوصي الجديد أمراً آخر يعهد فيه إلى رشيد عالي الكيلاني بتشكيل حكومة جديدة(١) .

وكان رشيد عالي الكيلاني يؤكد دائماً أنه حريص على الالتزام بالمعاهدة العراقية ـ البريطانية وحريص على صداقة انكلترا .

وأما الجيش فلم يكن راغباً بأي تنازل لانكلترا ، ولا إظهار أي ضعف أمامها ، لا إبداء ذلك الحرص على صداقتها الذي يُبديه رئيس الحكومة ، كما كان مُقتنعاً بأن النصر في الحرب سيكون إلى جانب دول المحور ، وربما كانت آراء قادته تنطلق من هذه القناعة ، وكان محمد أمين الحسيني مفتي فلسطين على هذه الشاكلة حيث كانت صلته بكبار الضباط حسنة .

وأما الشعب فقد سُرّ بحركة رشيد عالي الكيلاني أي سرور ، وعدّها نصراً عظيماً ، قهر فيه انكلترا ، ومن هذا المنطلق كانت الرغبة في انتصار دول المحور ، لأنه انتصار على أعداء المسلمين الأوّل ، حتى أصبح الشعب نفسه يُصدر الدعاية لمصلحة دول المحور وبالأحرى لألمانيا بالدرجة الأولى ، حتى أشاع بعضهم عن هتلر أنه مسلم ، وسمّاه أبا علي ما دام يُقاتل أعداء الإسلام ، وأكثر الدعايات لدول المحور كانت من الشعب نفسه تشفّياً من الإنكليز والفرنسيين ، ولم يكن لدول المحور دور كبير في تلك الدعاية ، وإن كانت هذه الدول قد استغلّت ذلك ، وأصبحت تدّعي أنها على صلة بما يدور

---

(١) تشكّلت الحكومة على النحو الآتي :

١ ـ رشيد عالي الكيلاني : رئيساً للوزراء ، ووزيراً للداخلية بالوكالة .
٢ ـ ناجي السويدي : وزيراً للمالية .
٣ ـ ناجي شوكت : وزيراً للدفاع .
٤ ـ علي محمود الشيخ علي : وزيراً للعدلية .
٥ ـ محمد علي محمود : وزيراً للأشغال .
٦ ـ عبد الرؤوف البحراني : وزيراً للشؤون الاجتماعية .
٧ ـ يونس السبعاوي : وزيراً للاقتصاد .
٨ ـ محمد حسن سلمان : وزيراً للمعارف .
٩ ـ موسى الشابندر : وزيراً للخارجية .

في العراق ، وساعدها على ذلك لقاء ناجي شوكت في تركيا مع (فون بابن) الذي سبق أن ذكرناه .

وأما انكلترا فقد عدّت الحركة ضدّ مصالحها بالدرجة الأولى ، وأنها قد قامت بصورةٍ غير دستورية ، ولم تكن رغبة رشيد عالي الكيلاني إلا السيطرة على الحكم ، وقد أعانه الجيش على السيطرة ، فالحركة عسكرية بحتة ، وهي لا تقبل التحكّم عن طريق القوة واغتصاب السلطة ، فالعمل غير مشروع ، ولا تثق لذلك بالحكومة القائمة مُطلقاً ، ولا برئيسها ، ولا يُمكنها أن تعترف بها ، وربما لعب دوراً رئيسياً في اتخاذ هذه السياسة السفير الإنكليزي الجديد في بغداد (كورنواليس) الذي قضى مُستشاراً في وزارة الداخلية مدة خمس عشرة سنة حتى أبعى خدمته رشيد عالي الكيلاني عندما تسلّم وزارة الداخلية في حكومة ياسين الهاشمي الثانية في ١٢ ذي الحجة ١٣٥٣هـ (١٧ آذار ١٩٣٥م) ، فكان بينه وبين الكيلاني علاقة غير ودّية وحيث كانت تقارير السفير لحكومته كلها هجوم على الوزارة العراقية وعلى رئيسها ، ومُغالاة في واقع الحال ، ومُبالغة في تصوير الأحداث . ودعم السياسة الإنكليزية في العراق مفوضية الولايات المتحدة ، والمفوضية التركية ، والمصرية ، حيث كانت كل من تركيا ومصر تسيران في فلك السياسة الإنكليزية .

قررت انكلترا سحق حركة رشيد عالي الكيلاني عسكرياً ، غير أن قواتها في العراق غير كافية لهذا الغرض ، وقد ألزمها على ذلك أو أخافها على العراق ذات الأهمية بالنسبة لها ، سيطرة الفرنسيين الموالين لألمانيا على سوريا ، في اقتراب الأعداء من الحدود ، والهجوم الألماني الواسع في شمالي إفريقية والاقتراب من مصر ، دخول ألمانيا البلقان (يوغوسلافيا واليونان) ، واحتلال كريت بالمظليين ، والحرب الدائرة ضدّ انكلترا وخاصة حرب الغواصات إذن أصبح الخوف على العراق قائماً وخاصةً أن الحكومة صاحبة العلاقة من أنصار الألمان حسب ادّعاء انكلترا ، وتوسّع الدعاية لدول المحور ، وتُوجد في بغداد مفوضية للطليان ، كما تُوجد علاقة تجارية مع اليابان ، وفوق كل هذا فإن

أنصار انكلترا في العراق ، إما خارج البلاد ، أو داخل المعسكرات الإنكليزية أو على الأقل ليس لهم شيء من النفوذ .

كانت انكلترا تُفكّر منذ أن برزت المعارضة في العراق إنزال قواتٍ لها في البصرة ، وحشدها هناك ، ولكن في الوقت نفسه تحرص ألا تثير تلك المعارضة ، وتتجنّب الصدام معها خوفاً من تضامن الشعب في العراق مع المعارضة والوقوف في وجه انكلترا ، بل ربما أدّى ذلك إلى المطالبة بسحب القوات من القاعدتين الجويتين في (الحبانية) و (الشعيبة) ، والوقت ليس مُناسباً لإعادة الاحتلال من جديد ، والإلقاء بقواتٍ جديدةٍ هي بأشدّ الحاجة إليها على جبهات القتال ، لذا كانت انكلترا حريصةً على مُداراة الوضع ومُحاولة الحفاظ على القاعدتين الجويتين لها ، واستمرار ضخّ النفط إلى طرابلس وحيفا عبر الأنابيب القادمة إليهما من كركوك ، هذا إضافةً إلى بقاء إمكانية نقل الجنود عبر أرض العراق إلى فلسطين ، ومصر ، وتمّ هذا الانتقال عدّة مراتٍ ، ويهمّ انكلترا حشدُ القوات البريطانية في جنوبي العراق لنقلها إلى تركيا إن دعت الحاجة بعد سيطرة الألمان على البلقان ، وسيطرتهم الجوية على سماء بحر إيجه . وبالمقابل فإن المعارضة في العراق ورشيد عالي الكيلاني يرون تأجيل الصراع مع انكلترا ، ومحاولة التفاهم معها قدر الإمكان . ولكن تغيّرت الظروف في الوقت الراهن ، وأصبحت انكلترا ترى التدخّل المسلّح في العراق ، وإسقاط حكومة رشيد عالي الكيلاني .

طلبت الحكومة البريطانية من حكومة الهند إرسال فرقةٍ من القوات الهندية إلى البصرة نتيجة الظروف الراهنة في العراق ، ولأن الأمريكيين حريصون على بناء قاعدةٍ جويةٍ هناك . فوافقت حكومة الهند وأصحاب الاختصاص على تنفيذ هذا الطلب . وأخبرت الحكومة البريطانية سفارتها في بغداد بهذا القرار وأنها ستبحر من كراتشي من ١٧ ـ ٢٤ ربيع الأول ١٣٦٠هـ (١٣ ـ ٢٠ نيسان ١٩٤١م) ، ويجب أن يكون هذا الخبر في غاية الكتمان ، وعلى السلاح الجوّي في (الحبانية) و (الشعيبة) توفير الحماية الجوية لوصول

هذه الفرقة ، كما أعلمتها بإرسال تعزيزات بريطانية للقاعدة الجوية في (الشعيبة) .

بوادر التفاهم : إن السفير الإنكليزي في بغداد قد غيّر رأيه في إرسال هذه القوات بعد تصريحات رشيد عالي الكيلاني أمام المجلس النيابي بعزمه على احترام المعاهدة العراقية ـ البريطانية ، وأصبح السفير الإنكليزي (كورنواليس) يرى أن الفرصة التي كان يجب على انكلترا التدخّل بها قد انتهت بعد تصريحات رئيس الحكومة العراقية ، ويجب أن تختبر نوايا رشيد عالي الكيلاني بشكل جيد ، وإن إرسال القوات الهندية إلى البصرة لا يمكن إخفاؤه ، ويستفيد من ذلك الكيلاني إذ يؤلّب الرأي العام ضدّنا . بل إن تأخير الاعتراف بحكومته من قبل انكلترا سيكون ورقة رابحة بيد دول المحور ، مع العلم أننا لا نستطيع الآن أن نخدم الوصي وبقية أصدقائنا في العراق حيث أن الوصي قد فقد ثقة الشعب به . وفرصة الأصدقاء قد ضاعت ، لذا فإن توصيات السفير كانت تأخير إرسال هذه القوات . أما إذا بدا الكيلاني كاذباً في نواياه فإنه في ذلك الوقت تكون لنا المبررات للتدخّل المسلّح ، هذا مع العلم أن السفير الإنكليزي (كورنواليس) كان قبل عدة أيام من اكبر أعداء رشيد عالي الكيلاني، ومن اكبر أنصار التدخّل المسلّح . ومالت الحكومة البريطانية إلى الأخذ بنصائح سفيرها وتأجيل إرسال القوات غير أن نائب الملك في الهند (لنلتغاو) ، وقائد القوات البريطانية في الهند (أوكنلك) قد أصرّا على ضرورة اتخاذ موقف حاسم في العراق لتقوية مركز انكلترا في الشرق الأوسط ، وإلا فإن هذا المركز سيهتز، وأخيراً قرّرت الحكومة البريطانية الأخذ بآراء نائب الملك في الهند وقائد قواتها هناك ، ورمي نصائح سفيرها في بغداد ، والإقدام على ما عزمت عليه .

صرّحت الحكومة البريطانية في لندن بأنها لن تعترف بالنظام الحالي في العراق لأنه غير دستوري ، وأبلغت سفيرها في بغداد أن القوات في طريقها إلى البصرة ، وإن رفض رئيس الحكومة العراقية رشيد عالي الكيلاني نزول هذه

القوات في البصرة فيجب إخباره بأن حكومة صاحب الجلالة مُصمّمة على نزول هذه القوات .

قابل السفير البريطاني (كورنواليس) رشيد عالي الكيلاني يوم ٢٠ ربيع الأول، وكانت مُقابلةً وديةً أبدى فيها الكيلاني احترامه للمعاهدة العراقية ـ البريطانية ، واستعداده لتنفيذ كل ما جاء فيها ، وسُرّ السفير لهذا . ثم عاد وقابله مرةً أخرى في ٢٢ ربيع الأول، وأخبره بخبر وصول القوات الإنكليزية من الهند إلى البصرة لمرورها ضمن أرض العراق ، فتلقّى الكيلاني النبأ بسرور ، وعلّق عليه أن هذا من حقّ انكلترا حسب المعاهدة التي بيننا ، وكان السفير ينقل إلى حكومته كل ما يدور بينه وبين رشيد عالي الكيلاني وقد طلب من حكومته ألا تصل القوات دفعةً واحدةً وإنما سفينة إثر أخرى .

أخبر رئيس الحكومة العراقية وزراءه ، وضباط الجيش عن خبر نزول قواتٍ انكليزيةٍ في البصرة ، وأنها ستتخذ أرض العراق طريقاً لها حسب الاتفاقية . كما أبلغ رئيس أركان الجيش العراقي قائد القوات الإنكليزية في العراق بأن حامية البصرة قد أُعطيت التعليمات اللازمة لعدم مقاومة نزول القوات البريطانية ، وأخذت القوات الإنكليزية المحمولة جواً تصل إلى البصرة بدءاً من يوم ٢١ ربيع الأول وفي اليوم التالي أخذت القوات المحمولة بحراً تصل أيضاً .

أخبرت الحكومة البريطانية سفيرها في واشنطون لينقل لحكومة الولايات المتحدة عما جرى ، وأن انكلترا على استعدادٍ للاعتراف بحكومة رشيد عالي الكيلاني . وأوضح (كورنواليس) للحكومة العراقية شروط حكومته للاعتراف بالحكم القائم في العراق بأن تسمح حكومة العراق ببناء عدة مطاراتٍ عسكريةٍ إنكليزيةٍ على الخطّ الواصل بين البصرة والموصل ، وأن تُقيم إلى جوانب هذه المطارات مُستودعاتٍ للأسلحة والذخائر ، وأن تطرد الشاميين الموجودين في العراق ، وعلى رأسهم مفتي فلسطين ، وجميل مردم ، وسعد الله الجابري ، ولطفي الحفار ، ومصطفى الوكيل لأنهم سبب بلبلة الرأي العام ، مع

الدعايات ضد الحلفاء في مختلف وسائل الإعلام ، ومقابل ذلك فإن انكلترا أيضاً ستنقل الوصي السابق عبد الإله ونوري السعيد إلى لندن ، وتحدّد إقامتهما ، وتعمل على تسليح الجيش العراقي ، وتقدّم مساعدات اقتصادية للعراق هذا إلى جانب الاعتراف المباشر بحكومة رشيد عالي الكيلاني ، ولكن رئيس الحكومة العراقية قد رفض هذه المطالب جملةً وتفصيلاً ، وبإصرار كامل ، وتعالٍ واضح .

عودة الخلاف : أرادت انكلترا استغلال فرصة مُوافقة حكومة رشيد عالي الكيلاني على مرور قواتٍ إنكليزية في أرض العراق ، فهي أول وجود مُبرّرٍ للاعتراف بحكومته ، إن رضخ ، والإثارة عليه بين أفراد الشعب وضباط الجيش في العراق ، ومحاولة إيقاع خلافٍ ، وإيجاد مبررٍ إن لم يرضخ ، ورفض هذه التصريحات، للتدخّل المسلّح بالعراق . وإن كانت الفكرة لديها أنه بعد تلك الموافقة لا بدّ من أن يسكت حتى لا تسجّل عليه أخطاء ، ويبدأ نقده ، وتظهر المعارضة ضدّ تصرّفاته .

أعلنت الحكومة البريطانية في لندن أن قواتٍ كبيرةً من قوات الإمبراطورية وصلت إلى البصرة للمرور عبر العراق ، وأن حكومة الكيلاني قد قدّمت كافة التسهيلات لها . ولكن رشيد عالي الكيلاني قد شعر على ما يبدو بنوايا الإنكليز ، فقدّمت وزارة الخارجية العراقية مُذكرةً إلى السفارة البريطانية في بغداد لترفعها إلى حكومتها ، وتضمّنت المذكرة شروط مرور القوات الإنكليزية عبر أرض العراق ، وذكرت أربعة شروط وهي :

١ - إتخاذ جميع التدابير لنقل هذه القوات بأسرع ما يمكن من البصرة إلى الرطبة .

٢ - إبلاغ الحكومة العراقية عند مجيء قواتٍ جديدةٍ بالخبر قبل مدةٍ مُناسبة .

٣ - يجب ألا تزيد مجموع أية قوةٍ تريد الانتقال في حالة حركتها في أية مرةٍ على لواءٍ واحدٍ .

٤ - لا يصحّ إنزال قوةٍ جديدةٍ قبل أن تجتاز القوة السابقة لها حدود العراق .

بقيت القوات الإنكليزية في البصرة ، ولم تنتقل لذا فإن الحكومة العراقية قد أعلنت تُطالب الحكومة الإنكليزية بترحيل هذه القوات ، كما كانت تُطالبها أيضاً بالاعتراف بالوضع القائم .

ووصلت ثلاث سفنٍ جديدةٍ محمّلةٍ بالجند ، فأبلغ رئيس الحكومة العراقية رشيد عالي الكيلاني السفير الإنكليزي (كورنواليس) الذي كان قد جاء لمقابلته أن مجلس الوزراء العراقي قد درس مسألة وصول السفن الثلاث الحاملة للجنود ، وقرّر التمسّك بقراره السابق ، وهو عدم السماح بإنزال قواتٍ جديدةٍ قبل أن تبدأ القوات التي وصلت من قبل في اجتياز الحدود العراقية ، وأن بقاء القوات البريطانية في البصرة يعدّ انتهاكاً لنصوص المعاهدة ، وأصرّ على عدم الدخول في مُناقشات مع الحكومة البريطانية بشأن المعاهدة أو أية مسائل أخرى إلاّ إذا قدّم أوراق اعتماده بصفةٍ رسميةٍ . ولما لم يستطع السفير زحزحة رئيس الحكومة عن موقفه أجاب بوقاحةٍ ستنزل القوات إن شئت أو أبيت ، وإن مُقاومة النزول ستؤدّي إلى نتائج خطيرةٍ .

وفي ٣ ربيع الثاني ١٣٦٠هـ (٢٩ نيسان ١٩٤١م) رفضت وزارة الخارجية العراقية الموافقة على إنزال قواتٍ بريطانيةٍ جديدةٍ بالبصرة ، وأبانت أن بقاء القوات السابقة هناك مخالف لنصوص معاهدة التحالف وروحها .

ونزلت القوات الإنكليزية في البصرة دون موافقة الحكومة العراقية التي لم يكن منها سوى الاحتجاج ، وإصدار أوامر للجيش العراقي بالتحرّك إلى القاعدة الجوية البريطانية بالحبّانية ، وبالفعل فقد تحرّكت قوات معسكر الرشيد ، واحتلت مواقعها على التلال المواجهة للقاعدة الجوية ، ويبدو أن هذا الإجراء كان من تصرّف العقيد فهمي سعيد ، على حين أن الأوامر كانت من رئيس الحكومة الاستعداد لمواجهة الهجوم المرتقب من الجنوب أو من الغرب بوضع بعض القطعات العسكرية في (الرمادي) و (الفلوجة) في حالة الاستعداد . ولكن مفتي فلسطين ، ويونس السبعاوي كانا يتوقّعان وصول الطائرات الألمانية إلى العراق ، وأن بريطانيا لا تستطيع المقاومة لانشغالها في

شمالي إفريقية واليونان ، لذا لا يمكنها أن تتورّط بالحرب مع العراق أبداً .

طلبت السفارة البريطانية في بغداد من رعاياها نقل النساء من بغداد إلى الحبّانية ، ومن الرجال الالتجاء إلى سفارتهم أو إلى المفوضية الأمريكية حسب قرب المكان ، ووصلت عدة طائراتٍ إلى القاعدة الجوّية ، وفي الوقت نفسه بدأ نقل الجنود من البصرة إلى الحبّانية جوّاً .

وفي ٤ ربيع الثاني ١٣٦٠هـ (٣٠ نيسان ١٩٤١م) طلبت الحكومة العراقية من قيادة قاعدة الحبانية عدم تحليق الطائرات في الجو ، وإبقاءها في قواعدها ، وأماكن صيانتها ، وأنذرتها بإسقاط كل طائرةٍ تخالف هذه الأوامر ، غير أن قائد القاعدة رفض هذا الطلب والإنذار ، وأعلن استمرار التدريب ، وبقاءه على حاله ، وزاد على ذلك بأن طلب من الحكومة العراقية فكّ الحصار عن القاعدة ، وضرورة الانسحاب من المناطق المحيطة بها .

وفي ٥ ربيع الثاني وزّعت السفارة منشوراً تتهم فيه رشيد عالي الكيلاني وقادة الجيش أنهم قد باعوا أنفسهم للألمان والطليان . كما أن الحكومة البريطانية قد خوّلت سفيرها اتخاذ ما يراه مناسباً .

عدّ الإنكليز حصار قاعدة الحبانية بدءاً بالعدوان ، ومن الضروري الإسراع بالهجوم لانتزاع زمام المبادرة من أيدي القوات العراقية . وفي صباح ٦ ربيع الثاني بدأ الهجوم الجوي الإنكليزي بضرب مواقع القوات العراقية التي ردّت على النار بالمثل . وحاولت بريطانيا إثارة الشعب العراقي ضدّ حكامه .

وفي اليوم الثاني من القتال (٧ ربيع الثاني) قصفت الطائرات البريطانية معسكر الرشيد ، والطرق الرئيسة ، والمدفعية العراقية التي كانت تقوم بقصف القاعدة ، واستمرّ القصف لمدة يومين آخرين ، وفي ١٠ ربيع الثاني طالب انطوني إيدن بسحب الجنود العراقيين من جوار قاعدة الحبانية ، ووقف الأعمال العدوانية ضدّ القوات البريطانية ، وأعلن أن انكلترا مُصمّمة مهما كانت الظروف على الاحتفاظ بما منحتها إياه المعاهدة العراقية ـ البريطانية .

أخلت القوات العراقية يوم ١٠ ربيع الثاني بعض مواقعها من التلال المشرفة على القاعدة الجوية البريطانية ، وقد خلّفت وراءها أثناء إخلائها تلك المواقع الكثير من الأسلحة والذخائر ، وقصفت الطائرات الإنكليزية مواقع القوات العراقية في الديوانية ، والقوات المتقدّمة نحو القاعدة من الفلوجة ، وأرغمتها على التراجع ، وحاولت الطائرات العراقية القيام بهجوم على قاعدة الحبانية ففشلت . وفي ١١ ربيع الثاني (٧ أيار) قامت القوات العسكرية البريطانية في القاعدة بالهجوم على القوات العراقية المحيطة بالقاعدة فألزمتها على الانسحاب ، وانتهى بذلك الحصار ، وفي الوقت نفسه هاجمت الطائرات الإنكليزية ، المطارات العراقية ، وتمكّنت من تدمير الطيران العراقي .

منذ أن بدأ الهجوم الإنكليزي بالطيران وقصف مواقع القوات العراقية في ٦ ربيع الثاني (٢ أيار) عدّ رشيد عالي الكيلاني المعاهدة العراقية ـ البريطانية مُلغاةً ، وفي اليوم الثاني لبدء القتال أبرق رئيس الحكومة العراقية إلى برلين لاستئناف العلاقات السياسية ، ودعوة السفير الألماني السابق التي كانت حكومة نوري السعيد قد طردته .

وفي ١٣ ربيع الثاني أعلن مفتي فلسطين محمد أمين الحسيني الجهاد ، ودعا المسلمين لدعم شعب العراق ضدّ ما يتعرّض له من عُدوان ، غير أن الشعوب الإسلامية مغلوب على أمرها ، ولا تستطيع الحركة ، ومع ذلك فقد وصل إلى الرطبة بعض المجاهدين من بلاد الشام ، وكانوا بقيادة فوزي القاوقجي ، كما تطوّع الناس ، ورجال القبائل في العراق للعمل ضدّ الإنكليز .

بدأت القوات الإنكليزية بقصف الرطبة من الجوّ ، وبالمدفعية منذ ١٣ ربيع الثاني ، وبعد يومين تمكّنت من احتلالها ، واضطر المجاهدون إلى الانسحاب منها .

أخذت القوات البريطانية تتعرّض لهجوم سلاح الجو الألماني بدءاً من ١٦

ربيع الثاني ، وكانت الطائرات الألمانية تنطلق من بلاد الشام الشمالية التي تخضع للاستعمار الفرنسي وحكومته الموالية للألمان ، كما أن هذه الطائرات كانت تهبط بالموصل ، وتنطلق منها .

وفي ١٧ ربيع الثاني تقدّمت القوات البريطانية من جنوبي العراق مُتجهةً نحو قاعدة الحبّانية متحاشيةً منطقة الرمادي . وأخذ التقدّم نحو الفلوجة ، فدمّر العراقيون السدود النهرية لإغراق المناطق بالماء ليحول ذلك دون تقدّم الإنكليز .

وفي ٢٠ ربيع الثاني حاول عبد العزيز علي المصري ، وعبد المنعم عبد الرؤوف ، وحسين ذو الفقار صبري الهرب بطائرتين من مصر والالتحاق بالعراق ، غير أن الطائرتين قد سقطتا قرب الحدود الليبية .

تقدّم الجيش الأردني بقيادة (غلوب) نحو الشرق باتجاه العراق حسب أوامر الحكومة البريطانية ، رغم أن قوة الحدود الأردنية قد رفضت التحرّك ، وتمرّد جنودها عند محطة ضخّ النفط (هـ ٣) على خط أنابيب كركوك ـ حيفا ، ورفضوا الاشتراك بالحملة ، وهدّدوا بإطلاق النار على ضباطهم من الإنكليز إن لم يسمحوا لهم بالعودة . وقد وصل (غلوب) بقواته إلى الحبّانية في ٢٢ ربيع الثاني .

وفي ٢٣ ربيع الثاني سقطت (الفلوجة) بيد الآشوريين الذين يعملون مع القوات الإنكليزية ، وقاموا بنهبها ، وارتكبوا جرائم كثيرة انتقاماً من العراقيين حسب زعمهم . وبعد سقوط (الفلوجة) أصبح الطريق مفتوحاً إلى بغداد أمام الإنكليز ، وبدأ الزعماء يفرّون من البلاد .

رفض تشرشل رئيس وزراء بريطانيا المفاوضة مع رئيس الحكومة العراقية رشيد عالي الكيلاني وعدّ طلب المفاوضة ليس إلا كسباً للوقت كي تصل الطائرات الألمانية إلى العراق .

وقصفت الطائرات الألمانية قاعدة الحبّانية بيومين متتاليين (٢٥)

و (٢٦) من ربيع الثاني ولكن كان قصفاً ليس جاداً بالنسبة إلى ما عُرف عن الغزو الجوي الألماني .

طلب بعض الضباط من رئيس الحكومة العراقية الدفاع عن العاصمة ، وانسحاب الجيش إلى الموصل ، وكركوك واتخاذ الموصل عاصمة فيما إذا سقطت بغداد بيد الأعداء ، وكان من هؤلاء الضباط محمود الدرة ، وحسيب الربيعي ، وقد استحسن رشيد عالي الكيلاني هذه الفكرة .

وفي ٢٥ ربيع الثاني انتقل إلى طهران علي ممتاز الدفتري مدير البنك العراقي الذي أنشأه رشيد عالي الكيلاني ، كما سافر في اليوم نفسه وإلى الجهة نفسها كل من وزير الخارجية موسى الشابندر ، ووزير الأشغال والمواصلات محمد علي محمود ، وسافر إلى أنقرة في اليوم نفسه أيضاً وزير الدفاع ناجي شوكت . إذ بدت الهزائم تظهر على العراقيين رغم التجاوب الكبير الذي أبداه الشعب والسياسيون مع الحركة .

وفي ٣ جمادى الأولى شكّل رشيد عالي الكيلاني لجنة مؤلفة من أربعة أشخاص برئاسة أمين العاصمة أرشد العمري للمحافظة على الأمن خوفاً من الفوضى ، وحمايةً لحياة الشعب . وقد بدأت هذه اللجنة التي عُرفت باسم « لجنة الأمن الداخلي » بالاتصال بالسياسيين لوقف القتال ، كما كان وكيل رئاسة الأركان العقيد نور الدين محمود يتصل بكبار الضباط لإنهاء الحرب .

وفي ٦ جمادى الأولى رحل إلى طهران رشيد عالي الكيلاني ، ومفتي فلسطين أمين الحسيني ، والشريف شرف ، والفريق أمين زكي ، وبقي يونس السبعاوي الذي أعلن نفسه حاكماً عسكرياً ، غير أنه لحق بهم بعد عدة ساعات .

ذهبت لجنة الأمن الداخلي إلى السفير الإنكليزي (كورنواليس) ، وطلبت منه وقف إطلاق النار ، فشاور العسكريين الإنكليز في شروط الهدنة ، وأبرق إلى لندن حيث وافقت عليها هيئة أركان الحرب ، فأعلن السفير للجنة

موافقته ، وسلم أمين العاصمة أرشد العمري ، ووكيل رئاسة الأركان العقيد نور الدين محمود نسخة منها لمناقشتها ودراستها ، مع لجنة الأمن الداخلي وكبار الضباط العراقيين .

وفي ٧ جمادى الأولى ١٣٦٠هـ (٣١ أيار ١٩٤١م) ذهب إلى السفارة الإنكليزية كل من أرشد العمري ، واللواء إسماعيل نامق ، والعميد حميد نصرت ، والعقيد نور الدين محمود لمناقشة شروط الهدنة . وبعد مناقشات وجد أرشد العمري أنه لا فائدة من الجدال والحوار ، وأن انكلترا مصممة على هذه الشروط ، ولا إمكانية للمقاومة فوافق ، واضطرّ الضباط على الرضا والتسليم ، ولكن بامتعاضٍ كبير ، أما الشروط فكانت :

١ - تتوقف جميع الأعمال العدائية بالحال .
٢ - يُسمح للجيش العراقي بالاحتفاظ بجميع أسلحته وتجهيزاته وذخائره ، ولكن يتحتم على وحداته جميعها العودة إلى المواقع التي كانت تُرابط فيها وقت السلم .
٣ - يُطلق فوراً جميع أسرى الحرب من جنود وطيارين ومدنيين .
٤ - يُعتقل جميع الموظفين المعادين من ألمان وإيطاليين على أن تحتفظ العراق بهم إلى حين صدور تعليماتٍ أخرى .
٥ - يُخلي الجيش العراقي مدينة الرمادي وما جاورها ، على أن يتمّ الإخلاء في الساعة الثانية عشرة من ظهر الأول من شهر حزيران .
٦ - تُمنح فوراً جميع التسهيلات للسلطات العسكرية البريطانية ليتيسر لها استخدام المواصلات بالسكة الحديدية ، والطرق البرية ، والنهرية .
٧ - يُمكن تسليم جميع أسرى الحرب العراقيين الذين أسرتهم القوات البريطانية إلى الضباط الذين ينتخبهم الوصي على العرش بمجرّد تنفيذ الشروط السالفة الذكر .

عودة أعوان السياسة الإنكليزية : كان الوصي السابق عبد الإله قد غادر البصرة عند تشكيل حكومة الدفاع الوطني في بغداد في ٧ربيع الأول

١٣٦٠هـ (٣ نيسان ١٩٤١م) ، واتجه إلى عمان على متن طائرة حربية بريطانية ، ومن عمان كان يتصل هاتفياً بأصدقائه في بغداد ، ويُحرِّضهم على رشيد عالي الكيلاني وحكومته ، وعلى الضباط العسكريين الذين يُساندون الحكومة العراقية . وانتقل بعدها إلى القدس ، ووضعت الحكومة البريطانية تحت تصرّفه مائة ألف جنيه ، وقد أصدر بياناً في ٨ ربيع الثاني (٤ أيار) إلى الشعب العراقي ، وتولّت الطائرات البريطانية إلقاءه على السكان ، أي في اليوم الثاني من أيام القتال .

وفي ٢٦ ربيع الثاني ١٣٦٠هـ (٢٢ أيار ١٩٤١م) ، عاد الوصي ومن معه إلى العراق على متن طائرة بريطانية هبطت به في القاعدة الجوية البريطانية في الحبّانية وبعد يومين من وصوله أصدر بياناً إلى الشعب العراقي ، وتولّت الطائرات البريطانية إلقاءه ونشره على السكان . ثم انتقل إلى بغداد في ٧ جمادى الأولى ١٣٦٠هـ (١ حزيران ١٩٤١م) ، بعد يومين من مُغادرة رشيد عالي الكيلاني لها ، وكذلك وصل إليها جميل المدفعي قادماً من البصرة، حيث كان في مُهمّةٍ هناك للقيادة العسكرية البريطانية ، حيث أوفده الوصي عبد الإله ليُمثّله ، وكذلك دخل مع الوصي إلى بغداد كل من نوري السعيد ، وعلي جودت الأيوبي ، وداود الحيدري ، والمرافقين العسكريين .

ورغم أن العراقيين قد استقبلوا الوصي من عدّة كيلومتراتٍ خارج بغداد فقد عمّت الفوضى العاصمة يومي ٧ و ٨ جمادى الأولى ، وجرت اعتداءات على اليهود الذين أبدوا شماتةً باندحار الحركة ، وهرب رشيد عالي الكيلاني[1]

---

(١) هرب رشيد عالي الكيلاني إلى إيران فلما دخلتها الجيوش البريطانية والروسية فرّ إلى تركيا عبر الحدود دون موافقة الأتراك ، والتقى هناك بعددٍ من الزعماء العرب ، وطالبوه بالعمل السريع من أجل العرب ، وحرّر المجتمعون وثيقة تتضمن : اعتراف الحكومة الألمانية بأنه رئيس لوزراء العراق لتكون لمحادثاته صفة الرسمية . وأن يحصل على تصريح رسمي من الحكومتين الإيطالية والألمانية باحترام استقلال الدول العربية المستقلة ، وتأييد استقلال البلدان الواقعة تحت سيطرة الاستعمار ، ومنها فلسطين ، ونسف وعد بلفور ، كما عليه العمل

وأنصاره ، حتى كان المسلمون يعدّون تصرّفات اليهود سبباً من أسباب فشل الحركة .

---

* على الحصول على تصريح رسمي من دول المحور لاحترام استقلال البلدان العربية التي يعملون على تنفيذه بعد الحرب . وقابل الكيلاني وزير الخارجية الألمانية ، كما قابل هتلر ، وسافر الكيلاني ومفتي فلسطين إلى إيطاليا ، وقابلا وزير الخارجية (تشيانو) وموسوليني والملك .

بعد هزيمة ألمانيا ، اتجه رشيد عالي الكيلاني إلى سويسرا ، غير أنها قد رفضت دخوله ، فاتجه إلى بلجيكا ، ثم فرنسا ، ومن مرسيليا هرب إلى بيروت ، ومنها إلى دمشق ، ومن دمشق سار إلى الرياض حيث حصل على حق اللجوء السياسي ، ورفض الملك عبد العزيز تسليمه إلى العراق رغم ضغط إنكلترا الشديد ، وحشد العراق لقواتها على الحدود مع السعودية .

انتقل رشيد عالي الكيلاني عام ١٣٧٤هـ إلى مصر ، ومُنح حق اللجوء السياسي ، وبقي فيها حتى قُضي على العهد السابق في العراق في ٢٧ ذي الحجة ١٣٧٧هـ (١٤ تموز ١٩٥٨م) ، وأُعلن النظام الجمهوري فانتقل إلى العراق فاستُقبل من الشعب استقبالاً رائعاً ، وهذا ما أزعج السفير الإنكليزي الذي طلب من عبد الكريم قاسم قتله بأي ثمن ، وأُشيع أن الكيلاني يُدبّر انقلاباً للإطاحة بحكم عبد الكريم قاسم ، فأُلقي القبض عليه ، وقُدّم للمحكمة التي قضت بإعدامه شنقاً يوم ٦ جمادى الآخرة ١٣٧٨هـ (١٧ كانون الأول ١٩٥٨م) بتهمة العمل على تغيير نظام الحكم لصالح الجمهورية العربية المتحدة ، ولم يُنفّذ فيه حكم الإعدام ، ولكن بقي في السجن ، ويُهدّد كل يوم بتنفيذ حكم الإعدام فيه . أُفرج عنه يوم ١ صفر ١٣٨١هـ (١٤ تموز ١٩٦١م) فسافر إلى بيروت ، ومنها إلى القاهرة ، وبعد زوال حكم عبد الكريم قاسم في ١٥ رمضان ١٣٨٢هـ (٨ شباط ١٩٦٣م) رجع إلى بغداد ، ومنها انتقل إلى بيروت ، وهناك تُوفي في ٢ جمادى الأولى ١٣٨٥هـ (٢٨ آب ١٩٦٥م) ، ونُقل جثمانه إلى بغداد حيث ووري التراب هناك .

الفصل الخامس

الملك فيصل الثاني - ٢ -

٧ جمادى الأولى ١٣٦٠ - ٢٧ ذي الحجة ١٣٧٧هـ
(١ حزيران ١٩٤١ - ١٤ تموز ١٩٥٨م)

منذ أن عاد الوصي إلى بغداد في ٧ جمادى الأولى ١٣٦٠هـ (١ حزيران ١٩٤١م) عهد إلى جميل المدفعي بتشكيل الوزارة[1] ، وقد تمّ إعلانها في ٩ جمادى الأولى ، ووصلت في اليوم نفسه طائرة نقل بريطانية تحمل إلى بغداد فصيلةً من الجنود المزوّدين بالأسلحة لحراسة السفارة الإنكليزية حسب دعواها . وأعلنت الحكومة الجديدة الأحكام العرفية في بغداد وما جاورها ، وأصدرت بيانات بمنع التجوّل ، ومنع حمل السلاح ، وعدّت حكومة الدفاع الوطني ، وحكومة رشيد عالي الكيلاني غير شرعيتين .

وفي ١١ جمادى الأولى أُبلغ وزير الخارجية العراقية علي جودت الأيوبي بتكليفٍ من الحكومة العراقية ، قرارات مجلس الوزراء التالية :

١ - تُوافق الحكومة العراقية على أنه زمن الحرب ، وللأغراض الحربية وحدها للحكومة البريطانية الحق في أن تُعسكر قواتها البرية والجوية في الأمكنة التي

---

(١) تمّ تشكيل الوزارة على النحو الآتي :

١ - جميل المدفعي : رئيساً للوزارة .
٢ - علي جودت الأيوبي : وزيراً للخارجية .
٣ - مصطفى العمري : وزيراً للداخلية .
٤ - جلال بابان : وزيراً للأشغال والمواصلات .
٥ - إبراهيم كمال : وزيراً للمالية والعدلية .
٦ - نصرت الفارسي : وزيراً للاقتصاد .
٧ - محمد رضا الشبيبي : وزيراً للمعارف .
٨ - نظيف الشاوي : وزيراً للدفاع .
٩ - جعفر حمندي : وزيراً للشؤون الاجتماعية .

يتطلّبها الدفاع عن العراق ، بشرط أن تُحاط الحكومة العراقية علماً بذلك .

٢ ـ توافق الحكومة العراقية على إنشاء إدارة للرقابة على البريد والبرق ، وأن تحمي مصالح الحكومة البريطانية في هذه المسائل بأن تستخدم في الإدارة المذكورة موظفاً بريطانياً من بين الموظفين الذين يعملون في خدمة الحكومة العراقية .

٣ ـ تسمح الحكومة العراقية للسلطات العسكرية البريطانية بأن تتخذ الوسائل الضرورية بالتعاون مع السلطات العراقية للإشراف على منطقة القاعدة البريطانية بالبصرة ، كما أنها سوف تُصدر الأوامر لسلطات ميناء البصرة لكي تتعاون تماماً فيما يخص جميع الوسائل اللازمة لتسهيل وضمان سلامة وصول القوات البريطانية إلى البصرة .

وفي ١٤ جمادى الأولى قطعت الحكومة العراقية علاقاتها السياسية مع إيطاليا ، وغادر وزير إيطاليا المفوض ، وأعضاء المفوضية العراق عن طريق سوريا فتركيا ، وكذلك أُجبر الملحق العسكري الياباني على مُغادرة البلاد .

استبدلت الحكومة أعضاء السلك السياسي العراقي في عددٍ من عواصم الدول ممن يُشتبه بهم أنهم يُعارضون السياسة الإنكليزية أو يميلون إلى دول المحور . ووضعت في كل محافظةٍ ضابط ارتباطٍ إنكليزي يُمثل القوات البريطانية ، وأصبحوا يتدخلون في كل أمرٍ من شؤون المحافظة .

وفي ٢٣ جمادى الأولى ١٣٦٠هـ (١٧ حزيران ١٩٤١م) استصدرت مرسوماً بمحاكمة الرجال الذين اشتركوا في حركة رشيد عالي الكيلاني ، وشكّلت مجلساً عرفياً لهذا الغرض ، وعملت كل ما في وسعها لتصفية أعداء بريطانيا تحت اسم معارضة الحكومة والهجوم عليها . وسخّرت إمكانات العراق جميعها لصالح انكلترا وهذا ما هيّأ المجال لدخول القوات الإنكليزية مع قوات فرنسا الحرة إلى سوريا وطرد القوات الموالية للألمان فيها ، كما استطاعت السلطات العسكرية البريطانية من دخول إيران مع القوات الروسية .

وأخذت السفارة البريطانية تُطالب الحكومة العراقية بدفع تعويضات عما لحق رعاياها من أضرار إبان حركة رشيد عالي الكيلاني . وبصورةٍ عامةٍ كانت حكومة جميل المدفعي تُنفّذ كل ما تريده انكلترا ، حتى انتشرت الدعاية للحلفاء على نطاقٍ واسعٍ ، وضدّ دول المحور على المستوى نفسه .

ومع أن نادي (إخوان الحرية) الذي أنشأه الإنكليز بإدارة أمينة سرّ السفارة البريطانية (فريا ستارك) ، قد قام بنشاطٍ كبيرٍ ، وكانت لجنته العليا تضمّ كلاً من : وزير الداخلية ، وزير المعارف ، وزير العدلية ، أمين العاصمة ، رئيس أركان الجيش ، مدير الشرطة العام ، إلا أن الحكومة بقيت متزنةً في بعض تصرّفاتها ، حيث رفض رئيس الحكومة جميل المدفعي اتخاذ أي تصرّفٍ ضدّ الذين تعاطفوا مع حركة رشيد عالي الكيلاني ، كما رفض استلام العناصر العراقية الذين قبضت عليهم السلطات البريطانية في إيران عندما دخلتها جيوشها خوفاً من أن يتصرّف الوصي ضدّهم ويعمل على الانتقام منهم فيهدر دمهم ، وهذا ما أجبر بريطانيا على نقلهم إلى روديسيا كأسرى حرب . وطردت الحكومة المدرسين الشاميين من العراق . ولكنها مع هذا كله كانت تخشى الرأي العام ، لذا حرصت أن تبدو معتدلةً ، فلم تُلقِ القبض إلا على الرؤوس البارزين في حركة الكيلاني .

ووقع خلاف بين رئيس الوزارة جميل المدفعي وبين وزير المالية والعدلية إبراهيم كمال ووصل الخلاف إلى درجةٍ لا يمكن معها الوفاق ، وهذا ما أجبر جميل المدفعي على تقديم استقالة حكومته ، وكان إبراهيم كمال يحلم في رئاسة الوزارة لكنه عجز عن ذلك ، فلم تكن له شعبية ، ولم يحصل على تأييد من السياسيين . كما أن نوري السعيد الذي كان يشغل منصب وزير العراق المفوّض في مصر ، قد استدعي من القاهرة ليشارك في الوزارة التي ستخلف حكومة جميل المدفعي ، ولكنه رفض الاشتراك في وزارة يؤلّفها إبراهيم كمال ، وأظهر رغبةً في رئاسة الحكومة ، ووجد الوصي نفسه مُلزماً بتكليفه بعد أن قبل استقالة حكومة جميل المدفعي ، ولم يجد من يخلفه .

وزارة نوري السعيد السادسة : كان جميل المدفعي قد قدّم استقالة وزارته في ١ رمضان ١٣٦٠هـ (٢١ أيلول ١٩٤١م) ، ولكن لم تُقبل استقالتها حتى ١٧ رمضان ١٣٦٠هـ (٧ تشرين الأول ١٩٤١م) حيث عهد إلى نوري السعيد فشكّلها[1] في ١٩ رمضان .

عمل رئيس الحكومة بصفته وزيراً للدفاع على إبعاد الجيش عن السياسة نهائياً ، ووجد سهولة في الأمر لأن العناصر النشيطة قد غادرت البلاد ، ولأن الأحكام العرفية هي السائدة ، ولأن البلاد في حالة تغيير ، وحُدّد للجيش دور واحد هو الدفاع عن البلاد ضدّ أي غزو ألماني مرتقب . وقد وعد نوري السعيد السفير البريطاني (كورنواليس) أن يتعاون مع الإنكليز تعاوناً مطلقاً ، حتى عُدّ بالفعل أنه إنكليزي أكثر منهم ، فقد عرض على الحكومة البريطانية إرسال فرقتين من الجيش العراقي لقتال جيوش المحور في شمالي إفريقية إلى جانب القوات البريطانية ، ولكن رُفض هذا الطلب ، ولعلّ هذا الرفض كان لعدم الثقة بالجيش العراقي .

وما أن استلم نوري السعيد السلطة حتى أخذ يُلاحق الذين تعاونوا مع رشيد عالي الكيلاني بل الذين أبدوا تجاوباً معه أو تعاطفاً نحوه، وعدّ الجميع خونة . واعتقل مجموعة إثر مجموعة حتى زاد عدد المعتقلين على ستمائة رجل ، وملأ معتقل (الفاو) بهم، ومعتقل (العمارة)، وما أن يرد اسم شخص في التحقيق حتى يُلقى عليه القبض ، ويُودع في السجن ، وهذا ما أوجد الرعب لدى الناس كلهم ، وخيّم السكوت التام على العراق .

(١) تم تشكيل الوزارة على النحو الآتي :

١ - نوري السعيد : رئيساً للوزارة ، وزيراً للدفاع .
٢ - صالح جبر : وزيراً للداخلية ، وزيراً للخارجية بالوكالة .
٣ - علي ممتاز الدفتري : وزيراً للمالية .
٤ - صادق البصام : وزيراً للعدلية .
٥ - عبد المهدي : وزيراً للاقتصاد .
٦ - جمال بابان : وزيراً للشؤون الاجتماعية .
٧ - محمد أمين زكي : وزيراً للمواصلات .
٨ - تحسين زكي : وزيراً للأشغال .

وفي ١٠ ذي القعدة ١٣٦٠هـ (٢٨ تشرين الثاني ١٩٤١م) بدأت محاكمة رؤوس حركة رشيد عالي الكيلاني من أعضاء وزارته ، وكبار ضباط الجيش ، وفي ١٩ ذي الحجة ١٣٦٠هـ (٦ كانون الثاني ١٩٤٢م) صدرت الأحكام غيابياً على الذين كانوا خارج العراق[1] .

وعندما دخلت انكلترا إيران ألقت القبض على بعض زعماء العراق[2] ، وحملتهم إلى بغداد غير أن الحكومة السابقة برئاسة جميل المدفعي قد رفضت استلامهم خوفاً عليهم من انتقام الوصي عبد الإله ـ كما سبق أن ذكرنا ـ لذا اضطرت انكلترا لنقلهم إلى روديسيا وعدّتهم أسرى حرب . وهناك أبلغتهم الحكومة البريطانية بالأحكام التي صدرت ضدّهم . فلما سقطت حكومة جميل المدفعي ، وجاءت حكومة نوري السعيد وافقت على استلامهم ، وحاكمتهم مجدداً أمام المجلس العرفي ، وفي ١٨ ربيع الثاني ١٣٦٢هـ (٤ أيار ١٩٤٢م) صدرت أحكام المجلس[3] .

ثم أصدر المجلس أحكاماً في ٢٧ شعبان ١٣٦٣هـ (١٦ آب ١٩٤٤م)

(١) صدر الحكم بالإعدام غيابياً على : رشيد عالي الكيلاني ، وعلي محمود الشيخ ، ويونس السبعاوي ، والفريق أمين زكي ، والعقيد صلاح الدين الصباغ ، والعقيد فهمي سعيد ، والعقيد محمود سلمان . ثم أبدل حكم الإعدام بالأشغال الشاقة المؤبدة على الفريق أمين زكي .
وحكم على ناجي شوكت بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة .
وعلى صديق شنشل بالسجن لمدة خمس سنوات .
وعلى محمد حسن سلمان بالسجن لمدة سنة واحدة .

(٢) كان منهم علي محمود الشيخ علي ، ويونس السبعاوي ، والفريق أمين زكي ، والعقيد فهمي سعيد ، والعقيد محمود سلمان ، ومحمد صديق شنشل .

(٣) صدر الحكم بالإعدام شنقاً على العقيد فهمي سعيد ، والعقيد محمود سلمان ، ويونس السبعاوي .
وحكم على علي محمود الشيخ علي بالسجن الشديد لمدة سبع سنوات ، وصدر الحكم بحق الفريق أمين زكي بالسجن الشديد لمدة خمس سنوات . أما محمد صديق شنشل فقد بُرّئت ساحته .

بحق مجموعة جديدة[1].

وفي ٢٨ شوال ١٣٦٠هـ (١٧ تشرين الثاني ١٩٤١م) قطعت حكومة نوري السعيد علاقاتها مع حكومة فيشي الفرنسية، ومع الحكومة اليابانية لأنه قد سبق لهما أن اعترفتا بحكومة رشيد عالي الكيلاني.

ومع ظروف الحرب أخذت الأسعار ترتفع، والمواد الأساسية تقلّ من الأسواق وخاصة عندما أعلنت الولايات المتحدة الحرب على اليابان في ٢٠ ذي القعدة ١٣٦٠هـ (٨ كانون الأول ١٩٤١م). وزاد الأمر سوءاً أن التجار وخاصة اليهود الذين يُشكّلون نسبةً كبيرةً من هؤلاء التجار قد امتنعوا من بيع البضائع التي عندهم أملاً في ارتفاع الأسعار بنسبةٍ أكبر مع أنها قد وصلت إلى عشرة أمثالها عما كانت عليه قبل مدةٍ وجيزة.

ومع هذه الضائقة التي تعرّضت لها البلاد فإن قائمة الاعتقال تتلو القائمة لمن أيّدوا حركة رشيد عالي الكيلاني، وهذا ما يزيد من الضائقة، كما أن رئيس الحكومة يُبدي صراحةً خضوعه للسلطات البريطانية فيزيد ألم المواطنين، حتى الوزراء الذين كانوا بجانب رئيسهم في بداية الأمر إلا أنهم في النهاية أخذوا يتخلّون عنه، ويتقدّمون باستقالاتهم، وتجري التعديلات الوزارية، ويبدأ الخلاف من جديد، وأخيراً اضطر رئيس الوزراء إلى تقديم استقالة حكومته في ٢٣ رمضان ١٣٦١هـ (٤ تشرين الأول ١٩٤٢م)، فعهد

(١) أصدر المجلس العرفي الحكم بالإعدام على العقيد كامل شبيب ونُفّذ به مباشرة، وبالسجن الشديد على محمد علي محمود، وموسى الشابندر لمدة سنتين. وبالسجن مدة ثلاث سنوات على الشريف شرف، ولمدة سنتين على عبد الرؤوف البحراني، ولمدة ثلاثة أشهر على عبد القادر الكيلاني.

أما العقيد صلاح الدين الصباغ فكان قد فرّ إلى إيران، ثم هرب إلى تركيا حيث ظلّ لاجئاً سياسياً فيها، وقد رفضت تركيا تسليمه إلى الحكومة العراقية، ومكث هناك ثلاث سنوات سجّل فيها مذكراته، وعندما انتهت الحرب، وانتصر الحلفاء، وقوي نفوذ إنكلترا، ضغطها على تركيا، فسلّمت صلاح الدين الصباغ إلى السلطات البريطانية في سوريا، وقد استطاع أن يهرب بعد أيام، ولكن أُلقي القبض عليه، وأرسل إلى بغداد حيث نُفّذ فيه حكم الإعدام شنقاً بتاريخ ١٠ ذي القعدة ١٣٦٤هـ (١٦ تشرين الأول ١٩٤٥م).

إليه الوصي بتشكيل الحكومة من جديد.

شكّل نوري السعيد وزارته السابعة[1] في ٢٧ رمضان ١٣٦١هـ (٨ تشرين الأول ١٩٤٢م).

إعلان الحرب على دول المحور: طلب نوري السعيد من بعض النواب أن يتقدّموا بطلب إلى رئيس المجلس لانضمام العراق إلى مبادىء ميثاق الأطلسي، ففعلوا. وأحيل الموضوع إلى الحكومة، فقدّمت مذكرة في ٥ محرم ١٣٦٢هـ (١١ كانون الثاني ١٩٤٣م) قررت الحكومة اعتبار العراق في حالة حرب مع دول المحور الثلاث. وصدر مرسوم ملكي بعد خمسة أيام بهذا.

ونشطت السفارة الإنكليزية في بغداد، وشكّلت جمعيات لإظهار نواياها الحلفاء، ومحاربة أعدائهم من المواطنين ومن هذه الجمعيات: مكاتب الإرشاد، وإخوان الحرية، وأخوات الحرية. وكان هناك ضباط بريطانيون أُطلق عليهم اسم ضباط ارتباط ولهم مهمات خاصة.

واستمرت اعتقالات المواطنين، وكانت السفارة البريطانية تتدخّل في كل أمر، وتُقدّم قوائم بأسماء الذين يجب اعتقالهم، وتقوم الحكومة بالتنفيذ.

وفي ٢٠ جمادى الآخرة ١٣٦٢هـ (٢٣ حزيران ١٩٤٣م) جرى تعديل في الوزارة فأصبحت على النحو الآتي:

١ - عبد الإله حافظ : وزيراً للمعارف

٢ - صالح جبر : وزيراً للداخلية

٣ - تحسين العسكري : وزيراً للأشغال

(١) كان تشكيل الوزارة على النحو الآتي:

١ - نوري السعيد : رئيساً للوزراء، وزيراً للدفاع بالوكالة.
٢ - عبد الإله حافظ : وزيراً للخارجية.
٣ - تحسين العسكري : وزيراً للداخلية.
٤ - صالح جبر : وزيراً للمالية.
٥ - داود الحيدري : وزيراً للعدلية.
٦ - عبد المهدي : وزيراً للمواصلات والأشغال.
٧ - تحسين علي : وزيراً للمعارف.
٨ - عبد المحسن شلاش : وزيراً للاقتصاد.
٩ - أحمد مختار بابان : وزيراً للشؤون الاجتماعية.

٤ ـ جلال بابان : وزيراً للمالية
٥ ـ أحمد مختار بابان : وزيراً للعدلية
٦ ـ نصرت الفارسي : وزيراً للخارجية
٧ ـ تحسين علي : عُيّن رئيساً للديوان الملكي
٨ ـ داود الحيدري : نقل إلى السلك الخارجي .

وفي هذه الأونة بدأ العمل لتأسيس جامعة الدول العربية ، مع أن أكثر هذه الدول كان لا يزال تحت الانتداب أو مرتبطاً بمعاهدات مع الدول الاستعمارية .

أخذ الوزراء بتقديم استقالاتهم نتيجة تصرّف رئيس الوزراء ، فاستقال وزير الخارجية نصرت الفارسي لعدم استشارته في القضايا التي تتعلق بشؤون وزارته ، وقام بها رئيس الوزراء نفسه . واستقال وزير الداخلية صالح جبر لتوسطه لأحد اليهود فأشاع متصرف لواء الحلة عبد الهادي الظاهر القضية ، واستقال وزير المالية جلال بابان للقضايا التموينية ، وسُوّيت الوزارة ببعض التعديلات حيث عين متصرّف لواء الديوانية عبد الله القصاب وزيراً للداخلية ، وأسندت وزارة الخارجية إلى تحسين العسكري وزير المواصلات والأشغال ، ووزارة المالية بالوكالة إلى عبد الله الحافظ وزير المعارف . وأخيراً اضطر نوري السعيد إلى تقديم استقالة حكومته في ٢١ ذي الحجة ١٣٦٢هـ (١٩ كانون الأول ١٩٤٣م) ، ولكن الوصي عهد إليه أيضاً بتشكيل حكومة جديدة[١] .

(١) تم تشكيل الوزارة على النحو الآتي :
١ ـ نوري السعيد : رئيساً للوزراء ، ووزيراً للدفاع بالوكالة .
٢ ـ توفيق السويدي : نائباً لرئيس الوزراء .
٣ ـ محمود صبحي : وزيراً للخارجية .
٤ ـ عمر نظمي : وزيراً للداخلية .
٥ ـ علي ممتاز الدفتري : وزيراً للمالية .
٦ ـ أحمد مختار بابان : وزيراً للعدلية .
٧ ـ صادق البصام : وزيراً للأشغال والمواصلات .
٨ ـ عبد الإله حافظ : وزيراً للمعارف .
٩ ـ سليمان البراك : وزيراً للاقتصاد .
١٠ ـ محمد حسن كبه : وزيراً للشؤون الاجتماعية .
١١ ـ ماجد مصطفى : وزيراً دون وزارة .

حركة مصطفى البارزاني : وهو أخو أحمد البارزاني الذي قام بحركة سابقة قبيل الاستقلال ، واستسلم في شهر محرم ١٣٥١هـ (منتصف حزيران ١٩٣٢م) ، واستغلّ الملا مصطفى البارزاني الظروف وقام بحركة ثم استسلم في ١٢ محرم ١٣٦٣هـ (٧ كانون الثاني ١٩٤٤م) .

إضعاف الجيش : كان الوصي يعتقد أن الجيش العراقي لم يكن موالياً إليه تماماً ، إذ لا تزال فيه بعض العناصر غير المؤيدة ، وكذلك كان نوري السعيد يظنّ ، فيقول إن الجيش لم يُنظَّف بعد ، ولذا فقد عمل على تسريح أعدادٍ من الضباط بل وصل الأمر إلى الجنود ، وأوقف التجنيد الإلزامي من بعض الجهات ، ويبدو أن انكلترا كانت من وراء هذا كله حتى أخذت بعض المعامل التي كانت قد وجدت للذخيرة بحجة دعم المجهود الحربي ، وربما كانت تخشى من قوة الجيش بعد الانتهاء من الحرب وإلغاء الأحكام العرفية السائدة .

وأخيراً اشتدت المعارضة على الحكومة ، ويبدو أن الوصي كان من ورائها ، وقدّم رئيس الوزراء استقالة حكومته في ٢٦ ربيع الثاني ١٣٦٣هـ (١٩ نيسان ١٩٤٤م) ، ولكن لم يهتم الوصي بالكتاب من باب الاستهانة ، واضطر نوري السعيد أن يعيد كتاب استقالته مرة أخرى في الأول من جمادى الآخرة ١٣٦٣هـ (٢٣ أيار ١٩٤٤م) ، فوجد الكتاب ما وجد سابقه من الإهمال ، ولكن عاد الوصي وأجاب على الكتاب الأول ، وقبل الاستقالة ، وعهد إلى حمدي الباجه جي بتأليف حكومة جديدة[١] فألفها في اليوم نفسه في

* ولكن لم يلبث أن استقال توفيق السويدي من منصبه كنائب لرئيس الوزراء لأن ذلك كان على غير رغبة الوصي الذي كان في نفسه شيء منه إذ لم يلحق به إلى البصرة عندما فرّ الوصي إليها وذلك لتشكيل حكومة هناك ، وكان توفيق السويدي قد حاول ذلك ولكنه فشل .

(١) تم تشكيل الوزارة على النحو الآتي :
١ ـ حمدي الباجه جي : رئيساً للوزراء .
٢ ـ أرشد العمري : وزيراً للخارجية ، ووزيراً للتموين بالوكالة .
٣ ـ مصطفى العمري : وزيراً للداخلية .
٤ ـ صالح جبر : وزيراً للمالية .

١١ جمادى الآخرة ١٣٦٣هـ (٣ حزيران ١٩٤٤م) .

ولكن هذه الوزارة لم يطل عمرها في الحكم ، وذلك لأن الحكومة البريطانية كانت تريد إنقاص الجيش العراقي الذي كان يتألف من أربع فرق ، وتريد إبقاءه فرقتين : فرقة جاهزة والأخرى تحت التدريب ، وقد أرسلت الجنرال (رنتن) لهذه الغاية ، ويترتب على ذلك عدم إمكانية تطبيق قانون الخدمة الإلزامية ، وعدم خضوع العشائر لهذا القانون . وقد قابل الجنرال (رنتن) وزير الدفاع تحسين علي ، وقدّم له مذكرةً بذلك ، فأحال الوزير المذكرة إلى مجلس الدفاع الأعلى لدراستها ، وبعد الدراسة وجد مجلس الدفاع أن من المصلحة عدم إنقاص عدد القوات المسلحة ، وتبنّى الوزير هذا الرأي ، غير أن بعض الوزراء قد اعترضوا على ذلك . وعدّ الجنرال البريطاني ذلك تحدياً له ولدولته ورفع الأمر إلى الجهات العليا . وعُقد لقاء بحضور الوصي ، ووزير الدفاع ، والفريق (إسماعيل نامق) وكيل رئيس الأركان ، والعميد إسماعيل صفوت مدير الحركة ، والمقدم رفيق عارف والجنرال البريطاني (رنتن) وبعد عدة اجتماعات تقرر أن يكون الجيش ثلاث فرق ، فرقتين جاهزتين وفرقة تحت التدريب . وعند التنفيذ أصبح أربعمائة ضابط من مختلف الرتب خارج الملاك ، ويجب إحالتهم على التقاعد ، ولكن الوزير احتفظ بهم ، وتساءل بعض الوزراء عن سبب هذا الاحتفاظ فوقع الخلاف ، وقدّم وزير الدفاع استقالته . ولكن صدر أمر ملكي بتعيينه وزيراً للأشغال والمواصلات ، فرفض ذلك . . . .

وطلب منه تقديم استقالته من وزارة الأشغال والمواصلات فرفض إلا أن تكون من وزارة الدفاع ، أو يستقيل الوزراء الثلاثة[1] الذين ادعوا أنه لا يتفق

٥ - أحمد مختار بابان : وزيراً للعدلية .
٦ - تحسين علي : وزيراً للدفاع .
٧ - عبد الأمير الأزري : وزيراً للمواصلات والأشغال .
٨ - إبراهيم عاكف : وزيراً للمعارف .
٩ - توفيق وهبي : وزيراً للاقتصاد .
١٠ - محمد حسن كبة : وزيراً للشؤون الاجتماعية .

(١) الوزراء هم : أرشد العمري ، مصطفى العمري ، صالح جبر .

معهم . وعندها اضطر حمدي الباجه جي إلى تقديم استقالته لإمكانية إبعاد تحسين علي عن الوزارة .

وعهد الوصي إلى حمدي الباجه جي مرة ثانيةً بتشكيل الحكومة في ٩ رمضان ١٣٦٣هـ (٢٩ آب ١٩٤٤م) فشكّلها في اليوم نفسه[1] ، وهكذا يبدو تدخّل الحكومة البريطانية علناً في شؤون العراق بل في أهم قضايا البلاد والتي يجب أن تكون خاصةً جداً ، ولا تمتد إليها يد غير عراقية ، وهي الجيش ، وقد جاء الجنرال (رنتن) ليفتش قطعات الجيش العراقي كلها . ويمكن أن تعطي هذه الحادثة مدى الهيمنة التي كانت لانكلترا على العراق ، ورجالاتها ، وجيشها .

ولم تكن هناك من قضيةٍ تُشغل السلطة ، فإن كانت أحداث الحرب العالمية الثانية تشغل حيزاً إلا أن ما بقي من وقت فراغ جعل الحكومة تشغل نفسها بها ، وكانت رئاسة المجلس النيابي قد استحوذت وقتاً ليس بالقصير . لقد فاز محمد رضا الشبيبي برئاسة المجلس في الانتخابات التي جرت في ٤ ذي الحجة ١٣٦٢هـ الأول من كانون الأول ١٩٤٣م) غير أنه اتهم بالانحياز للمعارضة بصفته واحداً منها ، فلما كانت انتخابات ١٧ ذي الحجة ١٣٦٣هـ (٢ كانون الأول ١٩٤٤م) ، رشّحت الحكومة سليمان البراك لرئاسة المجلس ، ورشّحت المعارضة محمد رضا الشبيبي ، ففاز مرشح المعارضة رغم أن لعبةً قد جرت في الانتخابات ، واكتشفت عن طريق الأوراق . وحدثت لذلك ضجة

(١) تشكّلت الوزارة على النحو الآتي ، ولم يخرج من أعضاء الوزارة السابقة سوى تحسين علي .

١ - حمدي الباجه جي : رئيساً للوزراء .
٢ - أرشد العمري : وزيراً للخارجية ، وزيراً للدفاع بالوكالة .
٣ - صالح جبر : وزيراً للمالية ، وزيراً للتموين بالوكالة .
٤ - عبد الأمير الأزري : وزيراً للمواصلات والأشغال .
٥ - توفيق وهبي : وزيراً للاقتصاد .
٦ - محمد حسن كبة : وزيراً للشؤون الاجتماعية .
٧ - مصطفى العمري : وزيراً للداخلية .
٨ - أحمد مختار بابان : وزيراً للعدلية .
٩ - إبراهيم عاكف : وزيراً للمعارف .

انتهت بتخلّي محمد رضا الشبيبي عن رئاسة المجلس . وجرى انتخاب جديد فاز به وزير الشؤون الاجتماعية محمد حسن كبه، وهذا ما اقتضى تعيين خلفاً له، فصدر أمر ملكي ٥ محرم ١٣٦٤هـ (٢٠ كانون الأول ١٩٤٤م) بتعيين عبد المجيد علاوي وزيراً للشؤون الاجتماعية ، كما عُيّن إسماعيل نامق وزيراً للدفاع . كما سبق أن عُيّن في ٣ ذي الحجة ١٣٦٣هـ (١٨ تشرين الثاني ١٩٤٤م) يوسف غنيمة وزيراً للتموين .

ودعيت العراق لحضور « مؤتمر الأمم المتحدة » في سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة الأمريكية في ١٤ جمادى الأول ١٣٦٤هـ (٢٦ نيسان ١٩٤٥م)[2] .

الحركة الكردية البارزانية : بعد إجبار أحمد البارزاني على وضع السلاح عام ١٣٥١هـ فرّ مع أخويه ، ومائة من أتباعه إلى تركيا . وبعد مدة قامت مباحثات بين تركيا والعراق انتهت بتسليم الفارين إلى العراق بعد صدور العفو العام عنهم ، فألزمتهم العراق على الإقامة في الموصل ثم نقلتهم إلى الناصرية ، فالديوانية ، فالحلة ، فكركوك ، وأخيراً استقرّوا في السليمانية ، وكانت تعطيهم بعض المخصصات ، غير أن ارتفاع أسعار الحاجيات أثناء الحرب العالمية الثانية جعل الحاجة قائمة لديهم إذ لم تعد تكفيهم المخصصات السابقة ، فرفع مصطفى البارزاني عدة شكاوى ، وقدّم عدة مطالب فلم يُنتبه إليه ففرّ إلى بارزان مع ثلاثة من أتباعه في رجب ١٣٦٢هـ (تموز ١٩٤٣م) وكتب إلى الحكومة العراقية أنه مطيع ، وليس بعاصٍ ، ولكن ضيق ذات اليد ، وعدم سماع شكواه هما اللذان دفعاه إلى الخروج إلى بلده .

ولكن الحكومة لم تعمد إلى دراسة رسالته وإنما طلبت من قوات الأمن

(٢) تشكل الوفد العراقي من: أرشد العمري وزير الخارجية رئيساً وعضوية كل من: نوري السعيد من مجلس الأعيان، وتوفيق السويدي، ونصرت الفارسي من مجلس النواب، وعلي جودت الأيوبي وزير العراق المفوض في واشنطن، ومحمد فاضل الجمالي مدير الخارجية العام .

ملاحقته ، ولما وجد ذلك انضمّ إلى العصابات التي تقوم بقطع الطرق هناك، ولم تلبث أن قويت شوكته بسيطرته على بعض المخافر وأخذ الأسلحة من أفرادها . ولما كانت الحرب العالمية مشتعلة وليس من الحكمة الانشغال في حركاتٍ جانبية لذا فإن السفير الإنكليزي قد بعث إليه رسالة يطلب منه الهدوء ، والعمل على التفاهم مع الحكومة ، وإن هذه الحركة لتعدّ ضدّ انكلترا أكثر من أن تكون ضدّ العراق .وكان نوري السعيد قد شكّل حكومته الثامنة وضمت ثلاثة وزراء من الأكراد ، وهم : عمر نظمي ، وأحمد مختار بابان ، وماجد مصطفى . وعهد إلى الأخير بالاتصال بمصطفى البارزاني الذي أوقف القتال بناءً على رسالة السفير الإنكليزي ، وكتب بشروطه لإلقاء السلاح وهي :

١ ـ عزل أو نقل الموظفين الذين عرفوا بأخذ الرشوة .
٢ ـ تشكيل ولاية كردية ممتازة من ألوية : السليمانية ، واربيل ، وكركوك ، ومن أقضية لواء الموصل الكردية وهي : داهوك ، وزاخو ، والعمادية ، وعقرة ، وشيخان ، وسنجار .
٣ ـ اعتبار اللغة الكردية لغةً رسميةً .
٤ ـ تعيين معاون وزير كردي في كل وزارة من وزارات الدولة .
٥ ـ تعيين وزير كردي يكون مسؤولاً عن ولاية كردستان .

وسافر ماجد مصطفى إلى المنطقة الكردية ، واتصل بمصطفى البارزاني ، ورجع ، وقدّم تقريراً إلى رئيس الحكومة عرض فيه بعض المقترحات ومنها :

١ ـ إطلاق سراح المبعدين من رؤساء بارزان .
٢ ـ إعادة تأسيس الإدارة في المناطق التي شملها العصيان ، وإرسال موظفين أصحاب إمكانات معينة .
٣ ـ الإتفاق بسخاء لمدّ شبكة هاتفية جيدة في المنطقة .
٤ ـ الإيعاز لمصطفى البارزاني للقدوم إلى بغداد .

وشكّل رئيس الحكومة لجنة لدراسة مقترحات الوزير ماجد مصطفى .

فوافقت اللجنة على هذه المقترحات وأضافت إليها ضرورة إعادة مصطفى البارزاني للأسلحة التي استولى عليها من جنود الحكومة في المخافر وغيرها .

وجاء مصطفى البارزاني مع مجموعة من أعوانه إلى بغداد في ٨ صفر ١٣٦٣هـ (٢٢ شباط ١٩٤٤م) ، وقابل الوصي ، وصدر بيان حكومي بذلك عدّ مصطفى البارزاني نادماً على ما فعل ، وجاء مسترحماً معلناً الطاعة .

وطلب مصطفى البارزاني السماح له بالعودة إلى (بارزان) لجمع الأسلحة حسب قرارات اللجنة الوزارية التي قضت بذلك ، كما قضت أن يُقيم في (بيران) ، وأن يُبعد عن (بارزان) فوافقت الحكومة على طلبه ، وانطلق يتجول في المنطقة ، ويتصل بزعمائها . فارتابت الحكومة من فعله ، واتصلت بشقيقه أحمد البارزاني في بارزان، وطلبت منه تسليم الأسلحة ، فأبى إذ داخله الشك من الإلحاح في الطلب ، وتوقّع الهجوم عليه ، فكيف يُسلّم سلاحه ؟ بل لماذا لا يبدأ بالهجوم ، والهجوم أحسن وسائل الدفاع .

أخذت المنظمات الكردية تتحرّك ، وبدأ حزب الأمل (هيوا) يتصل بالضباط الأكراد في الجيش ، ويدعوهم للانضمام إلى العمل من أجل الأكراد بإعلان العصيان والثورة ، وقد أثمرت الجهود ، واقتنع عدد من الضباط بمطالب الأكراد التي قدّمها مصطفى البارزاني .

أرسل السفير الإنكليزي مبعوثاً عنه إلى بارزان ، وحمّله رسالة إلى مصطفى البارزاني ، وفيها :

١ - إن الجيش العراقي والجيش البريطاني سيقومان بتدريبات عسكرية جبلية قرب بارزان .

٢ - ليس في هذه الحركة أية صبغة سياسية ، لذا يجب ألا يكون هناك قلق أو شك عند البارزانيين .

٣ - ينصح السفير الإنكليزي بوجوب الطاعة والامتثال لأوامر الحكومة .

٤ - ويرى السفير أن يعود الضباط إلى أفواجهم .

فأجاب مصطفى البارزاني بما يأتي :

١ - نحن لا نتجاوز على جيش المسلمين ما لم يبدأ بضربنا .

٢ - يعود أمر رجوع الضباط إلى التسهيلات التي تتخذها وزارة الدفاع .

٣ - إن القلق وسوء الظن موجود عند الأكراد منذ حركة الفوج الرابع للاستطلاع بحجة التدريب .

إن مصطفى البارزاني ينتمي من حيث الأم إلى قبيلة شروان التي تُقيم في منطقة قريبة من منطقة بارزان التي يتزعمها أحمد ومصطفى ، وكان شيخ هذه القبيلة (أولويك) خال مصطفى البارزاني في بلاد الأكراد فذهب إلى السوق للحصول على المواد التموينية ، فأراد رئيس مركز الشرطة تجريد البارزانيين من أسلحتهم فحدث خلاف دعا إلى صدام فقتل (أولويك) ورئيس مركز الشرطة ، وبعض الأفراد ، واستولى البارزانيون على المركز ، ووصل الخبر إلى مصطفى البارزاني فأخذ يرسل البرقية إثر الأخرى إلى الحكومة يستنجد بها لتخفيف الضائقة عليه ، ووقف قصف الطيران للمنطقة و . . . .

قررت الحكومة في ٢٩ شعبان ١٣٦٤هـ (٨ آب ١٩٤٥م) احتلال المنطقة ، بعد أن فشل متصرف لواء اربيل سعيد القزاز بإقناع مصطفى البارزاني بالعدول عن رأيه .

أعلنت الحكومة الأحكام العرفية في المنطقة (قضاء الزيبار) ، ثم أخذت تتوسّع ساحة الأحكام العرفية ، وعينت مجلساً عرفياً[1] . واستطاعت الحكومة خلال شهرين السيطرة على المنطقة ، وفرّ أحمد البارزاني وشقيقه مصطفى إلى إيران . وقضت المحكمة العرفية المنعقدة في اربيل بالحكم

(١) تشكل المجلس العرفي من : العقيد عبد العزيز ياسين رئيساً ، والمقدم عبد الله رفعت حسن النعساني ، والرائد رحمة الله عبد الله الطائي ، والقاضي خليل أمين الفني ، والقاضي عبد الحميد مدحت أعضاء .

بالإعدام على خمسة وثلاثين رجلاً منهم أحمد البارزاني ، وشقيقه مصطفى ، وسبعة ضباط ، ومدرس ، ونائب عريف ، واثنين من الشرطة .

بعد الحرب العالمية الثانية : لقد عاش الناس إبان الحرب في ظلّ الأحكام العرفية ، وقد منعوا من أي نوع من أنواع الحرية ، فالصحف ممنوع أكثرها ، وما يصدر منها فهو مُوجّه لا يستطيع نشر أي موضوع لا ترضى عنه السلطة وبالتالي الحكومة البريطانية ، واللقاءات والاجتماعات محظورة ، وكل لقاء يتمّ لا بد من مُوافقة الدولة عليه ، ولو كان وليمةً ، وبالتالي فالأحزاب لا وجود لها ، وإن كانت الأفكار قائمة غير أنه لا يمكن البوح بها ، وربما كان شبه إجماع على تأييد الحلفاء من أصحاب الآراء المتباينة لأن الدول الكبرى كلها ضمن الحلفاء وهي التي لها أتباع ، فالشيوعية منها والرأسمالية تؤيدان السياسة البريطانية ما دامت روسيا وانكلترا والولايات المتحدة في صفٍ واحدٍ .

فلما انتهت الحرب تنفّس الناس الصعداء ، ووجد عندهم الأمل بإطلاق الحريات ، وخاصة أن الحلفاء كان يصرّحون بهذا ، ووجدت انكلترا أن بقاء السجون تعجّ بنزلائها ، واستمرار إقامة معتقلات جديدة تتسع لمن يُلقى عليهم القبض يومياً لأقل تهمة بل لأدنى كلمة لا يقصد قائلها منها إلا المعنى القريب ، وأن تطبيق القوانين الاستثنائية ، ومراقبة البريد ، والهاتف ، والإشراف على الصحافة أمر صعب وقد ينشأ عن ذلك ردود فعل ، لذلك لا بدّ من التغيير ، وأوعزت انكلترا إلى رجالها بذلك ، وقد أعدّت بياناً بذلك ، وقام الوصي على عرش العراق الأمير عبد الإله بإلقائه في ٢٣ محرم ١٣٦٥هـ (٢٧ كانون أول ١٩٤٥م) ، ويشير إلى ما سيتمّ من أمور سياسية داخل العراق ، وكان يرى تبديل الوزارة ، وأشار إلى بعضهم أن ينصح حمدي الباجه جي بتقديم استقالة حكومته ، ففعلوا وقدّم رئيس الوزراء استقالة وزارته في ٢٥ صفر ١٣٦٥هـ (٢٩ كانون الثاني ١٩٤٦م) . إلا أن الوصي قد سافر إلى عمان ، وبذا تأجّل موضوع قبول الاستقالة ، وعندما عاد ، كلّف نوري السعيد بتشكيل وزارة جديدة غير أنه لم يُوفق ، فكلّف أرشد العمري

فأخفق ، فعهد إلى نصرت الفارسي فتردّد ، ثم كلّف توفيق السويدي فشكّل الوزارة في ٢٢ ربيع الأول ١٣٦٥هـ (٢٣ شباط ١٩٤٦م)(١) .

وفي الأول من جمادى الأولى ١٣٦٥هـ (٢ نيسان ١٩٤٦م) ، أعطت وزارة الداخلية ترخيصاً لخمسة أحزاب وهي : حزب الاستقلال ، وحزب الشعب ، وحزب الأحرار ، وحزب الاتحاد الوطني ، والحزب الوطني الديمقراطي . وفي الوقت نفسه رفضت طلباً تقدّم به الشيوعيون للحصول على ترخيص لهم بتأسيس حزب سياسي باسم (حزب التحرر الوطني) .

وبعد مرور ست سنواتٍ من أيام الحرب ، والأحكام العرفية هي السائدة ، كانت المعارضة بحدود ، والخلافات الشخصية تكبح جماحها الظروف الراهنة ، فلما أُعطيت الحريات ، وتشكّلت الأحزاب ، انطلقت المعارضة ، بل أراد رجال الأحزاب أن يثبتوا مكانتهم ، ويبرهنوا على إمكاناتهم ، ليكون لهم دور في إدارة عجلة السلطة .

وبدأت المعارضة في مجلس الأعيان ، وفي مجلس النواب ، وظهرت الخلافات الشخصية ، وتعرّضت الوزارة لكثيرٍ من الهجوم بل إلى الاتهامات ، رغم أنها لا تزال في شهورها الأولى ، واضطر توفيق السويدي إلى تقديم استقالة حكومته ، وحسب رأيه قد أدّى المهمة المناطة به وهي نقل البلاد من ظروف الأحكام العرفية إلى ظروف الحرية ، فقد سمح للصحف التي كانت ممنوعة بالصدور ، وإلى الأحزاب بالظهور ، وإلى الأفراد باللقاءات والنشاط .

(١) تشكّلت الوزارة على النحو الآتي :
١ ـ توفيق السويدي : رئيساً للوزراء ، وزيراً للخارجية .
٢ ـ سعد صالح : وزيراً للداخلية .
٣ ـ عبد الوهاب محمود : وزيراً للمالية .
٤ ـ عمر نظمي : وزيراً للعدلية .
٥ ـ نجيب الراوي : وزيراً للمعارف .
٦ ـ عبد الهادي الظاهر : وزيراً للاقتصاد .
٧ ـ علي ممتاز الدفتري : وزيراً للأشغال والمواصلات .
٨ ـ أحمد مختار بابان : وزيراً للشؤون الاجتماعية .
٩ ـ إسماعيل نامق : وزيراً للدفاع .
١٠ ـ عبد الجبار الجلبي : وزيراً للتموين .

قدم رئيس الحكومة توفيق السويدي استقالة وزارته في ٣٠ جمادى الآخرة ١٣٦٥هـ (٣٠ أيار ١٩٤٦م) . فعهد الوصي إلى أرشد العمري بتأليف وزارة جديدة فشكّلها في اليوم التالي : ٢ رجب ١٣٦٥هـ (١ حزيران ١٩٤٦م)[1] . وقد ضبط الأمور بشكل قوي ، وكان شديد المركزية إذ ربط به الأجهزة المختلفة للدولة ، وعاد إلى كبت الحريات ، وضغط على الأحزاب حتى كثرت الشكاوى .

وقامت مظاهرة يوم ٢٩ رجب ١٣٦٥هـ تأييداً لفلسطين فقمعتها الحكومة بالقوة ، ووقع بعض القتلى والجرحى ، واحتجّ حزب الاستقلال ، ثم التقى زعماء الأحزاب الخمسة ، وقابلوا الأمير زيد وكيل الوصي ، واحتجّوا على ما حدث .

وتجمّع عمال النفط في كركوك في ١٤ شعبان ففرّقتهم الشرطة بالقوة ، بعد أن أضربوا يوم ٥ شعبان من أجل زيادة رواتبهم ، ووقع عدد من القتلى ، واحتجّت الأحزاب ثانية على هذه الطريقة في استعمال العنف مع المواطنين ، وأخذت صحف الأحزاب تهاجم الحكومة . وحتى في انكلترا هاجمت الصحف البريطانية هذا التصرّف ، وأوضحت أن مقاومة الشيوعية لا تكون بالشدّة ، وإنما بتحسين أوضاعهم كي يتركوا الأفكار الفوضوية التي يحملونها .

واستقال وزير الداخلية عبد الله القصاب فجرى تعديل وزاري[2] في

---

(١) تشكّلت الوزارة على النحو الآتي :

١ ـ أرشد العمري : رئيساً للوزراء .
٢ ـ عبد الله القصاب : وزيراً للداخلية .
٣ ـ محمد حسن كبه : وزيراً للعدلية .
٤ ـ سعيد حقي : وزيراً للدفاع .
٥ ـ نوري القاضي : وزيراً للمعارف .
٦ ـ فاضل الجمالي : وزيراً للخارجية .
٧ ـ يوسف غنيمة : وزيراً للمالية ، ووزيراً للتموين بالوكالة .
٨ ـ عبد الغني الجلبي : وزيراً للأشغال والمواصلات .
٩ ـ بابا علي الشيخ محمود : وزيراً للاقتصاد .
١٠ ـ عبد الغني الباجه جي : وزيراً للشؤون الاجتماعية .

(٢) كلف رئيس الوزراء أرشد العمري بوزارة الداخلية . وعين عبد الإله حافظ وزيراً للتموين .

٢٩ رمضان ١٣٦٥هـ (٢٦ آب ١٩٤٦م) ، ولكن ذلك لم يُغنِ شيئاً ، واشتدّت المعارضة ، فطلب رئيس الحكومة من الوصي إصدار قانون الطوارىء غير أن الوصي لم يقبل ذلك لأن الظروف لم تكن مواتية ، فاضطرّ أرشد العمري إلى تقديم استقالة حكومته في ١٥ ذي القعدة ١٣٦٥هـ (١٠ تشرين أول ١٩٤٦م) ، ولكن مرّ أكثر من شهر ، ولم يتخذ الوصي أي إجراء ، وهذا ما أجبر أرشد العمري على إعادة تقديم الاستقالة في ١٩ ذي الحجة ١٣٦٥هـ (١٤ تشرين الثاني ١٩٤٦م) فقبل الوصي الاستقالة ، ولكن طلب استمرار الحكومة في عملها ريثما تتألف حكومة جديدة ، وعهد الوصي إلى حمدي الباجه جي بتشكيل الوزارة ، فأخفق ، واضطر إلى الاعتذار ، كما فشل أرشد العمري في تشكيل وزارة ثانية ، وأصرّت بعدها السفارة البريطانية في بغداد على تكليف نوري السعيد بالوزارة الجديدة فشكّلها[1] في ٢٧ ذي الحجة ١٣٦٥هـ (٢١ تشرين الثاني ١٩٤٦م) . وقد أراد نوري السعيد أن تكون وزارته ائتلافيةً يشترك فيها الأحزاب ، فاشترك الحزب الوطني الديمقراطي وتسلّم حقيبة وزارة التموين التي أسندت إلى محمد حديد ، على حين مثل علي ممتاز حزب الأحرار ، وأسندت إليه وزارة الأشغال والمواصلات ، وقد اشترك الحزبان بشرط إطلاق الحريات .

كانت الوزارة انتقاليةً مهمتها إجراء الانتخابات ، وقد صدر أمر ملكي ، وأخذت الاستعدادات تجري لإجراء عملية الانتخابات ، وتفاجأ الأحزاب بعدم السماح لها بافتتاح فروع لها ، وبتدخّل الحكومة بالانتخابات .

---

(١) تشكّلت الوزارة على النحو الآتي :

١ ـ نوري السعيد : رئيساً للوزراء ، ووزيراً للداخلية .
٢ ـ صالح جبر : وزيراً للمالية .
٣ ـ عمر نظمي : وزيراً للعدلية .
٤ ـ صادق البصام : وزيراً للمعارف .
٥ ـ علي ممتاز الدفتري : وزيراً للأشغال والمواصلات .
٦ ـ محمد فاضل الجمالي : وزيراً للخارجية .
٧ ـ بابا علي الشيخ محمود : وزيراً للاقتصاد .
٨ ـ خليل عبد الوهاب : وزيراً للشؤون الاجتماعية .
٩ ـ محمد حديد : وزيراً للتموين .
١٠ ـ شاكر الوادي : وزيراً للدفاع .

فانسحب مثلاً حزبي الوطني الديمقراطي ، والأحرار من الوزارة[1] ، وانبها بعض الوزراء ببقائها بالوزارة لاستغلال منصبيهما فاضطرا إلى تقديم استقالتيهما وهما : صالح جبر وزير المالية ، وصادق البصام وزير المعارف[2] ، وقاطع حزب الأحرار الانتخابات ، ولم يفز أحد عن الأحزاب إلا ما حصل عليه الحزب الوطني الديمقراطي من فوزه بأربعة مقاعد ، ولكنه قرّر الانسحاب من المجلس النيابي ، غير أن نائباً قد وافق على الانسحاب من المجلس[3] ، على حين أن الثلاثة الباقين من النواب قد تركوا الحزب ، وأعلنوا الانسحاب منه مفضلين نيابتهم عليه[4] .

قدمت الأحزاب طعوناً في الانتخابات ، ولكن لم يؤدِّ ذلك إلى نتيجة ، واجتمع مجلس الأمة في ٢٤ ربيع الثاني ١٣٦٦هـ (١٧ آذار ١٩٤٧م) .

عدّ رئيس الحكومة مهمة وزارته قد انتهت فقدّم استقالتها في ١٨ ربيع الثاني ١٣٦٦هـ . وعهد الوصي إلى صالح جبر في ٧ جمادى الأولى ١٣٦٦هـ (٢٩ آذار ١٩٤٧م) بتشكيل الوزارة الجديدة[5] . وأبرز ما قامت به هذه

(١) عيّن عبد الإله حافظ وزيراً للتموين ، وعبد الهادي الجلبي وزيراً للمواصلات والأشغال مكان الوزيرين المستقيلين .

(٢) أسندت وزارة المالية إلى وزير التموين عبد الإله الحافظ ، وأسندت وزارة المعارف إلى وزير الشؤون الاجتماعية جميل عبد الوهاب .

(٣) هو النائب حسين جميل .

(٤) النواب هم : عبد الهادي البجاري ، جعفر البدر ، عبد الجبار الملاك .

(٥) تشكلت الوزارة على النحو الآتي :

١ - صالح جبر : رئيساً للوزراء ، وزيراً للداخلية بالوكالة .
٢ - يوسف غنيمة : وزيراً للمالية .
٣ - محمد فاضل الجمالي : وزيراً للخارجية .
٤ - جمال بابان : وزيراً للعدلية ، وزيراً للاقتصاد بالوكالة .
٥ - عبد الإله حافظ : وزيراً للتموين .
٦ - ضياء جعفر : وزيراً للمواصلات والأشغال .
٧ - جميل عبد الوهاب : وزيراً للشؤون الاجتماعية .
٨ - شاكر الوادي : وزيراً للدفاع .
٩ - توفيق وهبي : وزيراً للمعارف .

الحكومة تأسيس المجمع العلمي العراقي ، وتعديل المعاهدة العراقية - البريطانية .

الحركة الكردية : دخلت جيوش الحلفاء إيران أيام الحرب العالمية الثانية ، وكان دخول جيوش روسيا من الشمال بطبيعة الحال ، فكانت المنطقة الكردية من بين المناطق التي سيطر عليها الروس ، فتوطدت العلاقة بين الطرفين بسياسة من الروس ، حيث أن المناطق التي يسيطر عليها الروس فيما وراء القوقاز تضمّ أعداداً من الأكراد ، فأوحى الروس إليهم بضرورة التحرك لإقامة دولة كردية .

فلما انتهت الحرب العالمية الثانية أقام الأكراد حكومة كردية برئاسة محمد القاضي ، وكانت قاعدتها مدينة (مهاباد) وذلك بمساعدة الروس . وانضم إليها البارزانيون الذين كانوا قد فرّوا إلى إيران بعد أن سحق الجيش العراقي حركتهم التي قامت قبل سنوات ، وإن كان عددهم لا يصل إلى الألفين .

ولما انسحب الحلفاء من إيران ، ومنهم الروس ، تحرّك الجيش الإيراني إلى قاعدة الحكومة الكردية (مهاباد) ، ودخلها في ٢١ محرم ١٣٦٦هـ (١٥ كانون الأول ١٩٤٦م) ، وألقي القبض على قادتها ، حيث أعدموا[1] في ٢٨ ربيع الثاني ١٣٦٦هـ (٢١ آذار ١٩٤٧م) .

أما الأكراد العراقيون (البارزانيون) فقد أُحضر قادتهم إلى طهران ، وأُعطوا الخيار بين العودة إلى العراق وبين أخذ الجنسية الإيرانية بشرط الانصراف إلى الأعمال الزراعية في الأرض التي ستُقدمها الدولة لهم . ففضلوا العودة إلى العراق ، ورجع الملا أحمد البارزاني شقيق مصطفى إلى العراق في ٢٦ جمادى الأولى ١٣٦٦هـ (١٧ نيسان ١٩٤٧م) ، فقبضت الحكومة

(١) أعدم رئيس الجمهورية الكردية محمد القاضي ، وأخوه صدر ، وابن عمه سيف ، وعدد من رؤساء الأكراد .

العراقية على الضباط منهم ، وهم الذين كانوا قد تركوا الجيش العراقي ، والتحقوا بالثورة الكردية ، وقد حُكم عليهم بالإعدام غيابياً ، فلما جاءوا الآن مستسلمين أُلقي القبض عليهم ، وقُدّموا إلى المحاكمة فأيد القضاة الحكم السابق ، ونُفّذ فيهم الإعدام . وأما الملا مصطفى وبعض جماعته فقد رأوا الدفاع عن أنفسهم ، فاشترطوا على الحكومة العراقية الدخول بأسلحتهم ، فرفضت ذلك ، فتسلّلوا إلى مناطقهم ، فأعلنت الحكومة العراقية حالة الطوارئ في المناطق الشمالية ، وأرسلت القوات لمطاردتهم ، فهربوا إلى تركيا ، ومنها فرّوا إلى الأراضي التي يُسيطر عليها الروس فيما وراء القوقاز وقد قطعوا نهر (أراكس) سباحة ، ومنح الروس الملا مصطفى رتبة فريق (مارشال) ، وشكّلوا من جماعته قوةً عسكريةً غير نظامية ، وزوّدوهم بالأسلحة اللازمة .

المكاتب الإنكليزية : كان الإنكليز قد شكّلوا في العراق بعد دخولها إثر حركة رشيد عالي الكيلاني مكاتب أطلقوا عليها اسم (مكاتب الإرشاد) ، وتضمّ ضباط إنكليز مهمتهم الاتصال بالدوائر العراقية ، وأطلقوا عليهم ضباط الارتباط إضافةً إلى مُتَصَرّين ، وفتيات لنشر الفساد وكان الضباط يتحكّمون بشؤون العراق . وكانت ظروف الحرب ، والأحكام العرفية تُحتّم السكوت أو التغاضي عن ذلك فلما انتهت الحرب بدأ الهجوم على هذه المكاتب والمهمات التي تقوم بها ، ومنها السيطرة والتجسّس ، غير أن الحكومة العراقية قد أسكتت المعترضين ، وعرضت مبرراتٍ واهية إن لم تقل كاذبة . وسحب ترخيص حزب الشعب ، وترخيص حزب الاتحاد الوطني في ١٤ ذي القعدة ١٣٦٦هـ (٢٩ أيلول ١٩٤٧م) .

المعاهدة العراقية ـ الأردنية : عقدت معاهدة أردنية عراقية في ٢٠ رمضان ١٣٦٦هـ (٧ آب ١٩٤٧م) ، كان القصد منها الدفاع المشترك ، وكان القصد الإنكليزي منها إثارة الحكم السعودي والضغط عليه للحصول على بعض المنافع ، أو تمرير بعض المخططات .

ورأى العراقيون في المعاهدة مصلحة للأردن والعراق كدعم للقضية فلسطين التي كانت تشغل المسلمين عامةً ، والأمصار المجاورة خاصةً . وقد وقف الشيوعيون في العراق موقفاً مؤيداً لليهود بكل صراحةٍ وأعلنوا ذلك في صحفهم ومنشوراتهم .

تعديل المعاهدة العراقية ـ البريطانية : لم تنته مدة المعاهدة السابقة ٤ صفر ١٣٤٩هـ (٣٠ حزيران ١٩٣٠م) ولكن بدأ التلميح إليها من قبل المعارضة ، وضرورة تعديلها ما دامت الظروف قد تغيّرت ، وانتهت الحرب العالمية الثانية ، وعندما شكّل صالح جبر الوزارة ، جعل من منهجها إعادة النظر في المعاهدة العراقية ـ البريطانية . وفعلاً عُرضت فكرة تعديل المعاهدة على الساسة الإنكليز ، وجرت محادثات في ١٥ و١٦ جمادى الآخرة ١٣٦٦هـ (٧ و٨ أيار ١٩٤٧م) ثم توقّفت .

وسافر الوصي عبد الإله إلى لندن في ٢٦ شعبان ١٣٦٦هـ (١٥ تموز ١٩٤٧م) ، والتقى بوزير الخارجية البريطانية وفاتحه في موضوع تعديل المعاهدة ، وكان رأي وزير الخارجية البريطانية (بيفن) أن التعديل يجب :

١ ـ ألا يتطرّق إلى إلغاء القواعد العسكرية البريطانية في العراق أبداً .
٢ ـ أن يقرّ بقاء مطاري الحبانية والشعيبة بيد القوات الإنكليزية .
٣ ـ لا مانع من إشغال المطارين من قبل الإنكليز والعراقيين معاً .

وعندما رجع الوصي إلى العراق ، وتباحث مع رئيس الوزراء في موضوع الاتفاقية ، أراد صالح جبر أن يُهدّد بالاستقالة لعل الساسة البريطانيين يتزلون عن بعض تشدّدهم .

أما رأي الساسة العراقيين الخاصة من وجهة النظر الوطنية ، وهذا الرأي لا يصرّون عليه أمام الإنكليز ـ مع الأسف :

١ ـ عدم إبقاء قوات بريطانية وقت السلم في العراق .
٢ ـ تسلّم القوات العراقية للقاعدتين الجويتين (الحبانية ـ الشعيبة) .

٣ ـ تسليح الجيش العراقي .

٤ ـ إلغاء حصر استخدام الإخصائيين في الحكومة العراقية بالبريطانيين .

٥ ـ رفع قيود التمثيل السياسي .

اجتمع بعض العراقيين من أنصار الوصي والسلطة ، وتباحثوا في الاتفاقية ، وانتشر الخبر ، فقامت الأحزاب تهاجم المعاهدة العراقية ـ البريطانية .

تشكّل الوفد العراقي للمفاوضات[١] ، وسافر إلى لندن في ٢٣ صفر ١٣٦٧هـ (٥ كانون الثاني ١٩٤٨م) . وبدأت المفاوضات في اليوم التالي لوصول الوفد ، وانتهت في ٢٨ صفر ١٣٦٧هـ (١٠ كانون الثاني ١٩٤٨م) ، ولم يتغير شيء من رأي الإنكليز ، ولم يتزحزحوا عن موقفهم ، ومشى معهم المفاوضون العراقيون . ووقعت المعاهدة في مدينة (بورتسموث) لذا فقد عُرفت باسمها ، وذلك بتاريخ ٤ ربيع الأول ١٣٦٧هـ ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨م) .

ووصلت أخبار المعاهدة إلى العراق ، ونشرت مسودتها ، فقامت الأحزاب السياسية تنتقدها ، وعدّتها أشدّ وطأة على العراق من المعاهدة السابقة . وقام الطلاب بمظاهرات يوم ٨ ربيع الأول ، وفي اليوم التالي ٩ ربيع الأول ، ووقع أربعة قتلى ، وطلب رجال الأمن من نائب رئيس الوزراء جمال بابان وزير العدلية إعلان حالة الطوارىء في البلاد ، أو استدعاء الجيش للتدخل ، أو السماح باستعمال السلاح في الهواء ، أو فسح المجال للطلاب ، ولكنه رفض كل هذه الخيارات . وفي اليوم التالي عندما انطلق أهل القتلى لاستلام الجثث من المستشفى كانت سيارات الشرطة تلاحق الطلاب الذين ذهبوا مع أهل زملائهم .

(١) ضمّ الوفد : رئيس الحكومة صالح جبر ، ونوري السعيد ، وتوفيق السويدي من مجلس الأعيان ، ومحمد فاضل الجمالي وزير الخارجية ، وشاكر الوادي وزير الدفاع .

وألقى رئيس الوزراء صالح جبر باللائمة على نائبه وزير العدلية جمال بابان الذي قدّم استقالته يوم ١٥ ربيع الأول . وفي اليوم نفسه أصدر رئيس الوزراء بياناً إلى الشعب فيه تحذير ووعيد فعمّت المظاهرات في اليوم التالي المدن العراقية . واستقال عدد من النواب ، ثم استقال رئيس المجلس النيابي عبد العزيز القصاب . واستقال من الحكومة وزير المالية يوسف غنيمة ، ووزير الشؤون الاجتماعية .

وأخيراً قدم رئيس الحكومة صالح جبر استقالة وزارته إلى الوصي في ١٦ ربيع الأول ١٣٦٧هـ (٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨م) . وعهد الوصي إلى محمد الصدر ، وخرجت مظاهرات تأييد له غير أنه اعتذر إذ رأى أن الظروف غير مناسبة لتسلّم هذه المهمة ، فعهد إلى أرشد العمري فأخفق في مهمته إذ خذله السياسيون ، ورؤساء الأحزاب الذين تداعوا إلى لقاء وأصدروا البيان التالي :

(إن الأحزاب العراقية ترى من الضروري في هذا الظرف العصيب أن تُستجاب رغبات الشعب ، وذلك بتحقيق المطالب التالية :

١ ـ إبطال معاهدة (بورتسموث) الجائرة وإعلان ذلك دون إبطاء .

٢ ـ إجراء التحقيق الدقيق عن إطلاق النار ضد أبناء الشعب ، وتعيين المسؤولين عنه .

٣ ـ حلّ المجلس النيابي القائم ، وإجراء انتخابات حرة .

٤ ـ احترام الحريات الدستورية .

٥ ـ إفساح المجال للنشاط الحزبي .

٦ ـ حلّ مشكلة الغذاء بشكل يُوفّر للشعب قوته .

بغداد ٢٨ كانون الثاني ١٩٤٨م .

كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي .

محمد مهدي كبه رئيس حزب الاستقلال .

سعد صالح رئيس حزب الأحرار .

وذهب رؤساء الأحزاب العراقية ، ومعهم جعفر حمندي عضو الجبهة الدستورية البرلمانية إلى دار محمد الصدر لإقناعه بإعادة النظر في قراره . فوضع شروطه بانتقاء الرجال الذين يرضى عن سلوكهم ، وكان عبد العزيز القصاب يقوم بدور الوسيط بين الوصي ومحمد الصدر ، وأخيراً ، عهد الوصي إلى محمد الصدر بتشكيل الوزارة في ١٨ ربيع الأول ١٣٦٧هـ (٢٩ كانون الثاني ١٩٤٨م) ، فشكلها في اليوم نفسه[1] .

بدأت الوزارة بتشكيل لجنة تحقيق بالمظاهرات التي تمت في شهر ربيع الأول أيام وزارة صالح جبر ، والمسؤول عن إطلاق النار ، ومسؤولية الحكومة في ذلك ، والواجب المترتب عليها .

وتدارست الحكومة في أول جلسة عقدتها معاهدة (بورتسموث) وملاحقها ، والكتب السرية المرفقة بها ، ووجدت أن هذه المعاهدة لا تحقق الغاية المرجوة منها ، وأنها غير صالحة لتوطيد العلاقة بين المملكتين لذا فالحكومة لا توافق عليها ، وكلفت وزير الخارجية إبلاغ هذا القرار إلى الحكومة البريطانية ، ولكن وزير العدلية عمر نظمي لم يوافق على قرار الحكومة بحجة أنها معاهدة دولية ، جرت مفاوضات رسمية بشأنها بين دولتين ، ووقّعت رسمياً ، ثم تلغى بجرة قلم دون اكتراث لذا فقد قدم استقالته من الوزارة .

(1) تم تشكيل الوزارة على النحو الآتي :
١ ـ محمد الصدر : رئيساً للوزارة .
٢ ـ جميل المدفعي : وزيراً للداخلية .
٣ ـ حمدي الباجه جي : وزيراً للخارجية .
٤ ـ أرشد العمري : وزيراً للدفاع .
٥ ـ عمر نظمي : وزيراً للعدلية .
٦ ـ مصطفى العمري : وزيراً للاقتصاد .
٧ ـ محمد رضا الشبيبي : وزيراً للمعارف .
٨ ـ نجيب الراوي : وزيراً للشؤون الاجتماعية .
٩ ـ صادق البصام : وزيراً للمالية .
١٠ ـ محمد مهدي كبه : وزيراً للتموين .
١١ ـ جلال بابان : وزيراً للمواصلات والأشغال .
١٢ ـ نصرت الفارسي : وزيراً للدولة .
١٣ ـ داود الحيدري : وزيراً للدولة .
١٤ ـ محمد الحبيب : وزيراً للدولة .

واقدمت الحكومة على الخطوة الثالثة من مطالب الأحزاب ، فاستصدرت أمراً ملكياً بحل مجلس النواب في ١٢ ربيع الثاني ١٣٦٧هـ (٢٢ شباط ١٩٤٨م) .

وأعادت النظر في كل القرارات التي اتخذتها الحكومة السابقة في تعطيل الصحف ، وإحالة أصحابها إلى المحاكم ، واعتقال عدد من الطالبات والطلاب . وقررت إعادة الصحف إلى الصدور ، ورفع الرقابة عن البريد ، وإطلاق سراح المعتقلين ، واستئناف الدراسة .

وعملت على استيراد ثلاثين ألف طن من القمح من مجلس الطعام الدولي .

وجرى تعديل وزاري نتيجة بعض الاستقالات والوفيات[1] .

قضية فلسطين : قبل أن تتحرك القوات العراقية إلى فلسطين قبل ٧ رجب ١٣٦٧هـ (١٥ أيار ١٩٤٨م) أعلنت الأحكام العرفية في العراق ، وتحرّكت القوات بقيادة اللواء صالح صائب ، وكانت عبارة عن أربعة أفواج ويتراوح عدد أفرادها بين ١٠ ـ ١٢ ألف جندي ، ولم تكن مستعدة ، ومجهزة تجهيزاً ضعيفاً . وتجمّعت في المفرق في الأردن ، ويقول الفريق نور الدين محمود قائد القوات العراقية في فلسطين أنه فتش القطعات فوجد الفوج الآلي غير مدرب أبداً بل إن معظم أفراده لم يرموا بأسلحتهم الخاصة بهم . وبالإضافة إلى ذلك علمت أن الفوج المذكور استلم مدافع الهاون في يوم حركته من بغداد ، ولا يعلم أحد في الفوج ولا بالقوة الآلية كلها كيفية استخدام هذه المدافع ، وقد تركت في السيارات بانتظار قدوم الأفراد اللازمة لإدارتها من بغداد ، هذا من جهة ومن جهة ثانية وجدت أفراد أسلحة المدرعات لم يدرّبوا

(1) قدم جميل المدفعي ، وعمر نظمي استقالتيهما . فأصبح نصرت الفارسي وزيراً للداخلية ، ونجيب الراوي وزيراً للعدلية ، وداود الحيدري وزيراً للشؤون الاجتماعية ، وتولى حمدي الباجه جي ، فتسلم نصرت الفارسي وزارة الخارجية ، ومصطفى العمري وزارة الداخلية .

على أسلحتهم مطلقاً فاضطررت إلى الإبراق إلى وزارة الدفاع للموافقة على رمي بضعة طلقات بصورة مستعجلة ليعرفوا خواص أسلحتهم على الأقل .

ودخلت الجيوش العربية فلسطين يوم ٧ رجب ، وكان الجيش العراقي فيما عرف بالمثلث العربي (جنين - نابلس - طولكرم) ، وأبلى بلاء حسناً ، ولكن لم تكن هناك أوامر صريحة له بالتقدّم . وقرر مجلس الأمن إعلان هدنة بين الجيوش العربية واليهود ، فوافقت الحكومات ، وترددت العراق حتى هدّدت بقطع تموين جيشها . . . وتمت الهدنة وحدث ما هو معروف .

وانتقدت الأحزاب السياسية العراقية اعتراف الولايات المتحدة المباشر بدولة اليهود المغتصبة .

الانتخابات : وعند الشروع ، بالانتخابات وقعت أحداث دامية ، واستقال وزير التموين محمد مهدي كبه رئيس حزب الاستقلال لتدخل الحكومة في الانتخابات ، وكانت استقالته في غرة رجب ، وأسندت حقيبة وزارة التموين إلى صادق البصام وزير المالية . ومن قبل استقال وزير الشؤون الاجتماعية داود الحيدري .

وانتهت الانتخابات في ٧ شعبان ١٣٦٧هـ (١٥ حزيران ١٩٤٨م) ، وفي اليوم التالي قدّم محمد الصدر استقالة حكومته ، وكلف الوصي نصرت الفارسي فقشل ، وتوفيق السويدي فأخفق ، وجميل المدفعي فلم ينجح ، وعهد إلى مزاحم الباجه جي فشكّل الحكومة[1] في ١٨ شعبان ١٣٦٧هـ (٢٦

---

(١) تم تشكيل الوزارة على النحو الآتي :

١ - مزاحم الباجه جي : رئيساً للوزراء ، وزيراً للخارجية بالوكالة .
٢ - علي ممتاز الدفتري : وزيراً للمالية ، وزيراً للتموين بالوكالة .
٣ - مصطفى العمري : وزيراً للداخلية .
٤ - محمد حسن كبه : وزيراً للعدلية .
٥ - جلال بابان : وزيراً للمواصلات ، وزيراً للشؤون الاجتماعية بالوكالة .
٦ - صادق البصام : وزيراً للدفاع .
٧ - عبد الوهاب مرجان : وزيراً للاقتصاد .
٨ - نجيب الراوي : وزيراً للمعارف .

حزيران ١٩٤٨م) .

كان اليهود في العراق حتى هذه المرحلة يُعاملون معاملة المواطنين ، ولهم الحقوق كاملة ، وكان عدد منهم موظفين في وزارة المواصلات ، وظهر للحكومة العراقية أن بعض الأخبار أخذت تتسرّب إلى الأعداء ، فقررت الحكومة فصل الموظفين اليهود .

وجرى تعديل وزاري نتيجة استقالة وزير الدفاع صادق البصام ، فأُسندت حقيبة وزارة الدفاع بالوكالة إلى وزير المالية علي ممتاز الدفتري .

وجرى تبديل آخر[1] في ١٧ ذي الحجة ١٣٦٧هـ (٢٠ تشرين الأول ١٩٤٨م) تحت ضغط البلاط . وحدث هجوم على الوزارة ، وانتقاد واسع لتعيين شاكر الوادي وزيراً للدفاع ، وهو من أقطاب معاهدة (بورتسموث) .

قضية فلسطين : بعد أن دخلت الجيوش العربية فلسطين في ٧ رجب ١٣٦٧هـ (١٥ أيار ١٩٤٨م) ، وعُيّن الأمير عبد الله بن الحسين قائداً أعلى للجيوش العربية ، والفريق نور الدين محمود من العراق قائداً عاماً ، ولكن رُفضت الخطة التي وضعت للقتال بعد أن نقلها (غلوب باشا) إلى انكلترا .

وفرضت الهدنة الأولى على الجيوش العربية في ٤ شعبان ١٣٦٧هـ (١١ حزيران ١٩٤٨م) .

واستؤنف القتال ثانية في ٣ رمضان ١٣٦٧هـ (٩ تموز ١٩٤٨م) .

---

(١) صدر الأمر الملكي بتعيين :

١ - علي جودت الأيوبي : وزيراً للخارجية .
٢ - عمر نظمي : وزيراً للداخلية .
٣ - شاكر الوادي : وزيراً للدفاع .
٤ - عبد المجيب الأمير : وزيراً للدولة .
٥ - مصطفى العمري : وزيراً للدولة .

ولكن عندما رجع مصطفى العمري من رحلته رفض منصبه الجديد ، وقدّم استقالته من الوزارة .

ولكن لم تمض عشرة أيام حتى فرض مجلس الأمن الهدنة ثانية على الدول العربية في ١٢ رمضان ١٣٦٧هـ (١٨ تموز ١٩٤٨م) ، وقد حاولت بعض الدول العربية رفض هذه الهدنة ومن بينها العراق ، واقترح رئيس الحكومة العراقية يومئذٍ مزاحم الباجه جي على الدول العربية الانسحاب من هيئة الأمم المتحدة احتجاجاً على هذا الفرض[1] . وجرت احتجاجات في العراق وانتقادات ورد كل من الحزب الوطني الديمقراطي ، وحزب الأحرار تجميد نشاطه .

وعندما حوصرت القوات المصرية في (الفالوجة) تقرر أن تقوم الجيوش العربية بعمل ما لاستعادة (الفالوجة) وانتقل رؤساء أركان الجيوش العربية من القاهرة إلى الزرقاء في الأردن حيث وضعوا الخطة هناك ، وقضت بإرسال لواء عراقي من منطقة نابلس إلى الخليل ، وإرسال فوجين من سوريا مجهزين تجهيزاً كاملاً ، إلى منطقة الخليل أيضاً لدعم اللواء العراقي عند القيام بالهجوم على (الفالوجة) عن طريق (بيت جبريل) لإنقاذ حامية (الفالوجة) ، ولكن (غلوب باشا) عندما اطلع على الخطة رغم موافقة الجميع عليها ، اعترض عليها ، ورفضها وهدّد ، وقال إن قواته في منطقة القدس ستحول دون مرور الجيش العراقي ، وهكذا فشلت الخطة ، وتحمّل الجيش المصري ما تحمّله .

وانطلقت المظاهرات في المدن العراقية تطالب بدعم القوات المصرية ، وكان أشدها ما وقع في بغداد في غرة ربيع الأول ١٣٦٨هـ (١ كانون الأول ١٩٤٨م) حيث وقعت صدامات بين الشرطة والمتظاهرين ، وجرح أكثر من مائتي رجل . واضطر مزاحم الباجه جي إلى تقديم استقالة حكومته في ٦ ربيع الأول ١٣٦٨هـ (٦ كانون الثاني ١٩٤٩م) . فعهد الوصي إلى نوري السعيد بتشكيل الوزارة فشكّلها في اليوم نفسه[2] . وفي ١٨ جمادى الأولى ١٣٦٨هـ

---

(١) وافقت الدول العربية على قبول الهدنة عدا العراق وسوريا ، ولكن فرضت عليها .

(٢) تم تشكيل الوزارة على النحو الآتي :

(١٧ آذار ١٩٤٩م) صدر أمر ملكي بتعيين :

١ ـ عمر نظمي : وزير دولة ، نائباً لرئيس مجلس الوزراء .

٢ ـ محمد فاضل الجمالي : وزيراً للخارجية .

٣ ـ توفيق النائب : وزيراً للداخلية .

ومع عودة نوري السعيد إلى السلطة عادت العناصر الموالية لانكلترا ، وانتهت آثار الحركة التي أطاحت بحكومة صالح جبر قبل ما يقرب من السنة .

قضية فلسطين : كانت المهمة الأولى لتشكيل حكومة نوري السعيد صرف الجهد والإمكانية لقضية فلسطين . وقد بُحث مشروع لتشكيل لواء آلي لا تقلّ قوته عن فوجين من المشاة ، وكتيبتين من المدفعية مع القوات المعاونة لها لإرساله إلى الجبهة الجنوبية لمساعدة الجيش المصري ، وقد كلف جميل المدفعي بالقيام بجولة في البلدان العربية لبحث دعم القضية الفلسطينية . ولكن يبدو أن الموضوع كان مناورةً .

وفي ٢٧ جمادى الآخرة ١٣٦٨هـ (٢٥ نيسان ١٩٤٩م) انسحب الجيش العراقي من المثلث العربي (جنين ـ نابلس ـ طولكرم) بعد أن سُلّم المثلث للجيش الأردني ، ولكن لم يلبث أن سُلّم لليهود في ٢٢ رجب ١٣٦٨هـ (١٩ أيار ١٩٤٩م) . وعندما دخل الجيش العراقي حدود بلاده كانت النقمة عليه والوجوم في استقباله ، حيث خرج للجهاد ، وعاد منسحباً دون أن يُحقق أية مهمة خرج من أجلها .

= ١ ـ نوري السعيد : رئيساً للوزراء ، وزيراً للداخلية بالوكالة .
٢ ـ جلال بابان : وزيراً للأشغال والمواصلات .
٣ ـ عبد الإله حافظ : وزيراً للخارجية .
٤ ـ محمد حسن كبه : وزيراً للعدلية .
٥ ـ شاكر الوادي : وزيراً للدفاع .
٦ ـ نجيب الراوي : وزيراً للمعارف .
٧ ـ ضياء جعفر : وزيراً للاقتصاد .
٨ ـ بهاء الدين نوري : وزيراً للشؤون الاجتماعية .
٩ ـ خليل إسماعيل : وزيراً للمالية .

العلاقة مع سوريا : كان النفوذ الإنكليزي قوياً في سوريا ، وإن كانت عناصره دون العناصر في العراق موالاة وارتباطاً ، وقد حدث انقلاب في سوريا في غرة جمادى الآخرة ١٣٦٨هـ (٣٠ آذار ١٩٤٩م) بقيادة حسني الزعيم ، وبتدبير أمريكي لإحلال نفوذ الولايات المتحدة محل النفوذ الإنكليزي ، وأخذ اللعب يظهر بين النفوذين ، فالأمريكان يريدون الاحتفاظ بما حصلوا عليه بل يحاولون مدّ نفوذهم نحو العراق ركيزة الإنكليز ، والبريطانيون يعملون على استعادة مكانتهم وعودة نفوذهم إلى سوريا .

وفي ١١ جمادى الآخرة ١٣٦٨هـ (٩ نيسان ١٩٤٩م) أرسل وزير العراق المفوض بدمشق برقيةً إلى بغداد يُعلم حكومته أن حاكم سوريا الجديد حسني الزعيم قد طلب منه إبلاغ حكومته بضرورة عقد اتفاقية عسكرية دفاعية وبصورة مستعجلة بين سوريا والعراق ، وعند موافقة الحكومة العراقية فإنه سيرسل وفداً إلى بغداد لوضع أسس الاتفاقية .

رحبت العراق بهذا العرض ، وأرسلت وفداً عسكرياً برئاسة العقيد الركن عبد المطلب الأمين في ١٤ جمادى الآخرة ١٣٦٨هـ ، ولما وصل الوفد إلى دمشق قابل حسني الزعيم ، ثم التقى بالمسؤولين الذين اختارهم الحاكم السوري ، وقد شعر السوريون أن العراقيين صادقون في نواياهم ، جادون في عقد اتفاقيةٍ عسكريةٍ بين الدولتين ، وعندها بعث حسني الزعيم وفداً إلى العراق(١) في اليوم التالي مباشرةً (١٥ جمادى الآخرة) ، وقدّم الوفد السوري صورةً عن الاتفاقية العسكرية المقترحة ، وكان نصها كما يأتي :

القصد الأول قضية فلسطين ، والثاني صيانة الأمن الخارجي للبلدين تجاه أي اعتداءٍ كان ، وأياً كان مصدره .

١ - أن تشترك قوات البلدين فوراً بالأعمال الحربية التي قد تنشأ من عدوان اليهود .

(١) ضمّ الوفد : فريد زين الدين ، أسعد طلس ، العقيد توفيق بشور .

٢ - أن يتضامن البلدان ، وأن يتحالفا لصيانة أمنها الخارجي تجاه أي اعتداءٍ كان .

٣ - أن توحّد القيادة لدى القتال ، وتكون بيد الطرف الذي يتعرّض للعدوان أولاً .

٤ - أن توجد هيئة أركان موحّدة بالسلم والحرب لتنسيق الخطط والبرامج وإعدادها للتنفيذ ، وأن تهيّء ما يلزم لزيادة الانسجام في التعليم والتدريب والتسلح والتجهيز وغيره .

٥ - أن تزيد كل دولةٍ قوة جيشها زيادةً مطردةً سنةً فسنةً لا تقلّ عن حدٍّ أدنى يُعيّنه في كلا الطرفين .

٦ - أن تقدّم إحدى البلدين للأخرى بناءً على طلبها كل مساعدةٍ عسكريةٍ ممكنةٍ ، ناظرةً في آنٍ واحدٍ لإمكاناتها وحاجة الطرف الآخر ، وأن تتبادلا الضباط والبعثات العسكرية .

٧ - التعاون لدفع أي عدوانٍ يعتدي على أي من قوات البلدان العربية ، أو عرب فلسطين .

٨ - تهيئة الحصول على السلاح والعتاد بأكبر قدرٍ ممكنٍ ، مهما اختلفت أنواعه .

٩ - أن تعتبر هذه الاتفاقية متلائمة مع التزامات أي من الطرفين ، ومع إمكانية عقد ما يُشبهها مع البلدان العربية الأخرى .

١٠ - مدة الاتفاقية تُعيّن وتُحدّد .

ملاحظة عامة أساسية : موضوعات البحث هذه ينظر في تحويرها عند المذاكرة في أسس المعاهدة .

واجتمع الوفد السوري برئيس الحكومة العراقية نوري السعيد في داره ١٧ جمادى الآخرة ١٣٦٨هـ وفي نهاية اللقاء أخبر نوري السعيد الوفد السوري بعدم إمكانية الدخول في الاتفاقات التي يراد عقدها الآن ما لم ترجع الحياة الدستورية إلى سوريا ، ولا بدّ من انتظار استقرار الأحوال في سوريا كي تتضح

سياستها الخارجية قبل أن نستطيع إبرام اتفاقية عسكرية بين العراق وسوريا ، وحتى دون أي طلب يقع من سوريا لأننا نعتبر الخطر الصهيوني مُوجّهاً إلينا جميعاً .

ورجع الوفد إلى سوريا ، ولم يحقق شيئاً مما كان يريده .

وعُقد اجتماع في بغداد تحت إشراف الوصي الأمير عبد الإله ضمّ كلّاً من : رئيس الحكومة نوري السعيد ، ونائب رئيس الحكومة عمر نظمي ، ووزير الخارجية محمد فاضل الجمالي ، ووزير الدفاع شاكر الوادي ، ورئيس الديوان الملكي أحمد مختار بابان ، ورئيس أركان الجيش اللواء الركن صالح صائب الجبوري ، وتقرر في هذا الاجتماع أن يُسافر رئيس الوزراء على رأس وفدٍ مؤلّف من وزير الدفاع ، ورئيس الأركان ، وبعض الضباط إلى دمشق لمقابلة حاكم سوريا وإعلامه عن عدم وجود ضرورة لعقد اتفاقٍ عسكري بين العراق وسوريا . وبعدها أصبحت العلاقة بين العراق وسوريا تحمل الكثير من الشكوك والريبة .

وفي ٢٠ شوال ١٣٦٨هـ (١٤ آب ١٩٤٩م) وقع انقلاب في سوريا بقيادة سامي الحناوي وقتل حسني الزعيم ورئيس وزرائه محسن البرازي مُباشرةً ، وكان للعراق ضلع في هذه الحركة ، وانتقل العميد سامي الحناوي قائد الانقلاب إلى العراق ، وسافر معه الملحق العسكري العراقي في دمشق العقيد الركن عبد المطلب الأمين ، وعاد الحناوي في اليوم نفسه إلى دمشق ، وأرسلت العراق رئيس الديوان الملكي أحمد مختار بابان إلى دمشق لدراسة إمكانية اتحاد بين العراق وسوريا .

وفي ٢٨ صفر ١٣٦٩هـ (١٩ كانون الأول ١٩٤٩م) حدث انقلاب ثالث بقيادة فوزي سلو ، وأديب الشيشكلي ، حيث استطاعت السياسة الأمريكية أن تُعيد نفوذها إلى سوريا مرةً ثالثة ، وكانت الدول الكبرى تعمل على بثّ الخلاف بين البلدان العربية ، حيث وُجد محوران أحدهما : يضمّ العراق والأردن ، على أن يشمل الآخر مصر والسعودية ، وتتجه سوريا تارة

إلى هذا وأخرى إلى ذاك ، وهذا التقسيم لا يتعلق بمناطق النفوذ ، وإنما لإبقاء الخلاف بين البلدان العربية ، وعدم اتفاقها فيما بينها ، ورغم أن العراق ومصر كانتا ضمن مناطق النفوذ الإنكليزي إلا أنهما ضمن محورين مختلفين ، والدول الاستعمارية الكبرى متفقة بعضها مع بعض على إبقاء البلدان العربية مختلفة مع أن هذه الدول الاستعمارية على صراعٍ فيما بينها على مناطق النفوذ .

حزب الإصلاح : حصل على رخصةٍ من وزارة الداخلية بناءً على طلب تقدّم به كل من : سامي شوكت ، وعبد الحميد عبد المجيد ، ومكي الشربتجي ، وعبد الرزاق حسين ، وإبراهيم زهدي ، وفريق المزهر ، ومحمد الجرجفجي ، وديوالي الدوسكي .

حزب الاتحاد الدستوري : وحصل كذلك على رخصة بناءً على طلب تقدّم به كل من : نوري السعيد ، ومحمد علي محمود ، وموسى الشابندر ، وخليل كنه ، وعبد الوهاب مرجان ، وسعد عمر ، وجميل الأورفلي ، ومجيد عباس ، وأحمد العامر .

وزارة علي جودت الأيوبي الثانية : قدّم نوري السعيد استقالة حكومته في ١٣ محرم ١٣٦٩هـ (٥ تشرين الثاني ١٩٤٩م) غير أن الوصي لم يردّ على كتاب الاستقالة مع أنه فاتح علي جودت الأيوبي بتشكيل حكومةٍ جديدة ، وأعاد نوري السعيد تقديم كتاب استقالة جديد في ١٧ صفر ١٣٦٩هـ (٩ كانون أول ١٩٤٩م) ، فقبلت الاستقالة ، وشكّل علي جودت الأيوبي وزارته في اليوم التالي[1] .

---

(١) تشكّلت الوزارة على النحو الآتي :

١ ـ علي جودت الأيوبي : رئيساً للوزراء .

٢ ـ مزاحم الباجه جي : نائباً للرئيس ، وزيراً للخارجية .

٣ ـ عمر نظمي : وزيراً للداخلية ، وزيراً للدفاع بالوكالة .

٤ ـ علي حيدر : وزيراً للمواصلات والأشغال .

إن حسين جميل وزير العدلية كان عضواً في الحزب الوطني الديمقراطي الذي كان عميداً لنشاطه ، وكذا كان عبد الرزاق الظاهر عضواً في حزب الأحرار المجمد أيضاً . أما سعد عمر فهو عضو مؤسس في حزب الاتحاد الدستوري .

ألغت الوزارة الأحكام العرفية التي كانت سائدة منذ تحرّك الجيش العراقي نحو فلسطين .

وعملت الحكومة على التقارب مع مصر ، وسافر وفد من العراق برئاسة نائب رئيس الحكومة مزاحم الباجه جي ، ووزير المعارف نجيب الراوي ، وتمّ عقد اتفاقية بين الطرفين قضت بعدم التدخل في شؤون سوريا ، وأنه من المصلحة تركها وشأنها حتى تستقر الأوضاع ، وأعطت الاتفاقية صفة التدخل في شؤون سوريا طرح فكرة الهلال الخصيب ، ولكن الوصي لم يرض عن هذه الاتفاقية ، كما واجهت انتقادات واسعة في الوزارة ، فكان أن قدّم علي جودت الأيوبي استقالة حكومته في ١٣ ربيع الثاني ١٣٦٩هـ (١ شباط ١٩٥٠م) ، وعهد الوصي إلى توفيق السويدي بتشكيل وزارة جديدة فشكّلها[1] في ١٧ ربيع الثاني .

---

٥ ـ سعد عمر : وزيراً للشؤون الاجتماعية .
٦ ـ علي ممتاز الدفتري : وزيراً للمالية .
٧ ـ حسين جميل : وزيراً للعدلية .
٨ ـ نجيب الراوي : وزيراً للمعارف .
٩ ـ عبد الرزاق الظاهر : وزيراً للاقتصاد .
١٠ ـ علي الشرقي : وزيراً للدولة .

(١) تشكلت الوزارة على النحو الآتي :
١ ـ توفيق السويدي : رئيساً للوزراء ، وزيراً للخارجية .
٢ ـ صالح جبر : وزيراً للداخلية .
٣ ـ عبد الكريم الأزري : وزيراً للمالية .
٤ ـ حسن سامي تاتار : وزيراً للعدلية .
٥ ـ شاكر الوادي : وزيراً للدفاع .
٦ ـ عبد المهدي : وزيراً للمواصلات والأشغال .
٧ ـ ضياء جعفر : وزيراً للاقتصاد .
٨ ـ توفيق وهبي : وزيراً للشؤون الاجتماعية .
٩ ـ سعد عمر : وزيراً للمعارف .

وزارة توفيق السويدي الثالثة : لم تزد أيام هذه الوزارة كثيراً على سبعة أشهر ونصف ، ولم تحدث أيامها كثير من المشكلات .

تمرّد : حدث أن تمرّد أحد ضباط الشرطة الذي يُدعى (علي خالد الحجازي) ، وقد كان مدير شرطة لواء بغداد ، فلما شكّل توفيق السويدي وزارته الثالثة ، وتسلّم صالح جبر وزارة الداخلية ، لم يجد مدير شرطة اللواء ارتياحاً مع وزير الداخلية ، وقرر الوزير نقل مدير الشرطة إلى لواء السليمانية بعد أن رأى في بداية الأمر فصله من العمل ، فأعلن مدير الشرطة تمرّده وقرر إجبار الحكومة على الاستقالة ، واتصل برئيس الحكومة وهدده بانقلاب إن لم يُقال وزير الداخلية . وأعلن العصيان ، وأمر ضباط الشرطة بالتحرّك معه ففعلوا ، ولكن تمكنت الحكومة من إلقاء القبض على مدير الشرطة المنقول ، وقدّمته للمحكمة التي قضت بالحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة ، ثم أُعيدت محاكمته فحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات ، ثم عفي عنه أيام الوزارة التي تلت هذه الحكومة .

اليهود : شكّل اليهود في بغداد (الجمعية الصهيونية لبلاد ما وراء النهرين) في ١٤ جمادى الآخرة ١٣٣٩هـ (٢٢ شباط ١٩٢١م) ، وحصلوا على رخصة من حكومة الانتداب في ٢٥ جمادى الآخرة ١٣٣٩هـ (٥ آذار ١٩٢١م) كما كانت لهم مؤسسات في كثير من المدن مثل : بغداد ، وكركوك ، وخانقين ، واربيل ، والحلة ، والبصرة . وكانت لها أغراض أدبية ورياضية ، ولكنها كانت في الواقع تقوم بنشاط سياسي ، وتعمل على جمع التبرعات لليهود في فلسطين ، وكان المسؤولون يشترون على هذه المؤسسات نتيجة

---

١٠ ـ حازم شمدين آغا : وزيراً للدولة .
١١ ـ جميل الأورفلي : وزيراً للدولة .
١٢ ـ خليل كنه : وزيراً للدولة .

وبهذا فقد ضمّت هذه الوزارة عدداً من رجالات الأحزاب وخاصة حزب الاتحاد الدستوري الذي يرأسه نوري السعيد .

الإغراءات الجنسية التي يُقدّمها اليهود لهم ، أو يسعون هم وراءها حيث تعرض الفتيات اليهوديات أنفسهن ثم يمتنعن ليحصلن على ما يردن .

وصار اليهود يهربون إلى إيران ومنها إلى فلسطين ، ويرغبون في ترك بلادهم التي عاشوا فيها بأمان في ظل الرعاية الإسلامية ، فقررت الحكومة إسقاط الجنسية عن كل من ترك البلاد بصورةٍ غير مشروعة أو رغب في تركها ، ثم قررت إبعاد كل من أسقطت عنه الجنسية ، وهذا ما كان يرغب اليهود بالسماح لهم بالخروج من العراق إلى فلسطين ، فكان ذلك خدمةً عظيمةً لليهود سواء أكانت مقصودة أم من غير قصدٍ نتيجة الجهل والبعد عن الإسلام . وكان المفروض أن يُعامل هؤلاء أنهم مُحاربون ويعملون على الالتحاق بالأعداء ، وهذا الجرم يُعاقب عليه صاحبه بالقتل ، وهو ما يُقرّه الإسلام ، وتعمل به القوانين الدولية .

معاهدة صداقة مع باكستان : وقعت معاهدة صداقة مع باكستان في ٩ جمادى الأولى ١٣٦٩هـ (٢٦ شباط ١٩٥٠م) . وسعت الحكومة لتعديل امتيازات النفط غير أنها لم تُوفّق .

ونتيجة عدم الانسجام بين أعضاء الحكومة ، وخاصةً ما كان يجده الوزراء من عجرفة وزير الداخلية صالح جبر ، وتدخّله في شؤون الوزراء كافةً . اضطر رئيس الحكومة إلى تقديم استقالته في ٢٩ ذي القعدة ١٣٦٩هـ (١٢ أيلول ١٩٥٠م) ، وقبلها الأمير زيد نائب الوصي بعد ثلاثة أيام . وعهد إلى نوري السعيد بتأليف حكومةٍ جديدة فشكّلها في اليوم نفسه[1] .

---

(1) تم تشكيل الوزارة على النحو الآتي :

١ ـ نوري السعيد : رئيساً للوزراء ، وزيراً للداخلية بالوكالة .
٢ ـ ماجد مصطفى : وزيراً للشؤون الاجتماعية .
٣ ـ حسن سامي : وزيراً للعدلية .
٤ ـ خليل كنه : وزيراً للمعارف .
٥ ـ شاكر الوادي : وزيراً للدفاع ، وزيراً للخارجية بالوكالة .
٦ ـ ضياء جعفر : وزيراً للاقتصاد .

اليهود : أخذ اليهود في العراق يقومون بجرائم في مناطق متعددة بإلقاء القنابل والمتفجرات لتخويف أبناء عقيدتهم من ملاحقة العراقيين لهم ، فيعملون على الهجرة من العراق . وهذه نتيجة عدم تطبيق الإسلام في معاملة المحاربين من أهل الكتاب ، وإن عدم الأخذ بالمبادىء ، وترك الأمور مائعةً يُسبّب الفوضى واختلال الأمن .

الجبهة الشعبية المتحدة : عمل زعماء المعارضة والأحزاب السياسية المنادية على تشكيل جبهةٍ واحدةٍ باسم « الجبهة الشعبية المتحدة » ، وتقدّموا بطلب إلى وزارة الداخلية للحصول على رخصةٍ بذلك ، وذلك في تاريخ ٨ رجب ١٣٧٠هـ (١٤ نيسان ١٩٥١م) . وكانت الغاية من هذه الجبهة الدعوة إلى الوقوف على الحياد بين الغرب والشرق ، حيث كان قد صدر بيان بهذا الهدف ووقعه عدد من كبار الساسة[1] . ولكن وزارة الداخلية رفضت الطلب بحجة أن الحزب يتألف من مجموعة أفراد لا من مجموعة هيئات ، لذا فقد أعيدت صياغة الطلب ، على أنه يتألف من أفراد ، وتكونت الجبهة الشعبية المتحدة ، وتعمل على تحرير العراق من كل نفوذٍ أجنبي ، والوقوف على الحياد بين المعسكرين ، ودعم البلدان العربية ، والعمل على صيانة فلسطين . وبرز من هذه الجبهة طه الهاشمي ، ومزاحم الباجه جي .

ثم جرى تعاون بين الجبهة الشعبية المتحدة ، والحزب الوطني الديمقراطي الذي كان قد جمّد نشاطه منذ مدّةٍ .

= ٧ ـ عبد الوهاب مرجان : وزيراً للمواصلات والأشغال ، وزيراً للمالية بالوكالة .

(1) وقع البيان كل من : كامل الجادرجي ، جعفر حمندي ، عبد الهادي الظاهر ، برهان الدين باش أعيان ، عارف قفطان ، صالح شكاره ، عبد الرزاق الظاهر ، خدوري خدوري ، حسن عبد الرحمن ، جميل صادق ، جعفر البدر ، خطاب الخضيري ، محمود الدرة ، نجيب الصايغ ، عبد الجبار جومرد ، عبد الرزاق الشيخلي ، عبد الرحمن الجليلي ، عبد الرزاق حمود .

حزب الأمة الاشتراكي : تعمل الدول الكبرى الاستعمارية عادةً على اللعب على أكثر من جواد خوفاً من كبوة جوادها إن كان وحيداً ، فإذا ما تعثر جوادها الأول امتطت الآخر المسرج والمعد للركب أساساً ، وعلى هذا فقد شجعت السلطات الإنكليزية صالح جبر على تأسيس حزب ليكون الرهان بينه وبين نوري السعيد رئيس حزب الاتحاد الدستوري ، وعلى هذا فقد نشط صالح جبر ، وتقدّم مع بعض أصحابه لأخذ رخصة لتأسيس « حزب الأمة الاشتراكي » ، وكانت موضة الاشتراكية قد أخذت تظهر سواء أكانت حقيقةً ومبدأً أم شعاراً تستر خلفه لتخفي حقيقتها ، وتقدّموا بالطلب في ١٦ رمضان ١٣٧٠هـ (٢٠ حزيران ١٩٥١م) وبعد أربعة أيام حصلوا على الرخصة اللازمة(١) .

ولم يلبث أن اندمج حزب الإصلاح مع حزب الأمة الاشتراكي ، بعد أن عدّ نفسه منحلاً .

توسعة الوزارة : كان قد دخل الوزارة بعد إعلان تشكيلها توفيق السويدي الذي عُيِّن نائباً لرئيس الحكومة وبعدها عُيِّن كل من : محمد حسن كبة، ومصطفى العمري، وعمر نظمي وزراء للدولة . وعبد المجيد محمود وزيراً للاقتصاد ، وضياء جعفر وزيراً للأشغال والمواصلات بعد أن كان يشغل منصب وزير الاقتصاد وعبد الوهاب مرجان وزيراً للمالية ، وكان يشغل منصب وزير الأشغال والمواصلات .

العمل على الاتحاد مع الأردن : كان الملك عبد الله ملك الأردن قد وضع أسس الاتحاد بين المملكتين الهاشميتين وبعث بهذه الأسس إلى الوصي على اعتباره ابن أخيه والملك فيصل الثاني ابن ابن أخيه ، وله عليهما صفة

(١) كان الذين وقعوا على طلب التأسيس : صالح جبر ، عبد الهدي ، عبد الكاظم الشمخاني ، جواد جعفر ، عبد الرزاق الأزري ، عز الدين النقيب ، محمد النقيب ، أحمد الجليلي ، حبيب الطالباني ، حنا خياط ، نظيف الشاوي .

الإشراف والرعاية ، وأرسل بهذه الأسس مع وزير البلاط سمير الرفاعي في ١٦ شعبان ١٣٦٩هـ (٢ حزيران ١٩٥٠م) ليرى الوصي فيها رأيه ، وهي كما يأتي :

أولاً : تعتبر المملكتان العراقية والأردنية مملكتين متحدتين وفق الشروط المتفق عليها .

ثانياً : يقوم مجلس اتحاد عالٍ ، أعضاؤه يُنتخبون من حكومتهم على عددٍ واحد ، ومدةٍ معينة ، وأن يجري اختيارهم من أعيان البلدين ، ومن رئيس الوزراء في البلدين أو نائبه ، ووزير الخارجية في كلا البلدين ووزيري المالية والدفاع .

ثالثاً : يجتمع مجلس الاتحاد بالمناوبة في كل عام بإحدى العاصمتين ، ويرأس مجلس الاتحاد رئيس وزراء تلك البلاد ، وفي حالة الحاجة للتذاكر في أمور فوق العادة يرأس المجلس صاحب الجلالة الملك في تلك البلاد، وتحفظ كل مملكة بحقوقها الحاضرة ودستورها التام .

رابعاً : يفتتح أول جلسة كل عام حضرة صاحب الجلالة الملك الذي يجتمع المجلس في مملكته .

خامساً : تكون راية الاتحاد الراية الهاشمية الأولى الحجازية ، على أن تبقى الراية الحاضرة لكل بلدٍ منصوبة عليها في داخلها .

سادساً : تعاون إحدى المملكتين أختها معاونةً عسكريةً في حالة عداءٍ يُوجّه إلى إحديهما من أية دولةٍ أخرى ، أو أكثر من دولة .

سابعاً : تُنسّق القوى العسكرية في البلدين على نظام واحد .

ثامناً : تُزال الموانع الجمركية ، وتذاكر المرور بين البلدين .

تاسعاً : تُنسّق أمور المعارف على وتيرة واحدة ، ويُتفق على قبول الطلبة في كلا المملكتين ، بطريقة تُسهّل الغرض من ذلك .

عاشراً : للمملكتين المتحدتين سياسة خارجية واحدة ، وتُمثّل كل بلد منهما في الخارج في حالة عدم وجود ممثل لإحديهما في تلك البلاد الأجنبية .

حادي عشر : ترفع راية الاتحاد في البلاد الأجنبية على دور السفارات والمفوضيات والقنصليات العامة .

ثاني عشر : العائلة المالكة في المملكتين تعتبر لها عين الحقوق في البلدين فإذا توفي الملك دون وريث ، فيكون وريث العرش الشخص اللائق من ذرية المنقذ الحسين بن علي .

درست الحكومة العراقية هذه الأسس المقترحة ، واقترحت مشروعاً آخر ، وقد جاء فيه :

لما كان اتحاد المملكتين الشقيقتين اتحاداً فعلياً يؤدي حتماً إلى ازدهارهما وإلى تحقيق الأهداف العالية التي توختها الثورة العربية الكبرى فإن الإجراءات التالية تتخذ حالاً بعد إبرام الاتفاق بالطرق الدستورية لكلا المتعاقدين .

أولاً : يُوحّد التاجان الأردني والعراقي بالطرق الآتية :

يعلن صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية الملك عبد الله بن الحسين قراره السامي في جعل حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العراقية الملك فيصل الثاني ولياً لعهد المملكة الأردنية الهاشمية منذ الآن ، وذلك تمهيداً لجعله ملك العراق والأردن في المستقبل ، وتتخذ الإجراءات الدستورية لتأمين ذلك .

ثانياً : إذا توفي ملك العراق والأردن دون وارث يعمل بحكم المادة ٢٠ من القانون الأساسي العراقي .

ثالثاً : يعتبر الاتحاد بين المملكتين في الوقت الحاضر اتحاداً في التاج ، وتبقى المملكتان محتفظتين بكيانها الداخلي ، والتشريعي لمدة لا تزيد على الخمس سنوات ، تجري خلالها مفاوضات لتحقيق المطلوب ، أو أي شكل

آخر يُتفق عليه .

رابعاً : تتوحّد فوراً السياسة الخارجية ، والتمثيل الخارجي ، والعملة في المملكتين .

خامساً : تزال الموانع الجمركية ، وتلغى تذاكر المرور بين البلدين .

سادساً : تحتفظ كل مملكة برايتها الحاضرة ، وتحدث راية مشتركة تُعيّن فيما بعد .

سابعاً : يجري تعاون عسكري وثيق ما بين المملكتين ، يُسارع كل منهما لإنجاد الآخر في حالة وقوع أي اعتداء عليه .

ولكن مقتل الملك عبد الله المفاجىء في ١٦ شوال ١٣٧٠هـ (٢٠ تموز ١٩٥١م) حال دون تحقيق المشروع .

محاولة تمرّد اليزيديين : حاول اليزيديون القيام بحركة تمرّد ، وأخذوا يستعدون لذلك ، وأحسّت الحكومة بنواياهم ، فعملت على إرسال قوة إلى سنجار ، ولما شعر العصاة باستعداد الحكومة والتهيؤ لكل طارىء استسلموا في ٢٧ جمادى الأولى ١٣٧٠هـ (٥ آذار ١٩٥١م) .

العمل على تأميم النفط العراقي : عندما تسلّم محمد مصدق رئاسة الوزارة الإيرانية ، اتجه نحو تأميم النفط في بلاده ، وفسخ الامتياز القائم بين دولته وبين شركة النفط الإيرانية ـ الإنكليزية ، فقوبل ذلك بحماسة شديدة في العراق ، وقامت الدعوة لتأميم النفط ، وبدأت الأحزاب السياسية والصحف المعارضة تدعو إلى التأميم ، وتقدّم عشرون نائباً في المجلس النيابي العراقي إلى رئاسة المجلس بطلب سنّ لائحة قانونية لتأميم نفط العراق . وقد انتزع نفط العراق ، وأُخذ امتياز استثماره كرهاً وقت الانتداب البريطاني . وإن ما يأتي من دخل وطني للعراق من النفط يُعدّ قليلاً جداً ، وإن المناطق التي عُثر فيها على النفط حديثاً ، أي بعد العراق بكثير ، حصلت على فوائد أكبر بكثير مما يحصل عليه العراق .

وأمام هذه الوقائع ، والمعارضة الشديدة ، والنقد العنيف لم تستطع الحكومة أن تصمد في وجه المعارضة فأخذت تطالب بتعديل شروط الاتفاقية وبتأميم الثروات النفطية في بلادها . ونتيجة الإلحاح الشعبي وإصراره على أخذ الحقوق فقد سهّل المفاوضات مع بعض الشركات والوصول إلى نتائج سريعة ، رغم أن مبدأ المناصفة في الأرباح قد أقرته الشركات مقدماً . كما أبدت بعض الشركات الأخرى الكثير من التعنت .

وكانت في العراق عدة شركات منها :

١ ـ شركة نفط خانقين : وهي فرع من شركة النفط الإيرانية ـ الإنكليزية .

٢ ـ شركة نفط الرافدين : وهي أيضاً فرع من شركة النفط الإيرانية ـ الإنكليزية .

٣ ـ شركة نفط الموصل .

٤ ـ شركة نفط البصرة .

٥ ـ شركة النفط العراقية : وتتألف من عدة شركات إنكليزية ، وأمريكية ، وفرنسية ، وهولندية .

اتفقت الحكومة العراقية مع شركتي نفط الرافدين ، ونفط خانقين على امتلاك مؤسساتها ، وتكليف شركة نفط خانقين بإدارتها نيابة عن الحكومة . وقد صدر بيان بذلك في ٢٧ ربيع الأول ١٣٧١هـ (٢٥ كانون الأول ١٩٥١م) .

أما الشركات الأخرى ، وهي شركة نفط الموصل ، ونفط البصرة ، وشركة النفط العراقية ، فقد بذلت الحكومة كل جهودها لزيادة واردات الحكومة عن الطن الواحد . وزيادة كميات النفط المستخرجة والمصدرة .

لقد أصبحت حصة الحكومة ٥٠٪ من صافي الأرباح التي تحصل عليها الشركات من عملياتها في العراق ، وذلك قبل تنزيل أية ضريبة عن هذه

الأرباح ، ويحق للحكومة أن تستوفي ـ كحد أدنى ٢٥٪ من قيمة إنتاج كل من شركتي النفط العراقية ، ونفط الموصل ، و٣٣,٣٪ من إنتاج شركة نفط البصرة ، وذلك حسب الأسعار العالمية السائدة في مياه التصدير البحري ، كما يحق للحكومة أن تأخذ ١٢,٥٪ من النفط الخام عيناً ، وذلك من مجموع إنتاج الشركات الثلاث ، على أن تسلّمه في مياه التصدير البحري ، وتتصرّف بهذه الكمية حسب رغبتها .

ولقد تعهدت كل من شركتي النفط العراقية ، ونفط الموصل بتصدير ما لا يقلّ عن ٢٢ مليون طن من النفط الخام سنوياً كحدّ أدنى ، كما تعهدت شركة نفط البصرة بتصدير ثمانية ملايين طن من النفط الخام سنوياً كحدّ أدنى كذلك . وقد تعهدت الشركة بموجب التعديل الجديد بأن لا تقلّ واردات الحكومة عن عشرين مليون دينار خلال السنتين القادمتين و٢٥ مليون دينار خلال السنوات القادمة .

ولما عرضت الاتفاقات على المجلس النيابي للتصديق عليها رفضتها الأكثرية ، وقدّم نواب حزب الاستقلال استقالتهم من المجلس ، ولما طُرحت للتصويت حصلت على النصاب القانوني .

موقف الأحزاب : عدّ حزب الاستقلال الاتفاقيات أنها قد فرضت فرضاً . وعدّ الحزب الوطني الديمقراطي ، والجبهة الشعبية المتحدة أنها غامضة . وأما حزب الأمة الاشتراكي فقد انتقد الاتفاقيات بعنف . ودعت الأحزاب الشعب إلى الإضراب العام يوم الثلاثاء ٢٤ جمادى الأول ١٣٧١هـ (١٩ شباط عام ١٩٥٢م) ، فلبى الدعوة عدد من أصحاب المحلات ، وكانت التلبية للدعوة خارج العاصمة أكثر من بغداد نفسها ، ووقعت صدامات بين الشرطة والمتظاهرين ، ووقع الكثير من الجرحى .

وقدّمت الحكومة استقالتها في ١٨ شوال ١٣٧١هـ (١٠ تموز ١٩٥٢م) . وعهد الوصي إلى مصطفى العمري بتشكيل وزارة جديدة .

شكّل مصطفى العمري[1] الوزارة في ٢٠ شوال ١٣٧١هـ (١٢ تموز ١٩٥٢م)، ورغم أنه لم يزد عمرها على الأربعة أشهر كثيراً، إلا أن أكثر أيامها كانت فوضى واضطرابات.

إضراب عمال ميناء البصرة: قررت الحكومة منح نصف راتب شهر للموظفين بمناسبة عيد الأضحى عام ١٣٧١هـ، فظنّ عمال ميناء البصرة أن المنحة لا تشملهم فقاموا بإضراب عطّل الأعمال في الميناء، وانقطعت المياه عن المدينة، وكذا التيار الكهربائي. ولما علموا أن المنحة تنالهم تقدّموا بمطالب جديدة بعد أن رأوا أثر إضرابهم، واهتمام الحكومة به، وخاصةً أن الأيام قادمة على عيد، فوقع صدام مسلح ذهب ضحيته عدد من القتلى والجرحى، وقامت المعارضة تهاجم الأسلوب الذي اتخذته الحكومة في معالجة الموقف.

حلّ المجلس النيابي والانتخابات: صدر أمر ملكي بحلّ المجلس النيابي في ٨ صفر ١٣٧٢هـ (٢٧ تشرين الأول ١٩٥٢م). ولكن الأحزاب السياسية قد أعلنت مقاطعتها للانتخابات التي ستجري عدا حزب الاتحاد الدستوري الذي يرأسه نوري السعيد الذي طمع أن يحصل على الأكثرية. وأعلنت الأحزاب أن الطريقة التي تتم فيها الانتخابات غير صحيحة، ويجب أن يكون الانتخاب مباشرةً (على درجةٍ واحدةٍ)، وقد تضايق الوصي من هذه المقاطعات وخاصةً أن المنطقة تتعرّض لأزماتٍ متواليةٍ حسب رأي

(١) تم تشكيل الوزارة على النحو الآتي:
١ - مصطفى العمري: رئيساً للوزراء، وزيراً للداخلية بالوكالة.
٢ - ماجد مصطفى: وزيراً للشؤون الاجتماعية.
٣ - عبد الجبار الجلبي: وزيراً للزراعة.
٤ - عبد الله الدملوجي: وزيراً للمعارف.
٥ - عبد المجيد علاوي: وزيراً للمواصلات.
٦ - عبد الرحمن جودة: وزيراً للصحة.
٧ - جمال بابان: وزيراً للعدلية.
٨ - إبراهيم الشابندر: وزيراً للمالية.
٩ - حسام الدين جمعة: وزيراً للدفاع.
١٠ - تسليم الباججه جي: وزيراً للاقتصاد.
١١ - محمد فاضل الجمالي: وزيراً للخارجية.

الوصي، حكم محمد مصدق في إيران، الانقلاب في مصر، ومثله في لبنان، والانقلابات تتوالى في سوريا، وكل هذا ينذر بقية الحكومات التي لا تزال تستبد بشعبها. وعمل الوصي بناءً على رأي رئيس الحكومة مصطفى العمري، ورئيس الديوان الملكي أحمد مختار بابان على دعوة الساسة إلى مؤتمر، فلبوا الدعوة، وعُقد المؤتمر في ٢ صفر ١٣٧٢هـ (٢٨ تشرين الأول ١٩٥٢م)، فوقع في المؤتمر خلاف واتهامات، وخاصةً ما كان بين الوصي وطه الهاشمي رئيس اللجنة العليا للجبهة الشعبية المتحدة. واضطر طه الهاشمي إلى الخروج من المؤتمر.

وقدّم وزير المالية إبراهيم الشابندر استقالته. وخرج الطلاب يوم الخميس في الثاني من شهر ربيع الأول ١٣٧٢هـ (٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٢م) بمظاهراتٍ، ووقع عدد من الشرطة قتلى وجرحى، وتوقّفت الدراسة في المعاهد العليا، وأضرب طلاب كلية الصيدلة والكيمياء، وطالبوا بوجوب الأخذ بالانتخاب المباشر، وطلبت الحكومة الاستعانة بالشرطة، ثم بالجيش، وتردّد رئيس أركان الجيش نور الدين محمود في تنفيذ الأوامر، واستمرّت المظاهرات، واضطرت الحكومة إلى تقديم استقالتها في ٣ ربيع الأول ١٣٧٢هـ (٢١ تشرين الثاني ١٩٥٢م). وعهد الوصي إلى الفريق رئيس أركان الجيش نور الدين محمود بتشكيل وزارةٍ جديدةٍ، فشكّلها[1] في ٥ ربيع

(١) تم تشكيل الوزارة على النحو الآتي:
١ - نور الدين محمود: رئيساً للوزراء، وزيراً للدفاع، ووزيراً للداخلية بالوكالة.
٢ - علي محمود الشيخ علي: وزيراً للمالية.
٣ - ماجد مصطفى: وزيراً للشؤون الاجتماعية، ووزيراً للاقتصاد بالوكالة.
٤ - محمد فاضل الجمالي: وزيراً للخارجية.
٥ - قاسم خليل: وزيراً للمعارف.
٦ - عبد الرسول الخالصي: وزيراً للعدلية، ووزيراً للمواصلات والأشغال بالوكالة.
٧ - رايح العطية: وزيراً للزراعة.
٨ - عبد المجيد القصاب: وزيراً للصحة.

الأول ١٣٧٢هـ (٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢م) .

وزارة الفريق نور الدين محمود : اتخذت هذه الوزارة إجراءات قاسية للسيطرة على الوضع ، فقد أعلنت الأحكام العرفية في لواء بغداد ، وأغلقت الأحزاب السياسية ، وعطّلت الصحف الحزبية ، واعتقلت عدداً كبيراً من السياسيين في معتقل « أبي غريب » ، ومع ذلك فلم تنقطع المظاهرات إذ أحسّ المواطنون عطفاً من قوات الجيش ، إذ كانت النار تُطلق في الهواء لإرهاب الناس فقط .

وجرت الانتخابات العامة في ٢ جمادى الأولى ١٣٧٢هـ (١٧ كانون الثاني ١٩٥٣م) . واجتمع المجلس النيابي في ٩ جمادى الأولى ، فانتهت بذلك مهمة الوزارة ، وقدّمت استقالتها ، إذ لم يكن رئيسها على درجةٍ من الراحة ، إذ لم يُرشّح للوزارة التي يرأسها سوى قاسم خليل وزير المعارف ، وعبد المجيد القصاب وزير الصحة . أما الآخرون فقد كانوا بترشيح من الوصي أو نوري السعيد ، وهكذا كانت كل وزارة ، يعهد الوصي إلى أحد الموالين له والمؤيدين للسياسة البريطانية بتشكيل الحكومة ، ويُرشّح له بعض عناصرها ، ويتدخّل نوري السعيد في تشكيلها ويُسمّي بعض أعضائها ، ويطلب من فلان عدم الموافقة على الاشتراك بالوزارة ، ويدفع فلاناً لها ، ويفرضها على رئيسها ، كما كان هناك دور لكلٍ من صالح جبر ، وجميل المدفعي ، وأرشد العمري ، وعلي جودت الأيوبي ، وإن كانوا بشكلٍ أقلّ من نوري السعيد ، ولتوفيق السويدي دور ، والحكمت سليمان مثله . وفوق كل هذا فالسفارة البريطانية في بغداد تلعب دوراً بالتوجيه ، واختيار العناصر ، ومن تُوافق عليه ، ومن لا تُوافق عليه .

بعد استقالة نور الدين محمود عهد الوصي إلى نصرت الفارسي لتأليف الحكومة على شرط أن يكون حرّاً في اختياره ، ولكن لم يجد من يتعاون معه ما دامت أكثرية المجلس النيابي ليست بجانبه ، فيمكن أن تسقط كل حين ، وربما

بعد أيام ، إضافةً إلى الصراع مع المجلس ، ومع المعارضة . ولذا فقد اعتذر نصرت الفارسي عن المهمة التي كُلّف بها ، فعهد الوصي إلى جميل المدفعي بتشكيل الحكومة .

وزارة جميل المدفعي السادسة : شكّل الوزارة(١) في ١٤ جمادى الأولى ١٣٧٢هـ (٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣م) . وفي اليوم التالي استؤنفت الدراسة .

وفي ٢٩ جمادى الآخرة ١٣٧٢هـ (١٥ آذار ١٩٥٣م) رفعت تأشيرات الدخول بين العراق وبعض البلدان العربية كمعاملة بالمثل .

وخرجت المظاهرات الطلابية من دار المعلمين الابتدائية احتجاجاً على الأحكام العرفية السائدة والتي لا داعي لها ، هذا إضافة إلى تعطيل الصحف عن الصدور ، وتوقيف نشاط الأحزاب السياسية وبالتالي تعطيل الحياة الدستورية .

تتويج الملك فيصل الثاني : بلغ الملك فيصل الثاني سن الرشد في ١٨ شعبان ١٣٧٢هـ (٢ أيار ١٩٥٣م) ، وبذا فقد وجب أن يتسلم المسؤولية وأن تنتهي فترة الوصاية عليه ، وجرت احتفالات في البلاد بهذه المناسبة ، وتُوّج الملك فيصل رسمياً .

استقالة الوزارة : تقضي التقاليد الدستورية أن يُقدّم رئيس الحكومة استقالة وزارته فيما إذا تغيّر رأس الدولة ، كي يتيح له فرصة اختيار من يراه

---

(١) تشكلت الوزارة على النحو الآتي :
١ ـ جميل المدفعي : رئيساً للوزراء .
٢ ـ علي جودت الأيوبي : نائباً لرئيس الوزراء .
٣ ـ توفيق السويدي : وزيراً للخارجية .
٤ ـ نوري السعيد : وزيراً للدفاع .
٥ ـ علي ممتاز الدفتري : وزيراً للمالية .
٦ ـ أحمد مختار بابان : وزيراً للعدلية .
٧ ـ ماجد مصطفى : وزيراً للشؤون الاجتماعية .
٨ ـ ضياء جعفر : وزيراً للاقتصاد .
٩ ـ حسام الدين جمعة : وزيراً للداخلية .
١٠ ـ خليل كنه : وزيراً للمعارف .
١١ ـ عبد الرحمن جودة : وزيراً للزراعة .
١٢ ـ محمد حسن سلمان : وزيراً للصحة .
١٣ ـ عبد الوهاب مرجان : وزيراً للمواصلات والأشغال .

مناسباً لرئاسة الحكومة ، ولتطبيق السياسة التي يريد أن ينتهجها في دولته . ومن هذا المنطلق فإن جميل المدفعي قد قدّم استقالة حكومته ٢٦ شعبان أي بعد الانتهاء من مراسم تسلّم الملك سلطاته الدستورية .

وعاد الملك فيصل الثاني فوجّه كتاباً إلى رئيس الحكومة المستقيلة يعهد إليه فيه بإعادة تشكيل الحكومة من جديد ، وكان ذلك بتوجيه من خاله الأمير عبد الإله (الوصي سابقاً) .

وزارة جميل المدفعي السابعة : أعاد رئيس الحكومة المستقيلة تشكيل وزارة جديدة[1] من أعضاء الوزارة السابقة أنفسهم مع إسناد الحقائب نفسها لأصحابها بعد إدخال وزيري دولة .

لم يلبث أن استقال من الوزارة عبد الوهاب مرجان وزير الأشغال والمواصلات لاختلافه مع مدير عام ميناء البصرة سعيد القزاز ففصله عن عمله ، فانتقد الوزارة الكثير ، واعترض من اعترض ، وتوسّط عدد من الوزراء في الموضوع ، وذلك لأن سعيد القزاز كان أول مدير عام للميناء من العراق وكان من قبله يتولّى هذه المهمة بعض الإنكليز . وكان الوزير يظنّ أن الناس يعملون لإعادة مدير الميناء إلى عمله ، لذلك قدّم استقالته .

كانت وزارة نور الدين محمود قد اعتقلت عدداً من الشيوعيين ، وأخذ

(1) تم تشكيل الوزارة على النحو الآتي :

١ ـ جميل المدفعي : رئيساً للوزراء .
٢ ـ علي جودت الأيوبي : نائباً لرئيس الوزراء .
٣ ـ توفيق السويدي : وزيراً للخارجية .
٤ ـ نوري السعيد : وزيراً للدفاع .
٥ ـ محمد علي محمود : وزيراً للعدلية .
٦ ـ علي ممتاز الدفتري : وزيراً للمالية .
٧ ـ ماجد مصطفى : وزيراً للشؤون الاجتماعية .
٨ ـ ضياء جعفر : وزيراً للاقتصاد .
٩ ـ عبد الوهاب مرجان : وزيراً للأشغال والمواصلات .
١٠ ـ خليل كنه : وزيراً للمعارف .
١١ ـ حسام الدين جمعة : وزيراً للداخلية .
١٢ ـ عبد الرحمن جودة : وزيراً للزراعة .
١٣ ـ محمد حسن سلمان : وزيراً للصحة .
١٤ ـ علي الشرقي : وزيراً للدولة .
١٥ ـ نديم الباجه جي : وزيراً للدولة .

عدد منهم بالهرب من السجن في بغداد فعاملت الحكومة السجناء معاملة قاسية ، فاحتجّ على تلك المعاملة عدد من الساسة العراقيين . ثم انتقل حربُ السجناء إلى سجن (الكوت) وكان بينهم عدد من اليهود الشيوعيين فقست عليهم الدولة ، فاحتجّ حزبا الاستقلال ، والوطني الديمقراطي رغم تجميد نشاطهما بسبب إعلان الأحكام العرفية .

لم تكن الاحتجاجات لأن السجناء من الشيوعيين ، لا ، وإنما لأن هذه المعاملة لا يصحّ أن تكون من حكومة لرعاياها بغضّ النظر عن الأفكار التي يحملونها . مع العلم أن الشيوعية تسحق خصومها السياسيين سحقاً ، ولا تدخلهم السجون ، وإنما تقضي عليهم قبل ذلك . ولكن لا يصحّ أن تكون سياستنا ومعاملتنا ردود فعل لما يفعله الآخرون .

ونتيجة كثرة الانتقادات للحكومة فقد قدّم جميل المدفعي استقالة حكومته في ٥ المحرم ١٣٧٣هـ (١٥ أيلول ١٩٥٣م) ، وربما كان السبب الرئيسي أن أكثرية المجلس النيابي تؤيّد نوري السعيد الذي يُعدّ الخصم السياسي لجميل المدفعي ، إذ كان الوصي يشعل النار بينهما سراً ليستفيد من خصومتهما ، وتصل إليه الأخبار كاملةً ويعرف ماذا يجري عن طريقهما .

وزارة محمد فاضل الجمالي الأولى : بعد اتصالات واسعة أجراها الملك بين السياسيين لترشيح رئيس للوزارة التي ستخلف حكومة جميل المدفعي ، وقع الاختيار على محمد فاضل الجمالي فكلّفه بالمهمة ، فأتمّها في السابع من المحرم ١٣٧٣هـ (١٧ أيلول ١٩٥٣م)[1] .

(1) تم تشكيل الوزارة على النحو الآتي :

١ ـ محمد فاضل الجمالي : رئيساً للوزراء . وزيراً للداخلية بالوكالة .
٢ ـ محمد علي محمود : نائباً لرئيس الوزراء .
٣ ـ علي حيدر سليمان : وزيراً للإعمار .
٤ ـ عبد الكريم الأزري : وزيراً للمالية .
٥ ـ جميل الأورفلي : وزيراً للعدلية .

ألغت الحكومة الأحكام العرفية التي فرضتها حكومة نور الدين محمود، وسمحت للأحزاب بالعودة إلى النشاط بعد أن كانت أغلقتها حكومة نور الدين محمود أيضاً. كما عادت النوادي والجمعيات إلى مزاولة نشاطها مع إلغاء الأحكام العرفية.

ولكن عادت هذه الحكومة فأعلنت الأحكام العرفية في منطقة البصرة بناءً على إصرارٍ من وزير الداخلية، وذلك أن عمال شركة نفط البصرة قد اختلفوا مع إدارة شركتهم، وذهب إليهم وزير الشؤون الاجتماعية، وحلّ الموضوع، غير أنه عاد فأثير، وتفاقم، وتطوّر، حتى أُعلنت الأحكام العرفية محلياً، وعُطّلت تسع صحف. فانسحب من الحكومة عبد الرحمن الجليلي، وحسن عبد الرحمن بناءً على قرار من الهيئة العليا للجبهة الشعبية المتحدة اللذين هما من أعضائها. كما جرى احتجاج في المجلس النيابي على إعلان الأحكام العرفية في منطقة البصرة.

العمل على الإطاحة بالحكم في سوريا: كان العقيد أديب الشيشكلي رئيس الجمهورية السورية، وقد وصل إلى السلطة عن طريق انقلاب عسكري، قام به مع فوزي سلو ضدّ العميد سامي الحناوي، ثم أعقبه بانقلاب آخر ضدّ الحكم المدني، وتفرّد فيه بالسلطة. وكان يسير في خطٍ يُغاير الخط الذي تسير فيه العراق، حيث قوي النفوذ الأمريكي في سوريا أيام أديب

---

٦ - عبد المجيد القصاب: وزيراً للمعارف.
٧ - عبد الله بكر: وزيراً للخارجية.
٨ - حسين مكي خماس: وزيراً للدفاع.
٩ - عبد المجيد عباس: وزيراً للمواصلات.
١٠ - عبد الرحمن الجليلي: وزيراً للاقتصاد.
١١ - حسن عبد الرحمن: وزيراً للشؤون الاجتماعية.
١٢ - عبد الأمير علاوي: وزيراً للصحة.
١٣ - عبد الغني الدلي: وزيراً للزراعة.
١٤ - أركان عبادي: وزيراً للدولة.
١٥ - صادق كمونة: وزيراً للدولة.
١٦ - محمد شفيق العاني: وزيراً للدولة.
١٧ - روفائيل بطي: وزيراً للدولة.

الشيشكلي على حين كان النفوذ الإنكليزي هو المسيطر في العراق.

وكان أديب الشيشكلي يشنّ الهجوم على العراق باستمرار، ويصفها بأنها قاعدة إنكليزية، ومقرّ للاستعمار الغربي فعمل الساسة العراقيون على الاتصال بالمعارضة السورية، واستطاع محمد فاضل الجمالي الاتصال مع هاشم الأتاسي، وبحث معه موضوع تغيير الحكم السوري، وتم لقاء المعارضة السورية في مدينة حمص وعملت العراق على مدّ هذه المعارضة بالمال، والسلاح، والعتاد. ويبدو أن هاشم الأتاسي قد طلب مائة ألف دينار لإمكانية التحرّك. ورصدت العراق مبلغ ثلاثمائة ألف دينار نصفها للحرس الوطني الأردني والنصف الآخر لرجال سوريا للإطاحة بالحكم العسكري السوري ثم الانضمام إلى العراق.

كان العقيد أديب الشيشكلي يرصد تحركات المعارضة فاضطر إلى الهرب من سوريا إلى لبنان كل من: صبري العسلي، وعدنان الأتاسي، وحسني البرازي، وميخائيل اليان. وقد سافر صالح جبر إلى لبنان يحمل مائة ألف دينار، ويبدو أنه قد سلّم سبعين ألفاً منها. كما أن معروف الدواليبي رئيس الحكومة التي قام انقلاب أديب الشيشكلي عليها، أو يوم تشكيلها قد وصل إلى بغداد سراً، ونزل في دار عضو مجلس الأعيان عبد الهادي الجلبي، وبقي هناك أربعين يوماً.

كان الاتفاق على دعم المعارضة السورية منذ أيام حكومة جميل المدفعي الذي كان يتردد، كما أن نوري السعيد كان يرى فكرة ضمّ سوريا للعراق إنما هي نظرية ولا تتم. فلما كانت حكومة محمد فاضل الجمالي جازف في الموضوع. وأخيراً أُطيح بنظام أديب الشيشكلي، وأُبعدت فكرة ضمّ سوريا للعراق.

وأخيراً اضطرّ محمد فاضل الجمالي إلى تقديم استقالة حكومته إذ تقضي الفقرة الثانية من المادة (٦٤) من القانون الأساسي العراقي ألا يبقى الوزير في

منصب أكثر من ستة أشهر إذ لم يكن عضواً في أحد المجلسين النيابي أو الأعيان . فقدم الاستقالة في ٢ رجب ١٣٧٣هـ (٨ آذار ١٩٥٤م) ، وكُلِّف ثانية بتشكيل الحكومة الجديدة بعد أن اعتذر رئيس الديوان الملكي أحمد مختار بابان ، كما حاول هو الاعتذار لعدم وجود أكثرية نيابية بجانبه ، وألحّ إلى حلّ المجلس والبدء بانتخابات جديدة فطلب منه التجربة فشكّل وزارته الثانية(١) .

وزارة محمد فاضل الجمالي الثانية : إن المعاهدة العراقية ـ البريطانية التي تم عقدها في ٤ صفر ١٣٤٩هـ (٣٠ حزيران ١٩٣٠م) كانت مدتها خمس وعشرون سنة بدءاً من تنفيذها الذي يعتبر بقبول العراق عضواً في مجلس عصبة الأمم ، وكان القصد منها إبقاء الاحتلال البريطاني للعراق ، فلما قاربت المعاهدة على الانتهاء ، عملت انكلترا على استبدالها بمعاهدة شبيهة لها إن لم تكن أشدّ وطأة على العراق ، وكانت معاهدة (بورتسموث) التي أطاح بها الشعب العراقي . ورأت انكلترا أن يكون بديل المعاهدة حلف يربطها مع الدول التي تسير بفلك انكلترا مثل تركيا وباكستان . وعرضت الموضوع على العراق تحت عنوان الوقوف في وجه الشيوعية ، وكانت الفكرة مقبولة لدى العراقيين ، ولم تر حكومة محمد فاضل الجمالي في هذا الحلف شيئاً ، وإن رأى تأخير ذلك ريثما تنتهي المحادثات المصرية ـ البريطانية من أجل الجلاء ، كي لا يكون الحلف عامل تحت بالنسبة لانكلترا ، أو هكذا وعد محمد فاضل الجمالي

---

(١) تم تشكيل الوزارة على النحو الآتي :

١ ـ محمد فاضل الجمالي : رئيساً للوزراء .
٢ ـ أحمد مختار بابان : نائباً للرئيس .
٣ ـ موسى الشابندر : وزيراً للخارجية .
٤ ـ علي ممتاز الدفتري : وزيراً للمالية .
٥ ـ علي حيدر سليمان : وزيراً للاقتصاد .
٦ ـ عبد الكريم الأزري : وزيراً للإعمار .
٧ ـ علي الأوقاتي : وزيراً للمعارف .
٨ ـ عبد المجيد القصاب : وزيراً للصحة .
٩ ـ سعيد قزاز : وزيراً للداخلية .
١٠ ـ حسين مكي خماس : وزيراً للدفاع .
١١ ـ عبد المجيد عباس : وزيراً للمواصلات .
١٢ ـ أركان عبادي : وزيراً للشؤون الاجتماعية .
١٣ ـ عبد الغني الدلي : وزيراً للزراعة .
١٤ ـ محمد علي محمود : وزيراً للعدلية .
١٥ ـ رفائيل بطي : وزيراً للدولة .

يومذاك رئيس الوزارة المصرية جمال عبد الناصر .

كانت الولايات المتحدة تريد أن تمدّ نفوذها إلى منطقة الشرق الأوسط ، وخاصةً العراق وذلك عندما رأت أن نفوذها في سوريا لا يلبث أن يثبت حتى يُزاح بتأثيراتٍ من العراق ، وقد مرّ معنا دور العراق بالإطاحة في حكم العقيد أديب الشيشكلي ، ومن أجل هذا عرضت الولايات المتحدة مساعداتٍ على دول المنطقة ، وطلب العراق من هذه المساعدات فجاءت الموافقة ، ولم تكن هذه المساعدات خالصةً دون الحصول على فائدةٍ ، ولكن من أجل أن تتمّ اللعبة ، وتنطلي على من يُفكّر من الشعب ، وهم قليل ، ثارت ثائرة اليهود ، وأعلنوا احتجاجهم ، واستنكارهم ، وأظهروا أن الولايات المتحدة تمالئ العراقيين لتحقيق بعض أغراضها . فجعلت الولايات المتحدة عندها شروطاً لهذه المساعدات في أن تستخدم للأمن الداخلي [لحماية النظام من الشعب] ، وألا تستعمل ضدّ دولةٍ أخرى فوافقت العراق ، واستطاعت الولايات المتحدة أن تضع الخطوة الثانية في العراق ، وأن تمدّ يدها إلى جانب النفوذ الإنكليزي .

لم يُوافق نوري السعيد أن تستمر الاتصالات مع السوريين لقيام مشروع الهلال الخصيب أو الاتحاد بين الإقليمين ، ولم يقبل بصرف الأموال التي أنفقتها الحكومة ، فاضطر رئيسها إلى تقديم استقالة حكومته في ١٦ شعبان ١٣٧٣هـ (١٩ نيسان ١٩٥٤م) .

وكانت آراء أكثر الساسة ترى حلّ المجلس النيابي ، وألحّ ولي العهد عبد الإله لنوري السعيد بالاستعداد لتأليف الوزارة ، فأخذ يتهيأ ، ولكن اعتذر محمد فاضل الجمالي بالاشتراك معه كوزير للخارجية بعد أن رأى موقفه منه فتعلّل بالمرض ، واعتذر علي ممتاز الدفتري ، وظنّ نوري السعيد أنها مؤامرة ضدّه فغادر العراق مُغاضباً ، وعُهد إلى أرشد العمري ليُشكّل وزارة محايدة تُشرف على الانتخابات النيابية .

وزارة أرشد العمري الثانية : شكّل أرشد العمري الوزارة في ٢٦ شعبان

١٣٧٣هـ (٢٩ نيسان ١٩٥٤م)[1]. واستنكرت الأحزاب السياسية تشكيل هذه الوزارة لتاريخ رئيسها في الضغط على الحريات والتعنت في معالجة الأمور، والاستبداد في التصرف. وطلب كل من حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي من الملك إعفاء هذه الوزارة.

وعمل حزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال على تشكيل جبهة وطنية بالاتفاق مع الشيوعيين تحت ستار المنظمات المهنية. وقد صدر بيان عن الجبهة الوطنية دعا إلى إطلاق الحريات، وإلغاء معاهدة ٤ صفر ١٣٤٩هـ (٣٠ حزيران ١٩٣٠م)، وطالب برفض المساعدات الأمريكية، وعدم ربط العراق بالأحلاف الاستعمارية.

وحمل البيان إمضاء : حزب الاستقلال :

حزب الوطني الديمقراطي :

ممثل الطلاب	:	مهدي عبد الكريم
ممثل الشباب	:	صفاء الحافظ
ممثل الأطباء	:	أحمد الجلبي
ممثل المحامين	:	عبد الستار ناجي

---

(1) تم تشكيل الوزارة على النحو الآتي :

١ - أرشد العمري : رئيساً للوزراء، ووزيراً للإعمار بالوكالة.
٢ - محمد فاضل الجمالي : وزيراً للخارجية، ووزيراً للمعارف بالوكالة.
٣ - عبد المجيد محمود : وزيراً للمالية.
٤ - حسين مكي خماس : وزيراً للدفاع.
٥ - عبد الهادي الباجه جي : وزيراً للصحة.
٦ - عبد الغني الدلي : وزيراً للزراعة.
٧ - سعيد قزاز : وزيراً للداخلية.
٨ - فخري الطبقجلي : وزيراً للعدلية.
٩ - علي الشرقي : وزيراً للاقتصاد.
١٠ - فخري الفخري : وزيراً للأشغال والمواصلات.
١١ - سامي فتاح : وزيراً للشؤون الاجتماعية.

ممثل الفلاحين	:	نايف الحسن
ممثل العمال	:	كليبان صالح

وعطلت الحكومة بعض الصحف.

وجرت الانتخابات النيابية في ٨ شوال ١٣٧٣هـ (٩ حزيران ١٩٥٤م)، ولكن المجلس عُطّل قبل أن يجتمع، رغم أن حزب الاتحاد الدستوري (حزب نوري السعيد) قد حصل على ٥١ مقعداً.

وحصل حزب الأمة الاشتراكي (حزب صالح جبر) على	٢١ مقعداً
وحصلت الجبهة الوطنية على[1]	١٤ مقعداً
٦ الحزب الوطني الديمقراطي	
٢ حزب الاستقلال	
٦ باسم المنظمات	
وحصلت الجبهة الشعبية المتحدة على	١ مقعد
وحصل المستقلون على باقي المقاعد وهو	٤٨ مقعداً
	١٣٥ مقعداً

ومع هذه النتيجة فقد خافت الأسرة المالكة وأنصارها، وعُطّل المجلس. وترك أرشد العمري استقالة حكومته على مكتبه وغادر العراق إلى استانبول. وأما السفير الإنكليزي فقد اتصل بالأمير عبد الإله ولي العهد، وطلب زيارته وأثناء الزيارة أعلمه أن الأمر عقيم، ويحتاج إلى نوري السعيد، وطلب منه أن يلحق به إلى لندن، ويرضيه، ويطلب منه العودة إلى البلاد لاستلام الحكومة، وسيعود، وسيحلّ الأحزاب جميعها.

---

(1) منهم : كامل الجادرجي، محمد حديد، محمد مهدي كبه، حسين جميل، محمد صديق شنشل، عبد الجبار جومرد، خدوري خدوري، ذا النون أيوب، مسعود محمد، جعفر البدر.

سافر الأمير عبد الإله إلى لندن بحجة الاستشفاء للالتقاء بنوري السعيد . وحاول هناك الأمير زيد سفير العراق في لندن أن يلتقيا ولكن دون جدوى ، ثم اتفقا على أن يكون اللقاء في باريس ، وتمّ اللقاء ، وجرى العتاب بحضور رئيس الديوان الملكي الذي طلب نوري السعيد استدعاءه ، وتم الاتفاق على استلام نوري للوزارة بشروط وقعها كل من : الأمير عبد الإله ، ونوري السعيد . ولكن الأمير عبد الإله قد شعر أن نوري السعيد هو رجل انكلترا ، وتريد إبرازه ، وأعطاه الأمير صورة صحيحة عن واقعه وواقع نوري السعيد ولذا كان خطاب السفير لعبد الإله : تأخذ غداً أول طائرة مسافرة إلى أوربا ، وتقابل نوري السعيد ، وتسترضيه ، وتعود معه إلى بغداد . . . إن نوري باشا سيعود ، ويحل الأحزاب جميعها بما فيها حزب الاتحاد الدستوري . ولقد أحسّ عبد الإله بالمرارة ، وشعر أنه دون نوري السعيد عند الإنكليز ، فإن القرارات متفق عليها دون علم الملك فيصل الثاني ، ومن غير معرفة عبد الإله .

رجع نوري السعيد إلى العراق ، وعُهد إليه بتشكيل الوزارة ، فشكلها[1] في ٣ ذي الحجة ١٣٧٣هـ (٣ آب ١٩٥٤م) .

---

(١) تمّ تشكيل الوزارة على النحو الآتي :

١ - نوري السعيد : رئيساً للوزراء ، وزيراً للدفاع .
٢ - محمد علي محمود : وزيراً للعدلية .
٣ - شاكر الوادي : وزيراً للشؤون الاجتماعية .
٤ - ضياء جعفر : وزيراً للمالية .
٥ - عبد الوهاب مرجان : وزيراً للزراعة .
٦ - عبد المجيد محمود : وزيراً للإعمار .
٧ - سعيد قزاز : وزيراً للداخلية .
٨ - نديم الباججي : وزيراً للاقتصاد .
٩ - موسى الشابندر : وزيراً للخارجية .
١٠ - محمد حسن سلمان : وزيراً للصحة .
١١ - خليل كنه : وزيراً للمعارف .
١٢ - صالح صائب : وزيراً للمواصلات والأشغال .
١٣ - علي الشرقي : وزيراً للدولة .
١٤ - أحمد مختار بابان : وزيراً للدولة .
١٥ - برهان الدين باش أعيان : وزيراً للدولة .
١٦ - رشدي الجلبي : وزيراً للدولة .

وزارة نوري السعيد الثانية عشرة : كان أول عمل بدأت به الحكومة حلّ المجلس النيابي ، وكان هذا شرط من الشروط التي طلبها نوري السعيد قبل تأليف الوزارة ، وحصل على موافقة الجهات العليا . ثم قام بحل حزبه (حزب الاتحاد الدستوري) ولما رأت الهيئة العليا لحزب الجبهة الشعبية المتحدة ذلك عطّلت أعمالها ، وجمّدت نشاطها .

أما حزب الأمة الاشتراكي الذي يرأسه صالح جبر الذي كان خارج البلاد فقد رأى نائبه عبد المهدي مقاطعة الانتخابات ، أما نائب الرئيس فقد رأى حلّ الحزب . ولما رجع صالح جبر اجتمعت الهيئة العليا للحزب ، وفصلت نائب الرئيس توفيق وهبي ، كما فصلت كمال السنوي ، وفاضل معلّة ، وأعلنت مقاطعة الانتخابات .

وأما الحزب الوطني الديمقراطي فقد أعلن مقاطعة الانتخابات أيضاً ، فلم يبق من الأحزاب سوى حزب الاستقلال الذي قرّر خوض المعركة الانتخابية .

وحدّت الحكومة من نشاط النقابات ، وألغت أكثر الجمعيات والنوادي ، وعطّلت الصحف والمجلات ، وحرّمت الاجتماعات والمظاهرات ، فاحتجّت الأحزاب على هذه السياسة التعسفية ، فكان أن سحبت الحكومة إجازة الحزب الوطني الديمقراطي ، ثم أقدمت على حلّ الأحزاب جميعها .

جرت الانتخابات النيابية في ١٧ محرم ١٣٧٤هـ (١٤ أيلول ١٩٥٤م) ودُعي المجلس للاجتماع في ١٩ المحرم ، ثم عطّل مدة شهرين ونصف .

قطع العلاقات السياسية مع الاتحاد السوفيتي : رأى رئيس الحكومة نوري السعيد أن المفوضية السوفيتية في بغداد قد أصبحت وكراً للشيوعيين ، لذا طلب من الحكومة السوفيتية إغلاق مفوضيتها في بغداد ، وفي الوقت نفسه سحب كافة العناصر العراقية التي تعمل في السلك السياسي في موسكو .

معمل تكرير النفط في الدورة : عملت الحكومة على إنشاء مصنع

لتكرير نفط الاستهلاك المحلي في (الدورة) جنوب بغداد حيث تستهلك هذه المنطقة ثلثي نفط الاستهلاك .

مؤتمر باندونغ: عقد المؤتمر الأسيوي الإفريقي الذي دعت إليه الدول الآتية : أندونيسيا ـ باكستان ـ بورما ـ الهند ـ سيرلانكا في أندونيسيا في مدينة باندونغ ، وقد اقترح الوفد العراقي بحث قضية فلسطين ، ولكن رفض ذلك رئيس وزراء بورما (أوتو) الذي كان صديقاً لدولة اليهود ، كما رفض ذلك نهرو رئيس وزراء الهند بحجة عدم إثارة المشكلات ، فهدّد الوفد العراقي بالانسحاب من المؤتمر إن لم تدرج قضية فلسطين فاضطرت لجنة التنسيق إلى إدراج القضية ضمن أعمال المؤتمر الذي عقد في ٢٦ شعبان إلى ٢ رمضان ١٣٧٤هـ (١٨ ـ ٢٤ نيسان ١٩٥٥م) .

تعديل اتفاقيات النفط : عملت الحكومة على تعديل اتفاقيات النفط التي عُقدت في ٨ جمادى الأولى ١٣٧١هـ (٣ شباط ١٩٥٢م) ، وقد زاد دخل البلاد من النفط بهذا التعديل حوالي عشرة ملايين ونصف من الدنانير .

الدفاع المشترك : جرت محاولات بعد الحرب العالمية الثانية لجرّ البلدان العربية إلى أحلاف ترمي عزل الاتحاد السوفيتي ، وقد تغلغلت الولايات المتحدة الأمريكية إلى بعض البلدان العربية والمناطق المجاورة لها عن طريق قروض بنك الإنشاء والتعمير ، ومشروعات النقطة الرابعة حيث كانت تقدّم بعض المساعدات في سبيل تنفيذ مخططاتها .

اقترحت كل من الولايات المتحدة الأمريكية ، وانكلترا ، وفرنسا إقامة مشروع يهدف الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط حسب تسميتها ، وتشترك فيه كل الدول العربية و (إسرائيل) ، وجنوبي إفريقية ، ونيوزيلندا ، وقد رفض الشعب العربي في بلدانه المختلفة هذا المشروع لأنه يهدف إلى جعل هذه البلدان محطات للقوات الاستعمارية ، إضافةً إلى القواعد التي يملكها المستعمرون أو يسيطرون عليها ، هذا بالإضافة إلى ما يهدف هذا المشروع من

اعتراف بـ (إسرائيل) إذ تصبح القوات مشتركة في القواعد وغيرها . كما أن الروس سيحتجّون على هذا المشروع وعلى انضمام البلدان العربية إليه .

حلف بغداد : كان من شروط نوري السعيد قبل أن يُؤلّف الوزارة الاستغناء عن معاهدة ٤ صفر ١٣٤٩هـ (٣٠ حزيران ١٩٣٠م) ، ولكن تساءل أمام حكومته ، وكبار الساسة ألا يجب أن نؤمّن البديل ؟ والمعاهدة حكماً قد انتهت ، ولم يبق من آثارها سوى القاعدتين الجويتين في (الحبانية) و (الشعيبة) ، ويمكن السعي لدى بريطانيا للتنازل عنها ، ولكن إن تنازلت عنها ستبقى مرتبطةً بالواقع بالدفاع عن العراق ، وستبقى بحاجة إلى دعمها ، وهنا قد تشترط بريطانيا من أجل هذا الهدف ، أو تطلب إبقاء بعض الذخائر في مستودعاتها ، والسماح لطائراتها بالهبوط في هاتين القاعدتين ، وهذا أمر طبيعي لها . وقد احتجّ بما تمّ باتفاقية الجلاء التي تمّت مع مصر وانكلترا حيث خرجت انكلترا من قناة السويس ، واشترطت أن تعود إليها في حالة الاعتداء على البلدان العربية أو على تركيا ، وهذا ما جرى الحديث به عند تبادل زيارة الوفود بين مصر والعراق .

سافر نوري السعيد إلى لندن بحجة الاستشفاء ، واتصل بالمسؤولين البريطانيين ، وحصل على التعليمات اللازمة ، لإقامة حلف مع تركيا .

وسافر نوري السعيد بعدها إلى تركيا في ١٩ جمادى الأولى ١٣٧٤هـ (١٢ كانون الثاني ١٩٥٥م) ، وجرت هناك مباحثات مع رئيس الحكومة التركية عدنان مندريس . ثم زار بغداد وفد تركي برئاسة عدنان مندريس وبدأت المفاوضات بين الطرفين ، وقامت مظاهرات في كثيرٍ من الأماكن ضدّ هذه المفاوضات ، وكانت إذاعة صوت العرب من القاهرة تشعل النيران ، وتنتقد المفاوضات ، والأحلاف حتى اضطر نوري السعيد أن يرجو عدنان مندريس في تأجيل التوقيع على الميثاق . وكان هناك حلف بين تركيا وباكستان .

اقترحت مصر طرد العراق من جامعة الدول العربية ، غير أن الأمين

العام قد أعلن أن (ميثاق التعاون المتبادل بين العراق وتركيا) إنما هو حلف دفاعي فقط ، على حين أن المعاهدة التركية - الباكستانية حلف دفاعي هجومي .

وقد تمّ التوقيع على الاتفاق في ٣ رجب ١٣٧٤هـ (٢٤ شباط ١٩٥٥م) ، وصادق عليه المجلس النيابي ، ووقفت سوريا ومصر والمملكة العربية السعودية موقف المعارض من هذا الاتفاق .

زار بغداد وفد بريطاني برئاسة الطوني إيدن رئيس الحكومة البريطانية في ١٠ رجب ١٣٧٤هـ (٣ آذار ١٩٥٥م) ، وانضمت بريطانيا إلى ميثاق التعاون (حلف بغداد) في ١٢ شعبان ١٣٧٤هـ (٤ نيسان ١٩٥٥م) . وفي ١١ رمضان ١٣٧٤هـ (٢ أيار ١٩٥٥م) تم تسليم القاعدتين الجويتين (الحبانية) و (الشعيبة) إلى العراق .

وانضمت باكستان إلى الحلف في ٦ صفر ١٣٧٥هـ (٢٣ أيلول ١٩٥٥م) ، وأخيراً انضمّت إيران في ١٨ ربيع الأول ١٣٧٥هـ (٣ تشرين الثاني ١٩٥٥م) ، ولم تدخل الولايات المتحدة في الحلف علناً لإظهار موقف الحياد بين الدول العربية التي لها فيها نفوذ ولكنها تختلف فيما بينها بشأن حلف بغداد .

وجرى الاجتماع الأول لأعضاء الحلف في بغداد في ٧ ربيع الثاني ١٣٧٥هـ (٢١ تشرين الثاني ١٩٥٥م) واستمر يومين .

واشتدّ الهجوم الإعلامي على الحكومة من الخارج والنقد والمعارضة من الداخل ، فقدّم رئيسها نوري السعيد استقالتها في ٢ جمادى الأولى ١٣٧٥هـ (١٧ كانون الأول ١٩٥٥م) ، فعهد إليه ثانية بتشكيل حكومة جديدة ، فألّفها في اليوم نفسه[1] .

---

(١) تشكلت الوزارة على النحو الآتي :

وزارة نوري السعيد الثالثة عشرة: رفعت المعارضة كتاباً إلى الملك تشكو فيه تصرّف حكومة نوري السعيد التي عزلت العراق عن بقية البلدان العربية ، وقتلت الحركة الوطنية ، وجرّت الدولة إلى الأحلاف العسكرية ، إضافةً إلى الأغلال التي تقيد بها الشعب ، وهذا ما جعل وضع العراق ينحدر ، وسيستمر الانحدار حتى تتخلّى الوزارة الحالية عن الحكم . وقد وقّع الكتاب كامل الجادرجي ، ومحمد مهدي كبة ، ومحمد حديد ، وفائق السامرائي ، ومحمد صديق شنشل وحسين جميل ، وهم أعضاء في الحزب الوطني الديمقراطي ، وحزب الاستقلال .

ومنعت الحكومة إعطاء تأشيرات للمحامين للسفر إلى القاهرة لحضور مؤتمر المحامين العرب الذي كان مقرراً أن يعقد في ٢١ رجب ١٣٧٥هـ (٣ آذار ١٩٥٦م) ، وكان هذا المؤتمر يعقد سنوياً في إحدى العواصم العربية .

اتفق حزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال على الاندماج وتشكيل حزب واحد باسم حزب المؤتمر الوطني ، وتقدما بطلب لممارسة النشاط الذي منعا منه ، غير أن الطلب قد رفض ، واستأنف حزب المؤتمر الوطني الدعوى فلم يُوفّق غير أن هيئة الحزب قد أخذت تمارس نشاطها .

وأنجدت الحكومة الأردن ، وأرسلت له قوات لترابط على أرضه لردع الاعتداءات اليهودية التي تكررت على الأرض الأردنية .

---

١ - نوري السعيد : رئيس الوزراء ، ووزير الدفاع بالوكالة .
٢ - أحمد مختار بابان : نائباً لرئيس الوزراء .
٣ - ضياء جعفر : وزيراً للإعمار .
٤ - خليل كنه : وزيراً للمالية .
٥ - نديم الباججي : وزيراً للاقتصاد .
٦ - عبد الرسول الخالصي : وزيراً للشؤون الاجتماعية .
٧ - سعيد قزاز : وزيراً للداخلية .
٨ - عبد الأمير علاوي : وزيراً للصحة .
٩ - برهان الدين باش أعيان : وزيراً للخارجية .
١٠ - صالح صائب الجبوري : وزيراً للمواصلات .
١١ - رشدي الجلبي : وزيراً للزراعة .
١٢ - عبد الجبار التكرلي : وزيراً للعدلية .
١٣ - منير القاضي : وزيراً للمعارف .
١٤ - علي الشرقي : وزيراً للدولة .

محاولة مدّ النفوذ الأمريكي : فقدت انكلترا الكثير من نفوذها في المنطقة العربية بعد العدوان الثلاثي على مصر ، والذي اشتركت فيه مع كل من فرنسا ، ودولة اليهود . وقد تدخّلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي لوقف هذا العدوان ، فأخذ النفوذ الأمريكي في التوسع ، وربما كان العدوان الثلاثي بالأصل لعبةً أمريكية لتحقيق هذا الهدف الذي وصلت إليه ، وهو تراجع النفوذ الإنكليزي ليحلّ محلّه النفوذ الأمريكي ، أو ليأخذ بالتسرّب والتغلغل في البلدان العربية .

ادّعى الرئيس الأمريكي (ايزنهاور) أنه قد حدث فراغ في (الشرق الأوسط) بعد انحسار النفوذ الإنكليزي ، ويجب على الولايات المتحدة أن تملأ هذا الفراغ قبل أن يملأه الاتحاد السوفييتي ، ولهذا قدّم مشروعاً إلى الكونغرس في ٤ جمادى الآخرة ١٣٧٦هـ (٥ كانون الثاني ١٩٥٧م) لأخذ الموافقة عليه ، ويتضمّن هذا المشروع أربع نقاط :

١ - ترى الولايات المتحدة أن استتباب السلام في الشرق الأوسط ، كما هو في أوربا الغربية وفورموزا أمر حيوي بالنسبة لها .

٢ - مطالبة الكونغرس باتخاذ قرار بشأن استخدام القوات المسلحة الأمريكية في الشرق الأوسط عند الضرورة .

٣ - إن مثل هذا القرار سيمنع الاتحاد السوفييتي من القيام بأي عمل عدواني في هذه المنطقة .

٤ - ستتوفر للشرق الأوسط درجة معقولة من الاستقرار ، حيث حلّ المشكلات السياسية للمنطقة .

أرسلت العراق بعثة[1] إلى الولايات المتحدة لمعرفة أهداف هذا المشروع

---

(١) كانت البعثة برئاسة ولي العهد الأمير عبد الإله ، وعضوية كل من رؤساء الوزراء السابقين : جميل المدفعي ، علي جودت الأيوبي ، صالح جبر ، ومن نائب رئيس الوزراء أحمد مختار بابان ، واللواء غازي الداغستاني ، ومرض جميل المدفعي فاختير مكانه توفيق السويدي .

وتفاصيله . ودعا الوفد العربي أمريكا للاعتراف بحقوق العرب في فلسطين ، وجلاء إسرائيل عن سيناء ، ودعوة الولايات المتحدة للانضمام إلى حلف بغداد ، وتسليح الجيش العراقي ، ومرّ الوفد أثناء سفره بلندن ، فكان هذا موضع نقد شديد . وكان قد حذّر من هذا الوزير المفوض العراقي في لندن طارق العسكري .

أرسل الرئيس الأمريكي (ايزنهاور) مبعوثه الخاص (ريتشاردز) على رأس وفد خبير لتوضيح المشروع ، فدعت الحكومة العراقية هذا المبعوث مع الوفد المرافق له لزيارتها . وصدر بيان مشترك عن تلك الزيارة .

الاتصال مع المعارضة السورية : بعد أن عملت العراق على الإطاحة بحكم العقيد أديب الشيشكلي . أخذ الأمير عبد الإله يتصل به ، ويعمل معه للإطاحة بالحكم القائم ، وبعث له رئيس الأركان اللواء غازي الداغستاني مع ثلاثين ألف دينار إلى لبنان الذي أصبح يتردّد إليها أديب الشيشكلي ، غير أن غازي الداغستاني لم يكن يثق بأديب الشيشكلي كما يثق به عبد الإله ، ولأنه كان يسير قبل مدة في فلك غير الفلك الذي يجري فيه الساسة العراقيون يومذاك ، ولم تدفعه نحو العراق سوى المصلحة الآنية ، لذا فقد سلّم غازي الداغستاني لأديب الشيشكلي عشرة آلاف دينار ، وأودع الباقي وهو عشرون ألف دينار في خزانة السفارة العراقية في بيروت . وأصبح غازي الداغستاني يتردد بين بيروت وبغداد ينقل آراء وأخبار الساسة السوريين الفارين إلى لبنان إلى القادة العراقيين ، وكانت ترسل الأسلحة والأموال إلى داخل سوريا ، غير أن السلطات السورية قد وضعت يدها عليها ، وقدّمت إلى المحكمة بعض الرجال ، وقضت بالإعدام حضورياً على بعضهم[1] . وبعدها أخذت

---

(١) كانت الخطة تقضي بجمع الأسلحة في خطة م ٣ ، وتشكيل سرايا الحدود ، وتطويع البدو المسرّحين من الجيش الأردني ، وتسليح العشائر السورية ، ومدّ الذين يحشدون خارج سوريا بالمال والسلاح . وعمل إنكلترا لدى إسرائيل للقيام باعتداءات على سوريا ، وحشد الجيش «

الرقيات تتوالى لعدة دول لتتوسط دون تنفيذ هذه الأحكام .

العدوان الثلاثي على مصر : قامت انكلترا ، وفرنسا ، وإسرائيل بالعدوان على مصر في ١٦ جمادى الآخرة ١٣٧٥هـ (٢٩ تشرين الأول ١٩٥٦م) وطالبت الأمم المتحدة الحكومات المتقاتلة وقف إطلاق النار فوراً ، ولكن انكلترا وفرنسا لم تستجيبا لهذا الطلب ، واقترح الاتحاد السوفييتي على الولايات المتحدة إجراء عمل مشترك لوقف القتال ، فرفضت الولايات المتحدة هذا الطلب وعمل الاتحاد السوفييتي منفرداً ، وتقدم بإنذاره إلى الرئيس الأمريكي إيزنهاور في ٢٣ جمادى الآخرة (٥ تشرين الثاني) وأمام هذا التحدي قطعت الولايات المتحدة مساعداتها عن إسرائيل ، وعطلت المصالح البريطانية والفرنسية في بلادها ، وضغطت على الإنكليز والفرنسيين لوقف القتال فوراً ، فاضطروا إلى الانصياع .

احتجت الحكومة العراقية على اعتداء الحكومتين الفرنسية والبريطانية على عدوانها ، واستعدت وزارة الدفاع لمساعدة الأردن فيما إذا جرى اعتداء إسرائيلي عليها ، وأعلنت الحكومة العراقية الأحكام العرفية .

كانت الولايات المتحدة تهدف من وراء العدوان الثلاثي إلى إضعاف النفوذ الإنكليزي والفرنسي كي تحلّ محلها ، ومن هذا الهدف كان التخطيط ، وكانت اللعبة فخسرت الدولتان بالعدوان ، وربحت الولايات المتحدة بالعمل على وقف العدوان .

قام الطلاب في العراق بمظاهرات احتجاجاً على العدوان ، واستنكاراً

---

* العراقي في الأردن ليقف في وجه التحرشات اليهودية على الأردن ، ثم يدخل سوريا بحجة مساعدتها ضد اليهود ، كما تتدخل تركيا في الموضوع . وقد حكمت المحكمة بالإعدام وجاهياً على : عادل عرور ، سامي كبارة ، عدنان الأتاسي ، صبحي العمري ، حسن الحكيم وغيابياً على : محمد معروف ، محمد صفر ، صلاح الشيشكلي ، سعيد تقي الدين ، ميخائيل اليان ، حسن الأطرش ، وشكيب وهاب .

هذه الاعتداءات الوحشية . ولم تجد تحذيرات الحكومة التي قررت بعد ذلك تأجيل الدراسة في المدارس الثانوية ، والمتوسطة ، والصناعية والتجارية والفنية ودور المعلمين والمعلمات ، كما طُرد بعض الطلاب . وأعقب ذلك قيام مظاهرات في مدينة (النجف) استنكاراً للعدوان الثلاثي . وتكررت المظاهرات في اليوم التالي ، واستمرت أسبوعاً كاملاً ، وتصدّت لها الشرطة ، ووقعت أحداث مؤسفة ، ثم انتقلت المظاهرات من مدينة (النجف) في الجنوب إلى الألوية الشمالية (الموصل ، وكركوك ، وأربيل ، والسليمانية) . وكانت الاحتجاجات ، وجرت الاعتقالات ، وإعدامات ، وأحكام أخرى جائرة[1] .

اتهمت الحكومة العراقية بأن النفط العراقي كان يتدفق ضمن الأنابيب ، المعلن عنها أنها مقطوعة ، إلى مصفاة حيفا ، وأن الطائرات البريطانية كانت تتزود من القواعد في العراق ، وأن الجرحى الانكليز كانوا ينقلون إلى المستشفيات العراقية .

ورفعت عرائض إلى الملك مباشرة من السياسيين ، ومن الأساتذة ، ومن نقابة المحامين احتجاجاً على سياسة الحكومة العراقية برئاسة نوري السعيد . كما رفع عريضة رؤساء الوزارات السابقة ، والأعيان ، والنواب وأصحاب التجارة والأموال .

وأخيراً ألغيت الأحكام العرفية في ٢٨ شوال ١٣٧٦هـ (٢٨ أيار

---

(١) أعدم عطا مهدي الدباس ، وعلي الشيخ حمود شنقاً .
وحكم المجلس العرفي على كامل الجادرجي بالسجن الشديد ثلاث سنوات . وعلى فائق السامرائي ، ومحمد صديق شنشل بالمراقبة لمدة سنة ، وعلى حسين جميل وسامي باش عالم بكفالة مقدارها خمسة آلاف دينار لمدة سنة ، وقد سجن كامل الجادرجي مباشرة ، وأبعد (فائق السامرائي) إلى (حلبجة) و (محمد صديق شنشل) إلى (قلعة دزه) . كما أبعد عميد كلية الحقوق (عبد الرحمن البزاز) إلى (بنجوين) ومعه كل من : جابر عمر ، ومحمد علي البصام ، وفيصل الوائلي ، وحسن الدجيلي ، ثم نقلوا إلى تكريت .

١٩٥٧م) . ثم قبلت استقالة الحكومة في ٢٢ ذي القعدة ١٣٧٦هـ (٢٠ حزيران ١٩٥٧م) .

عهد الملك إلى علي جودت الأيوبي بتأليف وزارة جديدة[1] أملاً في أن يخف ضغط الهجوم على العراق . فقد كانت إذاعات دمشق والقاهرة وعمان وغيرها تقيم النكير على الحكومة العراقية لسيرها في ركاب الاستعمار البريطاني . وقد عملت هذه الحكومة منذ تسلّمها السلطة على تحسين العلاقات مع بعض الدول العربية . فقد زار الملك حسين ملك الأردن بغداد وصدر بيان مشترك . وقدّمت العراق هدية للجيش الأردني قوامها ست طائرات عراقية كانت تستعمل للتدريب والقتال .

قدّم الساسة العراقيون عريضة للحكومة الجديدة يطلبون فيها الإفراج عن المحكومين ومنهم كامل الجادرجي ، وإعادة الأساتذة والطلاب المفصولين ، وحرية التنظيم الحزبي والنقابي ، وحرية الصحافة والسماح للصحف العربية بالدخول إلى العراق .

وكانت أمريكا تردّد دائماً أن النفوذ الشيوعي قد ازداد في سوريا وأن على العراق تدارك الوضع ، وكذا تركيا ، وكانت أمريكا ترغب في التدخّل العراقي

---

(1) تشكلت الوزارة على النحو الآتي :

١ ـ علي جودت الأيوبي : رئيساً لمجلس الوزراء .
٢ ـ علي ممتاز الدفتري : وزيراً للمالية ، وزيراً للخارجية بالوكالة .
٣ ـ أحمد مختار بابان : وزيراً للدفاع ، وزيراً للمعارف بالوكالة .
٤ ـ عبد الوهاب مرجان : وزيراً للمواصلات والأشغال .
٥ ـ نديم الباجه جي : وزيراً للاقتصاد ، وزيراً للإعمار بالوكالة .
٦ ـ سامي فتاح : وزيراً للداخلية .
٧ ـ عبد الرسول الخالصي : وزيراً للعدلية .
٨ ـ عبد الأمير علاوي : وزيراً للصحة .
٩ ـ جمال عمر نظمي : وزيراً للزراعة .
١٠ ـ أركان عبادي : وزيراً للشؤون الاجتماعية .
١١ ـ علي الشرقي : وزيراً للدولة .

في سوريا ، وتشجعه ، وتجد المبررات له ، ويؤيد ذلك ولي العهد عبد الإله ، كما تشجّع تركيا لتحشد جيوشها على الحدود السورية ليتسنى للعراق دخول سوريا عسكرياً بسهولة . وكان هندرسون مبعوث الرئيس الأمريكي ايزنهاور يتنقل في المنطقة ، ويحرّض على العمل ضد سوريا التي توسّع فيها النفوذ الشيوعي .

اقترح رئيس الحكومة علي جودت الأيوبي حل المجلس النيابي ، فلم يُسمع إليه ، وكرر الطلب فلم يلتفت إلى هذا الطلب فقرر لذلك الانسحاب من المسؤولية ، وقدّم استقالة حكومته في ٢٠ ربيع الثاني ١٣٧٧هـ (١٦ تشرين الثاني ١٩٥٧م) ولكن طلب منه الاستمرار في تسيير شؤون الدولة ريثما يتم تأليف حكومة جديدة .

عهد الملك إلى عبد الوهاب مرجان في ٢٢ جمادى الأولى ١٣٧٧هـ (١٤ كانون الأول ١٩٥٧م) بتشكيل حكومة تخلف حكومة علي جودت الأيوبي المستقيلة .

شكّل عبد الوهاب مرجان الوزارة في ٢٣ جمادى الأولى ١٣٧٧هـ (١٥ كانون الأول ١٩٥٧م)[1] . ولم تلبث أن قامت الوحدة بين سوريا ومصر في ١١ رجب ١٣٧٧هـ (١ شباط ١٩٥٨م) وكان لهذا الحدث وقعه السيء في العراق والأردن واقترح وزير الخارجية البريطانية (سلوين لويد) إقامة اتحاد

---

(1) تشكلت الوزارة على النحو الآتي :

١ ـ عبد الوهاب مرجان : رئيساً للوزراء ، وزيراً للدفاع بالوكالة .
٢ ـ نديم الباجه جي : وزيراً للمالية .
٣ ـ عبد الرسول الخالصي : وزيراً للعدلية .
٤ ـ برهان الدين باش أعيان : وزيراً للخارجية .
٥ ـ محمد مشحن الحردان : وزيراً للاقتصاد .
٦ ـ عبد الأمير علاوي : وزيراً للمواصلات .
٧ ـ عبد الحميد كاظم : وزيراً للمعارف .
٨ ـ أركان عبادي : وزيراً للشؤون الاجتماعية .
٩ ـ سامي فتاح : وزيراً للداخلية .
١٠ ـ صالح صائب : وزيراً للإعمار .
١١ ـ جميل الأورفلي : وزيراً للزراعة .
١٢ ـ عمر بابان : وزيراً للصحة .
١٣ ـ علي الشرقي : وزيراً للدولة .
١٤ ـ جواد الخطيب : وزيراً للدولة .
١٥ ـ عز الدين الملا : وزيراً للدولة .

بين العراق والأردن . فأوفد الملك حسين ملك الأردن وزير البلاط سليمان طوقان إلى بغداد يحمل رسالة إلى الملك فيصل ملك العراق يدعوه فيها أن يتوجّه هو وولي عهده وبعض وزرائه إلى عمان للنظر في موضوع الاتحاد ، فلبّوا الدعوة[1] وجاءوا إلى عمان في ٢١ رجب وبدأت المفاوضات مع الوفد الأردني[2] .

اشترط الوفد الأردني لتحقيق الاتحاد انسحاب العراق من حلف بغداد حيث لا يمكن الاتحاد بين دولتين إحداهما ضمن حلف والأخرى بعيدة عنه ، ولكن الأمير عبد الإله الذي لم تكن عنده تلك الحماسة لهذا الاتحاد ، أجاب : إن الخروج من حلف بغداد غير ممكن ، لأنه يُشكّل الضمان الرئيسي لكيان العراق . وأخيراً اتفق الطرفان على أن تبقى العراق في حلف بغداد والأردن خارج ذلك الحلف ، وتستمر الحكومة الأردنية الهاشمية أيضاً على التزاماتها باتفاقية الهدنة مع (إسرائيل) ، ولا علاقة للعراق بها . وتمّ الاتفاق على ما يأتي :

١ ـ ينشأ اتحاد عربي بين المملكة العراقية والمملكة الأردنية الهاشمية باسم (الاتحاد العربي) اعتباراً من يوم الجمعة ٢٤ رجب ١٣٧٧هـ الموافق ١٤ شباط ١٩٥٨م ، ويكون هذا الاتحاد مفتوحاً للدول العربية الأخرى التي ترغب بالانضمام إليه .

---

(١) كان الوفد المرافق للملك فيصل وولي عهده مؤلفاً من : وزير الخارجية برهان الدين باش أعيان ، ووزير المالية نديم الباجه جي ، ووزير العدلية عبد الرسول الخالصي ، ورئيس أركان الجيش رفيق عارف ، ورئيس الديوان الملكي عبد الله بكر ، ثم انضمّ إليهم توفيق السويدي عضو مجلس الأعيان ، وانضمّ إلى الوفد في عمان سفير العراق بهاء الدين نوري .

(٢) ضمّ الوفد الأردني رئيس الوزراء إبراهيم هاشم ، ونائب رئيس الوزراء وزير الخارجية سمير الرفاعي ، ووزير البلاط سليمان طوقان ، ووزير الاقتصاد الوطني خلوصي الخيري ، ووزير التربية والتعليم والعدلية أحمد الطراونة ، ورئيس الديوان الملكي الهاشمي بهجت التلهوني ، ووزير الدفاع عاكف الفايز ، والسفير الأردني في العراق فرحان شبيلات ، ورئيس أركان الجيش العربي الأردني حابس المجالي ، ومعاون رئيس الأركان صادق الشرع .

٢ ـ تحتفظ كل من الدولتين بشخصيتها الدولية المستقلة ، وسيادتها على أراضيها ، وبنظام الحكم القائم فيها .

٣ ـ تكون المعاهدات والمواثيق والاتفاقيات الدولية التي سبق أن ارتبطت بها كل من الدولتين قبل قيام الاتحاد بينهما مرعية بالنسبة إلى الدولة التي عقدتها وغير ملزمة للدولة الأخرى . أما المعاهدات والمواثيق والاتفاقيات الدولية التي ستعقد بعد قيام الاتحاد والتي تدخل ضمن موضوعات الاتحاد ، فمن اختصاص وسلطة حكومة الاتحاد .

٤ ـ اعتباراً من تاريخ الإعلان الرسمي لقيام الاتحاد تُنفّذ إجراءات الوحدة الكاملة بين دولتي الاتحاد في الأمور الآتية :

أ ـ وحدة السياسة الخارجية والتمثيل السياسي .

ب ـ وحدة الجيش الأردني والعراقي (الجيش العربي) .

جـ ـ إزالة الحواجز الجمركية بين الدولتين وتوحيد القوانين الجمركية .

د ـ توحيد مناهج التعليم .

٥ ـ يتفق الطرفان بأسرع وقت على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوحيد النقد ، وتنسيق السياسة المالية والاقتصادية بين الدولتين .

٦ ـ عندما تقضي الضرورة ومصلحة الاتحاد توحيد أي أمر من الأمور الأخرى غير الواردة في المادة الرابعة تتخذ الإجراءات اللازمة بموجب دستور الاتحاد لإدخال ذلك الأمر ضمن اختصاص وسلطات حكومة الاتحاد .

٧ ـ يكون علم الثورة العربية علم الاتحاد ، وعلماً لكل من الدولتين .

٨ ـ أ ـ تتولّى شؤون الاتحاد حكومة اتحادية مؤلفة من مجلس تشريعي ، وسلطة تنفيذية .

ب ـ ينتخب كل من مجلس الأمة العراقي والأردني أعضاء المجلس التشريعي من بين أعضائها بعدد متساوٍ لكل من الدولتين .

د ـ يعيّن أعضاء السلطة التنفيذية وفق أحكام دستور الاتحاد لتولّي الأمور التي تدخل ضمن اختصاص حكومة الاتحاد .

٩ ـ يكون ملك العراق رئيساً لحكومة الاتحاد ، وفي حالة غيابه لسبب من

الأسباب يكون ملك الأردن رئيس حكومة الاتحاد ، ويحتفظ كل من الملكين بسلطاته الدستورية في مملكته ، وعند انضمام دولة أخرى إلى الاتحاد ، يعاد النظر في وضع رئاسة الاتحاد حسب مقتضيات الأمور .

١٠ ـ يكون مقر حكومة الاتحاد بصورة دورية في بغداد لمدة ستة أشهر من السنة وفي عمان ستة أشهر أخرى .

١١ ـ أ ـ تضع حكومة الاتحاد دستوراً للاتحاد وفق الأسس المبينة في هذا الاتفاق ، ويعدل دستور كل من الدولتين إلى المدى والحدود التي تقتضيها أحكام دستور الاتحاد .

ب ـ تتخذ التدابير والإجراءات اللازمة لإقامة حكومة الاتحاد ووضع دستور الاتحاد خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من تاريخ توقيع هذا الاتفاق .

١٢ ـ يبرم هذا الاتفاق وفق الأصول الدستورية لكل من الدولتين .

وصادق المجلسان على مشروع الاتحاد العربي بالإجماع .

ولم تكن دول حلف بغداد راضية عن هذا الاتحاد .

وكان رئيس الحكومة العراقية عبد الوهاب مرجان يخالف ولي العهد والملك في تدخل الجيش العراقي في شؤون سوريا ، وهذا ما دعا إلى إقالته بعد الانتهاء من مشروع الاتحاد ، فقدم استقالته في ١٠ شعبان ١٣٧٧هـ (٢ آذار ١٩٥٨م) .

وزارة نوري السعيد الرابعة عشرة : عهد الملك إلى نوري السعيد بتشكيل وزارة جديدة إذ أن الظروف تقتضي أن يكون على رأس السلطة لأنه يملك أكثرية في المجلس النيابي ، كما أن المرحلة مهمة إذ سيتم فيها وضع دستور الاتحاد . وشكّل نوري السعيد[1] الوزارة في ١١ شعبان ١٣٧٧هـ (٣

(1) تم تشكيل الوزارة على النحو الآتي :

آذار ١٩٥٨م) ، وكانت مهمة هذه الوزارة حلّ المجلس النيابي وإجراء الانتخابات ، ووضع دستور الاتحاد . وقد تمت هذه المهمات ، وكان التدخّل في الانتخابات مكشوفاً حتى نجح ١١٨ نائباً بالتزكية من أصل ١٤٨ نائباً ، واجتمع المجلس ، وأقرّ لائحة تعديل الدستور العراقي ، ومشروع دستور الاتحاد . وقد رفعت عريضة من كبار ساسة العراق إلى رئيس الحكومة تبين له خطأ مساره في تفرقة الصف العربي .

جبهة الاتحاد الوطني : كان النقد شديداً للحكومة العراقية نتيجة موقفها من العدوان الثلاثي على مصر ، وهذا ما قرّب من زعماء الأحزاب بعضهم من بعض ، وتشكلت الجبهة الوطنية المتحدة التي تمثّل أربعة أحزاب هي : حزب الاستقلال ، والوطني الديمقراطي ، والبعث ، والشيوعي[1] . وكانت الجبهة تهدف إلى :

١ ـ حلّ المجلس النيابي . وتنحية نوري السعيد .

٢ ـ الخروج من حلف بغداد ، وتوحيد سياسة العراق مع سياسة البلدان العربية المتحررة .

٣ ـ مقاومة التدخل الاستعماري بشتى أشكاله ومصادره ، وانتهاج سياسة عربية

١ ـ نوري السعيد : رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع بالوكالة .
٢ ـ توفيق السويدي : نائباً لرئيس الوزراء .
٣ ـ محمد فاضل الجمالي : وزيراً للخارجية .
٤ ـ جميل عبد الوهاب : وزيراً للعدلية .
٥ ـ ضياء جعفر : وزيراً للاقتصاد .
٦ ـ عبد الكريم الأزري : وزيراً للمالية .
٧ ـ سعيد قزاز : وزيراً للداخلية .
٨ ـ سامي فتاح : وزيراً للشؤون الاجتماعية .
٩ ـ محمد شمس الحردان : وزيراً للزراعة .
١٠ ـ عبد الحميد كاظم : وزيراً للمعارف .
١١ ـ عبد الأمير علاوي : وزيراً للصحة .
١٢ ـ صالح صائب : وزيراً للمواصلات .
١٣ ـ رشدي الجلبي : وزيراً للإعمار .
١٤ ـ برهان الدين باش أعيان : وزيراً للدولة .
١٥ ـ محمود بابان : وزيراً للدولة .
١٦ ـ راجح عطية : وزيراً للدولة .

(1) مثّل الحزب الوطني الديمقراطي محمد حديد ، والاستقلال محمد مهدي كبه ، والبعث فؤاد الركابي فلما اعتقل مثّل الحزب شمس الدين كاظم ، والشيوعي عزيز الشيخ ، فلما اعتُقل مثّل الحزب كمال عمر نظمي .

مستقلة أساسها الحياد الإيجابي .

٤ ـ إطلاق الحريات العامة .

٥ ـ إلغاء الإدارة العرفية ، وإطلاق سراح السجناء السياسيين ، وإعادة المدرسين والموظفين والطلاب المفصولين .

تتابعت لقاءات ممثلي الأحزاب ، وقرروا استخدام مطبعة الحزب الشيوعي السرية المهيأة تماماً من موسكو ، وتألفت اللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني ، وأصدرت بيانها الأول في ١٧ شعبان ١٣٧٧هـ (٩ آذار ١٩٥٨م) ، وأصبح لهذه الجبهة لجان رئيسية في معظم الألوية ، ولجان أصغر منها في الأطراف . وأخذت الجبهة تتصل بالعسكريين . وكان واسطة الاتصال العقيد رجب عبد المجيد الذي يتصل بحزب الاستقلال . ورشيد مصلح الذي يتصل بالوطنيين الديمقراطيين .

مشروع دستور الاتحاد : في ٢٥ شعبان ١٣٧٧هـ جاء وفد أردني[1] لإجراء المباحثات الخاصة بوضع دستور الاتحاد بين العراق والأردن ، والتقى بوفد الحكومة العراقية[2] ، وبعد سلسلة من الاجتماعات وضعت الصيغة النهائية لمشروع الدستور الذي سيعرض على مجلس الأمة في كل من الدولتين .

اقترح السفير البريطاني في العراق على نوري السعيد أن تتحمل العراق المعونة المالية السنوية التي تقدمها بريطانيا للأردن .

وكان رئيس الحكومة العراقية نوري السعيد يرى أن تنضمّ الكويت إلى الاتحاد العربي بعد حصولها على الاستقلال ، كي تدعمه بإمكاناتها المالية ، وقد

---

(١) كان الوفد الأردني برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية سمير الرفاعي وعضوية كل من : وزير الاقتصاد خلوصي الخيري ، ووزير المعارف والعدلية أحمد الطراونة ، ووزير الدفاع والزراعة هاشم الفايز ، ورئيس أركان الجيش حابس المجالي وعدد من الأخصائيين .

(٢) كان الوفد العراقي برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء توفيق السويدي ، وعضوية كل من : وزير الخارجية محمد فاضل الجمالي ، ووزير المالية عبد الكريم الأزري ، ووزير العدلية جميل عبد الوهاب ، ووزير الدولة برهان الدين باش أعيان ، وعدد من الأخصائيين .

عرض الأمر على وزير الخارجية البريطانية الذي رفع الرأي بدوره إلى مجلس الوزراء البريطاني فلم يعارض ذلك ، وأخبر السفير البريطاني وزير خارجية الاتحاد أن الأمر سيبحث في لندن بعد حصول الكويت على الاستقلال ، وذلك في (٢٤ تموز ١٩٥٨م) ، ولكن الثورة وإعلان الجمهورية قد تمّ قبل هذا التاريخ بعشرة أيام .

انتهت مهمة حكومة نوري السعيد بإجراء الانتخابات ، واجتماع المجلس ، وتعديل الدستور العراقي ، ووضع دستور الاتحاد العربي فقدّم رئيسها استقالتها في ٢٥ شوال ١٣٧٧هـ (١٤ أيار ١٩٥٨م) .

عهد الملك إلى أحمد مختار بابان بتشكيل حكومة جديدة تخلف الحكومة المستقيلة فشكلها[1] في الأول من ذي القعدة من عام ١٣٧٧هـ (١٩ أيار ١٩٥٨م) .

كانت الأحداث في لبنان قد تأزّمت واشتدت المعارضة بل الثورة على رئيس جمهورية لبنان كميل شمعون ، وكانت الجمهورية العربية المتحدة تشدّ من أزر المعارضة ، أما الحكومة العراقية فقد وقفت مؤيدة لنظام الحكم القائم في لبنان ، وكانت الإذاعات تهاجم بعضها بعضاً ، ويشعر العراقيون بارتياح لما تردده إذاعات الجمهورية العربية المتحدة في القاهرة ودمشق ، ويرون فيما تبثه إذاعة بغداد جفافاً وكلاماً مكروراً فيه مغالطات واتهامات لا فائدة منها سوى

---

(١) تم تشكيل الحكومة على النحو الآتي :

١ ـ أحمد مختار بابان : رئيساً للوزراء .
٢ ـ سعيد القزاز : وزيراً للداخلية .
٣ ـ نديم الباجه جي : وزيراً للمالية .
٤ ـ جميل عبد الوهاب : وزيراً للعدلية .
٥ ـ ضياء جعفر : وزيراً للإعمار .
٦ ـ عبد الحميد كاظم : وزيراً للمعارف .
٧ ـ عبد الأمير علاوي : وزيراً للصحة .
٨ ـ رشدي الجلبي : وزيراً للاقتصاد .
٩ ـ صالح صائب : وزيراً للمواصلات والأشغال .
١٠ ـ برهان الدين باش أعيان : وزيراً للأنباء والتوجيه .
١١ ـ جميل الأورفلي : وزيراً للزراعة .
١٢ ـ صادق كمونة : وزيراً للشؤون الاجتماعية .
١٣ ـ محمود بابان : وزيراً للدولة .
١٤ ـ عبد الجبار التكرلي : وزيراً للدولة .
١٥ ـ علي الشرقي : وزيراً للدولة .

التشويش وتفرقة الصف . وقد عملت حكومة أحمد مختار بابان على وقف الهجوم على الجمهورية العربية المتحدة ، والتعليق على الأنباء . ولكن نتيجة أوضاع لبنان كانت قد أدت إلى نزول القوات الأمريكية في لبنان والقوات الإنكليزية في الأردن .

وفي اليوم نفسه الذي تشكّلت فيه الحكومة العراقية برئاسة أحمد مختار بابان تشكلت حكومة الاتحاد العربي برئاسة نوري السعيد ، وكانت كالآتي :

١ نوري السعيد : رئيساً لوزارة الاتحاد .
٢ ـ إبراهيم هاشم : نائباً لرئيس الوزراء .
٣ ـ توفيق السويدي : وزيراً للخارجية .
٤ ـ خلوصي الخيري : وزير دولة للشؤون الخارجية .
٥ ـ سليمان طوقان : وزيراً للدفاع .
٦ ـ سامي فتاح : وزير دولة لشؤون الدفاع .
٧ ـ عبد الكريم الأزري : وزيراً للمالية .

عُيّن الفريق الركن محمد رفيق عارف رئيس أركان الجيش العراقي قائداً عاماً لقوات دولة الاتحاد العربي ، وعُيّن الفريق حابس المجالي قائداً لقوات الاتحاد في الشطر الأردني .

تألف مجلس الاتحاد من أربعين عضواً ، من كل دولة عشرون عضواً . ورفع علم الاتحاد على وزارتي الدفاع والخارجية ، ورفعت الجوازات بين الدولتين ، كما ألغيت سفارات البلدين فيهما ، وأصبح موظفو السلك الخارجي ، وموظفو وزارة الدفاع في كلا الدولتين مرتبطين بحكومة الاتحاد العربي بدءاً من ١٤ ذي الحجة ١٣٧٧هـ (الأول من تموز ١٩٥٨م) .

وأصبحت مدينة عمان مقراً لدولة الاتحاد للأشهر الستة الأولى .

واعترفت الحكومة البريطانية بدولة الاتحاد العربي ثم تلاها الاعترافات الأخرى .

الوزارات في عهد الملك فيصل الثاني[٢]

١ ـ وزارة جميل المدفعي الخامسة : ٩ جمادى الأولى ١٣٦٠ ـ ١٩ رمضان ١٣٦٠هـ . (٣ حزيران ١٩٤١ ـ ٩ تشرين الأول ١٩٤١م) .

٢ ـ وزارة نوري السعيد السادسة : ١٩ رمضان ١٣٦٠ ـ ٢٧ رمضان ١٣٦١هـ . (٩ تشرين الأول ١٩٤١ ـ ٨ تشرين الأول ١٩٤٢م) .

٣ ـ وزارة نوري السعيد السابعة : ٢٧ رمضان ١٣٦١ ـ ٢٧ ذي الحجة ١٣٦٢هـ . (٨ تشرين الأول ١٩٤١ ـ ٢٥ كانون الأول ١٩٤٣م) .

٤ ـ وزارة نوري السعيد الثامنة : ٢٧ ذي الحجة ١٣٦٢ ـ ١١ جمادى الآخرة ١٣٦٣هـ . (٢٥ كانون الأول ١٩٤٣ ـ ٣ حزيران ١٩٤٤م) .

٥ ـ وزارة حمدي الباجه جي الأولى : ١١ جمادى الآخرة ١٣٦٣ ـ ٩ رمضان ١٣٦٣هـ . (٣ حزيران ١٩٤٤ ـ ٢٨ آب ١٩٤٤م) .

٦ ـ وزارة حمدي الباجه جي الثانية : ١٠ رمضان ١٣٦٣ ـ ٢٢ ربيع الأول ١٣٦٥هـ . (٢٩ آب ١٩٤٤ ـ ٢٣ شباط ١٩٤٦م) .

٧ ـ وزارة توفيق السويدي الثانية : ٢٢ ربيع الأول ١٣٦٥ ـ ٢ رجب ١٣٦٥هـ . (٢٣ شباط ١٩٤٦ ـ ١ حزيران ١٩٤٦م) .

٨ ـ وزارة أرشد العمري الأولى : ٢ رجب ١٣٦٥ ـ ٢٧ ذي الحجة ١٣٦٥هـ . (١ حزيران ١٩٤٦ ـ ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٦م) .

٩ ـ وزارة نوري السعيد التاسعة : ٢٧ ذي الحجة ١٣٦٥ ـ ٧ جمادى الأولى ١٣٦٦هـ . (٢١ تشرين الثاني ١٩٤٦ ـ ٢٩ آذار ١٩٤٧م) .

١٠ ـ وزارة صالح جبر الأولى : ٧ جمادى الأولى ١٣٦٦ ـ ١٨ ربيع الأول ١٣٦٧هـ . (٢٩ آذار ١٩٤٧ ـ ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٨م) .

١١ ـ وزارة محمد الصدر : ١٨ ربيع الأول ١٣٦٧ ـ ١٥ شعبان ١٣٦٧هـ .
(٢٩ كانون الثاني ١٩٤٨ ـ ٢٣ حزيران ١٩٤٨م) .

١٢ ـ وزارة مزاحم الباجه جي : ١٨ شعبان ١٣٦٧ ـ ٦ ربيع الأول ١٣٦٨هـ .
(٢٦ حزيران ١٩٤٨ ـ ٦ كانون الثاني ١٩٤٩م) .

١٣ ـ وزارة نوري السعيد العاشرة : ٦ ربيع الأول ١٣٦٨ ـ ١٧ صفر ١٣٦٩هـ .
(٦ كانون الثاني ١٩٤٩ ـ ٩ كانون الأول ١٩٤٩م) .

١٤ ـ وزارة علي جودت الأيوبي الثانية : ١٨ صفر ١٣٦٩ ـ ١٧ ربيع الثاني ١٣٦٩هـ .
(١٠ كانون الأول ١٩٤٩ ـ ٥ شباط ١٩٥٠م) .

١٥ ـ وزارة توفيق السويدي الثالثة : ١٧ ربيع الثاني ١٣٦٩ ـ ٣ ذي الحجة ١٣٦٩هـ .
(٥ شباط ١٩٥٠ ـ ١٥ أيلول ١٩٥٠م) .

١٦ ـ وزارة نوري السعيد الحادية عشرة : ٣ ذي الحجة ١٣٦٩ ـ ٢٠ شوال ١٣٧١هـ .
(١٥ أيلول ١٩٥٠ ـ ١٢ تموز ١٩٥٢م) .

١٧ ـ وزارة مصطفى العمري : ٢٠ شوال ١٣٧١ ـ ٥ ربيع الأول ١٣٧٢هـ .
(١٢ تموز ١٩٥٢ ـ ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢م) .

١٨ ـ وزارة نور الدين محمود : ٥ ربيع الأول ١٣٧٢ ـ ١٤ جمادى الأولى ١٣٧٢هـ .
(٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢ ـ ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣م) .

١٩ ـ وزارة جميل المدفعي السادسة : ١٤ جمادى الأولى ١٣٧٢ ـ ٢٣ شعبان ١٣٧٢هـ .
(٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣ ـ ٥ أيار ١٩٥٣م) .

٢٠ ـ وزارة جميل المدفعي السابعة : ٢٣ شعبان ١٣٧٢ ـ ٧ محرم ١٣٧٣هـ .
(٥ أيار ١٩٥٣ ـ ١٧ أيلول ١٩٥٣م) .

٢١ ـ وزارة محمد فاضل الجمالي الأولى : ٧ محرم ١٣٧٣ ـ ٢ رجب ١٣٧٣هـ .
(١٧ أيلول ١٩٥٣ ـ ٨ آذار ١٩٥٤م) .

٢٢ ـ وزارة محمد فاضل الجمالي الثانية : ٢ رجب ١٣٧٣ ـ ٢٦ شعبان ١٣٧٣هـ
(٨ آذار ١٩٥٤ ـ ٢٩ نيسان ١٩٥٤م) .

٢٣ ـ وزارة أرشد العمري الثانية : ٢٦ شعبان ١٣٧٣ ـ ٢ ذي الحجة ١٣٧٣هـ .
(٢٩ نيسان ١٩٥٤ ـ ٣ آب ١٩٥٤م) .

٢٤ ـ وزارة نوري السعيد الثانية عشرة: ٣ ذي الحجة ١٣٧٣ ـ ٢ جمادى الأولى ١٣٧٥هـ .
(٣ آب ١٩٥٤ ـ ١٧ كانون الأول ١٩٥٥م) .

٢٥ ـ حكومة نوري السعيد الثالثة عشرة: ٢ جمادى الأولى ١٣٧٥ ـ ٢٢ ذي القعدة ١٣٧٦هـ .
(١٧ كانون الأول ١٩٥٥ ـ ٢٠ حزيران ١٩٥٧م) .

٢٦ ـ حكومة علي جودت الأيوبي الثالثة : ٢٢ ذي القعدة ١٣٧٦ ـ ٢٢ جمادى الأولى ١٣٧٧هـ .
(٢٠ حزيران ١٩٥٧ ـ ١٤ كانون الأول ١٩٥٧م) .

٢٧ ـ حكومة عبد الوهاب مرجان الأولى : ٢٣ جمادى الأولى ١٣٧٧ ـ ١٠ شعبان ١٣٧٧هـ .
(١٥ كانون الأول ١٩٥٧ ـ ٢ آذار ١٩٥٨م) .

٢٨ ـ وزارة نوري السعيد الرابعة عشرة: ١١ شعبان ١٣٧٧ ـ ١ ذي القعدة ١٣٧٧هـ .
(٣ آذار ١٩٥٨ ـ ١٩ أيار ١٩٥٨م) .

٢٩ ـ وزارة أحمد مختار بابان : ١ ذي القعدة ١٣٧٧ ـ ٢٧ ذي الحجة ١٣٧٧هـ .
(١٩ أيار ١٩٥٨ ـ ١٤ تموز ١٩٥٨م) .

الباب الثاني

الجمهورية

انتهت الحرب العالمية الثانية ، وانتصر الحلفاء على دول المحور ، وبرزت الولايات المتحدة كأكبر قوة في الاقتصاد والحرب ، ولم يلبث أن انقسم العالم إلى مُعسكرين : المعسكر الغربي أو الرأسمالي ، ويضمّ دول أوروبا الغربية ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وقد عمل على توحيد قُواه ضمن حلف ، عُـرف باسم « حلف شمالي الأطلسي » ، والمعسكر الشرقي أو الشيوعي ويشمل دول أوروبا الشرقية . والإمبراطورية الروسية (الاتحاد السوفيتي) ، وقد عمل على توحيد قُواه ضمن حلف ، عُرف باسم « حلف وارسو » نسبةً إلى عاصمة دولة بولندا مقرّ الحلف .

وكلّ مُراقبٍ سياسيٍ يُمكن أن يُلاحظ أن حلف شمالي الأطلسي أكبر قوة ، وأكثر إمكاناتٍ من حلف وارسو ، غير أن حلف وارسو أكثر تماسكاً وانضباطاً ، وأكبر تجمّعاً وارتباطاً ، وذلك أن رأساً واحداً مُدبّراً يُحرّكه ويُوجّهه ، وهو الاتحاد السوفيتي ، بينما بقية أعضاء الحلف تذوب شخصيتهم تماماً ضمن السياسة العامة التي يرتئيها حُكّام الكرملين ، وإنّ الخطّ الذي يرسمه هؤلاء الحُكّام يُنفّذه الأعضاء الآخرون ، ولا يحقّ لهم سوى الامتثال ، وإذا ما خطر ببال أحد الأعضاء اتباع سياسةٍ مُستقلةٍ أُلزم على الخضوع بالقوّة ، وأُجبر على ترك سياسته بالغصب ، كما حدث في المجر ، ومن بعدها في تشيكوسلوفاكيا .

نظرت الولايات المتحدة الأمريكية في هذه السياسة ، ورأت أنها ليست في صالح حلف شمالي الأطلسي ، مع مرور الزمن ، وخاصة بعد أن رأت انضمام دول بعيدةٍ إلى جانب سياسة حلف وارسو كالصين ، ومنغوليا الخارجية ، وكوريا الشمالية ، وألبانيا ، وكوبا ، وربما انتشرت الشيوعية العالمية على نطاقٍ أوسع نتيجة التخلّف السائد في كثيرٍ من المناطق ، وأطماع كثيرٍ من الناس في ممارسة التحكّم والتسلّط على المتخلّفين ، ويسمع الفقراء والمستعبدون الشعارات المطروحة ويرونها برّاقةً فيمشون تحتها حتى يقعوا في حبائل الشيوعية ، وأباطيلها المضلّلة ، ورأت الولايات المتحدة في الوقت نفسه أن للصراعات بين الدول الغربية دوراً في نجاح خصومها ، إذ تبرز السياسة الاستعمارية في أوضح صورها في تحطيم الشعوب ، ونهب ثرواتها ، ويفضح بعضها بعضاً ، لذا يجب وقف هذا الصراع ، كما يجب دمج اتجاهات الدول الغربية ضمن سياسةٍ واحدةٍ ، وتخطيطٍ واحدٍ .

رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن أفضل وسيلةٍ لتنفيذ ما يجول في خاطرها من وقف الصراعات بين الدول الغربية ، ولفّها في فلكٍ واحدٍ هو أن تحلّ محلّ أصدقائها من الدول الغربية في مناطق نفوذها ومواضع سيطرتها ، وإذا تمّ لها ما تخطّط له ، فإن حلف شمالي الأطلسي لم يخسر شيئاً إذ أن الثروات تكون قد انتقلت فيه من عضوٍ إلى عضوٍ آخر ، وكلا العضوين أعضاء في الحلف ، بل تكون قد حصلت فائدة إذ أنّ هذه الثروات تجمّعت في مكانٍ واحدٍ فيمكن استثمارها بشكلٍ أفضل ، وهذا ما يؤدّي إلى تطوّرٍ علميٍ بصورةٍ أكمل . فتجمّع الثروة في مكانٍ واحدٍ أفضل من تبعثرها من عدّة أماكن ، وهذا أمر طبيعي بالنسبة إلى التفكير الرأسمالي الذي يقوم من أساسه على تجمّع الثروة . وتصبح الدولة التي تتركّز بيدها الثروات قادرة على قيادة المعسكر والحلف بشكلٍ أمتن حيث تصبح بقية الدول الغربية تدور في فلكها ، ويتركّز التوجيه في نقطةٍ واحدةٍ ، ويفقد بذلك حلف وارسو الميزة التي يمتاز بها على حلف شمالي الأطلسي ، ويُصبح المعسكر الرأسمالي يملك

القوة ، كما يملك القدرة على التخطيط والتنفيذ دون أن يجد أيّ عائقٍ يحول دون ذلك . وفي الوقت نفسه تكون الصراعات قد زالت بين الدول الاستعمارية الغربية بفقدها مناطق نفوذها ومواضع سيطرتها ، وانتقالها كلها إلى مكانٍ واحدٍ هو الولايات المتحدة الأمريكية .

لم تجد الولايات المتحدة صعوبةً في دخول البلدان التي كانت لا تزال تخضع لسيطرة بعض دول أوروبا الغربية إذ أعلنت الوقوف بجانبها ، ودعمتها في سبيل الحصول على الاستقلال الاسمي ، وقدّمت لها بعض المساعدات أو المعونات من أجل الاستثمارات ، فخضعت للنفوذ الاقتصادي الأمريكي ، وانتهى الأمر ، غير أن الولايات المتحدة قد وجدت صعوبةً كبيرةً في دخول البلدان التي كانت قد نالت استقلالها السياسي الذاتي على حين بقي النفوذ الأجنبي فيها ، وصبغها بصبغته كاملةً إضافةً إلى الركائز القوية التي يعتمد عليها في مناطق نفوذه ، وقد انسحب منها حسب مخططٍ يستفيد منه وحده دون أن تكون أيّة فائدةٍ للشعب الذي كان يُعاني ويلات الاستعمار ، حيث انقسم الشعب على نفسه وتسابق في خدمة من كان يُسيطر عليه لتكون له الغلبة على خصمه ، والسيطرة على بلده . ويُمكن أن نُعطي أمثلةً على النوع الأول دول المغرب العربي التي أمضت مدةً بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، ولم تحصل على استقلالها السياسي لذا فقد دخلها النفوذ الأمريكي بسهولةٍ ، أما الدول التي نالت استقلالها قبل الحرب كالعراق ، أو بعد الحرب مُباشرةً كسوريا فقد كان دخول النفوذ الأمريكي إليها يجد صعوبةً كبيرةً ، ويحتاج الأمر إلى عددٍ من الانقلابات أو التغييرات الاجتماعية ، وربّما كانت تشذّ مصر عن هذا الموضوع إذ لم يحتج الأمر من الولايات المتحدة إلاّ إلى انقلابٍ واحدٍ ، فإن ذلك يعود إلى طبيعة الشعب في مصر الذي يخنع أمام أي حاكمٍ يصل إلى السلطة بأيّة صورةٍ من الصور .

لم تنجح الولايات المتحدة الأمريكية في كل ما كانت ترمي إليه إذ لم تقض على الصراعات بين دول غربي أوروبا وإنما دخلت هي في صراعاتٍ

جديد، وخاصة مع انكلترا التي بقيت أقوى تلك الدول من حيث امتداد نفوذها واتساع رقعة سيطرتها. ومع ذلك يمكننا أن نقول: إنها صراعات خفية لا تكاد تظهر للمراقب العام حيث تحجبها الصراعات بين المعسكرين الكبيرين، ويظنّ المرء أن انكلترا تدور في فلك الولايات المتحدة، وأنه لم تبق هناك صراعات بين دول حلف شمالي الأطلسي، والواقع أنّ الولايات المتحدة لها هيمنة على حلفائها، ولكنها ليست تامة، ولهذا تبدو الصراعات بين المعسكرات، وتختفي ما بين دول المجموعة الغربية، إذن فالنجاح كان جزئياً.

لقد كان مركز انكلترا قوياً في شرق البحر الأبيض المتوسط، وخاصة في الشام، والعراق، وتركيا، ومصر فعندما أرادت أمريكا أن تقتحم هذه المراكز وجدت صعوبة كبيرة في الشام مع أنها ليست أقوى حصون انكلترا، فما أن تقوم بانقلاب لصالحها، حتى يقع انقلاب ثانٍ في غير صالحها، واستمرّ ذلك أكثر من عشرين سنة من ١٣٦٩ - ١٣٩٠هـ، وكانت العراق دائماً هي المركز الذي يدعم الحركة المضادة لنفوذ الولايات المتحدة، وغالباً ما يلقى النجاح. لذا فقد خطّطت لتقويض ذلك المركز ودخوله كي يتسنّى لها التمكّن النهائي في الشام، وقد رسمت أن تكون انكلترا نفسها أحد أطراف اللعبة.

كانت انكلترا قد تورّطت في العدوان الثلاثي على مصر في ٢٥ ربيع الأول ١٣٧٦هـ (٢٩ تشرين الأول ١٩٥٦م) وهذا ما أثار عليها سكان البلدان العربية، فحملوا عليها، وضعُف مركزها واهتزّ، وفي الوقت نفسه ظهر نجم جمال عبد الناصر الرئيس المصري، وأصبح الناس يتأثرون بكلامه، ويتعاطفون مع سياسته الظاهرة التي يبدو عليها الصدق والإخلاص، وإن كانت في الواقع التبعية والارتماء في أحضان السياسة الأمريكية الجديدة في مصر، غير أن الناس معظمهم من العامة، ولا يعرفون من الأمر إلا ما يُشاع، ولكن كل ما يُعلنه الساسة، وكل ما تبرزه وسائل الإعلام لا يتكلم عن الواقع بل في الحقيقة هو ما يُغاير الواقع، إذ لا يمكن لزعيم يسير في فلك

الاستعمار أو يرتبط مع دولة كبرى أن يُعلن ذلك، ويُصرّح به بل على العكس يتشدّق باستمرار بالوطنية، ويرفع صوته بالإخلاص، ويتهم الآخرين ليُخفي حقيقة أمره، ولبساطة العامة وصفائهم يأخذون ظاهر القول، ويُصدّقونه، وخاصة أن بروز الرئيس المصري جمال عبد الناصر كان حديثاً، ولم يكن أمره قد عظم فلم يُبال أعداؤه في السياسة بالموضوع كثيراً.

ومع ضعف مركز انكلترا ارتفع مركز الولايات المتحدة لارتفاع شأن صنيعها جمال عبد الناصر، ولموقفها من العدوان الثلاثي، إذ عملت على وقفه بعد الإنذار الروسي. وأصبحت مكانتها تخوّلها توريط انكلترا في اللعبة الدولية، وإعطاءها دوراً تقوم به، أو دفعها في جهة معيّنة لتؤدّي مهمّة خاصة، ما دامت قد تسلّمت زمام الأمر منها، وأصبحت المبادرة بيدها.

اقترحت الولايات المتحدة على انكلترا تشكيل أحلاف عسكرية من الدول التي تحيط بالامبراطورية الروسية على أن تكون الولايات المتحدة وانكلترا أعضاء فيها لتوجيهها وتقويتها، وليكون لها مجال التدخّل فيما إذا جرى اعتداء روسي على إحدى دول هذا الحلف، فوافقت انكلترا على هذا الاقتراح، ووجدت فيه مجالاً للعمل تحت مظلّة الحلف لمحاربة الشيوعية العالمية، والوقوف في وجه امتدادها، ورأت أن في هذا الاقتراح مجالاً لبروزها فمعظم هذه الدول تخضع للنفوذ الإنكليزي، أوله المكانة الأولى فيها، وهذا ما يُعزّز مكانتها بين دول حلف شمالي الأطلسي، وفي دول الحلف المُزمع قيامه، بل واقترحت أن تكون بغداد مقراً لهذا الحلف بصفتها مركز ثقل بالنسبة لها، حسب رأيها. وهذا كل ما كانت تُخطّط له الولايات المتحدة، وتعمل له، وباختصار فإن انكلترا قد وقعت في الفخّ الذي نصبته الولايات المتحدة لها.

بدأت ولادة الحلف، ودُعيت له عدّة دول غير أن بعضها قد رفض، وحارب الحلف، وأخذ يُظهر عُواره، والأهداف التي يرمي لها، وأغلب هذه الدول التي عارضت الانضمام إليه، وحاربت قيامه هي من الدول التي يحتل فيها النفوذ الأمريكي المكانة الأولى، وهذا من التخطيط الأمريكي الذي

يهدف إلى اطمئنان انكلترا أنه ليست هناك لعبة أمريكية من وراء الحلف ، ومن ثَمّ لتبقى الدول العربية ضمن محورين يتصارعان كي لا يكون هناك اتفاق وعمل مُوحّد ، وليبقى فيها الشعب مُشعّب الأهواء ، مُفرّق الكلمة والصفّ ، وترمي صاحبة اللعبة محوراً بمحورٍ ، ويكون الهجوم الإعلامي ، وبثّ الشائعات التي تُريدها ، والتوجيه من خلال ذلك ، وأيّدت أمريكا الحلف ، واعتذرت بالانضمام إليه بحجة بقائها على الحياد بين المحورين العربيين المتصارعين .

أخذ السياسيون ، ورجال التخطيط ، والمخابرات يتردّدون على بغداد من أجل الحلف والترتيبات اللازمة ، وأخذوا يتصلون بمن يقع عليهم الاختيار ، وصحيح أن الاتصال يمكن أن يتمّ في بغداد وخارج العراق ، غير أن الصلة في ساحة العمل أكثر فائدة ، إذ تُعطي لصاحب اللعبة الحجم الحقيقي لمن يتصل به . ولم يكن للولايات المتحدة وكلاء في السابق تستحقّ الذكر ، وهذا ما دعاها إلى أن تعمل لإثارة الشبهات حول النظام ، وتجميع الرجال ضدّه ، ولكن ليس تحت إشرافها لتكون بعيدةً عن الشبهة ، نائيةً عن التهمة ، وأخذت تلتقي مختلف العناصر المعادية للنظام العراقي والمعارضة للسياسة الإنكليزية ، وكان من بين هذه العناصر : شيوعيون ، ووطنيون ، وإسلاميون ، إضافةً إلى عناصر شابة من حزب البعث لأن القديمة إنما تربّت في ظلّ العهد القائم ، وتلقّت من مشاربه واتجاهاته التي لا تختلف فيها عن العناصر الشابة في الشام التي أنشأت الحزب . وكان لهذه العناصر الشابة من حزب البعث دورها لأنه عن طريقها تمّ الصلة .

نجحت العناصر الشابة الاتجاه في توحيد الصف ، وقامت بالحركة وفازت ، وأنزلت بالحكم ضربة قاصمة كي لا يبقى له أثر ، وقتلت الملك فيصل الثاني ، وولي العهد عبد الإله (الوصي سابقاً) ، ونوري السعيد منذ الساعات الأولى للنجاح ، وسيطرت على الوضع تماماً ، وهذا ما تلجأ إليه عادةً الحركة المضادّة ، ويمكن أن نُلاحظ ما قام به العقيد سامي الحناوي زعيم

الانقلاب الثاني في سوريا ، والذي قام في ٢٠ شوال ١٣٦٨هـ (١٤ آب ١٩٤٩م) بدعمٍ من انكلترا ضدّ الانقلاب الأول الذي قام في ١ جمادى الآخرة ١٣٦٨هـ (٣٠ آذار ١٩٤٩م) والذي كان باكورة عمليات الانقلاب التي قامت بها الولايات المتحدة في المنطقة لتنفيذ خططها التي تحدّثت عنها ، إذ قبض زعماء الانقلاب الثاني على المشير حسني الزعيم ، ورئيس وزرائه محسن البرازي وقتلوهما فوراً .

ردّ الفعل : رحّبت بالحركة الانقلابية الدول العربية التي تسير في دائرة النفوذ الأمريكي تحت شعار نجاح الفكر الوحدوي ، وسقوط الرجعية ، وتحطيم معقلٍ من معاقل الاستعمار ، كما رحّب بذلك خصوم النظام الملكي ، وأعداء السياسة الإنكليزية و ...... انتظرت انكلترا حتى انتهت بهجة النجاح ، ومضت نشوة النصر ، فلما هدأت الأوضاع أخذت تعمل على تفتيت التجمّع الذي كان بالأمس ، فحرّكت ضدّ الإسلاميين ، وأثارت الفئات كلها عليهم ، وأبانت للشيوعيين أن اللعبة أمريكية ، وأظهرت للوطنيين ارتباط الحركة ، وأوهمت الرؤوس أن الذين رحّبوا بالحركة سيعملون على الإطاحة بها ، فأخذ الحذر مأخذه ، وتغيّر الاتجاه ، وخافت كل مجموعة من الأخرى ، ولم تلبث أن أصبحت انكلترا تحرّك المجموعات ، وتُمسك بيدها مختلف الخيوط ، وكان عبد الكريم قاسم الذي تدعمه الفئات الشيوعية يتلقّى التوجيهات من انكلترا ، وقد أوحت بالقبض على رشيد عالي الكيلاني الذي عاد إلى البلاد بعد قيام النظام الجمهوري ، فأُلقي القبض عليه ، وأُحيل إلى المحكمة التي قضت عليه بالإعدام بتهمة العمل على نظام الحكم لصالح الجمهورية العربية المتحدة ، كما أوحت إلى النظام بالقضاء على المجموعة الإسلامية فأبادها ، وتخلّص من قبل من عبد السلام عارف المؤيّد من قبل الإسلاميين الذين يرون فيه صلاحاً ، فلا يخشى بأسه ، كما يُؤيّد من البعثيين الذين يعتقدون إمكانية استغلاله ، وتسخيره لصالحهم ومخططاتهم ، ومن الذين يتأثرون بالدعاية للرئيس المصري جمال عبد الناصر التي كانت في أوجها

يومذاك ، وكان عبد السلام عارف يرى الاتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة . وبذا تخلّصت انكلترا من الإسلاميين الذين يمكنهم الوقوف في وجه سياستها بل وسياسة أي دولة أجنبية .

ولما قطع عبد الكريم قاسم خطواتٍ في التوجّه نحو المعسكر الشرقي عملت انكلترا والولايات المتحدة معاً على التخلّص منه ، وقضي على نظامه في ١٤ رمضان ١٣٨٢هـ (٨ شباط ١٩٦٣م) ، وكانت الفئات التي أنهت حكمه ، وتخلّصت منه بالقتل ، مجموعة من العناصر التي تؤيّد السياسة الإنكليزية أو الأمريكية ، ومعها بعض العناصر البعثيّة الوطنية ، وأخيراً تمايزت بعضها عن بعض ، وأخذ الصراع بين النفوذين يبدو على السياسة العامة ، يتغلّب هذا أحياناً ، ثم لا يلبث أن يُسيطر الثاني ، وتتبدّل الواجهات السياسية ، وإن كان هذا لا يظهر للعامة جلياً نتيجة المغالطات ، والمناداة بشعاراتٍ تخالف السير الحقيقي ، وادعاءاتٍ تحمل غير ما يُريده أصحابها .

الفصل الأول

عبد الكريم قاسم

٢٧ ذي الحجة ١٣٧٧ - ١٤ رمضان ١٣٨٢هـ .
(١٤ تموز ١٩٥٨ - ٨ شباط ١٩٦٣م)

أصبح الساسة العراقيون فئة خاصة همّها المحافظة على مصالحها الشخصية المادية ، ومكاسبها السياسية ، ومُعظمهم من أسر ثرية استطاعت بغناها أن تُعلّم أولادها ، الذين ورثوا الجاه ، وكسبوا العلم ، ومارسوا السياسة . فلما حصلت البلاد على الاستقلال ، وانتشر التعليم ظهر جيل جديد من عامة الأفراد ، ووجد هذا الجيل نفسه بعيداً عن سابقه بل لا تعاون بينهما ، نتيجة النظرة الفوقية من السابقين ، وبسبب ما في نفوس الشباب على ساستهم الذين مزّقوا البلاد ، وعزلوها عن غيرها من البلدان العربية .

تأثّر الجيل الجديد بالعصبية القومية إذ كانت الدعوة إليها واسعةً في هذه المرحلة لأن الناس كانوا في جهلٍ ، ليس لديهم فكر ، وإنما تأخذهم العاطفة ، ويتأثّرون بها ، ويبغون الحمية ، حمية الجاهلية التي كانت تلعب العصبية للقبيلة بين العشائر العربية ، وللقوم مع جيرانهم من الفرس ، والروم ، والأحباش دوراً كبيراً . أما اليوم فتقوم التجمّعات ، واللقاءات ، والدعوات ، والاتحادات على أساس الأفكار ، وعلى أساس الأنظمة ، وعلى المبادىء والأفكار ، والدعوة القومية ليست نظاماً ، ولا مبدأً ، ولا فكراً ، وما هي إلا عاطفة كمن يتعصّب لأسرته أو لقريته أو على نطاق أوسع قليلاً ، ولكن لا يختلف من حيث الأسس . أما النظام ، والمنهج ، والمبدأ ، والفكر السائد في البلدان العربية ، وأمصار العالم الإسلامي كلها فإنما هو الإسلام ، فلما عمل

المستعمرون على حربه ، وخططوا لإزاحته عن الحياة لم يجدوا بُدّاً من طرح
بديل ، ورأوا أن البديل يجب أن يكون فارغاً من كل مضمون ، لا يلتقي مع
الإسلام، يوجد من يتبناه ، وإذا أمكن أخذه من المجتمع العربي فهذا مهمّ
جداً ، وقد وجدوا في القومية ما يشمل هذه الموضوعات كلها ، إذ لا مضمون
فيها ، فليست سوى عاطفة حبٍّ لقوم ، ورغبةٍ في وحدته ، وعملٍ لذلك ،
لكن حسب أيّ نظامٍ ، أو أيّ منهجٍ ، أو أيّ دستورٍ ، وعلى أي مبدأ ، فهذا
لا علاقة له بالقومية . والقومية لا تلتقي مع الإسلام الذي يشمل منهجه جميع
جوانب الحياة ، ويعدّ العصبية الأسرية ، والقبلية ، والقومية نتنةً تؤدّي إلى
تفريق الأمّة المسلمة ، وتشتيت شملها ، وترك العمل بالإسلام ، والدعوة
إليه ، والعمل على نشره . والقومية يوجد من يحملها ، ويعمل لها مُباشرةً ،
ويتبناها وهم أهل الكتاب الذين يعيشون في البلدان العربية ، ويرجعون في
أصولهم إلى العرب ، وقد تلقّوا فعلاً هذه الدعوة ، وحملوها ، ثم سار معهم
بعض المسلمين تدريجياً ، جهلاً ، ومصلحةً ، وشهوةً ، حتى كثُر عددهم ،
ووصل الأمر إلى ما نراه اليوم ، والقومية مأخوذة من المجتمع العربي الجاهلي ،
يوم كانوا يتقاتلون عصبيةً لقبائلهم ، ويذوب الفرد نهائياً في القبيلة ، وربما كان
قول بعضهم ما يصوّر هذا حقّ التصوير .

وما أنا إلا من غزيّة إن غوت   غويت وإن ترشد غزيّة أرشد

وكان العرب في الجاهلية يتفاخرون في قبائلهم حتى لا يرى الواحد منهم
مفخرة إلا هي في قبيلته ، ولا سوءاً إلا في غيرها . بل لا يرى في فعلٍ من
أفعال عشيرته ما يشين ، فما أن يقوم سيّدها بعمل حتى يصبح هذا العمل شرفاً
تُباهي به القبيلة ، وهذه هي القومية التي تجعل لأتباعها كلّ فضيلةٍ ، وتنسب
إليهم كلّ مفخرةٍ ، وتسلب من غيرهم كلّ مكرمةٍ ، وتجرّدهم من كلّ مجدٍ ،
ولهذا تختلف مع جيرانها ، وتنشأ الحروب ، وتحدث الصراعات ، ويعيش
الناس على الحدود بين الجوار في خوفٍ دائمٍ وحذرٍ مستمرٍ .

انتشرت القومية العربية في المشرق العربي بمعناها العلماني ، على حين

أنها أخذت في المغرب المعنى الإسلامي لأنه لا يوجد هناك نصارى عرب ، أو
لا يوجد نصارى سوى المستعمرين . وتوسّع انتشار القومية نتيجة الجهل
والغفلة ، ولعدم وجود ما يملأ الفراغ الفكري في المجتمع ، وبسبب الدعاية
الواسعة لها ، وإضفاء صفة التقدّمية على أتباعها ، والرجعية على غيرهم ،
والناس يتأثّرون وخاصةً الشباب منهم ، حيث تكون عواطفهم مُرهفةً ،
وتعاونت وسائل الإعلام كلّها في سبيل انتشار القومية ، ولكن الأمر الخطير
الذي جهله العامة ، وانطلى على الخاصة أن الدوائر الاستعمارية أظهرت
عداوتها لأتباع القومية ، وأعلنت الحرب عليهم ، كي تعطيهم صفة الوطنية ،
ولو لم يكونوا كذلك ، ولتجعل الناس يُقبلون على التنظيمات القومية ، ما
دامت من غرسها ، فيجب عليها أن ترعاها وتتعهّدها ، وبهذه الطريقة
أصبحت التجمّعات القومية هي المحركة للشارع والمدلّلة لدى الحكام إن
خالفوها اتهموا بالرجعية ، وإن سايروها وصفوا بالتقدّمية ، حتى عمّ هذا
المفهوم ، وقُسّم الناس والحكام على أساسه ، وعلى هذا الأساس صُنّف حكام
العراق على أنهم من الرجعيين ، وبذا كانوا خصوماً سياسيين للجيل الناشئ
الذي أقبل على فكرة القومية .

جعل القوميون شعارهم الدعوة إلى وحدة البلدان العربية ، غير أن هذا
مطلب إسلامي ولكن على أساس تطبيق المنهج الإسلامي ، وليس شعاراً من
غير مبدأ ، وعلى أنه وسيلة وليس غاية ، والغاية هي النظام الإسلامي ، وأن
هذه الوحدة جزء من توحيد الأمة الإسلامية كلّها ، ما دامت البلدان العربية
جميعها أمصار إسلامية . وبذا فإنّ الدعوة إلى وحدة البلدان العربية وجدت
صدىً طيباً لدى العامّة الذين هم غالباً من المسلمين ، ولدى بعض المتنوّرين
الذين يعملون في الميدان الإسلامي ، والذين لا يميّزون بين الوسيلة والغاية ،
ولا يُفرّقون بين الدعوة لتطبيق منهجٍ ، والدعوة العاطفية ، وبهذا لقيت حماسةً
أوسع ، وميداناً أرحب إذ مشى بعض المسلمين إلى جانب القوميين تحت شعار
الدعوة إلى الوحدة العربية ، جهلاً منهم بالشعار العلماني الذي تحمله القومية

لكن العراق ليس وحدةً متجانسةً ، وإنما مجموعات ، ولكل مجموعةٍ رأيها الذي تُمليه عليها مصالحها ، فالأكراد يُطالبون بالاستقلال الذاتي ، وإقامة دولة كردية لهم في مناطقهم التي يرسمونها هم في مخيلتهم ، ويرفضون الاندماج مع دولة عربية في العراق إذ يرون أنهم يضيعون فيها ما داموا أقلية ، ومن هذا المنطلق فهم بالأولى أن يرفضوا الوحدة العربية إذ تذوب فيها شخصيتهم تماماً ، ويزول كيانهم ، ولم يبحثوا في موضوع الوحدة العربية على أساس الإسلام إذ يتساوون فيها حينذاك مع بقية المجموعات ، غير أن طغيان القومية في ذلك الوقت قد حال بينهم وبين هذا التفكير إلا من قبل مجموعة صغيرة تتناسب مع مثيلتها عند العرب .

أما الشيعة فيرفضون الوحدة العربية كفكرةٍ دينيةٍ إذ يرون ضياعهم بين العرب الذين تقلّ فيهم نسبة الشيعة بل لا توجد في الأمصار التي هي في القارة الإفريقية أيّة نسبة من الشيعة ، غير أنّ بعضهم يُؤيدون الوحدة العربية على أساسٍ علمانيٍ ، وهذا ما يدعم الفكرة القومية .

أما المسلمون (السنة) فيعملون للوحدة العربية للطغيان على الشيعة ، غير أن بعضهم يخشى من انفصال الأكراد ، ومناطقهم هي الغنية بالنفط ، حيث لم تكن حقول الجنوب قد استثمرت بعد بشكلٍ جيدٍ ، وكانت مناطق الاستثمار مقصورة تقريباً على الشمال أيْ في المناطق التي يعدّها الأكراد ضمن منطقة « كردستان » .

لم يستطع الساسة العراقيون أن يصهروا هذه المجموعات في بوتقة واحدةٍ ، ولم يطرحوا الفكر الإسلامي الذي يجمع هذا الشتات ، لأن أهواءهم كانت تُسيطر عليهم ، وبُعدهم عن الإسلام الذي يقف في وجه تلك الأهواء ، حتى أعمتهم الشهوات ، وأضلّتهم المكانة فبقوا في غيهم سادرين ، حتى أتاهم أمر الله ، وهذا ما أبقى الشعب في حالة نقدٍ وحنقٍ .

وكما عجز المسؤولون العراقيون عن لمّ شتات المجموعات العراقية ، فقد

عجزوا عن الإصلاح الاجتماعي فبقي الشعب في وضعٍ مُزرٍ ، وظلّت الأوضاع في حالة فوضى ، والبلد في صورة مُتأخرة ، لم تقم مشروعات إنمائية واسعة تستحق الذكر ، ولم تطل يد التحسين القرى ، وهذا ما جعل الشعب كثير الضيق النفسي ، كثير النقد .

وحرص الجيل الناشئ على الوصول إلى مناصب في السلطة ، وكثرت الطموحات ، ولكن لعبة الانتخابات أبقت المجلس النيابي حكراً على السياسيين القدماء ، وأعوانهم الناشئين ، وهذا ما أورث الحقد لدى الشباب على ساستهم المحترفين الذين استغلّوا أسلوب الانتخابات بطريقةٍ بشعةٍ .

وجاءت قضية فلسطين ومُشاركة العراق بالقتال ، ولم تكن هناك أوامر بالتقدّم في ساحات القتال إذ كانت القيادة العامة للعرب برئاسة (غلوب) ، حتى شاعت على الألسن باللهجة العراقية العامية (ماكو أوامر) ، ورجع الجيش العراقي من فلسطين بعد أن أعلنت الهدنة عام ١٣٦٨هـ ، وكان لهذه العودة أثرها السيء في نفوس الشعب .

وجاء العُدوان الثلاثي على مصر عام ١٣٧٦هـ ، ورغم الشجب العراقي للعُدوان إلا أن الواقع كان فيه شيء من الشماتة ، فأثّر ذلك في نفوس الشباب ، وأخذ الحقد يغلي كالمرجل .

ووقع الخلاف بين سوريا ومصر من جهةٍ والعراق من جهة ثانية حول حلف بغداد ، وأصبحت إذاعات دمشق والقاهرة تُهاجم بغداد ، فكان الشباب يُردّدون ما تُذيعه دمشق والقاهرة من أفكار .

وتوجّهت أعداد من الشباب إلى الأحزاب السياسية المعارضة لتُفرغ نشاطها فيها ، ولتجد متنفساً لها تُعبّر فيه عن آرائها دون خوفٍ ما دامت العاقبة مضمونة ، وكان بعض هذه الأحزاب معروف مثل الحزب الوطني الديمقراطي الذي يرأسه كامل الجادرجي ، وحزب الاستقلال الذي يتزعّمه محمد مهدي كبه ، كما كانت بعض الأحزاب الأخرى تعمل بالخفاء مثل حزب البعث

والحزب الشيوعي ، أو من شيوعيين آخرين يعملون تحت اسم منظمات ثانية مثل « أنصار السلام » و « الشبيبة الديمقراطية » .

إذن كان الشباب المعارض يتألف من الشيوعيين ، والاشتراكيين ، ودعاة الوحدة من قوميين وإسلاميين إضافة إلى المستقلين المعارضين الذين لا ينضوون تحت عنوان أو تجمع معين ، وإنما يعارضون سياسة الحكم الخارجية والداخلية على حدٍّ سواء . ومعظم هؤلاء كانوا من أبناء العائلات المتوسطة الغنى ، أو الفقيرة ، كما أن غالبيتهم كانوا من أسرٍ لم يمارس رجالها السياسة ، ولم يكن لهم دور في الحكم أو في المجلس النيابي .

ولما وجد هؤلاء الشباب عجزهم في الوصول إلى المجلس النيابي ، أو الدخول في معترك السياسة ، أمام تدخل السلطة في الانتخابات ، واحتكار فئة معينة للسياسة حرصاً على مصالحها ، ونفاق الكثيرين للمسؤولين ، وتملقهم الشديد لهم ، فكروا في الاستعانة بالجيش ، ولم يكن في معزلٍ عن المدنيين ، وهل هو إلا أبناء هذا الشعب ؟ إذ كانت هناك صلات بين المدنيين والعسكريين ، صلات فردية ، وصلات اجتماعية .

الجيش : كان الضباط أصحاب الرتب المتوسطة والصغيرة أكثرهم من الأسر الفقيرة والمتوسطة الغنى ويحسّون كما يحسّ بقية أفراد الشعب بوطأة الحكم عليهم ، وبالسياسة غير الصحيحة ، والتي كانت لا تمثل آراء الشعب أبداً ، ولكن يُسيّرها ويستبد بها قليل من محتكري السياسة . وأن الالتفات إلى الجيش في سبيل إعداده وتقويته لم تكن لتأخذ أدنى اهتمام من كبار المسؤولين . وكانت صلة العسكريين مع المدنيين تجرّهم أحياناً إلى النقد أو محاولة إيجاد طريق للخروج من هذا الوضع ، ولا شك أن هذا لا يكون إلا عند وجود الثقة التامة ، لأن الرقابة كانت قوية على الضباط ، وعلى المدنيين أيضاً . ثم إن الضباط يتعرف بعضهم على آراء بعضٍ ، بالحديث والمناقشة أحياناً ، ويلتقي أصحاب الأفكار الواحدة ، أو الذين يتفقون على المطالبة بالإصلاح .

وينتقدون السلطة ، وأخذت تظهر تجمعات صغيرة في مناطق متعددة .

بدأ العمل العسكري داخل الجيش منذ عودته من فلسطين ، وقد وجد الضباط الشباب عدم جديّة القتال ، وإعطاء القيادة العامة لـ (غلوب) ، وقلّة عدد القطعات المُرسلة إلى فلسطين ، وضعف تسليحها ، وعدم تدريبها ، وكلّ هذا مجال للانتقاد ، ووضع إشارات الاستفهام على رجال الحكم العراقي . وربّما كان تنظيم أوّل مجموعةٍ عسكرية نعرفها هي المجموعة التي نظمّها الرائد رفعت الحاج سري ، ومع أنه كان ذا رتبةٍ متوسطةٍ إلا أنه يتمتع باحترامٍ كبيرٍ ، وتقديرٍ واضحٍ من قبل الضباط جميعاً لأخلاقه العالية ، وسلوكه المستقيم ، وكان صاحب دينٍ . بدأ لقاء هذه المجموعة مع اليوم الأول من عام ١٣٧٢هـ (٢٠ أيلول ١٩٥٢م) . وكانت هذه المجموعة تضمّ إضافةً إلى رفعت الحاج سري كلّاً من : عبد الوهاب الأمين ، وإسماعيل عارف ، وصالح عبد المجيد ، وشكيب الفضلي ، وكانوا يلتقون في دار إسماعيل عارف في ضاحيةٍ من ضواحي بغداد . وكان رئيس الأركان الفريق رفيق عارف يُراقب تحركات الضباط ، ويعرف ما يدور من أحاديث بين بعض الضباط ، وانتبه إلى هذا اللقاء ، وكان يُفكّر بالبطش برجاله غير أنه اكتفى بعدئذٍ ببعض العقوبات ، كي لا يفقد ثقة الضباط الناشئين الذين يمكن أن يكون لهم دور في المستقبل . لقد أصدر أمراً بنقل المُقدّم رفعت الحاج سري إلى (قلعة صالح) على نهر دجلة للإشراف على التجنيد ، وقد بقي هناك حتى تقاعد من الخدمة برتبة عقيد ، وعاد بعدها إلى بغداد . أما أعضاء هذه المجموعة فصدرت أوامر بتعيينهم في سفارات العراق في الخارج ، كملحق عسكري[1] . ولم تكن هذه المجموعة ذات فكرٍ واحدٍ ، وإنما كانت أفكارهم

---

(١) صدر الأمر بتعيين : إسماعيل عارف ملحقاً عسكرياً في واشنطن .
صالح عبد المجيد ملحقاً عسكرياً في الأردن .
شكيب الفضلي ملحقاً عسكرياً في باكستان .
وبقي عبد الوهاب الأمين ضابطاً في قسم العمليات .

متباينة ، فقد كان رفعت الحاج سري ذا دين ، على حين كان إسماعيل عارف ذا فكرٍ شيوعي ، ولكن تجمعهم معارضة الحكم .

انتقلت القيادة من رفعت الحاج سري إلى آخرين ، ومن مجموعته إلى مجموعاتٍ أخرى تشكّلت تلقائياً . وكذلك لم تكن هذه المجموعات تضمّ ضباطاً من فكرٍ واحدٍ ، إنما تضمّ أيضاً أصحاب أفكارٍ متباينة ، ومن هذه المجموعات : مجموعة بغداد بقيادة محيي الدين عبد الحميد ، ويُديرها رجب عبد المجيد ، وربما كانت على صلة بالحزب الوطني الديمقراطي .

ومجموعة المنصور إحدى ضواحي بغداد بقيادة عبد الكريم قاسم .

ومجموعة الناصرية بقيادة شاكر محمود شكري .

ومجموعة الموصل بقيادة محمود عزيز .

ومجموعة الديوانية بقيادة إسماعيل علي .

ثم اندمجت مجموعة بغداد ، ومجموعة المنصور ، وأصبحت مجموعةً واحدةً بقيادة عبد الكريم قاسم . وبعد مُضي مرحلةٍ أصبح الفريق رفيق عارف يغضّ النظر عن لقاء هذه المجموعات لتبقى ثقة أعضائها فيه ، وإن لم يعرف تفصيل كل ما يجري .

كان بعض ضباط هذه المجموعات على صلة ببعض الأحزاب مثل مجموعتي بغداد ، والمنصور اللتين كانتا تحت سيطرة الحزب الوطني الديمقراطي ، وكان المسؤول عن هاتين المجموعتين عبد الكريم قاسم ، ويتصل بالحزب المذكور .

وكان عبد السلام عارف ، ورفعت الحاج سري صاحبي دينٍ ، ويدعوان إلى الوحدة العربية ، والعمل مُباشرةً إلى الانضمام إلى الدول العربية الأخرى ، ولم تكن لهما صلات حزبية أو دولية .

وكان إسماعيل علي ، ووصفي طاهر من أصحاب الفكر الشيوعي ، ويتصلان بالحزب الشيوعي ، وخلاياه ، وقياداته .

وكان صالح مهدي عماش على صلةٍ وثيقةٍ بحزب البعث .

وربّما حاول بعضهم الاتصال بالزعماء السياسيين المدنيين المعارضين للاستفادة من التوجيه ، والاستشارة ، ولا شكَّ أنَّ كلَّ ضابطٍ يتصل بأحد السياسيين لا بدّ من أن يكون أقربهم إليه صلةً ، أو فكراً ، أو إعجاباً بمواقفه .

اتصل رفعت الحاج سري بـ(محمد صديق شنشل) وبـ(فائق السامرائي) وكلاهما من أعضاء حزب الاستقلال الذي يرأسه محمد مهدي كبه . كما اتصل رجب عبد المجيد بفائق السامرائي أيضاً .

واتصل عبد الكريم قاسم بالحزب الوطني الديمقراطي عن طريق رشيد مطلق ، ثم اتصل مباشرة برئيس الحزب كامل الجادرجي ، فاقترح عليه رئيس الحزب أن يكون مستشارهم محمد حديد أحد أعضاء الحزب البارزين .

كان بعض كبار هؤلاء الضباط على صلةٍ وثيقةٍ بالقيادة لحماية نفسه ، أو بأحد قادة البلاد للغرض نفسه ، وربما رأى أحدهم أن في هذا التصرّف حرية له للحركة . فقد كان العقيد عبد السلام عارف يتصل برئيس الأركان الفريق رفيق عارف ، ويتقرّب منه ، حتى صار من أعوانه ، يُدافع عنه ، ويحميه ويردّ على من يتكلّم عنه ، وليس بينهما أية صلة قرابة ، وإنما اتفاق عفوي في اسم الأسرة .

وكان عبد الكريم قاسم يتصل بنوري السعيد ، ويتودّد إليه ، حتى غدا من المقرّبين إليه ، يثق به ، ولا يهتمّ بما يُقال عنه . ويُعدّ عبد الكريم قاسم أكبر الضباط المعارضين رتبةً حيث كان يحمل رتبة عميد . ولكن صار اللواء محمد نجيب الربيعي يُؤيّد انتقادات المُعارضين ، أو يسكت عن ما يسمع .

صار أكثر هؤلاء الضباط يعرف بعضهم بعضاً ، فأطلقوا على أنفسهم اسم « الضباط الأحرار » على التسمية التي أطلقها على أنفسهم ضباط الثورة في مصر ، وهذا يدلّ على مدى تأثرهم برجال تلك الثورة ، والدعاية لها . وشكّلوا لجنةً منهم لتنظيم الأمر ، أُطلق عليها « المنظمة المركزية » دلالةً على

الثائر بالحركة الشيوعية ، التي تُطلق على قيادتها غالباً هذا الإسم . ووصل عدد أعضاء هذه المنظمة قبل الثورة بسنة إلى أربعة عشر ضابطاً ، ولم يزد العدد بعدها على ذلك[1] ، وهم :

١ ـ العميد عبد الكريم قاسم .

٢ ـ العميد محي الدين حامد .

٣ ـ العقيد ناجي طالب .

٤ ـ العقيد عبد السلام عارف .

٥ ـ العقيد عبد الرحمن عارف .

٦ ـ العقيد عبد الوهاب الأمين .

٧ ـ العقيد عبد الوهاب الشواف .

٨ ـ العقيد طاهر يحيى .

٩ ـ المقدم رجب عبد المجيد .

١٠ ـ المقدم وصفي طاهر .

١١ ـ المقدم عبد الكريم فرحان .

١٢ ـ المقدم محسن حسين الحبيب .

١٣ ـ الرائد صالح علي غالب .

١٤ ـ الرائد الطيار محمد السبع[2] .

---

(١) انتخب رفعت الحاج سري عضواً في المنظمة المركزية ولكن لم يحضر أي لقاء من اجتماعاتها .

(٢) كانت أكثر اللقاءات تتم في بيت الرائد الطيار محمد السبع .

كانوا جميعاً من العرب ، ولم يكن بينهم ضابط كردي ، غير أن بعض الضباط الأكراد كانوا يؤيدونهم ، حتى أن يحصلوا على بعض المنافع للدولة الكردية التي يحلمون بها .

كانت غالبيتهم من المسلمين (السنة) ، ولم يكن بينهم من الشيعة سوى ناجي طالب ، ومحسن حسين الحبيب ، ولكن عبد الكريم قاسم كانت أمه من الشيعة . وكان تأييد الشيعة على أساس قيام دولة علمانية لا دينية .

وكان معظمهم من بغداد ، ولم يكن من خارجها سوى ناجي طالب ، وطاهر يحيى ، وعبد الكريم فرحان ، أما عبد السلام عارف وأخوه عبد الرحمن فأصل الأسرة من مدينة عانة على *

ولما لم يكن جميع أعضاء المنظمة المركزية أصحاب فكرٍ واحدٍ لذا لا يمكن أن يتفقوا على صيغةٍ محددةٍ للعمل بعد نجاح حركتهم ، وإنما اكتفوا بوضع خطوطٍ عريضةٍ ، أطلق عليها بعضهم اسم « الميثاق الوطني » ولم تكن مكتوبةً ، وإنما تفاهموا عليها مُشافهةً ، إذ كانوا حريصين ألاّ يتركوا أثراً مادياً يُدينهم فيما إذا كُشف أمرهم ، وأهم هذه النقاط :

١ ـ إعلان الجمهورية ، وإلغاء الملكية .

٢ ـ إقامة حكمٍ نيابيٍ صحيحٍ .

٣ ـ إقامة حكومةٍ مدنيةٍ ممن يثق بهم الضباط الأحرار ، بين مرحلة إلغاء الملكية وإقامة الحكم النيابي ، ويكون رئيسها مدني من زعماء المعارضة .

---

* نهر الفرات قريباً من الحدود السورية ، ولكن انتقلت إلى بغداد ، وقد ولدا فيها .

كانوا جميعاً من الفقراء باستثناء ناجي طالب الذي كان أبوه ثرياً ، وعضواً في المجلس النيابي .

ولم يكن والد أحدٍ منهم قد عمل في سلك الجندية سوى والدي محي الدين حامد ، ووصفي طاهر .

درسوا جميعاً في المدارس الرسمية ، والتحقوا بعد تخرجهم من المرحلة الثانوية في الكليات الحربية في بغداد ، وتخرجوا برتبة ملازم ثانٍ ، ثم التحق عشرة منهم بكلية الأركان وهم : عبد الكريم قاسم ، عبد السلام عارف ، عبد الرحمن عارف ، محي الدين حامد ، ناجي طالب ، عبد الوهاب الشواف ، عبد الكريم فرحان ، صالح علي غالب ، محسن حسين الحبيب .

وابتعث كل من ناجي طالب ، ورجب عبد المجيد إلى انكلترا ، ومحسن حسين الحبيب إلى الولايات المتحدة .

ودرس كل من ناجي طالب ، ومحي الدين حامد في كلية الحقوق في بغداد ، ولكن لم يتابع ناجي طالب الدراسة .

وقُبل عبد الرحمن عارف عضواً في اللجنة المركزية في ٣٠ جمادى الأولى ١٣٧٦هـ (١ كانون الثاني ١٩٥٧م) ، وقُبل أخوه عبد السلام عارف في ٤ ذي القعدة ١٣٧٦هـ (١ حزيران ١٩٥٧م) والذي رشحه ، وزكّاه عبد الكريم قاسم حيث كان عبد السلام عارف على رأس كتيبةٍ في فلسطين تتبع عبد الكريم قاسم ، وكان بعضهم لا يرغب في مشاركة عبد السلام عارف لهم .

ويختار الوزراء بعد استشارة الضباط .

٤ ـ إقامة مجلس سيادة يضم ثلاثة أعضاء ، يقومون مقام رئيس الدولة .

٥ ـ تحويل المنظمة المركزية إلى مجلس لقيادة الثورة بعد نجاح الحركة .

ويبدو أن في ذلك التفاهم كان هناك نوع من التعاطف مع الأكراد .

لم يبحثوا في موضوع حلف بغداد ، ولكن أرجأوا ذلك إلى ما بعد نجاح الحركة ، وإلى الحكومة التي ستقوم يومذاك ، وذلك حتى لا يكون هناك تباين في وجهات النظر . ولم يبحثوا من أمر الأقليات سوى الأكراد ، وبشكل غير مفصل ، وإنما تطرّقوا إلى خطوطٍ عريضةٍ فيها اتفاق مسبق ، ومن البعيد أن يحدث فيها خلاف ، وهي التقيد بمبادىء الأمم المتحدة ، وميثاق جامعة الدول العربية .

وبسبب أن ضباط المنظمة المركزية ليسوا من فكرٍ واحدٍ ، وبعضهم يحرص على الزعامة لا بدّ من الوقوع بالخلافات السريعة لأن كلاً منهم يرغب في تحقيق ما تصبو إليه نفسه .

ولكن اتفقوا فيما بينهم ومُشافهةً أنه إذا اقتضت الظروف ، وقامت مجموعة بالحركة أن تهبّ المجموعات الأخرى وتدعمها مُباشرة .

وقبل الحركة نظروا في أمر أساطين المتلاعبين بالسياسة العراقية ، وأجمعوا على ضرورة قتل ولي العهد الأمير عبد الإله ، ونوري السعيد ، واختلفوا في وضع الملك ، ورأوا تركه حياً في السجن أو تحت الإقامة الجبرية رحمةً لصغره ، ومرضه . غير أنه قبل التنفيذ رأى عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف قتل الملك والحاقه بصاحبيه خوفاً من تدخل الدول الأخرى لصالحه .

محاولات التنفيذ السابقة : فكّر عبد الكريم قاسم بتنفيذ الحركة وهو عائد إلى العراق من فلسطين[1] ، وبمجرّد أن يدخل الحدود عند محطة الضخ

---

[1] أخر ما بقي من الجيش العراقي في الأردن .

(هـ ٣) ، وذلك لأن الملك ، وولي العهد ، ونوري السعيد كانوا سيحضرون احتفالات الاستقبال ، وأخبر المنظمة المركزية بذلك ، وأعلمهم أن هذا سيكون في شعبان ١٣٧٦هـ (تشرين الثاني ١٩٥٦م) ، ولكن أُلغيت الخطة ، لأنه جرى تعديل في الاحتفال ، ولن يحضر الثلاثة الكبار .

ووضع رفعت الحاج سري خُططاً لتنفيذ الحركة بعد أن أُحيل على التقاعد في عام ١٣٧٧هـ غير أنه لم يُنفَّذ .

وفي ٢٢ شوال ١٣٧٧هـ (١١ أيار ١٩٥٨م) جرت مُناورات للجيش في منطقة الرطبة ، وتقرّر حضور الثلاثة الكبار ، فقررت المنظمة المركزية التنفيذ ، غير أن نوري السعيد لم يحضر تلك المناورات ، لذا تقرّر إلغاء التنفيذ . لكن أُلقيت قنبلة على منصّة الملك من جهةٍ غير معروفةٍ ، ولم يُصب أحد بأذىً ، ولم يلحق ضرر بالضباط الأحرار ، كما لم يُتّهم أحد منهم .

وفي ٢٣ شوال ١٣٧٧هـ عندما انتهت المناورات ، وأخذ الجنود يعودون إلى قطعاتهم ، توقّف لواء البصرة في منطقة (أبو غريب) بقيادة العميد أحمد محمد يحيى ، وفكّر بإعلان الثورة ، وأخبر بذلك الضباط الأحرار الذين كانوا في بغداد بإمرة العقيد عبد الوهاب الشواف ، فلم يهبّوا لنجدته ، وربما كانت الزعامة وراء هذا التواني .

وفي ١١ ذي القعدة ١٣٧٧هـ (٢٩ أيار ١٩٥٨م) فكّر المقدّم عبد الغني الراوي بتنفيذ الحركة في البصرة ، إذ كان مقرّراً حضور الثلاثة الكبار الاحتفال الذي سيُقام بمناسبة مرور خمس وعشرين سنة على تأسيس كلية الأركان ، ووضع المقدّم الراوي تفصيلاً دقيقاً للخطّة ، ولكن لم يُوافق زعماء الضباط الأحرار على ذلك .

حركة ٢٧ ذي الحجة ١٣٧٧هـ : بعد عطلة عيد الأضحى مُباشرة ١٣ ذي الحجة ١٣٧٧هـ (١ تموز ١٩٥٨م) صدر الأمر العسكري إلى اللواء العشرين من الفرقة الثالثة التي يقودها الفريق غازي الداغستاني ، والمعسكر في

منطقة جلولاء شمالي شرقي بغداد بالتحرّك يوم ٢٧ ذي الحجة ١٣٧٧هـ (١٤ تموز ١٩٥٨م) إلى الأردن لتعزيز موقفها في وجه الهجمات التي يقوم بها اليهود ضدّها . وكان قائد هذا اللواء العميد أحمد حقي ، وهو ليس من الضباط الأحرار . أما الكتائب الثلاث التي يتألّف منها اللواء فهي : الكتيبة الثالثة بقيادة العقيد عبد السلام عارف ، وهو نائب قائد اللواء ، والكتيبة الأولى يقودها عبد اللطيف الدراجي ، وهو من الضباط الأحرار ، وأما الكتيبة الثانية فيقودها ياسين محمد عبد الرؤوف .

أما اللواء التاسع عشر من الفرقة الثالثة فيقوده العميد عبد الكريم قاسم ، ويتمركز في ضاحية المنصور في معسكر المقدادية . فما أن صدر الأمر حتى أحسّ عبد الكريم قاسم أن الوقت قد حان لإعلان الحركة وأنّ الفرصة مناسبة جداً لذلك ، وشاركه الرأي عبد السلام عارف الذي خشي أن يبتعد عن دوره في الحركة فيما إذا ترك لواؤه أرض العراق إلى الأردن . واتفق الاثنان على أن يحتل اللواء العشرون بغداد ، وهو في طريقه إلى الأردن رسمياً ، وأن يطلق اللواء التاسع عشر خلفه لحماية ظهره من حركةٍ مضادّةٍ . ورأيا من الضرورة وجود الملك ، وولي العهد ، ونوري السعيد في بغداد .

وكان لا بدّ من الحصول على موافقة المنظمة المركزية ، لذا نزل عبد الكريم قاسم إلى بغداد يوم ١٧ ذي الحجة (٤ تموز) ، والتقى بداره مع ستة منهم[١] ، في محاولة للسرعة ، ولحصر الخبر في أقلّ عددٍ ممكنٍ ، وقرّروا تنفيذ الخطّة ، وأطلقوا عليها عملية (صقر) . واتخذ بعدها كل من عبد الكريم قاسم ، وعبد السلام عارف يُعمّيان عن الخطّة ، ويشيعان أن تأجيل التنفيذ قد تأخر . . . . . .

وفي ٢٦ ذي الحجة (١٣ تموز) أي قبل قيام الحركة بيومٍ واحدٍ قام

(١) كان هؤلاء المجتمعون : عبد الكريم قاسم ، ومحيي الدين حامد ، وعبد الوهاب الأمين ، وعبد الوهاب الشواف ، وناجي طالب ، وطاهر يحيى ، ومحمد السبع .

عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف بزيارة بغداد ، وزارا بعض الذين تقع على عاتقهم بعض المهمّات في التنفيذ .

وفي الصباح الباكر من يوم ٢٧ ذي الحجة ، تحرّك اللواء العشرون بقيادة عبد السلام عارف ، وكان القائد العميد أحمد حقي قد اجتاز بغداد ، وسار باتجاه الفالوجة سابقاً لواءه . فأصدر العقيد عبد السلام عارف أمره باعتقال العقيد ياسين محمد عبد الرؤوف قائد الكتيبة الثانية ، وعيّن مكانه المقدّم عادل جلال . وسار على رأس اللواء إلى معسكر (كاسل بوست) ، فأصدر هناك الأوامر الآتية :

١ ـ يتسلّم العقيد عبد اللطيف الدراجي قيادة اللواء ، إضافةً إلى قيادة الكتيبة الأولى التي تكلّف باحتلال الإذاعة ، ومركز الشرطة في الباب الشرقي جنوب بغداد ، وتتصل بالضباط الأحرار في معسكر الرشيد .

٢ ـ يُعيّن المقدّم فاضل محمد علي قائداً للكتيبة الثالثة ، مكان العقيد عبد اللطيف الدراجي ، وعلى هذه الكتيبة احتلال الكرخ بالتعاون مع معسكر (الوشاش) الذي هو بقيادة عبد الرحمن عارف .

٣ ـ وتتحمّل الكتيبة الثانية بقيادة المقدم عادل جلال احتلال وزارة الدفاع ، وحصار الديوان الملكي ، وشلّ حركة الحرس الملكي .

ثم وزّع الذخيرة على القطعات ، وكان مُعسكر (كاسل بوست) على بعد ثلاثين كيلومتراً من بغداد ، وكانت الساعة الرابعة صباحاً ، فتحرّك فوصل إلى بغداد في الساعة الرابعة والنصف ، واجتاز نهر دجلة في الساعة الخامسة ، واتّجه نحو الإذاعة ، فاحتلّها ، وأقام فيها مقرّ قيادته . وأعلن من الإذاعة نبأ إعلان الجمهورية ، ودعا الشعب إلى تأييد الحركة .

وأصدر عبد السلام عارف أمره إلى الرائد عبد الجواد حامد بأن يتوجّه على رأس سرية لحصار قصر الرحاب حيث يُقيم الملك ، وولي العهد ، وعهد إلى الرائد بهجت سعيد بمهمة إلقاء القبض على نوري السعيد ، وكلّف المقدّم

وصفي طاهر بمعاونته لأنه يعرف بيت نوري السعيد جيداً حيث عمل مُرافقاً له مدةً من الزمن . ولكنّ نوري السعيد استطاع الفرار[١] مدة يومين .

وجد الرائد عبد الجواد حامد مُقاومةً للوصول إلى قصر الرحاب ، فجاءته نجدة من معسكر (الوشاش) بقيادة الرائد عبد الستار عبد اللطيف على رأس قوةٍ مدرّعةٍ ، قضت على الملك وولي العهد .

ولما احتلّ عبد السلام عارف بغداد ، تسلّم العقيد عبد اللطيف الدراجي إمرة اللواء ، وأسند قيادة الكتيبة الأولى مكانه إلى المقدّم عبد الله الخالدي .

وكان عبد الكريم قاسم ينتظر سير الأمور في معسكر المقدادية ، وهو قائد اللواء التاسع عشر ، فلما بلغه احتلال عبد السلام عارف بغداد، لحق به ، وسمع من مذياع سيارته صوت عبد السلام عارف يُنادي من الإذاعة نبأ إعلان الجمهورية . فتوجّه إلى الإذاعة وهنّأ عبد السلام بنجاحه ، ثم توجّه إلى وزارة الدفاع حيث اتّخذها مقرّاً لقيادته . وربّما كانت هذه نقطة الخلاف الأولى بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف ، وإن كانت لا شعوريةً . إذ كان عبد السلام عارف يشعر أنه هو الذي قام بالعملية ، ونجح فيها ، ولم يقم عبد الكريم قاسم بأيّ جهدٍ ، أمّا عبد الكريم قاسم فيحسّ بنفسه أنه كان قائد التنظيم للضباط الأحرار .

أعلنت البيانات نبأ تعيين عبد الكريم قاسم رئيساً أعلى للقوات المسلحة ، ومُنح صلاحيات واسعةً ، كما عُيّنَ رئيساً للوزراء لحكومةٍ مدنيّةٍ ، ووزيراً للدفاع بالوكالة ، كما عُيّنَ عبد السلام عارف مُساعداً له في رئاسة

---

(١) أخذ ينتقل من مكان إلى مكان متخفياً ، ثم عُرف وهو يسير بزي امرأة مع زوج أحد أصدقائه ، فظهر طرف البيجاما أسفل العباءة ، فلما انكشف أمره انتحر بإطلاق الرصاص على نفسه ، ونقلت جثته إلى وزارة الدفاع ، ثم دُفنت ، ولكن العامة نبشوا القبر ، وأخرجوا الجثة ، ومثّلوا بها .

القوات المسلحة ، ونائباً له في رئاسة الحكومة ، ووزيراً للداخلية بالوكالة ، وكانت تصدر البيانات باسم مجلس السيادة .

وخرجت مُظاهرات التأييد تملأ شوارع العاصمة ، والمدن الأخرى ، كما قامت مثيلاتها في كلٍ من دمشق والقاهرة . وجاءت قوات أمريكية إلى لبنان لحماية الوضع ، وجاءت قوات إنكليزية إلى الأردن ، وأتبعت بقواتٍ أمريكيةٍ أيضاً للسبب نفسه . وأيدت الجمهورية العربية المتحدة الوضع بكل ثقلها ، وأعلنت استعدادها لدعم الوضع الجديد في العراق ، وجاء وفد رسمي من بغداد برئاسة عبد السلام عارف إلى دمشق للتفاوض مع جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة الذي كان بدمشق ، وجرت مُفاوضات بين الطرفين ، ووُقّعت اتفاقية من الجانبين في اليوم نفسه ٢ المحرم ١٣٧٨هـ (١٩ تموز ١٩٥٨م) . ويظهر أنّ عبد السلام عارف قد ذكر لجمال عبد الناصر إمكانية انضمام العراق إلى الجمهورية العربية المتحدة .

الحكم العسكري : تشكّل مجلس السيادة من ثلاثة عناصر برئاسة الفريق محمد نجيب الربيعي[١] . وتشكّلت الوزارة برئاسة عبد الكريم قاسم[٢] ، وقرّرت في اليوم الأول من عام ١٣٧٨هـ (١٧ تموز ١٩٥٨م) إعادة

---

(١) تشكّل مجلس السيادة من محمد نجيب الربيعي رئيساً وعضوية كل من : محمد مهدي كبه ، والعقيد خالد النقشبندي .

(٢) تشكّلت الوزارة على النحو الآتي :

١ ـ عبد الكريم قاسم : رئيساً للوزارة ، ووزيراً للدفاع بالوكالة .
٢ ـ عبد السلام عارف : نائباً لرئيس الوزارة ، وزيراً للداخلية بالوكالة .
٣ ـ محمد حديد : وزيراً للمالية .
٤ ـ مصطفى علي : وزيراً للعدلية .
٥ ـ فؤاد الركابي : وزيراً للإعمار .
٦ ـ عبد الجبار جومرد : وزيراً للخارجية .
٧ ـ جابر عمر : وزيراً للمعارف .
٨ ـ محمد صديق شنشل : وزيراً للإرشاد .
٩ ـ هديب الحاج حمود : وزيراً للزراعة .
١٠ ـ محمد صالح محمود : وزيراً للصحة .
١١ ـ إبراهيم كبه : وزيراً للاقتصاد .
١٢ ـ بابا الشيخ علي محمود : وزيراً للمواصلات والأشغال .
١٣ ـ ناجي طالب : وزيراً للشؤون الاجتماعية .

العلاقات السياسية مع الجمهورية العربية المتحدة، والاتحاد السوفيتي، والصين الشعبية. كما ألغت الاتحاد مع الأردن وتشكّلت لجنة وزارية لوضع دستور موقت فأنجزته خلال أسبوعين.

تضايق الضباط الأحرار الذين لا يُريدون إقحام أنفسهم بالسياسة من تصرّف عبد الكريم قاسم باستلامه السلطة. وخاصةً أنه أصبح يُصدر القرارات دون استشارة الوزراء، ثم أعلن الأحكام العرفية في جميع أنحاء البلاد، وعيّن العميد أحمد صالح العبدي حاكماً عسكرياً عاماً، وجعله مسؤولاً أمامه. وصُودرت أملاك الأسرة الحاكمة. وأُنشئت محكمة عسكرية، وتأسست المقاومة الشعبية، وتألفت من مُتطوعين ومُتطوعات، وأصبحت مدة تنشر الرعب في نفوس السكان نتيجة التصرّف غير المقبول.

الخلاف بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف:

بدأ الشعور بالخلاف من اليوم الأول، إذ يعدّ كلّ واحدٍ منهما نفسه أنه هو الذي أنشأ الحركة وقادها. فعبد الكريم قاسم رأس المنظّمة، ومنه تصدر الأوامر، وهو الذي يُخطّط، أو يُوافق على مُخطّطٍ، ولا يتمّ عمل دونه، وباسمه تكون الحركة. ويرى نفسه أنه هو المُخطّط لهذه الثورة، كما أشرف على التنفيذ، ولا يُنكر ضمناً دور عبد السلام عارف وما بذله، وإن كان بينه وبين نفسه يحسّ بشيءٍ من الحسد مقرونٍ بشيءٍ من التقدير للدور الذي قام به عبد السلام عارف، ولكن لا تلبث أن تعاف نفسه هذا التفكير وتعود إلى إعطاء صاحبها أكبر من حقّه فتتذكر أنه هو الذي رشّح عبد السلام عارف إلى المنظّمة المركزية وهو الذي زكّاه وقدّمه، ولولاه لبقي عبد السلام مغموراً، فهو إذن صاحب الأيادي البيضاء عليه.

ويرى عبد السلام عارف أنه هو الذي قاد الحركة، وخاطر، وتسلّم الإذاعة، وهو أوّل من أذاع نبأ الحركة إلى الرعيّة، وأعطى التعليمات اللازمة للسيطرة على الموقف، وكتب الله للحركة النجاح برعايةٍ وفضلٍ منه، ثم بما

أحدثه العهد السابق من بدعٍ وسوءٍ، وما جرى على أيدي أتباعه من جرائم وظلمٍ وطغيانٍ، ثم بفضل التعليمات التي أعطاها هو (عبد السلام عارف).

ومن هذين المنطلقين المتباينين أخذ يتصرّف كلٌ منهما دون النظر إلى الطرف الآخر بل دون النظر إلى المنظمة المركزية التي يجب أن يُؤخذ رأيها في كل موضوع، ودون النظر إلى رأي الحكومة بل دون أخذ الاعتبار إلى مجلس السيادة الذي هو رأس السلطة، وعنوان البلد.

كان عبد السلام عارف يدعو إلى الوحدة العربية الشاملة، ويرى الانضمام مُباشرةً إلى الجمهورية العربية المتحدة التي يراها رمز هذه الوحدة، ومنها تنطلق، إضافةً إلى أنه كان مُعجباً برئيسها جمال عبد الناصر، إذ كانت الدعاية مُركّزةً عليه من الداخل والخارج بل وحتى من دولة اليهود إذ يدّعون الخوف منه والعداوة له ليكبُر في عيون شعبه. ولم يكن عبد الكريم قاسم يرى ما يراه عبد السلام عارف.

في ٣ المحرم ١٣٧٨هـ (١٩ تموز ١٩٥٨م) أي بعد الحركة بخمسة أيام قام عبد السلام عارف على رأس وفدٍ يضم ثلاثة وزراء بزيارة دمشق حيث كان جمال عبد الناصر فيها، وجرت مفاوضات، ووُقّعت اتفاقية، وتكلّم عبد السلام عارف في موضوع انضمام العراق إلى الجمهورية العربية المتحدة، وسأله جمال عبد الناصر عن موقف عبد الكريم قاسم، فأجاب: مصيره مصير محمد نجيب، ويُعرف من هذا تخطيط عبد السلام عارف، وتفكيره، ونظرته المستقبلية. ولكن قبل أن يرجع الوفد إلى العراق كان تفصيل ما جرى من أحاديث عند عبد الكريم قاسم، وقد فاتحه بهذا عبد السلام فابتعد عبد السلام بالتحليل، والتعليل، والتحايل، وتصديق بعض ما نقل، وإنكار بعضه الآخر، فسكت عبد الكريم، وأسرّها في نفسه.

وكان عبد السلام عارف يقوم بجولاتٍ في أنحاء العراق، ويُلقي خُطباً حماسيةً، وفي نهاية الخُطبة، ينقل للجموع تحيات الرئيس جمال عبد الناصر

كأنه رئيس البلاد ، ولا يُذكر عبد الكريم قاسم زعيم العراق ، ناسياً ذلك أو متناسياً ، وتُنقل الأخبار إلى عبد الكريم قاسم ، فيسكت عنها مُكرهاً ، على غير طبيعته الانفعالية ، وكأنّه حريص فعلاً على صداقة عبد السلام ، ومقدراً له ، ومحترماً للصلة التي كانت بينهما ، وقد كثُرت هذه التصرّفات ، وكثُر معها الواشون .

وكان عدد من الضباط والوزراء أمثال فؤاد الركابي ، وناجي طالب يُشجّعون عبد السلام عارف على العمل للوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة ، ويدفعونه إليها دفعاً ، وفي الوقت نفسه يوجد عدد آخر يُحذّرون عبد الكريم قاسم من عبد السلام عارف وأعوانه ، ويُخوّفونه من التوجّه نحو الجمهورية العربية المتحدة أكثر من اللازم ، لأن النتيجة لن تكون إلا ضياع شخصيته ، وفقدان العراق لكيانه ، وصبر عبد الكريم قاسم ، ثم أخذ ينزل العقوبة تدريجياً .

بدأ بإلغاء منصب عبد السلام عارف من منصب نائب قائد القوات المسلّحة بحجة أن عدداً من الضباط أصحاب الرتب العالية ، والتي هي أعلى من رتبة « عقيد » رتبة عبد السلام عارف ، كانوا يحتجّون بمخالفة نظام السلم العسكري ، إذ كيف يُصدر ضابط أوامره لمن هم أعلى منه رتبةً . وهذا ما ألزم عبد الكريم قاسم على هذا التصرّف ـ حسب زعمه ـ .

ثم ألغى منصب عبد السلام عارف السياسي كنائب لرئيس الوزراء ، ووزير للداخلية بالوكالة[1] ، بحُجّة اقتضاء المصلحة العامة ، العبارة السياسية المعروفة التي تُتخذ في مثل هذا الموقف .

ورأى عبد الكريم قاسم أنّ إبعاد عبد السلام عارف إلى خارج البلاد قد يُنهي الصراع الذي حدث داخل البلاد بين زعيميها ، وفي اليوم نفسه الذي

(1) عُيّن مكانه وزيراً للداخلية العقيد أحمد محمد يحيى .

أزاحه فيه عن منصبه السياسي قرّر تعيينه سفيراً للعراق في ألمانيا الغربية ، وأصدر أمراً بذلك في الوقت ذاته .

رفض عبد السلام عارف مُباشرةً منصبه الجديد كسفير في ألمانيا الغربية ، وقدّم استقالته في اليوم التالي ، وأصرّ على ذلك ، وقال : إنّه يفضّل الجلوس دون عمل في بلده على أيّ عملٍ مهما كانت قيمته خارج وطنه ، ولزم بيته . وأخذ الأصدقاء والأعوان يزورونه .

وحاول العقيد أحمد حسن البكر أحد أعضاء حزب البعث أن يُثير حماسة الضباط ضدّ عبد الكريم قاسم ، وانتصاراً لعبد السلام عارف ، ويقوم بحركةٍ ، ولكنها قُمعت فوراً .

وقام أعوان عبد السلام عارف بمظاهرة أمام منزله في ٢٠ ربيع الأول ١٣٧٨هـ (٣ تشرين الأول ١٩٥٨م) وهتفوا له وعبّروا عن مشاعرهم تماماً .

حاول بعض أعوان عبد السلام عارف أن يُقنعوا عبد الكريم قاسم بالعُدول عن رأيه ، وإعادة اعتبار عبد السلام عارف ، فوافق على أن يُقلّد عبد السلام الأمر ، ويلتحق بعمله ، ثم يُسوّي الأمر ، وحاول بعض الأعوان الآخرين إقناع عبد السلام بالامتثال والموافقة على السفر دلالة على ولائه لرئيسه عبد الكريم قاسم ، غير أنّه أبى إلاّ الإصرار على عدم السفر .

وفي غرة شهر ربيع الثاني دعا عبد الكريم قاسم عبد السلام عارف إلى مكتبه بحضور رئيس الأركان أحمد صالح العبدي ، وفؤاد عارف وضباط آخرين ، وحاول الجميع إقناعه بقبول منصب سفير ، فأبى ، واحتجّ بأمور عائلية ، وأصرّ عبد الكريم قاسم إلاّ التنفيذ لأنّ بقاءه قد أحدث انشقاقاً في داخل البلاد . وأخيراً قرّر السفر على أن يستدعيه عبد الكريم قاسم للعودة إلى الوطن بعد ثلاثة أسابيع .

سافر عبد السلام عارف ومعه سفير العراق في بون علي حيدر سليمان عن طريق فيينا ، ومن هناك قرّر العودة ، ولكنهما سافرا إلى بروكسل ، ثم

رجعا إلى فيينا، ورفض عبد السلام عارف الوصول إلى بون، وعاد من فيينا
إلى بغداد، فأخبر علي حيدر سليمان السلطات مُباشرة. ووصل عبد السلام
عارف إلى بغداد، وانتقل من المطار إلى منزله، دون علم أحد، فأخبرت إدارة
الجوازات السلطة، فأصدر عبد الكريم قاسم أمراً إلى رئيس الشرطة طاهر
يحيى بإحضاره إلى مكتبه، فحضر عبد السلام عارف إلى مكتب عبد الكريم
قاسم الذي حاول إقناعه بضرورة العودة ولكن دون جدوى، ثم طلب منه
اختيار السفارة التي يُريدها، فأبى إلا البقاء في العراق، وخرج من المكتب
عائداً إلى منزله.

وفي ٢٥ جمادى الأولى ١٣٧٨هـ (٦ كانون الأول ١٩٥٨م)، ألقت
الشرطة القبض على عبد السلام عارف، وأودعته السجن، وقُدّم للمحاكمة
يوم ١٦ جمادى الآخرة ١٣٧٨هـ (٢٧ كانون الأول ١٩٥٨م) بتهمة محاولة قتل
عبد الكريم قاسم في مكتبه يوم كان عنده يوم ٢٨ ربيع الأول ١٣٧٨هـ (١١
تشرين الأول ١٩٥٨م)، ولتحريض الناس على العصيان في ٢٣ و ٢٤ جمادى
الأولى، واستمرّت المحاكمة حتى ٢٧ رجب ١٣٧٨هـ حيث أصدرت المحكمة
حكمها عليه بالإعدام، ولكن عبد الكريم قاسم لم يُصدّق الحكم، وإنما
احتفظ به عنده، وبقي عبد السلام في السجن حتى حدث الانفصال في
الجمهورية العربية المتحدة إذ انفصلت سوريا عن مصر، حيث زاره
عبد الكريم قاسم بالسجن وطلب منه العودة إلى بيته في ربيع الثاني
١٣٨١هـ، كما سمح له في ذلك العام بأداء فريضة الحج.

أُحيل بعض أعوان عبد السلام عارف على التقاعد، ونُقل بعضهم إلى
مراكز غير حسّاسة. أما الشيوعيون فقد التفّوا حول عبد الكريم قاسم.

حركة رشيد عالي الكيلاني: إثر نجاح حركة الجيش في ٢٧ ذي
الحجة ١٣٧٧هـ وصل رشيد عالي الكيلاني إلى دمشق قادماً من القاهرة،
وطلب السماح له بدخول العراق، فسُمح له، فرجع إلى القاهرة حيث التقى
بالرئيس جمال عبد الناصر، ثم عاد إلى دمشق، ومنها إلى بغداد فوصل إليها في

١٩ ربيع الأول ١٣٧٨هـ (٢ تشرين الأول ١٩٥٨م) أي في الأيام التي كان
عبد السلام عارف قد لزم بيته، فاستُقبل استقبالاً رائعاً جداً، وزاره في بيته
عبد الكريم قاسم نفسه، وعدد كبير من الضباط.

وعندما وُضع عبد السلام عارف في السجن في ٢٥ جمادى الأولى
١٣٧٨هـ أخذ عبد اللطيف الدراجي ورفعت الحاج سري، وأحمد حسن
البكر، وطاهر يحيى يزورون رشيد عالي الكيلاني في بيته، وتدور الأحاديث
السياسية في المنزل، ويتكلّم الكيلاني بصراحة، وقد نُصح أكثر من مرة بعدم
الحديث إلا مع من يثق بهم تماماً.

ترامى إلى عبد الكريم قاسم أنّ رشيد عالي الكيلاني يعدّ انقلاباً،
وسيقوم به يوم ٢٨ جمادى الأولى وأنّ شيوخ قبائل الفرات الأوسط هم الذين
سيشعلون نار الثورة. فاستعدّت الاستخبارات العسكرية وكلّفت ثلاثة ضباط
واثنين من المدنيين للاتصال بأكبر أعوان رشيد عالي الكيلاني، وهما: المحامي
عبد الرحيم الراوي، ومبدر الكيلاني ابن أخي رشيد، وادّعى العسكريون
والمدنيون من رجال الاستخبارات أنهم قد عملوا على تأسيس جمعية للعمل
السياسي، فتورّط في الموضوع كل من عبد الرحيم الراوي، ومبدر الكيلاني،
وأخذوا يعملون معاً، ووعدهم مبدر الكيلاني بأنه سيعمل على تأمين السلاح
والمال عن طريق عمّه رشيد من الجمهورية العربية المتحدة.

وفي اليوم المُحدّد للحركة، وهو ٢٨ جمادى الأولى أُلقي القبض على
رشيد عالي الكيلاني، وابن أخيه مبدر الكيلاني، وعبد الرحيم الراوي،
وقُدّموا للمحكمة، وادّعى رشيد أنّ عبد الرحيم ومبدراً قد تصرّفا من
نفسيهما، ودون علمه، فقضت المحكمة بالإعدام على عبد الرحيم ومبدر
وبرّأت ساحة رشيد. ولكن اللذين حُكم عليهما بالإعدام، استأنفا الحكم
بعد أن رأيا ثناء رشيد على عدالة المحكمة، وأعادا إفادتيهما... فقُدّم رشيد
للمحاكمة ثانية في ٤ جمادى الآخرة ١٣٧٨هـ (١٥ كانون الأول ١٩٥٨م)،
وتحدّث عبد الرحيم الراوي، ومبدر الكيلاني عن المحادثات التي جرت بين

رشيد عالي الكيلاني وبين الضباط طاهر يحيى، وطه الدوري، وعبد اللطيف الدراجي، وأحمد حسن البكر.... فأعادت المحكمة النظر في حكمها السابق، وقضت على رشيد بالإعدام غير أنّ الحكم لم يُصدق، وبقي في السجن حتى أُفرج عنه في ١ صفر ١٣٨١هـ (١٤ تموز ١٩٦١م)، وانتقل من العراق إلى بيروت، ثم عاد إلى العراق بعد أن وقع انقلاب ١٤ رمضان ١٣٨٢هـ. ولكن رجع ثانيةً إلى بيروت، وتُوفّي فيها.

وفي ٢٩ رجب ١٣٧٨هـ (٧ شباط ١٩٥٩م) أي بعد يومين اثنين من صدور الحكم بالإعدام على عبد السلام عارف، تقدّم ستة وزراء باستقالاتهم بصورة جماعية[1]، فقُبلت مُباشرةً، وتشكّلت وزارة جديدة[2] ضمّت عدداً من العسكريين أكبر مما ضمّتهم الوزارة الأولى.

---

(١) الوزراء الستة الذين تقدّموا باستقالاتهم من الحكومة:

١ - فؤاد الركابي: وزير الأعمار.

٢ - عبد الجبار جومرد: وزير الخارجية.

٣ - جابر عمر: وزير المعارف.

٤ - محمد صديق شنشل: وزير الإرشاد.

٥ - بابا الشيخ علي محمود: وزير المواصلات والأشغال.

٦ - ناجي طالب: وزير الشؤون الاجتماعية.

(٢) تشكّلت الوزارة على النحو الآتي:

١ - عبد الكريم قاسم:

٢ - أحمد محمد يحيى: وزيراً للداخلية.

٣ - إبراهيم كبه: وزيراً للاقتصاد.

٤ - محمد الشواف: وزيراً للصحة.

٥ - طلعت الشيباني: وزيراً للتنمية.

٦ -

٧ -

٨ - محمد حديد:

٩ - حسين جميل*: وزيراً للإرشاد.

١٠ - حسن الطالباني:

١١ - محي الدين حامد:

١٢ - عبد الوهاب الأمين:

١٣ - فؤاد عارف**: وزير دولة.

* أُرغم على الاستقالة بعد ثلاثة أيام لأنه ألغى إجازة عدة صحفٍ شيوعية. وعُيّن سفيراً في الهند، وحلّ محله وزير الدولة فؤاد عارف.

** فؤاد عارف: ضابط كردي، وليست هناك أية صلة قرابة بينه وبين عبد السلام عارف، وإنما تشابه في اللقب فقط.

حركة عبد الوهاب الشوّاف في ٢٨ شعبان ١٣٧٨هـ:

أخذ عبد الكريم قاسم يُشجّع العناصر الشيوعية، والتي تقف موقفاً مُعادياً من الوحدة وذلك للوقوف في وجه العناصر التي تدعم عبد السلام عارف، غير أن هذا التصرّف قد أثار كلّ العناصر التي تُعادي الشيوعية على اختلاف مشاربها، بالإضافة إلى أنه أهمل الضباط الأحرار الذين كانوا دعامة الحركة، فشعروا أنهم قد أصبحوا على الهامش، لا يُؤبَه بهم، ومع مرور الوقت أصبحوا في عداد المُخالفين للنظام.

كانت وحدة الضباط الأحرار التي نشأت في الموصل بقيادة محمد عزيز، وكانت تخضع للمنظمة المركزية في بغداد، وقد أُرسل عبد الوهاب الشواف بعد حركة ٢٧ ذي الحجة ليتولّى قيادة القوات المسلّحة في الموصل. وكان صاحب أطماع، وظنّ في بداية الأمر أن نقله إلى الموصل مؤقت، ولما مرّ الزمن دون إعادته، شعر أن إرساله كان إبعاداً له. وتأكّد لديه هذا عندما عيّن أحمد محمد يحيى وزيراً للداخلية مكان عبد السلام عارف وهو في رتبة دون رتبته، وهذا ما جعله يقف موقفاً مُعادياً لعبد الكريم قاسم أو في الصف المقابل له، وأصبح في الموصل مجموعتان إحداهما تؤيّد النظام وزعيمه عبد الكريم قاسم بقيادة محمد عزيز، والثانية تدعو إلى الوحدة، وتعارض مُمثّل النظام عبد الكريم قاسم، وهي بقيادة عبد الوهاب الشوّاف. وجاءت الفرصة للصدام.

أعلنت مؤتمر مُنظّمة أنصار السلام الشيوعية[1] أنها ستعقد مؤتمرها السنوي في مطلع عام (١٩٥٩م) في الموصل، واحتجّ عبد الوهاب الشوّاف على عقد هذا المؤتمر في الموصل، وطلب من عبد الكريم قاسم منع عقد هذا المؤتمر في الموصل، ولكن لم يستمع، وكانت شكوى عامة من النشاط

---

(١) تأسست في بغداد عام ١٣٦٥هـ، ولكنها أُلغيت بعد سنتين، ولكن حركة ٢٧ ذي الحجة عادت للنشاط بقيادة عزيز شريف زعيم الحزب اليساري سابقاً.

الشيوعي، والتسلّل إلى كثير من المناطق، اشتكى من ذلك قائد الفرقة الثانية في كركوك ناظم الطبقجلي، أحد الضباط الأحرار، كما اشتكى قائد الفرقة الرابعة في الديوانية عبد العزيز العقيلي الذي هو من الموصل، كما اشتكى الضباط غير الشيوعيين، وكان منهم رفعت الحاج سري الذي يعمل مديراً للاستخبارات، ومكتبه في وزارة الدفاع قريباً من مكتب عبد الكريم قاسم.

اتفق رفعت الحاج سري مع ناظم الطبقجلي على قيام حركة تقوّض النظام القائم، وكان الاتفاق أن يقوم ناظم الطبقجلي بثورة في منطقته إذ أصبح محمياً فيها، وقد التفّ حوله التركمان، وأحبّوه لحمايته لهم من شيوعيي الأكراد وإغلاقه القنصليات الأجنبية في كركوك. أما رفعت الحاج سري فيقوم مع الضباط الوحدويين بتطويق مكتب عبد الكريم قاسم، وإجباره على الاستقالة ومُغادرة البلاد، أو قتله إن أبى. ثم انضمّ إلى الحركة في النصف الثاني من شعبان (٢٠ شعبان ١٣٧٨هـ) عبد الوهاب الشوّاف، وتعهّد هو بالقيام بالثورة لوجود أعداد مُعادين للوحدة في اللواء الثاني الذي يتبع ناظم الطبقجلي، ويُعسكر في كركوك. كما تعهّد الزعماء المدنيون المؤيّدون للوحدة بقيام مُظاهرات تأييد للحركة فور إعلانها.

عُقد مؤتمر أنصار السلام في ٢٦ شعبان، ولم يحدث احتكاك بين الشيوعيين وسواهم من الضباط، غير أنّ عبد الوهاب الشواف استنفر قواته عصر ٢٧ شعبان، وقرّر مع نفسه أن تكون الحركة يوم ٢٨ شعبان، ولم يُخبر بذلك رفعت الحاج سري، ولا ناظم الطبقجلي. وقام محمود الدرّة ليُنسّق بين الرؤساء للحركة لكنه فوجئ بقرار الشوّاف الذي رغب أن تكون الحركة باسمه، على حين رغب آخرون أن تكون باسم ناظم الطبقجلي، وإن تصلّب عبد الوهاب الشوّاف برأيه، ورغبته في قيادة الحركة قد جعل الطبقجلي لا يُسرع في دعمه. ولما تباطأ الطبقجلي توانى رفعت الحاج سري. فكان مصير الحركة الفشل.

أعلن عبد الوهاب الشوّاف الثورة في الساعة السابعة من صباح يوم ٢٨

شعبان ١٣٧٨هـ (٨ آذار ١٩٥٩م)، وأعلنت العناصر المؤيّدة، والمعارضة للشيوعية تنتقم من الشيوعيين، وسيطر الوحدويون على الموصل وأسرعت إلى المدينة بطون قبيلة شمر النازلة في الجزيرة السورية، ووصلت إلى مدينة الموصل، ودعمت الشواف. واتصل عبد الكريم قاسم بناظم الطبقجلي وسأله عن موقفه، فأجابه أنه لا يعلم شيئاً عن الموضوع. غير أن أجهزة البث التي يجب أن تصل من سوريا لم تصل، وعُزلت قوات الشوّاف، وأمر عبد الكريم قاسم بقصف المدينة، فانهارت المقاومة، كما هجمت على الموصل القبائل الكردية الموالية للنظام، وأُصيب الشوّاف بجروح، ونُقل إلى المستشفى، وقضى عليه أحد الأكراد، وهو بالمستشفى. وفي عصر اليوم التالي، تغلّبت قوات الحكومة، ومن يدعمها من الشيوعيين، وانتهت سيطرة من ناصر الحركة. وأخذ الشيوعيون بارتكاب الجرائم، إذ شكّلوا المحاكم في الشوارع، وأخذوا في الإعدامات، ونُهبت البيوت، وانتُهكت الحُرمات، وعرف السكان الشيوعيين على حقيقتهم بما ارتكبوه من فظائع تجلّ عن الوصف.

بدأت المحاكمات، واستمرّت مع التعذيب الشديد ما يزيد على خمسة أشهر، ثم نُفّذت أحكام الإعدام في ١٨ ربيع أول ١٣٧٩هـ (٢٠ أيلول ١٩٥٩م)، حيث أُعدم ناظم الطبقجلي، ورفعت الحاج سري، ومعهما أحد عشر من إخوانهم[1].

كما أعدم في اليوم نفسه من غير الضباط اللذين اتهموا بمؤازرة حركة

---

(١) تمّ في هذا اليوم إعدام كل من:

١ ـ العميد ناظم الطبقجلي.
٢ ـ العقيد رفعت الحاج سري.
٣ ـ العقيد خليل سلمان.
٤ ـ المقدم عزيز أحمد شهاب.
٥ ـ المقدم علي توفيق.
٦ ـ المقدم إسماعيل هرمز.
٧ ـ الرائد محمد الخلفي.
٨ ـ الرائد توفيق يحيى أغا.
٩ ـ النقيب هاشم الدبوني.
١٠ ـ النقيب داود سيد خليل.
١١ ـ النقيب زكريا طه.
١٢ ـ النقيب يحيى حسين الحيالي.
١٣ ـ الملازم الأول حازم خطاب.

الشوّاف كل من : سعيد قزاز ، وبهجت العطية ، وعبد الجبار فهمي ، وعبد الجبار أيوب ، وكانوا في السجن ، قبل ثورة الموصل ، وذلك أن سعيد قزاز كان وزير داخلية في وزارة محمد فاضل الجمالي ، وكان عبد الجبار فهمي متصرف لواء بغداد ، أما بهجت العطية فكان مدير الأمن العام ، وكان عبد الجبار أيوب مدير سجن بغداد وذلك لوقوفهم في وجه الشيوعيين في العهد الملكي .

كان رئيس المحكمة العسكرية العقيد فاضل عباس المهداوي ، وهو ابن خالة عبد الكريم قاسم ، وكان رئيس الادعاء العام العسكري العقيد ماجد محمد أمين .

ويوم الإعدام قامت مُظاهرات في الكرخ ، والأعظمية من أحياء بغداد ، ولكن لم يُبدِ عبد الكريم قاسم اهتماماً ، بل أمر باعتقال عددٍ من الزعماء المُعارضين .

وفي ٨ محرم ١٣٧٩هـ شكّل عبد الكريم قاسم حكومةً جديدةً[1] .

محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم : رأى حزب البعث العراقي أنه لا بدّ له من التخلّص من زعيم العراق ، ورأى أن يقوم بالاغتيال كوسيلةٍ سريعةٍ ، وعهد إلى اثنين من أعضائه للقيام بهذه المهمة[2] ، فاختار عشرة[3] من

---

(١) تشكّلت الوزارة على النحو الآتي :
١ ـ عبد الكريم قاسم .
٢ ـ أحمد محمد يحيى : وزيراً للداخلية .
٣ ـ محمد حديد : وزيراً للمالية .
٤ ـ عبد اللطيف الشوّاف : وزيراً للتجارة .
٥ ـ إبراهيم كبه : وزيراً للإصلاح الزراعي .

(٢) هما : إياد سعيد ثابت ، وخالد الدليمي .

(٣) العشرة المختارون هم : عبد الوهاب الغريري ، وصدام حسين التكريتي ، وحاتم العزاوي ، وعبد الكريم الشيخلي ، وأحمد طه العزوز ، وسليم زيبق ، وسمير نجم ، وياسين السامرائي إضافة إلى إياد ثابت وخالد الدليمي .

المغامرين ليكونوا فدائيين في تنفيذ العملية ، وأخذوا يُدرّبونهم بشكلٍ مُستمرٍ ، وكانوا جاهزين للعمل مع مطلع عام ١٣٧٩هـ .

أعدّ حزب البعث يعد العدّة لاستلام السلطة بعد تنفيذ العملية ونجاحها ، فاتصل الزعماء البعثيون برئيس مجلس السيادة الفريق محمد نجيب الربيعي ، ويبدو أنه قد وافقهم على استلام رئاسة الدولة ، وتشكيل مجلس ثورةٍ جديدةٍ بعد نجاح الخطّة ، كما أعطوا تعليماتٍ لضباطهم ليكونوا على أُهبة الاستعداد خوفاً من قفز الشيوعيين إلى السلطة . لكن تأجّل التنفيذ لتراجع ظهر على عبد الكريم قاسم ، إذ حدّ من النشاط الشيوعي ، وأخرج بعض زعماء البعث من السجن . ولكن عندما أقدم على إعدام ناظم الطبقجلي وجماعته في ١٨ ربيع الأول ١٣٧٩هـ ، تقرّر تنفيذ الخطّة خلال أسابيع ، وفي ٥ ربيع ثاني ١٣٧٩هـ (٧ تشرين الأول ١٩٥٩م) ، قام المغامرون بالتنفيذ ، وقُتل سائق عبد الكريم قاسم ومرافقه ، وجُرح عبد الكريم قاسم ، كما قُتل من المغامرين عبد الوهاب الغريري برصاص رفاقه ، وجرح صدام حسين ، وسمير نجم .

ضبط شؤون البلاد رئيس الأركان ، حاكم بغداد العسكري أحمد صالح العبدي ، وتمّ إلقاء القبض على المغامرين في ٢١ ربيع الثاني ١٣٧٩هـ ، ولكن كان بعضهم قد هرب إلى خارج البلاد ، ومن هؤلاء الذين خرجوا صدام حسين التكريتي الذي أصبح رئيس الجمهورية العراقية فيما بعد . وقُدّم المُتّهمون إلى المحكمة ، واعترفوا بما فعلوا ، بل قالوا : إنهم ليسوا بنادمين على ما فعلوا ، وصدر حكم الإعدام بحقّهم ، ولكن لم يُصدّق عليه ، فبقوا في السجن حتى زال حكم عبد الكريم قاسم .

عودة الحياة الحزبية : في ٣ رجب ١٣٧٩هـ (١ كانون الثاني ١٩٦٠م) صدر قانون تنظيم الجمعيات ، وبعد ثمانية أيام تقدّم بطلب ترخيص :

الحزب الوطني الديمقراطي برئاسة محمد حديد ، ومعه حسين جميل ، وهديب الحاج حمود ، ثم انضمّ إليهم كامل الجادرجي .

الحزب الكردي الديمقراطي برئاسة مصطفى البرزاني ، وإبراهيم أحمد، وقد رُفض الطلب ، كما رُفض طلب الحزب الشيوعي العراقي ، وهما صورة واحدة تقريباً .

الحزب الشيوعي العراقي برئاسة داود الصايغ .

الحزب الشيوعي العراقي برئاسة زكي خيري سعيد . وقد رُفض طلبه .

وفي ٥ شعبان تقدّم :

الحزب الإسلامي : فرع من الإخوان المسلمين ، وكان النشاط برئاسة عبد الله النعمة في الموصل . ومحمد محمود الصواف ، وعبد الرحمن سيد ، إبراهيم عبد الله شهاب . وأيّد هذا الحزب محسن الحكيم مجتهد الشيعة .

حزب التحرير : برئاسة نعمان عبد الرزاق السامرائي .

وفي ١٥ شعبان تقدم :

الحزب الجمهوري ، وهو حزب شيوعي ، ومن مؤسسيه عبد الفتاح إبراهيم ، وعزيز شريف زعيم منظمة أنصار السلام . ومحمد مهدي الجواهري (الشاعر) ، وعبد الرزاق مطر رئيس نقابة المهندسين ، وجميعهم يؤيّدون النظام القائم ، وقد رُفض طلبهم .

وفي ٦ محرم ١٣٨٠هـ تقدم محمد حديد بترخيص لحزب باسم الحزب الوطني التقدمي بعد أن اختلف مع كامل الجادرجي .

ولكن لم تلبث أن عادت الحكومة فحدّت من النشاط الحزبي الذي لم يستمرّ أكثر من عام .

المطالبة بالكويت : حصلت إمارة الكويت على استقلالها في ٦ محرم ١٣٨١هـ (١٩ حزيران ١٩٦١م) ، فأخذت العراق تُطالب بها ، وتعدّها جزءاً منها ، دخلها المستعمرون رغم أهلها ، واقتطعوها من البلاد . ولكن نزلت قوات بريطانية في الكويت في ١٨ محرم . وأصبحت العراق تُطالب بضرورة انسحاب القوات الأجنبية من أرض الوطن ، وتقدّمت الكويت إلى

جامعة الدول العربية لتكون عضواً فيها . فاشترطت العراق انسحاب الإنكليز منها ، واشترطت الجامعة من العراق عدم المطالبة بها ، وإحلال قوة عربية مكان القوات الإنكليزية ، وتمّ الاتفاق ، وأصبحت الكويت عضواً في الجامعة .

انسحبت القوات البريطانية من الكويت في الأول من جمادى الأولى ١٣٨١هـ (١٠ تشرين الأول ١٩٦١م) وحلّ مكانها ثلاثة آلاف جندي من الدول العربية معظمهم من سوريا ، والأردن ، ومصر ، والسعودية ، وبقوا فيها ما يقرُب من سنةٍ ، ثم رجعوا بعدها إلى بلدانهم . وإذا كانت المطالبة قد فشلت لكن عادت مرةً ثانيةً . بعد عودة القوات العربية ، فكان ذلك من أسباب إنهاء حكم عبد الكريم قاسم في العراق .

القضية الكردية : بعد أن قامت حركة ٢٧ ذي الحجة ١٣٧٧هـ (١٤ تموز ١٩٥٨م) عاد عدد من المبعدين الأكراد عن العراق إليها ، كما أُفرج عمن كان في السجن منهم . ورجع الملا مصطفى البارزاني من الاتحاد السوفيتي حيث كان يُقيم هناك منذ عدة سنواتٍ بعد فشل الحركة التي قام بها ، ووصل إلى العراق في ٢٢ ربيع الأول ١٣٧٨هـ (٥ تشرين الأول ١٩٥٨م) .

دُعي الملا مصطفى البارزاني إلى زيارة الاتحاد السوفيتي لحضور الاحتفالات بمناسبة ذكرى الثورة الشيوعية التي تُصادف (١٧ تشرين الأول ١٩١٧م) فلبّى الدعوة ، وسافر ، وبقي هناك عدة أشهرٍ ، ثم رجع ، وفي غيابه استدعي إلى بغداد الملا أحمد البارزاني شقيق الملا مصطفى مع بعض زعماء الأكراد ، وطُلب منهم إعلان تأييد عبد الكريم قاسم ، كما حُثّوا ليكونوا زعماء الأكراد في العراق فإن زعامة الملا مصطفى البارزاني ستُؤثّر على مستقبل القضية الكردية ، غير أن الملا مصطفى أراد أن يُبرهن للحكم في العراق أنه لا يُوجد زعيم كردي في العراق سواه ، فأخذ يقوم بنشاطٍ ، ويتحرّك على الساحة الكردية ، غير أن زعماء الحزب الكردي الديمقراطي في بغداد لم يتعاطفوا معه .

قام عبد الكريم قاسم بردة فعلٍ ضدّ تحركات الملا مصطفى في الشمال ، فعطّل الصحف الكردية ، واعتقل زعماء الأكراد . وعمل على سحق الملا مصطفى البارزاني ، ولكن لم يتمكّن فيما بقي له من عمرٍ .

الفصل الثاني

عبد السّلام عارف

١٤ رمضان ١٣٨٢ - ٢٣ ذي الحجة ١٣٨٥هـ .
(٨ شباط ١٩٦٣ - ١٣ نيسان ١٩٦٦م) .

لم يُثمر العمل العام في تقويض حكم عبد الكريم قاسم ، لأن الأمر كان ينكشف للنظام ، ولما في ذلك من التكاليف ، لذا أخذت كل مجموعةٍ تعمل وحدها ، وبذلك تكون السرية أدقّ ، والإحكام أفضل ، ومن هذه المجموعات حزب البعث الذي شاء الله أن يكون على يديه إنهاء النظام القائم .

كان فؤاد الركابي زعيم حزب البعث الأول في العراق قد توارى عن الساحة ، ووُجّهت إليه انتقادات كثيرة بعد فشله في اغتيال عبد الكريم قاسم ، لذا عُهد إلى علي صالح السعدي برئاسة الحزب في منتصف عام ١٣٨٠هـ (أوائل عام ١٩٦١م) ، فبدأ بالحركة والتخطيط ، ولكن مضت سنة ، ولم يفلح في عمل شيءٍ .

في الأول من شعبان ١٣٨٢هـ (٢٧ كانون الأول ١٩٦٢م) قامت مُظاهرات طلابية ، تُعدّ ضدّ السلطة رغم بساطة سببها ، وهو أن خلافاً وقع بين ابن رئيس المحكمة العسكرية فاضل عباس المهداوي وبين أحد الطلاب ، ولما أرادت إدارة المدرسة تطبيق النظام تدخّل المهداوي لمصلحة ابنه ، وألزم المدرسة على الأخذ برأيه ، فخرج الطلاب بمُظاهرات ، فاندسّ فيها البعثيون .

في ٩ رمضان ١٣٨٢هـ (٣ شباط ١٩٦٣م) اعتقل أحد ضباط البعثيين وهو صالح مهدي عماش ، فاجتمع زعماء الحزب من المدنيين في اليوم نفسه لتقرير ما سيكون ، وعلم عبد الكريم قاسم باجتماعهم ، فأصدر أمراً باعتقالهم ، ومن بينهم طبعاً زعيم الحزب علي صالح السعدي . فرأى العقيد أحمد حسن البكر رئيس المجموعة البعثية في الجيش السرعة في إعلان الثورة قبل أن تعمّ الاعتقالات ، وقرّر أن تكون في ١٤ رمضان ١٣٨٢هـ (٨ شباط ١٩٦٢م) ، وخطّط لذلك .

بدأ التمرّد في حامية « أبو غريب » غرب بغداد ، وكان يعتمد على المدرعات ، وكانت توجد أربع كتائب ، وتقرّر أن تنطلق كتيبة إلى وزارة الدفاع حيث يُقيم عبد الكريم قاسم ، والثانية إلى معسكر الرشيد الذي يُعدّ مركز قوة لعبد الكريم قاسم ، والثالثة إلى معسكر الوشاش ، والرابعة إلى مركز الإذاعة في « أبو غريب » . بدأت الحركة في الساعة الثامنة صباحاً ، إذ يعدّ الوقت مُناسباً بالنسبة إلى شهر رمضان ، فالدوام في الساعة العاشرة ، والناس نيام بعد السحور وصلاة الفجر .

اغتيل قائد سلاح الجو جلال الأوقاتي في بداية العمل . واحتلّ العقيد عبد الكريم مصطفى نصرت محطة الإذاعة في « أبو غريب » . واقتضى الأمر اتخاذ سلاح الجو وسيلةً للإسراع في العملية إذ وجدت الكتائب التي انطلقت إلى معسكر الرشيد مقاومةً عنيفة ، كما تعطّلت المدرّعات التي اتجهت إلى وزارة الدفاع . بدأ القصف الجوي ، ولم يكن عبد الكريم قاسم في وزارة الدفاع ، ولكن جاء بعد مُدّةٍ ، ودخلها ، استولت الحركة على مُستودعات الذخيرة في « أبو غريب » ، واتخذت الإذاعة مقراً لها ، وأعلنت أن حكم عبد الكريم قاسم قد انهار ، رغم أن المقاومة كانت لا تزال عنيفةً ، كما أذاعت نبأ تشكيل مجلس عسكري ، ولكن لم تُحدّد أفراده ، وأصرّ وألحّ علي صالح السعدي أن يُطرح اسم عبد السلام عارف كرئيس مُؤقّت لرئاسة الجمهورية لما له من سمعة طيبة . على حين أن زعيم حزب البعث علي صالح السعدي لم يكن له

من سلوك ما يرفعه لأن يكون زعيم البلاد ، وكذا بقية زعماء حزبه البارزين . وقد أفاد الحزب والحركة من تقديم عبد السلام عارف . واستمرّ القصف الجوي طيلة النهار ، ولم تُجد طلبات التفاوض . وفي صباح اليوم التالي أي منتصف شهر رمضان عاد القصف ، واضطرّ عبد الكريم قاسم إلى الاستسلام ظهراً .

تشكّلت محكمة فورية وقضت بإعدام عبد الكريم قاسم ، وطه الشيخ أحمد ، وفاضل عباس المهداوي مُباشرةً ، ونُفّذ الحكم في الغرفة الثانية المجاورة لمكتب عبد الكريم قاسم .

أُذيع نبأ استلام عبد السلام محمد عارف رئاسة الجمهورية ، وتشكيل مجلس ثورة يضمّ عشرين عضواً من بعثيين وغيرهم[١] ، وبقي أسماء أعضائه سرّاً ، ويتولّى عبد السلام عارف رئاسة الجلسات . ويشغل أمانة السر أنور عبد القادر الحديثي ، وهو صلة الوصل بين المجلس والحكومة .

وتشكّلت الوزارة من بعثيين وغيرهم أيضاً برئاسة أحمد حسن البكر[٢] ،

---

(١) ضمّ المجلس : عبد السلام عارف ، أحمد حسن البكر ، علي صالح السعدي ، صالح مهدي عماش ، طالب شبيب ، حازم جواد ، أنور عبد القادر الحديثي ، عبد الكريم مصطفى نصرت ، هاني الفكيكي ، طاهر يحيى ، عبد الحميد الخلخال ، حردان التكريتي ، دياب العلكاوي ، منذر الونداوي ، خالد مكي الهاشمي ، عبد الستار عبد اللطيف ، محسن الشيخ راضي ، سعدون حمادي ، حمدي عبد المجيد .

(٢) تشكّلت الوزارة على النحو الآتي :

١ ـ أحمد حسن البكر : رئيساً للوزراء .
٢ ـ علي صالح السعدي : نائباً لرئيس الوزراء ، ووزيراً للداخلية بالوكالة .
٣ ـ صالح مهدي عماش : وزيراً للدفاع .
٤ ـ طالب حسن شبيب : وزيراً للخارجية .
٥ ـ عبد الستار عبد اللطيف : وزيراً للمواصلات .
٦ ـ عزت مصطفى : وزيراً للصحة .
٧ ـ مهدي الدولعي : وزيراً للعدل .
٨ ـ محمود شيت خطاب : وزيراً للبلديات .
٩ ـ بابا علي : وزيراً للزراعة .
١٠ ـ ناجي طالب : وزيراً للصناعة .

كما تشكّل الحرس القومي من المدنيين لحماية الثورة والتصدّي لأعدائها ، وعهد برئاسته إلى العقيد عبد الكريم مصطفى نصرت . وقد أخذ الحرس القومي يتجاوز صلاحياته ، ويتعدّى على الآخرين ، ويرتكب المخالفات والجرائم .

كما أعطى البعثيون أنفسهم صلاحياتٍ واسعةً ، ما داموا هم الذين قادوا الثورة ، وحصلوا على الحكم بالقوة بعد أن قدّموا التضحيات غير أنه بعد مُدّة قوي شركاؤهم في الحكم ممن لا ينتمي إلى حزب البعث ، وأبدوا آراءهم بقوة في كل قضية .

أحالت الحكومة الجديدة الضباط الذين تعاونوا مع عبد الكريم قاسم على التقاعد ، وعُيّن مكانهم الضباط الذين اشتركوا بالثورة ، كما أعادت إلى الخدمة الضباط الذين أحالهم عبد الكريم قاسم على التقاعد أو طردهم من الخدمة(1) .

وفي ٢٠ ذي الحجة ١٣٨٢هـ (١٣ أيار ١٩٦٣م) تشكّلت وزارة جديدة ، حيث أُجريت بعض التعديلات(2) على الوزارة السابقة والتي تضمّ

---

١١ ـ عبد العزيز الوتاري : وزيراً للنفط .

١٢ ـ أحمد عبد الستار الجواري : وزيراً للتربية والتعليم .

١٣ ـ صالح كبه : وزيراً للمالية .

١٤ ـ علي الحسن : وزيراً للإسكان .

١٥ ـ شكري صالح زكي : وزيراً للتجارة .

١٦ ـ سعدون حمادي : وزيراً للإصلاح الزراعي .

١٧ ـ عبد الحميد الخلخال : وزيراً للشؤون الاجتماعية .

١٨ ـ مسارع الراوي : وزيراً للإرشاد .

١٩ ـ عبد الكريم العلي : وزيراً للتخطيط .

٢٠ ـ فؤاد عارف : وزيراً للدولة .

٢١ ـ حازم جواد : وزيراً للدولة .

(1) أُحيل أحمد صالح العبدي رئيس الأركان العامة على التقاعد .
عُيّن العميد طاهر يحيى رئيساً للأركان العامة .
والعقيد رشيد مصلح حاكماً عسكرياً عاماً .
والعقيد مدحت عبد الله مديراً للعمليات العسكرية .
والعقيد عارف عبد الرزاق قائداً لسلاح الجو .
وأُعيد العميد عبد الرحمن محمد عارف شقيق عبد السلام إلى الخدمة ، وعُيّن قائداً لإحدى الفرق . كما تسلّم أحمد حسن البكر ، وصالح مهدي عماش ، ومحمود شيت خطاب ، وعبد الستار عبد اللطيف مناصب وزارية .

مختلف الأقليات(1) .

وجاء ميشيل عفلق من دمشق إلى بغداد، بعد أن استلم حزب البعث الحكم في سوريا في ١٣ شوال ١٣٨٢هـ (٨ آذار ١٩٦٣)، وأخذ يتحدّث في الاشتراكية ، ويُفلسف الأمور ، وكرهه البعثيون الذين لم يروه من قبل ، وإنما كانوا يسمعون به ، ويسمعون الثناء عليه من أصحاب الأغراض ، ورأى ميشيل عفلق أن تطبيق الاشتراكية في العراق أمر صعب وسيُثير الشعب عليهم ، وسيسقط حزب البعث ، لذا رأى أن الاشتراكية ستكون في آخر مرحلةٍ من مراحل منهج حزب البعث ، أي أن البعثيين سيُناضلون من أجل الوحدة ، ثم يُعطون الحرية للشعب ، وبعدها تُطبق الاشتراكية ، وأصبح شعار حزب البعث [وحدة ـ حرية ـ اشتراكية] ، ولكن الفلاحين ، والعمال ، والفقراء يُريدون الحصول على الغنائم سريعاً ، وقد ناضلوا ، وتسلّموا السلطة ، الفلاحون يُريدون الأرض ، والعمال يُريدون المعامل ، والفقراء يرغبون في الأموال ، أخذ أموال الآخرين باسم الاشتراكية أو النهب تحت أيّ اسمٍ ، أو شعارٍ أو . . . . ومن هنا بدأت النفوس تتزعزع من حول الحزب .

إن الحركة التي قامت في سوريا في ١٣ شوال ١٣٨٢هـ (٨ آذار ١٩٦٣م) والتي تعاون فيها البعثيون والناصريون قد جعلت الرئيس المصري جمال عبد الناصر يعدّها حركة ثأرٍ للوحدة ، وأيّدها ، وعرض الحكام الجدد التفاهم مع الرئيس المصري ، وذهبت الوفود من دمشق وبغداد إلى القاهرة ،

---

(2) أصبح علي صالح السعدي : وزيراً لشؤون رئاسة الجمهورية ، ووزيراً للإرشاد .
وحازم جواد : وزيراً للداخلية .
ومحمود جواد العيسى : وزيراً للمالية ، مكان صالح كبه .
مسارع الراوي : وزيراً للدولة .

(1) ضمت الوزارة خمسة وزراء من الشيعة هم : طالب شبيب ، وصالح كبه ، وناجي طالب ، وحازم جواد ، وعبد الحميد الخلخال وثلاثة من الأكراد وهم : بابا علي ، وشكري صالح زكي ، وفؤاد عارف .

وجرت محادثات للوحدة تمخضت عن اتفاقية وُقّعت في ٢٤ ذي القعدة ١٣٨٢هـ (١٧ نيسان ١٩٦٣م) ، ولكن لم يلبث الخلاف أن وقع في دمشق بين الناصريين والبعثيين ، وبطش البعثيون بخصومهم في ٢٦ صفر ١٣٨٣هـ (١٨ تموز ١٩٦٣م) بعد أن حاول الناصريون القيام بحركة . وألقى الرئيس المصري كلمةً بعد أسبوعٍ بمناسبة الثورة التي قامت في مصر والتي يتزعمها الآن ، وهاجم فيها رجال البعث في سوريا ، وعُدّت هذه الكلمة ، إلغاءً لاتفاقية الوحدة في ٢٤ ذي القعدة (١٧ نيسان) . وبناءً على هذا الخلاف فقد أخذ أنصار الوحدة في العراق ينكمشون عن البعثيين ، وأخذت تتوضح الاتجاهات وتمايز الضباط والسياسيون .

إنّ تسلّم حزب البعث الحكم في العراق ، والزعماء قلّة ، والضباط أكثرهم من الشباب قد جعل الكثيرين من المسؤولين في سنٍّ صغيرةٍ ليس عندهم دراية في الحكم ، ولا خبرة في السياسة والأصول في التعامل مع السلطة والرعية ، لذا أخذت تصدر أحكام ارتجالية مُستعجلة ، وتُنفّذ مُباشرةً دون أخذ رأي مجلس الثورة ، أو رجال الحزب ، وعندما كان يُسأل هؤلاء الذين يتصرّفون هذه التصرّفات ، يُجيبون تقتضي المصلحة السرعة ، وليس هناك من وقتٍ لانتظار اجتماع مجلس الثورة ، أو قادة الحزب ، لذا اكتفينا بسؤال بعض الرفاق ، واجتمع الرأي ، وهكذا أصبح كل فردٍ حزبيٍ كأنه رأس السلطة في تصرّفاته ، وفي صلاحياته ، ولذا أخذ غير الحزبيين الذين كانوا يُؤيّدون الحزب الحزب في رفع شعار الوحدة بدأوا يتفرّقون عنه .

عندما نجحت الحركة التي قادها حزب البعث ضدّ حكم عبد الكريم قاسم كثر المتنفعون حول البعثيين ، منهم من يرغب بالوحدة ، ومنهم من يبغي مصلحةً أو مركزاً ، ولما كان البعثيون قلّةً بين الشعب ، وغير محبوبين لسلوكهم المصلحي ، وغير الإسلامي ، وغير الأخلاقي ، ويُريدون أن يملؤوا الشواغر التي حدثت نتيجة إبعاد العناصر التي كانت تؤيّد الحكم السابق لذا كان عليهم يأخذوا من عناصرهم الشابة التي لا خبرة لها بعد، ومن المؤيّدين الجدد لهم .

وهكذا أصبحت الدوائر تعجّ بالفوضى ، أما البعثيون فكانوا يقضون عليها بالسيف ، وأما غيرهم فيتوقفون عن ذلك لأنهم لا يملكون الذي يملكه البعثيون ، فبدأت الانتقادات ، وبدأ التمايز عن البعثيين وغيرهم ، وأصبحوا في طريقين غير متوازيين .

والتقى زعماء البعث لدراسة بعض التجاوزات التي تحدث ، وضرورة اتباع الأنظمة الحزبية في اتخاذ القرارات ، والتفاهم مع العناصر الثانية التي تُؤيدهم ، أو التي كانت تؤيدهم ، فاختلفت الآراء فيما بينهم ، وانقسموا إلى ثلاث مجموعاتٍ :

أ ـ مجموعة ترى ضرورة التعاون مع العناصر المؤيّدة للبعث ، والتي ارتبطت معهم ، ومن هذه المجموعة طالب شبيب وزير الخارجية ، وحازم جواد وزير الداخلية ، وعبد الستار عبد اللطيف وزير المواصلات ، وطاهر يحيى رئيس الأركان ، وحردان التكريتي قائد القوى الجوية .

وترى هذه المجموعة أيضاً مُسايرة العناصر العسكرية القريبة من البعثين ، والتي يُمكن كسبها مع الزمن ، ومن هذا المنطلق فإنه من المفروض تأخير تطبيق الاشتراكية ، والأفكار المثالية . . . وهذا ما يُعزّز موقف الحزب ويمكن أن نُطلق على هذه المجموعة بالمعتدلة .

ب ـ مجموعة ترى من الضرورة السرعة في تطبيق الاشتراكية لأن هذا يكسب الحزب تأييد العناصر المُناضلة والتي تتطلع إلى الأفكار المثالية ، ثم إن الاشتراكية هي شعار الحزب ، وقد تسلّم السلطة فيجب تطبيق ما نادى به ، ويمكن أن نُسمّي هذه المجموعة بالمتشدّدة ، ومن رجالها علي صالح السعدي وزير الإرشاد ، ومحسن الشيخ راضي ، وحمدي عبد المجيد ، وهاني الفكيكي . وقد حذّروا من الاعتماد على الضباط غير البعثيين .

وحدث صراع بين علي صالح السعدي ، وبين الرجال المُخالفين له ، واشتدّ حتى رغب كلّ من طالب شبيب ، وحازم جواد بالاستقالة من الحكومة

د ـ مجموعة وسط بين الطرفين السابقين ، ومن رجالها رئيس الوزارة أحمد حسن البكر ، وصالح مهدي عماش وزير الدفاع ، وقد عملت هذه المجموعة على التوفيق بين الفريقين المتصارعين .

وفي ٢٤ ربيع الثاني ١٣٨٣هـ (١٣ أيلول ١٩٦٣م) عُقد المؤتمر القطري ، وحضره ميشيل عفلق الذي جاء من دمشق لهذه الغاية ، وللتوفيق بين الطرفين . وقد فازت الفئة المتشدّدة على حين وقف ميشيل عفلق بجانب المعتدلين . وهكذا نجح علي صالح السعدي داخل الحزب غير أنه فقد مركزه داخل الحكومة لأنها ليست بعثية كلها .

أخفق المتشدّدون في تطبيق السياسة التي ركّزوا عليها في صراعاتهم مع رفاقهم ، واضطر أن يستقيل عبد الحميد خلخال وزير الشؤون الاجتماعية ، وأن يحلّ محلّه حمدي عبد المجيد .

وعُقد المؤتمر القومي السادس في ١٧ جمادى الأولى ١٣٨٣هـ (٥ تشرين الأول ١٩٦٣م)، واستمرّ ثمانية عشر يوماً . وبحث موضوع قيام وحدة ثنائية بين سوريا والعراق . وتمّ توقيع اتفاق اقتصادي وآخر عسكري ، واقتضى أن يكون وزير الدفاع العراقي قائداً للجيش الموحّد على أن تكون دمشق مقرّ القيادة . وأرسلت سوريا لواءً من الجيش للاشتراك في العمليات ضد الأكراد . ووجد عدد من الضباط المسلّحين في المؤتمر ، وقد تكلّم أحدهم وهو محمد حسين المهداوي ، فقال : إن ميشيل عفلق قال : إن بعض المتطرّفين من السوريين والعراقيين قد أثّروا على قرارات المؤتمر . وقد طالب القيادة القطرية : أن تعدّ زملاءه الضباط المسلّحين أعضاء فيها ، وأن تنتخب قيادة قطرية جديدة . وتحت الضغط فازت قيادة أكثر أعضائها من المعتدلين ، وطُرد المتشدّدون منها ، وحُمل خمسة منهم من مكان الاجتماع إلى المطار ، حيث نقلتهم طائرة عسكرية إلى مدريد ، وسُحبت منهم جوازات السفر حتى لا

يرجعوا إلى العراق ، وهم : علي صالح السعدي(١) ، حمدي عبد المجيد ، محسن الشيخ راضي ، هاني الفكيكي ، خالد مكي الهاشمي .

خرجت مُظاهرات في شوارع بغداد من البعثيين تأييداً لعلي صالح السعدي ، وهدّدت بعض القطعات في سلاح الجو بمهاجمة الحكومة ، وسافر إلى بغداد كل من أمين الحافظ وميشيل عفلق والتقى ميشيل عفلق باللجنة القومية ، وترأس اجتماعها ، ثم التقى برئيس الحكومة أحمد حسن البكر ، ووزير الدفاع صالح مهدي عماش ، وتقرّر طرد زعيمي الجناح المعتدل وهما : حازم جواد ، وطالب شبيب ، بعد إعفائهما من منصبيهما في الوزارة وفي اليوم التالي سافرا إلى بيروت . وتشكّلت قيادة قطرية مؤقّتة . وبذا تداعى حزب البعث ، وضعف شأنه ، وقد أُخرج من البلاد أبرز زعمائه .

سقوط حزب البعث في بغداد : كان رئيس الجمهورية عبد السلام عارف يتفرّج على الأحداث ، ولا يستطيع أن يتدخّل ما دام غير بعثي ، وطُرد وزراؤه ، ونُفوا خارج البلاد ، وهم يتبعونه ، ولا يستطيع فعل شيء ، فتألم أشدّ الألم فاتفق مع رئيس الأركان طاهر يحيى للانتهاء من هذه المهزلة ، وفي يوم ٢ رجب ١٣٨٣هـ (١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣م) ، ألقي القبض على أعضاء القيادتين القومية والقطرية ، وأودعوا السجن ، كما احتجز كلّ من أمين الحافظ وميشيل عفلق ، وكانا لا يزالان في بغداد ، ولم يُسمح لهما بالسفر إلّا بعد يومين .

أعلن طالب شبيب وحازم جواد من بيروت تأييدهما لعبد السلام

(١) عاد علي صالح السعدي من مدريد إلى دمشق ، وعمل ضدّ عفلق والبيطار ، وادّعى أنهما سبب سقوط البعث في بغداد ، ودعا السعدي القيادة القطرية في لبنان للاجتماع ، واستطاع أن يحملها على إصدار قرار تدين فيه ميشيل عفلق ، فسمى عفلق وطرد علي صالح السعدي من القيادة القومية ، ورجع السعدي إلى بغداد في شهر شوال ١٣٨٣هـ (آذار ١٩٦٤م) وعمل على تأسيس حزب باسم « الحزب الاشتراكي الثوري العربي » .

عارف ، وقد اجتمعت اللجنة القومية في دمشق ، وقررت طردهما من الحزب بتهمة التآمر مع أعداء الحزب عليه .

تفرّد عبد السلام عارف بالسلطة : أيّد رئيس الأركان طاهر يحيى الرئيس عبد السلام عارف طمعاً في أن يحلّ محلّ أحمد حسن البكر في رئاسة الحكومة .

أذاع عبد السلام عارف نبأ تغيير الحكومة وقيام نظام جديد بقيادته على النظام القديم ، وأعلن البيان الآتي :

« أدت الهجمات على حريات الشعب التي قام بها الشعوبيون المتعطشون للدّفاع من أفراد الحرس القومي ، وانتهاكاتهم للمقدّسات ، وانتهاكهم القانون ، والأضرار التي ألحقوها بالدولة والشعب وأخيراً تمرّدهم المسلّح في ١٣ تشرين الثاني ١٩٦٣م إلى وضع لا يمكن السكوت عليه بعد أن بات يهدّد مستقبل هذا الشعب الذي يشكّل جزءاً لا يتجزّأ من الأمّة العربية . وقد تحمّلنا بالصبر تفادياً لسفك الدماء ، وما كان ذلك ليخفّف من حدّة الإرهاب بل على العكس أمعن أفراد الحرس اللاقومي في إرهابهم مما حفز الجيش على الاستجابة لنداء الشعب في التخلّص من هذا الإرهاب . وتجاوباً مع نداء الشعب ومطالب الجيش والقوات المسلحة فقد قرّر المجلس الوطني للثورة ما يلي :

١ ـ انتخاب المشير عبد السلام عارف رئيس الجمهورية العراقية رئيساً للمجلس الوطني للثورة .

٢ ـ يُعيّن الرئيس عارف قائداً عاماً للقوات المسلّحة ، ويمارس جميع السلطات المخوّلة له .

٣ ـ يُعيّن الزعيم الطيار حردان عبد الغفار التكريتي نائباً للقائد العام بالإضافة إلى منصبه الحالي .

٤ ـ يخوّل المشير الركن عبد السلام عارف صلاحيات خاصة لمدة سنة واحدة تجدّد تلقائياً عند الحاجة .

٥ ـ يُحلّ الحرس القومي ، وتلغى جميع القوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر المتعلّقة به .

٦ ـ يُؤلّف المجلس الوطني للثورة على الشكل التالي :

أ ـ رئيس الجمهورية رئيساً له .

ب ـ الأعضاء : القائد العام للقوات المسلحة ، نائب القائد العام للقوات المسلحة ، رئيس الأركان العامة ، ومساعدوه قادة الوحدات ، قائد القوة الجوية ، الحاكم العسكري العام ، والضباط الذين يرتأي المجلس تعيينهم .

ج ـ ينتخب المجلس أميناً للسرّ من بين أعضائه أو من الخارج ، ويجوز للرئيس تخويله صلاحيات توقيع البيانات ، والأوامر التي يصدرها المجلس .

د ـ يُشكّل المجلس الوطني للثورة مجلساً استشارياً من المدنيين المؤهّلين الذين يتمتعون بسمعة طيبة وخبرة واسعة .

٧ ـ يتخذ المجلس إجراءاتٍ قانونيةً فوريةً ضدّ المتمرّدين الذين اشتركوا أو تسبّبوا في تمرّد ١٣ تشرين الثاني ١٩٦٣م »

حكومة طاهر يحيى : كلّف الرئيس عبد السلام عارف رئيس الأركان طاهر يحيى بتشكيل الحكومة فألّفها في ٤ رجب ١٣٨٣هـ (٢٠ تشرين الثاني ١٩٦٣م)[1] .

---

(١) تشكّلت الوزارة على النحو الآتي :

١ ـ الفريق طاهر يحيى : رئيساً للوزراء .
٢ ـ العميد حردان التكريتي : وزيراً للدفاع .
٣ ـ العقيد عبد الكريم فرحان : وزيراً للإرشاد .
٤ ـ العميد رشيد مصلح : وزيراً للداخلية .
٥ ـ اللواء محمود شيت خطاب : وزيراً للشؤون البلدية والقروية .
٦ ـ المقدم صبحي عبد الحميد : وزيراً للخارجية .
٧ ـ المقدم عبد الستار عبد اللطيف : وزيراً للمواصلات .
٨ ـ عبد الكريم علي : وزيراً للتخطيط .
٩ ـ عبد العزيز الوتاري : وزيراً للنفط .

أعلنت الحكومة أنها ستقف إلى جانب الوحدة ، وأعلن رئيسها أنه سيعمل ما في وسعه لتنفيذ اتفاقية الوحدة التي تمت بين مصر ، وسوريا ، والعراق في ٢٤ ذي القعدة ١٣٨٢هـ (١٧ نيسان ١٩٦٣م) ، وبأن هذه الوحدة ستكون نواة للوحدة الشاملة . وأيد الرئيس المصري هذه الحركة تأييداً مطلقاً .

وأعلنت الحكومة كذلك أنها ستعمل على تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي من أجل زيادة الإنتاج وتحقيق العدالة .

ولم تعد هناك أحزاب ، وأصبحت السلطة بيد العسكريين ، ولوحق زعماء حزب البعث ، وتشتتوا خارج البلاد وداخلها .

وأعلن الأكراد ومصطفى ملا البارزاني التأييد التام للحركة ، وأذاعوا أنهم سيقبلون بالاستقلال الذاتي ضمن الدولة العراقية ، ولكن إذا أرادت حكومة العراق الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة ، فإنهم لن يقبلوا عندها إلا باستقلال ذاتي على أساس اتحادي . كما أعلن الملا مصطفى البارزاني استعداده للوصول إلى اتفاق مع الرئيس عبد السلام عارف .

لم يكن العراقيون على استعداد لترك منطقة كردستان تنفصل عن العراق مقابل الوحدة مع مصر ، إذ أن منطقة كردستان هي الغنية بالنفط ، وحياة

---

١٠ - عبد الكريم هاني : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية
١١ - أحمد عبد الستار الجواري : وزيراً للتربية
١٢ - محمد عبد الجواد العبسي : وزيراً للمالية
١٣ - كامل الخطيب : وزيراً للعدل
١٤ - عزت مصطفى : وزيراً للصحة
١٥ - العقيد عارف عبد الرزاق : وزيراً للزراعة
١٦ - عبد الفتاح الألوسي : وزيراً للإسكان والأشغال العامة
١٧ - عبد الصاحب علوان : وزيراً للإصلاح الزراعي
١٨ - كامل السامرائي : وزير دولة لشؤون الوحدة
١٩ - عبد الكريم كنونة : وزيراً للصناعة
٢٠ - مصلح النقشبندي : وزير دولة

العراق مدينة بجزء كبير منها إلى النفط ، كما أن منطقة كردستان مصدر معظم مياه نهر دجلة ، لذا فقد خفّت فكرة الاندفاع وراء الوحدة كما فترت همّة الرئيس عبد السلام عارف ، وإن بقي طوعاً للرئيس جمال عبد الناصر الذي يعدّ أكبر مؤيديه تلامذة عنده إن لم نقل أجراء ، وكان عبد السلام عارف يعمل في مؤتمرات القمة في القاهرة والإسكندرية ، والدار البيضاء على كسب التأييد للرئيس جمال عبد الناصر ، وهذا ما كان يزيد من غطرسة الرئيس المصري ، ونظرته الفوقية للآخرين ، وإن كانوا مثله رؤساء جمهوريات .

جرت محادثات بين الرئيس العراقي عبد السلام عارف والرئيس المصري جمال عبد الناصر في القاهرة في شعبان ١٣٨٣هـ (كانون الثاني ١٩٦٤م) للعمل من أجل الوحدة التي كانت ستقوم على الاشتراكية العربية ، وقيادة عسكرية موحّدة ، وإنشاء اتحاد اشتراكي وطني في كل بلد عربي ، يحلّ محلّ الأحزاب السياسية .

وقبل أن تبدأ الخطوات العملية للوحدة كان من الضروري إعادة تنظيم الأجهزة الدستورية ، في كل من العراق ومصر . فشكّل عبد السلام عارف لجنة برئاسة وزير العدل لوضع دستور مؤقت للعراق .

وفي ١٧ رمضان ١٣٨٣هـ (٣١ كانون الثاني ١٩٦٤م) جرى تعديل وزاري[1] . وفي ١٧ شوال ١٣٨٣هـ (الأول من آذار) أعفي حردان التكريتي من منصبه ، وأسند منصبه إلى رئيس الوزراء وكالة .

وفي ١٤ ذي القعدة ١٣٨٣هـ (٢٧ آذار ١٩٦٣م) جرى تعديل وزاري ثانٍ[2] .

---

(١) ١ - عُيّن رشيد مصلح وزيراً للصحة مكان عزت مصطفى .
٢ - عُيّن عبد الرزاق محيي الدين وزير دولة لشؤون الوحدة .
(٢) ١ - عُيّن عبد الغني الراوي وزيراً للزراعة مكان عارف عبد الرزاق الذي أصبح قائداً للقوة الجوية .

وفي ١٧ ذي الحجة ١٣٨٣هـ (٢٩ نيسان) انتهى وضع الدستور المؤقت ، وصادق عليه الرئيس عبد السلام عارف ، ثم أعلن في ٢١ ذي الحجة ١٣٨٣هـ (٣ أيار ١٩٦٤م) . وأعلن هذا الدستور :

أن العراق دولة ذات سيادة تامة ، دينها الرسمي الإسلام ، وهي دولة ديمقراطية اشتراكية تستمد ديمقراطيتها واشتراكيتها من التراث العربي وروح الإسلام . (لا معنى لهذا الكلام فكرياً) .

وأن الشعب العراقي جزء من الأمة العربية هدفه وحدة عربية شاملة ، ويتعهد العراق بالعمل على تحقيق هذه الوحدة في أقرب وقت ممكن مبتدئاً بالوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة .

واشترط الدستور في رئيس الجمهورية أن يكون عراقياً مولوداً لأبوين عراقيين يحييان في العراق منذ سنة (١٩٠٠م) ، ويحملان الجنسية العثمانية ، وأن يكون مسلماً يمارس شعائره الدينية ، وألا يكون متزوجاً من أجنبية .

وعند الاحتفال من المرحلة الأولى من بناء السد العالي في مصر في غرة عام ١٣٨٤هـ (١٣ أيار ١٩٦٤م) جرى احتفال ، حضره عبد السلام عارف ، وجرت محادثات بين العراق ومصر لوضع نص الاتفاق على الوحدة بين البلدين ، وقد أعدت الخطوط العريضة لذلك[1] .

وفي ٨ صفر ١٣٨٤هـ (١٨ حزيران ١٩٦٤م) شكّل الفريق طاهر يحيى

(١) ضمّ الوفد العراقي كلاً من : عبد السلام عارف ، وصبحي عبد الحميد وزير الخارجية ، وعبد الرزاق محي الدين وزير الدولة لشؤون الوحدة ، وشكري صالح زكي سفير العراق في القاهرة .

أما الوفد المصري فضمّ كلاً من : جمال عبد الناصر ، وعبد الحكيم عامر النائب الأول لرئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة ، وعلي صبري رئيس الوزراء ، ومحمود فوزي مساعد رئيس الجمهورية للشؤون الخارجية ، ومحمود رياض وزير الخارجية .

وزارة جديدة ، أو بالأحرى أجرى تغييراً على الوزارة السابقة[1] .

ونصّ الاتفاق بين العراق ومصر على أن الوحدة السياسية التي ستحقق المصالح المشتركة للبلدين سيرعاها مجلس رئاسة مشترك يتألف من رئيس الجمهوريتين ، ومن ثلاثة وزراء من كلّ من البلدين ، وثلاثة من أعضاء وزارة الوحدة من كل بلد ، أما مهمات المجلس فهي :

١ ـ دراسة وتنفيذ الخطوات الضرورية لإقامة وحدة بين البلدين .

٢ ـ وضع سياسة للبلدين في المجالات السياسية ، والعسكرية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والإعلامية ، وتنسيقها وفقاً للخطط المرسومة .

٣ ـ تحقيق الوحدة العقيدية بين شعبي الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية عبر منظمات شعبية ، وعمل شعبي يوحّد هذه المنظمات في المستقبل .

وتقرّر أن يجتمع مجلس الرئاسة مرة واحدة كل ثلاثة أشهر ، أو متى دعت الحاجة إلى ذلك بموافقة الرئيسين ، كما تقرّر أن تكون القاهرة مقراً للمجلس إلا إذا تقرّر الاجتماع في مكانٍ آخر . وتعتبر قرارات المجلس ملزمة ، ويجب تنفيذها بعد إبرامها شريطة أن تكون القوانين اللازمة لتنفيذها قد سُنّت وفقاً للنظام الدستوري في كل بلدٍ من البلدين . وسيقوم المجلس بأعمالٍ عبر لجانٍ شتى تؤلف لوضع خطط التنسيق والإشراف . وستكون هذه اللجان سياسية ، وعسكرية ، واقتصادية ، وثقافية ، وإعلامية وعقيدية ،

(١) جرى التغيير على الوزارة كالتالي :

١ ـ عبد المجيد سعيد : وزيراً للتربية على أحمد عبد الستار الجواري .

٢ ـ محمد جواد العبوسي : وزيراً للتخطيط إضافة إلى وزارة المالية .

٣ ـ محمد حسن زلزلة : وزيراً للصناعة مكان عبد الكريم كنونة .

٤ ـ محسن حسين الحبيب : وزيراً للمواصلات مكان عبد الستار عبد اللطيف .

٥ ـ إسماعيل مصطفى : وزيراً للشؤون البلدية والقروية مكان محمود شيت خطاب .

٦ ـ مسعود محمد : وزيراً للدولة .

وتنظيمية . وتُساعد المجلس واللجان أمانة عامة في القاهرة يرأسها أمين عام يتمتع بصلاحية دعوة المجلس إلى الاجتماع ، ويعد جدول الأعمال ، ويحفظ محاضر هذه الاجتماعات ، ويُصدر القرارات بعد أن يُبرمها البلدان .

وتعتبر الأمانة العامة هيئةً مؤقتةً إلى أن يتم تحقيق الوحدة بين البلدين ، وعندها تحلّ محلّها السلطة العليا للوحدة العربية التي يُصبح كل من البلدين تابعاً لها ، وهكذا ينتهي العمل تلقائياً باتفاق الوحدة .

واجتمع مجلس الوزراء العراقي والمجلس الوطني للثورة بصفتها الهيئة التشريعية العليا ، وأبرما في اليوم التالي الاتفاق بالإجماع .

ودُعي الشعب للعمل ضمن الاتحاد الاشتراكي الذي سيُنشأ . وفي ١٠ جمادى الآخرة ١٣٨٤هـ (١٦ تشرين الأول ١٩٦٤م) أُنشئت قيادة سياسية مُوحّدة بين العراق ومصر . ولكن تلقّي الشعب هذه القرارات بفتور ، فالمسلمون يُعارضون القوانين الوضعية ومنها الاشتراكية ، وأفكارها ، والشيوعيون يخالفون النظام سياسياً ، ويتلقون التعليمات بذلك من موسكو ، والبعثيون على خلاف مع الحكم إضافة إلى خلافهم مع نظام الحكم في مصر ، ورجال الأحزاب السابقة لهم آراؤهم الخاصة ، ولا يرون شيئاً من الحرية أو ما يُسمّونه بالديمقراطية و . . . .

وفي الاحتفال بذكرى (ثورة ١٤ تموز) ١٩٦٤م أصدرت الحكومة خمسة قرارات تقضي بتأميم المصارف ، والصناعات ، وتنظيم مجالس إدارة الصناعات ، وإنشاء مؤسسةٍ اقتصاديةٍ لتطبيق الاقتصاد الاشتراكي والإشراف عليه . وإنشاء الاتحاد الاشتراكي . وحضر الاحتفالات وفد من مصر برئاسة حسين الشافعي نائب رئيس الجمهورية ، ورئيس الاتحاد الاشتراكي العربي .

وكانت ردود فعلٍ ضدّ التأميم حتى اضطرّت الحكومة إلى أن تُعلن أنها لا تُفكّر في إصدار قرارت تأميمٍ أُخرى ، كما أدّى التأميم إلى تهريب الكثير من رؤوس الأموال إلى الخارج ، وكذلك انخفض الإنتاج ، واضطر رئيس

الحكومة طاهر يحيى إلى تقديم استقالته في ٦ رجب ١٣٨٤هـ (١٠ تشرين الثاني ١٩٦٤م) ، غير أن الرئيس عبد السلام عارف قد كلّفه بإعادة تشكيل الحكومة[1] ، فوضع بالاتفاق مع رئيس الجمهورية ما يجب أن تعمله الحكومة في منهجها ، وكان من أهم ما قدّم من نقاط هي :

١ ـ إعادة الحياة الدستورية والنيابية خلال مدة لا تتجاوز سنةً واحدة .

٢ ـ إعمار شمالي العراق وحلّ جميع المشكلات المُعلّقة بشكلٍ يضمن الوحدة الوطنية .

٣ ـ إنشاء مجلس شورى خلال شهرٍ واحدٍ لُمساعدة الحكومة بالنهوض بمسؤولياتها .

٤ ـ العناية بالقوات المُسلّحة وعدم إقحامها بالأمور السياسية .

٥ ـ تحقيق نصوص اتفاق الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة الموقع في ٨ جمادى الآخرة ١٣٨٤هـ (١٤ تشرين الأول ١٩٦٤م) .

وعملت الحكومة على إرضاء الرأي العام ، فأعلنت إلغاء الأحكام العرفية ، والمحاكم العسكرية ، وأفرجت عن المعتقلين السياسيين بمناسبة عيد الفطر ٣٠ رمضان ١٣٨٤هـ (١ شباط ١٩٦٥م) .

---

(١) تشكّلت الحكومة على النحو الآتي :

١ ـ العريف طاهر يحيى : رئيساً للوزراء .

٢ ـ المقدم صبحي عبد الحميد : وزيراً للداخلية .

٣ ـ عبد الكريم فرحان : وزيراً للإرشاد .

٤ ـ أديب الجادر : وزيراً للصناعة .

٥ ـ عزيز حافظ : وزيراً للاقتصاد .

٦ ـ عبد الستار علي حسين : وزيراً للعدل .

٧ ـ فؤاد الركابي : وزيراً للشؤون البلدية والقروية .

٨ ـ

٩ ـ

١٠ ـ

أخذ الخلاف يظهر بين من عُرِف باسم (الناصريين) الذين يُريدون الوحدة مع مصر مباشرةً دون دراسةٍ ، والخضوع للرئيس جمال عبد الناصر ، وبين عبد السلام عارف ومن يُؤيِّده ، وأخذ الناصريون يشيعون أن عبد السلام عارف قد أخذ ينحو منحى عبد الكريم قاسم ، ولما زاد الخلاف قدّم ستة من الوزراء استقالتهم بصورةٍ جماعيةٍ . فقبلت استقالاتهم ، وعُيِّن مكانهم مُباشرةً[1] .

أخذت أسهم عبد السلام عارف ترتفع عند الضباط الذين يُؤيدون الوحدة لكنهم غير ناصريين في الوقت الذي أخذوا فيه يتخلّون عن طاهر يحيى وهذا ما جعله يتجه نحو الضباط البعثيين لكنهم لم يقبلوا به ، وبدت شبه جفوةٍ بين الرئيس عبد السلام عارف ورئيس وزرائه طاهر يحيى ، أُشير على رئيس الحكومة بتقديم استقالته لكنه أبى وتمنّع ، حتى هُدِّد .

وفي الوقت نفسه كان عبد السلام عارف يطرح فكرة رئاسة الوزارة على عارف عبد الرزاق قائد القوة الجوية فاشترط أن يبقى قائداً للقوة الجوية ، وأن يتسلّم وزارة الدفاع بالوكالة إلى جانب رئاسة الوزارة ، فوافق عبد السلام عارف .

اضطر طاهر يحيى إلى تقديم استقالته في ٨ جمادى الأولى ١٣٨٥هـ (٣ أيلول ١٩٦٥م) ، وكلّف عبد السلام عارف بعد ثلاثة أيام عارف عبد الرزاق بتأليف حكومةٍ جديدةٍ[2] . ويُلاحظ في هذه الحكومة أن عدد العسكريين قد تناقص من تسعةٍ في الوزارة السابقة إلى ثلاثةٍ ، كما تناقص عدد

---

(١) عُيِّنَ عبد اللطيف الدراجي وزيراً للداخلية مكان صبحي عبد الحميد .
عبد الرحمن خالد القيسي وزيراً للإرشاد مكان عبد الكريم فرحان .
جميل الملائكة وزيراً للصناعة مكان أديب الجادر .
قاسم عبد الحميد وزيراً للاقتصاد مكان عزيز حافظ .
أحمد عبد الهادي الحبوبي وزيراً للشؤون البلدية والقروية مكان فؤاد الركابي .
خضر عبد الغفور وزيراً للتربية .

(٢) تشكّلت الوزارة على النحو الآتي :

الشبهة من تسعة وزراء في الحكومة الماضية إلى أربعة في هذه الوزارة .

محاولة انقلاب : كان عارف عبد الرزاق يطمح بمنصب رئاسة الجمهورية وقد قبل بمنصب رئاسة الحكومة كمرحلةٍ ، وما أن تسلّم الوزارة حتى بدأ يتصل بالضباط وخاصةً أولئك الناصريين الذين تغيّرت نظرتهم إلى الرئيس العراقي بعد استقالة زملائهم من الحكومة السابقة .

سافر الرئيس العراقي إلى الدار البيضاء ومعه وزير الخارجية عبد الرحمن البزاز لحضور مؤتمر القمة الذي سيعقد في الدار البيضاء في ١٧ جمادى الأولى ١٣٨٥هـ (١٢ أيلول ١٩٦٥م) ، وما أن سافر الرئيس حتى بدأ نشاط رئيس الحكومة ، وأخذ الضباط الناصريون (مدير الاستخبارات العسكرية العقيد هادي خماس ، ومدير الأمن العام العقيد رشيد محسن ، وآمر الكلية الحربية العقيد عرفان وجدي ، وقائد لواء المدرعات الرائد عبد الأمير الربيعي)

---

١ ـ عارف عبد الرزاق : رئيساً للوزارة ، وزيراً للدفاع بالوكالة .
٢ ـ عبد الرحمن البزاز : نائباً لرئيس الوزراء وزيراً للخارجية ، ووزيراً للنفط .
٣ ـ سلمان عبد الرزاق الأسود : وزيراً للمالية .
٤ ـ عبد اللطيف الدراجي : وزيراً للداخلية .
٥ ـ خضر عبد الغفور : وزيراً للتربية .
٦ ـ جمال عمر نظمي : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية .
٧ ـ عبد اللطيف البدري : وزيراً للصحة .
٨ ـ محمد ناصر : وزيراً للثقافة والإرشاد .
٩ ـ إسماعيل مصطفى : وزيراً للمواصلات ، وزيراً للشؤون البلدية والقروية بالوكالة .
١٠ ـ عبد الرحمن محمد القيسي : وزيراً للإصلاح الزراعي ، وزيراً للأوقاف بالوكالة .
١١ ـ جعفر العلوي : وزيراً للأشغال والإسكان .
١٢ ـ شكري صالح زكي : وزيراً للاقتصاد .
١٣ ـ مصطفى عبد الله : وزيراً للصناعة ، وزيراً للتخطيط بالوكالة .
١٤ ـ عبد الرزاق محي الدين : وزيراً لشؤون الوحدة .
١٥ ـ أكرم الجاف : وزيراً للزراعة .
١٦ ـ حسين محمد السعيد : وزيراً للعدل .
١٧ ـ سلمان الصفواني : وزير دولة .

يتصلون مع الضباط الذين يحتلّون مراكز حسّاسة ، ويُشجّعونهم على العمل ضدّ عبد السلام عارف إلى جانب عارف عبد الرزاق رئيس الحكومة ووضعت خطّة للقيام بانقلابٍ عسكري ، يتسلّم إثره عارف عبد الرزاق رئاسة الجمهورية ، ويُطلب من الرئيس المصري جمال عبد الناصر تحقيق الوحدة فوراً . وكان نجاح الانقلاب عند قادته مضموناً حيث يعتقدون أنه ليست هناك قوة تحول بينهم وبين ما يُريدون لذلك لم يهتموا كثيراً بالسرّية ، حتى كثرت الأحاديث عن الانقلاب بين الناس .

بدأ التمهيد للانقلاب بقيام مُظاهراتٍ من الطلاب والعمال في ١٧ جمادى الأولى بتوجيهٍ من الضباط الناصريين وفي الوقت الذي كان الانقلابيون فيه يستعدّون للعمل كان أعوان عبد السلام عارف يعملون لإحباط الانقلاب ، وكان على رأس هؤلاء الأعوان (رئيس الأركان العامة بالوكالة عبد الرحمن عارف شقيق عبد السلام عارف ، والعقيد بشير طالب رئيس الحرس الجمهوري ، والعقيد سعيد الصليبي آمر موقع بغداد ، والمقدّم عبد الحميد عبد القادر آمر الشرطة) .

وفي ٢١ جمادى الأولى ١٣٨٥هـ (١٦ أيلول ١٩٦٥م) أخذ الانقلابيون يُحرّكون المدرّعات فوقفت في وجههم قوة بقيادة العقيد سعيد الصليبي آمر موقع بغداد ، والمقدّم عبد الحميد عبد القادر آمر الشرطة ، وأخبروهم أن القوات بيد رئيس الأركان ، وعلى استعدادٍ لتدميرهم فوراً ، فتوقّفت الحركة ، وفشل الانقلاب ، ووافق رئيس الأركان اللواء عبد الرحمن عارف على مُغادرة رئيس الحكومة البلاد ، ولكنه هرب بطائرةٍ عسكريةٍ إلى القاهرة في اليوم نفسه ٢١ جمادى الأولى .

وانتهى مؤتمر القمّة في الدار البيضاء ، وعرّج عبد السلام عارف على القاهرة ، والتقى بجمال عبد الناصر الذي طلب منه العفو عن عارف عبد الرزاق فرفض فتوتّرت العلاقات بين الرئيسين ، وإن عبد السلام عارف بقي على ولائه لجمال عبد الناصر ، ولم يتعدّ الأمر عنده أنه لم يقبل ما طلب منه الرئيس المصري بسبب الغدر الذي أراده له عارف عبد الرزاق ، أما جمال

عبد الناصر فكتمها في نفسه إذ كيف يردّ له طلباً أحد أتباعه .

وزارة عبد الرحمن البزاز : ما أن عاد عبد السلام عارف إلى بغداد حتى عهد إلى عبد الرحمن البزاز بتشكيل حكومةٍ جديدةٍ[1] في ٢٩ جمادى الأولى ١٣٨٥هـ (٢٤ أيلول ١٩٦٥م) .

مقتل عبد السلام عارف : سافر عبد السلام عارف إلى القاهرة والتقى بجمال عبد الناصر ، ورجاه أن يُخفّف حكم الإعدام الذي صدر بحقّ سيد قطب ، فأحسّ جمال عبد الناصر أنّ عبد السلام عارف لم يكن بجانبه في يوم من الأيام ، وإنّما كان يُخادعه ، فهو يُؤيّد الإخوان المسلمين ، وها هو قد قلب ظهر المجن لأتباع جمال عبد الناصر في العراق كمرحلةٍ أولى ، وليس غريباً أن يُعلن حكماً إسلامياً في المرحلة الثانية مع بقاء دعواه أنه وحدوي ، ومُؤيّد لجمال عبد الناصر .

---

(١) تشكّلت الحكومة على النحو الآتي :

١ ـ عبد الرحمن البزاز : رئيساً للحكومة ، ووزيراً للخارجية .
٢ ـ شكري صالح زكي : وزيراً للمالية ، ووزيراً للنفط بالوكالة .
٣ ـ عبد اللطيف الدراجي : وزيراً للداخلية .
٤ ـ عبد العزيز العقيلي : وزيراً للدفاع .
٥ ـ قاسم الرّواف : وزيراً للعدل .
٦ ـ خضر عبد الغفور : وزيراً للتربية ، ووزيراً للأوقاف بالوكالة .
٧ ـ فارس ناصر الحسن : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية ووزيراً للإصلاح الزراعي بالوكالة
٨ ـ عبد اللطيف البدري : وزيراً للصحة .
٩ ـ محمد ناصر : وزيراً للثقافة والإرشاد .
١٠ ـ إسماعيل مصطفى : وزيراً للشؤون البلدية والقروية ، ووزيراً للإسكان والأشغال بالوكالة .
١١ ـ أكرم الجاف : وزيراً للزراعة .
١٢ ـ عبد الحميد الهلالي : وزيراً للاقتصاد .
١٣ ـ مصطفى عبد الله طه : وزيراً للصناعة .
١٤ ـ سلمان عبد الرزاق الأسود : وزيراً للتخطيط .
١٥ ـ عبد الرزاق محي الدين : وزيراً لشؤون الوحدة .
١٦ ـ سلمان الصفواني : وزير دولة .

وتوقّع كل من عرف أنّ عبد السلام عارف قد كلّم جمال عبد الناصر بشأن سيد قطب أن عبد السلام عارف قد انتهت أيامه ـ والله أعلم ـ لأن جمال عبد الناصر رجل حاقد ، يعرف كيف يُخطط ليُزيل من أمامه الذين يُريد أن يزيلهم .

رجع عبد السلام عارف إلى بغداد ، أخذ يتجوّل في المناطق المختلفة يُلقي الخطب ، ويلتقي مع الرعية . وبدأ في الجنوب ، وفي ٢٣ ذي الحجة ١٣٨٥هـ (١٣ نيسان ١٩٦٦م) سافر من البصرة إلى بلدة (القرنة) بالسيارة ، وألقى هناك كلمة استمرّت إلى ما بعد المغرب ، ثم تأخر أيضاً لتحية الناس الذين احتشدوا في طريقه ، لذلك قرّر العودة إلى البصرة عن طريق الجو على حين كان المقرّر أن يعود بالسيارة ، غير أن احتفالاً هناك ينتظره ، فأعدّت ثلاث طائراتٍ مروحية ، ركب هو والوفد الوزاري الذي معه إحداها[1] ، وكان الوفد الصحفي في ثانية ، أمّا الثالثة فقد ضمّت أجهزة وسائل الإعلام ، وفي الطريق فُقدت طائرته ، ولم يُهتد إليها إلا في اليوم الثاني . ولا يزال الأمر غامضاً ، إذ أذاعت العراق وجود عواصف ، وأنكرت الكويت ذلك ، عادت الطائرتان إلى القرنة بعد ربع ساعة من إقلاعها ، وادّعى ملاحوها أنهم فقدوا الاتصال مع طائرة الرئيس . . . وتبيّن في اليوم الثاني أنها كانت قد سقطت ، والواقع أنها انفجرت .

تولّى عبد الرحمن البزاز السلطة حسب الدستور ، وفرض نظام منع التجوّل ، وإغلاق الحدود ، وأعلن الحداد لمدة شهرٍ ، ودُفن عبد السلام عارف في بغداد .

(١) كان معه من الوزراء عبد اللطيف الدراجي وزير الداخلية ، ومصطفى عبد الله طه وزير الصناعة .

الفصل الثالث

عبد الرحمن عارف

٢٧ ذي الحجة ١٣٨٥ ـ ٢١ ربيع الأول ١٣٨٨هـ .
(١٧ نيسان ١٩٦٦ ـ ١٧ تموز ١٩٦٨م) .

يقضي الدستور أن يتولّى رئيس الحكومة السلطة في حالة وفاة رئيس الجمهورية ، وعليه أن يضع الترتيبات كافةً خلال أسبوعٍ واحدٍ لاختيار رئيس الجمهورية الجديد . كما يقضي الدستور أيضاً أن يعقد المجلس الوطني لقيادة الثورة ، ومجلس الوزراء ، ومجلس الدفاع الوطني جلسةً مُشتركةً برئاسة رئيس الوزراء لاختيار رئيسٍ جديدٍ بأكثرية ثلثي الأصوات .

كان المجلس الوطني لقيادة الثورة قد أُلغي . وبقي مجلس الوزراء الذي يضمّ ستة عشر وزيراً ، قُتل اثنان منهم مع عبد السلام عارف ، فبقي العدد أربعة عشر عضواً . وأما مجلس الدفاع الوطني فيضمّ عشرين عضواً ، منهم ثمانية وزراء ، واثنا عشر ضابطاً . وبذا فإن العدد الكلي كان هو خمسة وعشرين عضواً ، منهم اثنا عشر مدنياً ، وثلاثة عشر عسكرياً .

كان عبد الرحمن عارف في زيارة لموسكو ، ورجع إلى بغداد ليحضر الأحداث التي تجري فيها ، وفي ٢٦ ذي الحجة ١٣٨٥هـ عُقد الاجتماع الأول لبدء المباحثات حول اختيار رئيس جمهوريةٍ جديدٍ . وجرى النقاش حول اختيار مدني أم عسكري ، أو تشكيل مجلس رئاسة .

وفي اليوم الثاني رُشّح عبد الرحمن عارف ، وعبد العزيز العقيلي عن العسكريين ، وعبد الرحمن البزاز عن المدنيين ، ونتيجة التصويت لم يحصل أحدهم على ثلثي الأصوات المطلوبة . وفي الاقتراع الثاني نجح عبد الرحمن

عارف إلا وقف بجانبه المدنيون ، ولا شك أن العواطف كانت بجانب أخيه ، والطريقة التي قُتل فيها . ويبدو أن القاهرة كانت تؤيّد عبد الرحمن عارف لأن عبد العزيز العقيلي يُركّز على الوحدة الوطنية العراقية أكثر من اهتمامه بالوحدة العربية ، كما كان يشتدّ في حل القضية الكردية ، ويرى أن حلّها لن يكون إلا باستسلام الملا مصطفى البارزاني ، لا بعقد صلح معه ، وأنّ الإصلاحات الداخلية لا يُمكن القيام بها قبل حلّ القضية الكردية .

حكومة عبد الرحمن البزاز الثانية : وفي ٢٨ ذي الحجة رفع عبد الرحمن البزاز استقالة حكومته للرئيس الجديد ، فكلّفه بإعادة تشكيل الحكومة من جديد[١] .

القضية الكردية : كان قد جرى اتفاق بين حكومة أحمد حسن البكر ، والملا مصطفى البارزاني ، إذ توجّه من بغداد إلى منطقة السليمانية الوزيران فؤاد عارف ، وعلي بابا وهما من الأكراد ، ويُرافقهما رئيس الأركان طاهر

---

(١) تشكلت الحكومة على النحو الآتي :

١ - عبد الرحمن البزاز : رئيساً للوزارة ، ووزيراً للداخلية بالوكالة .
٢ - عدنان الباجه جي : وزيراً للخارجية .
٣ - شاكر محمود شكري : وزيراً للدفاع .
٤ - شكري صالح زكي : وزيراً للمالية ، ووزيراً للنفط بالوكالة .
٥ - محمد الأبطة : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية .
٦ - صديق جلال : وزيراً للصناعة .
٧ - قاسم الرواف : وزيراً للعدل .
٨ - خضر عبد الغفور : وزيراً للتربية ، ووزيراً للأوقاف بالوكالة .
٩ - عبد اللطيف البدري : وزيراً للصحة .
١٠ - محمد ناصر : وزيراً للثقافة والإرشاد .
١١ - أكرم الجاف : وزيراً للزراعة .
١٢ - إسماعيل مصطفى : وزيراً للشؤون البلدية والقروية ، ووزيراً للأشغال والإسكان بالوكالة .
١٣ - عبد الحميد الهلالي : وزيراً للاقتصاد .
١٤ - سلمان عبد الرزاق الأسود : وزيراً للتخطيط .
١٥ - عبد الرزاق محي الدين : وزيراً لشؤون الوحدة .
١٦ - سلمان الصفواني : وزير دولة .

يحيى ، والوزير الكردي علي حيدر سليمان وذلك في ٨ شوال ١٣٨٢هـ (٣ آذار ١٩٦٣م) ، وأصرّ يومها الملا مصطفى البارزاني على الحكم الذاتي كخطوة أولى على أن تُترك التفصيلات لمفاوضات لاحقة، وكانت المطالب الكردية هي :

١ - المساواة في الحقوق بين العرب والأكراد في دولة مُوحّدة يكون فيها نائب رئيس الجمهورية ، ومُساعد رئيس الأركان من الأكراد .
٢ - تتألّف كردستان من مُحافظات (السليمانية ، وأربيل ، وكركوك) ومن الأقضية الكردية في مُحافظات الموصل وديالى . على أن يكون لها مجلساها التشريعي والتنفيذي ، وأن تشمل سلطات الإدارة الكردية العدل ، والشؤون الداخلية ، والتعليم ، والصحة ، والزراعة ، وتحتفظ الحكومة المركزية بالإشراف على جميع القضايا ذات الأهمية المشتركة بما فيها الدفاع والشؤون الخارجية . كما تشمل سلطات الإدارة الكردية كذلك تعيين الأكراد في جميع المناصب الرسمية في كردستان . وتكون اللغة الكردية اللغة الرسمية الثانية بعد العربية .
٣ - يكون عدد الأكراد في المجلس الوطني لقيادة الثورة وفقاً لنسبتهم المئوية من السكان .
٤ - يقسم دخل النفط والعائدات الجمركية وفقاً للنسبة المئوية من السكان .
٥ - لا يجوز أن تجري أي تحرّكات للجيش العراقي في كردستان إلا بموافقة الإدارة الكردية

ثم عاد البعثيون فأرسلوا وفداً شعبياً لمفاوضة الملا مصطفى البارزاني ، ولم يكن هذا الوفد يُمثّل الحكومة ، ويتألّف من : محمد رضا الشبيبي الزعيم السابق لحزب الجبهة الشعبية ، وفائق السامرائي نائب رئيس حزب الاستقلال ، وحسين جميل الأمين لحزب البعث ، وعبد العزيز الدوري رئيس جامعة بغداد ، وزيد أحمد عثمان وهو محام من الأكراد ، وكان عضواً في المجلس النيابي للاتحاد العراقي - الأردني . وقد تمّ الاتفاق في ١٣ شوال ١٣٨٢هـ (٨ آذار ١٩٦٣م) على استبدال عبارة الحكم الذاتي

بـ(اللامركزية) ، وأن يرفع الوفد إلى الحكومة تقريراً يتضمن المقترحات التالية :

١ ـ الاعتراف بحقوق الأكراد ضمن خطة (اللامركزية) التي ستضع تفصيلاتها لجنة مشتركة ، وينصّ عليها في الدستورين المؤقّت والدائم على السواء .

٢ ـ إصدار عفو عام عن جميع الأشخاص المحكوم عليهم أو الملاحقين لاشتراكهم بالثورة الكردية .

٣ ـ تغيير موظفين معيّنين كانت لهم مواقف عدائية تجاه الشعب الكردي .

٤ ـ إلغاء جميع الأوامر بمصادرة ممتلكات الأكراد الذين اشتركوا بالثورة الكردية .

٥ ـ رفع الحصار الاقتصادي عن كردستان .

٦ ـ سحب الجيش إلى مواقعه العادية السابقة .

ولما وصل الوفد آيباً إلى بغداد رفع تقريره إلى الحكومة ، وصدر أمر رسمي رفع بموجبه الحصار الاقتصادي عن كردستان ، وصدر عفو عام عن جميع المحكومين والمعتقلين . كما أفرج الأكراد عن بعض الأسرى العرب . غير أن الشكوك بقيت تساور النفوس من كلا الطرفين ، مع أنّ الحكومة قد أعلنت في ١٥ شوال ١٣٨٢هـ (١٠ آذار ١٩٦٣م) على الموافقة على المطالب الكردية .

وفي ٢٥ شوال ١٣٨٢هـ (٢٠ آذار ١٩٦٣م) وصل وفد برئاسة جلال الطالباني وعضوية ستة آخرين مع سبعة مستشارين يمثّلون الأكراد إلى بغداد لمفاوضة حكومتها ، والتي كانت مشغولة بمفاوضة سوريا ومصر لإقامة وحدة معهما ، ودعي جلال الطالباني لحضور تلك المفاوضات ، فلبّى الدعوة ، وسافر إلى القاهرة . وقدّم جلال الطالباني مطالبه في الأول من ذي الحجة ١٣٨٢هـ (٢٤ نيسان ١٩٦٣م) ، واتجه مباشرةً إلى كردستان حيث لم يمرّ على بغداد، وتتلخص هذه المطالب بما يأتي :

١ ـ إذا بقي العراق على وضعه السياسي الحالي دون تغيير دستوري، فإن الأكراد يقبلون باللامركزية، كما أوردها البيان الحكومي الصادر في ١٤ شوال

١٣٨٢هـ (٩ نيسان ١٩٦٣م) .

٢ ـ إذا قرّر العراق الانضمام إلى بلدان عربية أخرى في اتحاد ، فإنّ الأكراد يطالبون بـ(الحكم الذاتي) بكل ما في العبارة من معنى .

٣ ـ إذا قرّر العراق الانضمام إلى بلدان عربية أخرى في دولة موحّدة ، فإنّ الأكراد يطالبون بوجوب اعتبارهم أنهم يشكّلون إقليماً منفصلاً ضمن تلك الدولة .

وأخذت الشكوك تساور النفوس ، وسرت شائعات ، وحدثت قطيعة ، وعاد الخلاف ، وفي ١٨ المحرم ١٣٨٣هـ (١٠ حزيران ١٩٦٣م) اعتقلت الحكومة الممثلين الأكراد ، وطالبت باستسلام الملا مصطفى البارزاني خلال ٢٤ ساعة ، وشنّت هجوماً على الأكراد ، واستمرّ القتال ما يقرب من ثمانية أشهر وشارك لواء سوري في هذا القتال .

انتهى عهد حزب البعث ، وجاءت حكومة طاهر يحيى ، وهو الذي فاوض الأكراد من قبل ، عاد أيضاً للمفاوضة ، ولكن دون الوصول إلى نتائج ، ومع ذلك صدر عن رئيس الجمهورية عبد السلام عارف ، وعن مصطفى البارزاني بلاغان في وقت واحد يوم ٢٧ رمضان ١٣٨٢هـ (١٠ شباط ١٩٦٤م) وجاء فيهما قرار وقف إطلاق النارين الطرفين ، وتعهّدت الدولة بـ :

١ ـ تأكيد الحقوق القومية للأكراد ضمن دولة عراقية موحّدة على أن ينصّ ذلك في الدستور .

٢ ـ الإفراج عن المعتقلين السياسيين ، ورفع الحصار الاقتصادي عن المنطقة الكردية .

٣ ـ إعادة الإدارة المحلية ، واستئناف المسؤولين واجباتهم في المحافظة على القانون والنظام .

٤ ـ إعادة تعمير المناطق المدمّرة في الشمال ، ودفع تعويضات عادلة للأفراد في بعض المناطق .

وعادت المفاوضات دون نتيجة ، وأخذت حكومة عبد الرحمن البزاز على عاتقها المفاوضات غير أن الأمر لم يكن بتلك السهولة ، وكان وزير الدفاع

عبد العزيز العقيلي يرى أنه لا بدّ من استسلام الملا مصطفى البارزاني.

قُتل عبد السلام عارف، وترك عبد العزيز العقيلي وزارة الدفاع، وعادت المفاوضات، وأصدر عبد الرحمن البزاز رئيس الحكومة بياناً مؤلفاً من اثني عشرة نقطة في ١١ربيع الأول ١٣٨٦هـ (٢٩ حزيران ١٩٦٦م)، وبقيت الحكومات التي خلفت حكومة عبد الرحمن البزاز تُشيد بالنقاط الاثني عشرة، وتدّعي العمل لها دون نتيجة.

محاولة قيام عارف عبد الرزاق بانقلاب ثانٍ : كان الضباط الذين يؤيدون الرئيس المصري جمال عبد الناصر لا يرتاحون لرئيس الحكومة عبد الرحمن البزاز، ويعدّونه مُسايراً لسياسة الغرب، وأخذ الاستعداد لتهيئة انقلاب، وفي شهر صفر ١٣٨٦هـ (أوائل حزيران ١٩٦٦م) غادر عارف عبد الرزاق مصر وتسلّل إلى العراق مع بعض الأشخاص، ولم يعلم أحد بهم. ووصل إلى بغداد، وفي يوم ١١ ربيع الأول تسلّل إلى الموصل مع عدد من الضباط ليستولي على المطار، وقد تمكّن بجهود قائد الفرقة الرابعة يونس طه عطار باشي من السيطرة على الفرقة والمطار العسكري. وقامت الطائرات من الموصل لمهاجمة الحرس الجمهوري والإذاعة في بغداد، وهاجمت أربع طائراتٍ معسكر الرشيد، ولكنها أُسرت وأخفق الهجوم، وهاجمت طائرة معسكر الوشاش، ولكنها أُلزمت على الهبوط والاستسلام، وهكذا فشل الهجوم الجوي.

استولى العقيد هادي خماس على محطتي الإذاعة في أبي غريب، وبغداد، وأذاع بياناتٍ باسم عارف عبد الرزاق رئيس المجلس الوطني الجديد للثورة، وقامت قوّة بالسيطرة على معسكر التاجي، وتحرّكت المدرّعات إلى العاصمة للاستيلاء عليها، وأذاع هادي خماس نجاح الانقلاب، ودعا عبد الرحمن عارف وعبد الرحمن البزاز إلى التوجّه إلى منزليهما، وترك مقرّيهما. وأذاعت محطة إذاعة حكومية فشل الإنقلاب، واستسلام المتمردين.

قام رئيس الحرس الجمهوري العقيد بشير طالب بهجوم معاكس ضدّ القوات المتمرّدة، وأمر عبد الرحمن عارف الضباط الموالين له بالموصل باعتقال عارف عبد الرزاق فاعتُقل، وسحق بشير طالب القوات التي سيطرت على معسكر أبي غريب ومعسكر التاجي، ووصلت النجدات إلى بغداد، واعتقل رؤوس المتمرّدين، وانتهى أمر الانقلاب، وفي ١٣ ربيع الأول عادت الحياة طبيعية في بغداد، أي لم تستمر الفوضى سوى يومين فقط. وكان عدد المعتقلين العسكريين والمدنيين ثمانية عشر رجلاً، أُفرج عنهم بعد سقوط حكومة عبد الرحمن البزاز، أما عارف عبد الرزاق فقد بقي سنةً في السجن، ثم أُفرج عنه.

قدّم عبد الرحمن البزاز استقالة حكومته في ١٩ ربيع الثاني ١٣٨٦هـ (٦ آب ١٩٦٦م) بعد خلافٍ وقع بينه وبين رئيس الجمهورية. إذ كان عبد الرحمن عارف يُريد أن يثبت مكانته بين العسكريين، وخاصةً بعد أن رأى محاولة الانقلاب التي قام بها عارف عبد الرزاق، ومُؤازرة بعض الضباط له. على حين أن رئيس الحكومة عبد الرحمن البزاز أراد أن يثبت مكانته بين المدنيين لوعد بإجراء الانتخابات، وتشكيل المجلس النيابي.

غير أن العسكريين الذين يُريد عبد الرحمن عارف أن يُوحّد جهودهم ليدعموا نظامه كانوا عدة فئاتٍ، فئة منهم تدعو إلى وحدة البلدان العربية، وفئة أخرى ترى الوحدة الوطنية العراقية، ويمكن أن نُسمّيها « إقليمية » إذ أنها تهتم بشؤون إقليم العراق، وتوحيد الأقلّيات فيه. والفئة الوحدوية عدة مجموعات :

١ - مجموعة لا ترى الوحدة إلّا مع مصر، وبزعامة جمال عبد الناصر، الذي لا تكون وحدة دونه، ولا تصلح وحدة بغيره، وهؤلاء هم الذين يُعرفون بالناصريين.

٢ - مجموعة البعثيين التي لا ترى زعامة جمال عبد الناصر، وأن الوحدة يجب أن تتمّ بعيداً عنه، لأنه لا يُهمّه سوى شخصه، وهو يُنادي بالوحدة

ليركب موجتها العارمة فيكسب الزعامة ، ولو كان هناك شعار آخر يؤمّن له الزعامة لاتخذه بديلاً ، ويُمثّل هؤلاء أحمد حسن البكر ، وصالح مهدي عماش ، وحردان التكريتي .

٣ ـ مجموعة ترى تحقيق اتفاقية الوحدة الموقعة في ١٥ محرم ١٣٨٤هـ (٢٦ أيار ١٩٦٤م) على مراحل ، ويُمثّل هذه المجموعة ناجي طالب على حين أنه ينتمي إلى الشيعة الذين لا يرون الوحدة العربية .

٤ ـ مجموعة عبد الرحمن عارف التي تُؤيّد النظام القائم ،ويُمثّل هذه المجموعة سعيد الصليبي ، وعبد الحميد عبد القادر ، وهم الذين ساندوا النظام عندما تعرّض للانقلاب .

وأما الفئة الإقليمية فهي عدة مجموعات ومنها :

١ ـ مجموعة يقودها عبد العزيز العقيلي ، ويدعو إلى الاهتمام بقضايا العراق ، وإنهاء مُشكلة الأكراد قبل كل شيء ، ويُؤيّده رشيد مصلح ، وإسماعيل مصطفى .

٢ ـ مجموعة يقودها عبد الوهاب الأمين ، وعبد الغني الراوي ، ويرون مصلحة العراق قبل كل شيء ، لذا فالانصراف إلى القضايا الإقليمية أهم مما سواه .

٣ ـ مجموعة يقودها طاهر يحيى ، ويُحاول التوفيق بين المجموعات . وكل هذه المجموعات علمانية ، تقريباً أو لا تهتمّ بالقضايا الدينية على حين أن بعضها يُحاربها صراحة كالمجموعة البعثية ، أما عبد الرحمن عارف فيعدّ مُتديناً ، ويُريد أن يُحافظ على هذا الجانب ، لذا فإنّ من يؤيّده إن لم يكن متديناً فللمصلحة له .

بعد أن قدّم عبد الرحمن البزاز استقالة حكومته في ١٩ ربيع الثاني ١٣٨٦هـ ، عهد عبد الرحمن عارف إلى ناجي طالب بتشكيل حكومةٍ جديدةٍ ، وفي ٢٢ ربيع الثاني أعلن عن تشكيلها[1] . وأعلنت الحكومة في

(١) تمّ تشكيل الوزارة على النحو الآتي :

بيانها عن العمل لتحقيق الوحدة العربية ، ولكن لم يحدث شيء في هذا المجال .

أزمة النفط مع سوريا : كانت شركة نفط العراق قد اتفقت عام (١٩٥٥م) مع سوريا على المبلغ الذي تدفعه الشركة لسوريا ، غير أنه في مطلع عام (١٩٦٦م) ١٠ رمضان ١٣٨٥هـ طالبت الحكومة السورية الشركة بزيادة المبلغ الذي يُدفع مُقابل مرور النفط في الأراضي السورية ، وصبّه في ميناء بانياس على ساحل البحر المتوسط ، ما دامت كميات الضخّ قد زادت ، وأسعار النفط قد ارتفعت ، فتمنّعت الشركة بادىء الأمر ، ثم وافقت غير أنّ الحكومة السورية قد طلبت أن تكون هذه الزيادة ذات مفعولٍ رجعي، حيث تبدأ قبل عشر سنوات ، فرفضت الشركة، ولما احتدم الخلاف توقّفت الشركة عن الضخّ ، فاستولت الحكومة على ممتلكات الشركة في سوريا ، وتضرّرت العراق نتيجة وقف الضخّ وأخذ هجوم خصوم ناجي طالب على حكومته .

١ ـ ناجي طالب : رئيساً للوزارة ، ووزيراً للنفط .
٢ ـ رجب عبد المجيد : نائباً لرئيس الوزارة ، ووزيراً للداخلية .
٣ ـ عدنان الباجه جي : وزيراً للخارجية .
٤ ـ عبد الله النقشبندي : وزيراً للمالية .
٥ ـ شاكر محمود شكري : وزيراً للدفاع .
٦ ـ مصلح النقشبندي : وزيراً للعدل .
٧ ـ عبد الرحمن القيسي : وزيراً للتعليم .
٨ ـ فريد الدملوجي : وزيراً للثقافة والإرشاد .
٩ ـ فريد فتيان : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية .
١٠ ـ إسماعيل مصطفى : وزيراً للمواصلات .
١١ ـ فؤاد حسن غالي : وزيراً للصحة .
١٢ ـ أحمد مهدي الدجيلي : وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي .
١٣ ـ محمد يعقوب السعيدي : وزيراً للتخطيط .
١٤ ـ قاسم عبد الحميد : وزيراً للاقتصاد .
١٥ ـ خالد الشاوي : وزيراً للصناعة .
١٦ ـ داود سرسم : وزيراً للبلديات والأشغال العامة .
١٧ ـ عربي الحاج أحمد : وزيراً لشؤون الوحدة .
١٨ ـ أحمد كمال عبد القادر : وزير دولة لإعمار شمالي العراق .

وخاصة أن رئيس الوزارة كان يرى رأي الحكومة السورية ومُطالبة الشركة ، وأخيراً سُوّي الخلاف نهائياً بين الشركة وسوريا في ٢١ ذي القعدة ١٣٨٦هـ (٢ آذار ١٩٦٧م) . إذ وافقت الشركة على دفع الزيادة بدءاً من مطلع عام (١٩٦٦م) ويبحث أمر دفع الزيادة عن المدة السابقة فيما بعد ، ونتيجة ذلك تضاعف نصيب سوريا من المبلغ الذي كانت تتقاضاه من الشركة .

رئاسة عبد الرحمن عارف والدستور : انتخب عبد الرحمن عارف رئيساً لمدة سنةٍ فقط ، ويمكن تجديد المدة بعد انتهائها ، وها قد أوشكت على الانتهاء (١٧ نيسان) .

ونصّ الدستور المؤقت الذي أعلن في ١٧ ذي الحجة ١٣٨٣هـ (٢٩ نيسان ١٩٦٤م) أنّ على المجلس الوطني أن يضع دستوراً دائماً خلال ثلاث سنواتٍ .

اعترضت المعارضة على الدستور المؤقّت الذي لم يعترف إلاّ بالاتحاد الاشتراكي كتنظيمٍ سياسيٍ في البلاد ، وكان الأكراد أشدّ المعترضين ، لذا أصبح من الضروري تعديل الدستور المؤقت ، قبل نهاية نظام الحكم المؤقّت .

وفي ٢٤ المحرم ١٣٨٧هـ (٣ أيار ١٩٦٧م) تمّ عقد اجتماعٍ مُشتركٍ من مجلس الوزراء ، ومجلس الدفاع الوطني ، وخوّل الوزارة إصدار القوانين حتى يتمّ انتخاب مجلس الأمّة ، وتمديد رئاسة عبد الرحمن عارف سنة أخرى .

لم يتّفق العسكريون على رئاسة الحكومة ، وهم طامعون بها ، لاختلاف مشاربهم وأهوائهم ، ولم يقبل أحد من المدنيين أن يكون العوبةً بيد العسكريين ، والحكومة القائمة أصبحت لا تقوى على شيءٍ ورئيس الجمهورية غير راضٍ عن رئيس الحكومة ، لذا لم يكن بدّ من أن يُشكّل عبد الرحمن عارف رئيس الجمهورية الحكومة بنفسه ، فقبل استقالة حكومة ناجي طالب في الأول من صفر ، وفي اليوم نفسه أعلن حكومته[1] ، التي تُعدّ حكومة ائتلاف

---

(1) تشكّلت الحكومة على النحو الآتي :

وطني ، إذ ضمّت مختلف النزعات ، والأقليات ، إذ كان طاهر يحيى ، وعبد الغني الراوي من المسلمين العرب ، وفؤاد عارف من المسلمين الأكراد ، وإسماعيل مصطفى من الشيعة .

ولم يلبث أن حدث الاعتداء اليهودي على البلدان العربية ، مصر ، والأردن ، وسوريا ، وساهم العراق بإرسال قوةٍ رمزيةٍ لدعم أشقاء العراق ، وجاءت الظروف قاسيةً بعد الحرب الكردية ، ووجد عبد الرحمن عارف نفسه متعباً بمنصبي رئاسة الجمهورية والحكومة فأوكل أمر الحكومة إلى طاهر يحيى .

وسافر طاهر يحيى مع كلٍ من فؤاد عارف نائب رئيس الحكومة ، وشاكر محمود شكري وزير الدفاع ، وعدنان الباجه جي ، وزير الخارجية ، وعبد الرزاق محي الدين وزير الوحدة إلى القاهرة لبحث موضوع الحرب القائمة .

وأراد طاهر يحيى أن يُشغل الناس عن الأحداث الداخلية فاتجه

---

١ - عبد الرحمن عارف : رئيس الجمهورية ، رئيس الوزراء .
٢ - طاهر يحيى : نائباً لرئيس الوزراء .
٣ - عبد الغني الراوي : نائباً لرئيس الوزراء .
٤ - إسماعيل مصطفى : نائباً لرئيس الوزراء .
٥ - فؤاد عارف : نائباً لرئيس الوزراء ، وزيراً لإعمار الشمال .
٦ - عدنان الباجه جي : وزيراً للخارجية .
٧ - شاكر محمود شكري : وزيراً للدفاع .
٨ - عبد الرحمن الحبيب : وزيراً للمالية .
٩ - عبد الستار عبد اللطيف : وزيراً للداخلية .
١٠ - مصلح النقشبندي : وزيراً للعدل .
١١ - عبد الكريم هاني : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية ووزيراً للصحة بالوكالة .
١٢ - أحمد مطلوب : وزيراً للثقافة والإرشاد .
١٣ - فاضل محسن الحكيم : وزيراً للمواصلات .
١٤ - عبد المجيد الجميد : وزيراً للزراعة .
١٥ - محمد يعقوب السعيدي : وزيراً للتخطيط .
١٦ - قاسم عبد الحميد : وزيراً للنفط .
١٧ - إحسان شيرزاد : وزيراً للبلديات والأشغال العامة .
١٨ - عبد الرزاق محي الدين : وزيراً للوحدة .
١٩ - عزيز الحاج أحمد : وزيراً للدولة .
٢٠ - إسماعيل خير الله : وزيراً للدولة .
٢١ - قاسم خليل : وزير دولة للشباب والعمل .
٢٢ - عبد الكريم فرحان : وزيراً للإصلاح الزراعي .

بانظارهم إلى الخارج ، إذ أخذ يُعلن عن ضرورة قطع العلاقات مع الدول التي دعمت إسرائيل ، وهي الولايات المتحدة ، وضرورة قطع النفط عنها ، وأمر القوات العراقية المعسكرة في الأردن بالبقاء هناك ضدّ تعدّيات اليهود ، وقامت الزيارات بين العراق والاتحاد السوفيتي وفرنسا ، وتحسّنت العلاقات التجارية مع فرنسا ، وأصبح الأمل كبيراً في استيراد الأسلحة الفرنسية ، ومنحت الشركة الفرنسية (ايراب) حقّ التنقيب عن النفط ، وأُممت صناعة النفط ، وأحلت شركة النفط الوطنية العراقية في استثمار حقول شمال الرميلة في الجنوب ، ومُدّ خط الأنابيب إلى الفاو .

أعلنت الحكومة عن إنشاء مجلس تشريعي مُوقّتٍ إلى حين انتخاب مجلس وطني . ولكن مشروع هذا القانون الذي ينصّ على تشكيل مجلس يتألف من مائة وعشرين عضواً يمثّلون العمال ، والفلاحين ، وأرباب المهن الأخرى ، قد تعرّض للنقد الشديد ، كما تعرّض للنقد من أجل الاتحاد الاشتراكي الذي يُعدّ التنظيم السياسي الوحيد في البلاد على حين أن المعارضة يعملون من أجل تعدّد الأحزاب ، إضافة إلى أن أعضاء المجلس سيُعيّنون تعييناً ، ولا يُؤخذون بالانتخاب .

كانت المطالب الوطنية بتعيين مجلس وطني يضمّ ثلاثين عضواً ، ويخوّل بصلاحية إصدار القوانين إلى أن يتمّ انتخاب مجلس الأمّة . وأن تُبدّل الوزارة ، وتحلّ مُشكلة الأكراد ، وتجري الانتخابات العامة في مدة لا تتجاوز السنتين .

ورجع الشيوعيون إلى الساحة ، وأخذوا يقومون بالنشاط وخاصة في الجنوب ، واضطرت الحكومة إلى إرسال قوة من الشرطة إليهم لإعادة النظام واستتباب الأمن . وضعفت حكومة طاهر يحيى ، وتقدّم بعض أعضائها باستقالتهم ، وسرت شائعات بالاتفاق بين رئيس الحكومة والملا مصطفى البارزاني . وقبل أن يحدث تعديل في الوزارة حدث انقلاب أطاح بعبد الرحمن عارف ونظام حكمه في ٢١ ربيع الثاني ١٣٨٨هـ (١٧ تموز ١٩٦٨م) .

الفصل الرابع

أحمد حسن البكر

٢١ ربيع الأول ١٣٨٨ - ٢١ شعبان ١٣٩٩هـ
(١٧ تموز ١٩٦٨ - ١٧ تموز ١٩٧٩م) .

كان لهزيمة الدول العربية أمام اليهود في ٢٧ صفر من عام ١٣٨٧هـ (٥ حزيران ١٩٦٧م) أثر في اشتداد المعارضة لحكم عبد الرحمن عارف ، كما أن الشائعات ضدّ حكومة طاهر يحيى ، واتهامها بالمساعدة على نشر الفساد ، وبثّ الفوضى ، وأخذ الرشوة دوراً بارزاً في قوة المعارضة ، واتهام طاهر يحيى نفسه باستلام أربعة عشر مليون دولار من شركة الزيت الفرنسية (ايراب) .

وكان لمحاولات الانقلاب التي تُديرها مصر ضدّ حكومة عبد الرحمن عارف ولصالح أنصار جمال عبد الناصر أثر في إضعاف الحكم ، واشتداد المعارضة الشعبية ، وفي الوقت نفسه إضعاف جماعة الاتحاد الاشتراكي غير المنظّم ، أو ما يُسمّون بالناصريين ، وذلك بالتسريح من الخدمة العسكرية أو الإلقاء في السجون .

وهذا كله شجّع على قيام تنظيم سري بين صفوف الضباط ، أطلقوا على أنفسهم اسم « الثوريون العرب » ، وقد حرّك هذه المجموعة مدير الاستخبارات العسكرية ، عبد الرزاق النايف ، وتمكّن من ربط الصلة مع رئيس الحرس الجمهوري إبراهيم عبد الرحمن الداود ، وهذا ما شدّ من أزر الثوريين العرب ، ومع ذلك وجدوا أنفسهم ضعافاً ، فرأوا أن يتعاونوا مع الجناح المعتدل من حزب البعث الذي يمثّله أحمد حسن البكر ، وحردان

عبد الغفار التكريتي ، وصالح مهدي عماش ، وجماعتهم ، وقد رأوا فيهم جماعة كباراً سبق لهم أن استلموا أو شاركوا بالحكم ، على حين أنهم هم لا يزالون صغاراً لم يسبق لهم تسيير شؤون الدولة . ولما شعروا بالاستعداد قاموا بالحركة .

في صباح يوم الأربعاء ٢١ ربيع الأول ١٣٨٨هـ (١٧ تموز ١٩٦٨م) تحركت الدبابات باتجاه القصر الجمهوري ، ولم يُبد رئيس الحرس أي مساعدة للحكم ، وبعد عدة طلقات استسلم الفريق عبد الرحمن عارف ، وأُلقي القبض عليه ، وأذيع نبأ الانقلاب ، وأُعلن عن تشكيل مجلس لقيادة الثورة من أحد عشر عضواً ، واختير أحمد حسن البكر رئيساً للجمهورية ، وشكّل عبد الرزاق النايف الوزارة(١) ، وأُقيلت حكومة الفريق طاهر يحيى ، واتهم

(١) تشكلت الوزارة على النحو الآتي :

١ ـ عبد الرزاق النايف : رئيساً للوزارة
٢ ـ صالح مهدي عماش : وزيراً للداخلية .
٣ ـ إبراهيم عبد الرحمن داود : وزيراً للدفاع
٤ ـ ناصر الحاني : وزيراً للخارجية
٥ ـ قاسم العزاوي : وزيراً للوحدة العربية
٦ ـ صالح كبه : وزيراً للمالية .
٧ ـ مصلح النقشبندي : وزيراً للعدلية .
٨ ـ أحمد عبد الستار الجواري : وزيراً للتربية .
٩ ـ أنور عبد القادر الحديثي : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية .
١٠ ـ عزت مصطفى : وزيراً للصحة .
١١ ـ طه الحاج الياس : وزيراً للثقافة والتوجيه القومي .
١٢ ـ محمود شيت خطاب : وزيراً للمواصلات .
١٣ ـ محسن القزويني : وزيراً للزراعة .
١٤ ـ عبد المجيد الجميلي : وزيراً للإصلاح الزراعي .
١٥ ـ إحسان شيرزاد : وزيراً للإسكان .
١٦ ـ محمد يعقوب السعيدي : وزيراً للتخطيط
١٧ ـ عبد الله النقشبندي : وزيراً للاقتصاد .
١٨ ـ خالد مكي الهاشمي : وزيراً للصناعة .
١٩ ـ مهدي حنتوش : وزيراً للنفط ومصادر الطاقة .
٢٠ ـ غائب مولود مخلص : وزيراً للحكم المحلي .
٢١ ـ دياب العلكاوي : وزيراً للشباب . =

الحكم السابق بأنه شارك في نكبة عام ١٣٨٧هـ ، وأُعلن أن الهدف من الحركة هو الوحدة الوطنية ، وأُحيل الرئيس عبد الرحمن عارف على التقاعد ، ونفي خارج البلاد ، فغادرها إلى لندن عن طريق استانبول على متن طائرة عراقية ، وسُجن الفريق طاهر يحيى مع بعض المسؤولين تمهيداً لتقديمه إلى المحكمة بتهمة الرشوة ، وصُودرت ممتلكاته ، وأُحيل اللواء الركن إبراهيم فيصل الأنصاري رئيس الأركان العام للقوات المسلحة على التقاعد ، وعُين العميد الركن حردان عبد الغفار التكريتي رئيساً للأركان ، ومُنح رتبة فريق طيار .

إن العهد الجديد قد ضمّ مجموعتين متباينتين ، ولا بُدّ من أن يقع الخلاف فيما بينهما بل لن يطول ذلك ، فالبعثيون لا يمكنهم العمل مع مجموعة أخرى ، إلا إذا انضوت تحت جناحهم ، وإذا لم يتمّ هذا استمروا في الهجوم عليهم ، والحديث عنهم ، ولم تطل أيام التفاهم .

وفي ٤ ربيع الثاني من عام ١٣٨٨هـ (٣٠ تموز ١٩٦٨م) أي بعد ثلاثة عشر يوماً فقط من وقوع الانقلاب تفرّد البعثيون بالسلطة ، وأُبعد رئيس الحكومة عبد الرزاق النايف عن البلاد حيث غادرها إلى لندن ، كما أُبعد أعوانه عن السلطة ، وشكّل الحكومة الجديدة الرئيس أحمد حسن البكر(١) ،

= ٢٢ ـ محسن دزئي : وزيراً لإعمار شمالي العراق .
٢٣ ـ عبد الكريم زيدان : وزير دولة للشؤون الدينية .
٢٤ ـ راشد الرافعي : وزير دولة لشؤون مجلس الوزراء .
٢٥ ـ ماجد عيسى الخلاف : وزير دولة
٢٦ ـ كاظم الولي : وزير دولة
٢٧ ـ جاسم كاظم العزاوي : وزيراً لشؤون الوحدة العربية .

(١) تشكلت الوزارة على النحو الآتي :

١ ـ أحمد حسن البكر : رئيساً للوزراء .
٢ ـ حردان عبد الغفار التكريتي : نائباً لرئيس الوزراء ، وزيراً للدفاع .
٣ ـ صالح مهدي عماش : نائباً لرئيس الوزراء ، وزيراً للداخلية .
٤ ـ عبد الكريم الشيخلي : وزيراً للخارجية .
٥ ـ أمين عبد الكريم : وزيراً للمالية .
٦ ـ مهدي الدولاي : وزيراً للعدلية .
٧ ـ عبد الستار الجواري : وزيراً للتربية

واصبح الحكم بعدئذٍ رئاسياً ، حيث استمرّ رئيس الجمهورية يتولّى رئاسة الحكومة إضافة إلى منصب الرئاسة ، وقيادة مجلس قيادة الثورة .

والذي يلفت النظر أن مجموعة الحكم الرئيسية كانت من مدينة تكريت ، أحمد حسن البكر ، وصالح مهدي عماش ، وحردان عبد الغفار التكريتي ، وصدام حسين التكريتي ، وسعدون غيدان ، وحماد شهاب التكريتي .

وأعلن دستور موقّت في ٢٩ جمادى الآخرة ١٣٨٨هـ (٢٢ أيلول ١٩٦٨م) ، ثم نشر الدستور في ١٣ جمادى الأولى ١٣٩٠هـ (١٦ تموز ١٩٧٠م)،(١) وعُيِّن نائبان لرئيس الدولة هما: حردان عبد الغفار التكريتي،

---

٨ - أنور عبد القادر الحديثي : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية .
٩ - عزت مصطفى : وزيراً للصحة .
١٠ - عبد الله سلوم : وزيراً للثقافة والتوجيه القومي .
١١ - محمود شيت خطاب : وزيراً للمواصلات .
١٢ - عبد الحسين عطية : وزيراً للزراعة .
١٣ - جاسم كاظم العزاوي : وزيراً للإصلاح الزراعي .
١٤ - إحسان شيرزاد : وزيراً للأشغال العامة والإسكان .
١٥ - جواد هاشم : وزيراً للتخطيط .
١٦ - فخري ياسين قدوري : وزيراً للاقتصاد .
١٧ - خالد مكي الهاشمي : وزيراً للصناعة .
١٨ - راشد الرفاعي : وزيراً للنفط والثروة المعدنية .
١٩ - غائب مولود مخلص : وزيراً للشؤون البلدية والقروية .
٢٠ - شفيق الكمالي : وزيراً للشباب .
٢١ - محسن دزه يي : وزيراً للشؤون الكردية .
٢٢ - عبد الله الخضيري : وزيراً للوحدة العربية .

(١) تشكلت الوزارة على النحو الآتي في تموز ١٩٧٠م
١ - أحمد حسن البكر : رئيساً للوزراء .
٢ - سعدون غيدان : وزيراً للداخلية . *

وصالح مهدي عماش ، وكان من المقرر أن يُعيَّنَ نائب ثالث من الأكراد غير أنه لم يتم .

أما مجلس قيادة الثورة فقد ضمّ خمسة عشر عضواً ، منهم : الرئيس ، ونائبا الرئيس واثنا عشر عضواً آخرون .

أما الوزارة فلم يتغيّر سوى بعض الوزراء ، فهي أشبه ما تكون بالتعديل الوزاري ، لذا سنكتفي بإيراد الوزارة سنوياً ، ومنذ أن تفرّد البعثيون بالسلطة أعادوا إلى الخدمة العسكرية كل ضباطهم الذين كانوا قد سُرِّحوا على مدار السنوات السابقة .

---

* ٣ - حماد شهاب : وزيراً للدفاع .
٤ - عبد الكريم الشيخلي : وزيراً للخارجية .
٥ - طه ياسين رمضان الجزراوي : وزيراً للصناعة .
٦ - مرتضى الحديثي : وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل .
٧ - عزيز شريف : وزيراً للعدل .
٨ - أنور عبد القادر الحديثي : وزيراً للتجارة .
٩ - أحمد الجبوري : وزيراً للشباب .
١٠ - عدنان أيوب صبري : وزيراً للمواصلات .
١١ - إحسان شيرزاد : وزيراً للشؤون البلدية والقروية .
١٢ - محمد محمود عبد الرحمن : وزيراً للتنمية في الشمال .
١٣ - نوري الشاوي : وزيراً للأشغال العامة والإسكان .
١٤ - نافذ جلال : وزيراً للزراعة .
١٥ - عزت الدوري : وزيراً للإصلاح الزراعي .
١٦ - سعدون حمادي : وزيراً للشؤون النفطية .
١٧ - صعب عبد الباقي : وزيراً للتربية .
١٨ - فؤاد خليل إسماعيل : وزيراً للتعليم العالي .
١٩ - جواد هاشم : وزيراً للتخطيط .
٢٠ - فخري قدوري : وزيراً للاقتصاد .
٢١ - أمين عبد الكريم : وزيراً للمالية .
٢٢ - عزت مصطفى : وزيراً للصحة .
٢٣ - خالد مكي الهاشمي : وزير دولة لشؤون الدفاع .
٢٤ - أحمد عبد الستار الجواري : وزير دولة لشؤون الرئاسة .
٢٥ - عبد الله سلوم السامرائي : وزير دولة .
٢٦ - صالح اليوسفي : وزير دولة .
٢٧ - راشد الرفاعي : وزير دولة .

ملاحظة : بقيت حقيبة وزارة الثقافة والإعلام شاغرة .

بدأ يبرز على الساحة صدام حسين التكريتي ، وأخذ يختفي عن الساحة الأشخاص الذين يراهم يقفون أمامه ، لقد وجد ناصر الحاني مقتولاً ، وهو وزير خارجية سابق في حكومة عبد الرزاق النايف .

استؤنف القتال مع الأكراد في رجب ١٣٩٠هـ (تشرين الأول ١٩٦٨م) بعد توقّف دام أكثر من عامين أي منذ شهر حزيران ١٩٦٦م ، وازداد القتال ضراوةً مع دخول فصل الشتاء حيث البرد الشديد في تلك البقاع الجبلية ، واشتدّت حدّته في العام التالي ، واتّهمت الحكومة الأكراد بالتمرّد ،

---

(١) تشكّلت الوزارة على النحو الآتي في تموز عام ١٩٧١م :

١ ـ أحمد حسن البكر : رئيساً للوزراء .
٢ ـ سعدون غيدان : وزيراً للداخلية .
٣ ـ حماد شهاب : وزيراً للدفاع .
٤ ـ عبد الكريم الشيخلي : وزيراً للخارجية .
٥ ـ طه ياسين رمضان الجزراوي : وزيراً للصناعة والحركة الاقتصادية .
٦ ـ مرتضى الحديثي : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية .
٧ ـ شفيق كمالي : وزيراً للإعلام .
٨ ـ عزيز شريف : وزيراً للعدل .
٩ ـ أنور عبد القادر الحديثي : وزيراً للتجارة .
١٠ ـ حامد الجبوري : وزيراً للشباب .
١١ ـ عدنان أيوب صبري : وزيراً للمواصلات .
١٢ ـ إحسان شيرزاد : وزيراً للبلديات .
١٣ ـ محمد محمود عبد الرحمن : وزيراً للتنمية في الشمال .
١٤ ـ نوري الشاوي : وزيراً للإسكان .
١٥ ـ نافذ جلال : وزيراً للزراعة .
١٦ ـ عزت الدوري : وزيراً للإصلاح الزراعي .
١٧ ـ سعدون حمادي : وزيراً للنفط والثروة المعدنية .
١٨ ـ أحمد عبد الستار الجواري : وزيراً للتربية .
١٩ ـ فؤاد خليل إسماعيل : وزيراً للتعليم العالي .
٢٠ ـ راشد الرفاعي : وزيراً للتخطيط .
٢١ ـ أمين عبد الكريم : وزيراً للمالية .
٢٢ ـ عزت مصطفى : وزيراً للصحة .
٢٣ ـ خالد مكي الهاشمي : وزير دولة لشؤون الدفاع .
٢٤ ـ عبد الستار جواري : وزير دولة لشؤون الرئاسة .
٢٥ ـ راشد الرفاعي : وزير دولة .

وأنهم يحصلون على مساعدات من إيران ، وإسرائيل . وقد طالب الأكراد بالاستقلال ، وطلبوا من الأمم المتحدة التدخّل لإنهاء القتال ، وما يجري فيه من عمليات قتلٍ جماعي ، وفي ٤ محرم ١٣٩٠هـ (١١ آذار ١٩٧٠م) جرى اتفاق بين الحكومة والأكراد الذين منحوا حكماً ذاتياً بدءاً من ١٧ صفر عام ١٣٩٤هـ (١١ آذار ١٩٧٤م) أي بعد أربع سنوات من توقيع الاتفاق الذي تألف من خمسة عشر بنداً ، وتقرّر أن تكون مدينة إربيل عاصمة إقليم

(*) تشكّلت الوزارة على النحو الآتي في تموز ١٩٧٢م :

١ ـ أحمد حسن البكر : رئيساً للوزراء .
٢ ـ مرتضى سعيد عبد الباقي : وزيراً للخارجية .
٣ ـ حماد شهاب : وزيراً للدفاع .
٤ ـ سعدون غيدان : وزيراً للداخلية .
٥ ـ عزت مصطفى : وزيراً للصحة .
٦ ـ طه ياسين رمضان الجزراوي : وزيراً للصناعة .
٧ ـ خالد مكي الهاشمي : وزيراً للتجارة .
٨ ـ عزت الدوري : وزيراً للإصلاح الزراعي .
٩ ـ حامد الجبوري : وزيراً للإعلام .
١٠ ـ مكرم الطالباني : وزيراً للري .
١١ ـ أنور عبد القادر الحديثي : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية .
١٢ ـ أحمد عبد الستار الجواري : وزيراً للتربية .
١٣ ـ هشام الشاوي : وزيراً للتعليم العالي .
١٤ ـ جواد هاشم : وزيراً للتخطيط .
١٥ ـ حكمت العزاوي : وزيراً للاقتصاد .
١٦ ـ سعدون حمادي : وزيراً للنفط والثروة المعدنية .
١٧ ـ راشد الرفاعي : وزيراً للمواصلات .
١٨ ـ حسين الصافي : وزيراً للعدل .
١٩ ـ أمين عبد الكريم : وزيراً للمالية .
٢٠ ـ إحسان شيرزاد : وزيراً للبلديات .
٢١ ـ نوري الشاوي : وزيراً للأشغال العامة والإسكان .
٢٢ ـ محمد محمود عبد الرحمن : وزيراً لتنمية الشمال .
٢٣ ـ عبد الله الخضيري : وزيراً للوحدة .
٢٤ ـ صالح اليوسفي : وزير دولة .
٢٥ ـ عزيز الشريف : وزير دولة .
٢٦ ـ نزار الطبقجلي : وزير دولة .
٢٧ ـ أمير عبد الله : وزير دولة .

ملاحظة : بقيت حقيبة وزارة الزراعة شاغرة .

كردستان ، ولكن الاستقرار التام لم يتمّ ، إذ أن العرب يشعرون أن مناطق غنية وخاصة بالنفط ستخسرها العراق ، كما أن الأكراد شعروا أن المدة طويلة حتى يتمّ الحكم الذاتي ، وتطبيق الاتفاق المعقود بينهم وبين الحكومة العراقية ، لذا فقد جرت محاولة انقلاب في بغداد في جمادى الأولى ١٣٩١هـ (تموز ١٩٧١م) ، اشترك فيها الجيش والقوات الجوية ، كما جرت محاولة اغتيال الملا مصطفى البارزاني في رجب ١٣٩١هـ (أيلول ١٩٧١م) . وكان من بنود الاتفاق مشاركة الأكراد في حكومة بغداد مشاركة كاملة ، وتعيين الموظفين الرسميين من الأكراد في المناطق التي تسكنها أغلبية كردية ، وأن تكون اللغة الكردية رسميةً مع اللغة العربية في المناطق الكردية ، ويجب إضافة صياغة الدستور الموقّت ليشمل حقوق الأكراد المكتسبة ، كما تقرّر إجراء إحصاء سكاني للأكراد . كل هذه البنود قُبلت في المجمع الكردي ، وتوقّف إطلاق النار ، وذلك لأن الحرب كانت مُنهكةً للطرفين ، إذ كلّفت الحكومة الشيء الكثير ، ومن ناحيةٍ أخرى لحق الدمار المناطق الكردية ، وخسروا الكثير ، وتوقّفت المشروعات الإنمائية في جهاتهم . وفي شهر شعبان ١٣٩٠هـ (تشرين الأول ١٩٧٠م) أُلغيت حالة الطوارىء المعلنة من ٢٧ ذي الحجة ١٣٧٧هـ (١٤ تموز ١٩٥٨م) بشكلٍ مستمر . وأطلق سراح عددٍ من السياسيين بما فيهم بعض الوزراء السابقين ، كما أُلغيت الرقابة على البريد ، وعلى الاتصالات الخارجية .

وفي ذي الحجة ١٣٩٠هـ (شباط ١٩٧١م) ظهر الاتحاد الكردي بقرار من الحزب الثوري الكردي بالاندماج مع الحزب الديمقراطي الكردستاني تحت زعامة الملا مصطفى البارزاني .

وفي جمادى الأولى ١٣٩١هـ (تموز ١٩٧١م) أُعلن دستور مُوقّت جديد تضمّن كثيراً من النقاط المستمدة من قوانين العام الماضي ، والتي ظهرت نتيجة التفاهم مع الأكراد . وأصبحت المناطق الكردية تُدار من قبل القيادة العليا لشؤون الأكراد . ولكن حصلت محاولة جديدة في العام التالي لاغتيال

الملا مصطفى البارزاني ، وعادت الاصطدامات بين جنود الحكومة وبين الأكراد .

قطع حزب البعث العلاقة مع الأكراد ، وهدّد الحزب الديمقراطي الكردستاني بتجديد الحرب الأهلية .

اجتمع الطرفان لمناقشة نقاط الاختلاف ، وركّز الطرف الكردي على

---

(١) وكانت الوزارة على النحو الآتي في تموز ١٩٧٣م :

١ ـ أحمد حسن البكر : رئيساً للوزراء .
٢ ـ مرتضى الحديثي : وزيراً للخارجية .
٣ ـ سعدون غيدان : وزيراً للداخلية .
٤ ـ عزت مصطفى : وزيراً للصحة .
٥ ـ طه ياسين رمضان الجزراوي : وزيراً للصناعة .
٦ ـ نهاد فخري الخفاف : وزيراً للتجارة .
٧ ـ عزت الدوري : وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي .
٨ ـ حامد الجبوري : وزيراً للإعلام والثقافة .
٩ ـ عدنان أيوب صبري : وزيراً للشباب .
١٠ ـ ناظم جلال : وزيراً للزراعة .
١١ ـ مكرم الطالباني : وزيراً للري .
١٢ ـ أنور عبد القادر الحديثي : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية .
١٣ ـ أحمد عبد الستار الجواري : وزيراً للتربية .
١٤ ـ هشام الشاوي : وزيراً للتعليم العالي والتقنية .
١٥ ـ جواد هاشم : وزيراً للتخطيط .
١٦ ـ حكمت العزاوي : وزيراً للاقتصاد .
١٧ ـ سعدون حمادي : وزيراً للنفط والثروة المعدنية .
١٨ ـ راشد الرفاعي : وزيراً للمواصلات والنقل .
١٩ ـ حسين الصافي : وزيراً للعدل .
٢٠ ـ أمين عبد الكريم : وزيراً للمالية .
٢١ ـ إحسان شيرزاد : وزيراً للشؤون البلدية والقروية .
٢٢ ـ نوري الشاوي : وزيراً للأشغال العامة والإسكان .
٢٣ ـ محمد محمود عبد الرحمن : وزيراً لتنمية الشمال .
٢٤ ـ عبد الله الخضيري : وزيراً للوحدة .
٢٥ ـ صالح اليوسفي : وزير دولة .
٢٦ ـ عزيز شريف : وزير دولة .
٢٧ ـ نزار الطبقجلي : وزير دولة .
٢٨ ـ عبد الله سلوم السامرائي : وزير دولة .

اتفاق عام ١٩٧٠م . وأعاد حزب البعث المشروعات الإنمائية في المناطق الكردية .

وفي ذي القعدة ١٣٩٢هـ (كانون الأول ١٩٧٢م) ظهر انكسار في صفوف الأكراد عندما وردت أخبار أن الجناح الانفصالي بينهم قد وقف في وجه الحزب الديمقراطي الكردستاني .

(*) وكانت الوزارة على النحو الآتي في تموز ١٩٧٤م :

١ - أحمد حسن البكر : رئيساً للوزارة .
٢ - شاذل طاقة : وزيراً للخارجية .
٣ - سعدون غيدان : وزيراً للداخلية .
٤ - عزت مصطفى : وزيراً للصحة .
٥ - طه ياسين رمضان الجزراوي : وزيراً للصناعة .
٦ - نهاد فخري الخفاف : وزيراً للتجارة .
٧ - عزت الدوري : وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي .
٨ - حامد الجبوري : وزيراً للإعلام والثقافة .
٩ - عدنان أيوب صبري : وزيراً للشباب .
١٠ - مكرم الطالباني : وزيراً للري .
١١ - أنور عبد القادر الحديثي : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية .
١٢ - أحمد عبد الستار الجواري : وزيراً للتربية .
١٣ - هشام الشاوي : وزيراً للتعليم العالي والتقنية .
١٤ - جواد هاشم : وزيراً للتخطيط .
١٥ - حكمت العزاوي : وزيراً للاقتصاد .
١٦ - سعدون حمادي : وزيراً للنفط والثروة المعدنية .
١٧ - راشد الرفاعي : وزيراً للمواصلات .
١٨ - أمين عبد الكريم : وزيراً للمالية .
١٩ - هاشم حسن عقراوي : وزيراً للبلديات .
٢٠ - عبد الستار طاهر شريف : وزيراً للأشغال العامة والإسكان .
٢١ - محمد محمود عبد الرحمن : وزيراً لتنمية الشمال .
٢٢ - عبد الله الخضيري : وزيراً للوحدة والعدل .
٢٣ - عبد الله إسماعيل أحمد : وزير دولة .
٢٤ - عزيز شريف : وزير دولة .
٢٥ - نزار الطبقجلي : وزير دولة .
٢٦ - أمير عبد الله : وزير دولة .
٢٧ - عزيز راشد عقراوي : وزير دولة .
٢٨ - عبد الله مصطفى برزاني : وزير دولة .

وفي مطلع عام ١٣٩١هـ (آذار ١٩٧١م) قُتل حردان التكريتي في حادث طائرة ، وبعد ستة أشهر أعفي صالح مهدي عماش ، وعبد الكريم الشيخلي ، وخلا الجو لصدام حسين التكريتي الذي أصبح نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة أحمد حسن البكر ، إضافةً إلى منصبه كنائب لأمين حزب البعث القطري العراقي .

وقبل أن ينتهي عام ١٣٩٢هـ ، ظهر الرفض الكردي لمّا جاء ١٧ صفر ١٣٩٤هـ (١١ آذار ١٩٧٤م) وهو موعد تطبيق الحكم الذاتي ، ورجع التمرّد من جديد ، وقد أمكن القضاء عليه عام ١٣٩٥هـ .

وفي ٢٥ شعبان ١٣٩١هـ (١٥ تشرين الأول ١٩٧١م) طرح حزب البعث فكرة ميثاق العمل الوطني لإقامة جبهة بين القوى الوطنية والقومية حسب المفهوم البعثي . وأصبحت الجبهة الوطنية التقدّمية هو التجمّع السياسي الوحيد المسموح به ، ويضمّ حزب البعث العربي الاشتراكي ، وعدة أحزاب كردية .

وفي عام ١٩٧٢ وُقّعت معاهدة صداقة بين العراق والامبراطورية الروسية ، وانضمّ بعد ذلك الحزب الشيوعي العراقي إلى الجبهة الوطنية التقدمية ، ثم تبع ذلك انضمام الحزب الديمقراطي الكردستاني ، وتمّ إدخال وزيرين شيوعيين في الحكم ، ووزيرين آخرين ممن يُطلق بالقوميين عام ١٩٧٤م ، ولكن الحزب الشيوعي ترك الجبهة في ربيع الثاني ١٣٩٩هـ (آذار ١٩٧٩م) .

تأسست شركة النفط الوطنية في العراق عام ١٩٦٤م ، وفي ١٩ ربيع الثاني ١٣٩٢هـ (الأول من حزيران عام ١٩٧٢م) أصدر الرئيس أحمد حسن البكر قراراً بتأميم النفط ، وأصبح للعراق ٦٥٪ من النفط الوطني . واضطرت الشركات الأجنبية للرضوخ إلى قرار التأميم في ٢٧ محرم ١٣٩٣هـ (الأول من آذار ١٩٧٣م) ، وتبع ذلك قرار تأميم حصة الولايات المتحدة الأمريكية من

شركة نفط البصرة في رمضان عام ١٣٩٢هـ (تشرين الأول من عام ١٩٧٣م) أي بعد الحرب التي جرت بين البلدان العربية واليهود، والتي أسهمت فيها العراق بإرسال قوات من جيشها إلى الجبهة السورية، وتلا ذلك تأميم حصة هولندا، وحصة ورثة الأرمني (كولبنكيان)، ووصلت حصة العراق من نفطها إلى ٨٥٪ من مجموع أسهم الشركات العاملة.

---

(١) كانت الوزارة على النحو الآتي في تموز ١٩٧٥م:

١ ـ أحمد حسن البكر: رئيساً للوزارة.
٢ ـ عزت مصطفى: وزيراً للصحة.
٣ ـ عزت الدوري: وزيراً للداخلية.
٤ ـ طه ياسين رمضان الجزراوي: وزيراً للصناعة والمعادن والتخطيط.
٥ ـ سعدون غيدان: وزيراً للمواصلات.
٦ ـ تايه عبد الكريم: وزيراً للنفط.
٧ ـ نعيم حداد: وزيراً للشباب.
٨ ـ غانم عبد الجليل: وزيراً للتعليم العالي والتقنية.
٩ ـ محمد محجوب: وزيراً للتربية.
١٠ ـ طارق حنا عزيز: وزيراً للإعلام.
١١ ـ سعدون حمادي: وزيراً للخارجية.
١٢ ـ هشام الشاوي: وزير دولة للشؤون الخارجية.
١٣ ـ حكمت العزاوي: وزيراً للاقتصاد.
١٤ ـ راشد الرفاعي: وزيراً للأشغال العامة والإسكان.
١٥ ـ أنور عبد القادر الحديثي: وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية. ١٦
١٦ ـ سعدي إبراهيم: وزيراً للمالية.
١٧ ـ عدنان أيوب صبري: وزيراً للتجارة.
١٨ ـ منذر الشاوي: وزيراً للعدل.
١٩ ـ حسان فهمي جمعة: وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي.
٢٠ ـ عبد الستار طاهر الشريف: وزيراً للشؤون البلدية.
٢١ ـ مكرم الطالباني: وزيراً للري.
٢٢ ـ أحمد عبد الستار الجواري: وزير دولة.
٢٣ ـ حامد الجبوري: وزير دولة.
٢٤ ـ عبد الله الخضيري: وزير دولة.
٢٥ ـ أمير عبد الله: وزير دولة.
٢٦ ـ عزيز الشريف: وزير دولة.
٢٧ ـ عبد الله إسماعيل أحمد: وزير دولة.
٢٨ ـ عبيد الله البارزاني: وزير دولة.

وجرى تعديل في القيادة حيث أصبح صدام حسين التكريتي نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة أحمد حسن البكر، وضمّ المجلس إضافة إلى الرئيس ونائبه سعدون غيدان، وعزت مصطفى، وعزت الدوري، ومرتضى عبد الباقي الحديثي، وطه ياسين رمضان الجزراوي، وشفيق حمودي الدراج. أما نائب رئيس الدولة أحمد حسن البكر فقد عيّن طه محيي الدين معروف، واستمرّ في هذا المنصب مدةً طويلة دون أي ذكرٍ أو دورٍ يقوم به، وإنما صورة فقط،

---

(١) كانت الوزارة على النحو الآتي في أيار ١٩٧٦م:

١ ـ أحمد حسن البكر: رئيساً للوزراء.
٢ ـ رياض إبراهيم حسين: وزيراً للصحة.
٣ ـ عزت الدوري: وزيراً للداخلية.
٤ ـ فليح حسن الجاسم: وزيراً للصناعة والمعادن.
٥ ـ عدنان حمداني: وزيراً للتخطيط.
٦ ـ سعدون غيدان: وزيراً للمواصلات.
٧ ـ طاهر عبد الكريم: وزيراً للنفط.
٨ ـ نعيم حداد: وزيراً للشباب.
٩ ـ غانم عبد الجليل: وزيراً للتعليم العالي.
١٠ ـ محمد محجوب: وزيراً للتربية.
١١ ـ طارق حنا عزيز: وزيراً للإعلام.
١٢ ـ سعدون حمادي: وزيراً للخارجية.
١٣ ـ حكمت العزاوي: وزيراً للتجارة الخارجية.
١٤ ـ حسن العامري: وزيراً للتجارة الداخلية.
١٥ ـ طه ياسين رمضان الجزراوي: وزيراً للأشغال العامة والإسكان.
١٦ ـ عزت مصطفى: وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية.
١٧ ـ فوزي القيسي: وزيراً للمالية.
١٨ ـ عبد الستار طاهر الشريف: وزيراً للنقل.
١٩ ـ منذر الشاوي: وزيراً للعدل.
٢٠ ـ حسان فهمي جمعة: وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي.
٢١ ـ أحمد عبد الستار الجواري: وزيراً للأوقاف.
٢٢ ـ أنور عبد القادر الحديثي: وزيراً للشؤون البلدية.
٢٣ ـ مكرم الطالباني: وزيراً للري.
٢٤ ـ عزيز عقراوي: وزير دولة.
٢٥ ـ أمير عبد الله: وزير دولة.
٢٦ ـ عبد الله إسماعيل أحمد: وزير دولة.
٢٧ ـ عبيد الله البارزاني: وزير دولة.

واسم من غير مُسمّى .

وقد دعمت العراق نظرياً الحركة الفلسطينية ، وهدّدت الحكومة الأردنية لتدخّلها في شؤون منظمة التحرير الفلسطينية غير أنها لم تشارك في القتال الذي دار بين الحكومة الأردنية والمنظمة مع أن قوات للعراق كانت تتمركز في الأردن وذلك في رجب عام ١٣٩٠هـ (أيلول عام ١٩٧٠م) وفي شهر شوال ١٣٩١هـ (كانون أول ١٩٧١م) انسحبت معظم القوات العراقية التي كانت ترابط في سوريا والأردن ، ويزيد عددها على مائتي ألف جندي .

عاد الخلاف من جديد مع إيران بسبب شط العرب وذلك بعد تسلم البعثيين الحكم بسنةٍ واحدةٍ . وانتقدت العراق الاتحاد المزمع قيامه بين كل من : سوريا ومصر وليبيا ،كما وقفت موقفاً حاداً من العلاقات التي تمت بين مصر واليهود . كما قطعت العراق علاقتها مع إيران وبريطانيا بعد أن احتلت إيران جزيرتي (أبو موسى) و (وطنب الكبرى) في الخليج العربي في رمضان ١٣٩١هـ (تشرين الثاني ١٩٧١م) ، وكانت العلاقات فاترةً مع الغرب وخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وألقي القبض على عددٍ من السياسيين بتهمة التجسس للولايات المتحدة ، وأودع بعضهم السجن ، وأخرج بعضهم الآخر من البلاد ، ولكن العلاقات بقيت مع الروس الذين استمروا يزودون العراق بالعتاد الحربي ، وهكذا كان العراق في عزلةٍ .

وشمل مجلس قيادة الثورة الرئيس أحمد حسن البكر رئيساً ، وصدام حسين التكريتي نائباً للرئيس ، وكلاً من : سعدون غيدان ، وعزت مصطفى ، وعزت إبراهيم ، وطه ياسين رمضان الجزراوي أعضاءً .

وتم اجتماع الدول المصدرة للنفط (الأوبك) في الجزائر ، وحضر اللقاء نائب الرئيس العراقي صدام حسين التكريتي ، وبمبادرةٍ من الرئيس الجزائري هواري بومدين ، تمّ اللقاء بين العراق وإيران ، ووقعت اتفاقية لوضع حدّ للخلاف بين الدولتين على شطّ العرب وذلك في ٢٣ صفر ١٣٩٥هـ (٦ آذار ١٩٧٥م) ، وسنعرض هذه الاتفاقية فيما بعد - إن شاء الله - ونتيجة هذه

الاتفاقية انهار التمرّد الكردي الذي كان يتلقى الدعم من إيران ، وانتقل الملا

---

(١) كانت الوزارة على النحو الآتي في حزيران ١٩٧٧م :

١ - أحمد حسن البكر : رئيساً للوزارة .
٢ - رياض إبراهيم حسين : وزيراً للصحة .
٣ - عزت الدوري : وزيراً للداخلية .
٤ - محمد خليل : وزيراً للصناعة والمعادن .
٥ - عدنان الحمداني : وزيراً للتخطيط .
٦ - سعدون غيدان : وزيراً للمواصلات .
٧ - تايه عبد الكريم : وزيراً للنفط .
٨ - كريم محمد حسين : وزيراً للشباب .
٩ - محمد صادق مشاط : وزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي .
١٠ - محمد محجوب : وزيراً للتربية .
١١ - طارق حنا عزيز : وزيراً للإعلام .
١٢ - سعدون حمادي : وزيراً للخارجية .
١٣ - حسن العامري : وزيراً للتجارة .
١٤ - طه ياسين رمضان الجزراوي : وزيراً للأشغال العامة والإسكان .
١٥ - بكر محمود رسول : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية .
١٦ - فوزي القيسي : وزيراً للمالية .
١٧ - عبد الستار طاهر الشريف : وزيراً للنقل .
١٨ - منذر الشاوي : وزيراً للعدل .
١٩ - لطيف نايف قاسم : وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي .
٢٠ - أحمد عبد الستار الجواري : وزيراً للأوقاف .
٢١ - مكرم الطالباني : وزيراً للري .
٢٢ - حامد الجبوري : وزير دولة للشؤون الخارجية .
٢٣ - عزيز عقراوي : وزير دولة .
٢٤ - أمير عبد الله : وزير دولة .
٢٥ - عبد الله إسماعيل أحمد : وزير دولة .
٢٦ - عبد الله البرزاني : وزير دولة .
٢٧ - هولاكو حسن قاسم : وزير دولة (للشؤون الكردية) .
٢٨ - نعيم حداد : وزير دولة .
٢٩ - محي الدين عبد الحسين : وزير دولة .
٣٠ - طاهر توفيق : وزير دولة .
٣١ - عبد الفتاح محمد أمين : وزير دولة .
٣٢ - سعدون شاكر : وزير دولة .
٣٣ - جعفر قاسم حمودي : وزير دولة .
٣٤ - عبد الله الفضل : وزير دولة .
٣٥ - عدنان خير الله : وزير دولة .
٣٦ - حكمت عزاوي : وزير دولة .
٣٧ - محمد العايش : وزير دولة .
٣٨ - برهان الدين عبد الرحمن : وزير دولة .

ملاحظة : بقيت حقيبة وزارة الشؤون البلدية شاغرة .

مصطفى البارزاني إلى طهران، وبعد توقيع الاتفاقية بأسبوع واحد توقّف إطلاق النار، وصدرت سلسلة من قرارات العفو عن الذين فرّوا إلى إيران من الأكراد فرجع أكثرهم إلى مواطنهم. ولكن لم يمض العام حتى عادت الاصطدامات بين الحكومة العراقية والأكراد، وأخذ الملا مصطفى البارزاني يُعيد تنظيم حزبه الديمقراطي الكردستاني لاستئناف القتال.

أنشئت في دمشق منظمة « الاتحاد الوطني لكردستان »، وهي تناوىء الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي تراه المنظمة أنه قد فقد أهليته لتمثيل الأكراد، وعلى كل فالنشاط الكردي بقي ضعيفاً، وتعهدت الحكومة العراقية عام ١٣٩٧هـ بإعادة بناء المدارس في المناطق الكردية، كما سمحت لأربعين ألفاً من الأكراد الذين أجبروا على الاستيطان في جنوبي العراق بالعودة إلى مناطقهم في الشمال، كما تقرر أن تكون اللغة الكردية هي الرسمية في كردستان العراقية.

وعندما اندلعت الحرب بين الدول العربية واليهود في العاشر من

---

(١) تشكّل مجلس قيادة الثورة من:

١ ـ أحمد حسن البكر: رئيساً.
٢ ـ صدام حسين التكريتي: نائباً للرئيس.
٣ ـ سعدون غيدان: عضواً.
٤ ـ عزت الدوري: عضواً.
٥ ـ طه ياسين رمضان: عضواً.
٦ ـ نعيم حداد: عضواً.
٧ ـ طاهر عبد الكريم: عضواً.
٨ ـ محمد محجوب: عضواً.
٩ ـ عدنان الحمداني: عضواً.
١٠ ـ غانم عبد الجليل: عضواً.
١١ ـ طاهر توفيق: عضواً.
١٢ ـ عبد الفتاح محمد أمين: عضواً.
١٣ ـ حسن العامري: عضواً.
١٤ ـ سعدون شاكر: عضواً.
١٥ ـ جعفر قاسم حمودي: عضواً.
١٦ ـ عبد الله الفضل: عضواً.
١٧ ـ طارق حنا عزيز: عضواً.
١٨ ـ عدنان خير الله: عضواً.
١٩ ـ حكمت مقدام إبراهيم: عضواً.
٢٠ ـ محمد العايش: عضواً.
٢١ ـ برهان الدين عبد الرحمن: عضواً.
٢٢ ـ محي الدين عبد الحسين: عضواً.

رمضان ١٣٩٣هـ (٥ تشرين الأول ١٩٧٣م) أرسلت العراق قوة إلى الجبهة السورية، ولكنها عدّت عدم استشارتها من قبل الرئيس المصري في بدء القتال إهانة لها لذلك ما أن توقّف إطلاق النار حتى سحبت العراق قواتها من الجبهة السورية، كما قاطعت مؤتمر القمة الذي عقد في الجزائر في شوال ١٣٩٣هـ.

---

(٢) كانت الوزارة على النحو الآتي في حزيران ١٩٧٨م:

١ ـ أحمد حسن البكر: رئيساً للوزارة.
٢ ـ عدنان خير الله: وزيراً للدفاع.
٣ ـ رياض إبراهيم حسين: وزيراً للصحة.
٤ ـ عزت الدوري: وزيراً للداخلية.
٥ ـ محمد العايش: وزيراً للصناعة والمعادن.
٦ ـ عدنان الحمداني: وزيراً للتخطيط.
٧ ـ سعدون غيدان: وزيراً للمواصلات.
٨ ـ تايه عبد الكريم: وزيراً للنفط.
٩ ـ كريم محمود حسين: وزيراً للشباب.
١٠ ـ إمام عبد العلي: وزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي.
١١ ـ محمد محجوب: وزيراً للتربية.
١٢ ـ سعد قاسم حمادي: وزيراً للإعلام.
١٣ ـ كريم محمود شنطاف: وزيراً للثقافة والفنون.
١٤ ـ سعدون حمادي: وزيراً للخارجية.
١٥ ـ حسن العامري: وزيراً للتجارة.
١٦ ـ طه ياسين رمضان: وزيراً للأشغال العامة والإسكان.
١٧ ـ بكر محمود رسول: وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل.
١٨ ـ فوزي القيسي: وزيراً للمالية.
١٩ ـ مكرم الطالباني: وزيراً للنقل.
٢٠ ـ منذر الشاوي: وزيراً للعدل.
٢١ ـ لطيف ناصيف قاسم: وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي.
٢٢ ـ أحمد عبد الستار الجواري: وزيراً للأوقاف.
٢٣ ـ عبد الوهاب محمود عبد الله: وزيراً للري.
٢٤ ـ حامد الجبوري: وزير دولة للشؤون الخارجية.
٢٥ ـ خالد عبد عثمان: وزير دولة للشؤون الكردية.
٢٦ ـ عزيز عقراوي: وزير دولة.
٢٧ ـ هاشم حسن: وزير دولة.
٢٨ ـ أمير عبد الله: وزير دولة.
٢٩ ـ عبد الله إسماعيل أحمد: وزير دولة.
٣٠ ـ عبيد الله البارزاني: وزير دولة.

(تشرين الثاني ١٩٧٣م) .

عادت الصدامات على الحدود العراقية الإيرانية ، ووضع مراقبون للأمم المتحدة ، وجرت محادثات مرتين بين الطرفين في استانبول غير أن ذلك كله لم يمنع من استمرار الاشتباكات على الحدود حتى وُقعت اتفاقية الجزائر كما سبق أن ذكرنا .

ولم يكن الخلاف بين العراق وسوريا بأقل مما هو بين العراق وإيران وإن لم تحدث هناك اشتباكات على الحدود السورية . وكان جناحا حزب البعث في العراق وسوريا يتنافسان . والعراق تنتقد اتفاقية فصل القوات بين سوريا واليهود في شهر رمضان عام ١٣٩٥هـ (أيلول ١٩٧٥م) . وحدث الخلاف حول توزيع مياه نهر الفرات بين الإقليمين ، أما سوريا فكانت تنتقد العراق في تصدير أكثر نفطها عن طريق البصرة والفاو ، وهذا ما يحرم سوريا الكثير من عائدات النفط فيما لو صدرت عن طريق موانئها على البحر المتوسط .

انسحب العراق من المؤتمر الذي دعت إليه الدول التي وقفت في وجه زيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى القدس في ذي الحجة عام ١٣٩٧هـ (تشرين الثاني ١٩٧٧م) ، ثم قاطع مؤتمر دول الصمود والتصدّي الذي عُقد في الجزائر في ربيع الأول ١٣٩٨هـ (شباط ١٩٧٨م) ، وبدا العراق في شبه عزلة بين البلدان العربية .

وعارضت العراق اتفاقية كامب دافيد (مخيم داود) التي عقدت بين مصر واليهود في شوال عام ١٣٩٨هـ (أيلول ١٩٧٨م) ، وبقيت تُقاطع المؤتمرات العربية ، إذ لم تحضر مؤتمر القمة الذي عُقد في دمشق بعد اتفاقية كامب دافيد مباشرة .

وفي ذي القعدة عام ١٣٩٨هـ (تشرين الأول ١٩٧٨م) زار الرئيس السوري حافظ الأسد بغداد، ووقع البلدان جدولاً يُحدّد خططاً لاتحاد سياسي واقتصادي بين البلدين ، ويزيل الخلافات والكراهية القديمة ، ويعمل على

تشكيل قوة سياسية وعسكرية يكون لها وزنها في الشرق الأوسط . واستضاف العراق مؤتمر قمة عربية لمقاطعة مصر إن وقّعت معاهدة سلام مع دولة اليهود . غير أن المعاهدة قد وُقّعت في ربيع الثاني ١٣٩٩هـ (آذار ١٩٧٩م) . ولم يهتم الرئيس المصري بذلك التهديد .

وعُقد اجتماع وزراء الاقتصاد العرب في بغداد ، وتم تنفيذ التهديدات التي اتخذت ضد مصر إن وقعت معاهدة السلام مع اليهود ، وأخذ العراق يخرج من عزلته . واستمر تنفيذ خطط الاتحاد السياسي والاقتصادي بين سوريا والعراق وإن كان بشكل بطيء حتى ٢١ شعبان ١٣٩٩هـ (١٦ تموز ١٩٧٩م) حيث استلم صدام حسين التكريتي السلطة ، وأزاح الرئيس أحمد حسن البكر .

الفصل الخامس

صدّام حسين التكريتي

٢١ شعبان ١٣٩٩هـ..........

(١٦ تموز ١٩٧٩م..........)

منذ أن رجع حزب البعث إلى الحكم واستلم السلطة في ٥ جمادى الأولى ١٣٨٨هـ (٣٠ تموز ١٩٦٨م) ، ووصل صدام حسين التكريتي إلى مركزٍ عالٍ أخذ يُزيح من أمامه الرجال الذين يرى فيهم عقبةً تقف في وجه طموحاته ، ويُقرِّب الأشخاص الذين يرى فيهم إمكانيةً لتنفيذ ما يُخطط له ، ويعتقد أنهم يُطيعونه طاعةً تامةً ، ويُمكنهم أن يسيروا معه في طريقه إلى نهاية

---

(١) تشكّل مجلس قيادة الثورة على النحو الآتي :

١ ـ صدام حسين التكريتي : رئيساً .

٢ ـ عزت إبراهيم : نائباً للرئيس .

٣ ـ طارق حمد عبد الله : أمين السر العام .

الأعضاء :

١ ـ سعدون غيدان .

٢ ـ طه ياسين رمضان .

٣ ـ نعيم حداد .

٤ ـ تايه عبد الكريم .

٥ ـ طاهر توفيق .

٦ ـ عبد الفتاح محمد أمين .

٧ ـ حسن علي أمير .

٨ ـ سعدون شاكر .

٩ ـ جعفر قاسم حمودي .

١٠ ـ عبد الله الفضل .

١١ ـ طارق حنا عزيز .

١٢ ـ عدنان خير الله طلفة .

١٣ ـ حكمت مقدام إبراهيم .

١٤ ـ برهان الدين عبد الرحمن .

المطالب ، وساعده على ذلك تسلّمه منصب نائب الأمين العام القطري لحزب

(٢) تشكلت الوزارة على النحو الآتي :

١ ـ طه ياسين رمضان : النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء .

٢ ـ نعيم حداد : نائب رئيس مجلس الوزراء .

٣ ـ طارق حنا عزيز : نائب رئيس مجلس الوزراء .

٤ ـ عدنان خير الله : نائب رئيس مجلس الوزراء وزير النقل والمواصلات .

٥ ـ سعدون حمادي : وزيراً للخارجية .

٦ ـ عبد الجبار عبد الماجد : وزيراً للتربية .

٧ ـ منذر إبراهيم : وزيراً للعدل .

٨ ـ ثامر رزوقي : وزيراً للمالية .

٩ ـ محمد الفضل : وزيراً للإسكان والإنشاء .

١٠ ـ طه إبراهيم العبد الله : وزيراً للتخطيط .

١١ ـ رياض إبراهيم حسين : وزيراً للصحة .

١٢ ـ طاهر توفيق : وزيراً للصناعة والمعادن .

١٣ ـ جاسم محمد خلف : للتعليم العالي والبحث العلمي .

١٤ ـ تايه عبد الكريم : وزيراً للنفط .

١٥ ـ حسان علي : وزيراً للتجارة .

١٦ ـ كريم محمود حسين : وزيراً للشباب .

١٧ ـ أمير مهدي : وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي .

١٨ ـ حامد علوان : وزير دولة للشؤون الخارجية .

١٩ ـ لطيف نصيف الجاسم : وزيراً للثقافة والإعلام .

٢٠ ـ عبد الوهاب محمود عبد الله : وزيراً للري .

٢١ ـ بكر محمود رسول : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية .

٢٢ ـ أحمد عبد الستار الجواري : وزيراً للأوقاف .

٢٣ ـ خالد عبد عثمان : وزير دولة للتنسيق مع الإدارة النوعية .

٢٤ ـ هاشم حسان : وزير دولة .

٢٥ ـ عبد الله مصطفى : وزير دولة .

٢٦ ـ عبد الله إسماعيل أحمد : وزير دولة .

٢٧ ـ عزيز رشيد : وزير دولة .

ملاحظة : بقي منصب نائب رئيس مجلس الوزراء ، رئيس ديوان الرئاسة شاغراً .

البعث العربي الاشتراكي في العراق ، وقد رأينا أنه قد استطاع إزاحة حردان

(١) كانت الوزارة على النحو الآتي في تموز ١٩٨٠م :

١ ـ طه ياسين رمضان : النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء .

٢ ـ طارق عزيز : نائب رئيس مجلس الوزراء .

٣ ـ سعدون غيدان : نائب رئيس مجلس الوزراء ، ووزير النقل والمواصلات .

٤ ـ عدنان خير الله : نائب رئيس مجلس الوزراء ، ووزير الدفاع .

٥ ـ طارق حمد العبد الله : مدير ديوان الرئاسة .

٦ ـ سعدون حمادي : وزيراً للخارجية .

٧ ـ سعدون شاكر : وزيراً للداخلية .

٨ ـ عبد الجبار عبد الماجد : وزيراً للتربية .

٩ ـ منذر إبراهيم : وزيراً للعدل .

١٠ ـ ثامر رزوقي : وزيراً للمالية .

١١ ـ محمد الفضل : وزيراً للإنشاء والإسكان .

١٢ ـ طه إبراهيم العبد الله : وزيراً للتخطيط .

١٣ ـ رياض إبراهيم حسين : وزيراً للصحة .

١٤ ـ طاهر توفيق : وزيراً للصناعة والمعادن .

١٥ ـ جاسم محمد خلف : وزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي .

١٦ ـ تايه عبد الكريم : وزيراً للنفط .

١٧ ـ حسان علي : وزيراً للتجارة .

١٨ ـ كريم محمود حسين : وزيراً للشباب .

١٩ ـ أمير مهدي : وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي .

٢٠ ـ حامد علوان : وزير دولة للشؤون الخارجية .

٢١ ـ لطيف نصيف الجاسم : وزيراً للثقافة والإعلام .

٢٢ ـ عبد الوهاب محمود عبد الله : وزيراً للري .

٢٣ ـ بكر محمود رسول : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية .

٢٤ ـ نوري فيصل شاهر : وزيراً للأوقاف .

٢٥ ـ عبد الفتاح محمد أمين ياسين : وزيراً للحكم المحلي .

٢٦ ـ خالد عبد عثمان : وزير دولة للتنسيق مع الإدارة النوعية .

٢٧ ـ هاشم حسن : وزير دولة .

٢٨ ـ عبد الله مصطفى : وزير دولة .

٢٩ ـ عبد الله إسماعيل أحمد : وزير دولة .

٣٠ ـ عزيز رشيد : وزير دولة .

عبد الغفار التكريتي ، ثم صالح مهدي عماش ، وكانا أكثر منه ظهوراً .

---

(١) كانت الوزارة على النحو الآتي في تموز ١٩٨١م :

١ - صدام حسين التكريتي : الرئيس ، رئيس مجلس الوزراء .
٢ - طه ياسين رمضان : النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء .
٣ - طارق حنا عزيز : نائب رئيس مجلس الوزراء .
٤ - سعدون غيدان : نائب رئيس مجلس الوزراء .
٥ - عدنان خير الله : نائب رئيس مجلس الوزراء .
٦ - أمير مهدي : وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي .
٧ - سعدون غيدان : وزيراً للنقل والمواصلات .
٨ - لطيف نصيف جاسم : وزيراً للثقافة والإعلام .
٩ - عدنان خير الله : وزيراً للدفاع .
١٠ - عبد الجبار عبد الماجد سلمان : وزيراً للتربية .
١١ - ثامر رزوقي : وزيراً للمالية .
١٢ - سعدون حمادي : وزيراً للخارجية .
١٣ - رياض إبراهيم : وزيراً للصحة .
١٤ - جاسم محمد خلف : وزيراً للتعليم العالي ، والبحث العلمي .
١٥ - محمد فاضل حسين : وزيراً للإنشاء والإسكان .
١٦ - طاهر توفيق : وزيراً للصناعة والثروة المعدنية .
١٧ - سعدون شاكر : وزيراً للداخلية .
١٨ - عبد الوهاب محمود عبد الله : وزيراً للري .
١٩ - منذر إبراهيم : وزيراً للعدل .
٢٠ - محمود بكر رسول : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية .
٢١ - عبد الفتاح محمد أمين : وزيراً للحكم المحلي .
٢٢ - تايه عبد الكريم : وزيراً للنفط .
٢٣ - طه إبراهيم : وزيراً للتخطيط .
٢٤ - نوري فيصل الشاهر : وزيراً للأوقاف .
٢٥ - حسان علي : وزيراً للتجارة .
٢٦ - كريم محمود حسين : وزيراً للشباب .
٢٧ - عبد الله إسماعيل أحمد : وزير دولة .
٢٨ - هاشم حسن : وزير دولة .
٢٩ - راشد محمد أحمد الرماري : وزير دولة .
٣٠ - خالد عبد عثمان : وزير دولة .
٣١ - حامد علوان : وزير دولة للشؤون الخارجية .

وصاحب إمكانات ، وأخيراً تخلّص من عدنان الحمداني ، إضافة إلى إزاحة آخرين من القيادة القطرية ، ومن مجلس قيادة الثورة ، ومن الوزارة ، ولم يبق أمامه إلا الرئيس أحمد حسن البكر ، بل كان صورة ، أو هكذا بقي ، وصدام هو المتصرّف بشؤون البلاد ، والتخطيط ، ورفع الذين يراهم أعواناً له صالحين ، ووضع من يراهم يخالفونه في تهوّره واندفاعه . ويبدو أنه اعتمد على : عزت الدوري ، وطه ياسين رمضان الجزراوي ، وسعدون شاكر ، وسعدون حمادي ، وطارق حنا عزيز عيسى ، وعدنان خير الله ، ونعيم حداد وآخرين . . . ممن هم على استعدادٍ للسير مع أي رئيس لهم في سبيل المحافظة على مراكزهم ، وهذا ما يزخر به حزب البعث .

وفي ٢١ شعبان ١٣٩٩هـ (١٦ تموز ١٩٧٩م) ضرب آخر عقبة يراها في وجهه وهو الرئيس أحمد حسن البكر ، باسم التنحية والإحالة على التقاعد ، وشكّل مجلس قيادة الثورة من جديد ، فتسلّم رئاسته وأزاح منه خمسة أعضاء هم : محمد العايش ، وعبد الله الفضل ، وغانم عبد الجليل ، ومحمد محجوب ، وعدنان الحمداني . ونصّب نفسه رئيساً للجمهورية ، وتسلّم رئاسة الحكومة ، وجعل أربعة نواب له في رئاستها ، وهم من الذين دعموه . كما عهد إلى نفسه برئاسة مجلس قيادة الثورة .

ومن الطريف أنه قد ألغى من اسمه نسب « التكريتي » واكتفى بصدام حسين ، كما أن طه ياسين رمضان الجزراوي ، قد ألغى نسب « الجزراوي » وأصبح اسمه طه ياسين رمضان ، على حين كان يُسمّى من قبل « طه الجزراوي » ، كما أن عزت الدوري أصبح يُعرف باسم عزت إبراهيم ، ولكن إذا تغيّرت الأسماء ، فإن السلوك والتصرّفات لا تزال ملتصقة بالأجسام وملازمة للنفوس .

في صيف عام ١٣٩٨هـ أُعلن عن وجود تنظيم سري في الجيش ، ويشمل واحداً وعشرين من الضباط فأعدموا جميعاً ، وكان هذا أثره إذ انفصمت عرا التحالف بين حزب البعث والحزب الشيوعي ، وخرج

الشيوعيون من الجبهة الوطنية التقدمية في ربيع الثاني ١٣٩٩هـ (آذار ١٩٧٩م) ـ كما ذكرنا .

وفي ٧ شعبان ١٤٠٠هـ (٢٠ حزيران ١٩٨٠م) جرى انتخاب المجلس الوطني لمدة أربع سنوات ، وقد ضمّ مائتين وخمسين عضواً . أما مجلس قيادة الثورة فقلّ عدد أعضائه إلى سبعة أعضاء إضافة إلى الرئيس ونائبه[1] .

---

(١) كان مجلس قيادة الثورة على النحو الآتي :

١ ـ صدام حسين : رئيساً .
٢ ـ عزت إبراهيم : نائباً للرئيس .
٣ ـ طه ياسين رمضان : عضواً .
٤ ـ عدنان خير الله : عضواً .
٥ ـ سعدون شاكر محمود : عضواً .
٦ ـ طارق حنا عزيز عيسى : عضواً .
٧ ـ حسن علي نصار العامري : عضواً .
٨ ـ نعيم حميد حداد : عضواً .
٩ ـ طه محيي الدين معروف : عضواً .

وكانت الوزارة في حزيران ١٩٨٢م على النحو الآتي :

١ ـ طه ياسين رمضان : النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء .
٢ ـ طارق حنا عزيز : نائب رئيس مجلس الوزراء .
٣ ـ عدنان خير الله : نائب رئيس مجلس الوزراء ووزيراً للدفاع .
٤ ـ عبد الجبار عبد الرحمن الأسدي : وزيراً للنقل والمواصلات .
٥ ـ طارق حمد العبد الله : مدير ديوان الرئاسة .
٦ ـ سعدون حمادي : وزيراً للخارجية .
٧ ـ سعدون شاكر محمود : وزيراً للداخلية .
٨ ـ عبد القادر عز الدين : وزيراً للتربية .
٩ ـ منذر إبراهيم : وزيراً للعدل .
١٠ ـ شاكر رزوقي : وزيراً للمالية والتخطيط .
١١ ـ محمد الفضل : وزيراً للتعمير والإسكان .
١٢ ـ سامال ماجد فرج : وزيراً للتخطيط .
١٣ ـ صادق حميد علوش : وزيراً للصحة .
١٤ ـ صبحي ياسين خضير : وزيراً للصناعة والمعادن .
١٥ ـ عبد الرزاق قاسم الهاشمي : وزيراً للتعليم العالي ، والبحث العلمي .
١٦ ـ أحمد حسين السامرائي : وزيراً للشباب .

كانت العلاقات حسنة مع سوريا ، ولكن عادت إلى الانتكاس إذ بعد أن تفرّد الرئيس صدام حسين بالسلطة بعدة أيام فقط ، أذيع عن قيام محاولة انقلاب لتغيير الوضع ، وظنّ الرئيس العراقي أن حزب البعث السوري كان من وراء ذلك ، ورغم إنكار سوريا لذلك إلا أن الخلاف قد ظهر بين البلدين واضحاً .

وفي ربيع الأول عام ١٤٠٠هـ (شباط ١٩٨٠م) أعلن الرئيس العراقي ما أسماه بالبرنامج الوطني ، وأكّد مبدأ رفض أي تحالف لوجود جيوش ، وقواتٍ عسكرية ، وقواعد أجنبية في أرض الوطن العربي .

الحرب الإيرانية ـ العراقية : على الرغم من توقيع الاتفاقية في الجزائر

---

١٧ ـ صديق عبد اللطيف يونس : وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي .
١٨ ـ حامد علوان : وزير دولة للشؤون الخارجية .
١٩ ـ لطيف نصيف الجاسم : وزيراً للثقافة والإعلام .
٢٠ ـ عبد الوهاب محمود عبد الله : وزيراً للري .
٢١ ـ بكر محمود رسول : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية .
٢٢ ـ عبد الله فاضل عباس : وزيراً للأوقاف والشؤون الدينية .
٢٣ ـ سعدي عياش : وزيراً للحكم المحلي .
٢٤ ـ قاسم أحمد التقي : وزيراً للنفط .
٢٥ ـ طارق حمد العبد الله : وزيراً للصناعات الخفيفة .
٢٦ ـ حسن علي : وزيراً للتجارة .

مستشارو الرئيس برتبة وزير :

١ ـ محمد حمزة الزبيدي .
٢ ـ عبد الغني عبد الغفور .
٣ ـ سمير محمود عبد الوهاب .
٤ ـ عبد الحسن راهي فرعون .
٥ ـ سعدي مهدي صالح .
٦ ـ مزبان خادر هادي .

وزراء دولة :

١ ـ هاشم حسن .
٢ ـ عبد الله مصطفى .
٣ ـ عبد الله إسماعيل أحمد .
٤ ـ أرشد أحمد الزيباري .

في ٢٣ صفر ١٣٩٥هـ (٦ آذار ١٩٧٥م) بين العراق وإيران بشأن الحدود بين

(١) كانت الوزارة على النحو الآتي في حزيران ١٩٨٣م :

١ - طه ياسين رمضان : النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء .

٢ - طارق حنا عزيز : نائب رئيس مجلس الوزراء ، ووزير الشؤون الخارجية .

٣ - عدنان خير الله : نائب رئيس مجلس الوزراء ، ووزير الدفاع .

٤ - عبد الجبار عبد الرحمن الأسدي : وزيراً للنقل والمواصلات .

٥ - طارق حمد العبد الله : مدير ديوان الرئاسة .

٦ - سعدون شاكر : وزيراً للداخلية

٧ - عبد القادر عز الدين : وزيراً للتربية .

٨ - منذر إبراهيم : وزيراً للعدل .

٩ - ثامر رزوقي : وزيراً للمالية والتخطيط .

١٠ - محمد الفضل : وزيراً للإنشاء والإسكان .

١١ - سامال ماجد فرج : وزيراً للتخطيط .

١٢ - صادق حميد علوش : وزيراً للصحة .

١٣ - صبحي ياسين خضير : وزيراً للصناعة والمعادن .

١٤ - عبد الرزاق قاسم الهاشمي : وزيراً للتعليم العالي ، والبحث العلمي .

١٥ - قاسم أحمد التقي : وزيراً للنفط .

١٦ - حسن علي : وزيراً للتجارة .

١٧ - أحمد حسين السامرائي : وزيراً للشباب .

١٨ - صديق عبد اللطيف يونس : وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي .

١٩ - حامد علوان : وزير دولة للشؤون الخارجية .

٢٠ - لطيف نصيف الجاسم : وزيراً للثقافة والإعلام .

٢١ - عبد الوهاب محمود عبد الله : وزيراً للري .

٢٢ - بكر محمود رسول : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية .

٢٤ - كامل ياسين راشد : وزيراً للحكم المحلي .

٢٥ - طارق حمد العبد الله : وزيراً للصناعات الخفيفة .

٢٦ - سعدون حمادي : وزير دولة مكتب الرئاسة .

المستشارون للرئاسة :

١ - محمد حمزة الزبيدي .

٢ - عبد الغني عبد الغفور .

٣ - سمير محمد عبد الوهاب .

٤ - عبد الحسن راضي فرعون .

٥ - سعدي مهدي صالح .

٦ - مزبان قادر هادي .

الدولتين وخاصةً شط العرب ، ولكن العراق لم تكن مقتنعة بما تمّ إذ تنازلت عن السيطرة التامة عن شط العرب ، لذا أرادت استرجاع هذا الممر المائي المهم ، فبدأت بالحديث عن هذا وعن ضرورة انسحاب إيران من جزيرتي (أبو موسى) و(طنب الكبرى) اللتين احتلتها عام ١٣٩١هـ ، كما أعلنت تُطالب بمنطقة عربستان (الأهواز) أو (خوزستان) ، وهي المنطقة الغنية بالنفط والتي تتبع إيران ، وأخذت العراق تتخوّف من الثورة الإسلامية في إيران إذ كانت تخشى من تحرّك الشيعة في العراق .

بدأت الحرب في ١٣ ذي القعدة ١٤٠٠هـ (٢٢ أيلول ١٩٨٠م) باندفاع القوات العراقية داخل إيران بحجة أن اتفاقية الجزائر تطالب الطرفين بالانسحاب من المناطق المحتلة من أرض الطرف الآخر ، غير أن إيران لم تنسحب من منطقة (زين القوس) وتتجاهل مطالبة العراق لها بالانسحاب ، وعلى هذا تكون إيران مخالفةً لاتفاقية الجزائر ، بل قامت بنقضها .

قامت إيران بهجوم معاكس في جمادى الأولى ١٤٠٢هـ (آذار ١٩٨٢م) ، وتمكّنت من استعادة مدينة المحمرة (خرمشهر) بعد ما يقرب من شهرين من بدء الهجوم ، وبعد شهر آخر اضطرت إيران لسحب قواتها من الأراضي العراقية التي سبق لها أن دخلتها ، وبدا أن غزو إيران كان فاشلاً .

ومع هذا التراجع اشتدت المعارضة الداخلية ، فالإسلاميون الذين اشتدت وطأة السلطة عليهم ، والأكراد في مناطقهم ، والشيعة الذين تزعمهم محمد باكير حكيم والذي يعيش خارج العراق ، وأعضاء من حزب البعث الذين تدعمهم سوريا . هذا بالإضافة إلى الاهتزاز الاقتصادي الذي لحق العراق نتيجة انخفاض عائدات النفط بسبب تحطيم عددٍ من ناقلات النفط

* وزراء دولة

١ - هاشم حسن .

٢ - عبد الله مصطفى .

٣ - عبد الله إسماعيل أحمد .

٤ - أرشد أحمد الزيباري .

العراقية ، وانقطاع النفط من التدفّق عبر الخطوط المارة في الأراضي السورية ، ويُضاف إلى ذلك انخفاض أسعار النفط عالمياً ، وهذا ما شجّع من ساعد المعارضة ، وأظهر النقد اللاذع لسياسة الحكومة ، غير أن الرئيس العراقي حزم الأمر ، وقسا على المنتقدين فاضطر الناس للانصياع والسكوت .

وبدأ الهجوم العراقي على ناقلات النفط في شهر شوال من عام ١٤٠٢هـ (آب ١٩٨٢م) كتدبير ضدّ إيران لترضخ ، وتطلب المفاوضات للصلح ، وتستطيع العراق الحصول على السيطرة على شط العرب كاملةً ، وتكون الملاحة في شط العرب وشمال الخليج تحت رحمتها ، وخاصةً نقل النفط ، كما تجبر إيران على وقف مساعدة الأكراد الذين هم في حالة تمرّدٍ ضدّ الحكومة العراقية شبه دائم .

وفي شهر محرم من عام ١٤٠٤هـ (تشرين أول ١٩٨٣م) سرت شائعة عن محاولة انقلاب بعد خلع رئيس المخابرات العامة (برزان التكريتي) أخي الرئيس العراقي صدام حسين التكريتي من أبيه ، فأعدم مع عددٍ من الضباط .

وقامت إيران بشنّ هجومٍ من الجبهة الشمالية ، واستطاعت احتلال ما يقرب من سبعمائة كيلومترٍ مربعٍ من الأرض .

وزادت العراق من الهجمات الصاروخية والغارات الجوية ضدّ المدن

---

(١) كان مجلس قيادة الثورة على النحو الآتي في تموز ١٩٨٦م :
صدام حسين التكريتي : رئيساً .
عزت إبراهيم : نائباً للرئيس .
خالد عبد المحسن راشد : أميناً عاماً .
الأعضاء :
١ ـ طه ياسين رمضان .
٢ ـ عدنان خير الله .
٣ ـ سعدون شاكر محمود .
٤ ـ طارق حنا عزيز عيسى .
٥ ـ حسن علي ناصر العامري .
٦ ـ سعدون حمادي .
٧ ـ طه محيي الدين معروف .

والمنشآت النفطية في جزيرة (خرج) حتى أصبح من العسير تصدير النفط

---

(٢) كانت الوزارة على النحو الآتي :
١ ـ صدام حسين : رئيس مجلس الوزراء .
٢ ـ طه ياسين رمضان : نائب رئيس مجلس الوزراء .
٣ ـ طارق حنا عزيز : نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية .
٤ ـ عدنان خير الله : نائب رئيس مجلس الوزراء ، ووزير الدفاع .
٥ ـ عبد الجبار عبد الرحمن الأسدي : وزيراً للنقل والمواصلات .
٦ ـ أحمد حسين الصمعري : رئيس ديوان مجلس الرئاسة .
٧ ـ سعدون شاكر محمود : وزيراً للداخلية .
٨ ـ عبد القادر عز الدين حمودي : وزيراً للتربية .
٩ ـ سمير محمود عبد الوهاب : وزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي .
١٠ ـ منذر إبراهيم : وزيراً للعدل .
١١ ـ هشام حسن توفيق : وزيراً للمالية .
١٢ ـ محمد الفضل : وزيراً للإنشاء والإسكان .
١٣ ـ سامال مساجد فرج : وزيراً للتخطيط .
١٤ ـ صادق حميد علوش : وزيراً للصحة .
١٥ ـ صبحي ياسين خضير : وزيراً للصناعة والمعادن .
١٦ ـ قاسم أحمد تقي : وزير النفط .
١٧ ـ حسن علي : وزيراً للتجارة .
١٨ ـ عبد الفتاح محمد أمين : وزيراً للشباب .
١٩ ـ عزيز صالح حسان النوملان : وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي .
٢٠ ـ لطيف ناصيف الجاسم : وزيراً للثقافة والإعلام .
٢١ ـ عبد الوهاب محمود عبد الله : وزيراً للري .
٢٢ ـ بكر محمود رسول : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية .
٢٣ ـ عبد الله فضل عباس : وزيراً للأوقاف والشؤون الدينية .
٢٤ ـ عدنان داود سلمان : وزيراً للحكم المحلي .
٢٥ ـ طارق حمد العبد الله : وزيراً للصناعات الخفيفة .
٢٦ ـ عبد الجبار شنشل : وزير دولة للشؤون العسكرية .
٢٧ ـ هاشم صبحي علوي : وزير دولة في مكتب الرئيس .

الإيراني ، وهددت إيران بإغلاق مضيق (هرمز) حتى يتم حجز الخليج عن الاتصال ببقية البحار ، وحاولت الأمم المتحدة كما حاولت مصر ، وسوريا ، والسعودية التوسط ليتم التفاوض بين العراق وإيران ، إلا أن إيران رفضت

المستشارون للرئاسة :

١ - محمد حمزة الزبيدي .
٢ - عبد الغني عبد الغفور .
٣ - سمير محمد عبد الوهاب الشيخلي .
٤ - عبد الحسن راهي فرعون .
٥ - سعدي مهدي صالح .
٦ - مزبان قادر هادي .
٧ - خالد عبد المحسن .

وزراء دولة :

١ - هاشم حسن . ٢ - عبد الله إسماعيل أحمد . ٣ - أرشد أحمد محمد الزيباري .

(١) كانت الوزارة على النحو الآتي في آب ١٩٨٧م .

١ - صدام حسين التكريتي : الرئيس ورئيس الوزراء
٢ - طه ياسين رمضان : النائب الأول لرئيس الوزراء
٣ - طارق حنا عزيز : نائب رئيس الوزراء ، ووزيراً للخارجية .
٤ - عدنان خير الله : نائب رئيس الوزراء ، ووزيراً للدفاع .
٥ - محمد حمزة الزبيدي : وزيراً للنقل والمواصلات
٦ - أحمد حسين الصمصري : مدير ديوان الرئاسة
٧ - سمير محمد عبد الوهاب الشيخلي : وزيراً للداخلية .
٨ - عبد القادر عز الدين حمودي : وزيراً للتربية
٩ - منذر إبراهيم : وزيراً للعدل
١٠ - هشام حسن توفيق : وزيراً للمالية
١١ - محمد فضل حسين : وزيراً للإنشاء والإسكان
١٢ - سامال ماجد فرج : وزيراً للتخطيط
١٣ - صادق حميد علوش : وزيراً للصحة
١٤ - قاسم أحمد تقي : وزيراً للصناعة الثقيلة
١٥ - عصام عبد الرحمن شلبي : وزيراً للنفط
١٦ - محمد مهدي صالح : وزيراً للتجارة
١٧ - عبد الفتاح محمد أمين : وزيراً للشباب
١٨ - عزيز صالح حسان النومان : وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي .
١٩ - لطيف ناصيف الجاسم : وزيراً للثقافة والإعلام .
٢٠ - عبد الوهاب محمود عبد الله : وزيراً للري
٢١ - بكر محمود رسول : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية .

ذلك إلا بعد تنحية صدام حسين عن الحكم ، وانسحاب القوات العراقية من المناطق التي دخلتها ، والموافقة على دفع العراق تعويضات خسائر الحرب .

ولما كانت العراق لا تستطيع القتال على جبهتين ، الجبهة الإيرانية ، وجبهة الأكراد لذا فقد لجأت إلى المباحثات مع (جلال الطالباني) رئيس حزب الاتحاد الوطني الكردي ، ووقف القتال ، وتمّ التفاهم معه في شهر ربيع الأول ١٤٠٤هـ (كانون الأول ١٩٨٣م) على إطلاق تسعة وأربعين سجيناً سياسياً ، وعودة ثمانية آلاف عائلة كردية إلى مناطقها في كردستان ، وكانت قد أجبرت على الإقامة في جنوبي العراق ، وشمول منطقة الحكم الذاتي للأكراد على منطقة (كركوك) الغنية بالنفط ، وإعطاء نصيب ثابت للأكراد من عائدات النفط تتراوح من ٢٠ - ٣٠٪ ، وإن كان هذا من غير المحتمل فعله .

حرصت كل دولة من الدولتين المتصارعتين على الحصول على الأسلحة من أي مصدر يمكنه تأمين السلاح ، فقد زودت مصر العراق بالمعدات العسكرية وقطع الغيار بما قيمته ملياري دولار منذ بداية الحرب ، وباعت

---

٢٢ - عبد الله فاضل عباس : وزيراً للأوقاف والشؤون الدينية
٢٣ - عدنان داود سلمان : وزيراً للحكم المحلي
٢٤ - حاتم عبد الرشيد : وزيراً للصناعة .
٢٥ - عبد الجبار شنشل : وزيراً للشؤون العسكرية
٢٦ - هاشم صبحي عقراوي : وزير دولة في مكتب الرئيس .

المستشارون للرئاسة :

١ - صبحي ياسين خضير .
٢ - عبد الغني عبد الغفور .
٣ - سمير محمد عبد الوهاب الشيخلي .
٤ - عبد الحسن راهي فرعون .
٥ - سعدي مهدي صالح .
٦ - مزبان قادر هادي .
٧ - خالد عبد المحسن .

وزراء دولة :

١ - هاشم حسن . ٢ - عبد الله إسماعيل أحمد . ٣ - أرشد أحمد محمد الزيباري .

ملاحظة : بقيت حقيبتا وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، ووزارة دولة للشؤون الخارجية شاغرتين .

الصين للعراق من الأسلحة بما قيمته ثلاثة مليارات دولار . وزوّدت الولايات المتحدة الأمريكية العراق بطائرات عامودية ومُعدّات عسكرية ثقيلة ، مع أنها تصرّح دائماً أنها على الحياد ، كما زوّدت روسيا العراق بالأسلحة والصواريخ .

---

(١) كانت الوزارة على النحو الآتي في أيلول ١٩٨٨م .

١ ـ صدام حسين التكريتي : الرئيس ورئيس مجلس الوزراء
٢ ـ طه ياسين رمضان : النائب الأول لرئيس الوزارة
٣ ـ طارق حنا عزيز : نائباً لرئيس الوزارة ووزيراً للشؤون الخارجية .
٤ ـ عدنان خير الله : نائباً لرئيس الوزارة ، ووزيراً للدفاع .
٥ ـ محمد حمزة الزبيدي : وزيراً للنقل والمواصلات
٦ ـ أحمد حسين السمرائي : مدير ديوان الرئاسة .
٧ ـ سمير محمد عبد الوهاب الشيخلي : وزيراً للداخلية
٨ ـ عبد القادر عز الدين حمودي : وزيراً للتربية
٩ ـ منذر إبراهيم : وزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي
١٠ ـ أكرم عبد القادر علي : وزيراً للعدل
١١ ـ حكمت عمر مخايلف : وزيراً للمالية
١٢ ـ طاهر محمد حسون المرزوق : وزيراً للإنشاء والإسكان
١٣ ـ سامال مجيد فرج : وزيراً للتخطيط
١٤ ـ عصام عبد الرحمن الشلبي : وزيراً للنفط
١٥ ـ محمد مهدي صالح : وزيراً للتجارة
١٦ ـ كريم حسن رضا : وزيراً للزراعة والري
١٧ ـ لطيف نصيف جاسم : وزيراً للثقافة والإعلام
١٨ ـ بكر محمود رسول : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية
١٩ ـ عبد الله فضل عباس : وزيراً للأوقاف والشؤون الدينية .
٢٠ ـ عدنان داود سلمان : وزيراً للحكم المحلي .
٢١ ـ حسين كامل : وزيراً للصناعة والإنتاج العسكري
٢٢ ـ سعدون حمادي : وزير دولة للشؤون الخارجية .
٢٣ ـ عبد الجبار خليل شنشل : وزير دولة للشؤون العسكرية .
٢٤ ـ هاشم صبحي عفروي : وزير دولة في مكتب الرئاسة .

ملاحظة : بقيت حقيبة وزارة الصحة شاغرة .

ويُعلن أنها على الحياد . وباعت الكويت والمملكة العربية السعودية ربع مليون برميل من النفط يومياً من المنطقة المحايدة لصالح العراق ، وخمسين ألف برميل أخرى من السعودية .

أما إيران فقد اشترت من الصين أسلحة قيمتها ٥٧٥ مليون دولار ، واشترت كذلك من البرازيل ، والتشيلي ، كما زوّدها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا بكميات كبيرة من الأسلحة ، وهاتان الدولتان تعلنان أنهما على الحياد ، غير أنهما تزوّدان الطرفين ، وتشعلان بينهما الحرب لبيع أسلحتهما ، وإهدار قدرتيهما العسكرية لصالح دولة اليهود ، وحقداً صليبياً على المسلمين .

قامت إيران بهجومٍ على العراق من قرب جزيرة (مجنون) في شط العرب ، وحشدت نصف مليون مقاتل ، وعملت العراق على إنشاء السدود والحواجز أمام الهجوم الإيراني المرتقب .

وتغيّر موقف الرئيس العراقي صدام حسين تجاه الاتحاد الوطني الكردي ، والحزب الشيوعي الكردي بعد الدعم الدولي للعراق في العام المنصرم ، ثم عاد فاستأنف الحوار ولكنه كان بشكلٍ جدلي .

أمرت إيران ناقلات نفطها بعدم الاقتراب من موانئها ، والبقاء بعيداً

---

* المطاردون :

١ ـ صبحي ياسين خضير .
٢ ـ عبد الغني عبد الغفور .
٣ ـ سمير محمد عبد الوهاب .
٤ ـ عبد الحسن راضي فرعون .
٥ ـ سعدي مهدي صالح .
٦ ـ مزبان قادر هادي .
٧ ـ خالد عبد المحسن .

وزراء دولة :
١ ـ هاشم حسن .
٢ ـ عبد الله إسماعيل أحمد .
٣ ـ أرشد أحمد محمد الزيباري .

عنها خوفاً من الهجمات العراقية ، وفي الوقت نفسه قامت بضرب الناقلات الكويتية والسعودية ، وموانىء الدولتين النفطية .

---

(١) كانت الوزارة على النحو الآتي في أيلول ١٩٨٩م .

١ - صدام حسين التكريتي : الرئيس ، رئيس مجلس الوزراء

٢ - طه ياسين رمضان : النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء

٣ - سعدون حمادي : نائب رئيس مجلس الوزراء

٤ - طارق حنا عزيز : نائب رئيس مجلس الوزراء ، ووزير الخارجية

٥ - عبد الجبار خليل شنشل : وزيراً للدفاع

٦ - محمد حمزة الزبيدي : وزيراً للنقل والمواصلات

٧ - أحمد حسين السامرائي : مدير ديوان الرئاسة

٨ - سمير محمد عبد الوهاب الشيخلي : وزيراً للداخلية .

٩ - عبد القادر عز الدين حويش : وزيراً للتربية .

١٠ - منذر إبراهيم : وزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي .

١١ - عبد الفتاح محمد أمين : وزيراً للشباب

١٢ - أكرم عبد القادر علي : وزيراً للعدل .

١٣ - حكمت عمر مخيلف : وزيراً للمالية

١٤ - طاهر محمد حسون المرزوق : وزيراً للإنشاء والإسكان .

١٥ - سامال ماجد فرج : وزيراً للتخطيط

١٦ - عبد السلام محمد سعيد : وزيراً للصحة .

١٧ - عصام عبد الرحمن الشلبي : وزيراً للنفط

١٨ - محمد مهدي صالح : وزيراً للتجارة .

١٩ - عبد الله بدر داتوك : وزيراً للزراعة والري

٢٠ - لطيف نصيف الجاسم : وزيراً للثقافة والإعلام .

٢١ - مدحت مبارك : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية

٢٢ - عبد الله فاضل عباس : وزيراً للأوقاف والشؤون الدينية .

٢٣ - علي حسان الماجد : وزيراً للحكم المحلي .

٢٤ - حسين كامل : وزيراً للصناعة والإنشاءات العسكرية

٢٥ - هاشم صبحي عطروزي : وزير دولة في مكتب الرئاسة .

المستشارون :

١ - صبحي ياسين خضير .

٢ - عبد الغني عبد الغفور .

وحاولت العراق التفاهم مع تركيا للقضاء على المقاومة الكردية ، وعندما رفض حزب الاتحاد الوطني الكردي العرض العراقي بالعفو عن السجناء السياسيين .

وفي ٣ ربيع الأول ١٤٠٥هـ (٢٦ تشرين ثاني ١٩٨٤م) عادت العلاقات السياسية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية بعد انقطاع دام ما يقرب من سبعة عشر عاماً أي منذ حرب (١٣٨٧هـ) بين البلدان العربية ودولة اليهود .

ونتيجة دعم العراق أصبح لديها خمسمائة وثمانون طائرة عسكرية مقاتلة ، ومائة وثلاثون طائرة عامودية مُسلَّحةً ، واستأنفت الهجوم على ناقلات النفط ، والموانىء وخاصةً جزيرة (خرج) ، فارتفع سعر التأمين على الناقلات بشكلٍ هائلٍ ، وانخفضت صادرات إيران من النفط .

وانهارت المفاوضات مع الأكراد مرةً أخرى حول الحكم الذاتي ، وعاد القتال ثانيةً بعد أن توقّف أربعة عشر شهراً ، وكان الاتحاد الوطني الكردي ينتقد الحكومة لاستمرارها في اضطهاد الأكراد ، وذلك في جمادى الأولى ١٤٠٥هـ (مطلع عام ١٩٨٥م) .

وبقيت ناقلات النفط تنقل الزيت الإيراني ولكن من جزيرة (سوري) على بعد ثلاثمائة كيلومتر جنوب شرقي جزيرة (خرج) ، حيث تتولّى إيران نقل نفطها إلى تلك الجزيرة .

---

٣ - سمير محمد عبد الوهاب .

٤ - عبد المحسن راضي فرعون .

٥ - سعدي مهدي صالح .

٦ - مزبان قادر هادي .

٧ - خالد عبد المحسن .

وزراء دولة :

هاشم حسن .

أرشد أحمد محمد الزيباري .

وفي جمادى الآخرة ١٤٠٥هـ (آذار ١٩٨٥م) حشدت إيران نصف مليون مقاتل على الجبهة الجنوبية ، شرق نهر دجلة ، وتمكنت هذه القوات من عبور النهر ، ثم توقفت ، واتهمت العراق باستعمال الأسلحة الكيمياوية . وقامت العراق بالهجوم الصاروخي على طهران ، ووقع الهجوم على ثلاثين مدينة إيرانية ، وقامت إيران بهجوم صاروخي أيضاً على المدن العراقية .

وأظهرت الأردن ومصر تضامنها الكامل مع العراق ، وقام الملك الأردني والرئيس المصري بزيارة بغداد مع العلم أن العلاقات السياسية بين مصر والعراق مقطوعة منذ أن وقعت مصر معاهدة السلام مع دولة اليهود عام ١٣٩٩هـ . وزار الأمين العام للأمم المتحدة (خافيير بيريز دي كويلار) كلاً من طهران ، وبغداد في محاولة لإجراء المفاوضات بين الطرفين ، وخففت طهران من مطلبها في تنحية الرئيس العراقي صدام حسين عن الحكم ، ولكنها طالبت العراق بدفع مبلغ ثلاثمائة وخمسين ألف مليون دولار خسائر حرب . وأمر الرئيس العراقي بوقف الغارات الجوية عن المدن الايرانية ، ولكن إيران استمرت بقصف المدن ، ولم تبال بفعل العراق .

وجرت مناقشات في مجلس الأمن لوقف القتال والهجوم على المدن في رمضان ١٤٠٥هـ (حزيران ١٩٨٥م) ، وكان الرئيس العراقي يعمل على إلزام إيران لقبولها المفاوضات ، واضطر لسحب ممثل العراق من طرابلس ، كما طلب من ليبيا سحب ممثليها في بغداد ، إثر التفاهم الإيراني - الليبي ، مع العلم أن العلاقات السياسية مقطوعة بين العراق وليبيا منذ بدء الحرب بين العراق وإيران في ١٣ ذي القعدة عام ١٤٠٠هـ (٢٢ أيلول سنة ١٩٨٠م) إذ كانت العراق تتهم ليبيا بمساعدة إيران .

كانت إيران تطلب من العراق الاعتراف ببدء القتال وعندها يمكن لإيران قبول قرار مجلس الأمن رقم (٥٩٨) القاضي بوقف إطلاق النار ، أما العراق فيمكنها الاعتراف ببدء الحرب ولكنها ترفض شروط القرار .

وفي ٣٠ جمادى الأولى ١٤٠٦هـ (٩ شباط ١٩٨٦م) عبر أربعمائة ألف جندي إيراني شط العرب ، وبعد يومين من ذلك احتلت إيران ميناء نفطي غير مستعمل في شبه جزيرة (الفاو) .

وفي شهر شوال ١٤٠٦هـ (حزيران ١٩٨٦م) احتلت العراق جزيرة (خرك) الايرانية ، وأصبح تصدير نفط إيران يتمّ عن طريق جزيرة (لارك) .

دعمت إيران جيشها في عدة مواقع على طول الحدود مع العراق .

وفي مطلع عام ١٤٠٧هـ (أيلول ١٩٨٦م) دمرت العراق ناقلات النفط في جزيرة (لافان) ، وأخذت منذ شهر ربيع الأول ١٤٠٧هـ (تشرين الثاني ١٩٨٦م) تهاجم جزيرة (لارك) .

وفي ٢٢ ربيع الثاني ١٤٠٧هـ (٢٤ كانون الأول ١٩٨٦م) تقدمت فرقة كربلاء - ٤ - الإيرانية في منطقة البصرة .

أخذ يقلّ التهديد العسكري الإيراني فركزت العراق اهتمامها على الشمال إذ كان الأكراد قد سيطروا على عشرة آلاف كيلومتر مربع من الأرض ، واتخذت الحكومة سياسة الأرض المحروقة التي اتخذتها أيضاً عام ١٣٩٥هـ ، وسارت في طريق العنف فدكّت أكثر من ثمانمائة قرية كردية على طول الحدود لإنشاء حزام أمني مع إيران - حسب اصطلاح الحكومة - ثم أجبرت أعداداً من الأكراد على مغادرة مناطقهم والانتقال إلى الجنوب العراقي للاستقرار هناك ، واستمرّ ذلك حتى منتصف عام ١٤٠٨هـ .

وفي ٨ جمادى الأولى ١٤٠٧هـ (٨ كانون الثاني ١٩٨٧م) قامت فرقة إيرانية تحمل اسم (كربلاء - ٥ -) بهجوم نحو البصرة ولكنها تكبدت خسائر جسيمة ، وتلا ذلك هجوم أيضاً من (كربلاء - ٦ -) ، وأعقب ذلك عدد من الهجمات الايرانية على طول الحدود مع العراق الذي طلب إنهاء الحرب وإجراء مفاوضات للسلام غير أن إيران رفضت ذلك .

وفي ١٦ جمادى الآخرة ١٤٠٧هـ تقدّمت (كربلاء ـ ٦ ـ) حوالي عشرة كيلومترات باتجاه البصرة دون أن تُحقّق أي هدف . وأعلن العراق أنه سيتوقّف عن قصف القرى والمدن الايرانية لمدة أسبوعين عسى أن يلين موقف إيران . ولكن ذلك لم يثن إيران عن عزمها ، وتقدّمت (كربلاء ـ ٥ ـ) ولكنها انتهت . وعاد العراق وأعلن أنه غير مُلزم بتنفيذ الاتفاقية غير الرسمية بعد قصف القرى والمدن بعد انقضاء الأسبوعين .

وفي شهر رجب ١٤٠٧هـ (آذار ١٩٨٧م) توغّلت (كربلاء ـ ٧ ـ) عشرين كيلومتراً في الشمال باتجاه (راوندوز) ، وتقدّمت (كربلاء ـ ٨ ـ) في شرق البصرة بعد مدة ، وقامت (كربلاء ـ ٩ ـ) بهجوم في القطاع الأوسط قرب (قصر شيرين) ، وبعدها عاد العراق فاستأنف القصف بشكل جدي .

وفي ٢٧ محرم ١٤٠٨هـ (٢٠ أيلول ١٩٨٧م) عقد مؤتمر عربي في تونس ، وعملت الدول العربية على قطع العلاقات مع إيران غير أن سوريا رفضت ذلك بحجة أن العلاقات وثيقة بينها وبين إيران .

وفي ١٢ ربيع الأول ١٤٠٨هـ أعلن وزير خارجية إيران أن دولته سوف تراعي وقف إطلاق النار فيما إذا نصّ مجلس الأمن في قراره أن العراق هو المعتدي وأنه قد بدأ الحرب ، غير أن انكلترا والولايات المتحدة فسّرتا هذا الإعلان ينطوي على مماطلة عسى أن تُغيّر روسيا موقفها من حظر الأسلحة على إيران وتبيعها . وعقد مؤتمر عربي آخر في عمان في (١٧ ـ ٢٠) ربيع الأول ١٤٠٨هـ أدان إيران لإطالتها حرب الخليج ، واحتلالها شط العرب ، وحثّ إيران على تنفيذ قرار مجلس الأمن (٥٩٨) دون قيد أو شرط ، كما أجّل هذا المؤتمر إقامة علاقات مع مصر .

وفي ١٠ ربيع الثاني ١٤٠٨هـ (مطلع كانون الأول ١٩٨٧م) اشترط وزير خارجية إيران أن تقوم العراق بدفع تعويضات خسائر الحرب لإيران

الموافقة على قرار مجلس الأمن . كما أعلن أن وجود السفن التابعة للأمم المتحدة في الخليج من أكبر عوائق حصول السلام .

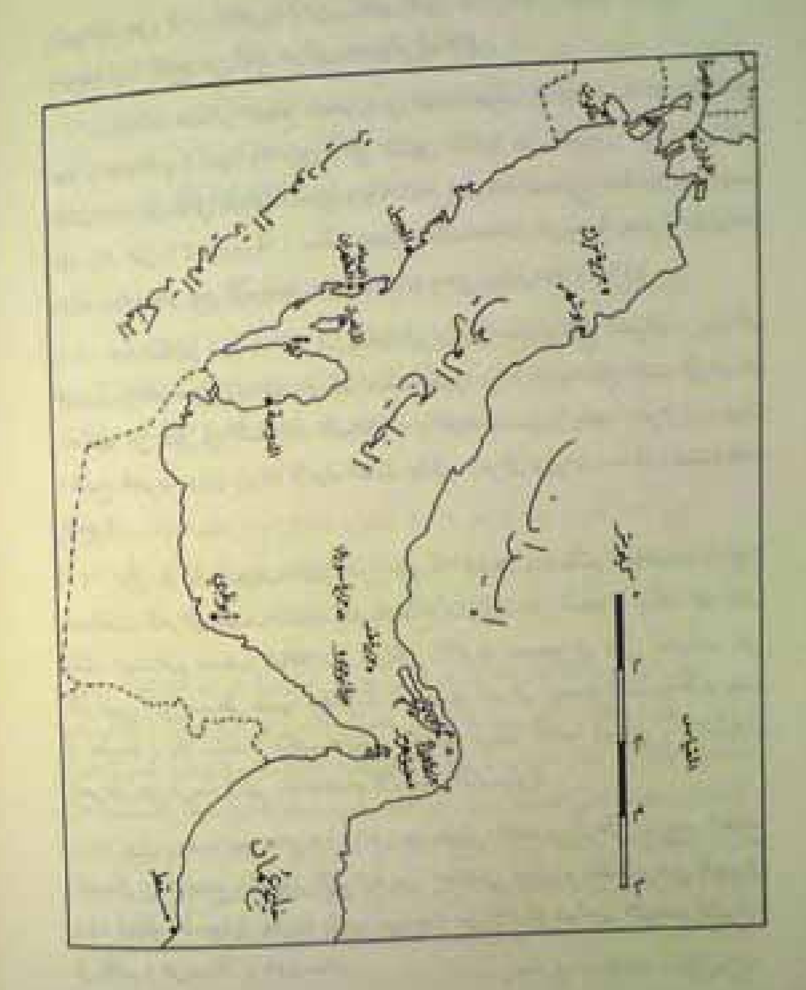
وزادت خسائر القطع البحرية في هذه الحرب إذ بلغت ١٧٨ زورقاً في عام (١٩٨٧م) منها ٣٤ زورقاً في الشهر الأخير من العام ، على حين أنها كانت ٨٠ زورقاً في العام السابق (١٩٨٦م) ، أما المجموع منذ بداية الحرب فقد زاد على ٥٤٦ زورقاً . وقُدّر مجموع المساعدات الروسية بعشرة مليارات دولار منذ حظر بيع الأسلحة عام ١٩٨٢م وحتى نهاية عام ١٩٨٧م .

منذ مطلع عام ١٤٠٨هـ بدأت إيران تتراجع لصالح العراق ، وما أن انتصف العام حتى كان العراق قد استعاد كثيراً من أراضيه التي كانت إيران قد احتلتها من قبل في السنوات السابقة . واقترحت سوريا باب الحوار بين دول الخليج العربية وبين إيران لإنهاء القتال ولكن العراق وإيران معاً قد رفضتا هذه المبادرة .

وفي بداية النصف الثاني من عام ١٤٠٨هـ (مطلع شباط ١٩٨٨م) استأنفت العراق قصف المدن بعد انقطاع ما يزيد على العام ، وكان قد سبق ذلك استئناف قصف الناقلات . ولكن الأكراد نجحوا في شنّ الغارات على الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة ، فقامت العراق بهجمة انتقامية ضد بلدة (حلبجة) بالأسلحة الكيمياوية ، وقتلت أربعة آلاف كردي ، واعترفت العراق بعد أربعة أشهر باستخدام الأسلحة الكيمياوية .

وفي رجب من عام ١٤٠٨هـ بدأ جيش التحرير الوطني ، وهو الجناح العسكري لتجمع المقاومة الإيرانية من مجاهدي خلق ، المدعوم من العراق بدء أعماله الهجومية بعد ما يقرب من سنة على إنشائه فهاجم القوات الإيرانية في إقليم (عربستان) خوزستان .

وفي ٢٨ شعبان ١٤٠٨هـ (١٥ نيسان ١٩٨٨م) استعادت العراق (الفاو) التي كانت إيران قد احتلتها منذ أكثر من سنة ونصف ، واتهمت إيران



الكويت بأنها قد سمحت للعراق باستخدام أراضي جزيرة (بوبيان) أثناء الهجوم على الفاو .

وفي بداية شوال ١٤٠٨هـ (أيار ١٩٨٨م) استعادت العراق (شلمشة) جنوب شرقي البصرة ، ودفعت القوات الإيرانية إلى ما بعد شط العرب . ومن ناحية ثانية تمّ دمج التنظيمات الكردية بعضها مع بعض وهي :

١ ـ الحزب الديمقراطي الكردستاني .
٢ ـ الاتحاد الوطني الكردي .
٣ ـ الحزب الاشتراكي الكردي .
٤ ـ حزب الاتحاد الاشتراكي الكردي
٥ ـ حزب الشعب الوطني الكردي .
٦ ـ الحزب الشيوعي الكردي .

وذلك في سبيل الوقوف المشترك في وجه الحكومة العراقية .

وفي الأول من ذي القعدة ١٤٠٨هـ (١٥ حزيران ١٩٨٨م) استعادت العراق جزيرة (مجنون وطوّقت منطقة (الحويزة) ، وفي منتصف الشهر تمكنت من طرد الإيرانيين من المناطق الكردية .

وفي ٢٩ ذي القعدة ١٤٠٨هـ (١٣ تموز ١٩٨٨م) عبرت العراق الأراضي الإيرانية في القطاع الأوسط . وفي الرابع من ذي الحجة وافقت إيران على قرار مجلس الأمن رقم (٥٩٨) دون قيد أو شرط بعد مماطلة دامت أكثر من عام .

وفي العاشر من ذي الحجة عام ١٤٠٨هـ تقلصت السرايا العراقية داخل إيران قبل عملية انسحاب إيران إلى خلف الحدود ، وفي اليوم التالي دخلت العراق مسافة مائة وخمسين كيلومتراً داخل إيران ، وادّعت أن جيش التحرير الوطني الإيراني هو الذي يقوم بمشاغلة الجيش الإيراني حتى لا يستطيع إعادة تنظيم نفسه أثناء عملية وقف إطلاق النار .

وفي أواخر شهر ذي الحجة ١٤٠٨هـ (آب ١٩٨٨م) دخلت العراق وإيران في مفاوضات لإنهاء الحرب وهذا ما سمح للعراق بنقل أكثر قواتها إلى منطقة الأكراد ، وخصّص ما يقرب من سبعين ألف جندي لإنهاء المسألة

الكردية ، واستعملت الأسلحة الكيماوية كسلاح فعّال للإسراع في حلّ المشكلة ، وقد أجبر هذا السلاح الناس للفرار من وجه الجيش العراقي ، وقد هرب أكثر من مائة ألف كردي إلى إيران وتركيا . وتبنّى مجلس الأمن في ١٤ المحرم ١٤٠٩هـ (٢٦ آب ١٩٨٨م) القرار رقم (٦٢٠) الذي استنكر فيه استخدام الأسلحة الكيماوية .

أُجلت الانتخابات العراقية لمدة ستة أشهر نتيجة الأحداث . وطلب العراق تأخير تنفيذ وقف إطلاق النار حتى تتم المفاوضات المباشرة مع إيران تحت إشراف الأمم المتحدة . وإن نجاح العراق في هذه الحرب قد قوّى مركز الرئيس العراقي صدام حسين .

وفي ٨ المحرم ١٤٠٩هـ (٢٠ آب ١٩٨٨م) توقّف إطلاق النار ، ووضع ثلاثمائة وخمسون ضابطاً من الأمم المتحدة للإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار .

وفي ٢٨ المحرم ١٤٠٩هـ (٩ أيلول ١٩٨٨م) أقرّ مجلس الشيوخ الأمريكي فرض عقوبة اقتصادية على العراق ، وامتنعت الولايات المتحدة عن استيراد النفط العراقي ، وقامت مظاهرات في العراق ضدّ الولايات المتحدة .

وفي ٥ صفر ١٤٠٩هـ (١٦ أيلول ١٩٨٨م) صدر عفو عام ، ودعت الحكومة العراقية الأكراد للعودة إلى الوطن خلال ثلاثين يوماً ، ووعدت بإطلاق سراح المعتقلين جميعاً ، ورجع إلى البلاد فعلاً ما يقرب من ستين ألف كردي ، وفي اليوم التالي أجليت أعداد من الأكراد عن مناطقهم ، ووزّعوا في بقية المناطق العراقية ، وأخذ الأكراد يناشدون للعمل على وقف عملية الإجلاء عن مناطقهم .

وجرت الانتخابات النيابية الثالثة التي كانت قد أُجّلت في شعبان ١٤٠٩هـ (نيسان ١٩٨٩م) ، وقد نجح فيها نصف الأعضاء من حزب البعث العربي الاشتراكي ، وأخذ العمل لصياغة دستور جديد .

المفاوضات : توقّف إطلاق النار كما ذكرنا في ٨ محرم ١٤٠٩هـ وبدأت مفاوضات من أجل السلام ولتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (٥٩٨) بعد خمسة أيام أي في ١٣ محرم ١٤٠٩هـ (٢٥ آب ١٩٨٨م) ، ويقضي القرار بالتراجع إلى ما بعد الحدود المعترف عليها دولياً .

كانت إيران ترى أن المفاوضات يجب أن تكون على أساس اتفاقية الجزائر أي أن الحدود في شط العرب يجب أن تكون في منتصف الشط في خط أعمق النقاط ، وتُمارس الدولتان المشاركة في السيادة على هذا الممر المائي ، ولكن العراق ترى أن هذه الاتفاقية قد أُلغيت ببدء الحرب في ١٣ ذي القعدة ١٤٠٠هـ (٢٢ أيلول ١٩٨٠م) ، وادّعى الذي وقّعها وهو الرئيس العراقي اليوم أنه قد وقّعها بالإكراه ، ويُطالب بالسيادة العراقية الكاملة على شط العرب حسب الاتفاقات كلها والتي سبقت اتفاقية الجزائر ، ولإيران حق الإبحار ، ولا يمكن إغلاق هذا الممر المائي الحيوي .

كانت إيران قد أعلنت يوم وقف إطلاق النار في ٨ محرم ١٤٠٩هـ أنها ستقوم بتفتيش السفن العراقية المارة من مضيق هرمز ، ولكن العراق قد هدّد باستئناف القتال إذا تعرّضت السفن العراقية للتفتيش في مضيق (هرمز) .

أصرّت العراق على أن حفر شط العرب وإصلاحه ، وتنظيفه من السفن الغارقة فيه يجب أن يتمّ قبل الانسحاب إلى ما بعد الحدود المعترف بها دولياً ، وقبل الشروع في تبادل الأسرى .

ادّعت إيران أنها لا تزال في حالة حرب مع العراق ، وأنها اكتسبت بذلك حسب القانون الدولي حق تفتيش السفن التي تقوم بنقل المؤن والمعدات الحربية ، مع أن العراق يحتلّ ما مساحته ألف وخمسمائة كيلومتر مربع من أرض إيران . وإن القرار (٥٩٨) لم يُفصّل هذه القضايا وإنما أخّرها إلى ما بعد وقف إطلاق النار .

يدّعي العراق أن الحرب بين الدولتين قد بدأت في ٢٤ شوال ١٤٠٠هـ

(٤ أيلول ١٩٨٠م) عندما قصفت إيران النقاط العسكرية الواقعة على الحدود بالقنابل ، وليس في ١٣ ذي القعدة ١٤٠٠هـ (٢٢ أيلول ١٩٨٠م) كما تدعي إيران ، وبقي الخلاف مستحكماً حتى ١٤ صفر عام ١٤١٠هـ (أيلول ١٩٨٩م) .

وفي ربيع الثاني ١٤١٠هـ (تشرين الثاني ١٩٨٩م) وافقت كل من العراق وإيران على تبادل الأسرى ، وجرى أول تبادلٍ في الشهر نفسه ، ثم توقّف للاعتراف بأن العراق هو الذي بدأ الحرب .

وكان الأسرى حسبما هو مسجل في سجل الصليب الأحمر .

٥٠١٨٢ أسير عراقي .

١٩٢٨٤ أسير إيراني[١] :

(١) وقف المؤلف حفظه الله هنا ، لأنه يقوم على استكمال البحث تبعاً للمعطيات المستجدة .

الخلاف مع إيران : يرجع الخلاف بين العراق وإيران إلى ماضٍ ليس بالقريب إلى الأيام التي كانت العراق فيها جزءاً من الدولة العثمانية ، وكانت تحدث النزاعات على الحدود ، وعلى المياه ، وبين القبائل ، وقد جرت عدّة معاهداتٍ بين الطرفين ، وكان منها معاهدة « أرضروم الثانية » التي عُقدت عام ١٢٦٣ هـ . غير أن هذه المعاهدة قد فشلت أيضاً ، إذ استمرت الاشتباكات على الحدود ، وفشلت لجنة تخطيط الحدود التي نصّت عليها المادة الثالثة من المعاهدة المذكورة ، كما نشأت خلافات في تفسيرات نُصوص المعاهدة ، ويُضاف إلى ذلك أن انكلترا وروسيا كانتا ترغبان في إنهاء نزاعاتِ الحدود بين الدولة العثمانية وبين إيران التي أصبحت ساحة نفوذٍ لكلتا الدولتين ، كل هذا دعا إلى إجراء مُفاوضاتٍ مُباشرةٍ بين الطرفين بتوسّط كل من انكلترا وروسيا ، وانتهت باتفاق طهران في اليوم الأول من عام ١٣٣٠ هـ (٢١ كانون الأول ١٩١١م)[١] .

اتفاق طهران : وتضمّن هذا الاتفاق خمس نقاط ، وهي :

١ - تعيين لجنةٍ مشتركةٍ لتثبيت خطّ الحدود ، وتتألّف من عددٍ مُتساوٍ من الأعضاء ، على أن تجتمع بأقرب فرصةٍ مُمكنةٍ لتنظيم سير العمل .
٢ - تزويد أعضاء اللجنة بجميع الوثائق والبيانات المؤيّدة لادّعاءات الفريقين لدراستها وتحليلها بأمانةٍ وموضوعيةٍ ، لاتخاذ القرارات النهائية في تثبيت خطّ الحدود تثبيتاً نهائياً .
٣ - في حالة فشل أعضاء اللجنة في الوصول إلى تفسير وتطبيق بعض نصوص معاهدة « أرضروم الثانية » تفسيراً مُرضياً تُحال عندئذٍ القضايا المختلف عليها إلى « محكمة التحكيم » في « لاهاي » لإصدار القرار النهائي .
٤ - تكون مُعاهدة « أرضروم الثانية » الأساس الذي تستند إليه قرارات اللجنة .

(١) مثّل الدولة العثمانية في هذه المفاوضات (حسيب بك) سفيرها لدى البلاط الإيراني ، ومثّل إيران وزير خارجيتها (وثوق الدولة) .

٥ ـ لا يتخذ أيّ من الطرفين من احتلال الأراضي المتنازع عليها حجةً قانونيةً للاحتفاظ بها والسيطرة عليها .

استمرّت المفاوضات أكثر من خمسة أشهرٍ دون الوصول إلى اتفاق ، وتدخّل سفيرا الدولتين الوسيطتين (انكلترا وروسيا) ، وطالبا الدولة العثمانية بضرورة تطبيق نصوص معاهدة « أرضروم الثانية » مُباشرةً دون تأخير ، وكانت جمعية الاتحاد والترقي هي التي تتحكّم في شؤون الدولة العثمانية ، ولها علاقاتها وارتباطاتها مع انكلترا التي تعدّ صاحبة النفوذ الأقوى في الدولة .

توقفت المفاوضات في طهران ، إلاّ أنه تقرّر استمرار المباحثات بين ممثلي الدولتين في استانبول .

اتفاقية الخليج : جرت مُباحثات في لندن بين وزير الخارجية البريطانية « ادوارد غراي » وبين مبعوث الباب العالي إبراهيم حقي أثناء زيارة رسميةٍ له إلى لندن حول عددٍ من القضايا المشتركة بين الدولتين ، ومن بينها تثبيت خط الحدود بين الدولة العثمانية وإيران . وقد أعلن المبعوث مُوافقته على خطٍ مُقترحٍ في الجنوب يُعدّ أكثر قبولاً لدى إيران من أي خطٍ مضى .

ومن بين الاتفاقيات التي جرت في لندن « اتفاقية الخليج » ، التي تنازلت فيها الدولة العثمانية عن قطر والبحرين ، وتعهدت بسحب جميع قواتها وموظفيها ، شريطة احتفاظ الدولة العثمانية بسيادتها على الكويت ، والكفّ مُقابل ذلك عن التدخّل في شؤونها الداخلية والخارجية بأيّ شكلٍ من الأشكال ، وأن تتوقّف عن إرسال قواتٍ مُسلحةٍ إليها ، وأجازت لشيخ الكويت برفع العلم العثماني ، ووضع اسم الكويت في زاويةٍ من زواياه . واعترفت الدولة العثمانية بموجب هذه الاتفاقية بالاتفاقات التي عقدها شيخ الكويت مع الحكومة البريطانية ، ومنها تأسيس خدماتٍ بريديةٍ غير الخدمات العثمانية القائمة . ويُلاحظ أن هذه الاتفاقية جرّدت الدولة العثمانية عملياً من سيادتها على الكويت ، وبالتالي باعدت بينها وبين المناطق المجاورة سياسياً .

ومن الاتفاقات الأخرى التي أبرمت ، اتفاقية خاصة بالملاحة في شط العرب ، تناولت حقّ الرسو على امتداد الساحل الواقع شمال وجنوب مصب نهر قارون ، وبيان آخر حول الملاحة في نهري دجلة والفرات ، وقد تضمّن الاتفاق الخاص بشط العرب عدّة أمورٍ منها :

١ ـ يبقى شطّ العرب مفتوحاً لسير السفن التابعة لجميع الدول .

٢ ـ تؤلّف الحكومة العثمانية لجنةً لتنظيم سير الملاحة في شط العرب من مدينة القرنة حتى مصبّه في الخليج ، على أن تتألّف من عضوين : عضو عثماني الجنسية ، وعضو بريطاني الجنسية تختاره الحكومة العثمانية من قائمة المرشّحين لهذا المنصب ، ويتقاضى كل واحدٍ منهما مرتباً سنوياً ، يُدفع من صندوق اللجنة .

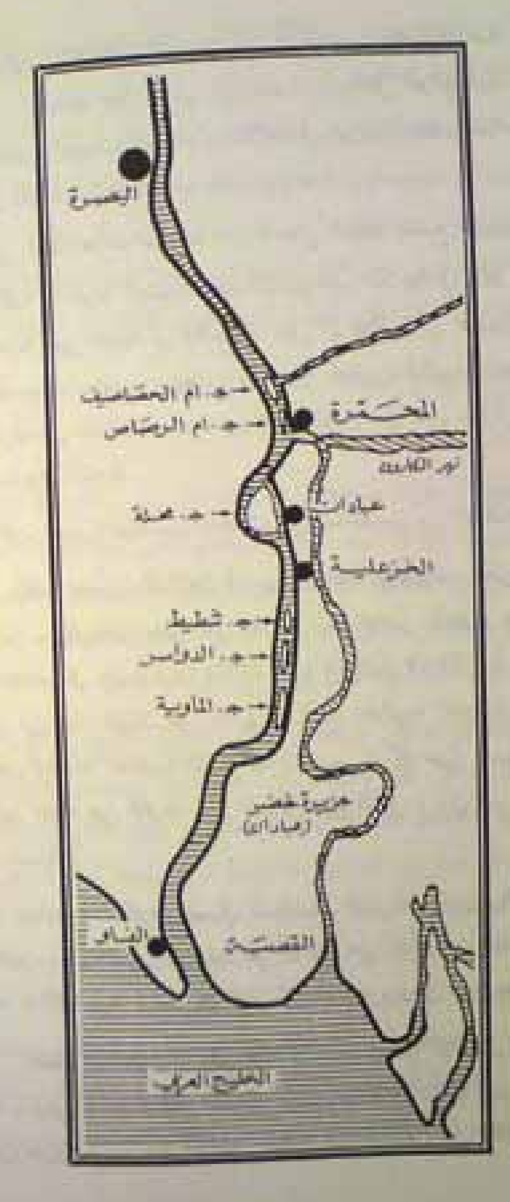
٣ ـ يكون تعيين المهندسين والمفتشين والمستخدمين من اختصاصات اللجنة .

وفيما يتعلّق بالملاحة في نهري دجلة والفرات اتفق وزير خارجية بريطانية ، وإبراهيم حقي على إصدار بيانٍ خاصٍ لتنظيم حركة نقل البضائع والأشخاص في ٢٥ شعبان ١٣٣١ هـ (٢٩ تموز ١٩١٣ م) . وقد نصّت المادة الأولى من هذا البيان على ما يلي : تمنح الحكومة العثمانية امتيازاً لشخصٍ بريطاني تُرشّحه الحكومة البريطانية لتأسيس شركةٍ تتولّى تسيير حركة السفن في مياه نهر دجلة من القرنة حتى الموصل على الأقل ، وفي نهر الفرات من القرنة حتى مسكنة .

ونتيجة المفاوضات في استانبول بين العثمانيين والإيرانيين ، وبين العثمانيين والبريطانيين في لندن تمّ التوقيع على اتفاقٍ في استانبول بتاريخ ٥ ذي الحجة ١٣٣١هـ (٤ تشرين الثاني ١٩١٣م) ، وعلى تصريحٍ في لندن .

اتفاق استانبول : وقّع هذا الاتفاق الصدر الأعظم الأمير سعيد حليم باشا ، وعن إيران السفير المفوض والمندوب فوق العادة لشاه إيران لدى الباب العالي ميرزا محمود خان قاجار احتشام السلطنة ، وعن انكلترا وروسيا (لويس

شط العرب



موليت) السفير والمندوب فوق العادة لدى الباب العالي، و(ميشيل دي جيرز) السفير والمندوب فوق العادة لدى الباب العالي . وكانت الحكومة الروسية قد اقترحت رسماً لخطّ الحدود ، وجرت مناقشات ، وتبادل المذكرات ، وأخيراً وُقّع الاتفاق على تعريف لخطّ الحدود ، وذكر انه يبدأ من علامة الحدود رقم (٣٧) على الحدود العثمانية ـ الروسية الواقعة بالقرب من(سرادار بولاق) على الذروة الواقعة بين جبل (أرارات) الصغير ، وجبل (أرارات) الكبير ، ثم يتجه جنوباً إلى مناطق العراق الشمالية ، والوسطى ، والجنوبية .

تصريح لندن : لم يتطرّق تصريح لندن إلى بحث خط الحدود العثمانية ـ الايرانية شمال موقع (مندلي) ، وإنما ترك ذلك إلى لجنة تثبيت الحدود المشتركة .

أما خطّ الحدود الواقع بين منطقة (الحويزة) ومصبّ شطّ العرب فقد تمّ بحثه على أنه يبدأ من نقطةٍ تُسمّى (أم شير) إلى نقطةٍ تقع شرق اتصال خور (المحيسن) بخور (العظيم) على بعد تسعة أميال إلى الشمال الغربي من البساتين الواقعة على الدرجة (٣١) والدقيقة (٤٣) والثانية (٢٩) من خط العرض الشمالي ، ومن نقطة (أم شير) ينحرف الخط باتجاه الجنوب الغربي لغاية الدرجة (٣٥) من خط الطول الغربي تقريباً في الطرف الجنوبي من بحيرةٍ صغيرةٍ تُعرف باسم (العظيم) أيضاً ، وتقع في خور (العظيم) على مسافةٍ قصيرةٍ من الجهة الشمالية الغربية لمدينة (السويب) . ومن هذه النقطة يُواصل الخطّ سيره نحو الجنوب بمحاذاة الخور لغاية خط العرض (٣١) شمالاً ، ويسير معه شرقاً تماماً حتى النقطة الواقعة إلى الشمال الشرقي من (كشك بصرة) ، حيث يبقى هذا المحلّ ضمن الأراضي العثمانية . ثم يتجه الخط من هذه النقطة إلى ناحية الجنوب حتى مصبّ قناة (الحيين) بشطّ العرب ، ثم يُتابع خطّ الحدود سيره بمحاذاة شطّ العرب حتى مصبّه في الخليج ، تاركاً النهر وما فيه من جزر تحت السيادة العثمانية مع مراعاة الشروط والاستثناءات التالية :

أولاً : أ ـ تعود لإيران :

١ ـ جزيرة محله ، والجزيرتان الواقعتان بينها وبين الضفة اليسرى من شط العرب (ساحل عبادان الإيراني) .

٢ ـ الجزر الأربع الواقعة بين شطيط وماوية ، والجزيرتان الواقعتان مقابل (منوحي) والتابعتان لجزيرة عبادان .

٣ ـ جميع الجزر الصغيرة الموجودة الآن ، أو التي تتكوّن بعدئذٍ ، مما له صلة بانحسار المدّ عن جزيرة عبادان أو بالأراضي الإيرانية إلى أسفل نهر (نازالله) .

ب ـ يبقى ميناء ومرسى المحمرة الحديثان من أعلى إلى أسفل ملتقى نهر قارون بشطّ العرب تحت سيادة إيران ، طبقاً لمعاهدة أرضروم الثانية ، ولكن دون المساس بحقّ الدولة العثمانية في استعمال هذا القسم من النهر ، ودون أن تمتدّ سلطة إيران إلى أقسام النهر الواقعة خارج حدود المرسى .

جـ ـ لا تغيير في الحقوق والأعراف والعادات الجارية بالنسبة لصيد الأسماك في الضفة الإيرانية من شطّ العرب . وتشمل كلمة ضفّة أيضاً الأراضي التي تتصل بالساحل وقت انحسار المد .

د ـ لا تمتدّ السيادة العثمانية إلى أقسام الساحل الإيراني التي تغمرها مياه المد بصورةٍ وقتيةٍ عند ارتفاع منسوب مياه شطّ العرب أو من جراء عوامل عرضيةٍ أخرى . ولا سلطة لإيران على الأرض الواقعة على الضفّة الشرقية لشطّ العرب التي تظهر بصورةٍ وقتيةٍ أو عرضية (حالة الجزر) لدى انخفاض منسوب الماء دون الحد الاعتيادي .

هـ ـ يبقى شيخ المحمرة متمتعاً ، عملاً بأحكام القوانين العثمانية ، بحقوق ملكيته في الأراضي العثمانية .

ثانياً : يتمّ تثبيت خطّ الحدود على الأرض من قبل لجنة تثبيتٍ مؤلفةٍ من ممثّلي أربع حكوماتٍ ، وتمثّل كلّ حكومةٍ بممثّلٍ واحد ، ونائب واحد ، ويحلّ النائب محلّ الممثّل الأصيل الغائب عند الضرورة .

ثالثاً : لدى قيام لجنة تثبيت الحدود بوظائفها الملقاة على عاتقها ينبغي :

١ ـ التمسّك بأحكام هذا الاتفاق .

٢ ـ تطبيق النظام الداخلي للجنة المرفق بهذا الاتفاق .

رابعاً : إذا تضاربت آراء اللجنة حول خطّ الحدود في أيّ قسمٍ من أقسامه فعلى الممثّل العثماني والإيراني أن يُقدّما خلال ثماني وأربعين ساعة بياناً خطياً إلى الممثّلين الروسي والبريطاني يُعزّز وجهة نظر كلٍّ منهما في الأمر ، وعلى الممثّلين الوسيطين أن يعقدا اجتماعاً خاصاً لهذا الغرض لإصدار قرارهما ، وينبغي إدراج القرار في محضر الاجتماع العام ، والاعتراف بالقرار الصادر بكونه مُلزماً للأطراف الأربعة كافة .

خامساً : حالما تتمّ عملية تثبيت قسمٍ من خطّ الحدود يُصبح ذلك القسم قد ثُبّت تثبيتاً نهائياً ، ولا يكون عرضةً لأيّ تدقيقٍ أو تعديلٍ بعدئذٍ .

سادساً : يحقّ للحكومتين العثمانية والإيرانية أن تؤسّسا مخافر على الحدود أثناء سير أعمال لجنة تثبيت الحدود .

سابعاً : ليكن مفهوماً ، أن الامتياز الممنوح من لدن شاه إيران إلى (وليم نوكس دارسي) عملاً بالاتفاقية المؤرخة في (٢٨ أيار ١٩٠١)[1] ، التي انتقلت حقوقها إلى شركة النفط الإنكليزية ـ الإيرانية بموجب المادة التاسعة من الاتفاقية المذكورة (ويُشار إليها بكلمة اتفاقية في الملحق (ب) من هذا الاتفاق) تبقى نافذة المفعول بصورةٍ تامةٍ مطلقةٍ في جميع الأراضي التي حوّلتها إيران إلى الدولة العثمانية تنفيذاً لأحكام هذا الاتفاق ، والملحق (ب) .

ثامناً : تُقدّم الحكومتان العثمانية والإيرانية إلى الموظفين العاملين في مناطق الحدود عدداً كافياً من نسخ تثبيت الحدود التي رسمتها اللجنة الرباعية ، مشفوعةً بنسخٍ كافيةٍ من ترجمة البيان المنصوص عليه في المادة الخامسة عشرة من نظام اللجنة الداخلي ، على أن يكون مفهوماً بأن النصّ المدوّن باللغة الفرنسية سيبقى وحده النصّ المعوّل عليه رسمياً .

(١) العاشر من شهر صفر ١٣١٩هـ .

ووضع نظام داخلي للجنة تثبيت الحدود ، والتي بدأت أعمالها في (شهر كانون الأول من عام ١٩١٣م)[1] ووضعت أول دعامة من دعامات تثبيت خطّ الحدود في الضفّة الشرقية من شطّ العرب في (الأسبوع الأخير من شهر كانون الأول ١٩١٣م)[2]، وانتهت أعمال اللجنة في ٨ ذي الحجة ١٣٣٢هـ (٢٧ تشرين الأول ١٩١٤م)، وكانت الحرب العالمية الأولى قد اندلعت نيرانها في ١٣ رمضان ١٣٣٢هـ (٤ آب ١٩١٤م) غير أن أعضاء اللجنة قد أصرّوا على إنهاء عملهم ، لذا فقد استمرّوا به ، حتى النهاية ، ولكن بقيت مُشكلة منطقة (قتور) مُعلّقة[3] .

كان خطّ الحدود مُطابقاً تقريباً للخطّ الذي رسمته « معاهدة أرضروم الثانية » عام ١٢٦٣هـ .

وشغلت أحداث الحرب العالمية الأولى الدول والناس عن الحدود ، وما يحدث عليها من نزاعات ، وبعد الحرب طالبت تركيا بمنطقة الموصل ، ولم تعترف باتفاق استانبول ١٣٣٢هـ ، ولا بمحاضر جلسات اللجنة الدولية المشتركة لتخطيط الحدود بين الدولة العثمانية وإيران على أساس أنهما لم يُعرضا على مجلس النواب العثماني ، ولم يُصادق عليهما السلطان طبقاً للأعراف الدستورية . وهذا ما جعل إيران تُعلن رفضها أيضاً لخطّ الحدود المرسوم ، وتُطالب بتعديله وخاصة في منطقة « خانقين » حيث يوجد النفط في منطقتي « نفطخانه » و « نفطشاه » واللتان كانتا ضمن المنطقة التي منحت حقّ امتياز التنقيب عن النفط فيها لـ (دارسي) ، وعندما رُسمت الحدود كانت ضمن أراضي الدولة العثمانية .

وقعت اشتباكات على الحدود بين رعايا الدولتين العراقية والإيرانية في منطقة خانقين ، وقصر شيرين ، ولم تكن هناك علاقات بين الدولتين ، وإنما

---

(١) مطلع عام ١٣٣٢هـ .

(٢) الأسبوع الأخير من شهر محرم ١٣٣٢هـ .

(٣) العلاقات العراقية ـ الإيرانية خلال خمسة قرون ـ سعد الأنصاري .

كانت تتمّ الصلات بين الطرفين عن طريق دار الاعتماد البريطانية في بغداد .

اعترفت إيران بالحكومة العراقية في ٢٠ ذي القعدة ١٣٤٧هـ (٢٥ نيسان ١٩٢٩م) في الحفلة التي أقامها رئيس وزراء إيران تكريماً للوفد العراقي برئاسة رستم حيدر رئيس الديوان الملكي في العراق ، وجرى تمثيل سياسي بين الدولتين ، وقام الملك فيصل الأول بزيارة إيران في ٢٢ ذي الحجة ١٣٥٠هـ (٢٨ نيسان ١٩٣٢م) ، غير أنّ ذلك لم يُنه المشكلة ، وخاصةً في شطّ العرب حيث كانت قبائل (المحيسن) تعيش على ضفّتي شطّ العرب ، وتنتقل بطونها من ضفّةٍ إلى أخرى ، فهي عراقية على الضفّة اليمنى ، إيرانية على الضفّة اليُسرى ، وتكرّرت الخلافات حول شطّ العرب ، وعلى الحدود ، وعلى المياه المشتركة .

أعلنت إيران إلغاء اتفاق ١٣٣٢هـ ، وطالبت بتعديل الحدود ، وقدّم العراق شكوى إلى عصبة الأمم على هذا الإلغاء في ٢١ رجب ١٣٥٠هـ (الأول من كانون الأول ١٩٣١م) .

تشكّلت لجنة ثلاثية من العراق وإيران وانكلترا لتحسين الملاحة في شطّ العرب في ٢٥ شوال ١٣٥٠هـ (٣ آذار ١٩٣٢م) .

وفي ٢٢ شعبان ١٣٥٣هـ (٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٤م) بعثت الحكومة العراقية إلى أمين عام مجلس عصبة الأمم مُذكرةً تطلب فيها عرض النزاع القائم بين العراق وإيران على مجلس العصبة . وأخبرت العراق إيران بذلك عن طريق المفوضية العراقية في طهران . وردّت إيران على مُذكرة العراق .

وفي ٩ شوال ١٣٥٣هـ (١٤ كانون الثاني ١٩٣٥م) عقد مجلس عصبة الأمم جلسةً للنظر في شكوى العراق على إيران ، ولم يصل المجلس إلى حلّ نهائي ، ولكن تمّ الاتفاق على إجراء اتصالاتٍ شخصيةٍ بين وزيري خارجية الدولتين ، وأجّل المجلس بحث الموضوع إلى جمادى الآخرة ١٣٥٤هـ (أيلول من عام ١٩٣٥م) .

وفي هذه الأثناء قطعت إيران المياه عن مدينة (مندلي) العراقية ، وتجاوز مائة جندي إيراني الحدود العراقية ، واحتلّوا ضواحي المدينة ، وساقوا راعياً مع ماشيته . ثم جرت مفاوضات في طهران ، وتحوّلت إلى معاهدة صداقةٍ ، وانضمّت تركيا إلى تلك المعاهدة .

ثم إنّ الشاه طلب السماح بتوسعة ميناء (عبادان) وترك مُشكلة شطّ العرب للعراق فشعرت الحكومة العراقية بالارتياح ، وجرت مباحثات لتحسين الملاحة في شطّ العرب في بغداد ، ولكن طلبت إيران توسعة ميناء عبادان أربعة أميال لا أربعة كيلومتراتٍ ، وإدارة الملاحة في شطّ العرب إدارةً مشتركةً . ولم توافق العراق على ذلك لأن الميناء (عبادان) يصل إلى منتصف شطّ العرب أي تصبح طريق الملاحة كلها بيد إدارة الميناء أي بيد إيران . ثم دخلت إنكلترا في المباحثات كوسيط . . . وتقدّمت إيران بمذكرةٍ تُبيّن رأيها ، وقد جاء في هذه المذكرة :

١ - ينبغي أن يكون شطّ العرب مفتوحاً دائماً أمام جميع السفن التجارية التابعة لجميع الأقطار على حدٍّ سواء لتمخر أو ترسو فيه دون تمييز ، وأن تُجبى الأجور المستوفاة من السفن ، وتُدفع الرسوم الأخرى مُقابل الخدمات التي تُسدى ، ومُقابل الحمولات ، بغضّ النظر عن جنسياتها ، ونوع حمولتها ، ومقدارها ، وألاّ يتجاوز مجموع الرسوم المستوفاة وفقاً لهذه الطريقة الحدّ الأقصى للنفقات السنوية الخاصة بصيانة شطّ العرب .

٢ - ينبغي تنظيم سير السفن ، وتقرير تنظيف قاع النهر ، وصيانته بحيث يصبح شطّ العرب صالحاً للملاحة دائماً ، وتعيين طريقة جباية الرسوم وتطبيقاتها بموجب اتفاقيةٍ متبادلةٍ ، والسماح لكل طرفٍ من الأطراف بالعمليات الفنية التي تجعل شطّ العرب صالحاً للملاحة ، بحيث لا يُسبّب ذلك أيّ اضطراباتٍ في الترتيبات الخاصة بسير الملاحة ، بدعوى أنّ ذلك القسم من الشطّ يعود إليه وحده دون غيره .

٣ - يكون للبواخر البحرية وغير البحرية التي تعود لحكومتي إيران والعراق حقّ السير في شطّ العرب ، أو الرسو في أي وقتٍ من الأوقات ودون دفع أيّة رسوم .

٤ - تترتب حقوق مُتساوية للقطرين الجارين في صيد الأسماك ، واستخدام مياه شطّ العرب للأغراض الزراعية والصناعية .

٥ - يتعاون الطرفان على وضع التعليمات الصحيّة المتعلّقة بشطّ العرب ، وبوضع الإجراءات لمكافحة حركة التهريب ، وحماية شواطئهما بموجب اتفاقيةٍ مُتبادلة تعقد لهذا الغرض ، بحيث لا تقف ملكية كل طرفٍ لضفة النهر حائلاً دون تطبيق تعليمات وسلامة الطرف الآخر . وغني عن البيان أن الترتيبات السالفة الذكر ستنفّذ في ذلك القسم من شطّ العرب الذي يفصل القطرين[1] .

بعد الانقلاب الذي قاده بكر صدقي ، وأطاح بحكومة ياسين الهاشمي ، أسرعت حكومة حكمت سليمان التي تسلّمت السلطة بالمفاوضات ، وقدّمت مُقترحاتٍ جديدة في ٢٠ ربيع الثاني ١٣٥٦هـ (٢٦ حزيران ١٩٣٧م) قدّمها المفوض العراقي في طهران خالد سليمان شقيق رئيس الوزراء . وسافر وزير الخارجية العراقية ناجي الأصيل إلى العراق ، وقد خُوّل بالتوقيع على معاهدة الحدود ، ومعاهدة عدم التعدّي ، واتفاقية حسن الجوار ، وبعد جهودٍ بالمفاوضات انتهت بالتوقيع على :

أولاً : معاهدة الحدود في ٢٥ ربيع الثاني ١٣٥٦هـ (٤ تموز ١٩٣٧م) ، وتنصّ على :

١ - الاعتراف باتفاق استانبول المبرم في ٥ ذي الحجة ١٣٣١هـ (٤ تشرين الثاني ١٩١٣م) ، وبمحاضر جلسات لجنة تحديد الحدود المشتركة في ٨ ذي

---

(١) العلاقات العراقية - الإيرانية خلال خمسة قرون - سعد الأنصاري

الحجة ١٣٣٢هـ (٢٧ تشرين الأول ١٩١٤م) على أنها وثائق مشروعة وملزمة ، وأن خطّ الحدود ، عدا ما هو وارد في المادة الثانية ، هو عين الخطّ الذي تمّ تعيينه وتخطيطه من قبل اللجنة المذكورة أعلاه ، أصبح وعلى الصورة التالية :

٢ - إن خطّ الحدود عند مُلتقاه بمنتهى النقطة الكائنة في جزيرة « شطيط » في الدرجة (٣٠) والدقيقة (١٧) والثانية (٢٥) من العرض الشمالي ، والدرجة (٤٨) والدقيقة (١٩) والثانية (٣٨) من الطول الشرقي على وجه التقريب ، يعود فيتصل على خطّ مُمتدّ عامودياً من خطّ انخفاض المياه بشط العرب ، ويتبعه حتى نقطة كائنة أمام « الأسكلة » الحالية رقم (١) في عبادان (في الدرجة (٣٠) والدقيقة (٢٠) والثانية (٨،٤) من العرض الشمالي ، والدرجة ٤٨ والدقيقة (١٦) والثانية (١٣) من الطول الشرقي على وجه التقريب) . وفي هذه النقطة يعود خطّ الحدود فيسير مع مستوى المياه المنخفضة مُتابعاً تخطيط الحدود الموصوف في محاضر جلسات ١٩١٤م المادة الثانية ، وفي هذه المنطقة من المياه العراقية حدث ، كما لا يخفى ، تعديل في خط الحدود لصالح إيران ، حيث مُنحت رقعة من المياه لتوسعة مرسى عبادان .

٣ - يقوم الفريقان المتعاقدان مُباشرة بعد التوقيع على هذه المعاهدة بتأليف لجنة لنصب دعائم الحدود التي سبق وأن عيّنت أماكنها لجنة الحدود الدولية المشتركة ، ووضع دعائم جديدة إذا ما وجدت ذلك أمراً ضرورياً .

٤ - تُطبّق الأحكام التالية على شطّ العرب ، ابتداءً من النقطة التي تنزل فيها الحدود البحرية بين الدولتين إلى النهر المذكور حتى عرض البحر :

أ - يبقى شطّ العرب مفتوحاً بالمساواة للسفن التجارية العائدة لجميع البلدان ، وتكون جميع العائدات المجباة من قبيل أجور للخدمات المؤدّاة ، وتُخصّص فقط لتسديد - بصورة عادلة - كلفة صيانة أو

تحسين طريق الملاحة ومدخل شطّ العرب من جهة البحر ، ولتدارك النفقات المتكبّدة لصالح حركة الملاحة ، وتُقدّر العائدات المذكورة على أساس الحمولة الرسمية للسفن أو مقدار انغطاسها ، أو على كليهما معاً .

ب - يكون شطّ العرب مفتوحاً لمرور السفن الحربية والسفن الأخرى المستخدمة في مصالح حكومية غير تجارية ، والعائدة للفريقين المتعاقدين .

جـ - إن هذه الحالة ، أي اتّباع خطّ الحدود في شطّ العرب ، مرّة المياه المنخفضة ، وتارةً وسط المياه لا تتعارض مع حقّ استفادة أيٍّ من الطرفين وبأيّ وجه من الوجوه ، في الشطّ كلّه (المادة الرابعة) .

د - لما كان للفريقين المتعاقدين « مصلحة مشتركة » في الملاحة ، كما هو معترف به في المادة الرابعة ، فإنهما يتعهدان بعقد اتفاقية بشأن صيانة وتحسين طريق الملاحة ، وبشأن أعمال الحفر ، ودلالة السفن ، واستيفاء الأجور والعائدات ، والتدابير الصحيّة ، والتدابير الأخرى اللازمة لمكافحة التهريب ، وكذلك بشأن جميع الأمور المتعلّقة بالملاحة في شطّ العرب .

أما الاتفاق المؤلف من خمس فقرات فقد اعتبر ملحقاً بمعاهدة الحدود ، وجزءاً لا يتجزأ منها ، ويدخل في حيز التنفيذ مع المعاهدة في وقت واحد .

وبهذا تنازل العراق عن أجزاء من شط العرب لصالح « ميناء » و « عبادان » و « المحمرة » ، واعترفت إيران مقابل ذلك بخط الحدود الذي لم يسبق لها أن اعترفت به . كما أن انكلترا قد استبعدت من المشاركة في اللجنة المقترحة لصيانة وتحسين الملاحة في شط العرب[1] .

ثانياً : وُقّع ميثاق سعد آباد في ٢٩ ربيع الثاني ١٣٥٦هـ (٨ تموز

(١) المرجع السابق نفسه .

١٩٣٧م) ، وانضمت إليه أيضاً تركيا وأفغانستان إلى جانب العراق وإيران.
واتفق الفرقاء المتعاقدون بالامتناع التام عن أي تدخلٍ في شؤونهم الداخلية ، والتشاور في جميع الخلافات ذات الصفة الدولية ، وذات المساس بمصالحهم المشتركة ، وبالامتناع التام ، وفي أي حالةٍ من الحالات ، منفرداً أو بالاشتراك مع دولةٍ أخرى من ارتكاب اعتداءٍ ضد فريقٍ آخر ، ويُعتبر من أعمال التعدّي : إعلان حالة الحرب وهجوم دولةٍ بقواتها البرية أو البحرية أو الجوية على أراضي دولةٍ أخرى ، أو بواخرها أو طائراتها ، ولو دون إعلان حالة حربٍ ، وإعانة وإسعاف المعتدي بصورةٍ مُباشرةٍ أو غير مُباشرةٍ . ويتعهّد كلّ فريقٍ كذلك ، كل داخل حدوده ، بعدم إعطاء المجال لتشكيل العصابات المسلّحة والجمعيات ، أو كل عملٍ يستهدف قلب المؤسسات القائمة ، أو ارتكاب أعمالٍ مُخلّة بالنظام العام والأمن في أيّ قسمٍ من بلاد الفريق الآخر ، سواء أكان في الحدود أم في غيرها ، أو الإخلال بنظام الحكم السائد في بلاد الفريق الآخر .

ثالثاً : معاهدة صداقة بين العراق وإيران ، ووُقّعت في طهران في ١٠ جمادى الأولى ١٣٥٦هـ (١٨ تموز ١٩٣٧م) لإقامة سلمٍ دائمٍ وصداقةٍ لا تتغير ، ويتعهّد الطرفان بأن يعقد بأسرع وقتٍ ممكنٍ :

أ ـ اتفاقية حسن جوارٍ ذات علاقةٍ بأمن منطقة الحدود وتسوية المنازعات .
ب ـ معاهدة لاسترداد المجرمين .
جـ ـ معاهدة إقامةٍ وجنسيةٍ .
د ـ معاهدة تجاريةٍ .
هـ ـ اتفاقية تعاونٍ قضائي .
و ـ اتفاقية بريدٍ وبرقٍ .
ز ـ اتفاقية قنصلية .

رابعاً : معاهدة لحلّ الخلافات بالطرق السلمية ، ووُقّعت في طهران في ١٦ جمادى الأولى ١٣٥٦هـ (٢٤ تموز ١٩٣٧م) ، وتبقى نافذة المفعول لمدة

خمس سنواتٍ ، تتجدّد تلقائياً ، إلا إذا تخلّى عنها أحد الطرفين ، وبموجبها تعهّدت الدولتان :

١ ـ اتباع الطرق السلمية في حلّ كلّ خلافٍ يمكن أن ينشأ بينهما مما يتعذّر حلّه بالمفاوضات السياسية الاعتيادية .
٢ ـ عرض جميع الخلافات التي قد تنشب بينهما حول أيّ حقٍ من الحقوق على محكمة العدل الدولية الدائمة بموجب اتفاقٍ خاصٍ ، للبتّ فيها ، ما لم يُقرّر الفريقان مراجعة محكمة تحكيمٍ ما عدا الخلافات التي حدثت قبل دخول هذه المعاهدة حيّز التنفيذ ، أو بأمورٍ هي من اختصاص أحد الفريقين المتعاقدين فقط حسب القوانين الدولية ، والخلافات المتعلّقة بحدود أحد الفريقين المتعاقدين وأراضيهما .
٣ ـ إن كلّ خلافٍ لا يمكن حلّه بقرارٍ قضائيٍ أو تحكيميٍ بموجب نصوص المعاهدة يُصار في حلّه إلى طريقة المصالحة ، بعد تأليف لجنة مصالحةٍ لهذا الغرض ، يتّفق عليها الطرفان .
٤ ـ ليس في المعاهدة ما يمكن تفسيره بأنه يخلّ بحقوق الفريقين المتعاقدين في طلب مساعدة مجلس عصبة الأمم ، وذلك ضمن أحكام ميثاق عصبة الأمم وهذه المعاهدة .

خامساً : اتفاق خاص لتنظيم أعمال لجنة تحديد الحدود : وُقّع في بغداد في ١٦ شوال ١٣٥٧هـ (٨ كانون الأول ١٩٣٨م) تنفيذاً لأحكام المادة الثالثة من معاهدة الحدود المعقودة في ٢٥ ربيع الثاني ١٣٥٦هـ (٤ تموز ١٩٣٧م) وأحكام المادة الأولى من الاتفاق الملحق بالمعاهدة المذكورة ، اتفقت الدولتان على ما يلي :

١ ـ تؤلّف لجنة لوضع معالم الحدود ، قوامها ممثّل أول وممثّل ثانٍ تعيّنهما كل من الحكومتين ، ويحلّ الثاني محلّ الأول عند تغيّبه ، وتُناط به وظائفه ، ويتمتع بجميع امتيازاته وصلاحياته . ولدى حصول أي خلافٍ يتعذّر حلّه ، يُحيل الممثلان موضوع الخلاف إلى حكومتيهما لحلّه بالطرق السياسية ،

ويترأس الممثلان جلسات اللجنة بالتناوب ، ويدونا محاضر الجلسات باللغات العربية والفارسية والفرنسية ، ويكون النصّ الفرنسي هو النصّ المعتمد عند حصول أيّ خلاف .

٢ ـ تُناط باللجنة الأعمال التالية : تعيين الحدود العراقية الإيرانية عملاً بمعاهدة الحدود لسنة (١٩٣٧م) ١٣٥٦هـ والاتفاق الملحق بها ، وتتخذ أساساً لأعمالها :

أ ـ محاضر جلسات لجنة تحديد الحدود لسنة (١٩١٤م) ١٣٣٢هـ ، بما في ذلك جدول وصف الحدود ، مواقع دعائم الحدود ، والخرائط الأصلية المتطابقة ، والخرائط الإضافية المستعملة والموقّعة من قبل اللجنة المذكورة .

ب ـ المادة الثانية من معاهدة الحدود لسنة (١٩٣٧م) ١٣٥٦هـ المتعلّقة بتعيين خطّ الحدود لمرسى عبادان .

وعلى اللجنة كذلك أن تنظّم محاضر جلسات اللجنة ، وكراسة نقاط الإرشاد المنصوص عليها في المادة العاشرة من هذا الاتفاق ، وكذلك الخرائط ، وغيرها من الوثائق الأخرى التي تعدّها اللجنة بنسختين ، يُوقّع عليها الممثّلان ، مع احتفاظ كل من الحكومتين بنسخةٍ منها .

ولكن لم يُصادق على المعاهدة المذكورة إلاّ بعد ما يقرب من مرور سنةٍ على توقيعها ، فالحكومة التي وقّعت عليها قد زالت مع اغتيال قائد الانقلاب بكر صدقي في ٤ جمادى الآخرة ١٣٥٦هـ (١١ آب ١٩٣٧م) ، ولم يقبل الشعب العراقي ما تمّ فيها من تنازلاتٍ وخاصة في شطّ العرب(١) .

وبعد المصادقة عليها وُجدت صعوبات في تنفيذها لعدم مشاركة انكلترا صاحبة النفوذ في اللجنة ، وقيام الحرب العالمية الثانية ، واحتلال العراق

(١) المرجع السابق نفسه .

وإيران من قبل الحلفاء ، بعد حركة الكيلاني في العراق ، وبعد الخوف من اقتراب الألمان من أذربيجان ، وظهور أهمية الخليج الحربية والنفطية ، وأطماع إيران في توسعة رقعة مياه ميناء عبادان ، وهرب عددٍ من قادة حركة الكيلاني إلى إيران الأمر الذي جعل توتراً بين الحكومتين .

وبعد الحرب عادت إيران لبحث الموضوع من جديد ، وقام الأمير عبد الإله الوصي وولي عهد العراق على رأس وفدٍ إلى إيران في ٨ شعبان ١٣٦٨هـ (٤ حزيران ١٩٤٩م) .

وقامت إيران بعددٍ من الاعتداءات على الحدود ، ولكن الوضع الداخلي فيها قد تردّى بعد انقلاب محمد مصدق والانقلاب المضاد ، وتدهور الاقتصاد الإيراني ، وهرب الشاه إلى بغداد مع زوجته ومرافقه بطائرته الخاصة في ٦ ذي الحجة ١٣٧٢هـ (١٦ آب ١٩٥٣م) ، كل ذلك قد أوقف موضوع مشكلة الحدود ، ثم إن عمليات مقاومة الشيوعية في البلدين ، والانصراف إلى معالجة القضايا المالية ، والنفطية قد أجّل موضوع بحث مشكلة الحدود . ثم جاء التقارب بعد عقد حلف بغداد حيث كانت الدولتان من بين أعضائه ، وإن كانت بين المدة والأخرى تُطالب إيران بتثبيت الحدود ووضع الدعائم .

أخذت إيران تُطالب العراق بعد زوال العهد الملكي فيه وقيام النظام الجمهوري بعد حركة ٢٧ ذي الحجة ١٣٧٧هـ (١٤ تموز ١٩٥٨م) بتعديل خطّ الحدود في شطّ العرب ، ليكون خطّ منتصف النهر (خطّ أعمق النقاط) ، ولما لم تجد استجابة أعلنت عام ١٣٨٥هـ (١٩٦٥م) إلغاء معاهدة ٢٥ ربيع الثاني ١٣٥٦هـ (٤ تموز ١٩٣٧م) ، ثم عادت وأعلنت ذلك الإلغاء مرةً أخرى عام ١٣٨٩هـ ، فتأزمت العلاقات بين الدولتين .

أقامت العراق ميناء حديثاً في « أم قصر » ، وأصبحت تُصدّر ثروتها النفطية عن طريق « خور العمياء » ، وميناء البكر . وتوقّفت المحادثات ، ثم استؤنفت ، وكانت معاهدة الجزائر عام ١٣٩٥هـ (١٩٧٥م) . ثم عادت

فتوقفت بسبب الثورة الإيرانية وما تلاها من حرب بين الدولتين .

وكان الخلاف على مياه الأنهار والأودية التي تجري من إيران نحو العراق حيث كانت إيران تبني سدوداً عليها ، أو تهدر المياه حتى تنقطع عن المدن والقرى العراقية ، وتحدث الشكوى ، وتجري الاتصالات بين الدولتين وغالباً ما كانت تحتج إيران بشحّ المياه ، ومن هذه المدن ، « مندلي » و « زرباطية » و « خانقين » وغيرها .

كما كان الخلاف يقع على الثروة النفطية في منطقة « خانقين » وفي المناطق الداخلية ، وكذلك في المياه الإقليمية ، إذ عرضت إيران استثمار ثرواتها النفطية في مياهها الإقليمية عام ١٣٧٧هـ (١٩٥٧م) فلاحظت العراق أن العمل يشمل جزءاً من مياهها الإقليمية ، فحدث الخلاف ، وأخيراً جرت اتفاقية في ١٤ ربيع الأول ١٣٨٣هـ (٤ آب ١٩٦٣م) .

اتفاقية الجزائر : أثناء انعقاد مؤتمر القمة للدول الأعضاء في منظمة (الأوبك) في عاصمة الجزائر ، وبمبادرة الرئيس هواري بومدين تقابل مرتين صاحب الجلالة شاه إيران والسيد صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة ، وأجريا محادثات مطولة حول العلاقات بين العراق وإيران . وقد اتسمت هذه المحادثات التي جرت بحضور الرئيس هواري بومدين بدبيع الصراحة الكاملة وبإرادة مخلصة من الطرفين للوصول إلى حلّ نهائي دائم لجميع المشكلات القائمة بين بلديهما ، وتطبيقاً لمبادىء سلامة التراب ، وحرمة الحدود ، وعدم التدخل بالشؤون الداخلية . قرّر الطرفان الساميان المتعاقدان .

أولاً : إجراء تخطيط نهائي لحدودهما البرية بناءً على اتفاق القسطنطينية لسنة (١٩١٣م) ومحاضر لجنة تحديد الحدود لسنة (١٩١٤م) .

ثانياً : تحديد حدودهما النهرية حسب خط (تالوك) وأي أعمق النقاط في وسط النهر .

ثالثاً : بناءً على هذا سيُعيد الطرفان الأمن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة ، ويلتزمان من ثم على إجراء رقابة مُشدّدة على حدودهما المشتركة ، وذلك من أجل وضع حدٍّ نهائي لكل التسللات ذات الطابع التخريبي من حيث أتت .

رابعاً : كما اتفق الطرفان على اعتبار هذه الترتيبات المشار إليها أعلاه كعناصر لا تتجزأ لحلٍّ شامل ، وبالتالي فإن أي مساس بإحدى مقوماتها يتنافى بطبيعة الحال مع روح اتفاق الجزائر . وسيبقى الطرفان على اتصال دائم مع الرئيس هواري بومدين الذي سيقدّم عند الحاجة معونة الجزائر الأخوية من أجل تطبيق هذه القرارات .

وقد قرّر الطرفان إعادة الروابط التقليدية لحسن الجوار والصداقة وذلك على الخصوص بإزالة جميع العوامل السلبية لعلاقاتهما ، وبواسطة تبادل وجهات النظر بشكل مُستمرٍ حول المسائل ذات المصلحة المشتركة ، وتنمية التعاون المتبادل .

ويُعلن الطرفان رسمياً أن المنطقة يجب أن تكون في مأمنٍ من أيّ تدخّل خارجي .

وسيجتمع وزراء الخارجية من العراق وإيران بحضور وزير خارجية الجزائر بتاريخ (١٥ آذار ١٩٧٥م) في طهران وذلك لوضع ترتيبات عمل اللجنة المختلطة العراقية الإيرانية التي أنشئت من أجل تطبيق القرارات المتخذة في اتفاقٍ مشتركٍ والمنصوص عليها أعلاه وطبقاً لرغبة الطرفين ستدعى الجزائر إلى اجتماعات اللجنة المختلطة الإيرانية ـ العراقية ، وستحدّد اللجنة المختلطة جدول أعمالها ، وطريقة عملها ، والاجتماع إذ اقتضى الحال بالتناوب في بغداد وطهران .

وقد قبل صاحب الجلالة شاه إيران بكل سرورٍ الدعوة التي وجّهها إليه سيادة الرئيس أحمد حسن البكر للقيام بزيارة رسمية إلى العراق ، علماً أنه

سيحدد تاريخ هذه الزيارة في اتفاق مشترك .

ومن جهة أخرى قبل السيد صدام حسين القيام بزيارة رسمية الى إيران في تاريخ يحدده الطرفان .

وقد أبى صاحب الجلالة الشاهنشاه والسيد صدام حسين إلا أن يعبّرا بصفة خاصة عن امتنانهما الحار للرئيس هواري بومدين الذي عمل بدافع من العواطف الأخوية وروح النزاهة على إقامة اتصال مباشر بين قادة البلدين الساميين ، وساهم بالتالي في بعث عهد جديد للعلاقة بين العراق وإيران ، وذلك تحقيقاً للمصلحة العليا في المنطقة المعنية[1] .

المعاهدة العراقية ـ الإيرانية :

إن رئيس الجمهورية العراقية وصاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه إيران بالنظر إلى الإرادة المخلصة للطرفين المعبّر عنها في اتفاق الجزائر المؤرخ في ٦ آذار ١٩٧٥م في الوصول إلى حلّ نهائي ودائم لجميع المسائل المعلّقة بين البلدين ، وبالنظر إلى أن الطرفين قد أجريا إعادة التخطيط النهائي لحدودهما البرية على أساس اتفاق القسطنطينية ١٩١٣م ، ومحاضر جلسات لجنة تحديد الحدود لسنة ١٩١٤م ، حدّدا حدودهما النهرية حسب خط أعمق النقاط ، وبالنظر الى إرادتهما في إعادة الأمن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة ، وبالنظر إلى روابط الجوار ، والروابط التاريخية ، والدينية ، والثقافية ، والحضارية ، ولرغبتهما في توطيد روابط الصداقة وحسن الجوار ، وتعميق علاقاتهما في الميادين الاقتصادية والثقافية وتنمية العلاقات بين أبناء الشعبين ورفعها إلى مستوى أفضل على أساس مبادىء سلامة الإقليم ، وحرمة الحدود ، وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية ، لعزمهما على العمل

---

(1) مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية . السنة الأولى ـ العدد الثالث ـ ١٩٧٥م ، الثورة ـ بغداد ١٩٧٥/٣/٧م ـ الإخاء ـ طهران ١٩٧٥/٣/١٥م .

لإقامة عهد جديد من العلاقات الودّية بين العراق وإيران على أساس الاحترام الكامل للاستقلال الوطني ومساواة العدل في السيادة ، ولإيمانهما بالمشاركة بهذه الصفة في تطبيق المبادىء وتحقيق الأهداف والأغراض المنصوص عليها في ميثاق هيئة الأمم المتحدة ، فقد قرّرا عقد هذه المعاهدة ، وعيّنا مندوبيهما المفوّضين .

رئيس الجمهورية العراقية .

سيادة سعدون حمادي وزير خارجية العراق .

صاحب الجلالة الإمبراطورية شاهنشاه إيران .

سيادة عباس علي خلعتبري وزير خارجية إيران .

اللذين بعد أن تبادلا وثائق تفويضهما التام ، ووجداها صحيحة ومطابقة للأصول اتفقا على الأحكام التالية :

المادة الأولى : يؤكّد الطرفان الساميان المتعاقدان أن الحدود الدولية البرية بين العراق وإيران تلك التي أُجري إعادة تخطيطها على الأُسس وطبقاً للأحكام التي تضمّنها الاتفاق الملحق بإعادة تخطيط الحدود البرية وملاحق الاتفاق المذكور آنفاً بهذه المعاهدة .

المادة الثانية : يؤكّد الطرفان الساميان المتعاقدان أن الحدود الدولية في شطّ العرب هي تلك التي أُجري تحديدها على الأُسس وطبقاً للأحكام التي تضمّنها اتفاق تحديد الحدود النهرية وملاحق الاتفاق المذكور آنفاً المرفقة بهذه المعاهدة .

المادة الثالثة : يتعهّد الطرفان الساميان المتعاقدان بأن يمارسا على الحدود بوجه دائم رقابة صارمة وفعّالة لغرض وقف جميع التسلّلات ذات الطابع التخريبي من حيث أتت وذلك على الأسس وطبقاً للأحكام التي تضمّنها اتفاق الأمن على الحدود الملحق بهذه المعاهدة .

المادة الرابعة : يؤكّد الطرفان الساميان المتعاقدان أن أحكام الاتفاقات الثلاثة وملاحقها المذكور في المواد (١) و(٢) و(٣) من هذه المعاهدة والملحقة

بها ، والتي تكوّن جزءاً لا يتجزأ منها هي أحكام نهائية ودائمة وغير قابلة للخرق لأي سبب كان ، وتكون عناصر لا تقبل التجزئة لتسوية شاملة ، وبالتالي فإن أي مساس بأي مقوماتٍ من هذه التسوية الشاملة يتنافى بداهةً مع روح اتفاق الجزائر .

المادة الخامسة : في نطاق عدم المساس بالحدود والاحترام الدقيق لسلامة الإقليم الوطني للدولتين يُؤكّد الطرفان الساميان المتعاقدان أن خط حدودهما البري والنهري لا يجوز المساس به ، وأنه دائم ونهائي .

المادة السادسة :

١ ـ في حالة حصول خلافٍ يتعلّق بتفسير أو تطبيق هذه المعاهدة والاتفاقات الثلاثة وملاحقها فإن هذا الخلاف سيُحلّ في إطار الاحترام الدقيق لخطّ الحدود العراقية الإيرانية المبين في المواد الأولى والثانية المنوه عنه أعلاه ، وفي إطار مراعاة المحافظة على أمن الحدود العراقية ـ الإيرانية طبقاً للمادة الثالثة أعلاه .

٢ ـ سيحلّ هذا الخلاف من جانب الأطراف السامية المتعاقدة في المرحلة الأولى عن طريق المفاوضات الثنائية المباشرة خلال فترة شهرين اعتباراً من تاريخ طلب أحد الطرفين .

٣ ـ وفي حالة عدم الاتفاق فإن الأطراف السامية المتعاقدة تلجأ خلال مدة ثلاثة أشهرٍ إلى طلب المساعي الحميدة لدولةٍ ثالثةٍ صديقة .

٤ ـ في حالة رفض أحد الطرفين اللجوء إلى المساعي الحميدة أو فشل إجراءاتها فإن الخلاف سيُصار إلى حلّه عن طريق التحكيم خلال مدةٍ لا تزيد على الشهر اعتباراً من تاريخ الرفض أو الفشل .

٥ ـ في حالة عدم اتفاق الطرفين الساميين المتعاقدين حول إجراءات التحكيم فيحق لأحد الطرفين الساميين المتعاقدين اللجوء خلال خمسة عشر

يوماً التي تلي عدم الاتفاق إلى محكمة تحكيم . ولغرض تشكيل محكمة التحكيم لحلّ كل خلافٍ فإن على كلٍ من الطرفين الساميين المتعاقدين تعيين أحد رعاياه محكماً ، وسيختار هذان المحكّمان محكماً أعلى . . . . وفي حالة عدم تعيين الطرفين الساميين المتعاقدين محكّميهما خلال فترة شهرٍ ابتداءً من تاريخ استلام أحد الطرفين إشعاراً من الطرف الآخر بطلب التحكيم أو في حالة عدم توصّل المحكمين إلى اتفاق حول اختيار المحكّم الأعلى قبل نفاذ المدة المذكورة نفسها فإن للطرف السامي المتعاقد الذي كان قد طلب التحكيم الحق في دعوة رئيس محكمة العدل الدولية إلى تعيين المحكّمين أو المحكّم الأعلى طبقاً لإجراءات محكمة التحكيم الدائمة .

٦ ـ إن لقرار محكمة التحكيم الدائمة صفة الإلزام والتنفيذ بالنسبة للطرفين المتعاقدين الساميين .

٧ ـ يتحمّل كل من الطرفين الساميين المتعاقدين نفقات التحكيم مُناصفةً .

المادة السابعة : ستسجّل هذه المعاهدة والاتفاقات الثلاثة الملحقة بها طبقاً للمادة (١٠٢) من ميثاق الأمم المتحدة . يُصادق كل من الطرفين الساميين المتعاقدين على هذه المعاهدة والاتفاقات الثلاثة الملحقة بها طبقاً لقانونه الداخلي . تدخل هذه المعاهدة والاتفاقات الثلاثة الملحقة حيّز التنفيذ اعتباراً من تاريخ تبادل وثائق التصديق الذي سيتمّ في مدينة طهران .

فبناءً عليه فإن الطرفين المفوضين من قبل الطرفين الساميين قد وقّعا هذه المعاهدة والاتفاقات الثلاثة الملحقة .

كتب في بغداد في ١٣ حزيران ١٩٧٥م

عباس علي خلعتبري وزير خارجية إيران

سعدون حمادي وزير خارجية العراق

الاتفاقات الملحقة بالمعاهدة :

أولاً : الاتفاق المتعلق بالأمن على الحدود بين العراق وإيران

طبقاً للقرارات التي تضمنها اتفاق الجزائر المؤرخ في ٦ آذار ١٩٧٥م ، وحرصاً على تعزيز الأمن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة ، ولعزمهما على ممارسة رقابة صارمة وفعّالة على هذه الحدود لقطع جميع التسللات ذات الطابع التخريبي ، وإقامة تعاونٍ وثيقٍ بينهما . . . لهذا الغرض ولمنع أي تسلّل أو مرورٍ غير شرعي عبر حدودهما المشتركة بقصد التخريب ، والعصيان ، والتمرّد .

وبالإشارة إلى اتفاق طهران المؤرّخ في ١٥ آذار ١٩٧٥م ، ومحضر اجتماع وزراء الخارجية الموقّع في بغداد في تاريخ ٢٠ نيسان ١٩٧٥م ، ومحضر اجتماع وزراء الخارجية الموقّع في الجزائر في تاريخ ٢٠ أيار ١٩٧٥م . فقد اتفق الطرفان المتعاقدان على الأحكام التالية :

المادة الأولى :

١ ـ يتبادل الطرفان المتعاقدان المعلومات التي تخصّ كل تحرّك للعناصر المخرّبة التي قد تُحاول التسلّل إلى أحد البلدين بقصد ارتكاب أعمال التخريب أو العصيان أو التمرّد في ذلك البلد .

٢ ـ يتخذ الطرفان المتعاقدان الإجراءات المناسبة المتعلّقة بتحركات العناصر المشار إليها في المادة الأولى ، ويُخبر كل منهما الآخر عن هوية هؤلاء الأشخاص ، ومن المتّفق عليه أنهما يستخدمان كافة الإجراءات لمنعهم من ارتكاب أعمال الهدم ، وتتخذ الإجراءات نفسها تجاه الأشخاص الذين يتجمعون في إقليم أحد الطرفين المتعاقدين بقصد ارتكاب أعمال الهدم أو التخريب في إقليم الطرف الآخر .

المادة الثانية :

يسري التعاون المتعدد الأشكال الذي أُقيم بين السلطات المختصة للطرفين المتعاقدين والتي تتعلّق بغلق الحدود لغرض منع تسلّل العناصر المخرّبة على صعيد السلطات الحدودية للبلدين ويُواصل ذلك حتى أرفع المستويات لوزارات الدفاع والخارجية والداخلية لكلٍ من الطرفين .

المادة الثالثة :

جرى تعيين المنافذ المحتملة التي تسلكها العناصر المخرّبة على الوجه التالي :

١ ـ منطقة الحدود الشمالية .
من نقطة التقاء الحدود العراقية ـ التركية ـ الإيرانية إلى خانقين ـ قصر شيرين (داخل) ـ ٢١ نقطة ـ .

٢ ـ من منطقة الحدود الجنوبية من خانقين ـ قصر شيرين (خارج) وحتى انتهاء الحدود العراقية ـ الإيرانية ١٧ نقطة .

٣ ـ إن نقاط التسلّل المذكورة في أعلاه معيّنة على وجه التفصيل في الملحق .

٤ ـ وتدخل في صنف النقاط المعينة في أعلاه أي نقطة تسلّلٍ أخرى يجري اكتشافها في المستقبل وتقتضي غلقها ومراقبتها .

٥ ـ تكون كافة نقاط المرور الحدودية باستثناء تلك التي تخضع حالياً لرقابة السلطات الجمركية ممنوعةً من كل اجتياز .

٦ ـ بالنظر إلى أهمية تنمية العلاقات المتعددة الأشكال بين البلدين الجارين ، فقد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يجري في المستقبل وفقاً لاتفاق الطرفين إنشاء نقاط أخرى للعبور تكون تحت رقابة السلطات الجمركية .

المادة الرابعة :

١ ـ يتعهد الطرفان المتعاقدان بتخصيص الوسائل البشرية والمادية اللازمة لغرض غلق الحدود ورقابته بصورةٍ فعّالة بوجهٍ يمنع كل تسلّلٍ للعناصر المخربة من نقاط المرور المذكورة في المادة الثالثة في أعلاه .

٢ ـ وفي الحالة التي يعتبر الخبراء فيها . . . نتيجة الخبرة المكتسبة في الموضوع ، أنه يجب أن تتخذ إجراءات أكثر فعّالية يجري تحديد طرق ذلك من خلال الاجتماعات الشهرية للسلطات الحدودية للبلدين أو خلال اللقاءات التي تتم عند الحاجة بين تلك السلطات .

وتُبلَّغ نتائج اللقاءات المذكورة آنفاً ، وكذلك محاضرها إلى السلطات العليا لكلٍّ من الطرفين . وفي حالة حصول خلافٍ بين السلطات الحدودية تجتمع رؤساء الدوائر المعنيون سواء في بغداد أو في طهران للتقريب بين وجهات النظر ، وتُدرج نتائج اجتماعاتهم في محضر .

المادة الخامسة :

١ ـ يُعهد بالأشخاص المخربين المقبوض عليهم إلى السلطات المختصة للطرف الذي جرى القبض عليهم في إقليمه ، ويُطبَّق عليهم التشريع النافذ .

٢ ـ يُعلم الطرفان المتعاقدان بعضهما بعضاً بالإجراءات التي اتخذت بشأن الأشخاص المشار إليهم في الفقرة ـ ١ ـ في أعلاه .

٣ ـ في حالة عبور الحدود من قبل الأشخاص المخربين الهاربين يجري الإخبار عن ذلك إلى سلطات البلد الآخر التي تتخذ جميع الإجراءات اللازمة للمساعدة في إلقاء القبض على الأشخاص المذكورين آنفاً .

المادة السادسة :

يجوز عند الحاجة وباتفاق الطرفين المتعاقدين أن تُقرَّر مناطق مُحرَّمة لغرض منع الأشخاص المخربين من تحقيق أغراضهم .

المادة السابعة :

لغرض إقامة وتطوير تعاونٍ مُفيدٍ مُتبادلٍ بين الطرفين تُشكَّل لجنة مختلطة دائمة مكونة من رؤساء الإدارات الحدودية . . . ومن ممثلي وزارة الخارجية لكلا البلدين ، وتعقد اللجنة اجتماعين سنوياً (في بداية كل نصف سنة من التقويم الغريغوري) على أنه يجوز بناءً على طلب أحد الطرفين عقد اجتماعاتٍ استثنائية للنظر في أفضل استخدام للوسائل المعنوية والمادية بقصد غلق الحدود ومُراقبتها ، وكذلك فعّالية وحسن تطبيق الأحكام الأساسية للتعاون المنصوص عليه في هذا الاتفاق .

المادة الثامنة :

إن أحكام هذا الاتفاق المتعلّقة بغلق الحدود ومُراقبتها لا تمسّ الاتفاقات الخاصة بين العراق وإيران المتعلّقة بحقوق الرعي ورجال الحدود .

المادة التاسعة :

بقصد ضمان أمن الحدود النهرية المشتركة في شط العرب ، ومنع تسلّل العناصر المخرّبة من كلا الطرفين يتخذ الطرفان المتعاقدان إجراءاتٍ وافية ولاسيما بإقامة مخافر للمراقبة تتبعها قوارب الدورية .

كتب في بغداد في ١٣ حزيران ١٩٧٥م .

سعدون حمادي   وزير خارجية العراق .

عباس علي خلعتبري   وزير خارجية إيران .

لقد تمّ التوقيع على هذا الاتفاق بحضور

سيادة عبد العزيز بوتفليقة عضو مجلس قيادة الثورة ـ وزير خارجية الجزائر .

ثانياً : اتفاق إعادة تخطيط الحدود البرية بين العراق وإيران

طبقاً لما تقرّر في بلاغ الجزائر المؤرخ في ٦ آذار ١٩٧٥م اتفق الطرفان المتعاقدان على الأحكام التالية :

المادة الأولى :

أ ـ يؤكِّد الطرفان المتعاقدان ويعترفان بأن إعادة تخطيط للحدود الدولية بين العراق وإيران قد أُجريت على الأرض من جانب اللجنة المختلطة العراقية ـ الإيرانية ـ الجزائرية على أساس ما يلي :

١ ـ اتفاق القسطنطينية لسنة ١٩١٣م ، ومحاضر جلسات لجنة تحديد الحدود التركية ـ الفارسية لسنة ١٩١٤م .

٢ ـ اتفاق طهران المؤرخ في ١٧ آذار ١٩٧٥م .

٣ ـ محضر اجتماع وزراء الخارجية الموقّع عليه في بغداد في ٢٠ نيسان ١٩٧٥م ، والذي وافق عليه . . . ضمن أمور أخرى على محضر اللجنة

المكلفة بإعادة تخطيط الحدود البرية الموقع عليه في طهران في ٣٠ آذار ١٩٧٥م .

٤ - محضر اجتماع وزراء الخارجية الموقع عليه في الجزائر ٢٠ أيار ١٩٧٥م .

٥ - محضر وصفي لأعمال تخطيط الحدود البرية بين العراق وإيران الذي حرّرته اللجنة المكلفة بتخطيط الحدود البرية المؤرّخ في ١٣ حزيران ١٩٧٥ ، ويُؤلّف هذا المحضر الملحق رقم (١) الذي يكون جزءاً من هذا الإتفاق .

٦ - خرائط من مقياس ١/٥٠،٠٠٠ التي رُسم عليها خط الحدود البرية ، وكذلك مواقع الدعامات القديمة والجديدة ، وتُؤلّف هذه الخرائط الملحق رقم (٢) الذي يكون جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق .

٧ - بطاقات الوصف للدعامات القديمة والجديدة .

٨ - وثيقة متعلّقة بإحداثيات الدعامات الحدودية .

٩ - صور جوية لتخوم الحدود العراقية - الإيرانية حيث يثبت عليها مواقع الدعامات القديمة والجديدة .

ب - يتعهد الطرفان بإكمال وضع علامات الحدود بين الدعامات ١٤ و ١٥ خلال فترة شهرين .

جـ - يتعاون الطرفان المتعاقدان على وضع صورٍ جوية تخصّ الحدود البرية العراقية - الإيرانية لغرض استعمالها لرسم خط الحدود المذكورة آنفاً على خرائط من مقياس ١/٢٥،٠٠٠ مع تأشير مواقع الدعامات ، وكل ذلك في مدةٍ لا تتجاوز سنةً اعتباراً من ٢٠ أيار ١٩٧٥م لذلك تقرّر على وضع المعاهدة التي يكون هذا الاتفاق جزءاً لا يتجزأ منها ، وضع التنفيذ .

وسيجري نتيجة لذلك تعديل المحضر الوصفي للحدود البرية المذكورة في الفقرة (٥) في أعلاه .

وستحلّ الخرائط الموضوعة طبقاً لأحكام الفقرة (جـ) الحالية محلّ جميع الخرائط الموجودة .

المادة الثانية :

تتبع الحدود الدولية بين العراق وإيران الخط المبيّن في المحضر الوصفي والمرسوم على الخرائط المذكورة في الفقرتين (٥) و (٦) من المادة الأولى في أعلاه مع أخذ أحكام الفقرة (جـ) من المادة المذكورة بنظر الاعتبار .

المادة الثالثة :

إن خطّ الحدود المُعرّف في المادتين الأولى والثانية من هذا الاتفاق يُحدّد كذلك باتجاهٍ عمودي المجال الجوي وباطن الأرض .

المادة الرابعة :

يُنشيء الطرفان المتعاقدان لجنةً مختلطةً عراقيةً - إيرانيةً لتسوية وضع الأموال العقارية والمنشآت الفنية أو غيرها التي تتغيّر تبعيتها نتيجةً لإعادة تخطيط الحدود العراقية - الإيرانية بروح من حسن الجوار والتعاون ، إما بطريق الاسترجاع بالشراء ، وإما بطريق التعويض ، وإما بأية صيغةٍ أخرى وافية بالمرام ، وذلك لتجنّب أي مصدر للنزاع . . . ستقوم اللجنة المذكورة لتسوية وضع الممتلكات العامة خلال مدة شهرين ، أما بخصوص المطالبات المتعلّقة فتقدّم اللجنة خلال فترة لا تتجاوز شهرين . علماً بأن تسوية وضعية هذه الممتلكات الخاصة ستتم خلال مدة ثلاثة أشهر التالية لذلك .

المادة الخامسة :

١ - أنشئت لجنة مختلطة من السلطات المختصة للدولتين لغرض الكشف على دعائم الحدود والتثبّت من حالتها .

ويجري هذا الكشف سنوياً في شهر أيلول من قبل اللجنة المذكورة آنفاً طبقاً لجدولٍ زمني تضعه اللجنة قبل ذلك الوقت بفترةٍ مناسبة .

٢ - يجوز لأيٍ من الطرفين المتعاقدين أن يطلب تحريرياً من الطرف الآخر قيام اللجنة في أي وقت بكشف إضافي على الدعامات وفي هذه الحالة يُشرع

بالكشف خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغ الطلب .

٣ ـ تقوم اللجنة المشتركة في حالات الكشف بتحرير المحاضر المتعلّقة به وترفعها مُوقّعة من قبلها إلى السلطات المختصّة في كلا الدولتين ، وللجنة أن تقرّر تشييد دعامات جديدة عند الحاجة بالمواصفات نفسها للدعامات الحالية شريطة أن لا يُؤدّي ذلك إلى تغيير سير خط الحدود . وفي هذه الحالة على السلطات المختصة للدولتين أن تتحقق من الدعامات وإحداثياتها على الخرائط والوثائق ذات العلاقة التي ورد ذكرها في المادة الأولى من هذا الاتفاق ، وتقوم تلك السلطات بوضع الدعامات المذكورة آنفاً في محلها بإشراف اللجنة المختلطة التي تقوم بتحرير محضر عن الأعمال التي أنجزت وترفعه إلى السلطات المختصة في كلا الدولتين لكي يُلحق بالوثائق المذكورة في المادة الأولى من هذا الاتفاق .

٤ ـ يتحمّل الطرفان المتعاقدان بصورة مشتركة كلفة صيانة الدعامات .

٥ ـ على اللجنة المختلطة أن تُعيد وضع الدعامات المنقولة في محلّها ، وأن تُعيد تشييد الدعامات المدمّرة أو المفقودة وذلك على أساس الخرائط والوثائق المذكورة في المادة الأولى من هذا الاتفاق مع الحرص على عدم تغيير موقع الدعامات في جميع الأحوال، وتحرّر اللجنة المختلطة في هذه الحالات محضراً عن الأعمال التي أُنجزت ، وترفعه إلى السلطات المختصة في كلا الدولتين .

٦ ـ تتبادل السلطات المختصة في كلا الدولتين المعلومات المتعلّقة بحالة الدعامات ، وذلك لتأمين أفضل السبل والوسائل لحمايتها وصيانتها .

٧ ـ يتعهد الطرفان المتعاقدان باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتأمين حماية الدعامات ومقاضاة الأفراد الذين ارتكبوا جريمة تحويل الدعامات المذكورة آنفاً عن موقعها أو إتلافها أو تدميرها .

المادة السادسة :

اتفق الطرفان المتعاقدان على أن أحكام هذا الاتفاق الذي جرى توقيعه

دون أي تحفظ يُنظّم من الآن فصاعداً أية مسألة حدودية بين العراق وإيران ، ويتعهدان رسمياً أن يحترما على هذا الأساس حدودهما المشتركة والنهائية .

كتب في بغداد في ١٣ حزيران ١٩٧٥م

عباس علي خلعتبري وزير خارجية إيران .

د. سعدون حمادي وزير خارجية العراق .

ثالثاً : اتفاق تحديد الحدود النهرية بين العراق وإيران .

طبقاً لما تقرّر في بلاغ الجزائر المؤرخ في ٦ آذار ١٩٧٥م اتفق الطرفان المتعاقدان على الأحكام التالية :

المادة الأولى :

يؤكد الطرفان المتعاقدان ويعترفان بأن تحديد الحدود النهرية الدولية بين العراق وإيران قد أُجري حسب خط أعمق النقاط من قبل اللجنة المختلطة العراقية ـ الإيرانية ـ الجزائرية على أساس ما يلي :

١ ـ اتفاق طهران المؤرخ في ١٧ آذار ١٩٧٥م .

٢ ـ محضر اجتماع وزراء الخارجية الموقّع في بغداد في ٢٠ نيسان ١٩٧٥م الذي وافق ضمن أمور أخرى على محضر اللجنة المكلّفة بتحديد الحدود النهرية الموقّع على ظهر الباخرة العراقية (الثورة) في شط العرب في ١٦ نيسان ١٩٧٥م .

٣ ـ الخرائط المائية المشتركة التي بعد التحقّق منها على الأرض وتصحيحها ونقل الإحداثيات الجغرافية لنقاط خطّ الحدود في سنة ١٩٧٥م على تلك الخرائط وقّع عليها الفنيون المختصون بعلم المياه من اللجنة الفنية المختلطة ، كما صدّقها رؤساء وفود العراق وإيران والجزائر في اللجنة ، إن الخرائط المذكورة آنفاً والمحددة في أدناه قد أُلحقت بهذا الاتفاق ، وتكون جزءاً لا يتجزأ منه .

خريطة رقم (١) مدخل شط العرب رقم ٣٨٤٢ المنشورة من قبل الأميرالية البريطانية .

خريطة رقم (٢) السدّ الداخلي في نقطة (كيدا) رقم ٣٨٤٣ المنشورة من قبل الأميرالية البريطانية .

خريطة رقم (٣) نقطة (كيدا) إلى (عبادان) رقم ٣٨٤٤ المنشورة من قبل الأميرالية البريطانية .

خريطة رقم (٤) (عبادان) إلى جزيرة (أم طويلة) رقم ٣٨٤٥ المنشورة من قبل الأميرالية البريطانية .

المادة الثانية :

١ - يتبع خط الحدود في شطّ العرب (التالوك) أي خط وسط المجرى الرئيسي الصالح للملاحة عند أخفض منسوب لقابلية الملاحة ابتداءً من النقطة التي تنزل فيها الحدود البرية بين البلدين في شط العرب حتى البحر .

٢ - إن خطّ الحدود المعرّف على الوجه المذكور في الفقرة الأولى في أعلاه يتغيّر مع التغيّرات التي يرجع أصلها إلى أسباب طبيعية في المجرى الرئيسي الصالح للملاحة ولا يتغيّر خطّ الحدود بالتغيرات الأخرى ما لم يعقد الطرفان المتعاقدان اتفاقاً خاصاً لهذا الغرض .

٣ - يجري التحقّق من التغيّرات المذكورة في الفقرة (٢) في أعلاه بصورة مشتركة من قبل الأجهزة الفنية المختصة للطرفين المتعاقدين .

٤ - في حالة حدوث تحوّل في مجرى النهر أو في مصبّ شطّ العرب بسبب ظواهر طبيعية وأدّى ذلك التحوّل إلى تغيّر في العائدة الوطنية لإقليم الدولتين أو الأموال غير المنقولة أو المباني والمنشآت الفنية أو غيرها فإنّ خطّ الحدود يستمرّ في كونه (التالوك) طبقاً لما نصّت عليه الفقرة (١) في أعلاه .

٥ - ما لم يقرّر الطرفان باتفاق مشترك بأن خطّ الحدود يجب أن يتبع من الآن فصاعداً المجرى الجديد يجب إعادة المياه على نفقة الطرفين إلى المجرى كما

كان عليه في سنة ١٩٧٥م بالاستناد إلى ما هو مُشار إليه في الخرائط الأربع المشتركة والمنصوص عليها في الفقرة (٣) من المادة الأولى أعلاه إذا ما طلب أحد الطرفين خلال السنتين اللتين تعقبان اللحظة التي تحقّق فيها لدى أحد الطرفين حدوث التحول وفي غضون ذلك يحتفظ الطرفان بحقّهما في الملاحة وفي استخدام المياه في المجرى الجديد .

المادة الثالثة :

١ - إن الحدود النهرية في شطّ العرب بين إيران والعراق ، كما جاء تعريفها في المادة الثانية في أعلاه قد رُسمت بالخطّ المبيّن في الخرائط المشتركة المذكورة في الفقرة (٣) من المادة الأولى في أعلاه .

٢ - قد اتفق الطرفان المتعاقدان على اعتبار أن نقطة انتهاء الحدود النهرية تقع على خطّ مستقيم يُوصل بين نهايتي الضفتين عند شطّ العرب في أخفض مستوى للجزر - أخفض مستوى للمياه بالحساب الفلكي . وقد رسم هذا الخط المستقيم على الخرائط المائية المشتركة المذكورة في الفقرة (٣) من المادة الأولى في أعلاه .

المادة الرابعة :

إن خطّ الحدود المعرّف في المواد (١) و (٢) و (٣) من هذا الاتفاق يُحدّد كذلك بالتجاه عمودي المجال الجوي وباطن الأرض .

المادة الخامسة :

يُؤلّف الطرفان المتعاقدان لجنة مختلطة عراقية - إيرانية تُنظّم في مدة شهرين وضع الأموال العقارية والمباني والمنشآت الفنية أو غيرها ، التي قد تتغير تبعيتها نتيجة لتحديد الحدود النهرية العراقية - الإيرانية إما بطريق الشراء ، وإما بطريق التعويض ، وإما بأية صيغة أخرى مناسبة وذلك لتجنّب أي مصدر للنزاع .

المادة السادسة :

بالنظر إلى إنجاز أعمال المسح في شطّ العرب ووضع الخريطة المائية المشتركة المذكورة في الفقرة (٣) من المادة الأولى في أعلاه فقد اتفق الطرفان المتعاقدان على القيام بمسحٍ مشتركٍ لشطّ العرب مرةً كل عشر سنوات اعتباراً من تاريخ توقيع هذا الاتفاق ، ويحقّ لأيٍ من الطرفين أن يطلب القيام بصورةٍ مُشتركةٍ بمسوحاتٍ جديدةٍ قبل انتهاء مدة العشر سنوات .

ويتحمّل كل من الطرفين المتعاقدين نصف نفقات المسح .

المادة السابعة :

١ - تتمتع السفن التجارية والحكومية والعسكرية للطرفين المتعاقدين بحرية الملاحة في شطّ العرب وأيّاً كان الخط الذي يُحدّد البحار الإقليمية للبلدين في جميع أجزاء القنوات القابلة للملاحة التي تقع في البحر الإقليمي والتي تؤدّي إلى مصبّ شطّ العرب .

٢ - تتمتع السفن التابعة لدولةٍ ثالثةٍ والمستخدمة لأغراض التجارة بحرية الملاحة في شطّ العرب على قدم المساواة وبلا تمييزٍ وأيّاً كان الخطّ الذي يُحدّد البحار الإقليمية للبلدين في جميع أجزاء القنوات الصالحة للملاحة والكائنة في البحر الإقليمي المؤدّي إلى مصبّ شطّ العرب .

٣ - يجوز لأيٍ من الطرفين المتعاقدين أن يأذن بدخول شط العرب للسفن العسكرية الأجنبية لزيارة موانئه والتي لاتعود هذه السفن لبلدٍ في حالة عداءٍ ، أو نزاعٍ مسلحٍ ، أو حربٍ مع أحد الطرفين المتعاقدين ، وعلى أن يجري إبلاغ الطرف الآخر مُسبقاً بمدة لا تقلّ عن ٧٢ ساعة .

٤ - يمتنع الطرفان المتعاقدان في جميع الأحوال من الإذن بدخول شطّ العرب للسفن التجارية التي تعود لبلدٍ في عداءٍ ، أو نزاعٍ مسلحٍ ، أو حربٍ مع أحد الطرفين .

المادة الثامنة :

١ - يجري وضع القواعد المتعلّقة بالملاحة في شطّ العرب من قبل لجنةٍ مختلطةٍ

عراقية - إيرانيةٍ حسب مبدأ الحقوق المتساوية في الملاحة للدولتين .

٢ - يؤلّف الطرفان المتعاقدان لجنةً لوضع القواعد المتعلّقة بمنع التلوّث والسيطرة عليه .

٣ - يتعهّد الطرفان المتعاقدان بعقد اتفاقاتٍ لاحقةٍ في شأن المسائل المذكورة في الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة .

المادة التاسعة :

يعترف الطرفان المتعاقدان بأن شطّ العرب هو بصورةٍ رئيسيةٍ طريق للملاحة الدولية ، ولذلك فإنهما يلتزمان بالامتناع عن كل استغلالٍ من شأنه أن يُعيق الملاحة في شطّ العرب والبحر الإقليمي لكلٍ من البلدين في جميع أجزاء القنوات القابلة للملاحة الكائنة في البحر الإقليمي والمؤدّية إلى مصبّ شطّ العرب .

كتب في بغداد في ١٣ حزيران ١٩٧٥م .

عباس علي خلعتبري   وزير خارجية إيران .

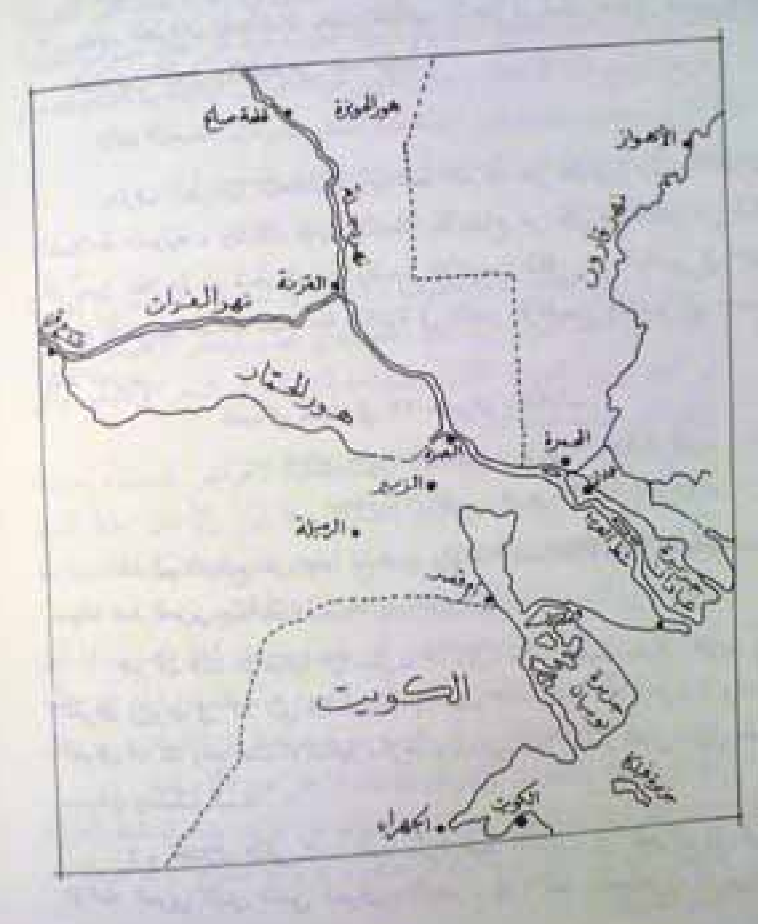
سعدون حمادي   وزير خارجية العراق .

لقد تمّ التوقيع على هذه المعاهدة والاتفاقات الثلاثة وملاحقها بحضور سيادة عبد العزيز بوتفليقة وزير خارجية الجزائر[١] .

غير أن هذه الاتفاقية كما سبق - أن ذكرنا - قد أُلغيت بقيام الحرب بين العراق وإيران في ١٣ ذي القعدة ١٤٠٠هـ (٢٢ أيلول ١٩٨٠م) ، وادعى العراق أنه قد وقّع هذه الاتفاقية مكرهاً ، ومعنى هذا أنها لم تُطبّق سوى خمس سنوات ونصف السنة .

٤ - احتلال الكويت : تعود فكرة ضمّ الكويت إلى العراق إلى قيام الاتحاد العربي الذي شمل العراق والأردن ، إذ لاحظ المخططون أن ميزانية

(١) مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - السنة الأولى - العدد الرابع - رمضان ١٣٩٥هـ .



الاتحاد ضعيفة، وأن الطريقة المثلى هي ضمّ الكويت ذات الإمكانات الضخمة إلى الاتحاد لتحسين الميزانية، ولرفع مستوى الشعب في البلدان التي يتألف منها الاتحاد. وقد قويت هذه الفكرة عندما طلب وزير الخارجية البريطاني (سلوين لويد) من الحكومة العراقية أن تتحمّل مسؤوليتها، وتأخذ على عاتقها دفع المساعدة التي تُقدّمها الحكومة البريطانية إلى الأردن بدلاً منها.

وصل (سلوين لويد) وزير الخارجية البريطانية إلى بغداد في ٢٧ رجب ١٣٧٥هـ (٩ آذار ١٩٥٦م) لحضور الاجتماع الاستشاري للمجلس الدائم لميثاق بغداد، ففاتحه نوري السعيد بضرورة إعلان استقلال الكويت تمهيداً لضمّها إلى حلفٍ يقوم بين العراق والأردن. فلما رجع (سلوين لويد) إلى لندن عرض الأمر على مجلس الوزراء البريطاني، فخوّله المجلس مُفاوضة الحكومة العراقية لتحديد حدود الكويت، ثم تمنح انكلترا الكويت استقلالها المنشود، ويترك لها بعدئذٍ حرية الانضمام إلى الحلف المزمع قيامه.

وسافر توفيق السويدي نائب رئيس الوزارة العراقية إلى (شتورة) في لبنان في رمضان ١٣٧٦هـ (نيسان ١٩٥٧ م) حيث يصطاف أمير الكويت عبد الله السالم الصباح، ودخل معه في مفاوضاتٍ سريةٍ طويلةٍ وهامةٍ حول ضرورة دخول الكويت في الاتحاد المرتقب بين العراق والأردن، على ألا يمسّ هذا الدخول الوضعين المشيخي والداخلي لإمارة الكويت، فأجاب الأمير: أنّه لا يملك حرية التصرّف في أمرٍ خطيرٍ كهذا بجرّة قلمٍ، إذ لا بدّ من استشارة الأسرة.

وعمل نوري السعيد على إقناع أمير الكويت للقيام بزيارة العراق زيارةً رسميةً للوقوف على المشروعات العمرانية الحديثة، والنهضة، وقد وافق أمير الكويت على هذه الزيارة، وتوجّه إلى العراق في ٢١ شوال ١٣٧٧هـ (١٠ أيار ١٩٥٨م)، فاستُقبِل استقبال الملوك ولما فاتحه نوري السعيد بموضوع الانضمام إلى الاتحاد، أجابه لا بدّ من الاتصال بالإنكليز، واستطلاع رأيهم قبل كل شيءٍ، وهذا ما تقتضيه المعاهدة المبرمة بين الطرفين. وكان أمير

الكويت في مخططه زيارة دمشق والقاهرة ، وحاول نوري السعيد أن يثنيه عن عزمه ، فلم يُفلح ، وانتقل الأمير من بغداد إلى دمشق فالقاهرة .

وفي ٢٣ ذي القعدة ١٣٧٧هـ (١٠ حزيران ١٩٥٨م) سافر وزير الأنباء والتوجيه العراقي برهان الدين باش أعيان ومعه رئيس الديوان الملكي عبد الله بكر إلى الرياض ، وفاوضا ولي العهد ، وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن عبد العزيز آل سعود في ضمّ الكويت إلى الاتحاد العربي فلم يمانع فيها إذا كانت الكويت ترغب ذلك ، واشترط حفظ كرامة شيوخ الكويت لما لهم من فضلٍ على آل سعود .

وزار السفير البريطاني في بغداد توفيق السويدي وزير خارجية الاتحاد في داره في ٢٤ ذي الحجة ١٣٧٧هـ (١١ تموز ١٩٥٨م) ، وأخبره أن الحكومة البريطانية توافق على دخول الكويت في الاتحاد العربي بعد حصولها على الاستقلال ، وأن جميع التفصيلات ستبحث في لندن يوم ٨ المحرم عام ١٣٧٨هـ (٢٤ تموز ١٩٥٨م) ، ولكن الثورة قامت في ٢٧ ذي الحجة ١٣٧٨هـ فقضت على الاتحاد ، وبالتالي قضت على الأفكار التي كانت تُراود رجال ذلك الاتحاد .

إذن كانت فكرة ضمّ الكويت إلى الاتحاد العربي من وجهة نظرٍ مادية بحتةٍ دون النظر إلى فكرة الوحدة العربية أو الجانب الوطني ، وفي الحقيقة كانت الرغبة في الحصول على الأموال الكويتية الضخمة ، وكانت انكلترا تؤيّد ذلك ، وتدفع إليه .

وحصلت الكويت على الاستقلال عام ١٣٨١هـ (١٩٦١م) .

أيام عبد الكريم قاسم : بعد أن تفرّد عبد الكريم قاسم بالسلطة ، وسار بالعراق بسياسةٍ تختلف عن سياسة بقية البلدان العربية ، لذا فقد عُزلت بلاده عن شقيقاتها ، وأخذ الهجوم الإعلامي يلعب دوره بين الطرفين ، وتأثرت العراق بهذه العزلة اقتصادياً ، واجتماعياً ، وسياسياً ، وعنّ على بال حاكم العراق أن يضمّ إليه الكويت ليسدّ العجز الذي يُعاني منه العراق .

ولكن خشي أن يتقدم نحو الجنوب ، فيتحرك الجيش السوري نحو العراق من ناحية الشمال ، لذا رغب أن يأخذ الضوء الأخضر من الحكم السوري . وبعد تحرّكٍ سياسيٍ التقى ناظم القدسي رئيس الجمهورية السورية مع عبد الكريم قاسم في الرطبة بالعراق على مقربةٍ من الحدود بين الدولتين ، ولم يُعارض الرئيس السوري في ضمّ الكويت للعراق . وأحسّ أمير الكويت بما يُهيّأ له فتحرّك ، وتمّ عقد مؤتمرٍ في جنيف . ولم يمضِ إلا قليل من الزمن حتى أُطيح بعبد الكريم قاسم في ١٥ رمضان ١٣٨٢هـ (٨ شباط ١٩٦٣م) وبعد شهرٍ زال حكم ناظم القدسي في دمشق أو ما كان يُعرف بحكم الانفصال ، وجيء بحزب البعث إلى السلطة في كلا البلدين مع التقاء بين البعثيين والناصريين في سوريا .

إذن كان الدافع لعبد الكريم قاسم في ضمّ الكويت إلى العراق دافعاً مادياً صرفاً ، ولم يكن هناك تفكير بالوحدة ، أو نازع وطني ، أو حرص على أموال الأمة التي تُبدّد في المحرمات أو تودع في المصارف الأجنبية لمصلحة حفنةٍ قليلةٍ ، فالوحدة تتمّ بالتفاهم ، والإيمان بضرورتها لا بالاحتلال والعمل العسكري ، وكانت انكلترا وراء ذلك أيضاً ، وتدفع هذا التيار ، وكان نفوذها هو القوي في البلدين العراق وسوريا إضافةً إلى الكويت .

أيام صدام حسين : مرّت مدة على بعض البلدان الإسلامية ، وهي تُقوّي جيوشها ، وتستعدّ للقتال الذي قد يقع مع دولة اليهود في فلسطين ، ولم تتعرّض بعض هذه الدول لأزماتٍ أو لم تتعرّض لحروبٍ مباشرةٍ كما حدث لمصر التي خضعت لاعتداءاتٍ ثلاثةٍ في مدةٍ تقلّ عن عقدين من الزمن ، العدوان الثلاثي في ٢٥ ربيع الأول ١٣٥٦هـ (٢٩ تشرين الأول ١٩٥٦م)، وحرب ٢٧ صفر ١٣٨٧هـ (٥ حزيران ١٩٦٧م) وحرب ١٠ رمضان ١٣٩٣هـ (٦ تشرين الأول ١٩٧٣م) لذا فقد تأثرت قواتها، وتراكمت عليها الديون، وبصورة أقلّ من ذلك قليلاً سوريا التي تعرّضت للاعتداءين الأخيرين اللذين خضعت لهما مصر ، وهاتان الدولتان مصر وسوريا هما الرئيسيتان في الصراع مع اليهود بحكم الجوار . أما الدول المجاورة الأخرى وهما لبنان والأردن

فعدّان أقلّ شأناً نسبياً نتيجة عدد السكان ، وإن كان الجيش الأردني على درجةٍ من التدريب والروح المعنوية العالية . وإذا كان العراق قد شارك فعلياً وأرسل قواتٍ ساهمت مساهمةً فعّالةً في الحرب ، وكان لها أثرها البارز إلا أن جيشه لم يتعرّض لضربة قاسية ، وكذا شاركت المغرب ، والدول الأخرى ، والتي لم تشارك بالقتال عسكرياً فقد شاركت مادياً وقدّمت المزيد . وإذا كانت بعض الدول ذات إمكاناتٍ بشريةٍ كالمغرب ، والجزائر ، والسودان غير أن استقلالها جاء متأخراً ، كما أن استعدادها كان على درجةٍ أقلّ نتيجة بُعد الأرض ، وعدم التماس المباشر ، والخلاصة فإنّ الجيش العراقي كان يستعدّ ويُشارك ، وتُسعفه إمكاناته النفطية ، وعدد سكانه ، ولم يتعرّض لأذى لذا بقي قوياً ، وربما يُخشى بأسه ، أو هكذا كانت دعاوي المدّعين .

وكانت إيران ذات جيشٍ قويٍ ساعدت انكلترا في بنائه، وأمريكا في تسليحه ، وأنفق عليه الشاه الكثير ، وساعد على ذلك ضخامة السكان ، والثروة النفطية التي تزوّد الحكومة بما تحتاج إليه من الأموال . وقامت الثورة في إيران التي عُرفت بالثورة الإسلامية ، وإذا كان قد أبعد من القوات العسكرية بعض الضباط أصحاب الكفاءات فخسر الجيش بذلك بعض طاقاته إلا أن الثورة عملت من ناحيةٍ ثانية على تقوية جيشها لحماية نفسها ضدّ أعداء الداخل ، وأعداء الخارج ، والذين توقّعت أن يكونوا كثيرين جداً .

كانت الخطة الاستعمارية يومذاك تعمل على محورين ، المحور الأول ضرب أية قوة للمسلمين ، إذ يجب ألا يقوى جيش وحده أو أيّة جيوش مجتمعةٍ خوفاً من أن تُهدّد أمن دولة اليهود في فلسطين ، أو تستطيع الخروج عن إرادة الدول الاستعمارية الصليبية ، وقد رأى المستعمرون من هذا المنطلق أن يضرب الجيشان العراقي والإيراني بعضهما بعضاً حتى تزول قوتهما معاً ، وعلى هذا أخذت الدول الاستعمارية ومن يسير في فلكها ، ولو كان من الدول العربية أو الإسلامية تُساعد أحد الطرفين أو كلاهما معاً ، وتمدّه بالسلاح والمال وغيره للوصول إلى الهدف التي تُريده الدول الكبرى ، سواء أكانت الدول

الصغرى تعرف ذلك أو لا تعرف فهي بحكم تبعيتها تسير ضمن اللعبة المرسومة ، وتؤدّي دورها حتى بلغ عدد الدول الداعمة لأحد الطرفين أو لهما معاً اثنتين وخمسين دولة . وليس غريباً أن تكون دولة من هذه الدول من أكبر أعداء أحد الطرفين وتُجاهر بعدائه ، ثم تمدّه سراً . واستمرت الحرب بين الفريقين زهاء ثمان سنواتٍ حتى كلّ الطرفان ، وفقدا الكثير من قوة جيشيهما ، ومن إمكاناتهما ، وتعطّلت المشروعات الحيوية ، وملّ الناس في كلا الدولتين .

أما المحور الثاني فهو بثّ التفرقة بين المسلمين ، وقد أخذ الآن صفة الخلاف بين السنة والرافضة ، ويبدو أن المخطط الموضوع كان يهدف إلى مدّ جسرٍ رافضيٍ يشمل إيران ، وجنوبي العراق ، وشمال بلاد الشام (سوريا وجنوبي لبنان) إضافةً إلى إقامة دويلاتٍ صغيرةٍ للنصارى ، والنصيرية ، والدروز ، إلى جانب دولة اليهود القائمة في فلسطين ، وتكون هذه الدويلات إثارةً للخلافات وقت الضرورة ، ومجالاً للتدخل الدولي ، ومركزاً للفتن والفساد . وبذا ينقسم العالم الإسلامي إلى قسمين أحدهما في الشمال والآخر في الجنوب ، وبينهما الجسر الرافضي ، ويضطر الشمال دائماً لطلب الدعم الاستعماري الغربي خوفاً من المعسكر الشرقي ، ويكون الجنوبي فقيراً باستثناء المناطق النفطية ، ويحتاج إلى المساعدة .

ولما كان الرافضة قلّة في العالم الإسلامي ، ولا تزيد نسبتهم على ٦،٤٪ من مجموع المسلمين لذا كان من الضرورة إعلان إسلامية الرافضة لتحصل على بعض التأييد من عامة المسلمين الذين يتوقون إلى الإسلام ، وقد حُرموا منه طويلاً ، وهذا ما حدث ، غير أن تنبّه العامة إلى بطلان عقيدة الرفض ، وإعلان الخميني فكرة التشيّع صراحةً ، والعمل لها ، وهذا ما أبان أيضاً شيئاً من حقائقها التي كانت مخفية عن بعضهم ، لذا عاد الضمور لذلك الامتداد الذي حصلت عليه الثورة في إيران في بداية أمرها ، ولولا النشاط التعليمي والثقافي الذي نشطت به خارج حدودها ، وفي أمصار العالم الإسلامي أجمع ، على حين ضنّ به الذين يقفون منها في الصفّ المقابل ، وكذلك لولا التمسّك

بالشعائر التي سار عليه أعوانها ، في الوقت الذي سلك خصومها طريق التفلّت ، لولا هاتان النقطتان لم يتوسّع أبداً الفكر الرافضي بل لانتهى من البداية ، وربما خرج منه بعض أتباعه . ومع هذا فقد توقّف المدّ الذي ظهر في بداية الثورة الإيرانية ، ومع هذا التوقّف كان لا بدّ من إجراء تطوير على المخطط الاستعماري أو على اللعبة الدولية .

تطوير في المخطط : لم تتغيّر الخطة الاستعمارية في ضرب أيّة قوةٍ إسلاميةٍ تظهر خوفاً على دولة اليهود قاعدتهم الأساسية في تأديب المسلمين وإفسادهم ، وخوفاً على مصالح الدول النصرانية الاستعمارية ، كما لم تتغيّر الخطة الاستعمارية في بث التفرقة بين المسلمين والعمل على إبقاء الصراع فيما بينهم تحت أسماء مختلفةٍ وصورٍ متباينةٍ ، وإن كانت تظهر بين الفترة والأخرى بأشكالٍ جديدةٍ .

ولكن الأحداث التي طرأت على المنطقة هي التي جعلت تطويرا يحدث على المخطط . ومن هذه الأحداث :

١ ـ الثروة التي أصبحت تتدفّق على الدول النفطية ، وخاصةً بعد عام ١٣٩٣هـ ، عندما قفزت أسعار النفط قفزةً واسعةً إذ ارتفع سعر البرميل الواحد من أربعة دولاراتٍ إلى خمسةٍ وثلاثين دولاراً . وإذا كان كثيرٌ من هذه الأموال يُبدّد في أمورٍ فرديةٍ وأسريةٍ وعلى شهواتٍ وأهواءٍ بصورٍ لا تكاد تُصدّق عند بعضهم إلاّ أنه يبقى الكثير ، فيُنفق في التنمية والإنعاش والمساعدات حتى ارتفع دخل الفرد كثيراً ، وعاش الناس في رخاءٍ ، وتطوّرت البلاد ، وهذا ما لا يرضى عنه المستعمرون ، وربما كانوا يسكتون عن مثل هذا لو اقتصر الأمر عليه ، ولكن زاد الأمر إذ أصبحت المساعدات الحكومية والشعبية تصل إلى الأقلّيات المسلمة في كل مكانٍ فتنشط بل وينطلق إليها دعاة ، وهذا لا يقبله المستعمرون ، ولا يمكنهم السكوت عنه ، وأرادوا وضع حدٍّ له قبل أن يتفاقم هذا الخطر حسب زعمهم ، فوضعوا الخطط للوقوف في وجهه ، ولكن أخذوا ينتظرون الفرصة المناسبة لبدء التنفيذ ، ويُعدّون أدوات التنفيذ ، والواجهات

اللازمة لذلك ، وطريقة التمثيل والإخراج .

٢ ـ الشباب المسلم من نتائج الثروة التي تدفّقت على المنطقة افتتاح المدارس ، والمعاهد والجامعات والإقبال الشديد على العلم ، بل واستقدام طلبة من خارج المنطقة ، وجزيرة العرب مهد الإسلام ، ومركز انتشاره ، والتدين فطرة ، والرغبة في الإسلام ملحّة والإقبال عليه شديد ، لذا وجد كثير من المعاهد والجامعات الإسلامية ، وكلها تُخرّج أفواجاً من طلبة العلم ، ولا شكّ أن بعضهم سيكونون من الواعين لواقعهم ، وإن كان عدد التابعين قليلاً إلا أن أثرهم سيكون مع الزمن واسعاً ، وهذا ما لا يقبله المستعمرون أبداً ، بل يخشونه أشدّ الخشية لأسباب كثيرةٍ منها صليبيتهم ، وعداؤهم للإسلام ، وحقدهم عليه ، ومنها خوفهم من التغيير الذي ربما يحدث على يد هذه الفئة ، والاندفاع نحو الإسلام الذي يُهدّد حسب مزاعم الصليبيين أوربا والحضارة الحديثة . إذن لا بدّ للمستعمرين من الوقوف في وجه هذا المدّ الإسلامي ، ولكنهم ينتظرون الوقت الملائم لوضع حدٍّ لهذا التوسّع .

إذن يكمن الخطر وراء النفط .

٣ ـ النفط : الوقود أساس الصناعة الحديثة ، ووسيلة حركة المعامل ، والمادة الرئيسية لوسائل المواصلات ، ويأتي النفط في رأس قائمة الوقود ولا يكاد يُنافسه عنصر آخر ، لذا فهو غذاء الحضارة المادية القائمة اليوم . ومكامن النفط الرئيسية في العالم هي منطقة الخليج ، ودول هذه البقعة هي المسيطرة على هذه المكامن ، وإن كانت تتقاسم الأرباح مع الشركات الاستعمارية .

وفي القتال الذي وقع بين بعض الدول العربية وبين إسرائيل في ١٠ رمضان ١٣٩٣هـ (٦ تشرين الأول ١٩٧٣م) قطعت دول الخليج النفط ، فتأثرت الدول الصناعية أيّما تأثر ، وأحسّ المستعمرون أن صناعتهم وحركتهم مرتبطة كل الارتباط بمكامن النفط وبالتالي بالدول التي توجد فيها هذه المكامن ، إذن لا بدّ من السيطرة عليها عسكرياً لاستمرارية ضخّ النفط ، ووصوله بشكلٍ دائمٍ إلى الدول الصناعية ذات الشأن . ووقف المستعمرون

ينتظرون الزمن اللازم لتنفيذ هذه الخطة الضرورية لهم ـ حسب رأيهم ـ ووسائل إعلامهم تُرَدّد دائماً لا يصحّ بقاء النفط بأيدي قلة من الشيوخ (. . . . . .) يتحكمون في العالم وحضارته .

واندلعت الحرب بين العراق وإيران ، وأخذ الضخّ يزداد للحصول على المال ، وبدأ يتراجع السعر ، حتى عملت الدول المُصدّرة للنفط على تحديد الكميات المستمرة لكل دولة من دونها محافظةً على أسعار النفط ، وتوقّف الضغط على تنفيذ السيطرة على منطقة الخليج ، وإن لم يخرج من دائرة التنفيذ ، غير أن النية مُبيّتة ، وظهر هذا من كتابات وتصريحات المسؤولين في الدول الاستعمارية إذ يُؤكّد « نيكسون » على ضرورة وجود قوة لبلاده في منابع النفط . كما بيّن وزير خارجيته لوزير خارجية الكويت صباح الأحمد الصباح أن الخطر قائم على الكويت ، ويكمن من ثلاث جهاتٍ ، وهي الاتحاد السوفياتي ، ودولة محلية ، وحركة موضعية . أما الخطر الأول فهو الاتحاد السوفيتي ، وهو أبعد الاحتمالات للتفاهم القائم بيننا في هذا الجانب ، وأما الدولة المحلية فيشير بذلك إلى إيران أو العراق ، وإن كان يركّز على العراق على أساس وجود محاولاتٍ سابقةٍ ، ويُبيّن قوة العراق ، وضعف الكويت النسبي ، وأما الخطر الثالث فيتوقّعه من حركةٍ إسلاميةٍ في المنطقة نتيجة المدّ الإسلامي ، ويُريد بذلك الضغط على الاتجاه الإسلامي ، لذا يطلب من وزير خارجية الكويت أن تُعطي حكومته تسهيلاتٍ خاصةً على أرض الكويت ، غير أن الوزير يُجيب أننا لا نطلب من أحدٍ الدفاع عنا ، وكل السفن تأتي إلينا تطلب التسهيلات في معاملتنا لها ، وأما العراق فلن تُهاجمنا لأنهم إخوة لنا ، وإنما الخوف يكمن منكم أنتم ، والدفاع المطلوب من هجومكم أنتم والاتحاد السوفيتي إذ تتفقون معاً على تقسيم المصالح ، فهذه منطقة نفطية لكم وهذه لهم .

ومع أن التقارير السرية الغربية أشارت إلى إحراج حكومات المنطقة فيما إذا تمّ إنزال قوات للمستعمرين ، حيث يُؤكّد ذلك اتهامات الشامتين لهذه

الحكومات ، إلا أنه لم تُؤخذ هذه التقارير بعين الاعتبار وأخذ الاستعداد للقيام بهذه المهمة ، واختيار الجنود المناسبين للمنطقة ، والتدريب في صحراء « نيفادا » ، وتمّ إنزال في جزيرة « غرينلندا » ، وآخر في « بناما » ، كتجارب للإنزال المطلوب ، فالنيّة مُبيّتة ، والتهيئة قائمة ، والاستعداد يتمّ ، والانتظار فقط للفرصة المناسبة .

وجاءت الفرصة المطلوبة :

١ ـ انتهت الحرب العراقية ـ الإيرانية ، وظهر أن العراق هو الدولة المنتصرة ، وشعر رئيسها بشيءٍ من العظمة ، ورغب أن يُحقّق أطماعه ، وقد تعوّد أثناء القتال أن لا يُقال له : لا ، وإنما يأمر فيُطاع ، ويُشير فتُنفّذ إشارته ، كما اعتاد من قبل نتيجة الاستبداد والقسوة اللتين مارسهما ألا يُعصى في موضوع ، ولا يُرَدّ له طلب ، ويُحبّ أن يستمرّ على هذا .

إن مثل هذه الشخصية يمكن أن يُلعب بها ، وأن تُدفع في كل جهةٍ ، وتكون ورقة رابحةً بيد من يلعب ، ويُراهن عليها .

وإن الشعب العربي في العراق الذي قاسى الكثير أثناء الحرب وعانى الكثير نتيجة الحرب يُريد أن يشعر بشيءٍ من الراحة بعد الحرب ، يرغب بأن يتكلّم غير أنه ممنوع من ذلك ، ويبغي أن يتحدّث حتى عن النصر ، ولكن لا يُسمح له ، ويتمنى أن يحصل على شيءٍ من الرفاه الاقتصادي إلا أنه غير متوفّر ، الناس في ضائقة ، منهم من فقد أهله ، ومنهم من شُرّد عن دياره .

إن مثل هذا الشعب إن لم يُوجّه إلى عمل خارجي يشغله ، أو نصر مصطنع يُلهيه يمكن أن ينفجر ، وعلى راعيه أن يُحرّكه لمثل هذا الاتجاه وإلا أضرّ به ، وأزعجه ، وربما خاف المسؤول على مركزه ، ويعرف المستعمر هذا ، ويعمل على استغلاله .

وإن الجيش العراقي الذي قاتل مدة ثمان سنواتٍ ، وكان وقته كله مشغولاً بالحرب ، وظروفها ، وانتهى الصراع ، وتوقّف القتال ، وهذا الأمر

فلا بُدّ من شيءٍ يُشغله ، وإلا تذكّر ما حدث ، وما فقد ، وما حلّ ، ومن أجل أيّ شيءٍ وقع القتال ؟ وفي سبيل من ؟ ومن استفاد ؟

إن مثل هذا الجيش لا بدّ من أن يعمل على جبهةٍ ، وإلّا سبّب إزعاجاً ، فالضباط يبغون نتائج ما حصدوا ، والجند يُريدون أجر ما قدموا ، والأهالي يرغبون تعويضاً عما فقدوا . . . . والحالة الاقتصادية سيئة ، فالبلاد خارجة من حربٍ استمرّت مدةً ليست بقصيرةٍ ، وبحاجةٍ إلى إعادة عمرانٍ بعد أن تخرّب فيها الكثير .

وأن مثل هذا الوضع الذي تعيشه العراق لا يمكن من توجيه فالدعم في أي دربٍ .

٢ ـ انتهاء الحرب الباردة بين الشرق والغرب ، لقد أعلن قادة المعسكر الشرقي الفشل الفكري والسياسي فألقوا سلاحهم ، وتوجّهوا نحو الفكر الحرّ ، وطلبوا تقديم المساعدة من المعسكر الغربي ، ونتج عن هذا نتائج على غايةٍ من الأهمية .

أ ـ توقّف الصراع بين الشرق والغرب ، فبرز الصراع بين رؤوس المعسكر الغربي ، بين الولايات المتحدة من جهةٍ وأوربا التي تُريد أن تتوحّد من جهةٍ ثانيةٍ ، رغبةً من أوربا في عدم الخضوع للنفوذ السياسي والاقتصاد الأمريكي . وبين ألمانيا من جهةٍ وفرنسا من جهةٍ أخرى حول الوحدة الألمانية خوفاً من قوة ألمانيا المستقبلية ، وتضع فرنسا نصب عينيها ما عانته من التفوّق الألماني ، وهزيمة فرنسا خلال حروبٍ ثلاثٍ في الحربين العالميتين الأولى والثانية ومن قبلهما في حرب (١٨٧٠م) ١٢٨٨هـ، وبين انكلترا من جهةٍ وفرنسا من جهةٍ أخرى حول مناطق النفوذ ، وماضي الحروب الاستعمارية بين الدولتين معروف .

ب ـ إن المعسكر الشرقي لم يعد له ذلك الدور الذي كان له سابقاً ليهدّد التصرّف الاستعماري الغربي ، وليُبدي وقوفه بجانب الدول الضعيفة من باب المنافسة ، والكسب السياسي ، والمدّ الفكري الشيوعي ، والمتاجرة والمزاودة ، وليس من باب الإنسانية ، ومساعدة الضعيف ، وعدم وجود مصالح .

جـ ـ إن السيطرة على مناطق نفط الخليج سيجعل أوربا تخضع لمن بيدها مصادر النفط نتيجة الحاجة الماسة إلى تلك المادة التي تقوم عليها الصناعة ، وتتحرّك بها وسائل المواصلات .

د ـ إن القوات التي كانت في أوربا الغربية ، وتُعسكر هناك للوقوف في وجه قوات المعسكر الشرقي ، وتحمي أوربا من خطر المدّ الشيوعي ، ولم يعد لها الآن ضرورة ، ويجب سحبها من أوربا ، ولكن إلى أي منطقةٍ تُنقل ؟ إن تسريحها سيرفع نسبة البطالة في الولايات المتحدة من ٣٪ إلى ٣٫٧٪ ، وهذا ما يُسبّب مشكلةً ، إذن يجب نقلها إلى منطقةٍ أخرى ، والمحافظة عليها ، وإذا كانت لا تُناسب البيئة التي ستنتقل إليها لاختلاف المُناخ ، فيمكن استبدالها بقواتٍ ثانيةٍ أكثر مُناسبةً للبيئة الجديدة ، وهذا ما قد حدث . ولكن يجب ألا يُرهق ذلك الميزانية إذ يجب أن تكون مُخصّصاتها على حساب الدولة التي تستضيف هذه القوات .

هـ ـ إن المساعدات التي وعدت بها دول المعسكر الغربي للشرق يجب أن تؤمّن من جهةٍ ثانيةٍ ، ويبدو أن منطقة الخليج هي التي اتجهت الأنظار إليها لتُؤخذ منها أكبر نسبةٍ من هذه المساعدات بسبب غناها أولاً ، ولتحقيق المخطط الذي يهدف إفقارها ، كما يمكن توزيع نسبةٍ من هذه المساعدات على بعض دول العالم الأخرى تدفعها بشكلٍ غير مباشرٍ عن طريق زيادة أسعار النفط . وإن وجود مشكلةٍ في منطقة الخليج يكون مُبرّراً لارتفاع أسعار النفط ، وبذا تدفع كل دولةٍ حسب نسبة مشترياتها من النفط ، ولا ينال دول شركات استثمار النفط إلا نسبةٌ محدودةٌ جداً مع أنها هي أكثر دول العالم استهلاكاً للنفط نتيجة الصناعة المتقدّمة في بلدانها ، ووسائل النقل المتطوّرة لديها ، غير أن ما تحصل عليه من أرباحٍ بسبب ارتفاع

الأسعار يُعوِّض عنها ما تدفعه .

و- إن مخازن الأسلحة لدى الدول الاستعمارية مليئة بما كانت تجمعه وقت الحرب الباردة بين الشرق والغرب لحين الحاجة ، والآن لا بدّ من صرفه لتحصل على ثمنه مُضاعفاً ، وإن وجوده بالمخازن يفسده ، كما أن الأسلحة تتطوّر باستمرارٍ ، فبقاؤه يُفقده قيمته ، وفعاليته ، ويُصبح لا فائدة منه ، وتصريفه لا يكون إلّا بإشعال حربٍ أو تهيئةٍ واستعدادٍ لذلك بإيجاد أزمةٍ ، والمنطقة الغنية هي التي يمكن أن تلتهمه بسرعةٍ وبدفعٍ مباشرٍ .

وإن معامل الأسلحة لا تزال تعمل ويجب تأمين سوقٍ لها بمواصفات كالأولى إن أمكن .

والخلاصة : وجدت الفرصة الملائمة ، وتأمّنت الوسيلة والأداة اللازمة ، وتحقّقت المصالح ، وضُمنت الأهداف .

وجدت الفرصة الملائمة بانتهاء الحرب العراقية - الإيرانية ، وانتهاء الحرب الباردة بين الشرق والغرب ، واختفاء الصراع والمنافسة ، وانسحاب الروس من ميدان التهديد وتبادل المصالح .

وتأمّنت الوسيلة والأداة اللازمة للتنفيذ بإصابة الرئيس العراقي بجنون العظمة ، والاندفاع وراء تحقيق المزيد من الزعامة . هذا بالإضافة إلى بعض حُكّام المنطقة بتحمّل المسؤولية ، وطلب المساعدة ، وضمان الآخرين بعدم النقد ، والبعد عن الهجوم الإعلامي بل بالدعم وإظهار المساعدة ، ومشروعية التصرّف ، وباختصار فإن الأدوات جاهزة للعمل ، وبانتظار الأدوار التي تعطى لها .

وتحقّقت المصالح بإيجاد مكانٍ للجنود المسحوبين من أوربا ، وسوقٍ للأسلحة الفائضة ، وتغطيةٍ للمساعدات المترتبة على الغرب للشرق ،

والسيطرة على المناطق النفطية ، وجعل أوربا ضمن دائرة الارتباط بالولايات المتحدة .

وضُمنت الأهداف بالسيطرة الصليبية ، وبوقف النشاط الإسلامي بإفقار المنطقة حيث يتوقّف الدعم ، وبتغيير بنية المجتمع الإسلامي بإفساده باستقدام أعدادٍ كبيرةٍ من الفتيات لهذا الغرض ، وإدخال المحرّمات ، والقبض على الرقبة ، وبثّ التفرقة بين المسلمين .

ولم يبق لإخراج المسرحية إلا تنفيذ اللعبة .

اللعبة : بدأت اللعبة بدفع الرئيس العراقي لاحتلال الكويت . لقد أخذت الكويت تضخّ النفط من جزيرتي « وربة » و« بوبيان » أثناء الحرب العراقية - الإيرانية ، وهذا الضخّ يصل إلى حقول النفط العراقية بـ« الرميلة » ، ولم تكن العراق لتلتفت إلى هذا لانشغالها بالحرب ، وللأموال التي تُقدّمها الكويت ، ودول الخليج الأخرى لها ، ولحاجتها في هذه الظروف العصيبة إلى أعوانٍ يقفون بجانبها لا إلى خصومٍ يزيدون من همومها ومُشكلاتها .

فلما انتهت الحرب طالبت العراق الكويت بتعويضاتٍ عما خسره من نفط « الرميلة » فكان جواب الكويت أننا قد قدّمنا الكثير من أجلكم ، ودفعنا الكثير لمساعدتكم ، فاحتجّت العراق بأن ما دُفع لنا لم يكن بأكثر من قيمة ما ضُخّ ، ولكننا نُطالبكم بما سيُضخ في المستقبل ، وإلا فإن جزيرتي « وربة » و« بوبيان » من نصيبنا . ويبدو أنه كانت هناك مُوافقة لإعطاء العراق هاتين الجزيرتين حلاً للمشكلة ، أو أملاً في عدم وقوع أزمةٍ .

أبدت الولايات المتحدة أمام انكلترا تساهلاً وعدم اهتمامٍ في احتلال العراق للكويت ، فاندفعت انكلترا ، وحرّضت صدام حسين على المضي في تفكيره ، على أنه أقرب إلى دائرة نفوذها من غيرها ، وعلى أنها ستحصل على مزيد من نسبة الأرباح ، لأن حصتها في نفط العراق أكبر من غيرها . وفي

الوقت نفسه حرّضت الكويت على الإصرار على عدم الدفع ، وأنه لا يستطيع أحد أن يمسّ ترابها مهما عتت قوته . وانكلترا هي وراء الاتحاد العربي الهاشمي ، وعبد الكريم قاسم سابقاً ومطالبتها ودفعها لضم الكويت ولا تزال .

اطمأنت الكويت إلى حمايتها من الولايات المتحدة ، فأصرت على عدم الدفع ، وبكل ثقةٍ واعتزازٍ ، وشعرت العراق أنها أعطيت الضوء الأخضر لاحتلال الكويت . فتقدّمت الجيوش العراقية في الحادي عشر من المحرم ١٤١١هـ (٢ آب ١٩٩٠م) واحتلّت الكويت .

ولم يكن هذا الاحتلال إلا كالمحاولات السابقة التي لم تكن إلا من أجل مصالح ماديةٍ حيث كانت الثروة النفطية ، وما تدرّه من منافع في بلدٍ صغير تُغري العراق البلد الكبير الذي يحتاج إلى المادة لمشروعاته الإنمائية الضخمة أو للحروب التي يخوضها ضدّ جيرانه كنوعٍ من أنواع المغامرة .

الأحـــداث :

أولاً : أخذت أجهزة الإعلام العالمية ووسائلها المختلفة تُبالغ وتُضخّم من قوة العراق حتى وضعتها في رأس الدول الكبرى بما تملكه من أسلحةٍ كيماوية ، ومُعدّاتٍ حربيةٍ ، وقوىً بشريةٍ مُدرّبةٍ تزيد على المليون ، وتُردّد أن العراقيين لم يكتفوا بالكويت ، وإنما يريدون التوسّع في المنطقة ويحشدون قواتهم على الحدود[١] ، وذلك لـ :

أ ـ تتأكد الدول المجاورة أنها لا طاقة لها بمقاومة القوات العراقية ، ولا بدّ لها من دعوة الدول الكبرى ذات العلاقة بشؤون النفط لحمايتها .

ب ـ تخاف الدول النصرانية من نشوء قوة إسلاميةٍ ضخمةٍ قد تتعاظم أكثر فيما لو امتدت وتوسّعت لتشمل مناطق ثانيةً ، وربما انطلقت موجة إسلامية من جديدٍ ترفع راية الجهاد كالسابق لتُحطّم الحضارة المادية القائمة

[١] لم ينوِ العراقيون التوسّع خارج حدود الكويت ، ولم يحشدوا قواتهم على الحدود الخليجية المجاورة ، وإنما بقوا على بعد مائة كيلومتر منها .

اليوم . ولتشعر الدول النصرانية بضرورة تقوية دولة اليهود في فلسطين ودعمها لتقف في وجه المد الإسلامي . هذا مع العلم أن رئيس العراق صدام لم يُفكّر في حياته بالموضوع الإسلامي ، فهو رجل علماني ، مُعادٍ للإسلام .

ثانياً : جاءت قوات أجنبية ، أو طُلبت ، ونزلت في منطقة الخليج ، ومعها فتيات يعملن في الخدمة العسكرية ، أو يُرافقن الجيش للترفيه ، ومع القوات كل متطلباتها من أغذيةٍ ومشروباتٍ عرفها الخليج بصورةٍ علنيةٍ لأول مرةٍ في التاريخ ، وأخذت القوات تتجمّع في سبيل الردع العراقي[١] ، وشاركت أعداد من الجنسيات إذ كان شبه إجماعٍ عالميٍ على إدانة العراق في احتلالها للكويت . وكان على دول الخليج أن تتحمّل نفقات هذه القوات كلها . وكانت التصريحات أن الإقامة ستبقى حتى تستقرّ الأوضاع ، والاستقرار كلمة مرنة يُفسّرها صاحب القوة حسبما يريد ، بل كانت بعض هذه التصريحات تُشير إلى البقاء إذ جاء في بعضها : أننا لسنا على استعدادٍ لأن نُدعى كل عشر سنواتٍ . وهذا يهدف إلى :

أ ـ إفقار دول الخليج بدفع كامل نفقات القوات الضخمة التي شملت دولاً كثيرةً ، بل شارك بعضها للحصول على بعض المغانم عن طريق قواته .

ب ـ تغيير بنية المجتمع بإدخال الفساد عن طريق الفتيات ، والمحرّمات التي تُعدّ من متطلبات القوات الأجنبية التي هي القوة الرئيسية .

جـ ـ التحكّم الدائم بالثروة النفطية وتوزيعها حسب مصلحة القوي .

ثالثاً : الكويت : لم تستطع الكويت مُقاومة العراق للفارق في العدد ، والاستعداد ، وعنصر المفاجأة . وخرجت أعداد من البلاد مُشرّدةً ، تاركةً أملاكها وأموالها ، واتجهت إلى دول الخليج الأخرى ، ووقعت بعض الحوادث

[١] كانت العراق تقف تنتظر تجمّع القوات حتى تتكامل لتتلقّى الضربة القاتلة منها .

المؤلة والمؤسفة من جانب الغزاة ، وقد بالغت فيها وسائل الإعلام ، وضخّمتها لدرجةٍ لا تكاد تُصدّق ، وأخرجت العراقيين من كل معاني الإنسانية والخلق ، وما هم في الحقيقة سوى جزء من الشعب العربي ، وإن كان حزب البعث قد ساهم في التفلّت والتنكّر للقيم[1] ، وزاد الرئيس العراقي في هذه الساحة وزعًا بالتعليمات التي أعطاها للقوات الغازية . وكان من أثر هذا التشريد ومبالغة وسائل الإعلام فيه .

أ ـ خوف سكان الخليج لدرجةٍ كبيرةٍ توقّعوا معها أن الحرب ستندلع بعد ساعاتٍ قليلةٍ ، وستدمّر كل شيء ، وأنهم سيفقدون أملاكهم وأموالهم ، وسيُشرّدون كما حدث لأهالي الكويت ، وكان كل فرد هو الهدف نفسه ، ولم تغب عن أحدهم أبداً صورة الأملاك والأموال لذا أصابهم الهلع ولم يعد من مانعٍ عندهم من طلب حماية أي جهةٍ مهما بلغ عداوتها السابقة لهم أو للإسلام .

ب ـ إسهام بعض الفتيات الكويتيات بنصيب من الفساد ، إذ أن الكويت قد قطعت شوطاً في هذا المجال إذا ما قارناها مع السعودية وقطر اللتين تعدّان أكثر الدول محافظةً على القيم .

رابعاً: العراق: يبدو أن قسماً من الجيش العراقي لم يُوافق قائده على تصرّفه ، ولكن الخوف والضغط يُجبرانه على السكوت ، وكل من يُبدي أي تذمّرٍ زال وانتهى ، وأما الشعب فلم يقبل هذا أبداً ، وإذا كانت فكرة الوحدة

---

(1) قبل مدة كانت وسائل الإعلام المحلية تحاول أن تُغطّي جرائم الرئيس العراقي في قتل الأكراد جماعيًا في قرى كاملة بالغازات السامة ، ومن هذه القرى « حلبجة » ، وتتهم وسائل الإعلام هذه ما ينشر في الخارج أنها دعايات مغرضة ضد الرئيس العراقي فلما قام بفعلته هذه وغزا الكويت ، انقلبت الآية ، ولكن كما بالغوا في الدفاع عنه بالغوا في الهجوم عليه حتى وصل الأمر عند بعضهم أن ادعوا أنهم يُرتّبون بعد أن تُعرض فيلم « شو » ، وكان يُخفي فهم العقل من قبل ، أن الجنود العراقيين قد جمعوا أطفال قرية مع أمهاتهم وأخذوا يكسرون رؤوسهم على الدبابات ، ويستخرجون أدمغتهم أمام الأمهات ، وهذه دعايات فضحتنا ضمنًا ، إذ لم نُسأل عليها ، إذ كلنا نحمل اسمًا واحدًا عند الصليبيين هو « مسلمون » .

العربية تبرز عند بعضهم لكن على أن تتمّ بالتفاهم لا بالأعمال العسكرية والاحتلال بالقوة ، وقد اختفت زعامات عن الساحة تباعاً .

والغريب أن الرئيس العراقي أخذ يتكلّم بالإسلام ، ويدعو إليه ، وهو المعروف مدى حياته بعداوته للدين ، وتنكّره له ، لذا كانت دعوته باهتةً ، ويحكم عليها أنها دعوة مصلحةٍ اقتضتها الضرورة ، فجاءت باردةً لم يقبلها منه أحد ، ولم يقتنع بها فرد .

وأما الحجة التي لا يملّ من ترديدها هي تبديد حُكّام الكويت للثروة بلادهم على شهواتهم بشكلٍ لا يقرّه عقل إذ تُعطى عشرات الملايين من الدولارات في قضاء ساعات شهوة ، وهذه الثروة من حقّ (الأمة العربية) حسب اصطلاحه ، ومن هذا المنطلق أعلن توزيع النفط مجاناً للدول التي من العالم الثالث ، ولم يشترط أن تكون عربيةً ، وهذا حقّ (الأمة العربية) على زعمه ، فكيف يُبدّده هو أيضاً ؟ ، ويُهاجم حُكّام دول الخليج كلهم ويتّهمهم الاتهامات نفسها .

خامساً : دول الخليج : أخاف الإعلام سكان دول الخليج ، وهم الذين اعتادوا على الرفاهية والاستقرار ، وظنّوا أنه مصيبهم ما أصاب الكويت ، فوضعوا نصب أعينهم المال والأملاك فتمسّكوا بها ، وطلبوا النجاة من أي مصدرٍ ، وأيّدوا استقدام أيّة قوةٍ ، لم يختلف في ذلك الملتزمون من خريجي الجامعات وأساتذتها عن غيرهم ، وهذا يدلّ على ضعف الإيمان ، وظهر أن الحكومات لم تكن لتستعد لمثل هذا اليوم .

أيّد عدد كبير من العلماء استدعاء القوات الأجنبية ، وإن كانت استدلالاتهم بقضايا فرديةٍ لا يُستشهد فيها ، فاستئجار إنسانٍ ، والاستعار من فردٍ لا تُقارن مع طلب حماية دولةٍ تُعدّ أكبر قوةٍ في العالم[1] ، وارتاع السكان

---

(1) لم يدرس هؤلاء العلماء الوضع العسكري ، ولم يروا الحشود على الحدود ، ولم يعرفوا ملابسات الوضع ، وإنما أعطوا الفتوى حسبما وصف لهم الوضع ، وتأييداً للمسؤولين .

لقول العلماء ولتصرّف الحكام . والنيّة في أذهان المسؤولين أن هذه القوات ستعود إلى بلدانها بمجرد هدوء الأوضاع ، وعدم بقاء الحاجة إليها . ولم يكن طلبهم أكثر من انسحاب العراق من الكويت وعودة الحكومة الشرعية ، ولا يبدون أي تخوّف من القوات التي جاءت للدفاع ضدّ أطماع العراق وتهوّر رئيسه .

سادساً : الدول العربية : اجتمع مجلس جامعة الدول العربية اجتماعاً طارئاً لمناقشة الوضع ، فاختلفت الوفود ، وحصلت بعض المشادات الكلامية ، وخاصة بين العراق والكويت ، بعضها من انتقد الاحتلال العراقي العسكري للكويت ، وبعضها من انتقد طلب القوات الأجنبية[١] .

وساهمت بعض الدول بإرسال قوات إلى منطقة الخليج وهي : سوريا ومصر . وتطوّر هذا الخلاف إلى انتقال الجامعة من تونس إلى مصر ، أو بقائها . وإلى استمرارية عمل الجامعة والفائدة من ذلك ما دامت لا تستطيع أن تحلّ خلافاً يحدث بين أعضائها ، ولا تتمكّن من ردع دولة معتدية على جارها وشقيقتها .

سابعاً : المسلمون : لم يقتصر الخلاف بين الحكومات بل امتدّ إلى الشعوب بل وإلى الأفراد ، حتى غدا الأمر شبه فتنةٍ لما وقع . وبعض الأحيان كانت الشعوب على طرفي نقيض مع حكوماتها . فالعلماء البارزون في مصر قد أيّدوا حكومتهم وموقفها ، وأيّدوا الاستعانة بالقوات الأجنبية ، ومن أمثال هؤلاء : مفتي مصر محمد سيد طنطاوي ، وأحمد عمر هاشم نائب مدير جامعة

---

(٢) أيّد طلب القوات الأجنبية كل من : سوريا ، ولبنان ، ومصر ، والسعودية ، والكويت ، والبحرين ، وقطر ، والإمارات ، وعُمان ، وجيبوتي ، والصومال ، والمغرب ، وأدانوا العراق ، وطالبوه بالانسحاب ، وقد حصلوا نتيجة التصويت على الأكثرية (١٢) عضواً وأيّد العراق لم تحفّظ ، وأدان طلب القوات الأجنبية كل من : العراق ، فلسطين ، الأردن ، اليمن ، ليبيا ، تونس ، الجزائر ، موريتانيا (٨ أعضاء) .

الأزهر ، ومحمد متولي شعراوي ، وأفتى من لم يُفتِ من قبل ، وصار الحديث والتصريح وسيلةً للظهور ما دامت هناك وسائل الإعلام تتلقّف الأخبار ، وتُعلن استعدادها للنشر مهما كان المستوى العلمي أو الموضوعي .

واجتمع مجلس العلماء في مكة المكرمة ، وأعطى تأييده المباشر للسعودية ومجموعتها . وربما أيّدت بعض الحركات هذا الجانب وبعضها ذاك ، وقد تبدّل موقف بعضها ، وتغيّر حسبما اقتضت المصلحة السياسية الخاصة بأفرادها . وربما وجد من انتقد الطرفين .

والخلاصة كانت فتنة بين المسلمين خطط لها المستعمرون ونجحوا في بثّ الفرقة وإثارة الخلاف الشديد ، سقط فيه الناس ، وتاهوا ، وتعصّب بعضهم لرأي بعض بغير علمٍ ولا هدىً ولا كتابٍ منير .

ويكفي أن يكون منهم أداةً لتنفيذ المخططات .

وتجمّعت القوات المتعددة الجنسيات في منطقة الخليج ، وفُرض حصار على العراق بحراً ، وبراً ، وجوّاً ، وإن كان بعضهم يُشكّك في جدية هذا الحصار .

بحث مجلس الأمن الموضوع ، وقرّر إلزام العراق على الانسحاب من الكويت ، وإن لم تجد الطرق السياسية والوسائل السلمية فلا بدّ من اتخاذ القوة وأعطى مهلةً للانسحاب ١٥ كانون الثاني ١٩٩١م (٢٩ جمادى الآخرة ١٤١١هـ) ، ولا شك أن مجلس الأمن تُسيّره وتحرّكه الولايات المتحدة الأمريكية . ولكن العراق لم يُبالِ بهذا القرار رقم (٦٦٠) بل عدّ الكويت جزءاً من العراق ، وأطلق عليها اسم (كاظمة) ، وأخذ يُردّد دائماً أن الكويت ليست سوى جزءٍ من العراق انتزعها المستعمرون منه ، والآن عادت إلى الأرض الأم ، وربما كان موقف العراق هذا ينبع من :

١ ـ الاعتماد على الأسلحة التي كدّسها في أراضيه ، فما ترك فرصةً لشراء الأسلحة إلا واغتنمها من أي مصدر كانت ، سراً وعلناً . واستفاد من

ثرواته النفطية ومن الأموال التي أخذها من دول الخليج مساعدةً أثناء الحرب مع إيران ، وقد حصل على دعم عسكري ومالي كبير أثناء الحرب مع إيران من مختلف الجهات دول الخليج ، وأمريكا ، وروسيا .

٢ ـ الاعتماد على التحصينات التي أقامها ، ومخابىء الطائرات ، والملاجىء ، وكلها من النوع القوي جداً ، وقد جهز الكويت بهذه التحصينات إذ بدأ بالعمل بها بعد احتلالها مباشرةً .

٣ ـ انتصاره على إيران .

٤ ـ الاعتماد على القوى الشعبية في البلدان العربية والإسلامية فيما إذا دخلت دولة اليهود في فلسطين الحرب ضدّ العراق ، إذ كان يُخطط في ذهنه أنه باستطاعته إثارتها فيما إذا هاجمها بالصواريخ ، بل كان يعتقد أن كثيراً من الدول العربية والإسلامية ستُغيّر موقفها فيما إذا دخلت دولة اليهود الحرب إلى جانب الدول المتحالفة ضدّه .

٥ ـ الاعتماد على بعض الدول الأجنبية التي يبدو أنها كانت تدفعه ، ومنها : الامبراطورية الروسية ، وفرنسا ، وربما تصوّر أن الوضع سيكون لصالحه إذ أن أوربا ستدعمه حتى لا تكون تابعةً للولايات المتحدة وخاصةً بعد سقوط رئيسة وزراء انكلترا « مارغريت تاتشر » التي كانت تتبع بشكل عام سياسةً قريبة من سياسة الولايات المتحدة ومجيء « جون ميجر » إلى السلطة ، وفي نيته السير بسياسة استقلالية عن أمريكا .

٦ ـ ويجب ألا ننسى السياسة الاستبدادية التي يسير عليها الرئيس العراقي حيث لا يستطيع أحد أن يُبدي آراءً تخالف آراءه ، فحسبها طاعةً ، وصواباً لآرائه .

واقترب الموعد المحدد ، واقترح (جورج بوش) لقاء وزير خارجية الولايات المتحدة مع وزير خارجية العراق ، وكذلك لقاء بين رئيس الدولتين الولايات المتحدة والعراق . ولكن ردّ العراق على هذا الاقتراح كان بطيئاً ، وفيه عدم اهتمام ، وهذا ما أزعج الرئيس الأمريكي (جورج بوش) ، وأخيراً

التقى وزير خارجية العراق (طارق حنا عزيز عيسى) مع وزير خارجية الولايات المتحدة (بيكر) في جنيف ، ولم ينتج عن هذا اللقاء أي شيء ، وإنما كرّر وزير خارجية العراق ما اعتادوا تكراره .

١ ـ رفض الأسلوب الذي تُعامل به الولايات المتحدة بقية دول العالم ، ونظرة الاستعلاء التي تنظرها الولايات المتحدة لغيرها .

٢ ـ ضرورة معاملة الولايات المتحدة للدول الأخرى معاملة الند ، لا معاملة السيد للعبد .

٣ ـ لماذا تسكت الولايات المتحدة وغيرها عن قرارات مجلس الأمن التي صدرت بالنسبة إلى القضية الفلسطينية ، وتتشدّد في هذا القرار الذي اتخذ بحق العراق .

٤ ـ استعداد العراق للانصياع لقرار مجلس الأمن رقم (٦٦٠) فيما إذا نفذت دولة اليهود في فلسطين ما اتخذ بحقها من قرارات .

وكان لهذه اللهجة من وزير خارجية العراق الصدى الحسن لدى الشباب في الشعب العربي والأمة الإسلامية ، لما فيه من وقوف في وجه أمريكا ـ حسب زعمهم ـ .

وجاء الأمين العام للأمم المتحدة (خافير بيريز دي كويلار) إلى بغداد ، وحاول أخذ كلمة الانسحاب من الرئيس العراقي ، ولو في المستقبل ، لكنه لم ينجح ، وفشل الأمين العام فشلاً واضحاً ، كما قامت فرنسا بمبادرة للحل السلمي لكن دون جدوى ، كما رفضت الولايات المتحدة المبادرة الفرنسية . وجاء الموعد المحدّد ، ولم يحدث جديد على الساحة .

وبعد يومين من انتهاء الموعد المحدد كآخر مهلة للعراق للانسحاب من الكويت ، بدأت القوات المتحالفة بالهجوم على العراق والكويت بالطائرات في الساعة الخامسة من صباح يوم الخميس ٢ رجب ١٤١١هـ (١٧ كانون الثاني ١٩٩١م) ، وأذاعت مُباشرة أن القوات المتحالفة قد قضت على القوة الجوية العراقية ، وأبادت الحرس الجمهوري ، وربما كان هذا البيان قد أعد سابقاً

قبل القتال . ويقصد من هذا البيان الحرب النفسية وإضعاف الروح المعنوية لدى القوات العراقية ، لكن هذا أعطى عكس ما أريد منه إذ ارتفعت الروح المعنوية لدى الجيش العراقي عندما علم عدم صدق إعلام الخصم .

ولكن لم تلبث أن خرجت القوة الجوية العراقية من المعركة إذ لم تستطع عمل شيء ، إنما بقيت في مخابئها ، وأخذت العراق تهرّب طائراتها العسكرية والمدنية إلى خارج العراق ، فإيران وصل إليها ما يقرب من مائتي طائرة عسكرية . وأعلنت إيران أن كل طائرة من أي طرف تهبط على أرضها ستحجز ، ولن تسلّم إلا بعد نهاية الحرب .

واستمرّ القصف الجوي على العراق والكويت خمسة أسابيع (٢ رجب حتى ١٠ شعبان) اتخذت فيه أضخم الطائرات ، وأكثر المدافع ثقلاً ، بل وألقيت قذائف (النابالم) المحرقة ، وقيل أن ما ألقي من متفجرات يفوق بأربع مرات ما ألقي على مدينة (هيروشيما) اليابانية في الحرب العالمية الثانية .
وأثناء هذه المدة اجتمع مجلس الأمن عدة مراتٍ ، وقُدّمت عدة مبادرات سلمية ، كان آخرها من إيران ، ومن روسيا ، وكانت المبادرة الروسية قريبةً غير أن الولايات المتحدة لم تكن على استعدادٍ لقبول أية مبادرةٍ لأن أهدافها لم تتحقق بالمبادرات . ورغم أن العراق قد وافقت على الانسحاب من الكويت حسب المبادرة الروسية بمهلة ثلاثة أسابيع غير أن الولايات المتحدة أصرّت على أسبوعٍ واحدٍ .

أما العراق فكانت تقذف بصواريخ أرض أرض (سكاد) على دولة اليهود لعلّها تدخل الحرب إلى جانب الدول المتحالفة فيتفكك التحالف إذ تخرج منه الدول الإسلامية مثل سوريا ، ومصر ، والمغرب ، وباكستان وغيرها ما دامت دولة اليهود عدوّة الإسلام تُقاتل ، ولكن الولايات المتحدة ، وانكلترا قد ضغطتا عليها لتضبط نفسها ، ولا تقوم بردّة فعلٍ ، وانتهت الحرب ، ولم تستطع العراق إدخال دولة اليهود الحرب ، غير أن هذه الدويلة كانت تُصرّح بأنها ستقوم بردّة الفعل في الوقت الذي تراه مناسباً ، وستحتفظ لنفسها بهذا

الحق . وكانت إيران تُهدّد بدخول الحرب إلى جانب العراق فيما لو حدثت اعتداء يهودي أو مُشاركة في الحرب . كما كانت العراق تُوجّه صواريخها إلى الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية ، وإلى مدينة الجبيل ، والظهران ، وحفر الباطن ، وأحياناً إلى البحرين ، غير أنه كثيراً ما كانت الصواريخ المضادة من نوع (باتريوت) تعترض سبيل الصواريخ العراقية ، وتفجّرها في الجو قبل أن تقع ، ولكن الشظايا المتساقطة والحطام كثيراً ما يُسبب بعض الأضرار إضافة إلى الصواريخ التي تتفلّت من المضادة مع العلم أن بعضها كان يسقط في البحر أو يقع في مناطق خالية لاتساع الصحراء .

وعُقد مؤتمر في مكة ضمّ عدداً من المشايخ تأييداً لموقف المملكة العربية السعودية ، وعقد مؤتمر آخر في بغداد أيّد العراق وموقفها . كما أن جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية قد أقامت مهرجاناً للجهاد وتحدّث فيه عدد من الشيوخ تأييداً للسعودية .

وأسرعت الإمبراطورية الروسية بمبادرةٍ جديدةٍ ، وزار موسكو وزير خارجية العراق طارق حنا عزيز عيسى ، وأبدى ملاحظات العراق ، ورجع إلى بغداد لتلقي التعليمات والتوجيهات من الرئيس العراقي ، وأبدى استعداده للانسحاب بشروط ، ورفضت الولايات المتحدة إلا الانسحاب دون قيدٍ أو شرط . وعملت موسكو كثيراً على تأخير الهجوم البري دون جدوى .

واستطاعت دول التحالف إنزال الكثير من الخسائر في العراق سواء في ضرب القواعد الصاروخية ، والمطارات ، والطائرات الجاثمة في مخابئها ، ووسائل الاتصالات ، والجسور ، والملاجئ ، والتحصينات ، والمنشآت ، والعسكريين ، والمدنيين ، ولم تستطع العراق أن تقوم بأي مقاومةٍ سوى ما تطلقه من صواريخ قليلة الجدوى ، ومع كل هذا كانت التهديدات العراقية وإعلان الإيمان بالنصر ، وانتظار القتال البري الذي تتمنّاه .

بدأت المعركة البرية في الساعة الرابعة صباحاً من يوم الأحد العاشر من شعبان ١٤١١هـ (٢٤ شباط ١٩٩١م) بعد ثلاثة أيام من الرمي التمهيدي

الكثيف إضافة إلى قذائف (النابالم) المحرقة ، والمحرّمة دولياً ، وكان العراق قد أحرق ما يقرب من مائة وخمسين بئراً من النفط فتشكّلت طبقة سوداء من الدخان لتُعيق الطائرات المهاجمة من رؤية أهدافها ، والرصد ، ولتحول دون تحديد الأهداف بدقةٍ من الأقمار الصناعية . كما فجّرت كثيراً من آبار النفط ، ودفعت بالنفط إلى مياه الخليج فتشكّلت طبقة واسعةٌ من الزيت . وكان الهدف منها تعطيل محطّات تحلية المياه التي تعدّ أكبر محطّات في العالم ، والتي تمدّ المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية وعاصمتها الرياض . كما كانت تهدف من وراء ذلك إلى إشعال الزيت لإحراق القطع البحرية الموجودة في الخليج والتي توجّه نيرانها إلى العراق . وتحطّم الزوارق العراقية ، والناقلات ، وتُفجّر الألغام التي وضعت في مياه الخليج . غير أنه بُذلت جهود ضخمة لحصر بقعة الزيت .

كما أن العراق كان قد حصّن مواقعه في الكويت تحصيناً منيعاً في الأشهر الخمسة والنصف التي احتلّ بها الكويت إذ جعل على الحدود مع السعودية ، تلالاً من الأتربة ، وخنادق مليئة بالنفط ، وأخرى بالأتربة كحواجز للدبابات .

كانت الطائرات التابعة للدول المتحالفة ترمي بقذائفها من علوٍ شاهقٍ ، خوفاً من المدافع المضادة ، ومصادر النيران الأرضية ، وكذلك فإن الجو لم يكن مساعداً للرؤية بشكل جيدٍ إضافة إلى دخان الحرائق التي تنشب ، والقذائف التي تنفجر ، لذا لم تكن الإصابات دقيقةً وربما هذا ما شجّع العراق على خوض الحرب البرية إذ توقّع أن تكون الهجمات الجوية قليلة الأثر ، وأن التحصينات قوية عند قواته تحول دون تقدّم القوات المتحالفة ، وخاصةً أن هذه القوات تصرّح وتدعي أن هدفها فقط هو إخراج العراق من الكويت ، وليس لها من هدفٍ آخر ، لا باحتلال أرض العراق ، ولا بتجزئتها ، ولا بإسقاط نظام الحكم القائم ، وهذا ما أغرى العراق ، حيث لم يتوقّع أن يكون الهجوم إلاّ من حدود الكويت ، فإن استطاع الصمود فهو نصر له ، وإن لم

يستطع الانسحاب من الكويت وانتهى الأمر ، وأن وقوفه أمام دول العالم يعدّ نصراً له ، ولم يتوقّع أن يأتي الهجوم من ناحية الغرب حيث تمتدّ الحدود العراقية - السعودية على مسافاتٍ طويلةٍ وسط الصحراء .

بدأت الحرب البرية ، وأذاعت القوات المتحالفة أنها تقدّمت على طول الحدود مع الكويت ، واستطاعت اختراق التحصينات العراقية على عدة محاور ، كما أنها احتلّت جزيرة (فيلكا) ، وقامت بإنزالٍ بحريٍ على الساحل الكويتي ، وإنزالٍ جويٍ في شمالي العراق . وادّعت العراق أنها احتوت الهجوم الأول ، وصدّت القوات المتحالفة ، وفي اليوم الثاني أذاعت القوات المتحالفة أنها تقدّمت مسافة خمسين كيلومتراً ، وادعت العراق أنها قد أسرت عدداً كبيراً من الخصوم ، كما استسلمت مجموعة من القوات المصرية .

ومع ذلك فقد وافق العراق على وقف إطلاق النار بناءً على المبادرة الروسية ، ولكن الولايات المتحدة رفضت ذلك ، وطالبت العراق بالانسحاب من الكويت ، وترك أسلحته كاملةً فيها ، وأعلنت أن الحرب لا تزال مستمرةً حتى تخضع العراق لقرارات مجلس الأمن كاملةً ، واستمرّ القصف الجوي ، والتقدّم العسكري ، وأعلنت العراق موافقتها على الانسحاب من الكويت بناءً على قرار مجلس الأمن رقم (٦٦٠) ، غير أن الرئيس الأمريكي (جورج بوش) أعلن أن على العراق التعهد بدفع كامل تعويضات خسائر الحرب .

وفي الليلة الخامسة من الهجوم البري شهدت بغداد أعنف الغارات الجوية ، وجرى إنزال جوي خلف الوحدات العراقية من القوات الأمريكية والفرنسية ، وزعمت العراق أنها قد أبادت عناصر الإنزال الجوي ، كما جرت معركة ضارية بالدبابات ، وأذاع كل طرفٍ أنه أحرز النصر .

وفي منتصف الليل وافق العراق على قرار مجلس الأمن كاملاً ، وعلى كل ما شرط عليها ، وفي الساعة الخامسة ألقى الرئيس الأمريكي جورج بوش خطاباً بعد اتصاله برئيس الوزراء البريطاني (جون ميجر) ، والرئيس الفرنسي

(فرانسوا ميتران) ، وأعلن في خطابه الموافقة على وقف إطلاق النار بدءاً من الساعة الثامنة صباحاً حسب توقيت بغداد ، ضمن الشروط الآتية :

١ - يجب على العراق إطلاق جميع الأسرى من دول التحالف .

٢ - إعادة الكويتيين الموجودين في العراق إلى الكويت .

٣ - إرشاد دول التحالف إلى الألغام المزروعة في البر والبحر .

٤ - التقيّد بوقف إطلاق النار ، وإن إطلاق أي صاروخ معناه استمرارية القتال .

٥ - الموافقة على شروط قرار مجلس الأمن كاملاً .

وجاء الوقت المحدّد ، وتوقّف إطلاق النار . وبقيت قوات الدول المتحالفة متمركزةً في العراق ريثما تتخذ الإجراءات اللازمة بعد المباحثات العسكرية ، ومناقشات مجلس الأمن في وضع العراق الجديد .

النتائج : حققت الولايات المتحدة الأمريكية كل ما خطّطت له ، وكانت هي المستفيدة الأولى من هذه الحرب ، وكذلك فإن دولة اليهود قد ضمنت فوائد كبرى بزوال أكبر قوة معادية لها ، وبأموالٍ حصلت عليها كمساعدات باسم ما لحقها من أذى ، ولم تكن تحلم بالحصول على ما حصلت عليه من الولايات المتحدة ، ومن ألمانيا وغيرها . وكانت الخسارة العظيمة على المسلمين ليسوا كدولٍ فحسب وإنما كأمّة أصابتها التفرقة والاختلافات ، وربما حصلت بعض الدول العربية والإسلامية على بعض المنافع المادية مثل مصر ، وسوريا ، وتركيا ولكنها كأجزاء من أمةٍ أصابتها نكبة داخلية ، ضربتها في الصميم ، وربما كان هذا كله نتيجة ما أقدم عليه صدام حسين رئيس العراق . وإننا نجمل النتائج بما يأتي :

أولاً : تحطيم القوات العراقية التي أُنفق عليها الكثير من أموال الأمة الإسلامية ، والتي يجب أن تكون قوةً لهذه الأمة وتحقيق أمانيها وأهدافها ، ومنها استعادة فلسطين وطرد اليهود . غير أن الولايات المتحدة الأمريكية خاصة وبقية الدول النصرانية لا يمكنها أن تسمح لقوة مسلمة أن تتجاوز حداً

معيّناً لضمان سلامة دولة اليهود أولاً ، وخوفاً من تجمّع الأمة المسلمة ، ودحر الصليبية ، ولا شك أن تحطيم القوات العراقية من أول مطالب دولة اليهود . وكان الحاكم العراقي السبب فيما أصاب بلاده .

ثانياً : العمل على إفقار دول المنطقة كي تُخفّف من مساعداتها الإسلامية ، ونشاطاتها الدينية ، فالصليبية لا تريد إرسال مساعدات للمنظمات والمراكز الإسلامية التي تُعدّ في نظر الصليبيين غزواً لهم في عقر دارهم . كما لا تريد استقدام طلاب العلم إلى قلب الجزيرة العربية يحملون الدعوة السلفية ، والفكر السليم ، وفتح الجامعات الإسلامية . ولعلّ من أول ما ظهر أثره إغلاق مئات المستوصفات في باكستان التي كانت تتلقى الجرحى الأفغانيين ، وكانت تقوم على أموال المحسنين من الكويت ، إذ ذهبت أموالهم ، فانقطعت مساعداتهم ، ودفعت دول الخليج وخاصة السعودية والكويت الكثير من نفقات الحرب ، ومن المساعدات .

ثالثاً : السيطرة على مكامن النفط حيث التفكير بهذه السيطرة قد بدأ من حرب العاشر من رمضان ١٣٩٣هـ (٦ تشرين الأول ١٩٧٣م) بين الدول العربية ودولة اليهود . إذ استعمل هذا النفط كسلاحٍ في الحرب وعملت المملكة العربية السعودية على قطعه عن الدول النصرانية التي دعمت دولة اليهود فتعطّلت عجلة الحياة ، فأخذت الصيحات تتعالى في أوربا خاصة ، وفي الولايات المتحدة لا يصحّ أن تبقى حضارة العالم رهن تصرّف بعض أولئك الحفنة من شيوخ الخليج ، وأخذت الولايات المتحدة تعدّ العدّة منذ ذلك اليوم للسيطرة على مكامن النفط ، وجعلها تحت إشرافها ، وتنتظر الفرصة المناسبة لتنفيذ العملية ، حتى جاء دور صدام حسين فهيأ الفرصة لتقوم الولايات المتحدة بهذه الخطة .

رابعاً : الهيمنة الأمريكية على أوربا ، بعد زوال مركز الكتلة الشيوعية ، لم يبق أمام الولايات المتحدة سوى أوربا التي ترغب بل وتسير في طريق الوحدة الأوربية . وكانت فرنسا من الدول التي لا تدور تماماً في فلك

السياسة الأمريكية ، وكذا ألمانيا . . . . وأما انكلترا فكانت أيام تسلّم (مارغريت تاتشر) السلطة تمشي وفق ما تقتضيه المصلحة الأمريكية ، فلما سقطت وجاء (جون ميجر) كان ينتظر منه أن يسير مع أوربا . . . وكانت الولايات المتحدة الأمريكية ترغب في سيطرتها على منابع النفط في منطقة الخليج أن تجعل أوربا تسير في فلكها دون مناقشة ، وخاصة أن أوربا قليلة الإنتاج للنفط ، ومعظم حاجياتها منه تقوم على الاستيراد . وشعرت بعض الدول الأوربية بهذا ، وعملت سراً على دعم موقف العراق ، ولكنها خشيت مواجهة الولايات المتحدة . وأعطي مثالين اثنين : اقترحت ألمانيا إنشاء قوة أمن أوروبية ، فأجابت هولندا: إن إنشاء مثل هذه القوة يعني المواجهة مع الولايات المتحدة ، إذ أن حفظ أمن أوربا منوط بحلف شمالي الأطلسي ، وليس بقوة الأمن الأوربية التي لا يمكن أن تعرف قوتها . وما دامت هناك قوة الحلف الأطلسي فإن إنشاء أية قوة أخرى إنما هي موجهة ضدّ حلف شمالي الأطلسي ، لذا نلاحظ أن موقف ألمانيا قد تغيّر بعد هذا من حرب الخليج ، وأخذت تُبدي تأييد الموقف الأمريكي ، وقدّمت المساعدات الضخمة لدولة اليهود وهذا ما ترضى عنه الولايات المتحدة ، كما قدّمت مبالغ كبيرة كمعونة في نفقات حرب الخليج ، وأبدت استعدادها لإرسال قواتٍ مُدرّعة لها عن طريق تركيا ، هذا بعد أن كانت متوانية تجاه الموقف الأمريكي . وكانت فرنسا تترنّح في موقفها ، ويريد الرئيس الفرنسي (فرنسوا ميتران) عرض مُبادرةٍ فرنسية لكن الرئيس الأمريكي(جورج بوش)وقف يعقب تجاه هذه المبادرة فما كان من فرنسا إلا أن انصاعت للواقع ، وأخذت تزاود في حرب الخليج وتدفع بقواتها ، وتعلن عن عمليات قواتها . وأما روسيا فقد أصبحت ضعيفةً وتتلقى المساعدات من الغرب بل حصلت على مساعدة من المملكة العربية السعودية تقدر بأربعة مليارات دولار ، لذا لا يمكن لروسيا إلا أن تخضع لما تريده الولايات المتحدة ، وخافت اليابان أن تبقى منعزلةً وتُغضب أمريكا لذا أسرعت تدفع الكثير لتغطية نفقات الحرب ، وأعلنت تضامنها التام مع دول التحالف .

وهكذا بدت الولايات المتحدة سيدة الموقف ، واضطرت أن تدور الدول الأوربية في فلكها خوفاً على مصالحها التي قد تتعرّض للضرر في منطقة الخليج ، وخشية من اتخاذ موقف يجعلها في مواجهة مع الولايات المتحدة مع علمها التام أن هذه الحرب ليست في مصلحتها ، ولكن فُرضت عليها فرضاً أو اضطرت إلى أن تسير في هذه الطريق .

ولم يكن التخطيط لسيطرة الولايات المتحدة على العالم فحسب ، وإنما يحلم رئيسها (جورج بوش) أن يكون هو زعيم الأرض بلا منازع ، وهذا ما تمّ له ، واستطاع تحقيقه ، ويمكن التأكد من ذلك من موقف الروس ، بعد أن كانوا يُهدّدون العالم ، ويصرّون على رأيهم ، تراهم في حرب الخليج لا يستطيعون أن يتكلموا بحرف واحدٍ تجاه موقف جورج بوش ، الذي خلا له الجو فأخذ يتحكّم ، ويفرض هيمنته ، وهو رئيس المخابرات سابقاً ، ويحلو له السيطرة ، ويشعر بالغبطة عندما ينجح في تنفيذ رأيه على كره ممن يقف في وجهه ولو كان على حساب دماء أهل الأرض جميعاً .

خامساً : إن من المخططات المرسومة العمل على تغيير بنية المجتمع المسلم الذي لا يزال متماسكاً إلى حدّ ما وخاصةً في جزيرة العرب ، وأعني المملكة العربية السعودية وقطر ، وإن هذا التغيير سيكون نتيجة القرب الأمريكي من المنطقة والإشراف على العمل ، وقد استهل بمخطط قيادة المرأة للسيارة بعد نزول القوات الأمريكية بقليلٍ ، ولكن الحكومة وقفت في وجه هذا المخطط . ونأمل أن يفشل الأعداء فيما يسعون إليه .

سادساً : ويأمل الأعداء في الوقوف في وجه هذا التيار الديني الذي يزداد وعياً يوماً بعد يوم ، حيث تتخرج أعداد من الجامعات ، وخاصةً أن هناك ثلاثة جامعاتٍ إسلاميةٍ ، ويكون هذا الوقوف نتيجة القرب بالإفساد ، ونتيجة الإشراف بالإبعاد ، ونرجو أن يُخيّب الله مسعى المفسدين .

سابعاً : الفرقة بين المسلمين لتشعّب الآراء ، والأفكار ، والأهواء إذ

سار الناس في تيارين متباينين ، وكل فريق يصوّر الفريق الآخر بالسير في طريق الضلال ، والتيه ، ويعتمد فيما يذهب إليه بأقوال بعض المشايخ ، وحدثت فتنة عمياء سيكون لها في المستقبل خطر بيّن . وسأترك للقارىء الحكم بنفسه بين الطرفين ، بتبيان ما ذهب إليه كل فريق .

الفريق الأول المعادي للعراق :

١ - إن حزب البعث حزب علماني ، وهو الذي يسيطر على العراق . ومحاربته حرب للعلمانية .

٢ - إن أكثر جيش العراق من أتباع حزب البعث .

٣ - إن الرئيس العراقي مستبد ظالم ، عدو للإسلام ، وعدو للإنسانية ، وحربنا له حرب للظلم والاستبداد والطغيان . وإن توسّعه في الكويت وغيرها إنما امتداد للظلم والعلمانية ، ولذا يجب علينا الوقوف في وجهه للحدّ من هذا الامتداد .

٤ - إن ما فعله الرئيس العراقي بالأكراد ، واستعمال الأسلحة الكيماوية ضدّهم ، وهذا محرّم دولياً ، وإن الإبادة الجماعية التي ألحقها بهم لأمر يستنهض الهمم لردعه وقتاله .

٥ - إن أهل الكتاب أقرب إلينا شرعاً من العلمانيين الكفّار .

٦ - إن سيطرة أهل الكتاب علينا في أسوأ احتمال أقل خطراً من سيطرة العلمانيين الكفّار المستبدّين .

٧ - إننا نستطيع الدعوة ، ولنا الحرية التامة في ظلّ الأنظمة الحرّة ، ولكن لا نستطيع أن نتنفس في ظلّ الاستبداد وخاصة في ظلّ حكم كالحكم العراقي الحالي الذي فاق كل ظلم واستبداد .

٨ - إننا قد أخذنا رأي الشيوخ في طلب المساعدات من الدول العربية والإسلامية والصديقة وأعطونا الفتوى بذلك .

٩ - إن ما يدّعيه الرئيس العراقي من إسلام ليس سوى متاجرة محضة ، وواقعه يكذّبه .

١٠ - إن ما فعله العراقيون بأهل الكويت من قتل وسلب وانتهاك للحرمات ليشجعنا لاتخاذ أية وسيلة لاتقاء شرّهم ، وخاصة أن الكويت قد قدّمت الكثير للعراق أثناء حربه مع إيران لكن نكران الجميل كان صفة العراقيين بل ردوا عمل المعروف بالاحتلال وارتكاب الجرائم .

من أجل هذا كله طلبنا المساعدة ممن طلبنا ، ونحن على حق في ذلك .

الفريق الثاني المؤيّد للعراق :

١ - إن كل ما قيل عن علمانية حزب البعث ، واستبداد رئيسه ، وما فعله بالأكراد صحيح . ولكن الذين يهاجمونه اليوم كانوا يُدافعون عنه بالأمس ، ويدّعون أن ما فعله بالأكراد إنما هو محض دعاية وافتراء .

٢ - إن الذين يُقاتلونه اليوم كانوا بالأمس يُساعدونه ، ويُقدّمون له الأموال ، وهذه الأسلحة التي يُقاتلهم بها اليوم إنما اشتريت بأموالهم . وإن مساعدة الأمس وقتال اليوم لم يكن إلاّ لصالح فئة من دون الأمة ، وخطة من قبل الأعداء .

٣ - إن تبديد أموال الكويت وتبذيرها بالصورة التي عليها لا يقبله عاقل . وإنها لصورة أصبحت على ألسنة الخلق . وإن إنفاقها على الاستعداد وشراء السلاح خير من تبديدها على الفسق والفجور ، إذ تأخذ امرأة بنصف ساعة ما يسدّ ميزانية إقليم ، وربما هذا ما دفع العراق للقيام بما قامت به .

٤ - إن الذين جاءوا للمساعدة هم أعداء الأمة الحقيقيين ، كانوا وما زالوا هم الذين سلبوا من المسلمين فلسطين ، وهم الذين يثبتون اليهود ودولتهم ، ويُساعدونها ، ويُدافعون عنها ، وما جاءوا للمساعدة صداقة وحمية ، ولكن جاءوا جرياً وراء مصالحهم ، وتنفيذاً لصالح دولة اليهود ، وتحقيقاً لمخطط موضوع .

٥ - وإننا نرفض احتلال الكويت بالقوة، ونأبى اتخاذ هذه الأساليب، والوحدة تتم بالتفاهم، والإقبال عليها يتمّ بضرورتها الشرعية، والفائدة العملية، ولا يُجبر الناس عليها بالقسر، ويُجرّون إليها جرّاً.

٦ - إننا لا نؤيّد حزب البعث وعلمانيته، والرئيس العراقي واستبداده وظلمه، ولكننا نؤيّد شعب العراق المسلم، فرئيسه يزول، والشعب يبقى. ونريد المحافظة على قوة العراق فإنه درع في المستقبل للأمة، ورافد من روافد قوتها، ولا نفرق بين حزب البعث في العراق وبينه في جهة أخرى فهو علماني في كل مكان.

٧ - إننا نرغب بالوقوف في وجه العلمانية بالقوة بالحجة والبرهان، وبأنفسنا لا بأعدائنا الذين لا يقلّون عداوة لنا عن العلمانيين، فكلا الطرفين كافر عدوّ.

٨ - إننا نؤيد الوقوف في وجه الطغيان والفكر العلماني وتوسّعه لكن بأيدينا ونستعد لذلك، وليس بأيدي خصومنا الذين يكيدون لنا، ويعملون لمصالحهم. ونعتمد على نصر الله إن كنا على حقٍ ونعمل بشرع الله. فنحن نعتمد على هذا، ولا نعتمد على قوة أمريكا ومن معها، ونترك الاعتماد على الله.

٩ - إن ما أعطاه المشايخ من فتوى صحة وجواز الاستعانة باليهود والنصارى فيها نظر لـ :

أ - سبق للشيخ عبد العزيز بن باز، وهو المعوّل عليه بالفتوى، انه أفتى بعدم جواز الاستعانة بالنصارى واليهود(١). في كتابه «نقد القومية العربية»، وهذا يعني أن للفتوى الأخيرة دلالتها.

ب - أن السؤال والفتوى كان بعد مجيء القوات ونزولها في أرضنا، وهذا

(١) انظر كتاب «نقد القومية العربية» ص ٣٩ - ٥٠ المكتب الإسلامي - في بيروت - الطبعة السادسة سنة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

يدلّ على أنه لا قيمة للفتوى، فما يُفيد المسلمين لو كانت الفتوى بعدم الجواز، والأصل أن يكون السؤال والفتوى قبل الطلب، فإن قال: «لا يصحّ» امتنع المسؤولون عن الطلب، وعن الإقدام عما قاموا به.

جـ - إن الاستدلالات التي جاء بها المشايخ ليس فيها ما يدلّ على الجواز، وقد تحدّث كثير من الناس في هذه الأمور من غير علم، وأهمها:

١ - إن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، استأجر عبد الله بن أريقط المشرك دليلاً له في طريقه إلى المدينة المنورة يوم هجرته، صلى الله عليه وسلم. فهل استئجار أجير، ضعيف، فردٍ، تابعٍ كاستقدام دولة قوية متبوعة، بل أقوى دول العالم، ولها مصالحها؟ فحادثة الاستئجار هذه يستدلّ بها بجواز استقدام أجراء، والبلاد تعجّ بهم، وليس هناك من ناقدٍ، لأن شرعية ذلك ظاهرة.

٢ - إن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قد استعار من صفوان بن أمية دروعاً، وصفوان لا يزال على شركه إثر فتح مكة، في سيره، صلى الله عليه وسلم، إلى حنين. وهل الإعارة والشراء من فردٍ، ضعيف، لا حول له ولا قوة كاستقدام أقوى دولة بسلاحها وعتادها إلى بلادنا؟. إن هذه الإعارة يستدلّ بها بصحة شراء واستعارة أسلحة من بلاد الكفر. وأسلحة الأمصار الإسلامية كلها منها - مع الأسف - وليس من ناقدٍ لصحة ذلك.

٣ - إعانة رسول الله، صلى الله عليه وسلم، لقبيلة خزاعة عندما اعتدت عليها بنو بكر. إن قبيلة خزاعة هي التي استعانت، وهي الضعيفة، والمسلمون هم الأقوياء، وبيدهم الموقف فالأمر متباين!!! ونحن قد سلمنا قيادتنا وفوضنا من استقدمنا

بكل شيء ، بل أصبحت إذاعتنا في أكثر الأوقات تتحدث بلغتهم .

د ـ إن عدداً من العلماء قد ردّ هذه الفتوى ، ومستواهم العلمي لا يقلّ عن أولئك .

هـ ـ إن عدداً من المشايخ من قبل واقتنع بتصريحات الأعداء بالخروج من البلاد بعد طرد المعتدين العراقيين من الكويت . والغريب هذا ، وهؤلاء المشايخ هم أدرى الناس بأن النصارى واليهود والكفار عامة لا عهد لهم ، ولا أيمان لهم ، فكيف قبلوها ؟ ، والأغرب من هذا أن التأكيدات لم تكن لهؤلاء المشايخ وإنما لآخرين ، وقد نقلوها بدورهم إلى المشايخ فقبلوها منهم ، وهم أدرى الناس بمعرفة رواية الحديث ، ومن يؤخذ منه الحديث ، ومن يُردّ حديثه ؟ وهم يعلمون علم اليقين أنّ من نقلها إليهم ، إنما هم من الذين لا يقبل حديثهم أبداً .

وهذا رأي العقلاء من كلا الفريقين ، أما العامة فقد زادت فرقتهم ، وظهر اختلافهم حتى بدا أنه يصعب لقاؤهم والتفاهم بينهم ، ونتج عن هذه الفرقة :

١ ـ عدم قبول رأي المشايخ إذ في كلا الجانبين بعض المشايخ . وهذا الحدث هو ما تخطط له العلمانية . وله معناه ودلالته الخطيرة بالبعد عن الدين ، ورفض رأي الشرع وحكمه .

٢ ـ ترك عوامل اللقاء التي كانت تجمع الدول العربية بعضها إلى بعض ، والعوامل التي تلتقي عليها الأمة الإسلامية . إذ أن كلا الجانبين يدعو إلى الإسلام ، وينادي بالجهاد ، وإن كانت دعوة العراق حديثة العهد مما يدلّ على أنها للمتاجرة ، أو ظهرت وقت المحنة ، ولا تلبث أن تتلاشى

بعدها ، هكذا تبدو الأمور ـ والله أعلم ـ .

وأخذت تُطرح عوامل جديدة للقاء بين الشعوب والأمم ومنها العامل الحضاري ، وهو طرح خطير ، فادعاء الحضارة واللقاء مع النصارى واليهود على أساس حضاري ، وكل يدّعي الحضارة ، ومن لا يقبل هذا اللقاء فهو متخلّف ورجعي . وهكذا تُعزل دول عربية وإسلامية ، ولا يكون بينها وبين بقية البلدان العربية والأمصار الإسلامية أي لقاء ، على حين يكون هناك أحلاف ولقاءات بين بعض هذه البلدان والأمصار وبين دولة اليهود والدول النصرانية ، وهذا ما يُباعد المسلمين بعضهم عن بعض ، وتشتت شملهم ، وتختلف كلمتهم ، ويُجافي العرب بعضهم بعضاً ، ونرجو من الله ألا يحدث هذا .

وأما في العراق فقد انتفض الجنوب ضدّ الحكم القائم ، وقد استطاع الرئيس صدام حسين إخماد تلك الحركة بالحرس الجمهوري الذي احتفظ بقوته .

وانتفض الأكراد في الشمال وتمكّن الحكم من تأديبهم . ودخلت القوات المتحالفة إلى المنطقة الكردية عن طريق تركيا . وتوطدت العلاقة بين الولايات المتحدة والأكراد ، حتى طالب الأكراد ببقاء القوات الأمريكية في منطقتهم وخرجت المظاهرات تطالب بذلك . وقد حصلوا على الاستقلال الذاتي ضمن دولة العراق . وشملت منطقتهم ألوية السليمانية ، وأربيل ، وكركوك ، وأقضية الموصل ذات الأكثرية الكردية .

والنتيجـــة :

بقي الرئيس العراقي صدام حسين على رأس السلطة رئيساً للجمهورية ، رئيساً لمجلس قيادة الثورة ، القائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة . بعد اهتزاز في حكمه مدة بسيطة . ولكنه انتقل من دائرة النفوذ البريطاني إلى دائرة النفوذ الأمريكي وهذا ما جعله يبقى على رأس السلطة

أصبحت منطقة الأكراد قاعدة أمريكية مهمة وستتخذها منطلقاً للسيطرة على منطقة النفط حول بحر قزوين وهي المنطقة الثانية في العالم بعد منطقة الخليج العربي ، وذلك بعد انهيار النظام الشيوعي ، وتفكك الامبراطورية الروسية ، والتي ستبدأ جمهورياتها بالانفصال ، فتحل أمريكا محلّ موسكو في أذربيجان وتتصرف بنفط باكو ، وكذلك في منطقة داغستان وبلاد الشاشان ، وبلاد التركمان ، وكل بلاد القفقاس وآسيا الوسطى . وهي الجمهوريات الإسلامية ذات الثروات المعدنية الضخمة من نحاس ، ومنغنيز ، وكروم ، وذات الثروات الزراعية ، وخاصة القطن والقمح إضافة إلى الثروة الحيوانية . وهذا على ما يبدو ما تخطط له الولايات المتحدة ـ والله أعلم ـ .

وتخلّى صدام حسين عن النظام الرئاسي فعهد إلى سعدون حمادي برئاسة الوزراء ، على حين عُيّن طه ياسين رمضان نائباً لرئيس الجمهورية ، وغاب عن الساحة نائب الرئيس السابق طه محيي الدين معروف الذي يتولّى منصب نيابة الرئيس صورةً منذ عام ١٣٩٤هـ وهو من الأقلية الكردية .

الباب الثالث

الصّراعات

تبلغ مساحة العراق ٤٤٨,٧٤٢ كيلومتراً مربعاً أي ما يقرب من مرة ونصف من مساحة بلاد الشام . ويزيد عدد سكانها على ستة عشر مليوناً ، وبذا تقرب الكثافة من أربعين شخصاً في الكيلومتر المربع الواحد ، وإن كانت هذه الكثافة تختلف من منطقةٍ إلى أخرى ، إذ تزيد في السواد وعلى ضفاف الأنهار ، وتقلّ في البادية .

الأجناس : تعيش عدة أجناس في العراق ، ولكن يُعدّ العرب هم الأكثرية الساحقة ، ويشكلون ٧٩٪ من مجموع السكان ، ويسكنون في الجنوب والوسط سواء أكان ذلك في البادية أم في السهول المروية ، كما يعيشون في الشمال ، وكانت أرض الجزيرة التي هي شمال سامراء تسمى بديار ربيعة ، وتقع جنوب ديار بكر التي تمتد إلى داخل تركيا اليوم .

ومن جهة الشمال الشرقي كان نهر دجلة يعدّ الفاصل بين القبائل العربية والقبائل الكردية ، ولا تزال بعض مظاهر الحياة القبلية قائمة في البادية وبعض جهات السواد .

ويعدّ الأكراد المجموعة الثانية ، ويُشكلون ١٦٪ من مجموع السكان ، ويسكنون المناطق الشمالية ، والشمالية الشرقية ، منهم الحضر الذين يسكنون المدن والقرى ، ومنهم القبائل الذين يرعون في الجبال ، ويتنقلون بين الأودية

والهضاب ، وهم رجال أشداء ، تعوّدوا على الخشونة والقتال نتيجة طبيعة بلادهم الجبلية ، وهم على صلة مع بني قومهم الذين يعيشون في البلدان المجاورة ، في إيران ، وأذربيجان ، وتركيا ، وسوريا .

وتعيش في العراق مجموعة من الإيرانيين تشكل ٢,٥٠٪ من مجموع السكان ، ويقطنون قرب الحدود إلى الشرق من بغداد ، وفي بغداد نفسها ، وفي الأماكن المقدسة لدى الشيعة مثل : النجف ، وكربلاء ، وإن أعداداً من إيران تأتي إلى هذه الأماكن ثم تفضّل البقاء فيها .

وهناك مجموعة من الأتراك تُشكل ٢,٢٥٪ ، وتُقيم في منطقة تمتد بين المناطق الكردية في الشمال ، والشمال الشرقي ، وبين المناطق العربية في الجنوب ، على شكل شريط يمتد من (تل عفر) غرب مدينة الموصل بستين كيلومتراً إلى (مندلي) في الشمال الشرقي من بغداد ، قرب الحدود الإيرانية .

وتوجد أعداد من الآشوريين ، ويقيمون في الشمال في جبل سنجار وفي مناطق أخرى من الشمال ، ونسبتهم ضئيلة لا تستحق الذكر .

وهذا بالإضافة إلى أعداد من الشركس ، والشاشان ، والداغستان ، والأرمن يتوزّعون في أنحاء البلاد ، وقد جاءوا إلى البلاد بعد سيطرة الروس على بلادهم في منطقة القفقاس ، أما الأرمن فقد طردوا من ديارهم نتيجة مواقفهم العدوانية من الدولة العثمانية التي كانوا يعيشون في كنفها .

المجموعة	النسبة	العدد
العرب	٧٩,٠٠	١٢,٦٤٠,٠٠٠
الأكراد	١٦,٠٠	٢,٥٦٠,٠٠٠
الإيرانيون	٢,٥٠	٤٠٠,٠٠٠
الأتراك	٢,٢٥	٣٦٠,٠٠٠
مجموعات أخرى	٠,٢٥	٤٠,٠٠٠
	١٠٠,٠٠	١٦,٠٠٠,٠٠٠

العقائد : ويعدّ أصحاب العقائد غير المسلمة قلّة في العراق إذ لا تزيد نسبتهم على ٥٪ من مجموع السكان .

يمثّل المسلمون ٩٦٪ من سكان العراق ، إذ أن الأقليات من أجناس الأكراد ، والأتراك ، والإيرانيين ، والداغستان ، والشاشان ، والشركس كلهم من المسلمين ، وكلها تدين بالإسلام (السنة) باستثناء بعض المجموعة الإيرانية التي هي من الشيعة . ويكثر الشيعة في الجنوب وخاصة في النجف ، وكربلاء ، وبغداد ، وقد انتشرت تحت تأثير البويهيين ، وبجهود المغول ، والصفويين ، ومن جاء بعدهم إذ كانوا يسيطرون على أجزاء من العراق .

ويُمثّل النصارى ٣٪ فقط من مجموع السكان، ويمثلون مختلف الطوائف النصرانية، فهناك النساطرة من الآشوريين، واليعاقبة، والغريغوريون، وقد جاء معظمهم من تركيا من جنوب بحيرة (وان)، ويقطنون الآن (زاخو) و(راوندوز) و(العمادية)، ويطلق على هؤلاء اسم (النصارى الأحرار)، وهناك النصارى الاتحاديين من أرمن كاثوليك وكلدان، وهناك الأرمن الأرثوذكس، والبروتستانت، والكلدان الحديثون.

ويُمثّل اليهود ٠,٥٪ من مجموع السكان، ويقيم ثلثاهم في مدينة بغداد وما جاورها، ووجدوا في البلاد من القديم منذ الأسر البابلي أيام (بختنصر)، ولهم مجالس في كل من بغداد، والموصل، والبصرة، ويعملون في التجارة، وصياغة الذهب، وبيع الخمور، وقد ترك من كان يعمل بالزراعة منهم مهنته، وانتقل إلى هذه المهن، وفرّ عدد منهم إلى فلسطين، أو حصل على السماح بمغادرة البلاد بعد أن وافقت الحكومة على ذهاب من يريد منهم المغادرة.

وهناك أعداد من اليزيديين (عبدة الشيطان)، ويُقيمون في قضاء شيخان، وفي جبل سنجار، وكلا الموضعين في لواء الموصل، ويعملون في الزراعة وتربية الحيوان، ويبدو أنهم يعودون في أصولهم إلى الكردية، ويتكلّمون العربية والكردية.

وأما الصابئة (وهم غير عبدة النجوم الذين يتخذون من مدينة حران في تركيا قاعدة لهم) وإنما هم في الأصل جماعة من اليهود اتبعوا حسب أقوالهم (يوحنا المعمدان)، وتنكّروا لليهودية، ويُقيمون في (العمارة) و(الناصرية) و(سوق الشيوخ) و(بغداد) و(قلعة صالح) جنوب العمارة، ويعملون في صناعة السفن، والزوارق الصغيرة، والأدوات القاطعة، والأواني الفضية، ولا يزيد عددهم على ستة عشر ألفاً.

الفصل الأول

صراع الأقليات

سبق أن قلنا أن الأقليات ضعيفة النسبة لذلك لا مجال لها للدخول في صراعات مع الأكثرية، وخاصةً إذا علمنا أنها والأكثرية ضمن عقيدةٍ واحدةٍ هي الإسلام، والإسلام لا يفرق بين الأجناس، والألوان، واللغات، كما أنه يحترم أهل الكتاب، ويُعدّهم في ذمته ورعايته، ما داموا على العهد الذي قطعوه على أنفسهم. غير أن مخالفة الإسلام، وعدم اتباع تعاليمه تجعل بعض الصراعات تحدث نتيجة تلك المخالفات.

الصراعات بين الأجناس: قلنا إن الأجناس التي تعدّ ذات شأن إلى جانب العرب هم الأكراد الذين يُشكّلون ١٦٪ من مجموع السكان، وعندهم الإمكانات للدخول في صراعات لا لنسبتهم فقط، وإنما لطبيعة بلادهم الجبلية التي تصلح أن تكون معاقل، كما أنها أثّرت على أبنائها فجعلت منهم رجالاً أشداء، بحكمهم تحمّل الصعاب، والصبر على المكاره.

عاش الأكراد في مناطقهم الجبلية، وجاءهم المسلمون فاتحين، فدخلوا بلادهم، وأخذ الأكراد يدخلون في دين الله، حتى عمّ الإسلام بينهم، وأخذت اللغة العربية تنتشر بينهم إلى جانب لغتهم التي بقوا محافظين عليها، وربما كان من أسباب هذه المحافظة على اللغة حياتهم في مناطق جبلية غالباً ما تكون منعزلةً عن غيرها، إذ نلاحظ أن الذين تركوا جبالهم، وانتقلوا منها أيام الأيوبيين للدفاع عن ديار الإسلام في بلاد الشام ضدّ الصليبيين قد تركوا

لغتهم ، وتحدثوا العربية فقط ، ولا تعرف أصولهم الكردية إلا من خلال أسماء الأسر ، وهذا ما نلاحظه في مختلف المدن التي أقاموا فيها ينازلون الصليبيين منها كدمشق ، وحماه ، ودرعا ، والكرك و . . . .

رضي الأكراد بكل حكمٍ باسم الإسلام منذ دخولهم بهذا الدين حتى أواخر العهد العثماني ، وكانوا مثال الشعب المسالم رغم طبيعتهم الجبلية ، وكأنهم من سكان السهول الذين لا يرغبون في الحركات ، ولا يحاولون الثورات لارتباطهم بأرضهم ، ولانتظارهم لمحصولهم ، وخوفاً على الإنتاج ، فلم ينازع الأكراد الأمر أهله ، فلم يُطالبوا بخلافة، ولم يدعوا إلى إمرة ، ولم يقوموا بحركةٍ . وإذا كانت قد حدثت حركات على مستوى أفراد فهذا أمر ربما يحدث في كل وقتٍ ، ولدى كل شعبٍ ، أما الحركة على مستوى الشعب كله فلم تحدث أبداً .

وعندما قامت الحرب العالمية الأولى ، وبدأت الحركات القومية تقليداً لما حدث في أوربا ، وتشجيعاً من دولها أيضاً لإبعاد الشعوب الإسلامية عن رابطة العقيدة، وإحلال الفكرة القومية محلّها . ومن هذا المنطلق عملت دول الحلفاء على تقسيم الدولة العثمانية إلى أجزاء حسب هذا المفهوم ، وقام على أشلائها ما عُرف باسم دول قومية باستثناء الأكراد الذين قُسّمت مواطنهم إلى عددٍ من الأقسام ، ووضعت ضمن دولٍ حيث بقوا أقلية في كل دولةٍ حتى شعروا أن القصد من هذا كله لا يخصّ سواهم ، إذ كل شعبٍ أسّس دولةً إلا هم فقد جُزئت بلادهم ، وصحيح أن الشعب العربي قُسّم إلى عددٍ كبيرٍ من البلدان ، لكن الرقعة التي يعيش عليها تُعدّ شاسعةً جداً فيمكن تقسيمها ، ولكن كان من المفروض ألا يزيد عدد البلدان العربية على خمس دول ، كأن تكون : بلاد الشام ، والعراق ، وجزيرة العرب ، ووادي النيل ، وبلاد المغرب أقاليم للشعب العربي ، وكل إقليم يُؤسّس دولةً . وبلاد الأكراد منطقة ليست متسعة فيمكن أن تقوم فيها دولةٌ . فلما رأى الأكراد ما حلّ بهم ظنّوا أن الأمر يخصهم فقط ، وهذا ما أثار عندهم العصبية ، وأوجد فكرة النزعة القومية ، وبدأوا

يُطالبون بوحدة بلادهم من باب العصبية .

والواقع أن الحلفاء الذين كانت بيدهم هذه التجزئة ، وهم أصحاب هذه اللعبة قد خططوا ذلك ليكون الأكراد العصا التي يضربون بها الحكومة التي تريد أن تخرج عن دائرة سياستهم ، والأفعى التي يُثيرون بها الفتنة كلما أرادوها ، وفي أية بقعة رغبوها .

وأما الحكومات التي عاشوا في ظلّها ، والتي يُهمّنا منها الآن حكومة العراق ، فقد أرادت أن تسترضيهم ـ حسب رأيها ـ فمنحتهم حق تعلّم اللغة الكردية ودراستها ، وجعلها اللغة الرسمية في مناطقهم ، والمرافعة والمقاضاة بها ، وهذا ما نمّى عندهم روح الاختلاف عن الشعوب التي تجاورهم ، ووسّع الشقة عندهم ، وأوجد فكرة العصبية ما داموا يختلفون عن الآخرين باللغة ، ويتفاهمون فيما بينهم بينما لا يتفاهمون مع غيرهم ، إذ لكلٍ لغته ، ومفاهيمه واصطلاحاته .

ثم جاءت هذه الحكومات ودعت إلى العصبية القومية ، فوجد الأكراد أنفسهم أيضاً يعيشون خارج نطاق هذه الدائرة التي تدعو لها الدولة التي يُقيمون في ظلّها ، وهم بعيدون عن هذه الدعوة ، فكيف يُزجّون زجّاً ، وعلى كرهٍ منهم داخل بوتقةٍ لا يرتبطون بها برابطٍ ، ولا تجمعهم بها صلة ، فجفلوا عنها ، وأنفوا منها ، ووجدوا في الأرومة التي ينتمون إليها دعوة يتفيّئون في ظلّها ، وكردّ فعلٍ للمحاولة التي أُريد لهم أن يُقحموا فيها .

وهكذا وجد الأكراد أنفسهم في دولةٍ يختلفون عن أكثرية سكانها في اللغة فلا تفاهم بينهم ، وفي القومية فلا صلة بينهم ، وفي الدعوة والمنطلق فلا جامع معهم ، فكيف يعيشون معهم وهم يفخرون عليهم ؟ وكيف يكونون إخوة لهم وهم يحطّون من شأنهم ، ويسخرون منهم ، ويتعالون عليهم ، وكيف يكونون أنداداً لهم ، وهم يحرمونهم مما يفخرون به من الأصل ؟ إن هذا لن يكون أبداً بين مجموعتين تعيشان ضمن إطارٍ واحدٍ ، وهذا ما حرّك العصبية الكردية لدى أبنائها جميعاً حتى عند الذين يحاربون فكرة العصبية والدعوة لها من المسلمين

نتيجة الظروف التي وجدوا فيها ، وإن كنا لا نرى مُبرّراً لأصحاب الفكر الإسلامي من الأكراد أن يسيروا في هذا التيار ، ولا أن يخضعوا للظروف التي تُحيط بهم فتُلزمهم بالتحرّك ضمن إطار يُخالف فكرهم ، ولا نجد لهم مبرراً أيضاً ليعيشوا تحت وطأة المجتمع الذي يعيشون في ظلّه فيلفّهم بفكره . . . إلا أن الإنسان يضعف أحياناً ويحاول أن يجد لنفسه عللاً في مسلكه ، كأن يقول : إن هذا الوسط الذي أعيش فيه هو المجال الذي يجب أن أدعو فيه ، فإذا خالفته حدث انفصام بل انكسار وتعذّرت دعوتي ، وتوقّف نشاطي ، وحُرمت من أجري ، وإن سايرته قليلاً أمكنني العمل في داخله وربما استطعت حمله إلى فكري وما أريد . ولكن هذه العلل مرفوضة أيضاً في نظر الإسلام ، فرسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، دعا ضدّ ما تعارف عليه قومه ، وما اعتقدوا به ، ولم يتساهل في دعوته شيئاً ، ولو فعل لما بلّغ الأمانة ، ولا أدّى الرسالة ، ولما كان الرسول الخاتم للأنبياء والرسل ، ولا كانت دعوته للبشر كافة ، ولا حمل الصفة التي تُؤهّله لما اختاره الله إليه ، بل لم يكن الله ليختاره لمثل هذه المهمة . ونشهد أنه خالف قومه ، وأدّى الأمانة ، وبلّغ الرسالة .

ولا شك أن انكلترا كانت من وراء هذا كله ، فإن الحكومة العراقية عندما قرّرت أن تكون اللغة الكردية هي اللغة الرسمية في المناطق التي يقيم فيها أهلها كانت الحكومة العراقية يومذاك تخضع لنفوذ السياسة البريطانية ، وتعيش تحت تأثير فكرها المباشر ، وتوجيهها الرسمي ، ولم تفعل انكلترا ذلك حبّاً بالأكراد ، ولا كرهاً بالعرب ، وإنما لتُحقّق بذلك مُخطّطها فيكون الأكراد على خلاف مع العرب فتثيرهم في الوقت الذي تريد ، ولو لم تفعل ذلك لأمكن التفاهم بين العرب والأكراد ، ولفشل مخطط انكلترا ، ولم تنجح سياستها . وكذلك فالفكرة القومية التي شجّعت انكلترا على نموها للغرض نفسه في ترسيخ جذور الخلاف بين أصحاب الأصل المختلف فتحرّك الفتنة في الوقت الذي تشاء ، ولو كانت انكلترا تدرك أن القومية ضدّها ـ كما يدّعي دُعاتها ـ لخنقتها في المهد ولعملت على دفنها في كل بلدٍ سيطرت عليه أو كان لها نفوذ فيه ، وكذلك كانت عملت فرنسا وكل دولةٍ استعماريةٍ في مستعمراتها ومناطق هيمنتها . ولكن نجد على العكس أن هذه الدول الاستعمارية قد شجّعت الحركات القومية ، وسمحت بتأسيس أحزابٍ تقوم على هذه الفكرة وتحملها ، وتبنّت هذه الأحزاب ورفعتها ، ودعمتها ، وربطتها بسياستها . وعلى كلٍ فالفكرة القومية قد نبعت في المجتمع الأوربي النصراني وهو مُغاير تمام المغايرة للمجتمع المسلم سواء أكان عربياً أم كردياً أم غيرهما من المجتمعات الإسلامية ، ومن الوسط الأوربي انتقلت إلى البيئة الإسلامية المُخالفة لها كلياً بل المُعادية لها ، لذا فقد تبنّاها في بداية الأمر النصارى الذين يعيشون في المجتمع الإسلامي ، والذين ليس لهم من دعوةٍ سواها يتقرّبون بها من أفراد المجتمع الذي يعيشون فيه حسب ظنّهم ، أو حسبما خُطّط لهم ، ويعملون من ورائها لتهديم الرابطة الإسلامية التي تصهر أفراد المجتمع كلهم في وحدةٍ واحدةٍ . ثم تبنّاها بعد ذلك الأفراد الذين ابتعدوا عن العقيدة وراء شهواتهم ، أو خلف مصالحهم ، أو تبعاً للنصارى من الأوربيين الذين لهم النفوذ والذين يستطيعون التمكين وتسليمهم السلطة ، وقد أنشأوا الأحزاب لتحقيق هذا .

ولم تخرج انكلترا من العراق حتى قامت بمناوراتٍ بالأسلحة الحقيقية ، والدراسات الميدانية فحرّكت الأقليات حسب الأفكار القومية ، ووجدت آثارها بنفسها ، وقامت بدراسة النتائج وفعّاليتها في المستقبل ، ومدى تأثيرها على الدولة .

ولو كانت الحكومات التي جاءت بعد الاستعمار حرّةً في تفكيرها ، صادقةً في إخلاصها للأمة لتخلّصت من كل ما جاء به المستعمرون من أفكار كالعصبية القومية ، وكل ما ضغطوا في سبيل تحقيقه كإحياء لغات الأقليات ولعملت الحكومات الوطنية على دراسة التاريخ ، وبحث في الأسباب التي جعلت الأكراد يقبلون حكم غيرهم دون أن ينازعوهم ، ومن غير أن يتحرّكوا ، أو يقوموا بثوراتٍ ، ولكانت قد توصّلت إلى أن الإسلام هو العامل الأساسي في قبول الأكراد حكم غيرهم إذ يعدّونه الرابط بين شعوب الأمة

الإسلامية ، ولما كانوا هم دون غيرهم في معرفة أحكامه لعزلتهم في مواقعهم الجبلية لذا لم ينازعوا غيرهم على الحكم . ولو كانت الحكومات التي خلفت الاستعمار صادقة في وطنيتها لعملت على التقرّب من الأكراد لإسكانهم وخيرهم وخير الأمة كلها في الدنيا والآخرة بالدعوة إلى الإسلام ، ونبذ التفرقة العصبية ، والاهتمام باللغة العربية على أنها لغة المسلمين جميعاً لأنها لغة العبادات ، والأحكام ، والقرآن ، والحديث ، والفقه .

ولكن هذه الحكومات لم تكن صادقة في أي شيء ادّعته لذا أبقت ما حثّ عليه الاستعمار وما شجّعه من فكر قومي وإحياء لغة الأقليات ، وهذا ما أدّى إلى قيام الحركات الكردية ، وبقاء أصحابها يشعرون أنهم مظلومون ، وأنهم عنصر لا يربطه رابط مع أكثرية سكان الدولة التي يعيش في ظلّها ، ومن هنا كان الأكراد يعتقدون أن حركتهم مشروعة ، وأن ثورتهم لا بدّ منها حتى ينالوا حقوقهم التي يُطالبون بها ، من توحيد مناطقهم المُجزّأة في دولة واحدة على أساس كردي ، ومن هنا كانت حركاتهم التي قضّت مضاجع الحكومات العراقية المتوالية - كما رأينا في السابق - ولما نُلمح إليه في المستقبل - إن شاء الله .

ولما كان الأكراد مُوزّعين في عدد من الدول المجاورة لذا لم تستطع دولة منها دعم حركة كردية في دولة ثانية بشكل جدي لأن هذا يُهيّج الأكراد الذين يعيشون ضمن حدودها ، وهذا ما تخشاه أساساً وإنما تعمل عادة على فتح حدودها لهرب الذين يضطرون للفرار من مناطقهم ، وتأويهم ، وربما قدّمت إليهم بعض المساعدات المادية والأسلحة . ولكن هذه الدول تُخوّف إحداها الأخرى بإثارة الأكراد عليها غير أنها بالفعل عاجزة عن ذلك لأن ليست على وئام مع الأكراد في أرضها ، وإثارة الجوار يُثير مواطنيها لذا فهي تُحرّك الفتنة على حذر ، غير أن الذي يُمكنه إثارة النعرات إنما هو الذي يعيش خارج المنطقة وله فيها قنوات وأصابع تمتدّ إلى داخلها ، وجسور يصل عن طريقها إليها ، وهذا ما يأتي غالباً من الدول الكبرى التي خطّطت لهذا ، وأخرجته لنفسها

بشكل يُناسب سياستها ، ويُلائم نظراتها المستقبلية .

وأما الإيرانيون الذين يُشكّلون ٢,٥٪ فقط من مجموع السكان فإن نسبتهم الضئيلة هذه لا تجعلهم يستطيعون الحركة ، وخاصة أنهم في مناطق محددة ، ويمتدّون على شريط طويل من الحدود ، لا يجمع بينهم سوى اللغة ، ولم تكن اللغة في يوم من الأيام رابطاً أساسياً ، ولكن رابطاً ثانوياً يتبع الأصل أو يرتبط بالعقيدة ، وعندما يلحق بالأصل يكون عاطفياً وعند المجموعات المادية . ويتصل بالعقيدة عندما يكون للفكر الدور الأساسي وهذا ما يحدث عند المسلمين الذين تعدّ اللغة العربية لغة العقيدة عندهم لأنها لغة العبادة التي لا تصح إلا بها ، ولغة القرآن الكريم وتلاوته بها عبادة وبغيرها تعدّ أو تكون قراءة أو دراسة لأنها تكون ترجمة ...... وكذا هي لغة الحديث وبها دوّن الفقه . والإيرانيون في العراق من أصول متعددة نتيجة الامتداد الشريطي الطويل ، ولا يلتقون مع سكان إيران جميعاً بالعقيدة لأن بعضهم من المسلمين (السنة) كاللّور ، على حين غالبية سكان إيران من الشيعة لذا كان أثرهم محدوداً ، ولا يمكنهم أن يقوموا بحركات بل ليس لهم أهداف واحدة .

وأما الأتراك الذين يُشكّلون ٢,٢٥٪ من مجموع السكان فإن نسبتهم الضعيفة هذه لا تجعلهم يستطيعون الحركة ، كما أن بعدهم عن الأتراك في تركيا يضعف من شأنهم أيضاً ، ولا يجمعهم سوى القومية التي هي دعوة عاطفية ، وغالباً ما تكون عند البدائيين ، وربما وجدت عند أقوام ماديين لأنها لا تحمل في ثناياها فكراً ، ولا تنتمي إلى عقيدة التي غالباً ما تكون عالمية ، كما أن اللغة تزول مع الزمن إن لم ترتبط بعقيدة ، ولغة العقيدة هنا كما سبق أن ذكرنا هي العربية التي يعرفها الأتراك هنا ، يتعلّمونها ، حتى غدت مع الزمن لغة لهم ، وليست لهم أهداف لأنهم جميعاً من المسلمين عقيدة غالبية السكان الذين لم يختلفوا عنهم بشيء سوى الأصل الذي ليس له أي أثر ، ما دامت العقيدة والفكر يجمعان بينهم .

وهناك الشراكسة ، والشاشان ، والداغستان فهم من المسلمين جميعاً

حيث لم يخرج من بلادهم بالأصل إلا المسلم نتيجة الضغط، والظلم، والتشريد النصراني لهم، وهؤلاء لا يُشكّلون نسبةً وجاءوا إلى هذه البلاد ليعيشوا في ظلّ الإسلام، ويتخلّصوا من الاضطهاد النصراني الروسي الذي دخل واحتلّ البلاد بالقوة ظالماً حاقداً مستعمراً، يبغي إذلال المسلمين.

صراعات العقائد: عاش اليهود والنصارى في العراق منذ الفتح الإسلامي حتى الحرب العالمية الأولى في ظلّ الإسلام آمنين على أموالهم، وأملاكهم، وأرواحهم، وبيعهم، وكنائسهم، لم يُتعرّض لها بسوء، وإذا حدث شيء فإنما وقت الفوضى عندما يتعرّض له الناس جميعاً، أما من قبل المسلمين فلم يحدث هذا.

لما دخل الإنكليز العراق محتلّين اشرأبت أعناق اليهود والنصارى، فاستقبلوا المستعمرين، وأخذوا يتعالون على المسلمين، وكأن الأمر قد استقرّ للإنكليز، وارتفع شأنهم عنده فخانوا الذمة، ونقضوا العهد، وبالغوا في الإيذاء.

رفع البريطانيون من شأن اليهود والنصارى، وأرادوا أن يضعوهم فوق رقاب المسلمين. لقد جعلت انكلترا من الآشوريين النصارى النساطرة جيشاً، وأعطته صلاحيات واسعةً حتى أصبح يعتدي على الأهالي دون أن يقف في وجهه أحد ما دام المحتلّون يدعمونه وكانت هذه الفرقة من النصارى اليد التي تضرب بها القوة المستعمرة، وتبطش بها السكان الآمنين، ولم تكتف هذه الفرقة بأن تعدّ نفسها من أعوان انكلترا وعملائها بل عدّت نفسها منهم ما دام الطرفان من النصارى، وقد مرّ معنا الفتن التي أثارتها، والجرائم التي ارتكبتها، والثورة التي قامت بها، ثم كانت القوة التي احتلّت (الفلوجة) للإنكليز أيام حركة رشيد عالي الكيلاني. وعندما استقلت البلاد، وخرج الإنكليز انتهى دور هذه الفرقة لأنه زال سندها. هذا مع العلم أن أكثر أفراد هذه الفرقة إنما جاءوا من خارج حدود العراق، وخاصة من جنوب بحيرة (وان) في شرقي تركيا عندما ظهرت خياناتهم، وبانت جرائمهم حتى خرجت

روائحها لقذارتها.

وعندما خرج الإنكليز لم يجد أفراد هذه الفرقة حمايةً لأنفسهم إلا أن يدخلوا في بعض الأحزاب القومية التي أخذت تُدافع عنهم باسم القومية في سبيل كسب تأييدهم، وأخذ عناصرهم إلى أحزابها.

لننظر إلى هذه الفرقة من الناحية السياسية بغض النظر عن العقيدة. فرقة استقبلت المستعمرين فهي خائنة، وانضمّت إلى صفوفهم، وأصبحت قطعةً من قواتهم، فكانت اليد التي يبطشون بها، فخيانتها مضاعفة، وجزاء الخيانة القتل في جميع القوانين، والأعراف، والسياسة، والمنطق. وهذه الفرقة قد ارتكبت جرائم القتل المتعمد، وحكمه القتل، فكل من شارك من أفراد هذه الفرقة بالخيانة أو القتل يُقتل.

وإذا نظرنا إلى هذه الفرقة من وجهة نظر الإسلام لم يتعد الحكم على أفرادها ما نظرنا إليه من وجهة النظر السياسية. غير أن الحكومات التي جاءت بعد الاستعمار لم تنظر إلى القضية من وجهة نظر سياسية ولا من منطلق إسلامي، وإنما نظرت من وجهة النظر الاستعمارية حيث بقي النفوذ الإنكليزي بعد الاستقلال، وبقي تأثيره على الحكومات وضغطه. كما اتخذوا القومية مظلّةً استظلّوا بها، لذا بقيت الخيانة، وبقيت آثار الجريمة، وظلّت هذه الفرقة على صلتها بولية نعمتها انكلترا، تتعاون معها، وتنقل لها الأخبار فبقيت شوكة في جسم العراق تحتمي بظلّ العصبية القومية مع العلم أنها ليست من العرب، ولا من أبناء المنطقة قبل الحرب العالمية الأولى. وهذا من أولى نتائج القومية.

أما اليهود فقد استقبلوا أيضاً المستعمرين الإنكليز بكل ترحاب، وجعلوا من أنفسهم عيوناً لهم، وبذا فقد خانوا الذمة، ونقضوا العهد، فوقفوا ضدّ من رعاهم قروناً طويلة، وحماهم عصوراً، وآمنهم عمراً مديداً، وقد جعل الإنكليز أحد أبناء اليهود وهو (ساسون حسقيل) وزيراً لأخطر الوزارات، وهي المالية.

ولما قامت حركة رشيد عالي الكيلاني شعر اليهود بأشد الحرج ، وأحسّوا بالضيق ، فلما فشلت أبدوا شماتتهم مما جعل الأذى يلحق بهم في أيام الفوضى يومي الثاني والثالث من ربيع الثاني ١٣٦٠هـ ، لما أظهروا من شماتة ، ولما نقلوا من أخبار للإنكليز أيام الحركة .

ولما سيطر اليهود في فلسطين على أكثر أرضها ، وأعلنوا قيام دولة لهم فيها . أخذ اليهود في العراق يُطالبون بالسماح لهم بالانتقال إلى فلسطين بكل جرأة بل بكل وقاحة ، وأقول بصراحة أن الحكومة أخيراً قد وافقت لهم على ذلك مخالفةً كل القوانين الدولية والسياسية . بل والشرع لذا فليس غريباً أن يحلّ بنا ما حلّ .

مجموعة تُطالب بالانتقال إلى دولة عدوّة لنا ، في حالة حرب معنا أي أنها تُجاهر بالخيانة وجريمة الخيانة القتل ، وتتحدّى السلطة بهذه المطالبة ، وأنها ستجبرها على ذلك إن لم توافق بالرضا والاختيار . . . . ثم تأتي وتسمح بذلك لتُقاتلها ، ولتنضمّ إلى أعدائها بالقتال ، ولتُساعدهم بالحرب ، والاستعداد ، والإعداد ، والإنتاج . فمن الناحية السياسية تُقتل هذه الجماعة ، ومن الناحية الشرعية لم يتعدّ الحكم ذلك . فمن انتقل حارب العراق ، والعرب ، والمسلمين جميعاً ، ومن بقي ظلّ عيناً لليهود والمستعمرين ، وشوكةً في جسم العراق توخزه كل حين . لو طبّقت الحكومة الشرع يومذاك بل السياسة الدولية لارتاحت وأراحت الأجيال في المستقبل ، ولكن خالفت أمر الله . . . فأصابنا ما نتجرّعه اليوم .

وعبدة الشيطان (اليزيديون) أقلّ شأناً ، لكن لقوا من الإنكليز ما لقيت الفرق الدينية الأخرى من دعم لإضعاف المسلمين وإذلالهم .

وإذا كانت مجموعات اليهود ، والنصارى ، وعبدة الشيطان قد قلّ شأنهم بعد خروج الإنكليز ، إلا أنهم بقوا في العراق ضدّ أهله يُعادون كل صديق ، ويُصادقون كل عدوّ ، ويعملون في جسم العراقيين وخزاً وتجريحاً ،

وذلك لتصرّفاتنا البعيدة عن الإسلام .

والمشكلة المضحكة والخطيرة أن المسؤولين في العراق ، ودعاة العصبية يحتضنون هذه الأقليات باسم القومية والوطنية ، وخوفاً من أن يتهموا بالتعصّب ضدّ هذه الأقليات ، على حين أن أبناء هذه الفئات يدوسون على القومية والوطنية بأقدامهم ولا يُبالون ، كما لا يخشون أن يُقال عنهم عملاء للأجانب أو أعوان للصليبية أو اليهودية ، بل يقولونها بملء أشداقهم أنهم أعوان لأبناء عقيدتهم من نصارى أو يهود ، ولا يهتمون بعدها بما يقال عنهم .

وأما الشيعة فرغم ارتفاع نسبتهم إلا أنه لا يوجد بينهم وبين المسلمين صراع ، وذلك لأن السكان لم يبحثوا في تلك المرحلة في الفروق بين الجماعتين ، لأن الأمر لم يقم على أساس عقيدي ، وإن كان الشيعة يحرصون دائماً على استلام وزارة المعارف لوضع المناهج بشكل يدفع الناس ليكونوا إلى جانب ما يرونه هم ، وبشكل عام فقد كانوا يُخطّطون لنشر آرائهم غير الصحيحة ، ولم يكن المسلمون لينتبهوا إلى هذا ، ولكن أخذوا ينتبهون إليه فيما بعد عندما قامت الدولة في إيران على أساس المذهب الشيعي وتعصّبت إليه أشدّ التعصّب .

وإذا كانت عواطف الشيعة وميولهم إلى إيران إلا أنهم مُتمسّكون بأرضهم لأنهم ليسوا أقليةً فيها ، ولأن العتبات المقدسة عندهم موجودة في أرضهم في النجف ، وكربلاء ، وحتى في بغداد ، ومع ذلك فهم يتمنّون لإيران السيطرة على العراق ، ويعملون لهذا بشكلٍ خفيّ وضعيف ، ولذا أخذ المسلمون يحذرونهم ولكن مع الأسف ليس على أساس العقيدة ، وتبيان الواقع ، ولو تمسّكوا بعقيدتهم لظهر عُوار ما يعتقده الشيعة ، ولكن على أساس من التعصّب القومي ، ودون أي ارتباط بالإسلام ، والتزام بتعاليمه حتى ليخيل للعامة أن الشيعة مرتبطين بالإسلام إذ لا تعرف العامة بطلان عقيدة الشيعة وفسادها .

الفصل الثاني

صراعات الأحزاب

حتى الحرب العالمية الثانية

عندما دخل الإنكليز العراق مستعمرين إثر صراع وحروب مع الدولة العثمانية ظنّ بعض العراقيين أن الوضع سيكون أفضل ولو نسبياً ، وذلك نتيجة الدعاية التي كانت تُشيعها دول أوربا النصرانية وتروّجها في الداخل الأقليات من نصارى ويهود ضدّ العثمانيين ، والواقع أن القصد لم يكن العثمانيين وإنما المسلمين ، وذلك كي يتقبّلها أولئك الذين ينتمون إلى الإسلام سجّلاً ، ويسيرون على خُطا أوربا نهجاً ، وبالواقع فقد حمل هؤلاء الرجال الأفكار إلى جانب اليهود والنصارى ضدّ العثمانيين ، ويعنون المسلمين ، وقاموا بالدعاية لدول أوربا النصرانية عامةً ، وانكلترا وفرنسا خاصةً .

ولما تمكّنت انكلترا من السيطرة على العراق وجد السكان أن الأمر أصبح متبايناً ، إذ رأوا العثمانيين أفضل بكثير من الإنكليز ، فإذا كانت الفوضى شائعةً من قبل ، والرشوة معروفةً ، إلّا أن الوضع الآن أشدّ وطأً بكثير عما كان من قبل ، إذ اختلفت العادات ، وتغيّرت المفاهيم ، وتبدّلت القيم ، فهذه كلها تنبع من العقيدة ، إذ ما كان حراماً ، وما اعتاد عليه السكان أنه حرام غدا مُباحاً ، فمعاقرة الخمرة قد شاعت ، والسفور قد انتشر ، والاختلاط تفشّى ، ومُعانقة النساء في الطرقات أصبح مألوفاً ، فاهتزّ المجتمع المسلم ، وشعر أنه قد ارتكب جريمةً ، وأحسّ أن الدعاية كانت مُغرضةً ، وأن المسلمين كانوا مغفلين ، ورأى المسلمون أمراً آخر لم يكن أقلّ أهميةً من الأول ، وهو

ارتفاع شأن اليهود والنصارى ، وقد أصبحوا يتحكّمون بشؤون الناس بل بشؤون الدولة ، فصعُب الأمر على المسلمين إذ وجدوا العقوق بأسمى معانيه عند أهل الكتاب هؤلاء الذين طالما أحسنوا إليهم ، وعدوّهم أمانة عندهم في ذمتهم وفي عهدهم فما أن دخل الإنكليز الذين يرتبطون معهم بالعقيدة حتى تطاولت أعناقهم ، وأظهروا حقداً دفيناً ، وسوءاً في السريرة ، وتمنّى المسلمون لو كانوا يُدركون هذا من قبل .

ولكن وجد أهل الشهوات ضالتهم في الوضع الجديد ، ووجد أصحاب المصالح فرصتهم للتقرّب من المستعمرين ما دام المسلمون قد نفروا منهم ، فتقرّب هؤلاء ، وأولئك من الإنكليز وكانوا بطانة لهم من بداية الطريق ، ولم يكن هذا الأمر غريباً ، وإنما مُتوقّعاً .

أراد بعض رجالات البلاد أن يُنظّموا أنفسهم ليُمكنهم العمل المشترك في مواجهة الدخيل وأخذوا يلتقون بعضهم مع بعضٍ لدراسة الموضوع ، ويجتمعون مع الأعيان ومشايخ القبائل .

وصل خبر اللقاءات ، ونبأ الاجتماعات إلى الملك ، وكان رأيه البعد عن الأحزاب فإن فيه تفرقة لجهود الأمة ، ومنافسة بعضها لبعض ، في وقتٍ هي في أشدّ الغنى عنه ، وله تجربته في الشام ، لذا فقد أرسل إليهم وطلب منهم الكفّ عن التهيئة لتأسيس الأحزاب ، فامتثل من امتثل ، وأظهر بعضهم الطاعة ، وفي نفسه ضرورة العمل للملك ، وإن رأى أن ينتظر حتى حين .

الوطني العراقي والنهضة العراقية : وفي ٩ ذي الحجة ١٣٤٠هـ (٢ آب ١٩٢٢م) تأسّس الحزب الوطني العراقي برئاسة محمد جعفر أبو التمن . كما أسّس محمد أمين الجرجفجي جمعية النهضة العراقية في ٢٦ ذي الحجة ١٣٤٠هـ (١٩ آب ١٩٢٢م) وبُذلت جهود للتوفيق بينها ، ويبدو أن قادة الحزبين اتفقوا على الاندماج في حزبٍ واحدٍ في ذكرى تنصيب الملك فيصل ملكاً على العراق في الأول من محرم ١٣٤١هـ (٢٣ آب ١٩٢٢م) . كان

زعماء الحزبين يطالبون بوقف تدخل المندوب السامي الإنكليزي في شؤون البلاد ، ودسّ أنفه في كل موضوع ، وتعيين الأكفاء في مناصب الدولة ، وعدم الدخول في مفاوضات أو عقد أية معاهدةٍ قبل انتخاب المجلس النيابي بصورة شرعيةٍ ، وهذا ما أزعج المندوب السامي فما أن خلا له الجو بمرض الملك فيصل حتى ألغى الحزبين ، واعتقل زعماءهما ، وأخرج من البلاد من أخرج ، بل وأمر بقصف أنصارهما بالطيران ، وكان لهذا أثره السيء في نفوس الشعب ، وقام بتعطيل جريدتي (المفيد) و (الرافدان) اللتين يصدرهما الحزبان .

كانت آراء معظم أفراد الشعب مُنصبّة ضد الإنكليز وتصرّفاتهم حتى نستطيع أن نقول : إن وحدة كلمة السكان جميعاً هي مُحاربة الانتداب والعمل على الاستقلال ، ولقد أزعج هذا التضامن الإنكليز الذين يريدون الفرقة كي يستطيعوا العمل بحريةٍ في ترسيخ أفكارهم ، وتعميق جذور سياستهم ، وبث عاداتهم وأعرافهم ومحاولة تهديم القيم الإسلامية فإذا كانت كلمة الشعب موحدة صعب عليهم ، ولكن إن افترقت سُهل عليهم ذلك . كما أن اجتماع السكان على رأيٍ واحدٍ يحول دون اختيار عناصر لهم يُقلّدون عن طريقهم سياستهم وينشرون آراءهم ، ومن هنا رأى الإنكليز وجود منافسة حزبيةٍ بين السكان ربما يخدم مصالحهم ، إذ كل حزبٍ يريد أن يصل إلى السلطة ، ولا مانع عند بعضهم من أن يتنازل عن شيءٍ من منهجه في سبيل الفوز على خصمه ، وهذا التنازل إنما هو للمستعمرين أو المتسلطين من الإنكليز ، لذا فقد رأوا العودة إلى سياسة وجود الأحزاب .

الحزب الحرّ العراقي : أسّس محمود الكيلاني نجل رئيس الوزراء عبد الرحمن الكيلاني الحزب الحرّ العراقي في ١٢ محرم ١٣٤١هـ (٣ أيلول ١٩٢٢م) لتأييد سياسة والده ، ودعمه أمام المعارضين له ، إذن كان الحزب لمرحلةٍ محددةٍ ، وبالفعل انتهى الحزب عندما أُجبرت وزارة والده على الاستقالة في ٢٤ ربيع الأول ١٣٤١هـ (١٣ تشرين الثاني ١٩٢٢م) ، وذلك لأن الحزب

لم يقم على مبادىء معينة ، ويسعى لتحقيقها ، ويدعو الناس للعمل لها بعد الاقتناع بها .

حزب الأمة : وتأسس في بغداد في ٢٠ محرم ١٣٤٣هـ (٢٠ آب ١٩٢٤م) برئاسة داود السعدي في بداية الأمر ثم تولى رئاسته أحمد الداود ، وانضمّ عدد من المحامين إليه . وكان تأسيسه إثر إجبار النواب على التصديق على المعاهدة العراقية ـ البريطانية الأولى .

حزب الاستقلال الوطني : تأسس في الموصل في ٤ صفر ١٣٤٣هـ (٣ أيلول ١٩٢٤م) برئاسة آصف آل الأغا .

جمعية الدفاع الوطني : وتأسست في الموصل أيضاً في ٢ رجب ١٣٤٣هـ (٢٦ كانون الثاني ١٩٢٥م) برئاسة أحمد الفخري .

حزب الوطني العراقي : وتأسس في الموصل في ١٤ ذي القعدة ١٣٤٣هـ (٥ حزيران ١٩٢٥م) برئاسة عبد الله آل سليمان ، وهو الاسم نفسه الذي يحمله الحزب الذي أسّسه محمد جعفر أبو التمن في بغداد . وكانت أهم مشكلةٍ ركّزت عليها هذه الأحزاب التي تشكّلت في الموصل مشكلة الحدود مع تركيا ، وقضية الموصل .

وهناك موضوع لا بدّ من طرحه الآن ، وهو أن ما يُسمّى في أوربا بالنظام (الديمقراطي) قد يصلح لدول تلك القارة ومن يسير على نهجها من دول أخرى ، نتيجة سيادة مفاهيم معينة ، والمرحلة التي قطعتها في تطبيق هذا النظام . ولكن هذا النظام لا يصلح لبقاع العالم كلها ، وخاصة إن كانت في مرحلة معينة من حياتها السياسية ، ومثلاً لا يصلح للعراق في هذه المدّة التي تحدثت عنها على الأقل ، وانكلترا تعرف هذا تمام المعرفة ، ولكن تريد ترسيخ الأفكار التي تحملها ، ومنها هذا النظام الذي تحمله وتطبّقه . وليس هذا فقط لكل جوانب الحياة الوضعية التي تُناسب إقليماً من الأقاليم قد لا تناسب غيره وخاصةً إن كانت تختلف عنه في العقيدة ، والمفاهيم والأعراف والعادات ،

وإن كانت هذه كلها في الواقع تنبع من العقيدة غير أن الدول الاستعمارية وكذلك الأشخاص والفئات التي فتنت بها تحاول تطبيق نظام تلك الدول كما هو على المجتمع الإسلامي ، وهذا لا يمكن أبداً .

نلاحظ الأحزاب التي قامت في العراق بتلك المرحلة أنها ترتبط بشخصية أو باثنتين فإذا زالت هذه الشخصية زال الحزب ، أو تعمل لقضية واحدة فإذا حُلّت حُلّ الحزب كقضية الموصل التي حُلّت فحلّت الأحزاب التي قامت من أجل هذه القضية . أو لمرحلة من التاريخ كالمطالبة بالاستقلال أو الدعوة لموضوع معينٍ فإذا ما تمّ الاستقلال أو حقق الموضوع انتهى الحزب .

ولما وافق حزب الإخاء على تشكيل الوزارة ، فسخ الحزب الوطني العراقي وثيقة التآخي التي بينهما .

حزب الوحدة الوطنية : وأسسه علي جودت الأيوبي ليسند حكومته ، وذلك بعد تركه حزب الإخاء ، عندما انفصل عن الحزب الوطني العراقي ، أو كنوع من التمايز الذي ذكرناه ، وعمل الأيوبي على أن يضمّ حزبه عناصر من الأحزاب الأخرى كافة ، ولكنه لم يستطع أن يحتوي إلا النواب ، وكان ذلك في أوائل رمضان ١٣٥٣هـ (كانون الأول ١٩٣٤م) ، وانتهى الحزب عندما استقالت الوزارة الأيوبية في ٢٨ ذي القعدة ١٣٥٣هـ (٣ آذار ١٩٣٥م) .

حزب الأهالي أو جماعة الأهالي : وقد تأسست عام ١٣٥٠هـ ومن قادتها كامل الجادرجي ، وحكمت سليمان ، ومعهم مجموعة من الشباب (حسين جميل ، وعبد القادر إسماعيل ، وعبد الفتاح إبراهيم ، وخليل كنه ، ومحمد حديد) ، وأصدرت جريدة الأهالي في أوائل رمضان ١٣٥٠هـ (كانون الثاني ١٩٣٢م) ، وادّعى هؤلاء الشباب أن حزبهم يتبنّى مبادىء الثورة الفرنسية ، والديمقراطية ، أي أنهم أعلنوا علمانيتهم من البداية ، وأظهروا تأثرهم بالمادية الغربية ، والماسونية التي كانت وراء الثورة الفرنسية ، ثم أعلنت أنها اشتراكية تحت تأثير عبد الفتاح إبراهيم ، ومحمد حديد وغيرهم من الذين كانوا يحملون هذه الأفكار .

أيدت هذه الجماعة حركة بكر صدقي للتقارب في كثير من الآراء، والتفكير في طريقة التخلّص من الخصم بالقتل. ثم اختلفت الجماعة للتباين الكبير في آراء قادتها.

جمعية الإصلاح الشعبي: وتأسست في ٢ رمضان ١٣٥٥هـ (١٥ تشرين الثاني ١٩٣٦م)، وكان الهدف منها تأييد وزارة حكمت سليمان التي تولّت السلطة أثناء سيطرة بكر صدقي.

الحزب الشيوعي: نشأ بشكلٍ سري عام ١٣٥٣هـ، غير أن وزارة ياسين الهاشمي قد اعتقلت أكثر أعضائه، وصادرت مطبعة الحزب. وأيّد الحزب حركة بكر صدقي لأنها قامت ضدّ وزارة ياسين الهاشمي عدوّة الحزب، ثم لأن التفكير كان واحداً في التخلّص من الخصم عن طريق القتل، ونشر الفوضى لسيطرة الغوغائيين الذين يجدون في الشيوعية مرتعاً خصباً لهم.

وهكذا فإن الأحزاب التي قامت في العراق منذ دخلها الانتداب الإنكليزي في الحرب العالمية الأولى إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية لم تكن أحزاب مبادئ، ولكنها كانت في الغالب لمصلحة الوزارة القائمة، وتزول بزوالها، وإن وجدت أحزاب لمعارضة السياسة البريطانية فقد وجدت أحزاب أخرى لتأييد تلك السياسة والسير في فلكها.

ومع أن هذه الأحزاب لم توجد بينها منافسة قوية إلا نادراً فقد استطاعت انكلترا أن تغري بعض رجالات العراق، وبعض زعماء الأحزاب في استلام السلطة وتقديم الدعم لهم، أما الأحزاب التي تقوم على مبادئه، وتدعو إلى تطبيق نظامٍ معين وتسعى إلى تحقيقه فهي لم توجد في تلك الأيام، إذ أن البلاد لا تزال تحت السيطرة الأجنبية، وهي في مرحلة من الضعف والهزيمة النفسية حتى إن عدداً ليدعو إلى تطبيق ما يُطبّقه العدوّ ويرى في ذلك تقدّماً للأمة وتطوّراً لمصالحها، وهذه هي الهزيمة النفسية ذاتها.

حتى الانتخابات العامة لم تكن لتجري بشكلٍ طبيعي فالشعب فقير

يمكن أن يُؤيّد من يُقدّم له منافع مادية أكثر، وهو جاهل لا يقدّر نتائج انتخابه، لذا كانت المجالس النيابية مُمثّلةً للحكومة التي أشرفت على الانتخابات، لذا كلما جاءت حكومة جديدة عملت على حلّ المجلس النيابي، ودعت إلى انتخاباتٍ جديدةٍ لتأتي بمجلسٍ يُؤيّدها في تصرّفاتها، وتستطيع عن طريقه تمرير كثيرٍ من القضايا التي تهمّها أو تعمل لها.

حزب التقدّم: وقد أسّسه عبد المحسن السعدون في ٤ ربيع الثاني ١٣٤٤هـ (٢٠ تشرين الأول ١٩٢٥م) ليدعم وزارته الثانية، فلما انتحر مؤسّسه مات الحزب معه.

حزب الشعب: وأسّسه ياسين الهاشمي في ٥ جمادى الأولى ١٣٤٤هـ (٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٥م)، وقد جرت محاولات لدمج الحزبين في حزبٍ واحدٍ، لكن باءت هذه المحاولات بالفشل.

وكان الملك فيصل قد تغيّر رأيه في الأحزاب حيث رأى أن المعارضة تخيف الحكم فيحاول أن يبتعد عن السقطات، وأن ذلك ليحدّ من تدخل الإنكليز.

وفي ٢٥ ربيع الثاني ١٣٤٥هـ (١ تشرين الثاني ١٩٢٦م) رشّح حزب التقدّم حكمت سليمان لرئاسة المجلس، على حين رشّح حزب الشعب رشيد عالي الكيلاني لرئاسة المجلس وقد فاز فعلاً بالرئاسة، فعدّ رئيس الحكومة عبد المحسن السعدون أن المجلس قد خذله فقدّم استقالة حكومته. وألف جعفر العسكري الوزارة الجديدة وساندها حزب التقدّم على حين وقف حزب الشعب موقف المعارضة.

حزب العهد العراقي: قد أسّسه نوري السعيد في ٢٢ جمادى الأولى ١٣٤٩هـ (١٤ تشرين الأول ١٩٣٠م) ليدعم الحكومة التي ألفها، فلما انتهت الوزارة انتهى معها الحزب.

حزب الإخاء الوطني: وقد أسّسه ياسين الهاشمي، ورشيد عالي

الكيلاني ، وعلي جودت الأيوبي ، وحكمت سليمان ، وكامل الجادرجي ، في ٥ رجب ١٣٤٩هـ (٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٠م) ، واتفقوا على إعادة نشاط الحزب الوطني العراقي ، وسجّلوا وثيقة التآخي . وقامت منافسة شديدة بين حزبي العهد العراقي والإخاء الوطني . وبشكل أخذ الصراع يبرز بين الذين يؤيدون المعاهدة العراقية ـ البريطانية وبين الذين يعارضونها ، وأخذت الأمور تتوضّح تدريجياً لتكون بين الذين يتبعون السياسة البريطانية وبين الذين يخالفونها ، حتى مال الذين كانوا على الأعراف بين الفريقين إلى أحد الطرفين ، وخرج من كل حزب من كان قد انضمّ إليه من باب الصداقة والمجاملة ليسير في الدرب الذي اقتنع به وخطّه لنفسه .

مع أن بعض الزعماء العراقيين قد وقفوا في وجه السياسة البريطانية بكل صلابة ، ووقع صراع بين هاتين المجموعتين بعد أن تمايز بعضها عن بعض مع بداية الحرب العالمية الثانية أو بالأحرى بعد وفاة الملك غازي الذي كان يُخفّف من بعد الشقة بين المجموعتين ، ويضغط بصورة مقبولة على أعوان السياسة الإنكليزية فلما توفي توسّعت الفجوة ، وكانت الحرب مجالاً لمحاولة سيطرة الأعوان ، وهذا ما دفع المعارضة للحركة فكانت حركة رشيد عالي الكيلاني ، غير أنه لم يلبث أن قُضي عليها ، وفرّ من البلاد من فرّ من أنصارها ، وأُلقي القبض على بعضهم ، وأُبعد آخرون ، وسيطر أعوان السياسة الإنكليزية .

وكانت الأحكام العرفية أثناء الحرب ، ولم تكن أحزاب ، وقد تقدّم بعض المحامين[1] بطلب إلى وزارة الداخلية في الأول من عام ١٣٦٣هـ (٢٧ كانون الأول ١٩٤٣ك) لتأسيس حزب باسم (حزب الشعب) فرفض الطلب .

---

(١) المحامون هم : يحيى قاسم ، عبد الرحمن شريف ، محمود صالح السعيد ، توفيق منير ، إبراهيم الخضيري ، إبراهيم الدركزلي ، يوسف جواد المهار ، عبد الأمير أبو تراب .

الفصل الثالث

صراعات الأحزاب

بعد الحرب العالمية الثانية

أُعطيت الحرية بعد الحرب العالمية الثانية ، وسمح بتأسيس الأحزاب السياسية ، وفي الأول من شهر جمادى الأول ١٣٦٥هـ (٢ نيسان ١٩٤٦م) ، أعطت وزارة الداخلية العراقية رخصة لخمسة أحزاب سياسية ، ورفضت طلباً باسم (حزب التحرر الوطني) الشيوعي . والأحزاب التي سمح لها بالنشاط هي :

١ ـ **حزب الاستقلال** : تأسّس نادي المثنى عام ١٣٥٤هـ ، وكان مقرّه لقاء الرجال السياسيين الذين يعملون على وحدة الشعب ، ومحاربة الأفكار الدخيلة ، وقد تبعثر هؤلاء الرجال بعد فشل حركة رشيد عالي الكيلاني ، فلما مُنحت الحرية تقدّم بعض هؤلاء الرجال[1] لتشكيل حزب سياسي يحمل اسم (حزب الاستقلال) . وكان يعمل لإلغاء المعاهدة العراقية ـ الإنكليزية ويُدافع عن فلسطين ، ويرفض وعد بلفور ، ويعمل على إقامة صلة وثيقة مع البلدان العربية ، ومع الشعوب الإسلامية ، ومع الجاليات العربية في المهجر .

٢ ـ **حزب الأحرار** : وكان مجرّد تجمع سياسي يهدف إلى الإفادة من

---

(١) الرجال الذين تقدّموا بطلب التأسيس هم : محمد مهدي كبه ، داود السعدي ، خليل كنه ، إسماعيل غانم ، فاضل معلة ، علي القزويني ، عبد المحسن الدوري ، رزوق شماس ، عبد الرزاق الظاهر ، وكان من بينهم أيضاً محمد صديق شنشل ، محمد فائق السامرائي ، لكن وزير الداخلية استبعدهما ، ولكنهما انضمّا إلى الحزب بعد تأسيسه .

هذا التجمّع لتحقيق بعض المصالح لأفراده[1] ، وترأسه توفيق السويدي .

٣ ـ **الحزب الوطني الديمقراطي** : وهو من الأحزاب اليسارية حسب التصنيف السياسي المتعارف عليه بين أصحاب الأفكار الدخيلة ، ويمكن اعتباره امتداداً لجماعة الأهالي التي نشأت في أوائل مرحلة الاستقلال ، وربما كان يلقى التأييد من أغنياء المدن رغم ما ذكرناه ، ويؤيّد السياسة الروسية رغم ظهوره بخصومته للشيوعية ، وعداوته لأفكارها .

والواقع أن هذا الحزب كانت قوته في شخصية رئيسه (كامل الجادرجي) ، وهو الذي يُوجّهه ، ولاقيمة للمبادىء المسجّلة والمعلنة للناس ، وهذه مع الأسف السمة الرئيسية للأحزاب السياسية التي تقوم عليها أكثر الأحزاب في البلدان العربية . كما أن معظمها تجمّعات سياسية ، وشخصية الرئيس هي الفعّالة في النشاط ، والتأييد الشعبي ، والقوة المعنوية للحزب[2] .

٤ ـ **حزب الشعب** : وهو من الأحزاب المصنفة يسارياً ، وكان أعضاء هذا الحزب يعملون بشكلٍ سري ، ويُوزّعون المنشورات المكتوبة باليد ، وقد رُخّص لهم عندما مُنحت الحرية بعد الحرب العالمية الثانية[3] .

٥ ـ **الاتحاد الوطني** : وهو أيضاً من أحزاب اليسار ومعظم أعضائه من الشيوعيين ، وتقدّم بعضهم[4] لأخذ حق المشروعية للحزب . ويمكن أن

---

(١) تقدّم بطلب تأسيسه كل من : داخل الشعلان ، محمد فخري الجميل ، عبد العزيز السنوي ، نوري الأورفلي ، عبد القادر باش أعيان ، حسن النقيب ، كامل الخضيري ، عباس السيد سلمان .

(٢) كان الذين تقدّموا بطلب أخذ الرخصة للحزب : كامل الجادرجي ، محمد حديد ، عبد الكريم الأزري ، يوسف الحاج الياس ، حسين جميل ، عبد الوهاب مرجان ، صادق كمونة ، عبود الشالجي .

(٣) الأعضاء المؤسسون للحزب هم : عزيز شريف ، عبد الرحمن شريف ، توفيق منير ، إبراهيم الدركزلي ، عبد الأمير أبو تراب ، والنصراني جرجيس فتح الله ، واليهودي نعيم شهرباني .

(٤) عبد الفتاح إبراهيم ، جميل كبة ، محمد مهدي الجواهري ، موسى الشيخ راضي ، عطا البكري ، موسى صبار ، ادوارد قليان .

تُضيف تجمعاً آخر ، لا يلتقي على أساسٍ حزبي ، وإنما أفراد بأمور الوصي ، ومنهم أرشد العمري ، ومصطفى العمري ، وصادق البصام ، وحمدي الباجه جي ، ويوسف غنيمة ، وأحمد الداود ، وعبد المهدي .

ولم تكن هناك مبادىء تجمع الحزبيين بعضهم مع بعضٍ ، ولا أفكار مشتركة يعملون لها ، وإنما مصالح يُحقّقونها من تجمّعهم ، لذا كانت الحكومة إذا أرادت أن تُخرج فرداً من جماعةٍ ، أو رغبت في استقطاب فئةٍ عرضت المناصب ، وقدّمت الأماني فيترك الحزب بعض رجاله أو تنسلخ مجموعة منه .

كانت هذه الأحزاب متفقة تعمل في صفٍّ واحدٍ كمعارضة لحكومة أرشد العمري التي عملت على كبت الحريات ، واضطرت الحكومة إلى الاستقالة نتيجة هجوم المعارضة .

وشارك الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الأحرار في الوزارة الجديدة التي شكّلها نوري السعيد على شرط منح الحريات . ولكن الحكومة تدخّلت في الانتخابات ، ولم تسمح بنشاطٍ جديدٍ ، فانسحب ممثلا الحزبين من الوزارة ، وقاطع حزب الأحرار الانتخابات ، وفاز أربعة نواب من الحزب الديمقراطي ، غير أن ثلاثةً منهم قد انسحبوا من المجلس النيابي نتيجة تصرّف الحكومة .

وبعد توقيع معاهدة (بورتسموث) في ٤ ربيع الأول ١٣٦٧هـ (١٥ كانون الثاني ١٩٤٨م) وقفت الأحزاب في وجه الحكومة والمعاهدة ، وأخيراً رُفضت المعاهدة المذكورة ، واشترك حزب الاستقلال في وزارة محمد الصدر بشخصية رئيسه محمد مهدي كبه .

كانت الأحزاب على شبه وفاق في المعارضة ، غير أن عددها قد زاد إذ تشكّل في مطلع عام ١٣٦٩هـ كل من حزب الإصلاح برئاسة سامي شوكت ، وحزب الاتحاد الدستوري برئاسة نوري السعيد ، ولكن كان قد جُمّد أيضاً كل من الحزب الوطني الديمقراطي ، وحزب الأحرار ، ومع ذلك فقد شارك هذان

الحزبان في حكومة علي جودت الأيوبي بأسماء من أعضائهم بصفتهم الشخصية .

وعملت المعارضة على تشكيل جبهة باسم « الجبهة الشعبية المتحدة » ووقع البيان عدد من كبار الساسة للوقوف على الحياد ، وتعاونت مع الحزب الوطني الديمقراطي الذي شارك أيضاً في التوقيع على البيان .

ثم تشكل حزب الأمة الاشتراكي برئاسة صالح جبر ، وانضم إليه حزب الإصلاح بعد أن عدّ نفسه منحلا ، وبدا أول الأمر مسايراً للمعارضة التي انتقدت اتفاقيات النفط . إذ عدّها حزب الاستقلال قد فرضت فرضاً ، وعدها الحزب الوطني الديمقراطي والجبهة الشعبية غامضة ، وانتقدها حزب الأمة الاشتراكي بعنف . ودعت الأحزاب الشعب إلى الإضراب ، فقامت المظاهرات ، ووقع قتل .

وقاطعت المعارضة الانتخابات ، وجاءت حكومة الفريق نور الدين محمود ، فألغت الأحزاب ، وأعلنت الأحكام العرفية ، وبدأ الضغط على الشيوعيين .

عادت الأحزاب إلى النشاط في مطلع عام ١٣٧٣هـ في عهد وزارة محمد فاضل الجمالي ، ولكن عادت فأعلنت الأحكام العرفية محلياً في منطقة البصرة ، فانسحب أعضاء الجبهة الشعبية من الحكومة ، وهم اثنان ، واحتجّ المجلس النيابي على ذلك .

ووقفت الأحزاب ضدّ وزارة أرشد العمري الثانية لما عُرف عن رئيسها في كبته للحريات والضغط على الشعب .

واتفق كل من الحزب الوطني الديمقراطي ، وحزب الاستقلال ، والشيوعيين الذين تستروا بالمنظمات المهنية لتشكيل جبهة عُرفت بالجبهة الوطنية ، وقد دخلت معركة الانتخابات العامة التي جرت في ٨ شوال ١٣٧٣هـ (٩ حزيران ١٩٥٤م) وحصلت على أربعة عشر مقعداً . على حين

حصل حزب الأمة الاشتراكي الذي يرأسه صالح جبر على واحدٍ وعشرين مقعداً ، على حين حصل حزب الاتحاد الدستوري الذي يرأسه نوري السعيد على واحد وخمسين مقعداً . أما الجبهة الشعبية فلم تحصل إلا على مقعد واحدٍ ، أما باقي المقاعد وهو ثمان وأربعون مقعداً فقد شغلها المستقلون .

وخشيت الحكومة من هذه النتيجة ، وترك أرشد العمري كتاب استقالة حكومته وسافر إلى استانبول ، وكان نوري السعيد قد رحل إلى لندن ، وخافت انكلترا من هذه الانتخابات ، ومع أن المجلس قد عُطّل ، إلا أن الخوف بقي قائماً ، فطلب من الوصي أن يسافر إلى لندن ، ويسترضي نوري السعيد للعودة إلى البلاد ، واستلام الحكومة ففعل . وجاء نوري السعيد إلى السلطة فحلّ المجلس النيابي ، وحلّ حزبه أيضاً وهو حزب الاتحاد الدستوري . . . فاكفهر الجو ولذا جمدت الجبهة الشعبية نشاطها . وحدّت الحكومة كذلك من نشاطات النقابات ، وعطّلت الصحف .

قاطع كل من حزب الأمة الاشتراكي ، والحزب الوطني الديمقراطي الانتخابات ، ودخلها فقط حزب الاستقلال .

ولما احتجّت الأحزاب على سياسة الحكومة التعسفية سحبت ترخيص الحزب الوطني الديمقراطي ، ثم ألغت الأحزاب جميعها ، وبذا انتهت الحياة الحزبية في العراق في هذه المرحلة . وغدت المفوضية السوفيتية مكاناً لالتقاء العناصر الشيوعية ، فطلبت الحكومة إغلاقها ، وسحبت رجال السلك السياسي العراقي جميعهم من موسكو ، ثم قطعت العلاقات السياسية بين الدولتين رسمياً .

اجتمع المجلس النيابي في ١٩ محرم ١٣٧٤هـ ، ولكن عُطّل مدة شهرين ونصف بعد اجتماعه الأول . واشتدّ الهجوم الإعلامي من الخارج على العراق ، واشتدّ النقد الداخلي من المعارضة ، واضطر نوري السعيد إلى تقديم استقالة حكومته في ٢ جمادى الأولى ١٣٧٥هـ ، ولكنه كُلّف بتشكيل

حكومةٍ جديدة ، غير أن المعارضة استمرّت في هجومها ، ورفعت كتاباً إلى الملك تنتقد الحكومة التي عزلت العراق عن بقية البلدان العربية ، وقتلت الحركة الوطنية ، وجرّت البلاد إلى أحلافٍ استعمارية ووقّع الكتاب رؤساء حزبي الوطني الديمقراطي والاستقلال اللذين اتفقا على دمج حزبيهما في حزبٍ واحدٍ باسم حزب المؤتمر الوطني ، وقدّم رؤساؤه طلباً لمزاولة النشاط فرفض الطلب غير أنه أخذ يمارس النشاط دون رخصة رسمية .

كان للنشاط الحزبي الدور الكبير في السياسة العراقية العامة وظهر ولو من خلف حجاب بالمظاهرات والحركات التي كانت تحدث في العراق بين آن وآخر ، كالمظاهرات التي قامت احتجاجاً على العدوان الثلاثي على مصر ، والمظاهرات التي أعقبت ذلك في مدينة النجف ، وفي ألوية الشمال ، والاحتجاجات التي توالت على الحكومة نتيجة الاعتقالات ، والاعدامات ، والأحكام الجائرة التي كان صدورها يتوالى ، والعرائض التي رفعت إلى الملك من السياسيين ، والمحامين ، والتجار ، والأعيان ، والنواب ، ورؤساء الوزارات السابقين ، حتى أُلغيت الأحكام العرفية في ٢٨ شوال ١٣٧٦هـ (٢٨ أيار ١٩٥٧م) ، وأخيراً استقالت حكومة نوري السعيد في ٢٢ ذي القعدة ١٣٧٦هـ .

وتقاربت الأحزاب المعارضة بعضها من بعض بسبب الدعوة إلى الوحدة العربية التي كانت تنادي بها كل من مصر وسوريا ، على حين كانت العراق في معزلٍ عن التيارات العربية بل وعن البلدان العربية وتشكلت جبهة من أحزاب المعارضة باسم الجبهة الوطنية المتحدة ، وضمّت كلاً من حزب الاستقلال ، والوطني الديمقراطي ، والبعث ، والشيوعي ، وكانت الدعوة إلى حلّ المجلس النيابي ، وطرد نوري السعيد من الحكم ، والخروج من حلف بغداد ، وإلغاء الأحكام العرفية ، وإطلاق الحريات ، وأخيراً انتهى العمل بالقضاء على الحكم الملكي وإعلان الجمهورية .

الفصل الرابع

الصراعات الحزبية في العهد الجمهوري

كان رجال حركة ٢٧ ذي الحجة ١٣٧٧هـ (١٤ تموز ١٩٥٨م) عدداً من التجمّعات السياسية والتي يحمل كل منها أفكاراً متباينة عن أفكار الآخرين ، وكان المحرّك الرئيسي في وسائل الإعلام المختلفة الجمهورية العربية المتحدة ، ومن وراء ذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي تُنافس انكلترا على نفوذها في العراق . لذا كانت هذه التجمّعات العراقية المعارضة تبدي العمل للوحدة العربية ، وتؤيّد سياسة الحياد ، والخروج من حلف بغداد ، وإطلاق الحريات . فلما تمّ الأمر ، وتسلّمت السلطة أبدت كل مجموعة ما تريد ولكن حسب قوتها وإمكاناتها ، لذا بدا هذا عند الزعماء الذين لعبوا دوراً في الحركة ، ولم يظهر على الأحزاب والتجمعات لأن بعضها كان قليل الأهمية كالبعثيين ، وبعضها ليس له قوة تذكر في الجيش كالإسلاميين .

كان عبد الكريم قاسم رأس الحركة يرى التفاهم مع الجمهورية العربية المتحدة ليس أكثر ، وكان الشيوعيون لا يرون الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة أبداً بل يُقاتلون ضدها ، ولهذا فقد التفّوا حول عبد الكريم قاسم وكانوا يبدون له خطر سيطرة جمال عبد الناصر واستبداده وغطرسته و . . .

وكان عبد السلام عارف الرجل الفعّال في الحركة يرى الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة وفي الوقت نفسه كان معجباً بجمال عبد الناصر ،

ويعدّ نفسه من أعوانه وأتباعه ، وقد التفّ حوله الإسلاميون الذين يرون في دينه ما يحول دون انحرافه أو سوء التصرف ، والوطنيون الذين يرون الوحدة مع سوريا ومصر ، والبعثيون الذين يريدون استغلال الوضع ، كما يرون في عبد السلام عارف رجلاً يمكن استغلاله لطيبته وبساطته . وهكذا انقسم رجال الحركة إلى مجموعتين عرفت أولاهما اسم الوحدويين وعرفت الثانية باسم جماعة عبد الكريم قاسم أو الشيوعيين . وقد أيّد الشيعة ، وغير المتدينين من الأكراد المجموعة الثانية خوفاً على ضياعهم فيما إذا تمّت الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة حيث أن مصر ليس فيها شيعة ولا أكراد ، وهي ذات العدد الكبير بالسكان ، وأما سوريا فالأكراد فيها قلة ، ولا تزيد نسبة الشيعة على النصف في المائة ، وأقصد بالشيعة الاثني عشرية ، أو الإمامية ، أما الطوائف الأخرى التي يُظنّ أنها من أصلٍ شيعي ، ويعدّها بعضهم من الشيعة جهلاً ، فلا علاقة لهم بالأمر لأنهم ليسوا من الشيعة ، فلا هم ينسبون أنفسهم للشيعة ، ولا الشيعة تعترف عليهم بل تعدّهم خارجين عن الإسلام ، وليسوا من أهله أبداً ، وبذا تتفق الشيعة في هذا الجانب مع المسلمين (السنة) .

وجاء دور انكلترا التي تريد أن تثأر من الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت وراء الحركة ، والتي قضت على رجالها من العراقيين وبالتالي على نفوذها ، عملت انكلترا على توسعة الشقّة بين الطرفين ، فأشاعت أن الولايات المتحدة كانت وراء الحركة ، وهي في الوقت نفسه توجّه الجمهورية العربية المتحدة ، وجمال عبد الناصر من أكبر صنائعها ، فانكمش الشيوعيون ، وتشدّدوا في موقفهم ، وتغيّر موقفهم من رفاقهم بالأمس ، وأصبحوا يعدّونهم من أعوان الرأسمالية ، وغدت انكلترا تخوّف عبد الكريم قاسم من عبد السلام عارف عن طريق الشائعات ، ونقل الأخبار ، ومن رشيد عالي الكيلاني الذي جاء إلى العراق ، وأنهما من أعوان جمال عبد الناصر ، وسيعملان لإزاحة عبد الكريم قاسم ، وتسليم العراق إلى جمال عبد الناصر ... فخاف رئيس العراق ، ولم يجد حوله من أعوان سوى

الشيوعيين الذين التفّوا حوله يريدون استغلاله والإفادة من مركزه للتسلّط على البلاد والعباد ، والسيطرة على الحكم وتنفيذ سياستهم في الالتحاق بروسيا .

الصراع أيام عبد الكريم قاسم : أخذ عبد السلام عارف يتجوّل في البلاد ، ويُلقي الخطب ، وينقل للحضور تحيات الرئيس جمال عبد الناصر ، وينسى رئيس البلاد عبد الكريم قاسم الذي نقم عليه لهذا التصرّف ، ولما كان يبلغه عنه من أحاديث مع جمال عبد الناصر منذ أيام الحركة الأولى بأن العراق ستنضم إلى الجمهورية العربية المتحدة ، وسيكون مصير عبد الكريم قاسم هو مصير محمد نجيب نفسه ، وأخيراً كان الخلاف الذي لا لقاء بعده ، ووضع عبد السلام عارف في السجن ، وبدأ أعوانه والذين كانوا يدفعونه يعملون ضدّ عبد الكريم قاسم ، ومن معه من الشيوعيين .

ثم وضع رشيد عالي الكيلاني بعد أن وصلت الأخبار إلى عبد الكريم قاسم بأنه يعدّ للقيام بحركةٍ ، وأن جمال عبد الناصر يدفعه ، وكان مصير رشيد عالي الكيلاني مصير عبد السلام عارف ، وهذا ما زاد من الشقاق بين الوحدويين والشيوعيين .

وقام الوحدويون بحركة عبد الوهاب الشواف في الموصل ، وفشلت ، فاستأسد الشيوعيون ، وفسح عبد الكريم قاسم لهم المجال ، فأقاموا المجازر ، وقتلوا الناس ، واعتدوا على الأهالي ، وظهروا على حقيقتهم الدموية ، والرغبة في التسلّط ، والتشفي من السكان ، حتى كرههم الشعب كله ، إذ وجد فيهم ما لم يتوقّعه من وحشيةٍ وحقارةٍ وظلم وأعمال لم يعهدها في تاريخ أشرس الطغاة .

نظّم الوحدويون صفوفهم ، وأخذ عبد الكريم قاسم يتجه نحو المعسكر الشرقي فعملت انكلترا والولايات المتحدة على التخلّص منه ، وقام الوحدويون بالحركة ونجحوا فيها ، ونصبوا عبد السلام عارف رئيساً على البلاد ، فهو وحدوي ، وترى كل مجموعةٍ أنها تستطيع استغلاله .

الصراع أيام عبد السلام عارف : كان الوحدويون الذين قاموا بالحركة ضدّ عبد الكريم قاسم عدة فئات : منهم البعثيون الذين غدوا أكبر مجموعة ، خاصةً أنهم كانوا في طليعة المناضلين ضدّ عبد الكريم قاسم، وحاولوا اغتياله، ولكنهم فشلوا حتى توارى زعيمهم فؤاد الركابي عن الساحة ، وبرز مكانه علي صالح السعدي . ويرى البعثيون الوحدة غير أنهم لا يرون وحدة إلا تحت مظلة حزب البعث لذا فهم لا يقبلون بزعامة جمال عبد الناصر الذي يرتبط به بعض الوحدويين في العراق ولا يرون زعامة دونه ، وخاصةً بعد خلاف البعثيين السوريين مع جمال عبد الناصر ، وانفصال إقليمي الوحدة بعضهما عن بعض ، والهجوم الإعلامي بين الطرفين .

ومنهم مريدو جمال عبد الناصر الذين يعدّونه سيّد الساحة ، ولا زعيم سواه ، حتى عُرف هؤلاء بالناصريين ، وكان منهم فؤاد الركابي زعيم حزب البعث سابقاً ، وعدد من القادة العسكريين .

ومنهم أعوان عبد السلام عارف الذين يريدون الوحدة ، ولكن لا يعرفون كيف يتصرفون ، وقد انفصمت عرا الوحدة بين مصر وسوريا ، وهم يرون الوحدة مع مصر لأنهم ينظرون إلى جمال عبد الناصر ممثلاً للوحدة وعنواناً لها ، وبينهم وبين مصر دول فكيف السبيل ؟ .

ومنهم المسلمون الذين يرون أن عبد السلام عارف صاحب خلق ودين ، ويمكن عندما يستقر الوضع أن يسير بالبلاد بشكل أفضل ، ولكن ليس لهم قوة بالجيش تذكر .

هؤلاء الذين عملوا على الخلاص من حكم عبد الكريم قاسم ، وبدا الخلاف فيما بينهم في موضوع الوحدة . أما الشيوعيون فقد تواروا عن الساحة وإن كان بعضهم قد لبس ثوب البعثية ، وتزيّ بعضهم بزيّ الناصرية ، وعاد بعضهم فرفع شعار الوحدة تستراً بأفكاره ، وانتهازية لمصالحه .

تسلّم البعثيون رئاسة الحكومة على أنهم أكثر الفئات تنظيماً ، واستغلالاً

الظروف ، وتشكّل الحرس القومي من المدنيين لحماية الثورة ، وبدأت التصرّفات السيئة ، والأعمال المشينة باسم السلطة حتى ضجّ الناس ، وتضايق السكان ، وكرهوا الحكم للتجاوزات التي يقوم بها أفراد الحرس القومي ، والتعدّيات والمخالفات التي لا يمكن تحمّلها أو السكوت عنها ، تارةً باسم الحزب ، وأخرى باسم رؤسائهم ، وثالثة باسم المسؤولية التي يحملون شعارها . وزاد الأمر سوءاً ما وقع بين قادة حزب البعث من خلاف ، حتى أخرج بعضهم بعضاً من البلاد ، وطرد قسم قسماً آخر من الحزب ، فوقعت البلبلة في أوساط السلطة ، واحتار المنتفعون الذين انضمّوا إلى حزب البعث بعد أن آل إليه الأمر فلم يعرفوا مع من يقفوا لأنهم لا يدرون من المنتصر ليكونوا في صفه . فانتهز الفرصة عبد السلام عارف ، فأزالهم عن السلطة ، وسلّم أعوانه مكانهم ، فشعر الناس بالراحة ، وأحسّوا بالطمأنينة بعد أن زال عنهم كابوس الحزب ، وتسلّط الحرس القومي ، وزالت إحدى الفئات الحاكمة التي تحمل شعار الوحدة دون أن تعمل لها ، إلا إذا كانت تحت سيطرتها وسيادة قادتها .

أما الفئات التي بقيت وهي الناصرية ، وأعوان عبد السلام عارف ، ثم المسلمون الذين هم ضعاف عسكرياً ، مختلفون تنظيمياً ، قليلون عدداً .

كان جمال عبد الناصر الرئيس المصري يرى انضمام العراق إلى مصر للإحاطة بسوريا ، واضطرارها للعودة إلى الوحدة لاستعادة مجده الذي فقده ، وزعامته التي تزلزلت بعد انفصام عرا الوحدة بين مصر وسوريا لتسلّط الفئة المسيطرة على السلطة ، ولكن عبد السلام عارف محتار في أمره كيف يعمل على وحدة مع إقليم تفصله عن العراق دول مخالفة لها ومباينة لنظاميها فكان يتردّد في الأمر ، كما أن المسلمين يرون عدم قيام الوحدة إلا بعد قيام الدراسة الكاملة ، وقد أخذوا عبرة مما وقع بين مصر وسوريا . ولكن جمال عبد الناصر لا يرى التأييد له فقط ولكن الخنوع التام أمامه والارتماء تحت أقدامه ، ولا يرغب في المناداة بالوحدة من طرف آخر إلا إذا جاءه وأعلن الخضوع له ،

وتسليمه مقاليد أمور بلاده مباشرة . لذا لم يقبل سلوك عبد السلام عارف وعدّه مسوّفاً له ومماطلاً ، وأراد التخلص منه ، واستبداله بشخص آخر أكثر طواعية ، وأكثر سرعة للانضمام إليه ، وجاء الوقت الذي عدّ فيه عبد السلام عارف مُخادعاً له ، يريد الإفادة من زعامته بحماية العناصر الإسلامية ، ومن ثم النهوض بها والارتفاع على أكتافها ، وتسلّم الزعامة مكان جمال عبد الناصر ، وذلك حين حاول الوساطة للإبقاء على حياة سيد قطب بتخفيف عقوبة الإعدام عنه ، إلا أن عبد السلام عارف قد رفض طلب جمال عبد الناصر بالعفو عن عارف عبد الرزاق ، وكان هذا الرفض كالصاعقة على جمال عبد الناصر .

عدّ جمال عبد الناصر وساطة عبد السلام عارف ورفضه العفو خيانة له ، واعتراضاً على أحكامه ، وابتعاداً عن سياسته ، والأصل أن يُوافق موافقة كلية ، ويطيع إطاعة عمياء ، ما دام من أعوانه ، ويعدّ آراء سيده أوامر لا تُخالف ، ولذا لم تمض أيام على تلك الوساطة حتى كان عبد السلام عارف في سجل التاريخ إذ انتهى أمره مع بعض أعوانه في حادثة مخطط لها .

الصراع في أيام عبد الرحمن عارف : تسلّم عبد الرحمن عارف الحكم بعد أخيه ، وسار على سياسته ، وهذا ما لا يرغبه جمال عبد الناصر ، لذا بدأ يحيك المؤامرات ضدّه ، ولكن الناصريين قد ضعف شأنهم بعد محاولة الانقلاب التي قاموا بها ، وقادها عارف عبد الرزاق ضدّ عبد السلام عارف إذ أبعد عدد منهم عن الجيش ، وتوارى آخرون ، كما اعتزل بعضهم السياسة ، وتقوقع على نفسه ، ولكن جمال عبد الناصر لا يُهمّه سوى تنفيذ ما يريد ، بغض النظر عما يذهب من ضحايا في تحقيق ما يرسم ، فألقى بعارف عبد الرزاق مرة أخرى ، ودفع به إلى العراق ، وقام بمحاولته الثانية غير أنه فشل مرة أخرى ، وتبعثرت رجالات الناصريين ، وضعف شأنهم ، كما ضعف أمر أعوان عبد الرحمن عارف فكان هذا أن قوي وضع البعثيين فأخذوا بالحركة ، ونشط الشيوعيون ، وأصبحت الدعوة إلى الوحدة مع مصر باهتة

لسياسة جمال عبد الناصر ، وتضحيته بأتباعه ، وضرب أعوانه إن لم يُوافقوه على الحق والباطل ، ولوجود فاصل بين الإقليمين ، ولاستلام البعثيين للسلطة في سوريا الأمر الذي جعلهم يمدّون رفاقهم ، ويدعمونهم للعودة إلى الحكم ، وهذا ما تمّ .

وأخذت تنمو مجموعة جديدة في الجيش أطلقت على نفسها اسم حركة « الثوريون العرب » ، وضمّت عدداً من الضباط ، غير أن أكثرهم من أصحاب الرتب الصغيرة التي لا تستطيع أن تلعب دوراً مهماً في السياسة العامة ، وقد اكتشف أمرها قائد الاستخبارات عبد الرزاق النايف فأظهر عطفه عليها ، واستغلّها ، وأراد العمل لنفسه وتحقيق أطماعه من خلفها ، ولما رأى الوقت مناسباً للإشاعات التي تنطلق ضد رئيس الحكومة طاهر يحيى ، واتهامه بالفساد والرشوة ، وضعف الحكم عامة أراد الحركة لكنه وجد في نفسه وفي مجموعته ضعفاً لصغر سنّ أكثرهم ، وعدم إمكانية تسيير الحكم ، لذا رأى الاستعانة بالجناح المعتدل من البعثيين الذين منهم أحمد حسن البكر وجماعته ، وكان البكر قد تسلّم رئاسة الحكومة في وقتٍ سابقٍ . وهو قائد التجمّع البعثي في الجيش ، وكان التعاون ، بل وجد البعثيون ذلك فرصة مؤاتية ، وتمّ الانقلاب ، وتسلّمت المجموعتان السلطة ، حيث اختير أحمد حسن البكر رئيساً للجمهورية ، وشكّل عبد الرزاق النايف الحكومة .

الصراع أيام البعث : لم يطل الوقت حتى وقع الخلاف بين المجموعتين ، بل لم يزد الوفاق على ثلاثة عشر يوماً ، إذ اقتيد عبد الرزاق النايف مكرهاً وتحت السلاح إلى خارج البلاد ، وانفرد البعثيون بالسلطة . غير أن تسلّط مجموعة صغيرة مكروهة من الشعب على الدولة سيثير نقمة عارمة ، ولا بدّ من أن تنفجر ، وقد لا يطول الأمر ، وربما أدّى الانفجار إلى إبادة أكثر البعثيين لذا لجأوا إلى المكر والخديعة ومحاولة مشاركة آخرين لهم في السلطة . وفي ٢٧ رمضان ١٣٩١ هـ (١٥ تشرين الثاني ١٩٧١ م) أعلن حزب البعث العربي الاشتراكي ميثاق العمل الوطني الداعي لإقامة جبهة بين القوى الوطنية

والقومية التقدمية . وفي ١٧ جمادى الآخرة ١٣٩٣هـ (١٧ تموز ١٩٧٣م) وقع بيان مشترك بين حزب البعث والحزب الشيوعي العراقي ، وذلك بعد توقيع معاهدة مع الامبراطورية الروسية ، ثم انضم إليهما الحزب الديمقراطي الكردستاني ، وبعض القوميين والمستقلين وأصحاب المنافع غير أن الهيمنة الكلية كانت لحزب البعث ، والبقية يدورون في فلكه لتأمين مصالحهم الحزبية والخاصة . ثم وجد تنظيم سري للحزب الشيوعي في الجيش فقبضت السلطة على أفراده وقضت عليهم ، وهذا ما جعل الحزب الشيوعي يترك الجبهة ، كما أن الصراع مع الأكراد قد جعل الحزب الديمقراطي الكردستاني يخرج ، وبقي حزب البعث فيها مع ما يُسمى بالقوميين إضافةً إلى بعض المستقلين الذين لا يهتمون بالمبادىء ، وإنما يتحرّكون وراء مصالحهم وما تقتضيه ظروفهم .

أخذ الصراع الفردي داخل حزب البعث يلعب دوراً كبيراً ، وقبض صدام حسين على مركز القوى كنائب للأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي القطري ، وكنائب لرئيس مجلس قيادة الثورة بعد أن قضى على عددٍ من زعماء الحزب تارةً عن طريق الاغتيال ، وتارة عن طريق الإقصاء ، وأخرى عن طريق المناورة والحيل ، وثالث عن طريق الاتهام بالتآمر على الحزب أو على الثورة و .... فقد انتهى حردان عبد الغفار التكريتي بحادث طائرة ، وأقصي صالح مهدي عماش ، وذهب حماد شهاب التكريتي قتلاً في مقاومة محاولة انقلابٍ ، وأخيراً أبعد الرئيس أحمد حسن البكر ، ووصل صدام حسين إلى الرئاسة الأولى .... واستمرّت التصفيات بمختلف الطرق ، ولم يعد أحد يجرؤ بمخالفة رأي الرئيس بل لم يستطع أحد أن يُبدي اقتراحاً ، أو يُعبّر عما في نفسه ، وربما لم يعجبه سلوك عضوٍ من الحزب أو من مجلس قيادة الثورة ، أو من الوزارة فيصرفه بأية طريقة ، وهذا ما حدث مثلاً عام ١٤٠٦هـ إذ فصل من الحزب ، ومن الوزارة جعفر قاسم حمودي لأنه شوهد يصلي ، فأخرجه من الحزب ، ومن مناصبه كلها مُتهكماً عليه أن درويش لا يزال يقوم ويقعد كما يفعل البلهاء مقتنعاً بما يفعله السفهاء .

المراجـــع

١ ـ التاريخ الحديث ـ الشعوب الإسلامية — عبد العزيز سليمان نوار — دار النهضة العربية ـ بيروت ١٩٧٣م

٢ ـ تاريخ العراق السياسي الحديث ١/٣ — عبد الرزاق الحسني — مطبعة العرفان ـ صيدا ١٣٧٧هـ (١٩٥٧م) .

٣ ـ تاريخ الوزارات العراقية ١/١٠ — عبد الرزاق الحسني — دار الشؤون الثقافية العامة ـ بغداد ١٤٠٨هـ (١٩٨٨م) .

٤ ـ تطور العراق تحت حكم الاتحاديين — فيصل محمد الأرحيم — مطابع الجمهور ـ الموصل ١٩٧٥م .

٥ ـ حركة رشيد عالي الكيلاني — إسماعيل أحمد ياغي — دار الطليعة ـ بيروت ١٩٧٤م .

٦ ـ العراق الجمهوري — مجيد خدوري — الدار المتحدة للنشر ـ بيروت ١٩٧٤م .

٧ ـ العراق في دوري الاحتلال والانتداب ١/٢ — عبد الرزاق الحسني — مطبعة العرفان ـ صيدا ١٣٥٧هـ (١٩٣٨م) .

٨ ـ العلاقات العراقية ـ الإيرانية خلال خمسة قرون — سعد الأنصاري — دار الهدى ـ بيروت

٩ ـ المشرق العربي — صلاح العقاد — معهد البحوث والدراسات العربية ـ جامعة الدول العربية ١٩٦٧م .

فهرس الموضوعات

